

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

المجلد السابع

الأمة العربية في القرن العشرين

(التحرّر والاستقلال)

(1338 - 1421هـ / 1918 - 2000م)

تونس 1429هـ / 2008م



إن الآراء والأفكار التي تنشر بأسماء كتابها
لا تحمل بالضرورة وجهة نظر المنظمة

الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية
المجلد السابع : الأمة العربية في القرن العشرين
التحرر والاستقلال
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس 2008 (000صفحة)
ISBN (978-9973-15-265-7)

يصدر الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية بدعم وتمويل
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

طبع بمطبعة جامعة الدول العربية - المعادى

تقديم المدير العام

التاريخ جزء من كيان كل أمة، منه تنطلق لتعيش حاضرها وتواجه غدها. لكن التاريخ ، في نظر أمتنا العربية ، أكثر من ذلك: فهو أحد القواسم المشتركة التي تؤسس لوحدتنا الثقافية، وتؤكد انتماءنا لفضاء حضاري واحد من خلال ترابط المصير على امتداد قرون من الزمن.

من هذا المنطلق القومي بدت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ضرورة إعداد هذا الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية الذي يسعدني أن أضع مجلده السابع (الأمة العربية في القرن العشرين - التحرر والاستقلال) بين يدي القارئ؛ استكمالاً لعمل موسوعي طويل النفس أردناه إسهامًا جديًا من المنظمة في توفير المرجع العلمي الموضوعي في مادة ندرت فيها المراجع التي تتناول تاريخ العرب من وجهة نظر قومية شاملة، وبأسلوب تحليلي رصين.

فقد عملنا في هذا المرجع من منطلق الإيمان العميق بوحدة الأمة العربية عبر العصور؛ وذلك بإظهار وحدة التيارات التاريخية والحضارية وترابط الأقطار العربية في مختلف مراحل التاريخ. كما حرصنا على إبراز الجانب الإنساني في تاريخ العرب، مركزين على الإنجازات الحضارية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية لأمتنا وما قدمته من إسهامات فاعلة في مسيرة الحضارة الكونية، مع التركيز على الجوانب المشتركة في هذا العطاء وعلى كل ما يؤكد عناصر وحدة الأمة العربية.

وبصدور "الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية"، ومن قبله "الكتاب المرجع في جغرافية وطن عربي دون حدود"، تكون المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد قطعت أشواطًا مهمة في المسيرة التي رسمتها من أجل إنتاج الكتب المرجعية المتخصصة التي تعرف بالوطن العربي في مختلف جوانبه وتؤكد على مظاهر وحدته، فضلاً عن أنها توفر المادة العلمية المرجعية لواضعي المقررات والكتب المدرسية في الوطن العربي؛ بما يحقق التقارب بين أبناء الأمة في مختلف الأقطار العربية.

ولم يكن لمثل هذه المشروعات الكبرى أن تشهد النور لولا حماسة عدد من أبناء هذه الأمة.

ولا بد لي في هذا الصدد، من توجيه شكر حار إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وقائدها العقيد معمر القذافي على ما قدمته للمنظمة من دعم مادي ومعنوي؛ مكن هذا الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية من أن ينتقل من طور المشروع إلى طور الفعل والإنجاز.

ويمتد الشكر مستحقًا إلى النخبة البارزة من العلماء والباحثين العرب الذين أسهموا في هذا العمل القومي الجليل بفكرهم وخبرتهم حتى يصدر على هذا النحو العلمي المشرف، وكذلك إلى اللجنة العلمية للمشروع وأمانتها للجهد المبذول في التخطيط؛ والمتابعة، بما حقق نجاح المشروع.

إنني إذ أقدم هذا العمل لأبناء أمتنا العربية، فإنني أرجو أن يكون عملاً نافعًا يسهم في بناء فكر أبناء هذه الأمة ويعرفهم بماضيهم من أجل مستقبل هم فاعلوه.

وعلى الله قصد السبيل...

المدير العام

د. المنجي بوسنينه

مقدمة المجلد السابع

(التحرر والاستقلال)

عندما بلغت الدولة العثمانية أقصى توسعها في أنحاء الوطن العربي لم يكن قد بقي خارج حدودها من الوطن العربي إلا المغرب العربي من جهة وقلب الجزيرة العربية من جهة أخرى، وظل القسم الأكبر من الوطن العربي تحت الحكم العثماني حتى زواله. وكانت أراضي الوطن العربي في إطار الدولة العثمانية، قد أصبحت موضع تنافس واهتمام القوى الكبرى للسيطرة عليها والتحكم في ثرواتها، بعد أن تردت الدولة العثمانية في القرنين الأخيرين من عمرها وزاد التدخل الأجنبي في شؤونها، وأخذ هذا التدخل يدعم في بعض الأحوال بحركات عسكرية وأعمال إحتلالية وأصبح في مقدور أية دولة من الدول الأوربية الكبرى أن تستولي على ما تشاء من أراضيها وأن تضعها تحت نفوذها. وقبل نهاية أجل الدولة العثمانية بعدة عقود ، احتلت الأجزاء الغربية من الوطن العربي من دول أوربية، وخضعت أجزاء من سواحل الجزيرة العربية إلى نفوذ دولة كبرى. هذا في حين أن ثلاثة من الدول العربية كانت قد انفصلت عن الدولة العثمانية واستقلت دون أن تتعرض إلى احتلال أوربي هي الحجاز واليمن ونجد. وقد حافظت الدولة العثمانية على الأجزاء الشرقية من الوطن العربي.

وانتهت بقيام الحرب العالمية الأولى مرحلة تاريخية من مسيرة الأمة العربية وبداية معالم المرحلة التالية وما رافقها من هيمنة غربية شاملة على الوطن العربي وتجزئة وحدود مصطنعة وكيانات إقليمية كانت في معظمها وليدة المناورات والمساومات السياسية. ووجد العرب أنفسهم بعد الحرب العالمية الأولى وقد خذل هدفهم القومي الكبير في التحرير والوحدة، وخاصة بعد أن حمل الغرب في أذياله المشروع الصهيوني مهدداً الوجود العربي. واتسمت السنوات التي أعقبت الحرب في كثير من أجزاء الوطن العربي في المشرق والمغرب بالحركات الوطنية المسلحة التي تسعى للتخلص من الاستعمار الأجنبي. وكان أقسى تحدٍ تعرض له وعي العرب القومي وأمانيهم هو نجاح الغرب في تجزئة جهاد العرب وإشغال كل جزء ببليته. فقد حكمت ظروف التجزئة على كل جزء عربي، رغم تشابه المحن، أن يواجه العدو منفرداً وأصبح كل جزء يكافح الاستعمار بوسائطه الخاصة بأوقات مختلفة وتبعاً للفرص المتاحة ضمن شكل الاستعمار المفروض، مع ذلك كان هناك محاولات جاهدة لرفض الحواجز الاصطناعية التي هي من خلق أجنبي ورفض الفكرة الإقليمية والثغرات الطائفية. ولم يقدر لأية ثورة تحررية أن تحقق نجاحاً عسكرياً كاملاً. مع ذلك فإن إخفاق الثورات الوطنية المضادة للقوى الغربية عسكرياً حملت تلك القوى المسيطرة على إعادة النظر في سياستها: فلجأت القوى الغربية إلى التهدئة والمفاوضة مع القيادات المحلية في محاولة للتوفيق بين كسب ثقة العرب وبين الحكم الأجنبي. ومن جهة أخرى وجدت تلك القيادات صعوبة في التخلص من قبضة القوى الاستعمارية في حدود إمكاناتها العملية فبدت أكثر تقبلاً للصيغة التي طرحتها السلطة الأوربية والتي لم تكن خياراً بين الاستعمار وبين الاستقلال الحقيقي، بل بين درجات وأنواع مختلفة من السيطرة. وهكذا تبعت حالة المواجهة العنيفة التي برزت بعد الحرب علاقات أكثر وداً توضحت بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات اعتبرت أقل إذلالاً من الحكم المباشر لكنها لم تكن مقبولة من الشعب الذي كان هدفه الأساسي إزالة النفوذ الأجنبي وتحقيق الاستقلال.

وقد أدت أخطاء السياسة الدولية في المرحلة التي انقضت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى وقوع حرب جديدة مزقت الجزء الأكبر من الكرة الأرضية. وكانت البلدان العربية حين اندلعت الحرب العالمية الثانية (1939) تشكل مجموعات متفاوتة في وضعها السياسي: ففي المشرق العربي مجموعة مصر والعراق مستقلتان داخلياً مع التقيد بمعاهدات مع بريطانيا، ومجموعة الأقطار الواقعة تحت الانتداب البريطاني في المشرق (الأردن وفلسطين) وكانت حكومة الانتداب ملتزمة بتنفيذ وعد بلفور لإقامة وطن قومي يهودي على حساب الأغلبية العربية، ومجموعة الأقطار الواقعة تحت الانتداب الفرنسي في المشرق (سورية ولبنان)، ومجموعة شبه الجزيرة العربية: حيث كانت السعودية واليمن تتمتعان بالاستقلال التام تحيط بهما مناطق نفوذ بريطانية، أما مجموعة أقطار المغرب العربي (عدا ليبيا) فكانت تخضع للنفوذ الفرنسي باستثناء شمال المغرب الأقصى (الخاضعة للسيطرة الإسبانية) وكانت ليبيا القطر الوحيد التابع لإحدى دول المحور (إيطاليا).

وخلال أحداث الحرب تحولت أجزاء الوطن العربي في المشرق والمغرب، نظراً لموقعها الاستراتيجي، إلى ساحات حرب تمركزت فيها جيوش الحلفاء وتصرفت باقتصادها وطرق مواصلاتها وإمكاناتها البشرية وكانت الحرب بنظر العرب المتطلعين إلى التخلص من السيطرة الأجنبية صداماً بين دول كبرى، لذلك اتصف موقفهم بالفتور تجاه مجهود الحلفاء الحربي، ولم يضعوا أنفسهم تحت تصرف الحلفاء طوعاً بل كانوا يحملون للحلفاء شعوراً معادياً بسبب ما عانوا قبل الحرب من أجل الاستقلال والوحدة وبسبب الموقف البريطاني من فلسطين. ولكن الوجود الكبير لقوات الحلفاء في أراضيهم حال دون حدوث ثورة جادة، هذا رغم وجود عناصر مناضلة وجدت في دول المحور حليفاً محتملاً في الصراع المقبل ضد الاستعمار وضد الخطر الصهيوني، ولم يكن ذلك من منطلق أيديولجي وكانت فلسطين هي العامل الأول في تحديد موقف العرب.

ويمكن القول إن الحرب العالمية الثانية عجلت بعملية التحرير التي بدأت قبل ما يزيد عن ربع قرن: فنالت سورية ولبنان الاستقلال التام وحصلت مصر والعراق على موافقة بريطانيا على تعديل المعاهدات وساعدت الحرب على قيام دولة لبنان، أما بالنسبة للأقطار الأخرى فلم تظهر النتائج العملية إلا على المدى الطويل، وكانت قد بدأت في أعقاب الحرب مرحلة جديدة في تاريخ الحركة التحررية ومضادة لمحاولات الحفاظ على السيادة الاستعمارية، وذلك لعاملين؛ الأول: انضمام الدول العربية (المستقلة حينذاك) إلى هيئة الأمم المتحدة كأعضاء مؤسسين، واستخدمت الدول العربية الأمم المتحدة منبراً للمطالبة بالاستقلال. الثاني: تغير الوضع الدولي، فقد اختفت كل من ألمانيا وإيطاليا من حلبة الصراع على النفوذ في الوطن العربي، وفقدت الدول المنتصرة سيطرتها المعنوية بعد أن أصابها التمزق والإنهاك، ولا يعني هذا أن قوتها قد ضعفت كثيراً بالنسبة إلى الوطن العربي، فقد استمرت فرنسا في بلدان المغرب العربي على حالها ولم يطرأ أي تغير جذري على طبيعة العلاقات بين بريطانيا ومصر والعراق واحتفظت بريطانيا بمحمياتها على سواحل الجزيرة العربية. وكان التغيير هو في الإحجام عن استعمال القوة لقمع المقاومة، وفي تغيير أسلوب السياسة للاحتفاظ بالنفوذ.

وكانت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (خاصة خمسينيات القرن العشرين ومطلع الستينيات منه) فترة مثيرة بأحداثها المتتالية لسعة حجم التحديات، وإزداد الوعي القومي عمقاً وسعة يسعى للتحرر من بقايا الاستعمار بكافة أشكاله وكذلك إلى التحرر من الاستغلال بكافة أشكاله أيضاً .

وكانت كارثة فلسطين أقسى وأعنف تحد واجهه العرب، وقد دلت على أن التجزئة والتأخر في الوطن العربي كانا أهم عوامل الإخفاق، وكان لكارثة فلسطين أثر جوهري آخر، فقد كشفت نهائياً عن وجه الاستعمار وأزالت كل حجة في جدوى أي ارتباط مع الغرب، وكانت كذلك نقطة انطلاق إلى اتخاذ وجهة تستوحي مصالح العرب المتميزة المستقلة.

يعرض المجلد السابع من كتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية (التحرر والاستقلال) الملامح التفصيلية لحركات التحرر في الوطن العربي وسيكون تناول هذه الحركات ضمن مجموعات إقليمية في مشرق الوطن العربي ومغربه.

ونظراً لأن المجلد السادس قد عالج التوسع الاستعماري في أجزاء الوطن العربي وتوقفت بحوثه عند الحرب العالمية الأولى، فإن بحوث هذا المجلد ستبدأ من حيث انتهى المجلد السادس، أي منذ الحرب العالمية الأولى مع مقدمة تمهيدية تربط بين بحوث المجلدين، وقد حرصت هيئة تحرير المجلد على ألا تنتهي بحوث حركات التحرر بتواريخ محددة، بل تتوقف عند حصول الأقطار العربية على استقلالها عن القوى الغربية (وإن كان هذا الاستقلال منقوصاً في بعض الأحيان) .

والله وصالح الأمة العربية من وراء القصد...

رئيسا التحرير

المشرف العام: الأستاذ الدكتور المنجي بوسنينه

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المشاركون في التأليف

(وفق ترتيب الأبحاث)

1 - أ.د. خيرية قاسمية (سورية) جامعة دمشق.

2 - أ.د. جمال زكريا قاسم (مصر) معهد البحوث والدراسات العربية .

3 - أ.د. صلاح الدين العقاد (مصر) معهد البحوث والدراسات العربية .

4 - أ.د. البشير تامر (المغرب) جامعة محمد الخامس – الرباط .

5 - أ.د. حمادي الساحلي (تونس) الجامعة التونسية .

6 - أ.د. علي المحجوبي (تونس) الجامعة التونسية .

7 - أ.د. بشرى خير بك (سورية) جامعة دمشق.

8 - أ.د. عمار بوحوش (الجزائر) جامعة الجزائر.

9 - أ.د. عقيل البربار (الجماهيرية) جامعة الفاتح - طرابلس .

10 - أ.د. عبد العظيم رمضان (مصر) جامعة المنوفية.

11 - أ.د. حسن أحمد إبراهيم (السودان) الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

12 - أ.د. علي محافظة (الأردن) الجامعة الأردنية.

13 - أ.د. جعفر عباس حميدي (العراق) جامعة بغداد.

14 - أ.د. حسين عبد الله العمري (اليمن) جامعة صنعاء.

15 - د. أمل إبراهيم الزياني (البحرين) باحثة ودبلوماسية .

16 - أ.د. فاطمة الصايغ (الإمارات العربية) جامعة الإمارات .

17 - أ.د. عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني (قطر) جامعة قطر .

18 - أ.د. السيد علي أحمد فليفل (مصر) جامعة القاهرة.

رئيسا التحرير:

- **الأستاذة الدكتورة خيرية قاسمية** (التحرير النهائي)
أستاذ التاريخ بكلية الآداب – جامعة دمشق

- **الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد محمد**
أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
ومدير معهد البحوث والدراسات العربية (الجامعة العربية)

المراجعة اللغوية:

- **الأستاذ الدكتور محمد مكي الحسيني الجزائري**
مجمع اللغة العربية – دمشق

المدير التنفيذي للمشروع:

- **الأستاذ وجدي عباس محمود**
مستشار المدير العام للمنظمة

اللجنة العلمية

لمشروع الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

أ.د. أحمد يوسف أحمد محمد
أستاذ العلاقات الدولية ومدير معهد البحوث والدراسات العربية – مصر

أ.د. إدريس الحرير
"نائب رئيس اللجنة العلمية"
أستاذ التاريخ بجامعة قاريونس – ليبيا

أ.د. أبو القاسم سعد الله
أستاذ التاريخ بجامعة الجزائر – الجزائر

أ.د. بهجة كامل عبد اللطيف
أستاذ التاريخ بكلية الآداب – جامعة بغداد – العراق

أ.د. خيرية قاسمية
"مقررة اللجنة العلمية"
أستاذ التاريخ بجامعة دمشق – سوريا

أ.د. راضي دغفوس
أستاذ التاريخ بكلية 9 أبريل – تونس

أ.د. رءوف عباس حامد
أستاذ بكلية الآداب – جامعة القاهرة – مصر

أ.د. عبد الرحمن الطيب الأنصاري
"رئيس اللجنة العلمية"
رئيس قسم الآثار والمتاحف – جامعة الملك سعود – السعودية

أ.د. محمد إبراهيم أبو سليم (يرحمه الله)
أستاذ التاريخ المعاصر – دار الوثائق – السودان

أ.د. يوسف عبد الله
أستاذ التاريخ – جامعة صنعاء – اليمن

أ.د. يونان لبيب رزق
أستاذ التاريخ ورئيس قسم الدراسات التاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية – مصر

الفصل الأول - السمات المشتركة لحركات التحرر في الوطن العربي

أولاً : أوضاع الوطن العربي خلال الحرب العالمية الأولى .

ثانيًا : العرب والغرب في أعقاب الحرب العالمية الأولى .

ثالثاً : الوطن العربي والحرب العالمية الثانية .

أولاً : أوضاع الوطن العربي خلال الحرب العالمية الأولى

تمهيد:

كانت الأجزاء الإفريقية من الوطن العربي قد وَقَعَت تباعاً تحت الاحتلال الأجنبي : الجزائر 1248هـ/ 1830م ، تونس 1299هـ/1881م ، مصر والسودان 1300هـ/1882م ، ليبيا 1329هـ / 1910م ، مراكش 1331هـ/ 1912م . وظلت الأجزاء الآسيوية ضمن إطار الدولة العثمانية ، عدا سواحل الجزيرة العربية الجنوبية والشرقية التي خضعت لصور متعددة من الوجود البريطاني . وانتشرت في هذه الأجزاء ، وفي بلاد الشام والعراق على وجه التحديد ، الفكرة القومية العربية التي نادت بحقوق العرب داخل الدولة العثمانية وإعادة الاعتبار إلى مكانة العرب داخل إمبراطورية متعددة القوميات .

ولم تكن ظروف الأجزاء العربية الأخرى في مصر وشمال إفريقية تتيح لها الاشتراك في الدعوة القومية ، برغم كل العوامل الموحدة القائمة على عوامل الانتماء المشتركة للأمة العربية من تراث ولغة . فقد مرت في تلك الأجزاء من الوطن العربي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أحداث خاصة ، فصلتها عن الحكم العثماني وأوقعتها في قبضة التدخل الأجنبي . وفرضت عليها انقطاعاً نسبياً عن الأجزاء الأخرى في الوطن العربي وأبرزت فيها شعوراً وطنياً خاصاً أشبه بالدعوة إلى « الجهاد » لصد التدخل الأوربي ظل يعلق آماله حتى الحرب العالمية الأولى على الدولة العثمانية .

ومع أن عرب المشرق (في بلاد الشام والعراق خصوصاً) ظلوا أوفياء لوحدة الدولة العثمانية ، مادامت تستطيع أن تدفع الغزو الأجنبي وتحفظ الطابع الديني للدولة دون تعصب قومي ، فإن التدهور المستمر في قوة الدولة العثمانية ، وإصرار المتطرفين الأتراك (من جمعية الاتحاد والترقي) على فرض القومية التركية ولاءً جديدًا في الدولة العثمانية مع تغير نظام الحكم 1326هـ/1908م ، حمل عدداً من النخبة العربية من مصلحين ومفكرين إلى البحث عن أسلوب لاستعادة الدولة قوتها، جنباً إلى جنب مع استعادة العرب دورهم داخل الدولة العثمانية ، وأسست جمعيات وأحزاب عربية وضعت مناهج محددة اتخذ بعضها طابعاً تنظيمياً سرياً ، على حين عملت الأخرى في برامج مفتوحة معتدلة . وبلغت الحركة العربية أوجها في عقد المؤتمر العربي في باريس (شعبان 1332هـ/ تموز-يوليو 1913م) للتوصل إلى صيغة توفيقية مع الدولة ، وتوقفت المفاوضات بين الطرفين إثر نشوب الحرب العالمية الأولى .

ظروف الحرب العالمية الأولى وأثرها على العرب :

بنشوب الحرب العالمية الأولى رمضان 1332هـ/ آب-أغسطس 1914م ، ثم اشتراك الدولة العثمانية (المحرم 1333هـ/ تشرين الثاني-نوفمبر 1914م) إلى جانب دولتي الوسط (ألمانيا ، النمسا - المجر) في مواجهة قوى الحلفاء (بريطانيا ،

فرنسا وروسيا) ، أصبحت أجزاء كثيرة من الوطن العربي أرض معركة : ففي المحرم 1333هـ/ تشرين الثاني 1914م أرسلت بريطانيا حملة من الهند لاحتلال العراق بحجة حماية مصالح بريطانيا في الخليج العربي والعراق ، ففتحت بذلك جبهة جديدة في الطرف الشمالي للدولة العثمانية ، إضافة إلى جبهتي الدردنيل والقفقاس (في مواجهة القوات الروسية). وقبل نهاية 1333هـ/1914م ، احتلت القوات الهندية - البريطانية ، البصرة . وبدأ تقدم تلك القوات شمالاً في طرق صعبة بوجه المقاومة التركية . ونظر السكان المحليين إلى الحملة نظرة الحذر والإنكار .

ومنذ المحرم 1333هـ/ مطلع تشرين الثاني- نوفمبر 1914م أعلنت سلطات الاحتلال البريطانية الحماية على مصر مع الأحكام العرفية ، وجنّدت إمكانات البلاد لأغراض الحرب ، ولضمان مصالح الإمبراطورية البريطانية . ومنذ 1334هـ/ صيف 1915م شنَّ السنوسيون هجمات متكررة على القوات البريطانية عند حدود مصر الغربية أخذت شكل دعوة إلى « الجهاد » . وخلال عام 1345هـ/1916م قام سلطان دارفور بانتفاضة على البريطانيين وهاجم السودان وأخفقت القوات البريطانية في وقف الهجمات العربية بسبب انشغالها على جبهة الدردنيل . أما المناطق العربية في شمال إفريقيا فقد قامت قوات الاحتلال الفرنسي بتشديد قبضتها هناك لمنع أي تحرك ، وجَرّت بعض أبناء تلك المناطق إلى جبهات الحرب الغربية .

وهكذا وجد العرب الواعون سياسياً أن بلادهم قد جرّت إلى حرب لا يرغبون فيها . وأصبح من الواضح أن الدولة العثمانية على وشك الانهيار، فكان لا بد من التفكير في مصير بلادهم . وانقسمت آراء العاملين في الحقل السياسي ، حول الموقف الواجب اتخاذه : فقد رغب البعض في تأسيس دولة مستقلة معتمدين على جهودهم الخاصة ، ورأى البعض الآخر أنه يمكن تحقيق هذا الهدف بمساعدة قوى غربية معادية للدولة العثمانية ، برغم اختلاف مصالح هذه القوى عن مصالح العرب . وبقيت فئة أخرى على تمسّكها بالدولة العثمانية من منطلق الوحدة الإسلامية من جهة ، وخوفاً من الأطماع الأوربية من جهة أخرى . وكان من هذه الفئة عزيز علي المصري (وهو ضابط مصري في الجيش العثماني ومن الناشطين سياسياً) ، وقد بعث برسالة إلى زعماء الجمعيات العربية في سورية والعراق يطلب فيها عدم القيام بأي عمل عدائي مضاد للدولة العثمانية ، وأن يقفوا بجانبها حتى يحصلوا على ضمانات فعلية مقابل الخطط البريطانية .

إلا أن الظروف التي اكتنفت سني الحرب دفعت بالحركة العربية إلى أن تأخذ اتجاهاً آخر يبعدها عن الدولة العثمانية : فقد عُيّن جمال باشا أحد أقطاب الاتحاديين قائداً للفيلق الرابع في الشام مع صلاحية مطلقة في حكم بلاد الشام (سورية الطبيعية) من أجل البدء بهجوم معاكس على قناة السويس وعلى القوات البريطانية في مصر . وبعد إخفاق هجوم جمال باشا على قناة السويس (ربيع الأول 1333 هـ/ شباط-فبراير 1915م) أصدر أحكام إعدام متتالية تتهم المحكومين بالخيانة للدولة والوطن وتسليم البلاد إلى إدارة أجنبية (كما ورد في ملحق جريدة الشرق في 4 رجب 1334 هـ/ 6 أيار-مايو 1916م وهي الجريدة التي كان يصدرها جمال باشا الحاكم العسكري) . واعتمد جمال باشا في إدانته للشخصيات العربية الكبرى على بعض وثائق القنصلية الفرنسية في بيروت .

وقد رافق الإرهاب مصادرة المحاصيل

وفرض الإعانات للجيش باسم التكاليف الحربية ونقل الكتائب العربية من بلاد الشام إلى مناطق بعيدة عن الجبهة ، ونفي العائلات العربية إلى أقاصي الأناضول مع مصادرة أملاكها وأراضيها . وزاد الأمر سوءاً انتشار المرض والمجاعة وقدّر ما خسرته سورية أثناء الحرب بما لا يقل عن نصف مليون نسمة (من أصل 4 مليون) بسبب المجاعة والاعتقال والنفي والخدمة العسكرية والإعدام . وكان لهذه الإجراءات التعسفية أثرها في ابتعاد العرب عن الترك ، حتى ذكر البعض « أن تأثير حكم جمال باشا الإرهابي لم يحرم سورية من زعامة الثورة بل زاد في الشعب روح الثورة » .

شواغل بريطانيا في منطقة المشرق العربي إثر نشوب الحرب العالمية الأولى :

مع اقتراب نذر الحرب كانت الحكومة البريطانية من قاعدتها في مصر ترقب التطورات داخل البلاد العربية في آسيا ، نظراً لأن هذه البلاد تشغل مساحة ذات أهمية كبرى للحرب ونظراً لأن سكانها قد أظهروا درجات متفاوتة من التذمر من الحكم العثماني . ووجدت بريطانيا أن من مصلحتها مهاجمة الدولة العثمانية عن طريق رعاياها العرب، ورجحت قيام ثورة تحطم وحدة الدولة العثمانية وتجبرها على تحويل جزء من قوتها العسكرية نحو الثورة مما يسهل للحلفاء هزيمة الدولة العثمانية . واختارت بريطانيا الحجاز المكان الأفضل لقيام الثورة نظراً لموقعه المتوسط بالنسبة للقوات العثمانية ولمكانة شريف مكة (الحسين) في العالم الإسلامي . وكان الشريف على خلاف مع الدولة العثمانية بسبب سعيه إلى تأكيد مركز الحجاز الممتاز ، ورفضه أي تدخل من قبل الوالي العثماني في جدة . وكان كتشنر Kitchener المعتمد البريطاني في مصر قبل الحرب على علم بمصاعب الشريف مع الدولة العثمانية .

وقد ازداد موقف الشريف حرجاً مع نشوب الحرب ، إذ طلبت الدولة العثمانية منه تأييد دعوتها إلى « الجهاد المقدس » في المحرم 1333هـ / تشرين الثاني/نوفمبر 1914م . وألحت على إرسال المتطوعة العرب للاشتراك في « الجهاد » . ومن جهة أخرى أصبح الشريف بحاجة إلى المال لكساد مواسم الحج بسبب ظروف الحرب ، وساءت أحوال القبائل الموالية له لعدم مرور القوافل وانقطاع موارد البحر. وبعد أن أصبح كتشنر وزيراً للحربية (إثر نشوب الحرب) بعث بتعليماته في ذي القعدة 1332 هـ/ 24 أيلول-سبتمبر 1914م ، إلى المعتمدية البريطانية في القاهرة للاتصال بالشريف والتحقق منه عن الاتجاه الذي سيسير فيه عرب الحجاز إذا دخلت الدولة العثمانية الحرب . وبعد انضمام الأخيرة فعلاً إلى ألمانيا في 12 من ذي الحجة 1332 هـ/31 تشرين الأول-أكتوبر 1914م، حمل ستورز Storrs (السكرتير الشرقي بدار المعتمدية) رسالة للشريف حسين تتضمن تعّهدات بريطانية غامضة بمساعدة « بلاد العرب » (ربما كان يقصد الجزيرة العربية) على أي اعتداء أجنبي، مع ضمان استقلالها في حال وقوف العرب إلى جانب بريطانيا . والملاحظ أن الدعوة إلى الثورة قد وجهت مباشرة إلى الشريف حسين وعرب الحجاز ، ولم يكن في نية بريطانيا حتى ذلك الوقت دعم ثورة عربية . وجاء جواب الحسين متحفظاً ، مع أن ذلك قوّى ثقته ببريطانيا، وأصبح موقفه حرجاً ، فالنزاع بينه وبين الدولة العثمانية كان محصوراً إلى الآن في شؤون الحجاز، وأصبح الأمر يتعلق بمستقبل الولايات العربية في الدولة العثمانية .

الشريف حسين ، وزعامته الحركة العربية في المشرق :

جاء الشريف حسين عرضٌ آخر للثورة من قبل الجمعيات العربية السرية في الشمال (بلاد الشام) في صفر 1333هـ/ كانون الثاني-يناير 1915م . بعد أن حالت الأوضاع الجديدة هناك (إجراءات جمال باشا التعسفية) دون القيام بعمل ذي شأن . وتحول الاتجاه نحو الحجاز ليكون منطلق الحركة ، وإلى الشريف حسين بالذات ليتولى قيادتها نظراً لمركزه (كشريف مكة) وموقع بلاده الاستراتيجي ، وخلافه السابق مع السلطات العثمانية ، إضافة إلى اتصالاته بالمراكز المدنية الكبرى عن طريق أبنائه . هذه الميزات جعلته المرشح الأفضل لقيادة الحركة العربية الناشئة في مرحلة لم تتمكن فيها الحركة من التخلص من التقاليد السائدة التي تسيطر عليها الزعامات القبلية والدينية ، هذا مع أنه ظهرت خلال السنوات التي سبقت الحرب زعامة من الطبقة.

أرسل الشريف حسين ابنه فيصل (ربيع الآخر 1333هـ/ آذار-مارس 1915م) في مهمة رسمية إلى استانبول (لحضور جلسات المبعوثان) فقام وهو في طريقه إلى استانبول باستشارة رجال الجمعيات العربية في دمشق لمعرفة مدى قوة الحركة العربية وموقف قادتها من العروض البريطانية . وقد أطلع هؤلاء الرجال الأمير فيصل على قرار اتخذته الجمعيات قبل حضوره فحواه « أن غاية العرب هو الاستقلال حفاظاً على كيان البلاد العربية وليس عداء للترك ، أما إذا كانت البلاد عرضة لخطر الاستعمار الأوربي فالجمعية (المقصود العربية الفتاة) تعمل مع أحرار العرب للدفاع عن البلاد العربية جنباً إلى جنب مع الترك ».

وبعد أن أطلع فيصل الزعماء السياسيين في دمشق على عروض بريطانيا سألهم عن المساعدة التي تحتاجها بلاد الشام لتشترك بالحركة التحررية عند الاقتضاء فكان جوابهم : « إننا لا نحتاج إلا إلى عزم الحسين على تولي رئاسة الحركة التحررية » .

وبعد عودة الأمير فيصل من استانبول (رجب 1333هـ/ أيار-مايو 1915م) سلمه الزعماء المجتمعون في دمشق ميثاقاً يتضمن الشروط التي يطالب هؤلاء الزعماء بتحقيقها كي يقوموا بثورة يعلنها الشريف تكون أساساً للعمل المشترك بينهم وبين بريطانيا ، وأرفقوا بالمذكرة مصوّراً يعين حدود البلاد العربية في آسيا التي يجب أن يدور السعي على أساسها لنيل الاستقلال ، تمتد الحدود شمالاً : من خط مرسين وأضنة إلى حدود إيران ، وشرقاً : من حدود إيران إلى خليج العرب. وجنوباً : المحيط الهندي ، باستثناء عدن . وغرباً : على امتداد البحر الأحمر ثم البحر المتوسط إلى مرسين .

وبعد أن حمل الأمير « ميثاق دمشق » إلى والده الشريف حسين ، استأنف الأخير مفاوضاته مع بريطانيا . وكانت تلك المفاوضاتُ مذكّراتٍ يوجهها الشريف حسين باللغة العربية إلى مكماهون McMahon (المعتمد البريطاني الجديد في مصر خلفاً لكتشنر) ، وفي القاهرة تترجم إلى الإنكليزية لإرسالها إلى وزارة الخارجية البريطانية ، التي بدورها تبعث الردود إلى مكماهون ليرسلها إلى الشريف بعد أن تترجم إلى العربية في دار المعتمدية (لم تنشر الحكومة البريطانية نسخة رسمية معتمدة للنصوص كاملة باللغة الإنكليزية ، برغم معرفة أجزاء منها ، حتى كان مؤتمر المائدة المستديرة (سان جيمس) حول القضية الفلسطينية 1358هـ/ 1939م) . واستخدم الشريف حسين في مذكرته

الأولى إلى مكماهون (3 رمضان 1333هـ/ 14 تموز-يوليو 1915م) نصوص « ميثاق دمشق » مع إضافة شرط الخلافة . وجاء رد مكماهون تكراراً لتعهدات عامة بحجة أن تحديد المنطقة التي ستمنح الاستقلال سابق لأوانه . وأصر الحسين في مذكرته التالية على تحديد المنطقة « لأنها للشعب بأسره وليست صادرة عن شخصه » .

وجاءت مذكرة مكماهون (16 ذي الحجة 1333هـ / 24 تشرين الأول-أكتوبر 1915م) أهم وثيقة دولية اشتملت على العهود التي دعت العرب إلى إعلان اشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء . والواقع أن مكماهون لم يحدد منطقة الاستقلال العربي التي تتعهد بريطانيا بالاعتراف بها ودعمها بل قبلَ بالحدود التي وضعها الحسين في مذكرته الأولى ، عدا بعض التحفظات التي استثنت المناطق التركية والمناطق التي عقدت بريطانية مع زعمائها معاهدات في الجزيرة العربية ، والمناطق التي لفرنسا مصالح خاصة غربي مناطق دمشق وحمص وحماه وحلب . واحتفظت بريطانيا لنفسها بحق إقامة نظام إداري خاص في ولايتي البصرة وبغداد ، ولم يَرد ذكر لفلسطين لأنها اعتبرت ضمن حدود الدولة العربية المستقلة .

ومع أن « العهود » البريطانية لم تكن واضحة أو محدَدة المفاهيم والمعاني ، فقد دخل الحسين نتيجة لها في صراع مع الدولة العثمانية ممثلاً للعرب (أو على الأصح زعماء الجمعيات العربية في المشرق) جنباً إلى جنب مع الحلفاء . والواقع أن « التفاهم » الذي أمكن التوصل إليه في المراسلات بين بريطانيا والشريف أخفق في التوفيق بين وجهات النظر حول عدد من المسائل الهامة . وقد أخذ زعماء الحركة العربية على الشريف بساطة معالجته للقضية واستئثاره بالموضوع وعدم تنظيم علاقاته مع بريطانيا بمعاهدة صريحة .

كان إعدام المناضلين في سورية ولبنان وتفاقم الاستياء من الأتراك العثمانيين ، إضافة إلى وصول الحملة التركية المتجهة إلى المدينة ، قد أقنعت الأطراف (المعنيّة) أن الوقت قد حان لإعلان الثورة في 9 شعبان 1334هـ/10 حزيران-يونيو 1916م دون أن تتم الاستعدادات كلها . وكان منشور الحسين الأول للثورة (صدر في مكة) قد ركّز على الناحية الدينية وجعل عداوته للاتحاديين الذين حرفوا الدولة عن سبيل الحق والدين ، لا الشعب التركي ولا الدولة العثمانية ، فحطم بذلك فكرة «الجهاد» . واختلف رد الفعل للثورة : ففي الجزيرة العربية لاقت تأييد بعض الحكام ، وفي مصر وسائر شمال إفريقية استقبلتها الدوائر الموالية للدولة العثمانية بامتعاض ، وسببت أنباء الثورة ذهولاً لدى الحكومة العثمانية وحاولت الإقلال من أهميتها، ورافق ذلك ازدياد أعمال الإرهاب في بلاد الشام .

وبعد النجاح الأوّلي للثورة نودي بالحسين ملكاً على العرب (المحرم 1335هـ/ تشرين الثاني-نوفمبر 1916م) واعترف به الحلفاء ملكاً على الحجاز (ربيع الأول 1335هـ / كانون الثاني 1917م) . وأصبح لقب الحسين في كتبه الرسمية (الحسين بن علي شريف مكة وأميرها وملك البلاد العربية) . إلا أن الثورة بدأت تتعثر بعد أن فقدت عنصر المفاجأة . وتوالت المساعدات العسكرية والمالية من الحكومة البريطانية مع أنها كانت تجري بتردد وحذر . وتولى مسؤولية الشؤون العسكرية في الثورة عزيز علي المصري فبدأ بتكوين جيش نظامي ثم ترك القيادة لجعفر العسكري ونائبه نوري السعيد (من الضباط العراقيين) ،

وانضمّ إلى الثورة عديد من الضباط العرب في معسكرات الاعتقال في مصر والهند ، شكلوا نواة الجيش النظامي إلى جانب القوات غير النظامية . والتحق بجيش الثورة عدد كبير من الضباط البريطانيين بوصفهم خبراء لتعليم فنون القتال الحديث واستعمال المتفجرات . ورُكّزت الأضواء على لورنس Lawrence أحد ضباط الاستخبارات في الدائرة العسكرية التابعة للقائد العام للقوات البريطانية في الجبهة المصرية (الجنرال اللنبي Allenby) . والتحق لورنس بالثورة في المحرم 1335هـ/ تشرين الأول-أكتوبر 1916م يحدوه حب الاستطلاع والمغامرة وعمل مستشارًا للأمير فيصل (قائد الجيش الشمالي ، أحد جيوش الثورة الثلاثة وأشدُّها فاعلية) . وأصبح لورنس موضع ثقة اللنبي وهمزة الوصل بفيصل . وكانت صداقته للعرب نابعة من نظرته إلى مصلحة بريطانيا ، واعترف أنه كان يعرف أن بلاده لن تنفذ وعودها للعرب بعد الحرب ، واستغل أثمن ما عند العرب وهو حبّهم للحرية أداةً من أجل نصرة بريطانيا .

وقد دبّت الحياة في الثورة وبدأت العمليات العسكرية تسير وفق خطة منظمة ، وتوسعت أعمال الجيش الشمالي نحو (الوجه) ، أقصى موانئ الحجاز الشمالية في ربيع الأول 1335هـ/ كانون الثاني-يناير 1917م ، وتم التحالف مع زعماء القبائل التي تقطن أطراف بلاد الشام . وكان احتلال العقبة في رمضان 1335هـ/ تموز-يوليو 1917م نقطة تحوّل في الثورة العربية ، فأصبحت جزءاً من الحرب العالمية الأولى وكوّنت الجناح الأيمن للقوات البريطانية الزاحفة على فلسطين بقيادة اللنبي . وحين كانت عمليات الثورة العربية تسير وفق خطة منظمة نحو الشمال تمكنت القوات البريطانية من اختراق خط غزة - بئر السبع وتحولت شرقاً باتجاه القدس . وفي 24 صفر 1336هـ/ 9 كانون الأول-ديسمبر 1917م قام رئيس البلدية بتسليم المدينة المقدسة للقوات البريطانية المتجهة شمالاً (كانت القوات البريطانية في العراق قد استولت على بغداد 18 جمادى الأولى 1335هـ / 11 آذار-مارس 1917م). وقد وضع اللنبي في ذي الحجة 1336هـ/ أيلول-سبتمبر 1918م خطة هجوم نهائي على طول الجبهة الشامية ، وتولت قوات الثورة العربية احتلال درعا النقطة الحيوية للمواصلات بين دمشق والجنوب ، وبذلك عملت على حماية الجناح الأيمن للقوات البريطانية . وانهارت الجبهة التركية في 1336هـ/ نهاية أيلول-سبتمبر 1918م ، ولم يتمكن الأتراك من تأليف جبهة حربية في حوران ولا في دمشق .

وشكلت القوات البريطانية القادمة من جبال الجليل والقوات العربية إلى الشرق منها خطين متوازيين يزحفان في عملية سباق نقطته النهائية دمشق ، وفي مساء 30 أيلول/سبتمبر أحاطت القوات العربية والبريطانية جميعها بدمشق . ودخلت فرق من القوات العربية غير النظامية إلى المدينة لنقل الأخبار إلى أهلها ، والدعوة لإقامة حكومة عربية ، كما دخلت في الليلة نفسها فرقة من الخيالة الأسترالية وهي تتعقب الجنود الأتراك المنسحبين شمالاً . وكان الدخول الرسمي للقوات العربية والبريطانية صباح 25 ذي الحجة 1336هـ/ 1 تشرين الأول-أكتوبر 1918م ، وبلغت مشاعر الفرح ذروتها بوصول الأمير فيصل بعد يومين . وكان دخول دمشق ينبئ بقرب نهاية حرب طويلة ، إذ تبين أنه لم تبق معركة كبرى في سورية إذ لم يكن بإمكان الأتراك استبدال جيوشهم المهزومة . وانتهت الحرب في سورية قبل نهاية تشرين الأول/ أكتوبر بحركتين : الأولى سارت على طول

الساحل، لم يقم العرب بدور فيها ، والثانية اتبعت طريقاً داخلياً كان للعرب نصيب وافر فيها . وكانت المقاومة التركية الوحيدة عند ضواحي حلب (20 المحرم 1337هـ/25 تشرين الأول-أكتوبر 1918م). وصُدّ هجوم تركي قام به مصطفى كمال شمال حلب في سهل مرج دابق (حيث انتصرت قوات سليم الأول قبل 400 عام تقريباً) . وكانت آخر نقطة وصلها العرب شمالاً قبل هدنة مودرس Mudros (25 المحرم 1337هـ / 30 تشرين الأول-أكتوبر 1918م) هي محطة المسلمية .

لقد جرى قسم كبير من حوادث الثورة العربية وراء الحدود السورية (الشامية) إلا أن السوريين أدّوا دوراً كبيراً في أحداثها ، وقام الشاميون في مصر والمهجر بنشاط كبير للدعاية للثورة . ومع ذلك ظل عدد لا بأس به في سورية (بلاد الشام) على ولائه للدولة العثمانية ، على قسوة المشانق وانتشار المجاعة ، باعتبار أن الثورة على (الخليفة) كفر ولو باسم القومية . كان هذا تفكير الفئات البسيطة التي لم ينتشر لديها الوعي القومي وبعض شخصيات حملت لواء تيار إسلامي يطالب بالبقاء تحت الحكم العثماني ويهاجم الثورة ، كما بقي الكثيرون منهم في الجيش العثماني حتى الانسحاب من دمشق أو إلى حين وقوعهم في الأسر، وظلت عواطف بعضهم عثمانية. ووُجدت في لبنان أقلية مسيحية تعارض فكرة الدولة الواحدة التي تدعو إليها الثورة ، وتتطلع إلى دعم فرنسا «الحامية» التقليدية ، في حين كان مؤيدو الثورة يتطلعون إلى مساعدة بريطانية . إلا أن الرأي الغالب كان مع الثورة ، فقد رأى أصحاب هذا الرأي أن إعلان الثورة لمبدأي الوحدة والاستقلال ، وهما الرابطة التي تجمع العرب بغض النظر عن الفروق الاجتماعية والدينية ، هو تعبير عن إحساس العرب بشخصيتهم المتميزة .

المؤامرة الدولية على مصير العرب خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها :

اعتبر العرب (وبالتحديد عرب المشرق) أن نصرهم يثبت جدارتهم بإقامة دولة مستقلة موحدة ، حتى ضمن الحدود التي طلبها الشريف حسين . وقد أكدت بريطانيا لهم مراراً أن مطالبهم بالاستقلال والوحدة ستحترم بعد الحرب . وقد بدأت ثقة الزعامة العربية في المشرق تتزعزع بحلفائهم والثورة لا تزال مستمرة ، فقد التزمت بريطانيا بارتباطات تتناقض وارتباطاتها مع تلك الزعامة : في رجب 1334هـ / أيار-مايو 1916م عقدت بريطانيا مع فرنسا اتفاقية سايكس بيكو Sykes-Pico (*) لتحديد مناطق نفوذهما بعد الحرب في الأجزاء العربية من الدولة العثمانية ، بوصفها جزءًا من اتفاق شامل بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لاقتسام الدولة العثمانية . ونُشرت الاتفاقية ضمن مجموعة وثائق وزارة الخارجية الروسية بعد قيام الثورة الشيوعية في المحرم 1336هـ/ تشرين الأول-أكتوبر 1917م . وعلم العرب بفحواها من خلال عرض تركي على الأمير فيصل لصلح منفرد . وأكدت بريطانيا للحسين مجدداً وقوفها إلى جانب العرب في كفاحهم من أجل التحـرّر .

(*) نصت الاتفاقية على : فلسطين ، اتفق على إخضاعها لحكم دولي خاص (المنطقة السمراء) . واتفق على إنشاء حكم مباشر لفرنسا في الساحل السوري (المنطقة الزرقاء) ولبريطانيا الأمر نفسه في ولايتي البصرة وبغداد (المنطقة الحمراء) . أما القسم الشمالي من سورية الداخلية وولاية الموصل (المنطقة أ) فيعترف بها دولة عربية مستقلة يكون لفرنسا حق تقديم المساعدات الاقتصادية والاستشارية . وتنشأ دولة عربية مستقلة في القسم الجنوبي من سورية الداخلية (المنطقة ب) يكون لبريطانيا حق تقديم المشورة والمساعدة .

ومن جهة أخرى كانت ظروف الحرب قد أتاحت للحركة الصهيونية الاعتراف بأهدافها السياسية في فلسطين ، وأصدرت الحكومة البريطانية في 17 المحرم 1336هـ / 2 تشرين الثاني-نوفمبر 1917م تصريح بلفور Balfour (وزير خارجية بريطانيا) بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، نال دعم الرئيس الأمريكي ويلسون Wilson . وعمدت السلطات البريطانية إلى تهدئة المخاوف والشكوك العربية من معنى التصريح ومداه . وهكذا حال السلاح الدبلوماسي على الجبهة العربية ، دون تخلي العرب عن الوقوف إلى جانب الحلفاء ، وتوالى صدور المذكرات والتصريحات التي كانت ترافق تقدم قوات الثورة العربية لإعادة الثقة بسياسة الحلفاء والوعد بتنفيذ التزامات الحلفاء نصاً وروحاً بعد الحرب . وقوّى ثقة العرب بالمستقبل مبادئ ويلسون Wilson (الرئيس الأمريكي) الأربع عشرة وتصريحاته التي أعلنت فيما أعلنته عدم الاعتراف بالاتفاقيات السرية ومناداتها بحق الشعوب بتقرير مصيرها ، وعدم فرض أي نوع من الحكم إلا برضا الشعوب واختيارها . واعتبر البعض ذلك اعترافاً بنيل البلاد العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية استقلالها بعد أن قام العرب بنصيبهم كاملاً في الاتفاقية بينهم وبين الحلفاء . إلا أنه بعد الحرب تبين الفرق الشاسع بين ما يطالب به العرب وبين ما يمكن للحلفاء أن يرضوا بمنحه .

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى ، ظلت الأجزاء العربية في إفريقية تحت الاحتلال الأوربي (السابق للحرب) الفرنسي ، الإسباني والإيطالي . أما في آسيا (باستثناء الحجاز المستقل عن الأطراف الجنوبية والشرقية من الجزيرة العربية حيث لبريطانيا وجود سابق) ، فقد سبق الهدنة احتلال القوات البريطانية فلسطين والعراق ، واحتلال القوات الفرنسية ساحل سورية الشمالية ، وتولى الأمير فيصل ، قائد قوات الثورة العربية ، حكومة عربية في سورية الداخلية مركزها دمشق تتبع عملياً إشراف اللنبي القائد العام لقوات الحلفاء في الشرق . ولم يتوفر لهذه الحكومة في عمرها القصير (ذو الحجة 1336-شوال 1338هـ/ أيلول-سبتمبر 1918- تموز-يوليو 1920م) قوة ذاتية مالية وعسكرية ، تدعم الحكم ، وواجهت مصاعب داخلية ومطامع خارجية (فرنسية بالتحديد) . مع ذلك فقد وضعت مبادئ عامة ظلت منهاجاً للقوميين العرب ، على الأقل في المشرق ، خلال المدة بين الحربين ، أهمها المطالبة باستقلال سورية في حدودها الطبيعية ، ورفض التجزئة .

وقد أمل العرب ، كسائر الشعوب الصغيرة أن يطبق مؤتمر السلم ، الذي افتتح رسمياً في مبنى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس ربيع الآخر 1337هـ/ كانون الثاني-يناير 1919م ، أن يطبق مبادئ ويلسون في تقرير المصير . وتعلق مصير المناطق العربية في آسيا بمصير الدولة العثمانية التي تضاربت مصالح الدول الكبرى بشأنها ، وأصبحت منطقة الهلال الخصيب (وخاصة سورية) موضوع مشاحنات مؤتمر السلم . وسعت بريطانيا قبل عقد المؤتمر للتخلص من تعهداتها للعرب . وباستثناء فلسطين ، لم يكن لبريطانيا مصالح مباشرة في سورية ، وتمسّكت فرنسا بمبدأ اتفاقية سايكس - بيكو مع تغيير في التوزيع . وظلت الأجزاء العربية في إفريقية خارج نطاق المؤتمر ، وكذلك الجزيرة العربية باستثناء بعض المصالح المحدّدة .

كان الوفد العربي الوحيد الذي سمح له بحضور مؤتمر السلم ، بدعم من بريطانيا ، هو

الوفد المرافق للأمير فيصل بوصفه نائباً لوالده وممثلاً لمملكة الحجاز . وتمسّك فيصل ، في عرضه للقضية ، بوعود الحلفاء وبمبادئ ويلسون للمطالبة باستقلال ووحدة البلاد العربية في آسيا ، ولا يتعارض هذا مع إمكان الاستفادة من الخبرة الأجنبية. وندّد فيصل باتفاقية سايكس - بيكو ، معتبراً الادعاءات الفرنسية في سورية الخطر المباشر على الدولة العربية ، وطالب بالتحقق من رغبات الشعوب للوصول للتسوية العادلة . وعارض الوفد الصهيوني إلى مؤتمر السلم المطالب العربية وسعى للحصول على تأكيد دولي لتصريح بلفور ، وضمن الوفد دعم الرئيس ويلسون والتقى مع المصلحة البريطانية في المطالبة بوضع فلسطين تحت إشراف بريطاني (أو ما عرف فيما بعد بالانتداب) . فقد أقرّ مؤتمر السلم وضع بعض المناطق التي اقتطعت من الدول (المغلوبة) ، تحت إشراف عصبة الأمم (المنظمة الدولية المرتقبة لإقرار السلم العالمي) وكان هذا القرار أساس المادة (22) من ميثاق العصبة . وبسبب الخلاف بين بريطانيا وفرنسا حول اقتسام مناطق النفوذ في المشرق العربي (وسورية بالتحديد) ، اقترح ويلسون إرسال لجنة تحقيق من الدول الكبرى إلى الشرق الأدنى للتحقق من رغبات السكان والخروج بتصور موضوعي للتسوية المقبلة .

وقد ظل الأمل معقوداً (خاصة في سورية) على قدوم اللجنة الدولية (التي اقتصرت على الأعضاء الأمريكيين في اللجنة برئاسة كنغ King وكرين Crane) للتعبير عن رأي الشعب في مصير البلاد . وأجرت اللجنة تحقيقاتها (رمضان - ذو القعدة 1337هـ/ حزيران – آب/يونيو-أغسطس 1919م) في مناطق سورية الثلاث (الشمالية والجنوبية والشرقية وفق التقسيمات الإدارية المؤقتة) وأطلعت اللجنة على قرارات المؤتمر السوري العام (الذي اجتمع ممثلوه من مناطق سورية الثلاث في رمضان 1337هـ/ حزيران-يونيو 1919م) التي تلحُّ على استقلال سورية التام ضمن وحدة عربية مستقلة، والاعتراض على معاهدات التجزئة وتصريح بلفور، وعلى فكرة الانتداب إذا كان يعني الوصاية والحماية. وفي تقريرها النهائي (ذو القعدة 1337هـ/ آب-أغسطس 1919م) تقدمت لجنة كنغ - كرين إلى مؤتمر السلم بتوصياتها بوحدة سورية تحت حكم ملكي دستوري برئاسة فيصل على أن يعهد بالانتداب (بمعنى المساعدة الاقتصادية والفنية) للولايات المتحدة أولاً أو لبريطانية مع استبعاد فرنسا ، كما أوصت اللجنة بتعديل كبير للبرنامج الصهيوني المتطرف . ونتيجة لتدخل الحكومتين الفرنسية والبريطانية أخفي التقرير بسبب التوصيات المناوئة لفرنسا والصهيونية . وأخفقت بذلك محاولة مؤتمر السلم التعرف برغبات السكان .

وفي أواخر رمضان 1337هـ/ حزيران-يونيو 1919م (وكانت لجنة كنغ كرين لا تزال في سورية) جرى توقيع معاهدة فرساي مع الدول المغلوبة ، عدا الدولة العثمانية الذي ظلّ مصيرها معلقاً . ولوضع الحلفاء أمام الأمر الواقع ، بعد أن تأخر قرار مؤتمر السلم النهائي ، اتخذ المؤتمر السوري في 18 جمادى الآخرة 1338هـ/ 8 آذار-مارس 1920م قرار إعلان استقلال سورية ضمن حدودها الطبيعية في ظل ملكية ديمقراطية دستورية مع رفض تصريح بلفور وفكرة الانتداب وقبوله بوصفه مساعدة اقتصادية فنية ، وتأكيد استقلال العراق واتحاده سياسياً واقتصادياً مع سورية . وبذلت المملكة الناشئة جهوداً للمحافظة على الصلات الودية مع جميع الحلفاء ، ولكنها أخفقت

في الحصول على الاعتراف من الحكومتين البريطانية والفرنسية بحجة أن مستقبل المناطق التابعة للدولة العثمانية تقرره دول الحلفاء، ولم تبد الولايات المتحدة اكتراثاً بعد أن بدأ تراجعها بوصفها عاملاً هاماً في السياسة العالمية .

وقرر مجلس الحلفاء الأعلى المجتمع في سان ريمو San Remo في إيطاليا (7 شعبان 1338هـ/ 25 نيسان-أبريل 1920م) تطبيق نظام الانتداب من الفئة (أ) الذي هو وفقاً للمادة (22) من ميثاق العصبة « وصايات مقدسة للتحضير والتمدين » على المناطق العربية التي وزعت أثناء الحرب ، توزيعاً مخالفاً لحق الشعوب في تقرير مصيرها : فأعطيت فرنسا الانتداب على سورية ولبنان ، وبريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وشرق الأردن ، وألزمت الدولة المنتدبة على فلسطين بتصريح بلفور وتمّ بذلك فصل المناطق العربية عن الدولة العثمانية قبل عقد المعاهدة مع تركيا (وقعت معاهدة سيفر Sevres في ذي الحجة 1338هـ/ آب-أغسطس 1920م ثم نقضت وصدّقت المعاهدة النهائية في لوزان Lausanne جمادى الأولى 1341هـ/ كانون الثاني-يناير 1923م) . ولم تُجْدِ احتجاجات الحكومة السورية على مقررات سان ريمو ، فقد تأزم الموقف بين المملكة السورية وغورو Gouraud قائد القوات الفرنسية في الساحل السوري وامتنعت بريطانيا عن التدخل لمنع الفرنسيين من فرض الانتداب باحتلال عسكري في 9 ذي القعدة 1338هـ/ 24 تموز 1920م إثر معركة ميسلون .

وهكذا أخفق مؤتمر السلم في تحقيق الآمال القومية التي دخل العرب (على الأقل في المشرق) من أجلها الحرب ، وخالفت التسويات المتعلقة بمعظم أجزاء المشرق العربي تعهدات الحرب ومبدأي الوحدة وتقرير المصير . وظلت الجزيرة العربية ، عدا أطرافها الجنوبية والشرقية ، خارج التقسيمات المفروضة والإشراف الأجنبي ، أما الأجزاء العربية في الشمال الإفريقي ، التي احتلت قبل الحرب فظلت ترزح تحت حكم الدول الكبرى . وأثبتت مبادئ ويلسون أنها أحسن وسيلة للدعاية أثناء الحرب إلا أنها عديمة الجدوى لإرساء قواعد السلم .

كان للأحداث السابقة وعدم تحقيق الاستقلال وأطماع بريطانيا وفرنسا والصهيونية وتجزئة الوطن العربي ، أثرها الفاعل في مجرى الحياة السياسية ، وفي أهداف الحركة العربية في السنوات التالية .

أ.د. خيرية قاسمية

جامعة دمشق

المصادر والمراجع

1 - المصادر العربية:

- أسعد داغر ، مذكرات على هامش القضية العربية ، القاهرة ، 1959 .
- أمين الريحاني ، ملوك العرب ، جزء 1 ، بيروت، 1924 .
- أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، جزء 2 ، القاهرة .
- ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ، 1965 .
- سليمان موسى ، الثورة العربية الكبرى وثائق وأسانيد ، عمان ، 1966 .
- عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، صيدا ، 1950 .
- عمر أبو النصر ، الحرب العظمى ، بيروت ، 1938 .
- فائز الغصين ، مذكراتي عن الثورة العربية ، دمشق 1957 .
- مذكرات جمال باشا ، تعريب علي أحمد شكري ، القاهرة ، 1923 .
- مجموعة من المؤلفين ، دراسات في الثورة العربية ، عمان ، 1967 .
- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين (1915-1946) ، الجامعة العربية ، إدارة فلسطين ، القاهرة ، 1957 .

2 - المصادر الأجنبية:

- Falls, Cyril, (ed.) : History of the Great War, 2 parts, Yale University, Press, 1947-1949.
- Garnett, D. (ed.) : The Letters of T.E. Lawrence, New York 1938-39
- Graves, R., : Lawrence and the Arabs, London 1928.
- Jeffries, J.M.N. : Palestine : the Reality, London 1939.
- Kirk, George : A short history of the Middle East, London 1948.
- Lawrence, T.E. : Seven Pillars of Wisdom, London 1940.
- Storrs, Ronald : Orientations, London 1937.
- Yale, William : The Near East, A Modern History, University of Michigan Press 1958.
- Young, Hubert : The Independent Arab, London 1933.
- Zeine, N. Zeine : Arab- Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1958.



جمال باشا قائد الجيش الرابع يتفقد قواته خارج محطة سكة حديد القدس ١٩١٧
(Sara Graham-Brown, Palestinians and their society 1880-1946, Quaritit Book, London 1980)



فوق هـذا الكلام رسم تاريخي لدخول المغفور له جلالة الملك فيصـل دمشق ،
ويرى القارىء جلالة الملك ، وعن يمينه الجنرال اللنبي وعن يساره نوري باشا السعيد
كما ظهر بين الجنرال اللنبي وجلالة الملك المجاهد نسيب بك البكري بالكوفية والعقال
وقد ارخى لحيته

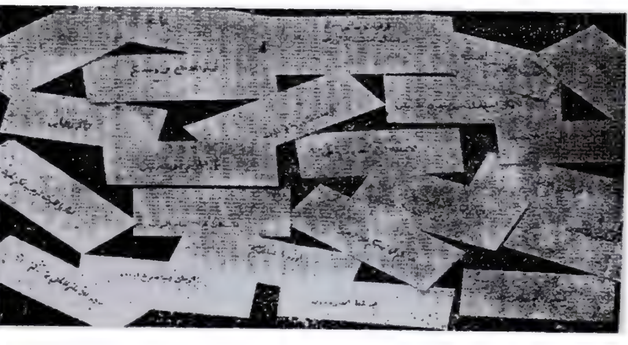
(مجموعة أوراق عونى عبد الهادى)



رئيس بلدية القدس حسين أفندي الحسيني في الوسك بطربوش يسلم القدس إلى القوات البريطانية ٩ كانون الأول ١٩١٧

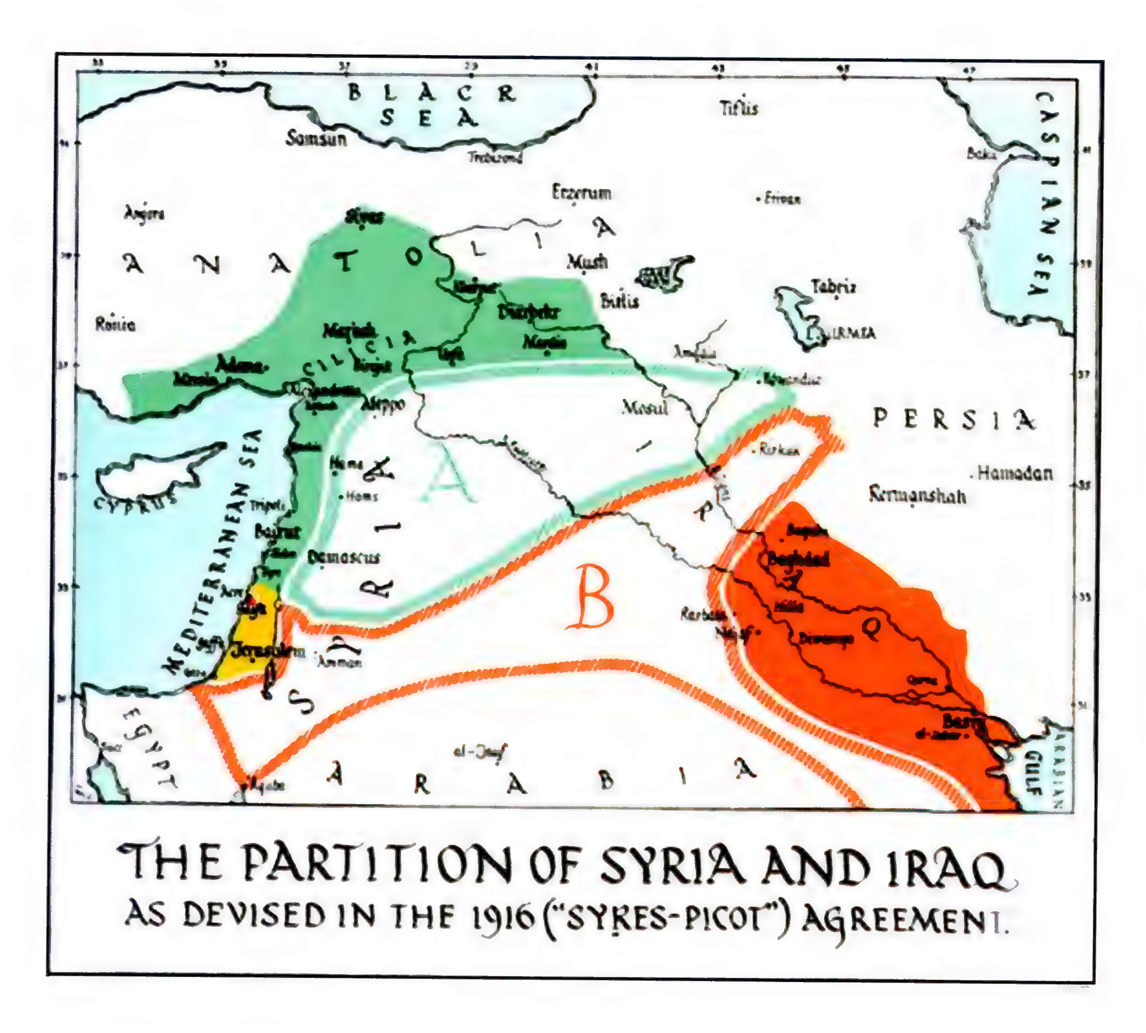
(Walid Khalidi,Before Their Diaspora,Hnstitute for Palestine studies, Washington.D.C.1984)



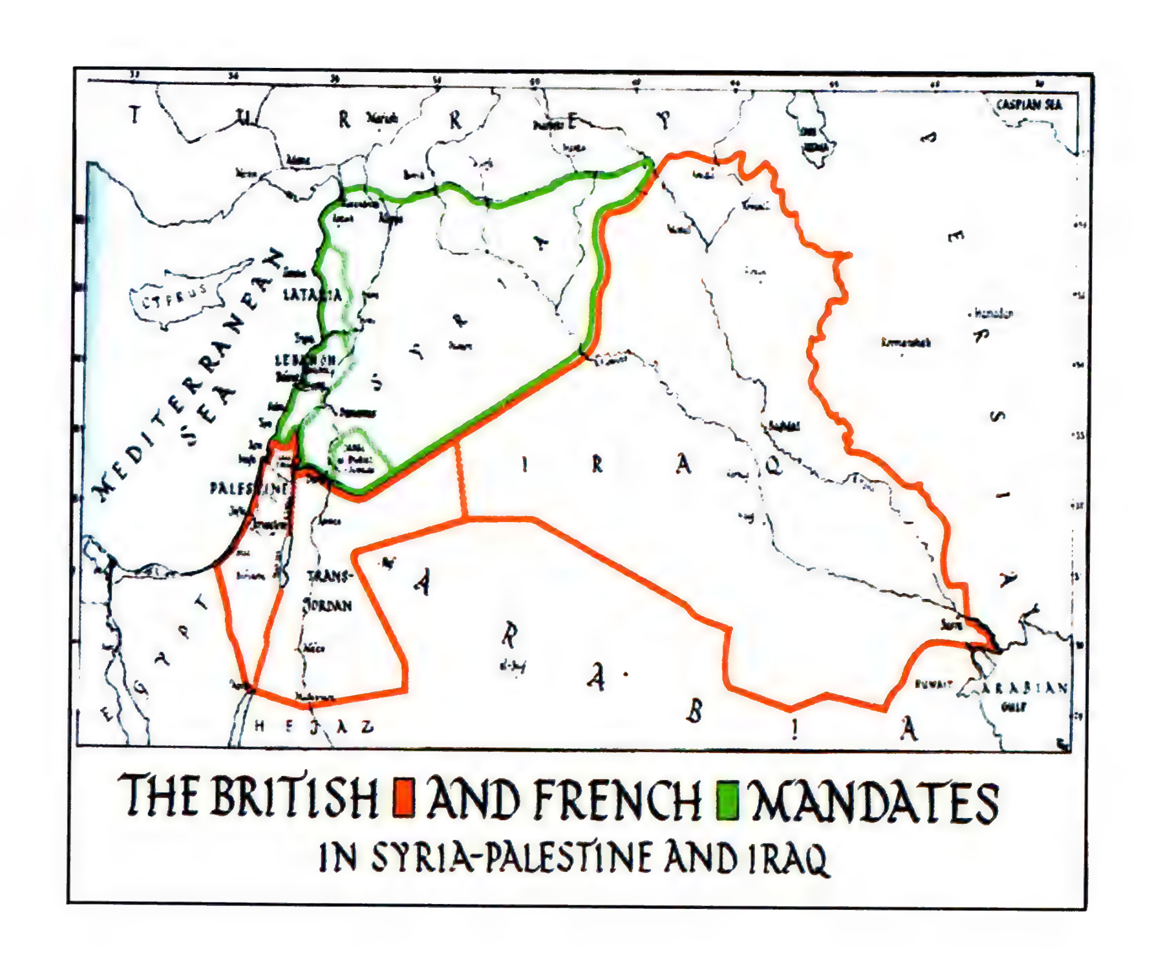


أوراق ووريقات وزعت ونثرت عند مجئ اللجنة الأمريكية (كنغ - كرين) للاستفتاء ١٩١٩

(ساطع الحصري - يوم ميسلون. دمشق ١٩٤٥)



اتفاقية سايكس بيكو



توزيع الانتدابات فى المشرق العربى (سان ريمو)

ثانياً : العرب والغرب في أعقاب الحرب العالمية الأولى

حركات التحرر في مواجهة القوى الاستعمارية

مثلت تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى لعرب المشرق ضربة لأمانيهم بالاستقلال والوحدة . ولم تحمل نتائج الحرب أي تغيير في الوضع السياسي للبلدان العربية في الشمال الأفريقي المحتلة من القوى الغربية طوال الحقبة التي سبقت الحرب . وكان ذلك بداية صراع عنيف لجأت الجماهير العربية فيه إلى العنف في مقاومة قوات الاحتلال الغربية . والأمثلة كثيرة ، فقد تفجرت ثورة مصر 1338هـ/1919م واستمر التوتر فيها حتى عام 1342 هـ/ 1923م ، واعتبرت ثورة العراق 1339هـ/1920م رد الفعل الأول الجاد لتسوية ما بعد الحرب ، وظلت الثورات في سورية مشتعلة على الفرنسيين في المدة 1339-1346هـ / 1920 - 1927م ، وكان تاريخ فلسطين حافلاً في العشرينيات والثلاثينيات بأخبار الانتفاضات ، واستمرت الحركات الثورية في ليبيا عشر سنوات وتفجرت ثورة مراكش 1343هـ / 1924م وبقيت أوضاع الجزائر وتونس قلقة .

لقد اتسمت السنوات الأولى التي أعقبت الحرب ، في كثير من أجزاء العالم العربي في المشرق والمغرب ، بالثورات المسلحة والحركات الوطنية التي تسعى للتخلص من الاستعمار الأجنبي. وتوالت واحدة بعد أخرى . ولعل أفضل وصف لهذه الحركات ما قاله الجنرال وفيما بعد المارشال الفرنسي ليوتي Lyautey في وصفه العالم العربي بأنه « صندوق أصوات متجاوبة » . وبرغم ظروف التجزئة وانتشار الفكرة الإقليمية وإثارة النعرات الطائفية والمواقف الانعزالية بتشجيع من الحكم الأجنبي ، كان هناك محاولة جاهدة لرفض الحواجز الاصطناعية التي هي من خَلْق الأجنبي وذلك بالإبقاء على الفكرة العربية الداعية للوحدة حيّة ، برغم المُعَوِّقات . وتجلى انتشار هذه الفكرة في تبادل المساعدة والعطف بين الأجزاء العربية في صراعها مع الأجنبي . وازداد الشعور بأن المصلحة المشتركة تقتضي قيام تعاون وثيق وعملٍ موحد . وأصبح الحدث السياسي الحاسم في قطر ما يثير الجماهير في الأقطار الأخرى إثارة عفوية وبدون تفكير في الحدود والأنظمة والكيانات القطرية ، فتهبّ للعمل ولو بمجرد التظاهر والإضراب وجمع التبرعات أو في انتفاضات متتالية ومتجاوبة بعضها مع بعض . وشعر زعماء الحركات الوطنية ، وهم يناضلون في سبيل الاستقلال المحلي ، أن الحاجة ماسّة لاعتبار المنطقة العربية وحدة متكاملة ، فجعلوا همّهم في كل ما يصدر من توصيات ونداءات الإلحاح على وجود الأمة العربية وعلى وحدتها النضالية في سبيل الاستقلال ، أو على الأقل الحكم الذاتي. وأن كل دولة عربية سوف تستعمل / تُسَخِّر، حينما تتحرر وتستقل ، حريتها واستقلالها في مساعدة الدول التي لا تزال في مرحلة النضال ، وفي توثيق علاقاتها بالدول التي نالت استقلالها ، لأن الصيغة الصحيحة للاستقلال والتحرر من ربقة الاستعمار هي الوحدة لدعم الاستقلال وصيانته وحمايته .

ولم يقدّر لأية ثورة من هذه الثورات أن

تحقق نجاحاً عسكرياً كاملاً ، أخفق معظمها أمام الضربات التي وجهتها قوات الغرب المحتلة . وظلّ المستعمر يحمل السلاح ويستعمل العنف والإرهاب ويزج الناس بالسجون ، ويتكلف في سبيل ذلك نفقات طائلة ليحافظ على وجوده وثرواته ، والإبقاء على الامتيازات التي حصل عليها قبل الحرب وبعدها ، وخيّل للناس أن احتلاله أبدي لا طاقة للشعوب العزلاء بدفعه . ولم يساعد اختلاف المصالح وتناقضها بين فرنسا وإنكلترا على تحسين الأوضاع ، وعمدت الدولتان إلى التعاون من أجل الحفاظ على مواقعهما .

وقد يعود إخفاق هذه الثورات إلى عدم التخطيط ، وإلى الأساليب الاستعمارية في البطش والتفتيت وترسيخ النعرات الإقليمية والطائفية . وقد يعود الإخفاق إلى أن ظروف التجزئة قد حكمت على كل جزء عربي ، برغم تشابه المِحَن ، أن يواجه العدو منفرداً وأن يُشغل بمشاكله داخل إطار الوطن « الإقليمي » ، وأصبح كل جزء يكافح الاستعمار بوسائطه الخاصة بأوقات مختلفة تبعاً للفرص المتاحة ضمن شكل الاستعمار المفروض .

وقد يعود إخفاق المقاومة المسلحة إلى التغير التدريجي في موقف الغرب المسيطر من جهة، وموقف القيادة السياسية العربية من جهة أخرى . إذ برغم إخفاق الثورات على القوى الغربية عسكرياً ، فإنها حملت تلك القوى المسيطرة على إعادة النظر في سياستها . فقد وجدت أن سياسة القوّة والاحتفاظ بالجيوش المحتلة غالية التكاليف ، ضعيفة النتائج ، إذ تؤدي في غالب الأحيان إلى ازدياد الحركة الثورية . فلجأت القوى الغربية ، إلى التهدئة والمفاوضة مع القيادة السياسية العربية في محاولة للتوفيق بين كسب ثقة العرب وبين الانتدابات والحماية . وقد اعتمدت بريطانيا منذ مؤتمر القاهرة 1340هـ/1921م هذا الأسلوب (باستثناء فلسطين) بعد أن واجهتها المعارضة العربية للسيطرة الأجنبية والتجزئة ، فحافظت بريطانيا على إشرافها الفعال بأقل التكاليف العسكرية والمالية ، خلف واجهة من الأنظمة الوطنية والزعامات المحلية. وكان وضعها أفضل بالمقارنة بفرنسا، التي تمسّكت بالإشراف المباشر والعداء المفتوح للقومية العربية .

ومن جهة أخرى ، أدركت القيادات المحلية التي شاركت في صفوف الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، صعوبة التخلص من قبضة القوى الاستعمارية في حدود إمكاناتها العملية، وبرغم المرارة التي كانت تساور نفوسها ، بدت أكثر تقبلاً للصيغة التي طرحتها السلطة الأوربية (وبالتحديد) البريطانية ، والتي لم تكن خياراً بين الاستعمار وبين الاستقلال الحقيقي ، بل بين درجات وأنواع مختلفة من السيطرة . وضاعفت القيادات المحلية جهودها كي تؤكد للدول الاستعمارية أنها تمثل الضمانة الأكيدة لمصالحها ، أي للدول الاستعمارية ، وأنه لا تعارض بين الاستقلال السياسي ومصالح المستعمرين . ولم يمنع ذلك بروز نقاط خلاف بين حين وآخر تجلّى بإقامة التظاهرات والانتفاضات أو في رفض التعاون واللجوء إلى إثارة الرأي العام .

وبوجه عام تبعت حالة المواجهة العنيفة التي برزت بعد الحرب مباشرة علاقاتٌ أكثر وُدًّا : توضّحت بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات تنازلت فيها الدول الكبرى(خاصة بريطانيا ، إذ كانت فرنسا أقل ميلاً للدخول في مثل هذه الاتفاقات والتنازل عن بعض مظاهر التسلط) وسمحت للقيادة الوطنية بقدر معين من المشاركة (كان واضحاً في المشرق أكثر) ، وهكذا أصبح مفهوم الاستقلال في الأعوام

التي تلت عام 1349هـ / 1930م (بوجه خاص في العراق ومصر وسورية) يقتصر على الحصول على الحكم الذاتي الداخلي والانتماء إلى «عصبة الأمم». ويفرض في الوقت نفسه استمرار نوع من العلاقة الدائمة مع الدول المحتلة تتمثل في معاهدة تحتفظ بالقواعد العسكرية والعلاقات الاقتصادية والثقافية وتسيير أمور العلاقات الخارجية . وقد نجحت سياسة المعاهدات والاتفاقات إلى حد ما ، لأن كثيراً من القيادات المحلية شعرت بأن هذه المعاهدات والاتفاقات هي أقل إذلالاً من الوصاية المباشرة . وتعني تقدماً في اتجاه الحكم الذاتي (نجحت إلى حد ما في مصر والعراق) . إلا أن هذه المعاهدات لم تكن مقبولة لدى جماهير الشعب التي كان هدفها الأساسي إزالة النفوذ الأجنبي وتحقيق الاستقلال ، وكان لديها اقتناع كافٍ بأن معاهدات التحالف تعطي استقلالاً نظرياً وتُبقي على امتيازات الدول الكبرى . وبوجه عام فإن الجماهير العربية تحفظت على أسلوب العمل السياسي السائد الذي اتبعه الساسة المعتدلون في المهادنة واعتماد بعض الشعارات مثل « التدرج » في طلب الاستقلال و « التطور لا الثورة » طريقاً لتحقيق الأهداف الوطنية .

والملاحظ أن العداء للحكم الاستعماري لم يَحُلْ دون الإعجاب بالمظاهر الحضارية التي حملها الأوربيون معهم . وبرغم فهم كثير من مفكري تلك الحقبة وساستها أخطار الوجود الاستعماري ، الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية على البلدان المستَعمَرة ، لم يمنعهم هذا من قبول مظاهر المدنية الحديثة التي يتميز بها المجتمع الأوربي ، على اعتبار أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يتيح للبلدان العربية فرصة الانضمام إلى العالم المتحضّر . وقد قبل العديد من الزعماء العرب الذين تعاونوا مع الغرب ، المؤسسات السياسية على النموذج الغربي، برغم القيود التي فرضتها السيطرة الأجنبية التي لا تسمح لهذه المؤسسات بالعمل بحرية . وأصبح هدف الزعماء السياسيين في كثير من الأقطار (وعلى الأخص في المشرق) الحصول على موافقة السلطة المسيطرة على وضع دستور وإجراء انتخابات لمجلس نواب أو مجلس تأسيسي يقر الدستور ويصدق على معاهدة مع الدول الحليفة . وضمنت الدساتير والمجالس النيابية ، كالمعاهدات ، مركز الدولة الأجنبية الممتاز . ولقد فرضت على الأجزاء العربية التي وقعت تحت السيطرة الأجنبية، المؤسسات ، ليست السياسية فقط بل الثقافية والاقتصادية ، على نمط تلك القائمة في البلاد الأوربية : مؤسسات فرنسية في البلاد الخاضعة لفرنسا ، ومؤسسات بريطانية في البلاد الخاضعة لبريطانيا ، دون مراعاة اتفاق هذه المؤسسات مع الأوضاع المحلية في البلاد أو تعبيرها عن رغبات شعوبها الحقيقية .

يضاف إلى ذلك أن هذه المؤسسات قد أخفقت في اكتساب تأييد الشعب الذي لم يشعر بأن تلك المؤسسات قد أقيمت لمصلحته، أو إلى تدريبه على الحكم الذاتي أو مشاركته الفعلية في النشاط السياسي والثقافي والاقتصادي ، بل كانت وسيلة لتقوية نفوذ الدولة الأجنبية . ووجد الشعب أن الجهود التي تُبَدَّد في المظاهر « الديمقراطية » قد تشغله عن مكافحة السيطرة الأجنبية وتحصر اهتمامه بالقضايا الداخلية ، ومع ذلك «فالديمقراطية» البرلمانية ، على سلبيتها ، قد وفَرتْ في بعض الأحيان لقادة المعارضة منبراً يهاجمون منه السيطرة الأجنبية وهم يتمتعون بالحصانة .

وبوجه عام فإن العلاقات بين القوى الغربية (الأنجلو - فرنسية بوجه خاص) والعرب في أعقاب

الحرب العالمية الأولى قد اتسمت بمظهر عام هو موقف من الشك وعدم الثقة ، وهذا ما طبع الحركة العربية كلها بطابع الأسى والمرارة . وأرجع المراقبون الغربيون هذه الظاهرة إلى سلبية الحركة القومية . وإلى ما يفترضونه في الروح العربية من عداء غريزي للغرب . وتعجز هذه التأويلات عن تفسير أمر واحد ، وهو لماذا لم يحدث العداء العربي للغرب إلا حين فرض الغرب استعماره . لقد كانت حركات الإصلاح منذ القرن التاسع عشر تدعو إلى اقتباس الأفكار والمثل العليا الغربية على ألا تتعارض مع العادات والمؤسسات التقليدية القائمة .

والحقيقة ، لو أن العرب قد أتيح لهم فرصة التطور تطوُرًا سلمياً وتدريجياً دون تدخل أجنبي ، واعترف بحقهم بالاستقلال والوحدة ، لأمكن الوصول إلى حال من التعاون مع الغرب بسبب حاجة العرب إلى المساعدة الاقتصادية والتقنية في حياتهم الجديدة بعد حقبة طويلة من البعد عن التطور الحضاري الحديث ، إلا أن إصرار الغرب على تقديم هذه المساعدة بالسيطرة السياسية كان لابد أن يؤدي بالعرب إلى صدام مع الغرب وفقدان ثقتهم بالدول الأوربية ، وكان مقدراً لموقف الشك وعدم الثقة أن يؤثر في موقف العرب من الغرب مدةً طويلة .

أ.د. خيرية قاسمية

جامعة دمشق

المصادر والمراجع

1 - المصادر العربية:

- أنطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، لندن 1939 ، مترجم بيروت طبعة رابعة 1974.
- الأهواني ،عبد العزيز : أزمة الوحدة العربية ، بيروت 1972 .
- تشايلدرز ، أرسكين : الحقيقة عن العالم العربي، لندن ، 1960 ، بيروت (مترجم) .
- الحصري ، ساطع : الإقليمية جذورها وبذورها، بيروت ، 1964 ، طبعة ثانية .
- حوراني ، ألبرت : الفكر العربي في عصر النهضة ، لندن 1962 ، مترجم بيروت ، 1968.
- خدّوري ، مجيد : الاتجاهات السياسية في العالم العربي ، جون هوبكنز ، 1970 ، مترجم ، بيروت 1972 .
- صايغ ، أنيس : كلمة المستقبل العربي ، افتتاحية المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت) تشرين الأول 1978 .
- علوش ، ناجي : الثورة والجماهير ، بيروت ، 1972 ، طبعة ثالثة .
- قاسمية ، خيرية : الحكومة العربية في دمشق 1918-1920 ، القاهرة ، 1971 .
- قزيها ، وليد : فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين ، المستقبل العربي ، تشرين الأول ، 1978 .
- قزيها ، وليد : القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين ، المستقبل العربي ، كانون الأول ، 1979 .
- نسيبه ، حازم : القومية العربية ، فكرتها وتطورها نشأتها ، نيويورك ، 1956 ، مترجم ، بيروت ، 1959 .
- نسيبه ، حازم : الثورة العربية الكبرى ومستقبل العمل القومي ، دراسات في الثورة العربية (الكبرى) ، عمان ، 1967 .

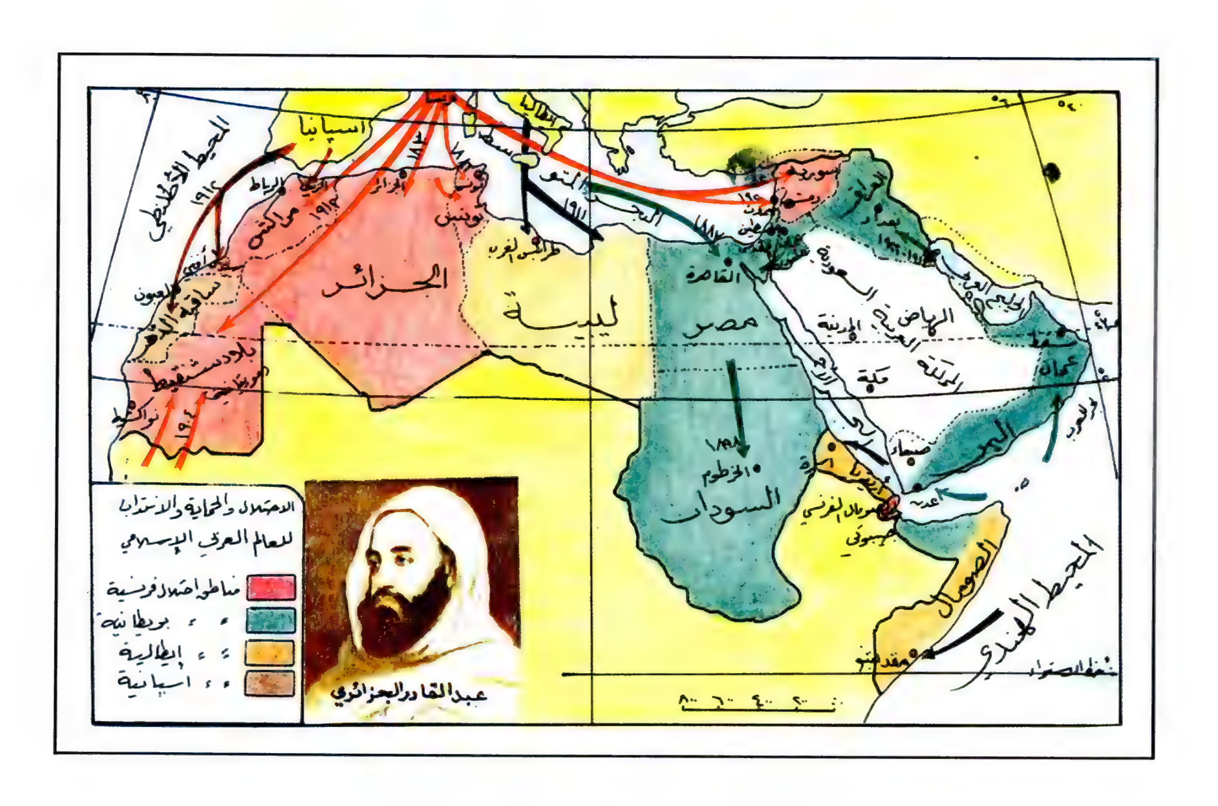
2 - المصادر الأجنبية:

- Agwani, Mohammad Shafi, : The United States and the Arab World 1945-1952. Muslim University, Aligara India.
- Crym, Bartley, : Behind the Silken Curtain, New York, 1947.
- Gomaa, Ahmed, : The Foundation of the League of the Arab Studies. London 1960.
- Khadduri, Majid, : Independent Iraqi Politics, 1932-1953. Oxford. 1960.
- Monroe, Elizabeth, : Britain`s Moment in the Middle East, London, 1963 .



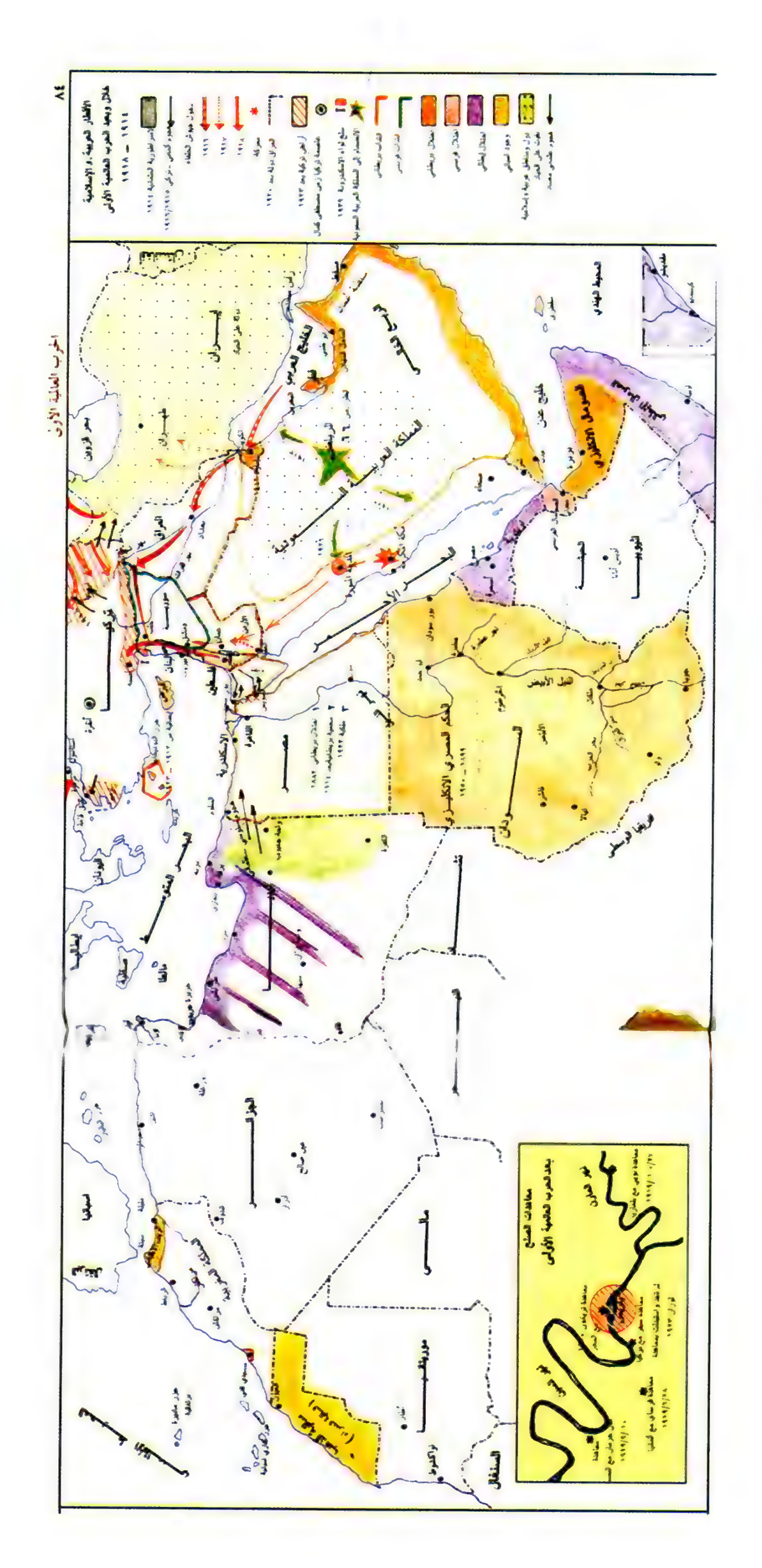
مؤتمر القاهرة ١٩٢١

(Ann Williams, Britain a France in the Middle East and North Africa)



الإحتلال والحماية والإنتداب للعالم العربى الإسلامى

المصدر: محمود عصام الميدانى، الأطلس التاريخى للعالم الإسلامى، مراجعة د.عبد الرحمن حميدة، طبعة رابعة، دمشق ٢٠٠٢، ص٦٤



معاهدات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى

المصدر: محمود عصام الميداني، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي،
مراجعة د.عبد الرحمن حميدة، طبعة رابعة، دمشق ٢٠٠٢، ص ٨٤

ثالثاً : الوطن العربي والحرب العالمية الثانية

المقدمة :

كانت الأقطار العربية ، حين اندلعت الحرب ، ما تزال خاضعة لنفوذ الدول الكبرى ، مباشرة أو من خلال معاهدات . وكانت تشكل أربع مجموعات متفاوتة في وضعها السياسي :

- مجموعة مصر والعراق ، المستقلتان داخلياً مع التقيد بمعاهدات مع بريطانيا .
- مجموعة الأقطار الواقعة تحت الانتداب البريطاني (الأردن وفلسطين) أو الانتداب الفرنسي (لبنان وسورية) ، وقد كانت الحرب ذريعة لتأخير سيرها نحو الاستقلال .
- مجموعة شبه الجزيرة العربية ، حيث كانت دولتا اليمن والسعودية تتمتعان بالاستقلال التام ، تحيط بهما مناطق نفوذ بريطانية .
- مجموعة أقطار المغرب العربي (عدا ليبيا) ، وكانت تخضع للنفوذ الفرنسي باستثناء شمالي مراكش الخاضع للسيطرة الإسبانية . وكانت ليبيا القطر الوحيد التابع لإحدى دول المحور (إيطاليا) .

1 - التحركات العسكرية في الوطن العربي :

كان وضع الحلفاء العسكري في الوطن العربي قوياً نسبياً في بداية الحرب ، لذا عملوا للحفاظ على الوضع الراهن ، وإبعاد القتال الفعلي عن أطراف الوطن العربي . لكن خروج فرنسا من الحرب (حزيران/يونيو 1940) . واستلام حكومة فيشي السلطة في ظل الاحتلال الألماني أحدث تغييراً جذرياً في مسار الحرب ، إذ لم ينضم الموظفون والعسكريون الفرنسيون في سورية ولبنان وأقطار المغرب العربي إلى حكومة فرنسا الحرة التي أنشأها ديغول في لندن ، فتهدد مركز بريطانيا باحتمال تغلغل نفوذ المحور إلى الأجزاء العربية التابعة لسلطة حكومة فيشي .

وقد حظي أمر الدفاع عن الشرق الأوسط باهتمام كبير من القيادة البريطانية بعد أن أخذت قوى المحور تحاول الاستيلاء على المنطقة بحركة كماشة ، إحدى ذراعيها في ليبيا ، والذراع الأخرى في القفقاس .

دارت العمليات العسكرية في منطقة الحدود الليبية المصرية على شكل حرب كر وفر متنقلة بين البريطانيين والإيطاليين ، بدأت بعد دخول إيطاليا الحرب في حزيران 1940 . وبعد فشل الجيش الإيطالي في تغيير موازين القوى لصالح المحور تقدم روميل في آذار/مارس 1941 بهجوم خاطف ، وأجبر البريطانيين على الانسحاب إلى داخل مصر ، ثم تراجعت قوات المحور أمام هجوم بريطاني ، لكنها عادت إلى الهجوم فاحتلت طبرق ، واخترقت حدود مصر إلى أن وصلت العلمين (على بعد 70 كم من الإسكندرية) . لكن تلا ذلك تقهقر على

جبهتي القفقاس وليبيا بعد أن تحسن موقف الحلفاء إثر المساعدات الأمريكية ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب (كانون الأول/ديسمبر 1941) ، وأخذت بريطانيا تستعد لهجومها الكبير لتخفيف الضغط عن روسيا ، وللتأثير على الفرنسيين في شمالي إفريقيا، والتمهيد للإنزال البريطاني الأمريكي في شمالي إفريقيا ثم في أوربا .

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1942 شن الجيش البريطاني بقيادة مونغمرى هجومه الثالث فحطم الخط الألماني في العلمين ، فانسحبت قوات المحور إلى خط مارين علي حدود تونس ، فعاد الجيش البريطاني واخترق هذا الخط والتقي في 12 أيار/مايو 1943 بمفارز الجيش الأمريكي بقيادة أيزنهاور، والتي كانت قد نزلت في الدار البيضاء ، واحتلت المناطق التي تسيطر عليها قوات فيشي . واقترنت هزيمة المحور في شمالي إفريقيا بانتصار القوات السوفييتية في الجبهة الشرقية ، واضطلعت روسيا بمهمة إبعاد خطر المحور عن الشرق الأوسط . واجتمع في الدار البيضاء (كانون الثاني/ يناير 1943) روزفلت وتشرشل لوضع خطة المرحلة الثانية من الحرب . والتي بدأت بتطهير البحر المتوسط ، وإنزال القوات الحليفة في صقلية (تموز/يوليو 1943) .

2 - الموقف العربي من الحرب :

تحولت بعض الأجزاء العربية ، نظرًا لموقعها الإستراتيجي ، إلى ساحات حرب تمركزت فيها جيوش الحلفاء ، وتصرفت باقتصادها وطرق مواصلاتها وإمكانياتها البشرية . وبسبب الحرب واجهت البلاد العربية صعوبات اقتصادية لارتباطها بعجلة الاقتصاد الأوربي ، ولنقص المواد الغذائية ، وكثرة استهلاك الجيوش ، وفقدان الأسواق ، والحاجة إلى الاستيراد .

وقد فرضت الحرب المزيد من الاعتماد على موارد المنطقة الذاتية ، فأنشأت القيادة العسكرية البريطانية (مركز الشرق الأوسط للتموين) ، كانت الحكومات تتقدم إليه بقائمة احتياجاتها ، فتتولى بريطانيا اختيار ما يمكن نقله حسب الأولويات .

وكانت الحرب بنظر العرب ، المتطلعين فقط إلى الاستقلال والتخلص من السيطرة الأجنبية ، كانت صداماً بين دول كبري ، لذلك اتصف موقفهم بالفتور تجاه مجهود الحلفاء الحربي ، ولم يضعوا أنفسهم تحت تصرف الحلفاء طوعاً (سوى شرقي الأردن) . بل كان عدد غير يسير من العرب يحمل للحلفاء شعوراً معادياً بسبب ما عانوه قبل الحرب من أجل الاستقلال والوحدة وبسبب الموقف البريطاني من فلسطين .

وقد أخذت القوى الخارجية المتصارعة مكانة الدول العربية بالحسبان عند صياغتها لسياستها تجاه المنطقة ، وأصبحت قضايا التحرر والوحدة للشعب العربي محور التركيز في الحرب الدعائية بينها . لكن النشاطات البريطانية الدعائية لم تكن مقنعة ، لأنها لم تقدم تنازلات سياسية أو تصريحات واضحة بشأن فلسطين وآمال الوحدة ، ولم يكن العرب واثقين من أن انتصار الحلفاء كفيل بتحقيق أماني العرب القومية . وكان المعتدلون والمتطرفون منهم يعتقدون أن أزمة الحرب مناسبة جيدة لانتزاع حقوقهم ، لكن الوجود الكبير لقوات الحلفاء في المنطقة جعل انتفاض العرب أقرب إلى المغامرة ، لذا لم تحدث ثورة جادة تضرب الحلفاء من الخلف ، وكانت المقاومة السلبية هي أقصى ما بلغه جهد العرب ضد الحلفاء .

تطلعت العناصر المناضلة ذات الاتجاهات التحررية والتوحيدية ، والتي فرضت نفسها كحقيقة واقعة قبل الحرب ، تطلعت إلى أساليب عمل جديدة ومصادر بديلة للدعم ، فوجدت في دول المحور حليفاً محتملاً في الصراع المقبل ضد الاستعماريين البريطاني والفرنسي وضد الخطر الصهيوني ، خاصة أن انهيار فرنسا ودخول إيطاليا الحرب أعطى انطباعاً مؤكداً بنصر قوى المحور . وعلى حين ظل الرأي العام العربي يتحفظ بالنسبة إلى موقف إيطاليا لأطماعها الاستعمارية معلّق آماله بألمانيا الطرف الرئيسي في معسكر المحور . ولم يكن ذلك من منطلق أيديولوجي ، أو حباً بالأنظمة الديكتاتورية ، بل لأن ذلك في نظرهم أفضل سبيل إلى التحرر . وكانت فلسطين هي العامل الأول في تحديد موقف العرب . وفي جميع الاتصالات مع قوى المحور أصر العرب على أخذ تعهدات واضحة محددة تدعم استقلال ووحدة العرب ، وكانوا على ثقة بإمكانية التوصل إلى حل مناسب للقضية الفلسطينية عند انتصار المحور . لكن ألمانيا أحجمت عن القيام بدور فعال في المنطقة لعدم تأكدها من قوة العناصر المعادية لبريطانيا ، ولتتيح لإيطاليا مهمة القيام بهذا الدور ، واكتفت ، حتى حين هزمت إيطاليا صيف 1942، بتصريحات إذاعية تؤيد الاستقلال وتحرير البلاد ، ثم تراجعت عنها مع ابتعادها عن البلاد العربية .

3 - الجامعة العربية :

أكدت التيارات السابقة لبريطانيا ضرورة إرضاء بعض الأماني العربية ، وأدركت قوة الحركة العربية ، وأنها من حتميات التطور السياسي للمنطقة . لكنها كانت لا تؤيد قيام وحدة أو اتحاد عربيين ، حتى لا تتهدد مصالحها ، ويتعذر تنفيذ وعد بلفور . وكانت تعتقد أيضاً باستحالة تحقيق أي نوع من الاتحاد بسبب تنافس الأسر الحاكمة وعدم اتفاق العرب على شكل الوحدة ، بالإضافة إلى المعارضة الفرنسية والتركية والصهيونية .

لكن التطلعات العربية إلى الوحدة ، بكل ما تتضمنه من أواصر اللغة والتراث ووحدة النضال ضد التجزئة والاحتلال فرضت نفسها حقيقة واقعة ، وأجبرت بريطانيا على ضرورة التعاطف معها مع العمل على توجيهها في اتجاهات موالية لها . وفي وقت كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية خارج الصراع ، وفي وقت كانت الحاجة ماسة لواجهة نشاط المحور الدعائي ، أصدر إيدن ، وزير الخارجية البريطانية في 1941/5/29 تصريحاً خلاصته أن بريطانيا تعتبر أن تدعيم الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية بين الدول العربية أمراً طبيعياً وسليماً ، وستعطي تأييدها التام لأي مشروع يحظى بالموافقة العامة في هذا الصدد. إلا أن الظروف لم تتح للدول العربية الاهتمام بالتصريح ، ووجد فيه الأمير عبد الله مجالاً للتوسع خارج إمارته ، فتقدم ، استناداً إلى مشاركته الفعلية في الحرب إلى جانب الحلفاء بمشروع سورية الكبرى (تموز/يوليو 1941) . وقد أرجأت بريطانيا النظر في الموضوع حتى لا تتورط بأي مشروع اتحادي .

وفي أواخر عام 1942 قدم نوري السعيد إلى وزير الدولة البريطاني رتشارد كيزي مشروع الهلال الخصيب (الكتاب الأزرق) الذي يقترح إقامة اتحاد فدرالي بين العراق وسورية الطبيعية ، ومنح اليهود المقيمين في فلسطين استقلالاً إدارياً .

لكن هذا المشروع أثار اعتراضات كثيرة ، فأوقفت بريطانيا مساعي نوري السعيد .

أصدر إيدن تصريحه الثاني في 1943/2/24 وأكد فيه تعاطف بلاده مع فكرة القومية العربية ، واعتقاده في الوقت ذاته بأن المبادرة يجب أن تأتي من العرب أنفسهم ، وأنه حتى الآن ، لم تتم صياغة مشروع يحظى بالرضا التام وتتفق حوله وجهات النظر . وقد اكتسب التصريح وزناً بعد أن لاحت بوادر انتصار بريطانيا . ولم تعارض بريطانيا تولي مصر مشاورات الوحدة في عام 1943 ، بعد أن رأت صعوبة إبقائها بعيدة عن الاهتمام بالقضايا العربية ، وبعد أن أخذت قيادة الحركة القومية العربية تنتقل تدريجياً من العراق إلى مصر بعد عام 1941 .

انتهت مشاورات النحاس باشا مع الدول العربية في المشرق العربي بأسرع مما قدّرت بريطانيا ، وصدر البروتوكول المؤسس لجامعة الدول العربية في 1944/10/7 ، وأبرم الميثاق في 1945/3/22 . وكان إنشاء الجامعة العربية أهم الأحداث السياسية التي شهدها الوطن العربي خلال الحرب . وقد حملت الجامعة العربية إلى الفكر العربي أن مشكلات العالم العربي المتشابكة لا يمكن حلها إلا بالعمل الجماعي والتعاون الوثيق ، وأولت، منذ تأسيسها ، قضية فلسطين اهتمامها لكونها ركناً هاماً من أركان الوطن العربي ، وأفردت لها ملحقاً خاصاً في الميثاق .

4 - القضية الفلسطينية :

كانت الظروف الدولية مواتية للصهيونيين ، فألمانيا النازية جعلت منهم موالين للحلفاء ، وغدا انتصار الحلفاء كسباً محققاً للصهيونية . أما بالنسبة إلى العرب فلم ترض التسوية البريطانية عشية الحرب الأماني العربية ، وظلت بريطانيا بعد القضية الفلسطينية العقبة الرئيسة في طريق أي محاولة لتأمين المصالح البريطانية وكسب ود العرب . وقد أضعف موقف العرب في فلسطين بطش الدولة المنتدبة قبل الحرب ، وإبعادها الزعامة الفلسطينية بالسجن أو بالنفي . وساد الاعتقاد بعد نشوب الحرب أن باستطاعة العرب التريث حتى نهاية الحرب للقيام بأي تحرك إيجابي ، واقتصر العمل العربي في الداخل والخارج والمطالبة بإعادة النظر في بنود الكتاب الأبيض .

لم يظهر عرب فلسطين حماسة للحرب ، وزاد في استيائهم استلام تشرشل رئاسة الوزارة البريطانية وهو المعروف بميوله الصهيونية (أيار/ مايو 1940) . وقد رفضت الحكومة البريطانية تقديم تنازلات سياسية في قضية فلسطين رغم إدراكها أهمية التأييد العربي ، واتفقت مع السلطات المحلية في فلسطين على وقف العمل بالتزامات الكتاب الأبيض (1939) . وبدافع العداء للصهيونية كفكرة سياسية ، وبدافع الرغبة في التحرر من السيطرة البريطانية وقف مفتي فلسطين مع بعض القيادات العربية في العراق إلى جانب المحور . وأدى إخفاق الحركة القومية هناك في أيار/مايو 1941 إلى الالتجاء إلى دول المحور . وقد استخدمت الصهيونية ذلك لخدمة أغراضها السياسية ولخداع الرأي العام العالمي ، خاصة أن الدعاية النازية كانت تركز على قضية فلسطين في تناولها للشؤون العربية .

ظل اليهود خلال الحرب يعززون مواقعهم في فلسطين عن طريق الهجرة غير المشروعة

وإقامة المستوطنات على أسس استراتيجية ، وتفوقوا في التسليح والتدريب بتشجيع المنظمات الصهيونية وتغاضي الدولة المنتدبة واشتراك الفرق اليهودية في مجهود الحلفاء الحربي (حوالي 136 ألف متطوع) ، وأصبحت الهاغاناة ، وهي المنظمة الرسمية التابعة للوكالة اليهودية ، نواة جيش رسمي ، وقامت ، تحت ستار التعاون مع بريطانيا ، بالحصول على السلاح والذخيرة من المخازن البريطانية في الشرق الأوسط .

أخذت الأطماع الصهيونية تُفصح عن هدفها في تحويل فكرة الوطن القومي إلى الدولة ، متجاوزة مشروع التقسيم ، وبدأت تركز نشاطها في الولايات المتحدة بعد دخولها الحرب وتعاظم دورها في رسم السياسة الدولية . وفي أيار/مايو 1942 عقد مؤتمر بلتيمور الذي حضرته المنظمات الصهيونية الأمريكية وممثلو اللجان التنفيذية في فلسطين برئاسة بن غوريون ، وطالب المؤتمرون بتحويل فلسطين إلى كومونولث يهودي . وقد حظيت الصهيونية بتأييد أقوى الدوائر في الولايات المتحدة من صحفيين ورجال أعمال وشركات بترول .

لكن الرئيس روزفلت تردد في إعطاء حل رسمي للمسألة ، بسبب التوسع الأمريكي في سياسة استغلال النفط وسعيها إلى إقامة علاقات ودية ، ولا سيما مع السعودية ، لإزالة بعض عوامل الاستياء التي أحدثها مؤتمر بلتيمور . وقد استقبل على متن طرّاده ، بعد عودته من مؤتمر يالطة في ربيع عام 1945 ، حكام مصر والسعودية وسورية ولبنان ، وأعلن إنه لن يتخذ أي قرار بشأن فلسطين قبل التشاور مع العرب واليهود على السواء ، وأنه لن يقوم بأعمال تعتبر معادية للعرب .

وتعززت ، بمجيء ترومان ، ميول التقارب مع الصهيونية ، ووجدت الحكومة الأمريكية في فلسطين مجالاً لمواصلة التغلغل في الشرق الأوسط. كذلك خدم المصلحة الصهيونية وصول حزب العمال البريطاني إلى السلطة في تموز/يوليو 1945 ، لموقفه الواضح من الدعوة إلى فتح باب الهجرة اليهودية .

وفي فلسطين ، وعلى الرغم من استمرار تحيز السلطة المحلية إلى جانب اليهود ، شنت العصابات الصهيونية بمعرفة القيادة الصهيونية موجة من الإرهاب والتخريب على المؤسسات والمعسكرات والمرافق البريطانية في فلسطين لفتح باب الهجرة والإسراع بتحقيق الدولة . وفي هذا الوضع اقترحت بريطانيا إنشاء لجنة بريطانية أمريكية مشتركة لدراسة الوضع . وبانتهاء الحرب لاحت بوادر الصراع المصيري المقبل .

نتائج الحرب :

عجّلت الحرب بعملية التحرر التي بدأت قبل ربع قرن ، فنالت سورية ولبنان الاستقلال التام وحصلت مصر والعراق على موافقة بريطانيا على تعديل المعاهدات ، وساعدت الحرب على قيام دولة ليبيا . أما بالنسبة إلى الأقطار الأخرى فلم تظهر النتائج العملية إلا على المدى الطويل ، ففي أعقاب الحرب بدأت مرحلة جديدة نوعياً في تاريخ الحركة التحررية ، وضد محاولات الحفاظ على السيادة الاستعمارية ، وذلك لعاملين : الأول انضمام الدول العربية إلى هيئة الأمم المتحدة كأعضاء مؤسسين وفقاً لبيان الثلاثة الكبار في مؤتمر يالطة (شباط/فبراير 1945) ، الذي جعل إعلان الحرب على المحور قبل آذار من ذلك العام ضرورة للاشتراك في

مؤتمر الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 1945 في سان فرانسيسكو. وقد استخدمت الدول العربية الأمم المتحدة منبراً للمطالبة بالاستقلال . والعامل الثاني هو تغير الوضع الدولي ، فقد اختفت كل من ألمانيا وإيطاليا من حلبة الصراع على النفوذ في الوطن العربي ، وفقدت الدول الأوربية المنتصرة سيطرتها المعنوية بعد أن أصابها التمزق والإنهاك . ولا يعني هذا أن قوتها قد ضعفت كثيراً بالنسبة إلى العالم العربي ، فقد استمرت فرنسا في الشمال الإفريقي على حالها ، ولم يطرأ تغير جذري على طبيعة العلاقات بين بريطانيا ومصر والعراق ، واحتفظت بريطانيا بمحمياتها على سواحل شبه الجزيرة العربية . وكان التغير هو في الإحجام عن استعمال القوة لقمع المقاومة ، وفي تغيير أسلوب السياسة للاحتفاظ بالنفوذ . وقد ظهر هذا التغير بشكل أوضح عند بريطانيا ، في حين لم تتنازل فرنسا برضا عن مركزها الاستعماري .

وأحدثت الحرب تغيراً أساسياً في علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة العربية ، فبعد أن كان اهتمامها قبل الحرب مقصوراً على النواحي الثقافية والاقتصادية ، ورغم حصول شركات النفط الأمريكية على امتياز التنقيب في السعودية ، ظلت الولايات المتحدة تسلم لبريطانيا بالتفوق في الشؤون السياسية في الشرق العربي . وقد حاولت الاستفادة من هزيمة فرنسا الحربية من أجل ترسيخ مواقعها الخاصة في شمالي إفريقيا لكن المحاولة فشلت على يد ديغول . وقد عزز الارتباط العسكري بمنطقة الشرق الأوسط إجراءات اقتصادية أمريكية شملت معظم بلاد هذا الشرق بإعارة القواعد العسكرية وتأجيرها وقدمت الولايات المتحدة معونة فعالة إلى مركز تموين الشرق الأوسط . كذلك أخذت الحكومة الأمريكية تهتم فعلياً بالاحتكارات البترولية وبمشاريع مد أنابيب النفط عبر البادية ، واستحدثت عام 1944 وظائف لشؤون الاقتصاد والنفط في الشرق الأوسط . ولم يمنع التنافس الاقتصادي مع بريطانيا من تنسيق سياستهما في الشرق .

بدأ تدخل الولايات المتحدة في قضايا الشرق السياسية ، فأعلن روزفلت في آذار/مارس 1944 أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الشرق الأوسط حيث يشكل السلم والأمن أهمية للعالم كله . واجتمع بعد مؤتمر يالطة بالحكام العرب (كما ورد من قبل). وقد تصاعد تأييد الولايات المتحدة للحركة الصهيونية ، ورحبت بريطانيا بمشاركتها في حل القضية الفلسطينية . ومهدت تطورات الحرب إلى توسع الاهتمام الأمريكي بالمشرق العربي بعد الحرب من خلال : النفط ، وقضية فلسطين ، ومكافحة الشيوعية .

من جهة أخرى ، أتاحت ظروف الحرب للاتحاد السوفييتي الفرصة لإنشاء علاقات دبلوماسية مع أربع دول عربية في الشرق ، هي : مصر والعراق وسورية ولبنان ، بعد أن تعذر عليه قبل الحرب ممارسة أي نشاط دبلوماسي في الأقطار الخاضعة للنفوذ الاستعماري ، واقتصرت العلاقات على السعودية واليمن . وقد شهد عامي 1942 و 1943 ازدياد نشاط البعثات الدبلوماسية والثقافية والتجارية السوفييتية في العواصم العربية بعد التحالف البريطاني السوفييتي ، وتعاظم سمعة الاتحاد السوفييتي بسبب صموده أمام الغزو الألماني . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتي تردد خلال الحرب في تأييد النضال الوطني ضد الاستعمار ، إلا أنه أعلن رغبته في إنهاء الاستعمار في الشرق العربي بشرط ألا تحل دولة استعمارية

أخرى محله ، ورحب ببحث مشكلات الشرق العربي من قبل الدول الكبرى . وكان ذلك تمهيداً لاتجاه الاتحاد السوفييتي نحو المشاركة في اقتسام النفوذ في العالم ، وظهور بوادر الصراع بين المعسكرين .

ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية أحدثت الحرب تغيرات عميقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأقطار العربية ، بسبب التنمية السريعة لبعض الصناعات ونمو عدد البروليتاريا وإثراء فئة معينة بسبب مقاولات الحرب وأعمال الادخار ونفقات الحلفاء . وقد ولّد ذلك كله معاناة الجماهير ، فأضاف عنصراً من السخط المعادي للأجانب نظراً لبقاء الجيوش الحليفة المتطاول في البلاد ، ووضع إمكانيات البلاد لصالح مجهود الحلفاء الحربي ، وأخذت الطبقة المثقفة توازن فقرها ووهنها بثروة الغرب وقوته ، وتفجرت هذه المشاعر بعد الحرب في موجة معادية للأجانب في هذا الجزء من العالم الذي يعيش واقعاً مؤلماً فرضت عليه فيه الظروف أن يكون مركز استغلال للدول الكبرى .

أ.د. خيرية قاسمية

جامعة دمشق

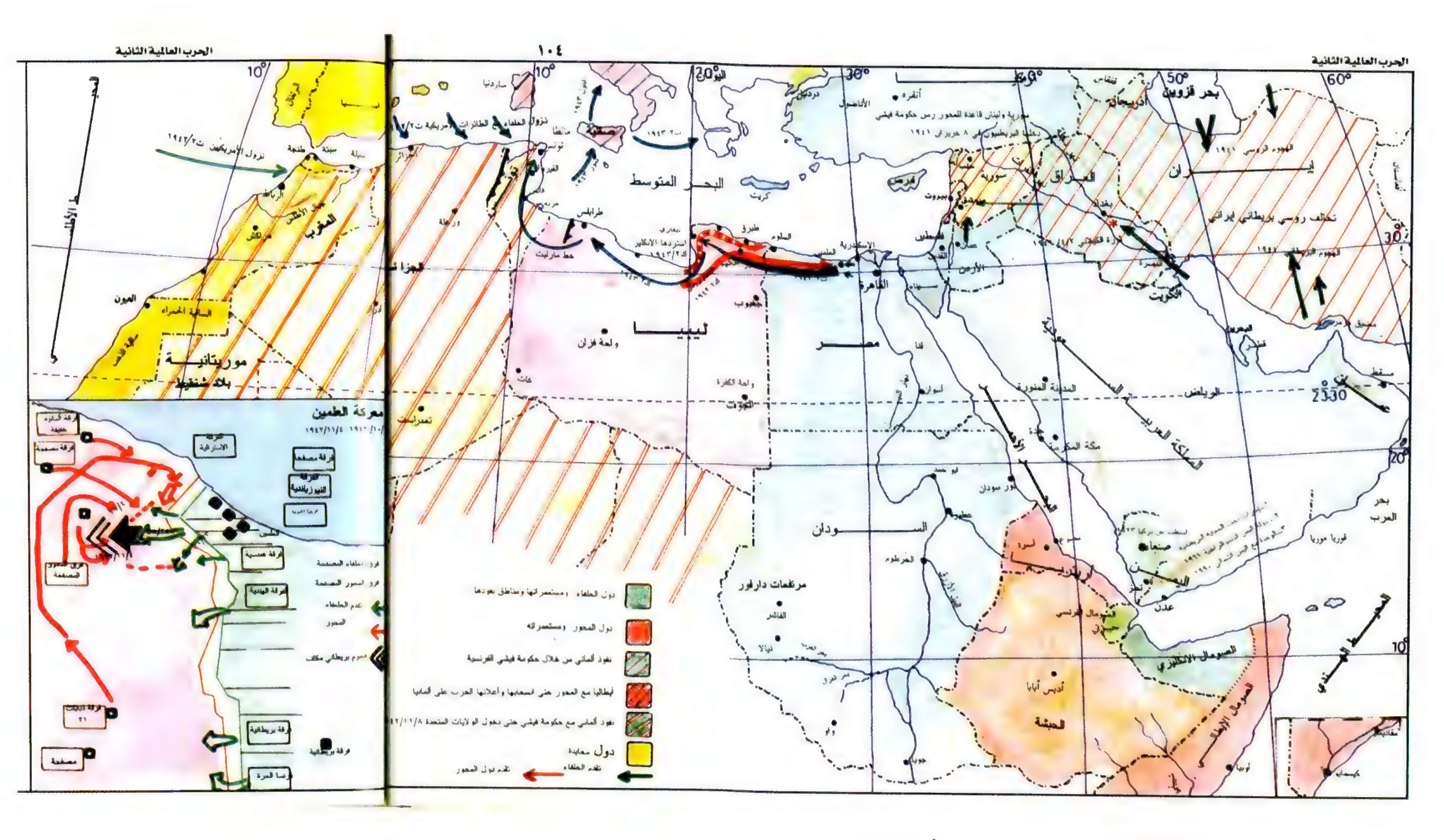
المصادر والمراجع

1 - المصادر العربية:

- أنطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، لندن 1939 ، مترجم بيروت طبعة رابعة (المقدمة).
- الحسيني ، محمد أمين ، مذكرات متفرقة في مجلة فلسطين ، الهيئة العربية العليا ، بيروت .
- دروزة ، محمد عزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، جزء 2 ، صيدا - بيروت 1951 .
- الدرة ، محمود ، الحرب العراقية البريطانية 1941 ، بيروت 1969 .
- الرافعي ، عبد الرحمن ، في أعقاب الثورة المصرية ، جزء 3 .
- سيتون ، ويليامز ، بريطانيا والدول العربية ، مترجم ، القاهرة 1952 .
- صباغ ، صلاح الدين (مذكرات) ، فرسان العروبة في العراق ، دمشق 1956 .
- طربين ، أحمد ، الوحدة العربية بين 1916 - 1945 ، القاهرة 1957 .
- عبد الهادي ، عوني ، أوراق خاصة ، (إعداد خيرية قاسمية) ، بيروت 1974 .
- عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، عمان .
- العقاد ، صلاح ، العرب والحرب العالمية الثانية، القاهرة 1966 .
- لاوند ، رمضان ، الحرب العالمية الثانية ، عرض مصور ، بيروت 1969 .
- معهد الاستشراق ، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917 - 1970 ، جزء 1 ، جزء 2 ، دار التقدم موسكو 1976 .

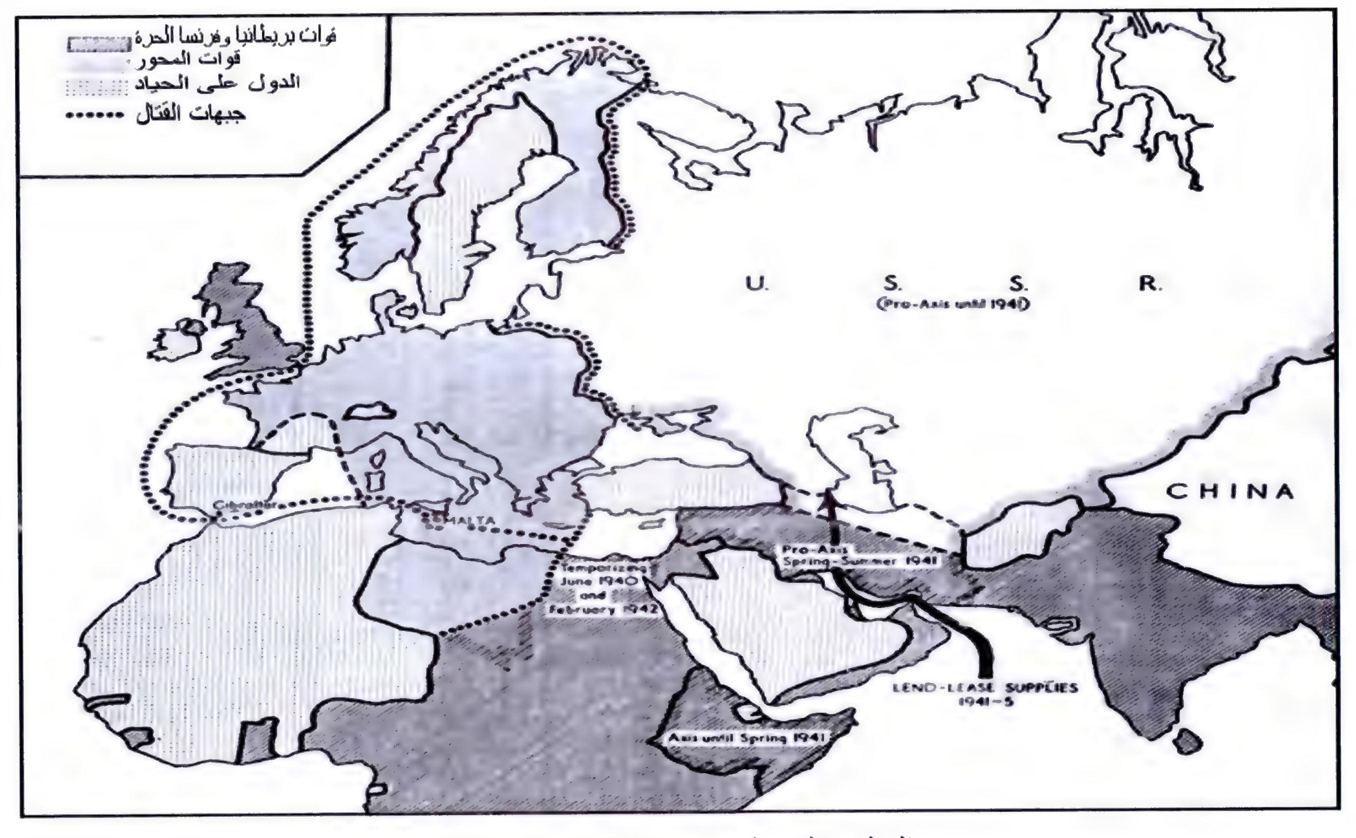
2 - المصادر الأجنبية:

- Agwani, M. Sh., : The United States and the Arab World 1945-1952. Muslim University, Aligara India.
- Cartier, R., La seconde guerre mondiale, Larousse-Paris-Match, Paris.
- Chrchill, W., The second world war vol. 6. London, 1948-1953.
- Glubb, G., Britain and the Arabs, London 1959.
- Gomaa, A., : The Foundation of the League of the Arab States. London 1940.
- Khadduni, M., Independent Iraq; A study in Iraq politics, 1932-1953, Oxford 1960.
- Kirk, G., The Middle East in the war, Oxford 1956.
- Lenczawski, G., The Middle East in world Affairs, New York 1957.
- Marlow, J., Arab Nationalism and British Imperialism, London 1961.
- Williams, A., Britain and France in the Middle East and North Africa, London - New York 1968.



(أحداث الحرب العالمية الثانية في الوطن العربي)

المصدر: محمود عصام الميداني، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، مراجعة د.عبد الرحمن حميدة، طبعة رابعة، دمشق 2002، ص104



مسرح العمليات الحربية - حزيران / يونيو - ١٩٤٠ - ١٩٤٢

(الحرب العالمية الثانية)

Gorge Krik, The Middle East in the war, Oxford University Press, 1952



لقاء بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأمريكى روزفلت على ظهر الطراد الأمريكى فى البحيرات المرة فى قناة السويس المترجم الكولونيل ادي فى ٢ ربيع الأول ١٣٦٤ (٥ فبراير / شباط ١٩٤٥)

المصدر : خير الدين الزركلى - شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز. الطبعة الخامسة، دار المعلمين، بيروت ١٩٩٢

الفصل الثاني - الحركات التحررية في الوطن العربي

أولاً : المغرب العربي:

1 - موريتانيا.
2 - المغرب الأقصى.
3 - الجزائر.
4 - تونس.
5 - ليبيا.

ثانياً : وادي النيل:

1 - مصر.
2 - السودان.

ثالثاً : المشرق العربي:

1 - لبنان.
2 - سورية.
3 - الأردن.
4 - العراق.
5 - فلسطين.

رابعاً : الجزيرة العربية:

1 - اليمن.
2 - دول الخليج.

خامساً : الشرق العربي الإفريقي:

1 - الصومال.
2 - جيبوتي.
3 - جزر القمر.

أولاً : الحركات التحررية والاستقلالية في المغرب العربي :

1 - حركات التحرر والاستقلال في موريتانيا.

2 - حركات التحرر والاستقلال في المغرب الأقصى .

3 - حركات التحرر والاستقلال في الجزائر .

4 - حركات التحرر والاستقلال في تونس .

5 - حركات التحرر والاستقلال في ليبيا .

أولاً : الحركات التحررية والإستقلالية في المغرب العربي

1 - حركات التحرر والاستقلال في موريتانيا

مقدمة :

(أ) لمحة تاريخية :

لم تتشكل حدود موريتانيا السياسية الحالية تقريباً وتكتسب شخصيتها الإقليمية إلا في خلال العهد الاستعماري ، وجاء اسم موريتانيا في ذلك العهد ؛ إحياءً لتسمية قديمة تمتد إلى العصر الروماني ، بينما كانت تعرف من قبل بصحراء الملثمين أو ببلاد التكرور ، أما العرب فقد أطلقوا عليها اسم شنقيط .

وتحدها الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية شمالاً ونهر السنغال جنوباً وجمهورية مالي شرقاً . وقد أتاحت لها حدودها الشمالية فرصة الاتصال بالعالم العربي في حين أتاحت لها حدودها الجنوبية فرصة الاتصال بالعالم الإفريقي ؛ ولذلك تعتبر موريتانيا همزة الوصل بين العالمين العربي والإفريقي . وتحتل الصحراء الجزء الأكبر من الأراضي الموريتانية وتقطن هذه الصحراء قبائل عديدة تربط بين شمال إفريقيا وغربها .

واسم موريتانيا أصلاً يرجع إلى الكلمة اليونانية Mauros بمعنى الأسمر ، واللاتينية Mauritania وجمعها Mauritaniae بمعنى السمر . ثم أطلقت الكلمة على المنطقة كلها بمعنى أرض الرجال السمر .

أما اسم شنقيط فقد شاع استخدامه منذ القرن السابع الهجري (الرابع عشر الميلادي) حينما اتفقت بعض القبائل الموريتانية (قبيلتا أدوا علي والأغلال) على بناء حاضرة تكون بمثابة سوق تجارية وأدبية . ومعنى شنقيط باللهجة البربرية (عيون الخيل) ولعل ذلك ما يرجح أنها كانت رباطاً للجيوش التي تتقدم للشمال لفتح بلاد السودان ، أو محطة للقوافل التجارية التي كانت تذرع الصحراء ، ولم تلبث شنقيط أن اشتهرت وأصبحت كل الصحراء تسمى باسمها .

وقد نالت شنقيط مكانتها العلمية بسبب شهرة علمائها وما وصلوا إليه في مختلف مجالات العلوم الدينية والآداب العربية واتصالهم بعلماء المشرق ، ومنذ نهاية القرن السادس عشر الميلادي، يدل تاريخ حياة العلماء الشناقطة على أنهم تلقوا تكوينهم الثقافي في بلادهم إذ أثرت حالة الانهيار الاقتصادي بسبب تحول الطرق التجارية على إضعاف الدول الإسلامية الكبرى المتاخمة لشنقيط وبرزت ، أيضاً في نفس هذه الحقبة تسمية شنقيط في الكتب المنشورة في المشرق والمغرب .

وساهمت شنقيط في ميادين العلم والتجارة كما سجلت أخبار الركب الشنقيطي الذي كان يخرج منها إلى مكة كل عام وينضم إليه كل من أراد الحج حتى أن جميع الحجاج الذين كانوا بذلك الركب يعرفون عند المشارقة بالشناقطة . ومنذ بدء عهد الاستعمار الفرنسي فضل الفرنسيون اسم موريتانيا على الاسم العربي شنقيط ، ويبدو أن الهدف من

ذلك كان العمل على طمس الشخصية العربية بإطلاق لفظ روماني عليها .

وكانت موريتانيا قبل دخول الإسلام إليها منقسمة إلى قسمين المنطقة الجنوبية أو منطقة نهر السنغال وكانت تابعة لإمبراطورية غانة والمنطقة الشمالية الشرقية وكانت تعرف بصحراء الملثمين . وكانت تعيش في هذين القسمين مجموعات من القبائل البربرية والزنجية ففي المنطقة الشمالية كانت تعيش عدة قبائل أهمها جدالة ولمتونة ومسوفة . وهذه القبائل الثلاث كانت تؤلف جزءاً من شعب صنهاجة الملثمين ، وقد قدمت هذه القبائل من الشمال ، وأعمرت موريتانيا .

وقد ذهب أغلب النسابة إلى أن قبائل صنهاجة تنتمي إلى العرب القحطانين الحميريين وأكد كثير منهم أنهم نزحوا من اليمين في وقت مبكر على عهد ملوك التبابعة ، في حين يري البعض أنهم وفدوا إلى المنطقة في العصر الإسلامي. والجدير بالذكر أن المستعمر الفرنسي قد حرص على الترويج بأن قبائل موريتانيا من أصل غير عربي هذا على الرغم من أن جميع القبائل الموريتانية تؤكد نسبها إلى العرب حتى تلك القبائل التي تتكلم باللهجة البربرية (الشلحية) .

ومنذ انتشار الإسلام في شمال إفريقيا أخذت القبائل العربية تتوغل نحو الجنوب مما أدي إلى سرعة انتشار الإسلام بين قبائل الجنوب وتوغل العرب في صميم الداخل واستمر التوغل العربي حتى دخلت بعض القبائل العربية إلى مشارف النيجر والسنغال .

وفي الفترة الأولى من العصر الإسلامي بدأ التركيب الحالي لسكان البلاد يتحدد حيث وجدت مجموعة سلالات إفريقية تقطن الجنوب ومجموعة عربيبة أو مستعربة تقطن في الشمال ، على أن الروابط الدينية والاقتصادية والثقافية نسجت عرى وثيقة من الالتحام بين هذه المجموعات البشرية التي تشكل اليوم شعباً واحداً متحداً ، ولا غرو فعلى الأرض الموريتانية يمتزج العرب بالأفارقة بالبربر ليكونوا شعباً موحداً تربطه عرى وثيقة .

هكذا كان تاريخ موريتانيا مرتبطاً إما بالدول التي نشأت شمالها في المغرب أو بتلك التي ظهرت جنوب الصحراء . والحقيقة أن انتشار الإسلام في موريتانيا كان عاملاً حاسماً في تكوين شخصيتها المعاصرة وكما حدث في المغرب كان انتشار الدين الإسلامي أسبق من انتشار اللغة العربية .

(ب) العلاقات بين موريتانيا والمغرب حتى أوائل القرن العشرين :

العلاقات بين موريتانيا والمغرب علاقات قديمة فموريتانيا بفضل موقعها الجغرافي كانت ممرا للقوافل التجارية بين الشمال والجنوب ، وعلى غرار العلاقات الاقتصادية فإن هناك ثمة عوامل دينية وثقافية مشتركة بين المغرب وموريتانيا .

وقد ساهم الموريتانيون خلال فترات كثيرة من القرن السادس عشر في المحافظة على استقلال المغرب وفي الحد من الأطماع الخارجية التي كانت تهدف إلى وقف الحكم المركزي في هذه البلاد ، على أنه خلال النصف الثاني من ذلك القرن وصلت موريتانيا إلى بؤرة الفوضى السياسية ، التفكك الاجتماعي والاقتصادي ، والسبب الظاهري لذلك هو أنها كانت ملاذاً لجميع الثوار المغاربة سواء من الأمراء المرينيين أو الوطاسيين أو السعديين أو من المصلحين فقهاء الزوايا . يضاف إلى ذلك محاولة بعض سلاطين المغرب الاستعانة بقبائل الصحراء لاسترداد عروشهم ، ويبدو أن ما ساعد على حالة

الاضطراب في الصحراء عدم مقدرة الملوك على عهد بني وطاس ، والشرفاء السعديين الأول على توجيه حملات التأديب لانشغالهم في رد العثمانيين من الشرق والبرتغاليين من الغرب .

وقد قوى من الصلات المغربية الموريتانية العامل الثقافي ذلك أن طلاب العلم الموريتانيين كانوا يترددون على جامع القرويين وعلى الزوايا الصوفية في المغرب ، ومما شجع هذه الصلات وحدة المذهب المالكي وكون الطرق الصوفية في كلا القطرين واحدة كما أن العلاقات الاجتماعية والبشرية استمرت بين المغرب وموريتانيا وتمثل ذلك في توافد القبائل حتى القرن التاسع عشر .

كانت هناك عوامل إضعاف للصلات بين موريتانيا والمغرب في المجال الاقتصادي بسبب تحول طرق التجارة والظروف العامة التي طرأت على منطقة البحر المتوسط منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي .

وفي القرن الثامن عشر لم يمتد نفوذ المغرب إلى داخل موريتانيا وتضيف المصادر الموريتانية أن في كل المعاهدات التي عقدها (المخزن) خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تتعد حدود المغرب واحات المنطقة المتاخمة للصحراء وناحية تافيلات ومحاميد .

وتقابل ذلك المصادر المغربية بالتركيز على مجموعة من المعاهدات التي عقدت بين الدول الاستعمارية في السنوات الأولى من القرن الحالي ومن بينها الاتفاق الفرنسي الإنجليزي في عام 1902 ، والاتفاقية الألمانية الفرنسية بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1911 التي ورد بها أن ألمانيا تبقي خارج الاتفاقات التي يعقدها الفرنسيون والأسبانيون في المغرب لأنها تقر وتعترف بأن المغرب موضوع هذه الاتفاقيات هو الجزء من إفريقيا الشمالية الذي يحد بالجزائر وبإفريقية الغربية وبمستعمرة ريودى أورو الإسبانية .

(ج) بداية التدخل الأوروبي :

خلال القرن السابع عشر اتخذت الدول الاستعمارية مصاب الأنهار عند سواحل إفريقيا الغربية كنقاط ارتكاز أولى ومحطات للملاحة والتجارة ، وقد اقتصر التنافس بين الدول البحرية الرئيسية خلال هذا القرن والذي يليه على امتلاك هذه المواقع الساحلية .

وفي عام 1626 وصل الفرنسيون إلى مصب السنغال وأصبحوا في سان لوى هم الجيران القريبون لموريتانيا ، ومنذ عهد لويس الرابع عشر ووزيره كولبير Colbert، الذي اهتم بشئون الاستعمار تبين أن الفرنسيين قد ثبتوا أقدامهم عند مصب السنغال فأقاموا في سان لوي وكالة تجارية وحامية عسكرية لحماية هذه الوكالة ، وستغدو سان لوى فيما بعد العاصمة الإدارية لكل غرب إفريقيا الفرنسية بما في ذلك موريتانيا .

وفي هذه المرحلة لم تتعد الأهداف الفرنسية اجتذاب القوافل التي تحمل المنتجات المحلية ، وكان الصمغ على رأس هذه المنتجات . وتردد في الأدب الشعبي الموريتاني أخبار التجار والوكلاء الذين كانوا يترددون على سان لوي . وبعد حروب الثورة ونابليون تركزت أهداف الفرنسيين في أمرين : تأمين تجارة الصمغ حتى ولو أدى ذلك إلى دفع الإتاوات، ومنع انتشار نفوذ الموريتانيين على مسلمي السنغال .

وخلال عهد الإمبراطورية النابليونية الثانية اقتصرت أهداف فرنسا في السنغال على الزحف

نحو السودان بمحاذاة النهر ، أما في الشمال الصحراوي فقد اقتصر الأمر في الرغبة على تأمين الوضع والتجارة .

والواقع أن معلومات الفرنسيين عن البلاد في مجموعها كانت ما تزال غامضة ولم يكن أحد من الفرنسيين قد توغل في الأقاليم البعيدة عن السنغال منذ عام 1843 ولذلك اهتم فيدهرب Faidherbe حاكم السنغال العام بإرسال البعثات الاستكشافية إلى موريتانيا . وسيستفيد الفرنسيون من نتائج تلك البعثات الاستكشافية في بسط نفوذهم على موريتانيا. وإذا كان هؤلاء المستكشفون قد أفادوا بمعلومات عن الطبوغرافيا وطبيعة الأرض والنباتات فإن المعلومات عن الناس ظلت مشوشة ولم يعرف عنها الكثير .

مرت فرنسا بفترة ركود بعد هزيمتها في الحرب الفرنسية الروسية في عام 1870 وقد تجدد الاهتمام باستكشاف موريتانيا بمناسبة طرح مشروع إنشاء سكة حديدية تربط بين الجزائر والسنغال فأوفدت فرنسا بعثة استكشافية في عام 1879 ، ثم توافدت بعثات استكشافية في أعقابها . حتى أن هذه الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر كان يطلق عليها في التاريخ الجغرافي الاستعماري فترة (أبطال) موريتانيا . ومن أسباب تعثر البعثات الاستكشافية كثرة المنازعات الداخلية في كثير من الإمارات الموريتانية وخاصة إمارة الترارزة . ومهما يكن من أمر فقد أصبحت الظروف ملائمة بفضل النتائج التي توصلت إليها تلك البعثات لبدء الغزو المسلح لموريتانيا حتى أنه في عام 1899 رسمت خريطة لمشروع المستعمرة الفرنسية الجديدة .

الاحتلال الفرنسي والمقاومة الموريتانية :

كان الفرنسيون لا يفكرون في احتلال الصحراء الواقعة شمال السنغال لاعتقادهم بأن نفقات الاحتلال لا تساوي هذا الإقليم الضحل ، ووجد مشروع احتلال موريتانيا مقاومة شديدة من الحاكم العام لغرب إفريقيا كما عارض التجار الذين كانوا يفضلون بقاء موريتانيا بعيدة عن السلطة الفرنسية حتى يحتكروا تجارة الصمغ ويحددوا سعره دون تدخل من الدولة . كذلك عارضت وزارة الخارجية الفرنسية الفكرة لاعتبارات دبلوماسية فلم تجد أن ضم موريتانيا يساوي غضب الإنجليز والألمان والأسبان الذين كانوا يطالبون بحقوق المغرب في منطقة غير محددة لم يكن يعرف فيما إذا كانت تشمل موريتانيا أو جزءًا منها .

واستطاع كوبولاني Couppolani حاكم السنغال إقناع رئيس الوزراء الفرنسي بمشروع الاحتلال ، وفي تشرين الأول/أكتوبر 1902 نشر المرسوم التنظيمي العام لإفريقيا الغربية ونيطت بموجبه منطقة موريتانيا المدنية بالحاكم كوبولاني في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1902 واتخذ لقب مفوض حاكم إفريقيا الغربية الفرنسية العام لموريتانيا . (وقد كان كوبولانى قد بدأ اتصاله بالعالم العربي والإسلامي حينما عين في إدارة حكومة الجزائر وقد اهتم بتعلم اللغة العربية والدراسات الإسلامية كما اهتم أيضاً بدراسة الطرق الصوفية وبالتعرف على أحوال الناس وكان يعزو سوء العلاقات بين الموريتانيين وحكومة السنغال إلى سوء الوساطة سواء لأن المترجمين السود لا يجيدون الترجمة أو لأن الفرنسيين لا يفهمون جيدا أحوال الناس وعقلية المسلمين ، وقد استطاع كوبولاني خلال عهده أن يوطد صداقته مع الشيخ

سيديا زعيم الطائفة القادرية مقابل ضمانات خاصة بحسن معاملة الأهالي وتحقيق بعض نواحي الإصلاح ولذا يعتبر كوبولانى أول من مهد للسيطرة الفرنسية على قبائل موريتانيا بفضل ما اشتهر به من مواهب دبلوماسية في التعامل مع قبائل الصحراء) .

ويمكن تقسيم الاحتلال الفرنسي لموريتانيا ، إلى ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى بين عامي 1900 و1905 . ويصفها الفرنسيون بمرحلة التغلغل السلمي في حين يعرفها الموريتانيون بأنها بداية عهد السيطرة غير المباشرة .

المرحلة الثانية بين عامي 1905 و1914 وهي مرحلة الإخضاع العسكري بقيادة جورو .

المرحلة الثالثة بين عامي 1914 و1934 وتتسم بأنها مرحلة (تأمين) الاحتلال وتصفية بقية جيوب المقاومة لاسيما قبيلة الرقيبات التي التجأت إلى الصحراء الغربية التي كانت خاضعة للنفوذ الإسباني .

وعلى أثر مقابلة كوبولاني لرئيس الوزراء الفرنسي كوَّن هذا الأخير لجنة لدراسة خطة تربط بمقتضاها الجزائر بمستعمرات غرب إفريقيا ويتطلب هذا بطبيعة الحال وضع اليد على موريتانيا وقد جاء في تعليمات رئيس الوزراء أنه ينبغي تحقيق هذه الأهداف بأقل النفقات ودون إثارة أزمات دبلوماسية .

وقد استغل كوبولاني بعد ذلك المنافسات داخل الإمارات الموريتانية واحتدام الخلاف بين الأمراء وشيوخ الطرق الذين كانوا يشكون من ابتزاز الأمراء للشعب . وحسب الروايات الفرنسية كان هؤلاء الشيوخ يعبرون عن قسم كبير من الرأي العام وأنهم يختلفون عن شيوخ الطرق في السودان الذين تزعموا المقاومة ويرجع ذلك إلى أن الأخيرين كانوا زعماء دينيين وسياسيين في نفس الوقت ، ومهما يكن فليس صحيحاً أن جميع شيوخ الطرق الصوفية رحبوا بالاحتلال الفرنسي (فقد تزعم الشيخ ماء العينين - وهو زعيم طريقة صوفية - حلقة هامة من حلقات المقاومة الموريتانية للاحتلال الفرنسي) .

وقد جاء أول تدخل مباشر على يد كوبولانى في موريتانيا نتيجة حادث محلي فقد أسرت بعثة استكشافية علمية فرنسية في إطار عاصمة آدرار ولم يفرج عن أعضاء هذه البعثة إلا بعد وساطة الشيخ سعدبوه أحد زعماء الطرق الصوفية . وقد تبين للسلطات الفرنسية في السنغال بعد ذلك الحادث أن مجرد توقيع تعهدات أو اتفاقيات مع الأمراء المحلين لا يكفي لتأمين البلاد أمام البعثات أو التجار الفرنسيين .

وفي أواخر عام 1902 بدأ كوبولانى حملاته العسكرية التي تعتمد على الطوابير الخفيفة الحركة إذ لم يكن يرغب في تشكيل حملات عسكرية على نطاق واسع طبقا للتعليمات القاضية بتقليل النفقات . وهكذا استطاع عام 1903 أن يعقد أول معاهدة حماية مع أمير الترارزة وبعد أشهر قليلة عقدت معاهدة مماثلة مع إمارة البراكنة . وعُيِّن كوبولانى مفوضاً للجمهورية الفرنسية في هاتين الإمارتين ، ولعل هذا الكسب السهل هو الذي أغرى كوبولانى بأن يواصل خطط التوسع فيما وراء هاتين الإمارتين في إقليمي الآدرار وتجانت علماً بأن كوبولانى لم يكن قد طبق خطة احتلال شاملة للإمارتين بل كان يكتفي بإقامة مراكز عسكرية متناثرة .

وقد اصطدم الفرنسيون في إقليمي آدرار وتجانب بمقاومة عنيدة وظهر الكثيرون من أبطال المقاومة ، ونجحت المقاومة أن تضع سداً أمام تقدم

جند الاستعمار ، وكان كوبولاني هو أول من دفع حياته ثمناً أمام هذه المقاومة 1905 . واعتبر هذا الحادث نهاية لمرحلة التغلغل السلمي في نظر الفرنسيين فقد أعيد النظر في خطط احتلال موريتانيا فدار الجدل حول اتجاهين الأول ينادى بالانسحاب وقد اعترض العسكريون على هذه الخطة على أساس أنها ستؤدى إلى تجميع الموريتانيين من جديد تحت لواء زعماء المقاومة مما يشكل خطراً على السنغال نفسه . والاتجاه الثاني نادى بالاحتلال الشامل رغم ما يثار من اعتراضات بسبب كثرة النفقات ، ومما رجح هذا الرأي الثاني وصول أخبار إلى المفوض العام للأقاليم المحتلة من موريتانيا عن اتصالات ماء العينين زعيم حركة المقاومة في آدرار بسلطان المغرب عبد العزيز لصد الزحف الفرنسي إلى الأقاليم الشمالية من موريتانيا .

وقد رحب السلطان رغم مشاكله الداخلية بعروض الشيخ ماء العينين فأرسل مولاي إدريس إلى آدرار في أكتوبر 1906 وبادر مبعوث السلطان إلى توجيه إنذار لقائد موقع تجقجة (تيسو Tissu بإخلاء تجانب (التابعة) للمغرب . ولم يأبه تيسو بهذا الإنذار وأرسل كتيبة من الرماة السنغاليين مع ضابطين التقت بعناصر المقاومة قرب تجقجة وفنيت عن آخرها وتعرض الموقع الفرنسي في تجقجة للحصار ، فأرسل حاكم غرب إفريقيا نجدة من السنغال اكتفت بإنقاذ الموقع وأرسلت تعليمات مشددة بألا يغامر الضباط الفرنسيون في منطقة آدرار لأن الاستهانة بمقاومة هذا الإقليم هي التي أدت إلى هلاك كتيبة الرماة .

وعندما احتج قنصل فرنسا لدى المغرب على إرسال المساعدات إلى آدرار أعلن السلطان بأنه لم يكلف مولاي إدريس بمواجهة الفرنسيين ووعد في التحقيق في الموضوع ، وإزاء ذلك قام الشيخ ماء العينين بجولة في جنوب المغرب وصل فيها إلى مدينة مراكش حيث اجتذب الأهالي الذين التفوا حوله بل إنه تطلع إلى مساعدة ألمانيا التي كان لها توغل اقتصادي معروف في جنوب المغرب ، كما راجت إشاعات من وجود اتصالات بينه وبين السلطان العثماني . ولا شك أن الشيخ ماء العينين قد صار في هذه الفترة أكبر زعيم روحي وعسكري للمنطقة الصحراوية أو لشمال موريتانيا وجنوب المغرب .

وقد انهارت الآمال التي علقها على السلطان في مقاومة الفرنسيين عندما احتل الفرنسيون وجدة وإقليم الشاوية في المغرب عام 1907 وتوقف السلطان عن تأييد ماء العينين وساء حظه أكثر حينما تمكن الكولونيل جورد Gouraud من احتلال آدرار .

وقد حاول الشيخ ماء العينين بعد هزيمته في آدرار أن يتدارك في المغرب ما فاته من حظ في موريتانيا فاتخذ من تيزنيت مركزا له وأعلن نفسه ممثلاً رسمياً للمخزن وتمكن من أن يجمع حوله معظم قبائل السوس ، ثم ساعد مولاي الحافظ على خلع أخيه مولاي عبد العزيز وعينه سلطانا بفتوى شرعية في 20 أيلول/سبتمبر 1907 . ومعتمداً على تأييد ألمانيا ومغتنما المنافسات التي بذرت الشقاق بين دول أوربا المتنازعة على المغرب الأقصى، أعلن الشيخ ماء العنين نفسه سلطاناً وسار إلى فاس على رأس الشرفاء الإدريسيين وبعض قبائل السوس والأطلس الداخلي فتغلب على القائد الفرنسي مونييه Moinier في تادله بتاريخ 23 حزيران/يونيو 1910 . وتوفي الشيخ ماء العينين في تشرين الأول/أكتوبر من نفس ذلك العام ، وكرر محاولة الشيخ ماء العينين ابنه الهيبة الذي أعلن

نفسه سلطانا على المغرب في آيار/مايو 1912 ، واحتل الهيبة السوس ثم دخل مراكش في آب/ أغسطس 1912 ، ولكنه هزم بدوره على يد الكولونيل منجين Mengin في أيلول/ سبتمبر 1912 وهكذا استطاعت الجيوش الفرنسية - كما تؤكد بعض المصادر الموريتانية - أن تنقذ الأسرة العلوية خلال سنتين من ملحمة مرابطية جديدة .

استغرق إخضاع الآدرار أكثر من ثلاث سنوات بدأت في كانون ثاني/يناير 1910 حينما وصل الكولونيل باتي Patey حيث تمكن في عام 1911 من أسر أحمد ولد عيدا أمير آدرار . كما نجح الكولونيل مونيه Moinier في صد الهجمات في عام 1913 وتمكن من ملاحقة الثائرين حتى سمارة الواقعة في القسم الشمالي من الصحراء .

ولاشك أن السيطرة على سمارة كان لها أثر كبير في قمع حركة المقاومة وتم عقد معاهدة في ذلك العام بين أمير آدرار ومندوب الحاكم العام في موريتانيا تعهد فيها الأخير بأن يستشير المندوب الفرنسي في أموره وفي علاقاته مع الأمراء وبأن يمتنع عن تحصيل الغرامات ، وبدلا من ذلك يحصل على مخصص سنوي قدره ثمانية آلاف فرنك .

ولاشك أن استيلاء الفرنسيين على المغرب في عام 1912 كان له أثر على إضعاف حركة المقاومة في موريتانيا ، ومن ناحية أخرى يذكر الفرنسيون أن من أسباب تعثرهم في إخضاع شمال موريتانيا يرجع إلى أن الأسبان لم يسمحوا لهم بتتبع المسلمين في منطقة نفوذهم فكثيراً ما كان زعماء المقاومة يلجئون إلى القسم الشمالي من الصحراء ويختبئون فيها علماً بأن الاتصال مع المغرب عن طريق هذه الصحراء هو أيسر السبل . وعند قيام الحرب العالمية الأولى استخدم الفرنسيون أعوانهم من شيوخ الطرق حتى يصدروا البيانات التي تذكر أن السلطان العثماني لم يكن على حق في دخول الحرب على ذلك فان دعواه إلى الجهاد المقدس ليس لها أساس ، ولاشك أن الفرنسيين كانوا يخشون تسرب أخبار الحرب مع العثمانيين عبر جنوب الجزائر .

لم يكتمل إخضاع موريتانيا إلا بعد عمليات بوليسية طويلة استغرقت نحو عشرين عاماً 1914 - 1934 : فقد برزت في بداية هذه الفترة شخصية الزعيم الهيبة الذي ورث الزعامة الدينية عن الشيخ ماء العينين وكان يقود حركة المقاومة من الساقية الحمراء التي تورط الفرنسيون فيها وكان يعتمد في حركته على قبائل الرقيبات وبنى دليم فاستحثهم على الجهاد الديني ضد المحتل ولما كان لهذه القبائل فروعاً في موريتانيا فقد استمرت الانتفاضات وعمليات المقاومة المتفرقة . واستطاع الفرنسيون السيطرة على الموقف خلال الفترة من 1918 - 1923 نتيجة للسياسة التي اتبعها الكولونيل جادن Gaden حاكم موريتانيا .

ولكن الموقف لم يلبث أن عاد إلى التوتر في غير صالح الفرنسيين نتيجة تعسف الإدارة الفرنسية والسياسية الضريبية التي كانت سببا في قيام اضطرابات شديدة خاصة بعد أن أخذ الزعماء الموريتانيون يضجون بالشكوى من الفرنسيين لحرمانهم من السلطة وانعدام نفوذهم وضياع هيبتهم ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى إثارة الحنق والتبرم تضييق مساحة الهجرة أمام بعض القبائل وهي إجراءات لجأت إليها الإدارة الفرنسية كوسيلة غير مباشرة لدفعهم إلى الاستقرار وعدم الارتحال . وفي عام 1932 نشب خلاف بين الفرنسيين وأمير آدرار حينما أباد الأمير فصيلتين فرنسيتين وتزعمت قبائل الرقيبات الثورة حتى نجحت فرنسا في عام 1933 من إخمادها ، وفي

عام 1934 كادت كل مقاومة تنتهي وأصبحت موريتانيا تحت سلطة الفرنسيين .

الإدارة الفرنسية :

حكم الفرنسيون موريتانيا باعتبارها جزاءًا من السنغال وفقاً للمرسوم الجمهوري الذي صدر في عام 1904 ونيط لحاكمها كوبلاني (مفوض حاكم إفريقيا الغربية الفرنسية العام لموريتانيا) تنظيم المستعمرة وحينما انتقل إلى تجقجة لمباشرة عمله قتل فيها على أيدي الوطنيين . ولعل الصعوبات التي واجهت الفرنسيين في محاولاتهم السيطرة على شمال موريتانيا كانت سبباً في استمرار السلطة في أيدي العسكريين ، كما مارس الفرنسيون الإدارة غير المباشرة في بداية الأمر عن طريق رؤساء الإمارات الكبيرة كالترارزة والبراكنة وآدرار . وكان كوبولانى أول من وضع أسس الإدارة غير المباشرة فهو لم يلغ نظام الإمارات بل ثبت أمراء لم يكونوا موجودين من قبل كما حدث في تجانت وإن كان يلاحظ في نفس الوقت أن المعاهدات التي عقدت مع الترارزة والبراكنة في عام 1903 كانت تخلع السلطات الفعلية عن الأمراء فهي تنص على أن تقوم السلطات الفرنسية بتحصيل الضرائب وتعيين القضاة وتقدم هذه السلطات مخصصات ثابتة للأمراء مما تحصله من الضرائب .

وبعد الاستيلاء على تجانت والآدرار وضع باتي Patey خطة جديدة تقوم على أساس تقسيم البلاد إلى منطقتين : المنطقة الجنوبية غرب نهر السنغال وتدار بصورة مباشرة، والمنطقة الشمالية وتدار بواسطة الرؤساء التقليديين، على أن يزودوا بجيش خليط من البدو والزنوج السنغاليين وذلك حتى لا تحتاج فرنسا إلى إقامة مراكز عسكرية كثيرة في الشمال . والواقع أن فرنسا لم تستطيع أن تتخلص من الشيوخ المحليين واكتفت بتجريدهم من سلطاتهم وأصبح أولئك الشيوخ أو الأمراء بمثابة رؤساء إداريين مسئولين أمام الولاة الفرنسيين . حقيقة أن كثيراً من هؤلاء أعلن تمرده على هذا الوضع ولكن البعض الآخر ظل يتعاون مع الفرنسيين تعاوناً شبيهاً بما كان بين المستعمرين الفرنسيين وبعض الباشوات الكبار في المغرب .

والواقع أن الفرنسيين ظلوا ينظرون إلى موريتانيا على أنها حلقة اتصال بين غرب إفريقيا والجزائر وازدادت أهميتها بلا شك بعد الاتفاق مع إسبانيا على تخطيط حدود مناطق النفوذ ووضع المغرب تحت الحماية الفرنسية . ومع ذلك فإن الفرنسيين ظلوا مترددين في إلحاقها بأي من المستعمرات المجاورة ولكن الدلائل كلها كانت تشير إلى أنها ستنضم إلى مجموعة غرب إفريقيا الفرنسية التي تكونت منذ عام 1904 Afrique Occidental Francais) والدليل على ذلك من أن موريتانيا ظلت تدار من سان لوي حتى بناء مدينة نواكشوط في عام 1958) .

ونظراً إلى إحساس الفرنسيين برسوخ أقدامهم في الجزائر، فإنهم عملوا رغم ذلك على أن يستكشفوا الطرق الموصلة بين موريتانيا ومستعمراتهم القديمة في شمال إفريقيا ، وتوالت البعثات الاستكشافية بين عامي 1920 و1931 كما وضعت الخرائط الدقيقة للطرق الصحراوية . وفي عهد الإدارة الفرنسية تعاظم شأن الزوايا نتيجة استتباب الأمن وتقلص الضغوط التي كان يمارسها الأمراء في حين تقلصت قوة هؤلاء الأمراء وإن اعتمد عليهم الفرنسيون في بعض المواقف . ويرجع ذلك إلى أن الأمراء القدامى كانوا يستمدون قوتهم من تحصيل الإتاوات على القوافل والزوايا ،

أما مشايخ الطرق فقد استمر تبجيل الشعب لهم ومن ثم استمرت النذور والهدايا تقدم لهم حتى تجاوز نصيب الزعماء الدينيين خمسة أضعاف مخصصات الأمراء .

وإذا كانت موارد البلاد الطبيعية لم تستغل خلال الفترة الاستعمارية فإن حركة التجارة لم تتوقف باعتبار موريتانيا معبراً بين المغرب والسنغال، على أن القبائل لم تعد حرة تماماً في تحركاتها إذ اتخذت الإدارة الفرنسية إجراءًا يقضي بإقرار القبائل في مناطق سكناها لمكافحة عمليات التهريب وللقضاء على حركة المقاومة ولذلك كان من المفروض الحصول على تصاريح بالتنقل أو الاشتغال بالتجارة من منطقة إلى أخرى .

وكانت موريتانيا تعد أقل مناطق غرب إفريقيا حظاً في مشروعات التنمية ولعل ذلك يرجع إلى أن الإدارة الفرنسية كانت شحيحة كما أن الرأسمال الخاص كان لا يرغب الاستثمار في مشروعات التنمية في تلك البلاد التي كانت لا تبشر بمستقبل حسن حسب ما كان يتصوره الناس في ذلك العصر . وقد اقتصر نشاط الفرنسيين على مشروعات ثانوية مثل استغلال مناجم الملح ، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت فرنسا تستثمر بعض رؤوس الأموال للبحث عن المعادن حيث اكتشفت النواة الأولى لمناجم الحديد .

ولم تتغلغل فرنسا ثقافياً في موريتانيا إلا بصعوبة شديدة وبذلك لم توفق في أن تنشر لغتها في موريتانيا، بحيث كانت هذه المنطقة كانت أقل مناطق غرب إفريقية تأثراً بالثقافة الفرنسية ، ويقال إن الفرنسيين حاولوا فرض التعليم الفرنسي على السكان وأغروهم بشتى الطرق ولكنهم تمسكوا بالتعليم في المحاضر التقليدية . وظهرت معارضة واضحة من جانب الموريتانيين الذين رأوا في المدارس الفرنسية تهديداً خطيراً لشخصيتهم العربية والإسلامية، ولموريتانيا تقاليد عريقة في التعليم وكان التعليم الإسلامي في موريتانيا نقطة اجتذاب لجميع مسلمي غرب إفريقيا حيث تدهور التعليم العربي والإسلامي بشكل ملحوظ في جميع المستعمرات الفرنسية الأخرى ولذلك كان بعض المسلمين في غرب إفريقيا يفدون إلى شنقيط وبوتليميت التي برزت كمراكز للثقافة الإسلامية العربية لتلقي العلوم فيها خاصة بعد أن تأسس فيها معهد إسلامي كان يعد قبلة المسلمين من إفريقيا السوداء ولجأت السلطات الفرنسية إلى إغراء المدارس التقليدية بإدخال اللغة الفرنسية في برامجها فلم يتقدم أحد لإدارة التعليم لهذا الغرض .

وقد قسمت موريتانيا إلى دوائر وطنية خالصة ودوائر مختلطة أي يشترك الفرنسيون مع الوطنيين في إدارتها المحلية وكان على كل دائرة حاكم إداري فرنسي ويعاون رؤساء الدوائر ، رؤساء المقاطعات والمناطق والقرى .

وقسمت موريتانيا إلى إحدى عشر دائرة هي:

- الترارزة ومركزها في بوتليميت ثم نقل إلى روسو .
- البراكنة ومركزها في ألاج .
- جرجل ومركزها في كيهيدى .
- العصابة ومركزها في كيفا .
- الغيدى ماخا ومركزها في سيلي بابي .
- تجانت ومركزها في تجقجة .
- الحوض الغربي ومركزها في عيون العتروس .
- الحوض الشرقي ومركزها في النعمة .
- آدرار ومركزها في إطار .
- اينشيرى ومركزها في اكجوجت .

- خليج الليفريه ومركزها في نواذيبو (بورت اتين) .

وكان يرأس رؤساء الدوائر مُقيم فرنسي عام يساعده مجلس إداري محلي يعين أعضاؤه الذين (يبلغ عددهم أربعة وعشرين عضوًا) منهم ستة عشر عضوًا ممن يتبعون القوانين المحلية وثمانية يتبعون القانون المدني الفرنسي ، ومهمة هذا المجلس استشارية، كما كان يقوم بمراجعة الميزانية، والنظر في شتى المسائل الإدارية والاقتصادية، وتقرير الضرائب . ويوفد هذا المجلس خمسة أعضاء إلى المجلس الاتحادي الذي يشمل غرب إفريقيا الفرنسية، وله نفس الاختصاصات التي للمجالس المحلية في أقاليمها . وكان يطبق على موريتانيا القانون الجنائي الفرنسي وتطبق هذه القوانين من قبل محاكم متنوعة منها الدرجات الرئيسية أو محاكم أقل درجة، وكان الذين يتبعون القانون الفرنسي يُحاكمون أمام المحاكم الفرنسية أما الوطنيون فكانوا يخضعون في الشئون المدنية للمحاكم الشرعية .

وكانت الحدود التي تفصل موريتانيا عن جيرانها في غرب إفريقيا حدوداً إدارية وكانت عُرضه للتعديل والتغير، وينبغي الإقرار أن هذه الحدود مثلها في ذلك مثل حدود المستعمرات الإفريقية الأخرى إنما هي حدود مصطنعة خلقها الاستعمار الفرنسي . وقد رُسمت تلك الحدود بحيث تركت آثارها السيئة على اقتصاديات البلاد كما أنها خلقت لموريتانيا مشاكل عديدة كانت في غني عنها خاصة وأنها خططت في الوقت الذي لم يكن فيه للموريتانيين رأى أو معرفة بكيفية ذلك التخطيط ، إذ كان هناك عامل واحد يؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع الحدود هو مصلحة الاستعمار دون مراعاة للظواهر الجغرافية طبيعة كانت أم بشرية .

تطور أساليب الحكم من الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال :

كانت فرنسا أبطأ نسبياً من بريطانيا في إدخال التغييرات التي تلائم روح العصر الجديدة كما خلقتها الحرب العالمية الثانية . ويلاحظ أن موريتانيا لم تتأثر كثيراً بالحرب بالدرجة التي تأثرت بها السنغال مثلاً حيث جُند عدد كبير من أهل البلاد فأدى تواجدهم في أوربا ومشاهداتهم لإنهزام فرنسا وانقساماتها فضلاً عن تأثرهم بدعاية الحلفاء إلى دفع الوعي السياسي خطوات إلى الأمام . أما المجتمع الموريتاني فظل يخضع إلى رؤسائه التقليديين ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة البحث عن زعامة سياسية .

وقد ظلت الفكرة المسيطرة على مُخططي سياسة الاستعمار الفرنسي هي أنه إذا أريد لنظام الحكم أن يتغير وتخفف قبضة الإدارة المباشرة فان ذلك يكون عن طريق إشراك المستعمرات في أجهزة الدولة الفرنسية، وبالتالي رفع نظام الاحتكار عن مستعمرات إفريقيا الغربية الفرنسية، وقد ضمن ذلك في تصريح برازافيل 1944 الذي أصدره الجنرال ديجول وقد نص على اللامركزية وتكوين جمعيات تشريعية ومشاركة الوطنيين فيها، كما نص على تطوير نظام الإدارة وإدخال الإفريقيين بأعداد متزايدة في الوظائف الحكومية . وقد تشكلت هذه الأجهزة طبقا لدستور الجمهورية الرابعة . ونتيجة لهذا الوضع حصلت المستعمرات الفرنسية على نظام قانوني جديد فأصبحت بمقتضاه أقاليم في نطاق الاتحاد الفرنسي وبات من حق مواطني تلك المستعمرات أن يغدو مواطنين فرنسيين يحق لهم أن يَنتخبوا ويُنتخبوا .

أما الأجهزة التي تشكلت حسب دستور عام 1946 فهي مجلس الجمهورية ومجلس النواب وخُصصت فيه بعض المقاعد للمستعمرات، وكان نصيب موريتانيا مقعد واحد في مجلس النواب أي أنها ظلت متخلفة حتى بالنسبة لجيرانها من غرب إفريقيا من حيث نسبة التمثيل . أما الجهاز الثالث فهو مجلس الاتحاد الفرنسي وقد وزعت فيه المقاعد بالمناصفة مائة وعشرون مقعداً لفرنسا ومديريات ما وراء البحار (الجزائر - جزر مارتينيك - جوادبلوب .. إلخ) ومائة وعشرون لبقية المستعمرات التي اختلفت أوضاعها القانونية وقد صارت موريتانيا أحد أقاليم ما وراء البحار .

وفي آذار/مارس 1957 أصدرت الحكومة الفرنسية قانوناً للإصلاح الإداري الذي ينص على إجراء انتخابات في كل مقاطعة وزيادة اختصاصات المجالس المحلية وزيادة في تمثيل الوطنيين في تلك المجالس ، وبالنسبة لموريتانيا زاد العدد من 24 إلى 34 وأصبح الوطنيون يشكلون الغالبية العظمي في المجلس ، كما تقرر أن يكون لكل إقليم مجلس تنفيذي هو بمثابة مجلس وزراء يرأسه حاكم الإقليم، فاقتربت المستعمرات من النظام النيابي . وقد طبق هذا القانون على موريتانيا في عام 1957 وهو الذي أتاح للمختار ولد دادة أن يرقى إلى منصب رئيس المجلس في 20 أيار/مايو 1957 على أساس أن أنصاره نالوا الأغلبية في الانتخابات.

وقد تصادف تطبيق القانون الإطاري مع بروز مشروع آخر كان من شأنه أن يربط موريتانيا بعجلة الاستعمار الفرنسي وهو مشروع التنظيم المشترك للأقاليم الصحراوية Organisation Commune des Regions Saharienes .

وتعود فكرة هذا المشروع إلى قبيل الحرب العالمية الأولى ولكن الحرب حالت دون تنفيذه وهناك عديد من المذاكرات التي كانت تقترح أن يعاد توزيع الأراضي الصحراوية بين كل من مراكش والجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الفرنسية الاستوائية وتونس .

وقد عقد البرلمان الفرنسي العزم على إنشاء ذلك التنظيم في كانون الثاني/يناير 1957 ولعل ذلك يعزى إلى حرب التحرير الجزائرية ، إذ تشككت فرنسا في بقاء الجزائر تحت سيادتها ورأت أن تحتاط للمحافظة على الثروة النفطية التي اكتشفت منذ قليل في الصحراء الكبرى وذلك بسلخ هذه الصحراء عن الجزائر وربطها بأقاليم تابعة أخرى كانت تُعتبر في ذلك الوقت أكثر هدوءاً كموريتانيا والنيجر ومالي وبذا تجمع ثروات معدنية هائلة .

وعلى الرغم من الجهود والضغوط الدبلوماسية التي مارسها ديجول بنفسه إلا أن المختار قاوم هذا المشروع حيث أكد بأن لموريتانيا شخصيتها الخاصة، ومع ذلك فقد وافق المختار على منظمة الصحراء بشرط أن تكون على الجانب الاقتصادي فقط بمعنى أن تقوم فرنسا باستغلال موارد الصحراء اقتصاديا بالتعاون مع جميع الأقطار المجاورة شمالا أو جنوبا، أما من الناحية السياسية والشخصية الوطنية فقد أكد على أن موريتانيا لا يمكن أن تذاب في مثل هذه المجموعة، إذ أنها ذات وضعية خاصة فهي تمثل حلقة اتصال بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء ، وبمعنى آخر فإن موريتانيا كانت تؤيد المنظمة طالما كانت مقتصرة على دورها كمنظمة اقتصادية وتعارضها في حالة ما إذا أصبحت لها ميول للتدخل السياسي أو الإداري للأقاليم المساهمة في تسييرها . وهكذا على الرغم من أن حكومة المختار تألفت لمحاولة إدخال

موريتانيا في مشروع الصحراء إلا أن أولى خطوات المختار السياسية بعد تسلمه الحكم كنائب لرئيس الحكومة التي تكونت في ظل القانون الإطاري هو امتناعه عن ضم موريتانيا إلى المشروع، وكان من رأيه أن موريتانيا وإن كانت قد اقتطعت أجزاء من أراضيها في هذا المشروع الاستعماري فإن بإمكانها أن تعالج تلك المشكلة عندما تصبح مستقلة، وكذلك عندما تعود السيادة المطلقة للشعب الجزائري على الصحراء . كذلك عارض انضمام موريتانيا لاتحاد مالي باعتباره يسلب موريتانيا صبغتها العربية . كما كانت خطواته الأولى هي استصدار مرسوم في 24 تموز/يوليه 1957 يقضي بإنشاء مدينة نواكشوط وجعلها عاصمة لموريتانيا رغم معارضة الوالي الفرنسي للفكرة .

على أن الخطوة الحاسمة للتطور الذي بلغته موريتانيا من حيث مباشرة الحكم الذاتي هي قيام الجمهورية الخامسة في فرنسا عام 1958 وما تلى ذلك من إجراء استفتاء في الأقاليم التابعة للاتحاد الفرنسي يخير سكانه بين البقاء ضمن نظام مرن جديد عرف باسم نظام العائلة الفرنسية Communaite Francaise أو بين الاستقلال التام . وجرى هذا الاستفتاء بالفعل في أيلول/سبتمبر 1958 واختارت موريتانيا مثلها مثل جميع أقاليم غرب ووسط إفريقيا ، باستثناء غينيا ، البقاء ضمن المجموعة الفرنسية .

وتذهب بعض المصادر في تفسير ذلك إلى أن الحركة الوطنية في موريتانيا كانت أقل تنظيما . يضاف إلى ذلك الإجراءات التي اتخذها الفرنسيون لضمان الحصول على مؤيدي السياسة الفرنسية للتمثيل في المجلس الوطني . ومع ذلك فقد كان هناك ما يقرب من 40 ألف المسموح لهم بحق المشاركة في الانتخابات ضد دستور ديجول ، كما أصدرت جمعية العلماء ، برئاسة السيد محمد سالم بن الما ، فتوى دينية تحكم فيها بردَّة كل مَن صوت لصالح دستور ديجول أي لصالح البقاء في المجموعة الفرنسية وقد هدد الفرنسيون العالم الديني بالسجن .

وتذهب المصادر الموريتانية إلى أن مهمة تحديد الاختيار بين الاستقلال أو البقاء في ظل المجموعة الفرنسية وقع على عاتق اللجنة القيادية لحزب التجمع الموريتاني الذي فضل طريق التعقل . وهكذا استطاع حزب التجمع الموريتاني أن يتجنب المشاحنات السياسية التي انساقت وراءها أبرز الأحزاب السياسية في إفريقيا ، وإن وجدت مع ذلك في موريتانيا أحزاب معارضة أخرى مثل حزب النهضة الذي طالب بتقرير المصير ولكنه تعرض للخطر بعد ذلك . وكانت نتيجة التصويت الذي قام به المجلس الإقليمي في موريتانيا أن صوت 32 ألف لصالح البقاء في المجموعة الفرنسية والموافقة على دستور الجمهورية الخامسة و 19 ألف في صالح الاستقلال التام .

وحسب النظام الجديد تتولى الجمعية الوطنية المحلية الشئون الداخلية، وألغيت وظيفة الحاكم العام وتكون مجلس وزاري وجمهورية موريتانيا داخل إطار المجموعة الفرنسية ويرأس السلطة التنفيذية صاحب الأغلبية من الوطنين، ولكن تحتفظ فرنسا بشئون الدفاع، والسياسة الخارجية، والعملة، والشئون الاقتصادية، والمواصلات، ويمثلها مندوب سام .

ولم تلبث أن عَجلَت عدة أحداث دولية بتغيير هذا النظام : كان أهمها استغراق فرنسا في حرب الجزائر ورغبتها في التفرغ لها وذلك بتصفية الخلافات بينها وبين أقاليم غرب إفريقيا ، كما أن الزعماء الوطنيين تطلعوا إلى الاتصال مباشرة

بالمجالات الدولية ، وهكذا خطت هذه الأقاليم الخطوة النهائية لاستكمال السيادة فيما بين شهري حزيران/يونيو - وتموز/يوليو 1960 ، حيث برزت إلى الوجود عدة جمهوريات إفريقية جديدة .

ولكن موريتانيا كانت آخر مستعمرة فرنسية في غرب إفريقيا تحصل على استقلالها إذ تم لها ذلك في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1960 ، وذلك حينما صادق المجلس الوطني الموريتاني على قانون ينص بتعجيل المطالبة باستقلال الوطن قبل بداية عام 1961 . وسافر المختار ولد دادة للتفاوض مع القادة الفرنسيين في تموز/يوليه 1960 حيث أبرم في 19 تشرين الأول/أكتوبر الاتفاق الموريتاني الفرنسي الذي يقضي بنقل السلطات الموريتانية إلى الوطنيين وإعلان الاستقلال الكامل في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1960 .

وقد تأخر إعلان استقلال موريتانيا حتى 28 تشرين الثاني/نوفمبر أي بعد بضعة أشهر من إعلان قيام الجمهوريات الأخرى؛ لأن الاتفاق قد تم بين ولد دادة والجنرال ديجول في شهر تموز/يوليو 1960 ، غير أنه كان من الضروري اتخاذ بعض الترتيبات لمواجهة الضغوط المغربية : فقد كان بعض الموريتانيين الذين اختلفوا مع المختار قد لجئوا إلى المغرب منذ عام 1956 ، ولذلك كان لابد من اتخاذ تدابير في الداخل قبل إعلان الاستقلال ومن بينها القضاء على نشاط بعض الأحزاب التي كانت تنادي بالاتحاد مع المغرب .

الحركة الوطنية والنشاط السياسي :

كان الشعب الموريتاني ما يزال حتى قيام الحرب العالمية الثانية يبحث عن إطار سياسي يعمل من خلاله ، فالزعامات التقليدية المستمدة من أبناء النبالة القديمة قد تحطمت ولم تبق سوى الزعامات الدينية وإن قيل إن معظم هذه الزعامات قد تعاونت مع الإدارة الفرنسية على أساس أنها قد تؤدى إلى الإصلاح وعلى نفس أسلوب الشيخ محمد عبده .

على أن الطرق الصوفية قدمت شخصيات تسير في طريق المعارضة للحكم الفرنسي منها موقف الشيخ ماء العينين أثناء حرب المقاومة ، أما بعد انهيار المقاومة فقد ظهر الشيخ حماه الله كرائد لاتجاه صوفي جديد ولكن الأحداث لم تلبث أن دفعت به إلى التصادم مع الإدارة الفرنسية ومن هنا اعتبر الكتاب الموريتانيون حركته حلقة هامة من حلقات المقاومة الوطنية .

بدأ دعوته في ولايته ومنها انتشر مذهبه في آدرار، وقد تميز هذا المذهب الذي هو أصلاً فرع من التيجانية بالتحرر من بعض القيود الاجتماعية، كما اصطدمت الطرق الصوفية معه في بعض الشعائر الدينية، ولكن مسألة المساواة الاجتماعية كانت من أهم أسباب الصدام، فوقعت معارك حامية أزهقت فيها أرواح واتهم الشيخ حماه الله بأنه يفرض مذهبه بالقوة على الآخرين، ولاشك أن مبدأ المساواة قد ساعد على انتشار المذهب بين المسلمين (السود) فوصل تأثيره إلى ساحل العاج، كما أنه أعطى فرصة للمتسلطين الفرنسيين لكي يدمغوا حركته بالشيوعية كما اتهمت حكومة فيشي الحركة بالاتصال بالإنجليز وبالحركة الوطنية المغربية، فكان ذلك مبرراً كافياً لاعتقاله والزج به في السجن حول نهاية عام 1940 حيث مات فيه ، واستغلت الطرق الصوفية المنافسة فرصة انهياره فقامت بتكفير مبادئه خوفاً من استمرار أتباعه على مذهبه .

وعندما طبق دستور الجمهورية الرابعة في أعقاب الحرب العالمية الثانية في عام 1946 وجرت الانتخابات لشغل مقعد موريتانيا في البرلمان الفرنسي ، كانت المشكلة هي كيفية جذب الناس إلى المشاركة في الحياة السياسية أكثر ما كان صراعاً بين أحزاب . والواقع أنه في هذه المرحلة لم ينتشر الوعي السياسي بدرجة تسمح بصراع حزبي، وأدى هذا الفراغ إلى أن يلتحق بعض الشبان المثقفين ثقافة عصرية من الموريتانيين بحزب التجمع الإفريقي الديموقراطي الذي كان نشاطه يغطى مجموعة أقطار غرب إفريقيا الفرنسية ويُعرف اختصارا بالـ R.D.A. ، كما لوحظ قلة إقبال الناس على التسجيل في قوائم الانتخابات ، على أن تفوق أحد الوطنيين في انتخابات 1946 على مرشح المستوطنيين يدل من جهة أخرى على أن الروح الوطنية كانت موجودة .

والأمر الذي لاشك فيه أن عملية إدخال التصويت العام كانت عاملاً مساعداً على رفع مستوى الوعي السياسي وأدى ذلك إلى ميلاد أحزاب سياسية قائمة على أساس النزعة الانتخابية: ففي عام 1947 تأسس حزب التفاهم الموريتاني الذي كان يدعو إلى الاستقلال وحزب الاتحاد التقدمي اللذان ظلا يتنازعان في الانتخابات حتى تم توحيدهما في ألاج عام 1958 بعد إنشاء حزب التجمع الموريتاني . وكان لهذه الحياة السياسية أثر كبير في تضاعف عدد المسجلين في الانتخابات التالية، وقد نجح في هذه الانتخابات مرشح الجيل الجديد الذي يمثله حزب الاتحاد التقدمي ولو أنه لم يكتسح الأصوات إذ نجح بأغلبية خمسة وعشرين ضد ثلاثة وعشرين (لحرمة بن بابانا)، وقد دفع هذا المرشح المنهزم إلى أن يشكل حزبا آخر هو حزب الوفاق الموريتاني، وقد تصور أنه بتزعم المعارضة سيكتسب شعبية أكثر غير أنه مُنَيَ بهزيمة أخرى في انتخابات المجلس المحلي التالية مقابل الاتحاد التقدمي الموريتاني .

تضافرت عدة عوامل على دفع النشاط السياسي إلى الأمام في النصف الثاني من الخمسينيات من ذلك تكوين جمعية تمثل الشبيبة الموريتانية المثقفة في عام 1955 ومنها أيضاً استقلال المغرب وطرح موضوع المطالب التاريخية في موريتانيا، ثم تقدم الفرنسيين بمشروع الصحراء فكان لابد من أن يحدد زعماء موريتانيا موقفهم إزاء هذه القضايا المصيرية كما أن نظام القانون الإطاري قد شجع على الاهتمام بالانتخابات باعتبارها أسلوباً فعالاً .

وقد واجهت تجربة الحكم الذاتي الجديدة صعوبات مختلفة فقد كان على البلاد أن تبدأ من الصفر في كثير من الأمور إذ لا تتوفر كوادر أو إطارات فنية فضلاً عن عدم وجود عاصمة للبلاد . ويرجع خلو البلاد من كوادر فنية إلى أن الموريتانيين على الرغم من أنهم قاوموا الاستعمار الفرنسي ونجحوا في المحافظة على تقاليدهم الإسلامية ولغتهم الوطنية إلا أنه يمكن القول إنهم خسروا من جهة أخرى، إذ أنهم قاوموا المستعمر بالفرار منه وبذلك لم يتعلموا منه شيئاً فقد قاوم الموريتانيون المدارس الاستعمارية على أساس أنها كانت تهدف إلى القضاء على اللغة والدين، وكانوا يقاطعون لجان الإحصاء تهرباً من الزج بأولادهم في مدارس استعمارية إجبارية ،أو الزج بهم في الخدمة العسكرية الإجبارية خوفاً من أن تستغلهم فرنسا في حروب خاصة بها ، كما أن الاستعمار لم يعبد في موريتانيا طريقا واحدة ولم يبن فيها مستشفي واحدًا، ولا أقام فيها مصنعاً واحداً، وعلى الرغم من أنه نقب من معادنها

وثرواتها إلا أنه لم يستخرج منها شيئاً. وعلى العكس من المستعمرات الفرنسية الأخرى وعندما غادرت فرنسا موريتانيا لم تترك فيها هياكل اقتصادية أو ثقافية ولذا يفتخر الموريتانيون دائماً بأنهم صنعوا بلدهم من الصفر .

وحول تحديد الشخصية الموريتانية ظهرت عدة اتجاهات ، الاتجاه الأول رأى أنه من الأفضل لموريتانيا أن تتطور في ظل الاتحاد الفرنسي بسبب نقص الكوادر، وتلك هي الحجة التي استند عليها الاتحاد التقدمي حينما دعا الناخبين إلى التصويت لصالح البقاء في المجموعة الفرنسية وسيتحول أنصار هذا الاتجاه إلى الدعوة لتطوير الشخصية الموريتانية بعد قليل بحيث تكون شخصية مختلفة من المغرب شمالا وعن مجموعة غرب إفريقيا جنوباً، وتستمد خاصيتها من كونها حلقة اتصال بين العالم العربي والإفريقي .

أما الاتجاه الثاني فهو الذي دعا إلى الارتباط مع المغرب ويلاحظ أن أنصار هذا الاتجاه تركزوا في إقليم الآدرار وقد عبروا عن اعتراضهم على سياسة الحكم الذاتي بأن قاطعوا الانتخابات المختلفة التي جرت في ظله، ولكن يبدو أن سوء تصرف زعيم هذا الاتجاه (حرمة ولد بابانا) قد أفقد أنصار هذا الاتجاه التأييد ، وهكذا لوحظ أن ارتفاع نسبة الممتنعين عن التصويب في آدرار التي بلغت 42% في عام 1957 هبطت إلى 28% في عام 1959 حينما صوتت غالبية الناخبين في الآدرار لصالح حزب التجمع الموريتاني ، ومن ثم أوشك أن يحصل على مجموع مقاعد المجلس المحلي في ظل نظام السيادة الداخلية حسب نظام العائلة الفرنسية فصار له ثلاثة وثلاثون مقعداً من أربعة وثلاثين .

أما الاتجاه الثالث فهو الذي كان ينادي بالاتجاه الفيدرالي بين موريتانيا وبين أقطار إفريقية مجاورة لاسيما مالي والسنغال وقد تزعم هذا الاتجاه (موسى سال) فكون حزباً عرف باسم حزب الاتحاد الوطني الموريتاني الذي هو في نفس الوقت فرع من الحزب الفيدرالي الإفريقي وقد أيده بعض الموريتانيين الذين استمرءوا الحياة في سان لوي وداكار ، ولقي الحزب تعضيدا من عناصر الأقليات السوداء في جنوب موريتانيا ، ومع ذلك فإن ذلك الحزب لم يجرؤ على نقل نشاطه خارج داكار إذ أن أهداف ذلك الحزب وهي الانخراط على قدم المساواة في اتحاد مالي أمر لم يقبله الشعب الموريتاني ولذلك انحصرت أهداف ذلك الحزب في إسقاط الحكومة والنهوض اجتماعياً ومادياً بالجماهير دون الاعتماد على المعونة الفرنسية وإنما عن طريق مشاريع تمول من قبل الدول التي تريد أن ترى الشعوب الإفريقية متحررة ، ولم يعد لذلك الحزب أي تأثير بعد ذلك حينما انفرط عقد اتحاد مالي الذي كان الأمل معقوداً عليه في أن يكون هو النواة لمثل هذا الاتحاد الإفريقي .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإسلام كان هو الأداة التي كانت تحول دون التفكك بين العناصر أو الأحزاب أو الاتجاهات حول تحديد الشخصية الموريتانية ولاشك أن الدين الإسلامي ساهم بدور كبير في إحياء الحركة الوطنية وتجلى ذلك عند إعلان الاستقلال واختيار اسم الجمهورية الجديدة .

وتعتبر سنة 1957 سنة التكوين الأول لما أصبح يسمى بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الدولة العربية اللسان من بين مجموعة أقطار إفريقيا السوداء ، ومع ذلك فقد افتقرت إلى لغة وطنية رسمية فلم تجد بدًا من اعتبار اللغة الفرنسية لغتها الرسمية ، وفي 13 آذار/مارس 1958 افتتحت الجمعية الإقليمية الموريتانية دورتها في سان لوي وتم تعيين المستشارين الذين تولوا

مفاوضة فرنسا بشأن الاستقلال الداخلي ، وفي 21 حزيران/يونيو 1958 تألفت أول حكومة وطنية برئاسة المختار ولد دادة تشكلت من ثمانية أعضاء من بينهم وزيران فرنسيان .

كان أول مطلب للحكومة الجديدة هو إيجاد عاصمة للبلاد لإبراز الشخصية الموريتانية التي كان الفرنسيون يحاولون إذابتها في مجموعة غرب إفريقيا فقد كانت سان لوي عاصمة لموريتانيا حتى عام 1957 لتخفيض نفقات الإدارة ومع التقدم نحو الاستقلال أصبحت الحاجة إلى عاصمة ، وقد صرح ولد داده في عام 1957 بأنه يعتبر نقل العاصمة إلى نواكشوط شرطاً أساسياً لوحدة موريتانيا وإظهار شخصيتها . وحدد الدستور الموريتاني الصادر في عام 1959 نواكشوط عاصمة للبلاد ، وقد ساهمت فرنسا بمبلغ 105 مليون فرنك إفريقي كقسط أول من المليارات الثلاثة التي تقررت في صلب المعاهدة الفرنسية الموريتانية لبناء العاصمة .

وتقع نواكشوط على مسافة 198 ميلاً شمال مصب نهر السنغال، وقد اختيرت عاصمة بسبب قربها من ساحل المحيط حيث الجو البارد الذي يسببه تيار كناري ولقربها النسبي من المناطق الزراعية والمعدنية بالإضافة إلى أن الرباط الذي أسسه المرابط يحيى بن إبراهيم والذي منه انطلقت حركة المرابطين كان يقع على مقربة منها . وقد توصلت بالمياه والكهرباء ومدت بها الطرق وأنشئ بها مطار . وفي 24 تموز/يوليو 1958 تم رسميا نقل العاصمة إليها ولسرعة بنائها وازدهارها أعلنت الحكومة أن حرية التملك متاحة بها وبالمجان لمدة ستة أشهر مما استقطب كثيراً من رؤوس الأموال لبنائها .

أ.د. جمال زكريا قاسم
أ.د. صلاح العقاد
معهد البحوث والدراسات العربية

المصادر والمراجع

1 - المصادر العربية:

- ابن بطوطة : تحفة النظار في عجائب الأسفار وغرائب الأمصار (د.ت) .
- جريدة الشعب الموريتانية : أضواء تاريخية على الوطن الموريتاني ، 1975/11/7 .
- حسنين ، محمد : الاستعمار الفرنسي في القرن السادس عشر ، القاهرة 1962 .
- صفي الدين ، محمد : إفريقيا بين الدول الأوربية ، القاهرة 1959 .
- العقاد ، صلاح : المغرب في بداية العصور الحديثة - معهد الدراسات العربية 1957 .
- قاسم ، جمال زكريا : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية - معهد البحوث والدراسات العربية 1975 .
- محمود ، حسن أحمد : انتشار الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا (د.ت) .
- المغربي ، محمد أحمد : موريتانيا ومشاغل المغرب العربي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (د.ت) .
- مقلد ، محمد يوسف : شعراء موريتانيا القدماء والمحدثون (د.ت) .
- النجم ، عبد الباري عبد الرازق : جمهورية موريتانيا الإسلامية ، دراسة في وضعية موريتانيا الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية (د.ت) .

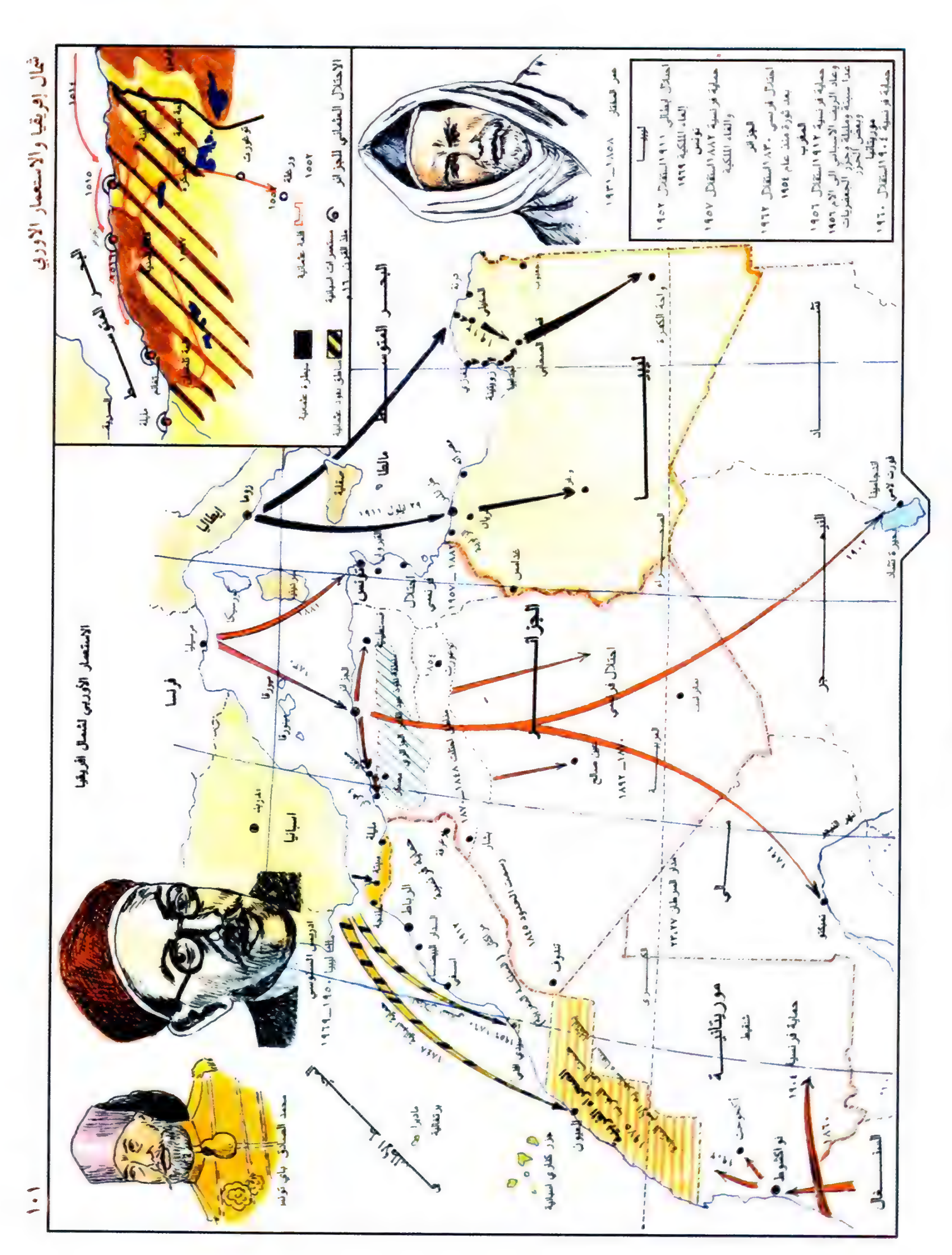
2 - المصادر الأجنبية:

- A. Baison, La Mauritanie Annuaire de l'Afrique de Nord, Paris 1973.
- Archieve Nationale, (Mauritanie) Convention, l'Amir de l'Adrar et le Commissaire du Gouvernment General en Mauritanie Saint louis 1913.
- Archieve Nationale, CF. Rapport Politioue 1919.
- Archieve Nationale, CF. Traite avec les Trarza, traite de Paix Ocnclu le 21 Mai, 1932 entre le Gouverneur de Senegal et le Roi des Maures-Trarza.
- Archieve Nationale, le Commandant de cercle du Brakna à Aleg, Commissaire du Gouvernment General en territoire civil de la Mauritanie Saint louis le 20 Sept. 1917.
- Archieve Nationale, Rapport Politique aunuel d'ensemble 1938–1942.

- Archieve Nationale, Rapport Politique, 1919.
- Bovill, The Golden Trade of the Moors.
- Browne, CF. The Seventh book of Historie of Africa Vol III.
- CF. Cadamosto, Voyages of Cadamosto and other documents on western Africa in the Second half of the XVth Century, London 1937.
- CF. Douze annees de Recherches Archeologique en Repulique Islamique de Mauritanie.
- Cowan Gray, local governments in West Africa p. 35-36 CF, Local Admin stration in Frensh Africa before 1939.
- Cowan Gray, local Governments in West Africa. CF chapter II local Adminstration in French Africa before 1939.
- Desire, contribuition a l'Histoire de la Mauritanie 1900-1934 Annexe III.
- Desire, Contribution a l'Histoire de la Mauritanie de 1900-1934.
- Desire, Contribution a l'Histoire de la Mauritanie de 1900-1934.
- Desire, le Rapport entre la Maroc et la Mauritanie, Paris 1960.
- Encyclopeadia of Islam, CF. Article Moors.
- Garnier, la Mauritanie, Fertile Desert .. un nouvel Etat.
- Hanotaux, G. Histoire des Colonies Francaises et de l'Expansion de la France dans le Monde Tome IV Afripue Occidentale Feancais Par Maurice de la Foss.
- Laigret, La Naissance d'une Nation, Contribution a l'Histoire de la Repubiqie Islamique de Mauritanie.
- Mouktar ould Hamidoun, Precis sur la Mauritianie Centre IFAN.
- Paul Marty, Etudes Sur l'Islam et le Tribus Maure – le Brakna, Paris 1921.
- Paul Marty, les Chroniques de Oualata et Nema (Sudan Francais) Extrait de la revue des etudes Islamiqe annes 1927 Caiers III et IV, Paris 1927.
- Richet Etienne, la Mauritanie, Paris 1920.
- Robert et Devise : Tegdaoust I Recherches Sur Aoudaghost CF. Geographie Descriptivr.
- Robert et Drvise : Tegdaoust I Resherches sur Aoudaghost Paris 1970.
- Robert Rezette, Le Sahara Occidental et les Frontiires

Marocaines.

- Robert, Serge : Archeologie des sites urbains des Hodh et Problemes de la desertification Saharienne au Moyen ago.
- Serge Robert, Fouilles Archeologiques sur le site Présumé d'Aoudaghost, Folia Orientalia Tome XII, 1970.
- Territoire civil de la Mauritanie no 1030, Aout 1913.
- The Islamic Republic of Mauritania, Hour of Independence French Embassy, New York.



شمال أفريقيا والاستعمار الأوروبي

2 - حركات التحرر والاستقلال في المغرب الأقصى

شرع الاستعمار في احتلال التراب المغربي منذ مطلع القرن العشرين ، ومنذ ذلك الحين والمغاربة يواجهونه بشتى الوسائل، فقد قاوموه بالسلاح إلى سنة 1934، وعندما نفد سلاحهم قاوموه بالأساليب السياسية من سنة 1927 إلى سنة 1953 . ثم أصبحت المقاومة بعد ذلك شاملة للعمل السياسي والعسكري على حد سواء، إلى أن تمكن المغرب من استرجاع استقلاله سنة 1956.

المقاومة المسلحة (1912-1934)

المقاومة بعد توقيع معاهدة الحماية 1912 - 1914

اندلعت ثورة عارمة في مجموع البلاد بعد إعلان توقيع السلطان على عقد الحماية (11 ربيع الثاني 1330 هـ 30 آذار/مارس 1912) ونزلت عامة الشعب إلى الأزقة وفتكت بكل من مر بها من الأوربيين ، حيث امتدت هذه الثورة من 17 إلى 20 نيسان/أبريل . بادرت الحكومة الفرنسية إلى تعيين الجنرال لويس هوبير ليوطي Louis Hubert Lyautey أول مقيم عام لها بالمغرب ، وكان قد اشتهر في شرق المغرب بمهارته في احتلال التراب المغربي بالترهيب علانية ، والترغيب في الخفاء ، وفسخ كل العرى بين القبائل المغربية . وبمجرد وصوله إلى فاس (27 نيسان/أبريل 1912) انكب ليوطي Lyautey على رد المجاهدين الذين كانوا يشرفون على المدينة من الشمال ، واضطر المجاهدون إلى التقهقر، وتعقبهم الجيش الفرنسي بقيادة العقيد كورو Gouraud ، فشرع يمهد للزحف نحو تازة بإقامة التحصينات اللازمة .

أما في جنوب فاس، فإن القبائل تصدت للغزاة ، فلم يتجاوز الفرنسيون سفوح الأطلس المتوسط والمدن الواقعة هناك (ربيع وصيف 1912). كما أن الفرق الفرنسية الموجودة بمكناس كانت تمهد لبداية احتلال مناطق الأطلس المتوسط .

كان تلاميذ الزاوية العينية قد احتشدوا بمدينة تزنيت على مشارف الصحراء ، فلما أعلن توقيع معاهدة الحماية، تحركت تلك الحشود صوب مراكش قصد التصدي للجيوش الفرنسية، فدخلتها، وكان المخطط الفرنسي الأول يقضي بالاكتفاء باحتلال موانئ الجنوب كالجديدة وآسفي والصويرة مع التقدم بجيوش الشاوية كلها إلى نهر أم الربيع ، وذلك إلى حين التمكن من الثورة في الشمال . لكن دخول أحمد الهيبة – الذي انتقلت إليه الرئاسة بعد وفاة الشيخ ماء العينين - مراكش غير هذا المخطط، حيث أمر المقيم العام ليوطي العقيد مانجان Mangin بمهاجمة المجاهدين الصحراويين بدون هوادة ، ودارت المعركة الحاسمة في سيدي بوعثمان ، وقتل فيها المئات من المجاهدين وتقهقر الناجون مرة أخرى إلى التُّخوم الصحراوية .

ودخل الغزاة مراكش وأقروا فيها نظامهم وشرعوا في تمهيد أحوازها غربا وشرقا، فاحتلوا سفوح الأطلس الكبير في اتجاه الصويرة ابتداء من 15 تشرين أول/أكتوبر 1912 ، ونظراً إلى المقاومة الشديدة فإن المقيم العام ليوطي Lyautey نهج

سياسة المداراة مع كبار قواد الأطلس الكبير الغربي وترك لهم حكوماتهم.

بدأت القوات الفرنسية تغلغلها داخل البلاد انطلاقا من ثلاثة محاور وهي :

- سهل تادلة :

تقدمت قوات الاحتلال بقيادة هانري Henrys ، إلا أن شدة مقاومة القبائل هناك أقلقت بال المقيم العام ليوطي Lyautey الذي أسند القيادة للعقيد مانجان الذي تمكن في النهاية من السيطرة على مدينة بني ملال وعدد من قصبات الأطلس المتوسط (أواخر نيسان/أبريل 1913) باستثناء القصيبة. وعندما هاجمها العقيد مانجان (حزيران/يونيو 1913) لم يستطع أكثر من ملء الفضاء بدوي المدافع ، فما كان من المقيم العام ليوطي إلا أن عزله وأمر "بتنويم" تلك الجبهة ، وتلك كانت عبارة يستعملها كلما استعصى عليه فتح إقليم من أقاليم المغرب .

- الهضبة الوسطى :

عززت قوات الاحتلال مواقعها في الشمال باحتلال كل من أزرو والماس (ربيع 1913) ثم تقرر الهجوم على خنيفرة معقل مقاومة قبائل زايان، إلا أن القوات الفرنسية هناك وقعت في شبه حصار (حزيران/يونيو 1914) لتعرض خطوط تموينها لضربات المقاومة الزايانية.

- الربط بين شرق المغرب وغربه عبر تازة:

كان الربط بين شطري المغرب عبر أوعار تازة ضرورة استراتيجية للغزاة، لذلك أمر الجنرال بومكارطن Baumgarten بالتمهيد لذلك من الشرق، كما أمر العقيد كورو Gouroud بنفس العمل من الغرب . والتقى الجيشان قبل اندلاع الحرب الكبرى ببضعة أسابيع ، لكن خط المواصلات في تلك الأوعار ظل في حالة استنفار قصوى عدة سنوات .

المقاومة المغربية واندلاع الحرب العالمية الأولى (1914- 1920)

تقلص النشاط العسكري الفرنسي في المغرب أثناء الحرب العالمية الأولى ، لكن المقاومة المغربية عجزت عن استغلال ذلك لافتقارها إلى وحدة القيادة ومع أنها حققت الفوز في المعارك، فإنها كانت تتجه مع ذلك نحو الاستسلام في نهاية المطاف.

مقاومة قبائل زايان ومعركة الهرى (13 تشرين ثاني/نوفمبر 1914)

تأزمت أحوال الحامية العسكرية الفرنسية في خنيفرة من جراء عزلتها وصعوبة توصلها إلى التموين، وصولة المجاهدين الزايانيين. لذلك رأى قائد الحامية العقيد لا فردور Laverdure أن يهاجم معسكر الزايانيين عساه أن يخفف من الحصار إن هو أفلح في تدميره ، لكن محاولته باءت بالإخفاق الذريع، وكانت نصرا باهرا للمجاهدين في هذه المعركة الكبرى المسماة الهري (13 تشرين الثاني/نوفمبر 1914). ولولا انشغال الرأي العام الفرنسي بالحرب الكبرى لما استطاع ليوطي أن يخفي عنه جسامة ما تحمَّله جيش الاحتلال من الخسارة في تلك المعركة ، ولذلك التزم الحذر في الأطلس المتوسط ولم تحدث الخطوة الاستعمارية الموالية إلا سنة 1917 عندما وقع أول ربط

عسكري بين شمال تلك السلسلة وجنوبها ، مما قسم الأطلس المتوسط إلى قسمين شمالي وجنوبي يحيط بهما العدو من كل الجهات .

لقد كان ممر تازة أحد المواقع الاستراتيجية للقوات الفرنسية (كما سبقت الإشارة) ، لأنه يسمح بالاتصال ما بين القوات الفرنسية في الجزائر والمغرب . وقد أضحى الاتصال بالجزائر أمرا حيويا للجيوش الفرنسية في المغرب ، وذلك بسبب أعمال الغواصات الألمانية في عرض البحار ، فكان بناء سكة حديدية وطريق معبد بين فاس ووجدة من أسبق الأسبقيات العسكرية ، لكنه عمل غير هين بالنظر إلى وعورة التضاريس من جهة ، وعزة قبائل المنطقة من جهة أخرى . وزاد في متاعب الفرنسيين انتشار الدعاية الألمانية. فما كان من المقيم العام ليوطي ، إلا أن أمر بحشد كل ما كان يتوفر لديه من العساكر في تلك الأوعار لحماية ورشات السكة الحديدية والطريق المعبد على طول جنباتهما. وقد اضطرت الجيوش الفرنسية إلى خوض سلسلة من المعارك فيما بين 1914 و 1920 لتتمكن في النهاية من منح المواصلات الفرنسية المتنفسات الاستراتيجية الضرورية.

المقاومة في منطقتي تافيلالت وسوس 1912 - 1920

- في منطقة تافيلالت :

جعل الفرنسيون من بودنيب قاعدة للتوغل في أودية الأطلس الكبير الشرقي ولمحاصرة واحات تافيلالت. وبالرغم مما ألحق بهم المجاهدون من الخسائر سنة 1916 ، فإنهم استطاعوا إقامة معسكر في الريش تلك السنة وسيطروا بذلك على جزء كبير من المجرى الأعلى لوادي زيز، كما استطاعوا احتلال كل الفجاج الرابطة بين وادي جير ووادي ملوية. وكانت الجيوش الفرنسية قد احتلت قصر السوق سنة 1915، وكانت حشود المقاومين قد احتشدت جنوب تلك المدينة حيث دارت هناك معركة يوم 9 تموز/يوليو 1916 ، وترتب عليها توطيد الاحتلال الفرنسي لقصر السوق والشروع في محاصرة تافلالت. لكن هذه الواحة ستظل ممتنعة على الفرنسيين إلى سنة 1932 بسبب وحدة صفوف الجهاد فيها.

ولقد استطاع المجاهدون إبعاد الفرنسيين عن واحة أرفود (1918) وحاول الغزاة الانتقام من ذلك فأعادوا الكرة بثلاثة جيوش ، لكن هذه الحملة باءت بالإخفاق فأمر ليوطي "بتنويم" جبهة تافيلالت بكمالها هي أيضا .

- في منطقة سوس :

تمكنت الجيوش الفرنسية من النزول بساحل أكادير واحتلال المدينة (31 أيار/مايو 1913). على حين قامت تجريدة أخرى جاءت من موريتانيا بتدمير زاوية السمارة (آذار/مارس 1913). وكان بود الفرنسيين أن يرجئوا موعد التدخل المكشوف في منطقة سوس ، لكن تسرب الدعاية الألمانية من جهة المناطق الإسبانية التي لم يشملها الاحتلال بعد، ونشاط المقاومة في مجموع الصحراء الغربية، كل ذلك أدى إلى اندلاع معركة حاسمة بين المجاهدين وعساكر القواد الكبار المسلحين من قبل الغزاة قرب تيزنيت، كان النصر فيها للجهاد (7 كانون الثاني/يناير 1917) واضطر الفرنسيون إلى التدخل في القتال مباشرة ، ولكنهم عجزوا عن إرساء الجبهة عند خط تيزنيت .

التصـدي للأسبان في منطقـة جبالة (1912 - 1920)

ظلت إسبانيا عاجزة عن احتلال مناطق نفوذها ، في الريف الشرقي وفي غربه المعروف لدى المغاربة بجبالة. وكان من أسباب ذلك عدم استقرار الأوضاع السياسية في إسبانيا وانعدام الوضوح في سياستها الاستعمارية . لذلك اكتفى الأسبان باحتلال تطوان (نيسان/أبريل 1913) وإسناد منصب الخليفة السلطاني للأمير المولى إسماعيل بن المهدي ، فامتنعت منطقة جبالة كلها على الأسبان . إلا أن الأمور ظلت على ذلك الحال إلى أن عين الجنرال بيرنكير Berenguer مندوبا ساميا Alto commissariat في تطوان (1919) وهو من أكثر الضباط الأسبان حذقا بأساليب التغلغل الاستعماري ، حيث مارس شيئا منها في الريف الشرقي. فصار ينهج سياسة شبيهة بسياسة الفرنسيين في المنطقة السلطانية ، حيث سهر على ضبط سلامة المواصلات بين تطوان والعرائش ، وفضل القبائل بعضها على البعض الآخر. ومن جهة أخرى استطاع احتلال مرفأ وادي لاو على البحر الأبيض المتوسط ، مما مكنه من مداهمة مدينة شفشاون من جهة الغرب ، حيث دخلها (14 أكتوبر 1920) وأخذ يستعد لاقتحام أراضي بني عروس، ولكن ما إن أوشك على تنفيذ تلك الخطة حتى كان الانتصار العظيم لمجاهدي الريف الشرقي على الجيوش الإسبانية بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي في أنوال (تموز/يوليو 1921) (كما سيأتي على ذلك فيما بعد) .

المقاومة المغربية غداة الحرب العالمية الأولى (1920 - 1927)

بالرغم من فوز الجيوش الفرنسية في الحرب الكبرى ومن تطور الأسلحة وبروز الطيران سلاحاً فتاكاً ، فإن المقاومة المغربية ظلت صامدة تكيل الضربات تلو الضربات للغزاة . وقد حاول المقيم العام ليوطي أن يغطي على ذلك بادعائه أنه تمكن من إحكام سيطرته على كامل الجزء الغربي من المغرب ، أو ما سماه بـ " المغرب النافع " .

تواصلت المقاومة بعد الحرب العالمية الأولى وتركزت بوجه خاص في مناطق وزان وجبال الأطلس المتوسط ، بقطع النظر عن الحرب الباسلة التي خاضها محمد عبد الكريم الخطابي على الاحتلال في منطقة الريف.

مقاومة قبائل وزان والأطلس المتوسط :

- مقاومة قبائل وزان (1918-1924)

لقد اكتفى الجيش الفرنسي خلال الحرب الكبرى بتحصين السبل الرابطة بين فاس وتازة باعتبارها المعبر الاستراتيجي الرابط بين القوات في الجزائر والمغرب . وبمجرد قيامه بتعزيز مكتسباته بعد الحرب واجه مقاومة شديدة من طرف القبائل (كما سيأتي بيانه) . كانت قبائل وزان على اتصال دائم مع قبائل المنطقة الإسبانية التي كانت ما زالت تتمتع بكامل حريتها . ومنطلق أهمية هذه القبائل نابع من تحكمها في سهول الغرب الخصبة ، وفي شبكة أنهارها الكبرى ، وكانت إلى ذلك كله على جانب كبير من الأنفة والوعي بالجهاد ، حيث كانت

تدعو قبائل السهول إلى مقاومة الاستعمار. لذلك فقد جعل ليوطي أمر تمهيدها من الأسبقيات غداة الحرب العالمية الأولى. وهكذا ، انطلقت أولى المعارك في مزفرون سنة 1918 . واضطر ليوطي إلى إيقاف القتال في باقي الجبهات لحشد أكثر ما يمكن من العساكر والزحف نحو مدينة وزان التي احتلها في 2 تشرين أول/أكتوبر 1920 . ثم أقام الفرنسيون مركزين محصنين بأصوان وطروال تعرضا باستمرار للحصار والهجوم من قبل المقاومة. ولولا الطيران لاستحال على الفرنسيين الحفاظ على تلك المراكز وضمان تموينها.

وقد واصلت القوات الفرنسية هجماتها سنة 1923 ، إلا أنها لم تنل من عزيمة المجاهدين الذين ربطوا مقاومتهم سنة 1924 بمقاومة الريف في الوقت الذي اكتفى فيه الجيش الفرنسي بتحصين السبل الرابطة بين فاس وتازة .

- مقاومة جنوب الأطلس المتوسط (1920 - 1923)

استغل الفرنسيون غداة الحرب بعض المستجدات ليتقدموا داخل مرتفعات الأطلس المتوسط الجنوبي ، ومع ذلك، فقد ظلت المراكز المحصنة الفرنسية معرضة لضربات المقاومة ،كما أن تموين مدينة خنيفرة سنة 1919 ،لم يحدث إلا بعد سلسلة من المعارك. ودارت معارك أخرى طاحنة لضبط الطريق من خنيفرة إلى تكريت غربا وإلى تيمحضيت شرقا، وسط غابة كثيفة من الأرز وتضاريس وعرة ، كان المجاهدون يختفون في طياتها. وحين تَزَايَد ضغط هؤلاء، طلبت القوات الفرنسية إمدادات جديدة حيث تواصلت المعارك طيلة سنة 1920 .

وكانت جيوش الاحتلال في بسط تادلا من جهتها قد انطلقت لتحاصر قبائل زايان من الغرب والجنوب الغربي للأطلس المتوسط ، حيث دارت معارك عنيفة في المنطقة خلال سنة 1920 مما مكن الجيش المحتل من التوغل في الأوعار المطلة على الضفة اليمنى لوادي العبيد الذي يشكل الفاصل الطبيعي بين الأطلسين الكبير والمتوسط ، مما أرغم المجاهدين على اللجوء إلى أعلى القمم . ثم توقف هذا الزحف الفرنسي في السنة الموالية 1923 بسبب تفاقم حرب الريف شمال البلاد .

- مقاومة الأطلس المتوسط الشمالي 1920-1923

حاولت القيادة الفرنسية في نفس هذه الحقبة أن تمحو ما كان ليوطي قد أسماه "بقعة تازة" وهي جزء مستطيل من الأطلس المتوسط يتكون من أعلى قمم الأطلس المتوسط مما كان يزيد قبائلها إباءً ومناعة . لكن الفرنسيين جعلوا احتلال المنطقة من الأسبقيات في سنة 1920 ظنا منهم أن القصف الجوي قد يسهل التسرب في أوعارها . ولقد سعوا أول الأمر إلى شق صفوف المقاومة على خط يربط بين وادي زلول من الغرب ووادي ملولو من الشرق ، كما عملوا على التمكن من الطريق التقليدي الرابط بين فاس وتافيلالت ، لكن القبائل تصدت لهم بكل ثبات في سلسلة من المعارك ما بين 1920 و 1923 حيث منعوا بذلك القوات الفرنسية من إحراز أي تقدم إلى أن انتشرت حرب الريف التي انشغل الفرنسيون بها حتى لا تتصل بباقي جبهات المقاومة الأخرى .

حرب الريف 1921 - 1926

تتميز حرب الريف عن باقي أعمال المقاومة المسلحة التلقائية من حيث كيفية اندلاعها، ومدى انتشارها وتطورها إلى حرب واعية وإلى جهاد هادف . والفضل في ذلك لقائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كان يشغل مهام كاتب مترجم في مكتب الشؤون الأهلية والقاضي الأول . وقد تحول كليًا سنة 1915 عندما حكم عليه الأسبان بالسجن بتهمة التآمر والخيانة العظمى، بدعوى أنه محرك بمشروع إنشاء دولة ذات حكم ذاتي في مناطق الريف التي لم تقم إسبانيا باحتلالها بعد . وإثر ذلك ، فر محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى قبيلته بني ورياغل في قلب الريف، ونادى بالجهاد، فاجتمعت حوله جميع القبائل المجاورة ، وهزموا جيشا إسبانيا في معركة أنوال (17 -20 تموز/يوليو 1921) ثم تعقبوا الفلول الإسبانية إلى أبواب امليلية التي باتت في متناولهم، إلا أن محمد بن عبد الكريم أبى أن يدخلها عنوة ، وفضل على العكس من ذلك أن ينكب على تنظيم الصفوف وترتيب شؤون القبائل الريفية، فأقام حكومة برئاسته كان من مهامها تزويد المقاتلين بأحدث وسائل القتال ورفع المؤهلات القتالية . وقد توحدت القيادة في شخص قائد ثاقب الذهن ،صلب الإيمان، عارفا بتناقضات الخصوم بحيث سارت أعمال المقاومة الريفية بحكمة ويقين . واستنفدت سنة 1922 في دعم جبهات القتال في الشرق ، ثم انتقل الزعيم سنة 1923 إلى استنفار قبائل الريف الغربي ، وأمدهم بأسباب الهجوم على الجيش الإسباني ، فأضحى الأسبان معزولين في ثكناتهم، بل أدى ذلك إلى انقلاب عسكري في إسبانيا بزعامة الجنرال بريمو دي ريبيرا Primo de rivera الذي قرر حصر الاحتلال الإسباني في مدن سبتة وتطوان والعرائش، بعدما أمر بالانسحاب من كل المناطق الداخلية فكان طريق الانسحاب مقبرةً ممتدة على طول الكيلومترات بما تحمَّله الجيش الإسباني من خسائر بشرية بفعل المقاومة.

كانت السلطات الفرنسية إلى أواخر 1923 تراقب هزائم الأسبان بكثير من الاستعلاء، ولا تخفي ازدراءها لجيش أوربي يتقهقر أمام " شرذمة من المقاتلين البدائيين". لكن لما طرد الأسبان من غرب منطقتهم وباتت سهول الغرب الخاضعة للاحتلال الفرنسي مهددة ، أدرك المقيم العام ليوطي مدى ما وقع فيه من الأوهام ، فأمر باحتلال الضفة اليمنى من نهر ورغة ، بعدما كانت تلك السفوح الريفية محتسبة من المنطقة الخليفية ، فلما دخلتها الجيوش الفرنسية في ربيع سنة 1924 شكل ذلك استفزازا للمجاهدين الريفيين وهجوما سافرا عليهم، فاستعدوا لرد الغزاة سنة 1925، فباغتوا كل المراكز المحصنة التي كان الفرنسيون قد أقاموا على طول خط ممتد من شمال وزان إلى شمال تازة، وقد التحقت بصفوف الجهاد كل قبائل المنطقة حيث خاضت سلسلة من المعارك البطولية تمكنت على إثرها من إرغام القوات الفرنسية،مثلما كان الحال مع الأسبان ، على الانسحاب من جل مراكزهم المحصنة ، مما عرض فاس وتازة لخطر الحصار على النحو الذي أصبح معه إخفاق ليوطي أمرا مفضوحا ، فتقرر عزله وأسندت قيادة الجيوش الفرنسية إلى المارشال فيليب بيتان Petain Philippe الذي تحالف مع الأسبان، فاجتمع الجيشان الفرنسي والإسباني على المجاهدين الريفيين بما لم يسبق له مثيل في الحروب الاستعمارية من حيث آليات التقتيل وعدد العساكر، وكان الهجوم على جبال الريف برا وبحرا وجوا

سنة 1925، ومع ذلك ظل المقاومون الريفيون صامدون إلى السنة الموالية حيث دخلت عليهم الجيوش الاستعمارية قلب ديارهم وأرغم محمد بن عبد الكريم الخطابي على الاستسلام (نيسان/أبريل 1926) فانتهت بذلك حرب الريف .

كانت حرب الريف ذروة في المقاومة المغربية ولذلك كانت منعطفا في مصيرها، فلقد كان من عواقبها المباشرة تمكن الأسبان من بسط نفوذهم على تراب منطقتهم بعد أن استنفد المجاهدون كل وسائل القتال طيلة سنتي 1926 و1927 ، ومكن الفرنسيين من التغلب على القسم الشمالي من الأطلس المتوسط ، وقضوا على مقاومة الأطلس المتوسط الجنوبية ولجأت فرق المجاهدين إلى الأطلس الكبير الشرقي. لكن أصداء حرب الريف الدولية وثقل ما كلفت الاستعمار من الخسارة حمل الحكومة الفرنسية على إيقاف أعمال تمهيد البلاد المغربية بضعَ سنوات .

مقاومة الأطلس الكبير والتخوم الصحراوية (1929 - 1934)

مقاومة الأطلس الكبير

قرر الفرنسيون فيما يخص الأطلس الكبير الغربي غداة حرب الريف ، وضْع حد لسيطرة القواد الكبار وإدخال قياداتهم في عموم نظام الحماية مما مكنهم من تسلق القمم واحتلال أعلى الوديان دونما حاجة إلى القتال.

أما قبائل الأطلس الكبير الشرقي فقد ظلت ممتنعة على الجيش الفرنسي ، صامدة تنتهز فيه كل فرصة ، أما في الشمال والشمال الغربي فإن القبائل قامت بأعمال فدائية اهتزت لها الأوساط الاستعمارية. وكان تأطير الجهاد والمقاومة على تلك الجبهة بيد فقهاء الزاوية الحنصالية والزاوية المهاوشية . وما إن استأنفت الجيوش الفرنسية زحفها ابتداء من سنة 1929 ورامت محاصرة تافيلالت والأطلس الكبير الشرقي ، حتى تصدت لها القبائل في معركة فتاكة بناحية آيت يعقوب (8 - 20 يونيو 1929) تحمَّل فيها الغزاة خسائر فادحة في الأرواح ، مما حمل الحكومة الفرنسية على مد جيوش الاحتلال بالمزيد من الجنود والعتاد لتصفية المقاومة في تلك الجهات.

احتلال تافيلالت والأطلس الكبير الأوسط

تمت محاصرة هذه المنطقة من قبل أربعة جيوش ، وهكذا شهدت سنة 1930 معارك لا تحصى كانت كلها أمجادًا وبطولات شهد بها للمجاهدين المغاربة ضباط الاحتلال أنفسهم .

تمكن جيش مراكش بعد سلسلة من المعارك إحكام الحصار على تافيلالت سنة 1931 . وخلال السنتين المواليتين 1932 و1933 تمكَّن من إسقاط تافيلالت في بداية (كانون الثاني/يناير 1932) وفرار المجاهدين نحو الصحراء الغربية .

وفي أواخر سنة 1932 ركز الفرنسيون ضرباتهم على المقاومة في أوعار جبل صغرو انتهت باستسلام قادة الجهاد هناك . أما أوعار الأوجنات، فلم يدخلها الفرنسيون إلا بعد معارك عنيفة ، وعندئذ أحكم حصار القسم الأوسط من الأطلس الكبير من قبل الجيوش الأربعة المذكورة آنفاً، فتم احتلال قمة جبلية بعد قمة ووادٍ بعد واد ، وامتنع المجاهدون من الاستسلام إلا بقوة السلاح ، بل إن منهم من رفض ذلك وظل يقاتل بمفرده في أعمال فدائية إلى أن كتبت له الشهادة .

احتلال الأطلس الصغير والصحراء الغربية

عجز الفرنسيون عن تجاوز سفوح الأطلس الصغير الشمالية إلى بداية الثلاثينيات (1933). صارت الدسائس الفرنسية تزرع أسباب البلبلة في قبائل المنطقة ، إلا أن صفوف الجهاد كانت تتقوى بمن كان يلتحق بها من المجاهدين النازحين من شرق الأطلس الكبير ومن تافيلالت إلى أن استطاع جيش التخوم الجزائرية المغربية محاصرة المجاهدين شرقا من جهة وادي درعة وجبال باني بعد معارك فتاكة ، مما ساعد جيش مراكش على مداهمة السلسلة من جهة الشمال ، ثم التقى الجيشان الغازيان ، وكان ذلك عنوان تصفية آخر معاقل المقاومة في الأطلس الصغير (آذار/مارس 1934).

أما في الصحراء الغربية ، فقد كانت فلول المجاهدين قد احتشدت في المنطقة الساحلية ، لكن الجيوش الفرنسية تفرغت لها بعد اكتساح الأطلس الصغير وأرغمت آخر الجماعات المجاهدة على الاستسلام ، ثم دخلت تيندوف ، وكانت يومئذ ضمن التراب المغربي (نيسان/أبريل 1934) وكان ذلك من آخر عمليات التمهيد العسكري . لكن أعمال الجهاد لم تنقطع طيلة السنوات الموالية، بسبب تعثر الأسبان في احتلال مناطق نفوذهم في الصحراء ، إذ احتاج الفرنسيون إلى ممارسة ضغوط قوية عليهم ليحتلوا آيت (نيسان/أبريل 1934). وأما بخصوص الساقية الحمراء ووادي الذهب،فإن الأسبان اكتفوا بفصل إدارتها عن إدارة المنطقة الخليفية في الشمال ، وذلك إلى مطلع الأربعينيات من القرن العشرين .

الحركة الوطنية ومواصلة الكفاح السياسي 1912- 1937

ما إن صارت المقاومة المسلحة إلى الخمود في مطلع الثلاثينيات حتى قامت مقامها الحركة الوطنية، التي تعد بدورها مقاومة إلا أنها تشتغل بأدوات السياسة . وهذا لا يعني أن المقاومة السياسية كانت في حكم العدم إلى ذلك الحين ، بل إن الدولة المغربية ما فتئت تقف في وجه كل أشكال التغلغل الاستعماري ، فضلاً على أن بعض رجالاتها دعوا ومنذ وقت باكر في سياق مواجهة هذا التغلغل إلى الإصلاح ، ولولاهم لما نشأت الحركة الوطنية التحررية على ما نشأت عليه من روح المحافظة على الأصول والتفتح على المستقبل . ولعل الفرق الأساسي بين ما كان من المقاومة السياسية قبل 1927 وما كان منها بعد ذلك ، أن النخبة المفكرة والجهاز المخزني كانا منعزلين عن الجماهير المغربية بفعل الاستعمار ، على حين كان من فضائل الحركة الوطنية فيما بعد أن جمعت شمل الشعب بكل فصائله حول شعارات مجندة وموحدة .

الكفاح السياسي 1912 - 1927

الأصول الفكرية للحركة الوطنية 1912 - 1927

لم يكن المولى يوسف يطلب الملك ولا كان يطمع فيه ، لكن ما إن بويع له بإشارة أخيه المولى عبد الحفيظ حتى بدا كخير من يؤتمن على تلك الأمانة ، فإنه أدرك بما نشأ عليه من الفطرة الملوكية أن لا سبيل للنجاة من ورطة الحماية إلا

بصيانة المقدسات وهي الدين واللغة والعرش العلوي . ولقد سهر السلطان المولى يوسف بوجه خاص على كل قضايا اللغة العربية وقضايا العدل، وأبى إلا أن تصدر " الجريدة الرسمية " بالعربية سنة 1913 بعدما كان الفرنسيون يرغبون في الإبقاء على إصدارها بلغتهم فقط،كما تتبع برامج المدارس المحدثة بعد الحماية لتشمل العلوم الإسلامية وفي طليعتها اللغة العربية وآدابها . وأما بخصوص العدل ، فقد وقف حجر عثرة في وجه الفرنسيين الذين شرعوا منذ 1914 في نهج التفرقة بين العرب والبربر، وأعدوا سنة 1922 أول صيغة " للظهير البربري" بقصد إخراج القبائل البربرية من حظيرة الشرع الإسلامي ، لكن المولى يوسف رفض رفضا باتا وضع خاتمه على ذلك القانون .

وكان من مساعديه رجالٌ أفذاذ نشؤوا مثله في المغرب المستقل، وما كانوا لينبهروا بتقنيات الاستعمار ، تتصدرهم ثلاث شخصيات كان لها فضل إعداد الجيل الأول من الحركة الوطنية وهم الشيخ شعيب الدكالي، وكان قد أقام في المشرق العربي مدة من الزمان وتشبع بتعاليم محمد عبده ثم عاد إلى المغرب سنة 1907 ، فبث في تلاميذه اجتهادات الشيخ المصري ، وأفكار " مجلة المنار " ، فنال لقب " عبده المغرب ". وثانية تلك الشخصيات الشيخ محمد بن العربي العلوي، الذي كان يصور بأوضح صورة لسلامة العقيدة المغربية ولمتانة تركيبها من الفطرة الإسلامية الخالصة وتعاليم الإمام مالك وسيرة السلف الصالح .أما ثالثهم فهو محمد بن الحسن الحجوي الذي تقلب على الوظائف إذ كان تاجرا ثم كاتبا مخزنيا ثم وزيرا للمعارف ، وكان إلى ذلك كله أديبا ومفكرا، فكتب وحاضر ووضع في الأخير كتابا ضخما بعنوان "الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي" (1920 - 1927) عزى فيه انحطاط الأمة الإسلامية إلى انغلاق أبواب الاجتهاد ابتداء من القرن الخامس الهجري، وذهب إلى أن الفتور في الإبداع القانوني لم يكن سوى نتيجة لانهيار أسباب الابتكار والإنتاج في مجتمعاتنا الإسلامية .

وكان ذلك في إبانه تنبيهاً للشباب الناشئ كي يتخلى عن روح التواكل الأعمى والفكر الخرافي ، على شكل ما كانت تروج له بعض الزوايا والطرق الدينية والرباطات وأقطابها ، ممن قادتهم مصالح الدنيا إلى التعامل مع الحماية الفرنسية. وقد أقيمت دروس بمحضر السلطان يجري فيها التنويه بالإسلام الصحيح والتنديد بالإسلام الخرافي، مما كان خير درس للناشئة الجديدة التي تلقت دينها مجرداً من كل الشوائب، في الوقت الذي صارت تتمرن فيه على أدوات التثقيف العصرية في المدارس وفي الجمعيات ومن خلال الصحف والمجلات . ولقد أنشئت أول صحيفة بالعربية سنة 1921 ، لصاحبها عز الدين البد راوي، كما أسست في نفس السنة "جمعية قدماء ثانوية المولى إدريس" في فاس التي خَرَجَ منها العديد من أطر الحركة الوطنية. وكانت جلسات تلك الجمعية ندوات للتفكير وممارسة النقاش الحر .

وكان كل ذلك دليلا على تتبع المغاربة للأحداث الجسام التي كانت تتعاقب على جانب كبير من السرعة ، وبخاصة الحرب العالمية الأولى التي تطوع للقتال فيها العديد من أبناء المغرب ، فعاد من نجا منهم بالحياة بعقلية مجددة ، على حين لجأ بعض المثقفين المعارضين لنظام الحماية إلى الدولة العثمانية منذ سنة 1913 . ولما دخلت تركيا الحرب نودي بالجهاد.

على أن أنظار المغاربة كانت كلها مشدودة إلى ما كان يجري في الجبال من المعارك وبخاصة

منها معارك الريف ، فلقد كان الشباب يتلهف لقراءة البيانات الصادرة عن محمد بن عبد الكريم بشأن أعماله العسكرية والدبلوماسية وكان لذلك صداه الواسع ، ولقد بلغ الحماس ببعض الشبان حد الالتحاق سرا بصفوف المجاهدين، مما يؤكد ما كان لحرب الريف من تأثير كبير في انتظام الصفوف الأولى للحركة الوطنية .

نشأة الحركة الوطنية 1927 - 1934

ليست الحركة الوطنية إلا امتدادا لما سبقها من حركات مقاومة الاستعمار ، سواء كان ذلك بقوة السلاح أو بحجج العقل، وكل شيء صار إلى التغيير غداة وفاة السلطان المولى يوسف ومبايعة ولده الأصغر سيدي محمد (18 نوفمبر1927) .

الأصول الاجتماعية للحركة الوطنية

أسِّس أول تنظيم سري في الرباط على عهد الثورة الريفية وكان يتكون من نخبة مؤمنة من الشباب والكهول ، وكانت الجمعية السرية تضم أعضاء خارج الرباط ، منهم المكي الناصري ومحمد بن الحسن الوزاني وعلال الفاسي وعبد السلام بنونة ، ثم انضاف إليهم كثيرون ، منهم عبد العزيز بن إدريس وعبد القادر بن جلون وإبراهيم الكتاني وعبد الخالق الطريس ، وجلهم كان من أبناء الأسر الحضرية العريقة ، ومن الطبقة الاجتماعية التي يمكن أن يقال عنها إنها طليعة البورجوازية المغربية ، وكان أعضاؤها متخرجين إما من التعليم المغربي التقليدي وإما من " المدارس الفرنسية الإسلامية " بالشكل الذي وضعتها به الحماية وأوقفتها عمدا على تعليم أبناء الأعيان. وهكذا كانت تلك النخبة تامة التكوين قادرة على البحث عن أنجع السبل للسير إلى الأمام .

تميزت أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات بمميزات جعلتها منعطفا في تاريخ المقاومة الوطنية. فمن حيث الاقتصاد، كانت سلطات الحماية قد انتهت من التجهيزات الاستعمارية الأساسية حيث زودت المعمرين بشبكة متكاملة من الطرق والسكك الحديدية، وشيدت الموانئ وأقامت السدود الأولى والخزانات المائية للمحافظة على الماء للمعمرين وتوليد الكهرباء لمصلحتهم ، واستصدرت الظهائر (هي النصوص القانونية التي يوقعها السلطان) اللازمة لصيانة ممتلكاتهم ووضعت المعادن المغربية تحت تصرفهم، وفرضت سلسلة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتمويل نفقات الاستعمار ، مما كان يثقل كاهل الجماهير المغربية دون أن يمكنها من المشاركة في الاستغلال الاستعماري ، فاشتدت معاناتها وتجلى ذلك في المدن بالخصوص التي احتشدت فيها فلول القبائل الفارة من اضطهاد جيوش الاحتلال في أحياء تسودها مظاهر التعاسة والبؤس وكانت تلك الجماهير مفتقرة لكل تنظيم، بسبب انهيار تنظيماتها التقليدية وجهلها بأساليب التنظيم العصري ، هذا في الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية في تمام النشوة من انتصارها في حرب الريف ، ومالت نهائيا إلى اتباع " الإدارة المباشرة " وقد دعم هذه السياسة المقيم العام الجديد الذي خلف ليوطي وهو تيودور ستيغ Théodore Steeg ، القادم من الجزائر حيث كان واليا عاما عليها ومتشبعا بروح استعمارية ترى بأن إفريقيا الشمالية كلها ملك لفرنسا، ففتح أبواب الاستعمار أمام جيش من صغار المعمرين الأوربيين الذين زاحموا الفلاح المغربي في أدنى المستويات ، إذ سرعان ما تأزمت

العلاقات بين هذا المقيم العام والمولى يوسف الذي كان يعترض على سياسة الاستعمار الفلاحي لهذا المقيم ويطالب باستبداله ، إلا أن المنية فاجأته سنة 1927 . وسواء كان لذلك صلة بتصرف المقيم العام إزاء ولاية عهد السلطان الراحل أو لم يكن، فالواقع أنه أبعد الأمير المولى إدريس الذي كان مقدما للخلافة في عهد والده وسعى في بيعة أخيه الأصغر سيدي محمد بن يوسف ظنا منه أن صغر سنه قد يجعله أداة طيعة في قبضة الحماية . وكان سيدي محمد بن يوسف من مواليد 1910 فصادف أن كان من جيل زعماء الحركة الوطنية أمثال علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وهذا الجيل هو الذي سيعمل على انتزاع العرش من سيطرة الحماية .

وذهبت سياسة الحصر والإقصاء بعيداً. ولم تقتصر تقليص المراعي حتى يتسنى للمعمرين الاستفادة من الفائض العقاري الذي تحتاجه العشيرة في تنقلاتها الانتجاعية . كان هذا حصرا جغرافيا ماديا لإبعاد المغاربة عن أنظار الأوربيين وإلزامهم الإقامة في المنطقة التي أسميناها بالمغرب الأوسط، مغرب الجبال والنخيل والزوايا . ثم تطور وتوسع هذا الحصر إلى مفهوم نفساني ثقافي ، إلى إرغام المغاربة على تناسي كل ما يذكر بحضور إسلامي عربي، ولو كان من عمل السكان الأصليين ، بغية الوصول إلى صفحة بيضاء يمكن إذن أن تنقش فيها مبادئ الحضارة الغربية الفرنسية ، ومن يستطيع أن ينفي أن هذه السياسة قد بدت في وقت ما وكأنها نجحت نجاحا لا رجعة فيه . في هذا الظرف البائس المنحط ، عندما تضيع الأرض وتصبح اللغة مبهمة والعقيدة مجمدة في حركات صماء ، استأنف الفرد المغربي مشواره التاريخي.

معركة الظهير البربري (16 أيار/مايو 1930)

في تلك الأجواء المعقدة المشحونة ، أقدم الفرنسيون على تنفيذ ما أصروا عليه من عزل القبائل البربرية عن باقي الأمة مستغلين شباب السلطان الجديد ومستعينين بالصدر الأعظم ، الذي كان من صنائعهم ،فاستصدروا ظهيراً (قانون يوقعه السلطان) في 16 أيار/مايو 1930 ، يقضي بتحويل الجماعات القبلية البربرية التقليدية إلى سلطات قضائية في الابتدائي، اعتمادا على أعرافها دون أدنى مراعاة للشرع الإسلامي ،أما في الجنائي والاستئناف فتقرر إسناد النوازل إلى المحاكم الفرنسية، مما أخرج نصف سكان المغرب المسلم من حظيرة الإسلام ، وذلك في وقت اشتدت فيه الدعاية الاستعمارية القائلة بالسوابق المسيحية في الشمال الإفريقي وأقيمت تظاهرات واضحة المقاصد بمناسبة مرور مئة عام على احتلال الجزائر وتعددت محاولات التبشير. لذلك فما إن شاع خبر الظهير المشؤوم حتى جاء رد فعل المغاربة جماهيريا وحاسما، حيث بادرت جماعة المصلين في المسجد الأكبر في سلا يوم 20 حزيران/يونيو 1930 بقراءة اللطيف ودوت للدعاء في الحين المساجد في كل مكان ، ثم تطوع الشباب المثقف بالخطب في الجماهير لفضح الخطة الاستعمارية ، مما ألهب الحماس، فنزل الناس إلى الشوارع متظاهرين ومحتجين وخاصة في فاس (4 تموز/يوليو1930). وفضلت سلطات الحماية أول الأمر ترك مسؤولية القمع لباشا فاس ، مما لم يزد الجماهير إلا اندفاعا، ثم حاولت السلطات اتباع أسلوب المراوغة وأصدرت منشورا تتبرأ فيه من كل رغبة في تنصير البربر وتدعو القبائل التي

تفضل الاحتكام إلى الشرع أن تعلن ذلك ، إلا أن وفود بعض القبائل اعتقلت عندما طالبت بذلك، فاشتد التذمر والاحتجاج ، وتشكلت وفود من عدة مدن لرفع عرائض في الموضوع إلى السلطان ، لكن السلطات منعت علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من عضوية وفد فاس، فتفاقم الغليان الشعبي وألقي القبض على هذين الزعيمين حيث بلغت الأزمة ذروتها ، وامتدت الاحتجاجات إلى أن أطلق سراحهما وعندئذ خف التوتر. وهكذا ، فقد أدى الظهير البربري في الواقع إلى نزول الجماهير المغربية للشوارع حيث صارت قابلة للتعبئة مادامت وَجدت مَن يقودها إلى النضال . وقد كانت الجماعة المسيرة قد أطلقت على نفسها اسم " الزاوية " وأطلق على مناصريها ورفاقها المقربين اسم "الطائفة" لكي لا يتعرَّفهم جواسيس الحماية من جهة ، ولأن التقاليد من جهة أخرى كانت ما تزال مهيمنة، أما الأساليب الجديدة للنضال السياسي فقد كانت في طور المخاض .

أدوات النضال الجماهيري والانتصارات الأولى

إن الحركة الوطنية الناشئة سرعان ما تمرنت على أدوات التعبير الجماهيري ، وعلى أساليب الاحتجاج السياسي ، من قبيل العرائض والبرقيات واستنفار الجمعيات الثقافية والرياضية ، وترديد الأناشيد الحماسية وإلقاء المحاضرات والدروس العمومية وإصدار الصحف مما جعلها تنتقل في مدة قصيرة من طور رد الفعل إلى طور التفكير في معضلة الاستعمار وكيفية مواجهته في المدى البعيد . فقد بادر علال الفاسي إلى إلقاء محاضرات في جامعة القرويين تناولت تاريخ العرب والمغرب، بهدف التذكير بالأمجاد وغيرة السلف على الدين . وكان من غايات إحداث الصحف الوطنية إسماع صوت الجماهير المغربية في الأوساط الخارجية من ذلك صحيفة " مغرب Maghreb " التي أحدثها أحمد بلافريج ، ومحمد بن الحسن الوزاني في باريس (1932) وصحيفة "عمل الشعب" الأسبوعية التي أصدرها بالفرنسية محمد بن الحسن الوزاني في فاس (1933) .

وقام أقطاب الحركة الوطنية في المنطقة الخليفية شمال البلاد بنفس الأعمال احتجاجا على الظهير البربري، وسعياً في تنظيم الجماهير. وكان من مبادرات عبد السلام بنونة، زعيم الحركة هناك، استقدام شكيب أرسلان إلى تطوان وإطلاعه على خلفيات الظهير البربري ،مما حدا بالأمير ليجعل من صحيفته الصادرة بالفرنسية في جنيف منبرا للتنديد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية وإثارة انتباه كافة العرب والمسلمين إلى ما كان يهدد المغرب . إثر ذلك، تقاطر سيل من البرقيات والعرائض من جميع الأقطار الإسلامية على الحكومة الفرنسية وعصبة الأمم في سويسرا. واستفادت الحركة الوطنية في الشمال من قيام الجمهورية الإسبانية (فبراير 1931) وسيطرة أحزاب اليسار الإسباني على الحكم لتشارك في انتخابات المجلس البلدي في تطوان وتمارس حقوقها لأول مرة بكل حرية ، مما جعل عبد الخالق الطريس يفكر منذ سنة 1932 في إحداث حزب اختار له منذ ذلك الحين اسم " حزب الإصلاح " .

لقد كان لحركة الاحتجاج الناجمة عن الظهير البربري دوي في الداخل والخارج، وفوق ذلك سمحت للجماهير بأن تتجاوز الإحساس بالدهشة من جراء صدمة الاحتلال. كما تمكن المغرب من فك

العزلة التي كانت الحماية قد أوقعته فيها، ومن ثم أصبح الطريق معبدا أمام الحركة الوطنية لتنظيم نفسها تنظيماً أكثر إحكاما ليتسنى لها تحقيق انتصاراتها الأولى.

ومن بين الانتصارات الأولى التي تحققت في تلك المرحلة حمل السلطان الشاب سيدي محمد بن يوسف على الاتصال بشعبه وإصغائه إلى تظلماته ، بعدما كانت السلطات الاستعمارية تحاول التمويه عليه وإقناعه بأن الشباب الوطني إن هم سوى شرذمة من المتجاسرين على آبائهم وشيوخهم وعلى المخزن الشريف (الدولة المركزية) . لكن الحركة الوطنية كانت تتصدى باستمرار لتلك الأكاذيب وتعلن في كل مناسبة تمسكها بأهداب العرش وعن ولائها لشخص السلطان الذي أبدى تمام التفهم لمطالب شعبه. وكان من انكباب السلطان على شؤون أمته إصدار ظهير إصلاح التعليم بجامعة القرويين (1931) وأمره بجعل حد لممارسات بعض الطوائف المتصوفة التي كانت تشوه بالدين ، وكان ذلك من مطالب الحركة السلفية، فلهجت الألسن بذكر سلطانها . ولما جاء إلى فاس في زيارة رسمية (ربيع 1933) لتفقد أحوالها بعد الأحداث التي عرفتها سنة 1930 ، استقبل استقبالا جماهيريا ، وبدا لأول مرة بمظهر الملاذ الأسمى للمغاربة ، فنزل ذلك من نفوس المسؤولين الفرنسيين أسوأ منزلة، حيث حملوه على اختزال مقامه في المدينة . لكن الحركة الوطنية ردت بأن قررت الاحتفاء من تلقاء نفسها بعيد العرش يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر1933 ، فلم يسع سلطات الحماية الفرنسية إلا أن ترسم ذلك العيد بقرار وزيري (نيسان/أبريل 1934) ، فأصبح للجماهير المغربية عيد وطني سنوي يعبر فيه عن الكرامة الوطنية وتتجسد فيه وحدة الأمة.

وكان من نتائج هذه الانتصارات الأولى إبعاد المقيم العام لوسيان سان Lucien Saint المسؤول عن الظهير البربري وتعويضه بهنري بونصو Henri Ponsot الذي كان مندوبا ساميا في الشام ، وكان أكثر قابلية للإصغاء لخطاب الوطنيين ولإيقاف المعمرين عند حدودهم (تموز/ يوليو 1933). وعندما قامت الحكومة الفرنسية بإلحاق شؤون المغرب بوزارة ما وراء البحار التي أحدثت سنة 1934، احتج السلطان والحركة الوطنية على ذلك مما دفع بالمسؤولين الفرنسيين إلى التراجع عن قرارهم، تاركين أمور الحماية في يد وزارة الخارجية الفرنسية كما كان الحال منذ 1912 . ومن الانتصارات الهامة أيضا إلغاء الفصل السادس من الظهير البربري الذي كان يلحق القبائل البربرية بالقضاء الفرنسي، وتعويض ذلك بظهير جديد جعل القضايا الجنائية والاستئناف في المناطق البربرية من اختصاص غرفة تابعة للمحكمة الشريفة العليا التي كانت تحت نظر السلطان. وهكذا فرضت الحركة الوطنية وجودها والتفت حول السلطان وجعلت للشعب المغربي صوتا مسموعا.

مطالب الشعب المغربي ومخطط الإصلاحات المغربية (1934 - 1936)

المحتوى والأفكار المحورية

كان السبب الرئيسي في صياغة المطالب الوطنية ما ذكره محمد بن الحسن الوزاني من أنه زار رئيس ديوان المقيم العام ليحتج لديه على حجز صحيفة " عمل الشعب "، فأسفر اللقاء عن اقتراح صريح بجمع المطالب المغربية في كتاب واحد

ليتيسر للسلطات دراستها والرد عليها . وهكذا وضع كتيب باللغة الفرنسية تحت عنوان: "مخطط الإصلاحات المغربية" وطبع في باريس (تشرين الثاني/نوفمبر 1934) ، (ثم نقل إلى العربية وطبع في القاهرة) ، وقامت ثلاثة وفود بتسليمه للجهات المسؤولة .

وينقسم المخطط إلى خمسة عشر فصلا مبوبة إلى أربعة أبواب : باب خاص بالإصلاحات السياسية والهيئات التمثيلية للأمة والحريات العامة والجنسية المغربية والحالة المدنية ، وباب خاص بالإصلاحات الاجتماعية في القضاء والصحة والأوقاف وأحوال العمال والإسعافات الاجتماعية ، وباب خاص بالإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باغتصاب الأراضي الخصبة والنظام العقاري والضرائب والمبادلات مع الخارج ، وباب خاص بالإصلاحات الثقافية لصيانة اللغة العربية والاحتفاء بالأعياد المغربية وإعلاء الراية المغربية على البنايات العمومية ، على أن كل ذلك كان يدور حول فكرة محورية واحدة غايتها إصلاح مسار الحماية والاعتناء بشؤون الجماهير المغربية ليتقدم المغرب بخطاً حثيثة نحو استرجاع استقلاله وسيادته .

كتلة العمل الوطني

ظلت الحركة الوطنية إلى حد كتابة "مخطط الإصلاحات المغربية" مفتقرة إلى اسم تعرف به في العلن ، فلما دعيت إلى تقديم مطالبها وجدت نفسها ملزمة بإمضاء وثيقة المطالب ، عندئذ جعل لها زعماؤها على التوّ اسم " كتلة العمل الوطني "، وكان بمثابة اعتراف رسمي بكون الكتلة هي الهيئة الناطقة بحاجات ومطالب الجماهير المغربية . واكتفت السلطات الفرنسية بالتعليق على مخطط الإصلاحات بأنه يتضمن ما يمكن تطبيقه في الحين، وما يمكن تطبيقه بعد حين ، إلا أن هناك ما لا سبيل إلى إنجازه لأنه يفضي إلى جعل حد للحماية ، وذلك كان في زعمها من المستحيل ، إلا أن الحركة الوطنية كانت بذلك قد خرجت من طور المخاض إلى طور التنظيم .

وضعت الكتلة الوطنية حدا لاحتكار سلطات الحماية للساحة السياسية تعمل فيها وتقول بما تشاء منذ سنة 1912 ، متبعة أسلوباً بأن خير وسيلة يجب اتباعها إلى الغاية التي (نجاهد) من أجلها هي وسيلة الإقناع والتذرع بالحجج والبراهين التي لا تقبل الدفع حتى يعرف من بيدهم الأمر أحقية ما يطلبه المغرب وما يعمل لتحقيقه بنوه ".

فمن القضايا التي نطقت فيها الكتلة برأي المغاربة قضية "المعمرين المجزوزين" وهم جماعة من المعمرين تعمدوا حلق رؤوسهم احتجاجا على ما نزل بهم من ضائقة مالية جراء الأزمة العالمية سنة 1929 وأرادوا أن يتملصوا منها على حساب الميزانية العامة، وعلى حساب الفلاح المغربي ، وصاروا يتظاهرون في الشوارع بحثا عن سبل إفراغ غضبهم في الجماهير المغربية، فتصدى لهم المقيم العام من باب لزوم الحفاظ على الأمن ، وتصدت لهم الحركة الوطنية في صحافتها وقت كانت صحافتها مسموحا لها بالصدور ، ثم في المناشير والبيانات التي كانت تفند مزاعم هؤلاء المعمرين وتبين بجلاء أن لا ضحية للأزمة العالمية إلا الفلاح المغربي .

كما فضحت الكتلة الوطنية ادعاءات رجال الإدارة الفرنسية في المغرب، عندما أقدم المقيم العام بونصو سنة 1934 على تطبيق سياسة حكومته الرامية إلى جعل حد لتضخم الكتلة النقدية بالتخفيض من أجور الموظفين . وكان الموظفون

الفرنسيون في المغرب يتقاضون أجورا باهظة، فلما ثارت ثائرتهم بسبب تخفيض أجورهم تصدت لهم الكتلة الوطنية بأن بينت أن الجزء الأكبر من مداخيل الدولة المغربية كان يصرف في أجورهم .

وتدخلت الكتلة أيضا في قضية كانت أخطر شأنا من كل ذلك وهي قضية مجلس شورى الحكومة ، وهو مجلس كان المقيم العام السابق ليوطي قد أنشأه من تلقاء نفسه سنة 1919 ، لإشراك أرباب المقاولات الاستعمارية في مناقشة ميزانية الحماية، وذلك في جلسات تعقد مرتين كل سنة دون أن يكون له حق المشاركة في القرار . وعندما حَلّت سنة 1935 واشتدت مضاعفات الأزمة الاقتصادية بتوتر العلاقة ما بين المقيم العام بونصو والأوساط الاستعمارية ، طالب الفرنسيون أعضاء المجلس المذكور منحهم حق القرار ، وهو أمر من شأنه تحويل المجلس إلى هيئة نيابية شرعية ، رفض المقيم العام طلبهم لكي لا يتحمل مسؤولية خرق عقد الحماية ، مما جعله منبوذاً لدى الأوساط الاستعمارية ، والمعمرين بوجهٍ خاص ، كما أن الكتلة الوطنية بادرت إلى فضح نياتهم والتنبيه على المخاطر الناجمة عنها مذكرة بأن السيادة المغربية لا يمكن أن تمنح لغير المغاربة .

قمع الحركة الوطنية الأولى 1936 - 1937

تأزم الأوضاع العامة والمواجهة بين كتلة العمل الوطني وسلطات الحماية الفرنسية

دخل المغرب ابتداء من أواخر سنة 1935 دورة السنوات العجاف ، حيث قلت الأمطار وانتشر الجراد ، وتفشت الأمراض وانهار دخل الفلاح ، فانهارت بذلك الدورة الاقتصادية برمتها لقيامها على الإنتاج الفِلاحي . ونزلت هذه الجائحة بالبلاد في الوقت الذي تبين فيه من أول إحصاء رسمي (1936) تضخم ديمغرافي ملحوظ في منطقة النفوذ الفرنسي تجلى على الأقل في هجرة أهل البادية إلى المدن وتكدسهم في أحياء هامشية أطلق عليها الفرنسيون اسم " مدن الصفيح ".

وكانت السلطات الاستعمارية منشغلة عن ذلك بأمر إقالة المقيم العام هنري بونصو، وتعويضه بمارسيل بيروطون Marcel Peyrouton (أيار/مايو 1936) الذي كان من قبل مقيما عاما في تونس. وجاء إلى الرباط لتحقيق غايتين : الأولى إسعاف المعمرين فيما حل بهم من المشاكل المالية، والثانية إيقاف الكتلة الوطنية عند حدودها . إلا أنه ما إن حل بالمغرب حتى كان انتصار" الجبهة الشعبية " في فرنسا في انتخابات نيسان/أبريل 1936 حيث تشكلت حكومة برئاسة ليون بلوم Léon Blum ، زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي، على حين حصل العكس تماما في إسبانيا حيث جرى انقلاب عسكري انطلق من المنطقة الخليفية (تموز/يوليو 1936) ، اندلعت على إثره في التراب الإسباني حرب أهلية فتاكة كان من عواقبها بالنسبة للمنطقة السلطانية التابعة للحماية الفرنسية إقالة المقيم الجديد مارسيل بيروطون الذي كان يميني النزعة ميّالاً إلى مساعدة الانقلابيين الأسبان . كما أن هذا الأخير اصطدم من حينه بالكتلة الوطنية ومنعها من إقامة مؤتمر جمعية " طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا " في الرباط مما حدا بحكومة الجبهة الشعبية إلى إبداله بالجنرال شارل نوجيس Charles Nogues الذي كان من قدماء ضباط ليوطي .

تفاعلت الكتلة بنجاح الجبهة الشعبية

الفرنسية أول الأمر ، وحضر محمد بن الحسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي (31 أيار/مايو 1936) ، والتقى بنائب وزير الخارجية بيير فينو Pierre Viénot حيث حصل منه على وعد بالانكباب على المطالب المغربية حال الانتهاء من قضايا لبنان والشام ، وكان ذلك أول لقاء رسمي بين وزير فرنسي وعضو من الكتلة الوطنية .

ثم كانت مفاجأة الانقلاب في إسبانيا مما جعل المنطقة السلطانية الخاضعة للنفوذ الفرنسي مهددة باحتمال هجوم إسباني يتستر من خلفه الألمان والإيطاليون ، ولذلك قام بعض أعضاء الأحزاب اليسارية الفرنسية والإسبانية بمفاتحة الكتلة الوطنية في شأن الثورة على الانقلابيين الأسبان في المنطقة الخليفية ، وقد دارت هذه المباحثات في برشلونة حيث مثل الكتلة محمد بن الحسن الوزاني. ومن الشروط التي تقدم بها هذا الأخير اعتراف الجمهوريين الأسبان باستقلال المنطقة الخليفية فورا والتزام الحكومة الفرنسية بالحياد في المنطقة السلطانية مع تعهد الكتلة بعدم الإخلال بالأمن فيها . وكان ذلك أكثر مما يمكن أن تطيقه الأوساط الاستعمارية ، فانقطعت تلك المباحثات واكتفت الكتلة برفع مذكرة مطالبها إلى المسئولين الفرنسيين، فكان جوابهم تعيين الجنرال نوجيس Nogues مقيما عاما ، عندئذ تبين للوطنيين المغاربة أن لا اعتماد إلا على النفس . ومع ذلك فقد أرسلوا وفدا جديدا إلى باريس للإلحاح في إنجاز ولو حدً أدنى من الإصلاحات، مع السماح للكتلة بإصدار صحافتها . إلا أن هذا الوفد لم يحظ هذه المرة بأي استقبال ، بل فوجئ بحملة عدائية من صحف اليسار الفرنسي التي بادرت إلى التشنيع بالأصول البورجوازية للوطنيين المغاربة ، وذلك ردا على ما كانت الكتلة تعيبه على اليسار الفرنسي من عدم إبدائه من الإصغاء للمطالب المغربية (حتى ما كان النظام الفاشستي الناشئ في إسبانيا يبديه) .

فلما تبددت كل الآمال المعلقة على " الجبهة الشعبية " ، انتقلت الكتلة إلى العمل الجماهيري وإلى التنظيم الحزبي وأقامت أول مؤتمر لها (25 تشرين الأول/أكتوبر 1936) في الرباط وسطرت فيه لائحة بالمطالب المستعجلة (الحريات الديمقراطية ، التعليم، العدل ،الفلاحة ، الطبقة العاملة ، الضرائب، الصحة) ورفعت اللائحة إلى الجهات المسؤولة في المغرب وفي فرنسا ، ثم أقدمت على تنظيم مهرجانات شعبية لإعطاء الدليل على تمثيلها للجماهير المغربية . لكن السلطات منعت التجمع ثم ألقت القبض على الوزاني واليزيدي والفاسي ، فانفجرت المظاهرات احتجاجا على ذلك ، وكان القمع مرة أخرى بكل أشكاله ، إلا أنه لم يزد الجماهير اليائسة إلا هيجانا فما كان من السلطات إلا أن أبدلت لغة العنف بلغة النقاش ، فأطلق سراح الزعماء المعتقلين ومالت إلى شيء من التفاهم معهم .

التنظيمات الحزبية الأولى

أضحى اعتماد التنظيمات الحزبية العصرية أمرا ضروريا للحركة الوطنية ، بعد أن انتشرت أفكارها وشعاراتها وسط الجماهير. لكن انتشار الوعي الوطني كان من عواقبه السلبية تعدد الآراء وقيام عدة أحزاب في كلتا المنطقتين المحتلتين الفرنسية والإسبانية .

أ - في المنطقة الخليفية (الخاضعة للنفوذ الإسباني) :

ما إن علم الجنرال فرانسسكو فرانكو Francisco Franco رئيس الانقلابيين الأسبان بمحاولات الجمهوريين استمالة الوطنيين المغاربة حتى بادر إلى الإعلان عن استعداده لتحقيق مطالبهم، بل وعد بمنحهم الاستقلال بمجرد أن يتم له النصر في الحرب الأهلية ، وذلك خوفا من أن يؤلبوا عليه القبائل المغربية التي كان منها عماد عساكره . ولقد عين لتطبيق تلك السياسة الانفتاحية المخادعة خوان بيكبيدير Juan Beigbeder مندوبا ساميا. فلم يسمح للوطنيين في المنطقة الخليفية بإصدار صحفهم وحسب ، وإنما سمح لهم بالتنظيم الحزبي ، عِلماً منه أن التنافس على الزعامة لابد وأن يقسم الصفوف . وهكذا نشأ عن الكتلة هناك حزبان ، حزب الإصلاح الذي كان عبد الخالق الطريس يتوق إلى إحداثه منذ 1932 ، وحزب الوحدة المغربية بقيادة المكي الناصري (أواخر 1936) . أما حزب الإصلاح ، فإنه كان أوسع استقطابا للجماهير ، حيث تمكن عبد الخالق الطريس من تقليد تنظيمات الأحزاب الفاشستية المهيمنة آنذاك ، حيث تلقب بلقب الغازي، وألبس شبيبة الحزب قمصانا خضراء ، وأقام استعراضات جماهيرية ودرب المناضلين على السلام الحماسي . وقد ذهب الطريس إلى أبعد حدود التفاهم مع نظام فرانكوFranco رغبة منه في انتزاع بعض الحقوق للمغرب ،كما كان قد قبل الدخول في حكومة الخليفة وزيرًا للأوقاف ، لكنه سرعان ما استقال واكتفى بالكتابة في جريدة الحزب " الريف ". وأما المكي الناصري، فإنه كان أكثر تركيزا في مطالبه وجعل جريدته " الوحدة " أداة مسخرة للقضيتين الكبيرتين اللتين ما فتئ يناضل من أجلهما وهما وحدة التراب المغربي والتمسك باللغة العربية.

ب - في المنطقة السلطانية (الخاضعة للنفوذ الفرنسي) :

انتهز أعضاء الكتلة الوطنية فرصة جنوح المقيم العام الجنرال نوجيس إلى المسالمة، للشروع في التنظيم الحزبي على أن يكون قائما على لجنة تنفيذية ومجلس وطني ولجان فنية وفروع عبر البلاد . والى أن يتأتى عقد مؤتمر تأسيسي لانتخاب أعضاء تلك الهيئات، ألفت لجنة تنفيذية مؤقتة دخلها البعض ، ولم يدخلها آخرون ، فكان ذلك سببا في الانقسام بين أصدقاء علال الفاسي وأصدقاء محمد بن الحسن الوزاني، واستحال استدراك التصدع على كل ذوي الغيرة على الوطنية المغربية، ومنهم شكيب أرسلان الذي كاتب الطرفين مستعطفا إياهما بدون جدوى . وكان من عواقب الانقسام قرار السلطات بتوقيف "الكتلة الوطنية " بحجة انتقالها دون إذن إلى طور التنظيم الحزبي والدعاية العلنية لاستقطاب الأنصار وإلزامهم بأداء القسم ، وهذا مما فيه مس بنفوذ السلطان في زعمها . ومع ذلك ظلت سلطات الحماية الفرنسية متمسكة بأسلوب الترغيب والمسالمة، لكون الحكم في باريس كان مازال بيد "الجبهة الشعبية" ولكون انقسام الكتلة الوطنية إلى حزبين كان من شأنه أن يخفف من ضغوطها . وهكذا انتظم أنصار علال الفاسي وكانوا هم الأغلبية في "الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية" بعد أن أقاموا مؤتمرا لذلك (نيسان/أبريل 1937) وجعلوا لسان هيئتهم صحيفة "الأطلس" بالعربية وصحيفة "العمل الشعبي" بالفرنسية ، وأما أنصار الوزاني فإنهم

أطلقوا على أنفسهم اسم "الحركة القومية" ، وجعلوا جريدتهم بالفرنسية "عمل الشعب" وبالعربية " الدفاع ".

أحداث 1937 وقمع الحركة الوطنية

تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في صيف سنة 1937 مما ضاعف من وقع الشعارات الوطنية في نفوس الجماهير . وعلى إثر سقوط ليون بلوم في حزيران/يونيو مالت الكفة من جديد للحزب الرادكالي الفرنسي الذي كان للعديد من أعضائه مصالح ملموسة في المغرب ، فأطلق العنان للإقامة العامة وللجنرال نوجيس لاستخدام العنف في مقاومة الحركة الوطنية . وكان تذمر الجماهير المغربية قد بلغ ذروته من جراء التصرفات الاستعمارية، ففي المدن منح العمال الأوربيون حق إقامة نقابات للدفاع عن مصالحهم على حين حرم المغاربة من ذلك . أما في البوادي ، فان قلة الأمطار أثارت عدة صراعات على الماء بين المعمرين والفلاحين المغاربة ، وفي عام 1937 وكانت مدينة مكناس مسرحا لأحداث دامية من أجل مياه وادي بوفكران ، كما كانت مراكش ميدانا للتعبير عن تعاسة الشعب المغربي الذي أبى إلا أن يبدي لوزير الأشغال العمومية الفرنسي وهو في زيارة رسمية ، الوجه الحقيقي لعواقب الاستغلال الاستعماري ، فكانت مظاهرة صاخبة، كما جرت أحداث خطيرة الشأن في الخميسات حيث أقام الأوربيون "حجا مسيحيا" لهم هناك ، على حين حرم المغاربة من حفل ديني تقليدي في تلك المدينة ، فانفجر غضب السكان في الشوارع وطلب المتظاهرون إلغاء الأعراف القبلية والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية ، وردت السلطات بمصادرة الصحافة الوطنية، فكان الاستنفار والتجمعات الوطنية،وأمر نوجيس بإلقاء القبض على علال الفاسي وعلى محمد بن الحسن الوزاني ورفاقهم في نفس السنة ،وعندئذ تحول الغضب الشعبي إلى ثورة عارمة في مجموع البلاد ، فتصدى لها القمع الاستعماري بكل شدة، وهكذا طويت الصفحة الأولى من نهوض وتطور الحركة الوطنية .

وربما لم يكن الجو الدولي مساعدا على المواجهة مع سلطات الحماية سنة 1937 ، إلا أن الحركة الوطنية لم تكن تربط عملها بنظرة عالمية شمولية بمقدار ما كانت تولي اهتماما أولا للوضع في فرنسا والتطورات الحاصلة في الشرق العربي . مهما يكن، فإن الحرب العالمية الثانية جمدت النشاط الوطني إلى حين.

المطالبة بالاستقلال وتطور الكفاح الوطني

ظلت الحركة الوطنية تطالب بإصلاح مسار الحماية لتسترجع البلاد استقلالها في أقرب الآجال حتى إذا اندلعت الحرب العالمية الثانية تحول الخطاب الوطني إلى المطالبة بالاستقلال ليستطيع المغاربة إصلاح شؤونهم بأنفسهم.

نضج الحركة الوطنية 1939 -1947

الحركة الوطنية والمشاركة في الحرب العالمية الثانية 1939 - 1943

كانت الأوضاع في المغرب قد عادت إلى شيء من الاستقرار والهدنة عندما أخذت العلاقات الدولية تنذر بالانفجار سنة 1939 ، ويرجع ذلك من

جهة إلى إقدام المقيم العام الجنرال نوجيس على إطلاق سراح المعتقلين باستثناء علال الفاسي الذي نفي إلى الغابون، والوزاني الذي نفي إلى أسا في الصحراء المغربية ، ومن جهة أخرى لنزول الأمطار سنة 1938 وانصراف الجماهير إلى أسباب الرزق ، ولذلك فإن المغرب بادر عندما قامت الحرب، على لسان السلطان محمد بن يوسف ولسان قادة الحزب الوطني إلى التعبير عن التضامن الشامل مع الدولة الحامية، وعن وقوفه بخيراته ورجاله إلى جانبها دفاعا عن الحرية . وكان ذلك تفنيدا للدعاية الاستعمارية التي كانت كثيرا ما تتهم الوطنيين المغاربة بالتعاطف مع ألمانيا النازية. وشاءت الأقدار أن تنهزم فرنسا شر هزيمة في ربيع 1940، وبدا أن الأوساط الاستعمارية هي التي كانت متعاطفة مع الفكر النازي بدليل انحياز الجنرال نوجيس إلى المارشال بيتان Pétain مهندس الهدنة مع هتلر Hitler ، ونفوره من الجنرال ديغول De Gaulle الذي قام يدعو إلى مواصلة القتال في إنجلترا . ولعل ذلك الموقف المتبصر للحركة الوطنية هو الذي أهلها لتكون حليفاً للمعسكر الآخر في الحرب .

وكان هذا المعسكر قد أخذ يسيطر على ميادين القتال ابتداء من صيف1941 ، مما جعل أقطابه أي إنجلترا والولايات المتحدة يصدران "الميثاق الأطلسي" ليذكرا فيه بكون الحرب الدائرة كانت "حربا بين الحرية والجبروت ، وأن الغاية منها تحرير الشعوب وإحقاق الحقوق حيثما كانت مهضومة" . ووجد هذا الميثاق الآذان الصاغية في المغرب ، لذلك توثقت الصلات بين ممثلي الحلفاء في المغرب وأعضاء الحركة الوطنية .

اختارت السلطات الأمريكية النزول على شواطئ المغرب، وكان ذلك أمرا يسيرا لأن الجماهير المغربية لم تر في ذلك عدوانا على البلاد، ورفض الملك مغادرة عاصمته الرباط بالرغم من إلحاح المقيم العام ،فما كان من هذا الأخير إلا أن يحاول مقاومة الأساطيل الأمريكية بما كان لديه من القوات ،فلم يصمد أكثر من يومين فتأكد إثر ذلك وقوف المغرب إلى جانب الحلفاء.

وقد تجلى ذلك في اللقاء الذي دار بين السلطان سيدي محمد بن يوسف والرئيس الأمريكي ف.د. روزفلت F.D. Roosevelt في نزل آنفا في الدار البيضاء. في كانون الثاني/يناير 1943 بمناسبة اجتماع الحلفاء للاتفاق على العمليات العسكرية الموالية ، كانت فرنسا الدولة الحامية في منتهى الاضطراب الحكومي ، فجرى اللقاء في غياب المقيم العام ، وتكلم الرئيس الأمريكي مع السلطان كلام الند للند ، وتعهد له بعد النصر بمساعدة المغرب على جعل حد للحجر الاستعماري، لأنه على حد قوله " أصبح محكوما عليه بالزوال " فكان ذلك أقوى حافز للسلطان ليدخل مع شعبه علانية معركة المطالبة بالاستقلال .

المطالبة بالاستقلال 1944

أ - في المنطقة الخليفية (الخاضعة للنفوذ الإسباني)

تراجع الجنرال فرانكو بمجرد انتصاره (1939) عن كل الوعود التي كان يبذلها بسخاء في بداية الحرب الأهلية ، واكتفى بالدعوة إلى "النهوض بالعقول والحقول" وأمر بإحداث "المعهد الخليفي للدراسات العليا" ومعاهد إسلامية في بعض المدن . ومما جاء دليلا على انعدام أدنى

تفكير في التخلي عن نصيب إسبانيا الاستعماري في المغرب لدى فرانكو استفادته من انهزام فرنسا لضم منطقة طنجة الدولية إلى المنطقة الخليفية (حزيران/يونيو1940)، فلم يبق أمام الأحزاب الوطنية هنالك سوى أن تتشفى في فرنسا رأس البلية الاستعمارية ، وقد ذاقت بدورها مرارة الاحتلال الألماني . وهكذا ظن عبد الخالق الطريس زعيم حزب الاستقلال أنه يستطيع ضرب إسبانيا بألمانيا،فتظاهر بشيء من الانبهار بانتصارات الألمان وزار برلين في ربيع 1941 ، إلا أن ذلك أدى إلى تشديد الخناق على نشاط حزبه من قبل السلطات الإسبانية،وامتد التضييق إلى حزب الوحدة مع أنه كان أكثر تحفظا من الدعاية الألمانية، ولذلك ما أن لاحت علامات انقلاب ميزان القوى لفائدة الحلفاء في الحرب ابتداء من أواخر سنة 1941 حتى أدرك الوطنيون في المنطقة الخليفية أن لا سبيل للخلاص من الاستعمار إلا بوحدة الصف وبالعمل في إطار" الميثاق الأطلسي " ، فأصدروا ميثاقا وطنيا مشتركا بين كل الأحزاب في طنجة ، وطالبوا فيه لأول مرة باستقلال البلاد، وقد حضر عن الحزب الوطني أحمد بالافريج الذي كان منفيا في طنجة منذ سنة 1937 .

ب - في المنطقة السلطانية (الخاضعة للنفوذ الفرنسي):

انتقلت مبادرة المطالبة بالاستقلال إلى المنطقة السلطانية على يد أحمد بالافريج ، وكان ذلك علامة على نضج الحركة الوطنية . وكان أحمد بالافريج يهدف من وراء ذلك إلى توحيد صفوف الحركة الوطنية مجدداً في الحزب الذي تقرر إنشاؤه بالمناسبة ، والذي أطلق عليه اسم "حزب الاستقلال" . وقد جرى كل ذلك بعلم من السلطان الذي سهر على صياغة "بيان المطالبة بالاستقلال" وأشار بتقديمه إلى الجهات المسئولة يوم 11 كانون الثاني/يناير 1944 ، وفيها ممثلو انجلترا والولايات المتحدة الدبلوماسيين الذين كانوا متتبعين للخطوات الوطنية ، بخلاف السلطات الفرنسية التي كانت منشغلة بنفسها ، مما جعلها تفاجئ بالتحرك المغربي وتعتبره طعنا من الخلف وسط المعركة ، مع أن الحزب الوطني الناشئ أعلن عدم رغبته في التشويش على المجهود العسكري ، ومع ذلك ، فإن سلطات الحماية انتهزتها فرصة جديدة لاستعراض عضلاتها على الوطنيين وألقت القبض على الجماعة الموقعة على البيان ، وقمع الجمهور وهو يحتج في الشوارع ، ومن بينهم المتعاطفون مع حزب الاستقلال الجديد أو أعضاء الحزب القومي الذين أصدروا بيانا خاصا بهيئتهم لا يختلف عن بيان 11 كانون الثاني/يناير إلا في الأسلوب وفي التوقيعات . كما مورست ضغوط على السلطان سيدي محمد من قبل المقيم غابرييل بيو Gabriel Puaux الذي خلف الجنرال نوجيس في حزيران/يونيو 1943 . وكان من نتائجها استقالة وزيرين وطنيين.

رفض الإصلاحات الاستعمارية من قبل الحركة الوطنية

بمجرد انتهاء حملة الترهيب انتقلت السلطات الاستعمارية إلى مرحلة الترغيب ، فقد اقترح المقيم العام الجديد غابرييل بيو على السلطان قبل نهاية سنة 1944 مجموعة من الإصلاحات في ميادين التعليم والتوظيف والعدل

والفلاحة. وكان في تلك المقترحات ما لا يخلو من فائدة مثل فتح أبواب الوظيفة العمومية أمام المغاربة على قدم المساواة مع الفرنسيين، ومثل الزيادة في أعداد المدارس والحد من القضاء التعسفي، ومساعدة صغار الفلاحين المغاربة على ممارسة الزراعة العصرية. إلا أن الجماهير المغربية كانت قد يئست نهائيا من احتمال حصول أي خير على يد الاستعمار ، وحاول الجنرال ديغول تدارك الموقف بأن استدعى السلطان سيدي محمد لزيارة فرنسا رسميا (حزيران/يونيو 1945) ، في أول زيارة لرئيس دولة أجنبية إلى فرنسا بعد تحريرها. ومنح دوغول ملك المغرب أعلى تشريف لديهم آنذاك ، حيث جعله "رفيق التحرير" فاستفاد السلطان سيدي محمد من ذلك ليطالب بإبدال المقيم العام ، لكن الطلب لم يُحقَّق إلا في آذار/مارس 1946 نظرا للأزمة السياسية التي عصفت بفرنسا وانسحاب دوغول من الحكم .

ومع أن مجموعة من كبار المثقفين الفرنسيين ممن لهم صلة بالمغرب قدموا بيانا (13 شباط/فبراير 1946) إلى وزارة الخارجية الفرنسية أعلنوا فيه أن نظام الحماية لم يعد يستجيب للرغبات العميقة للشعب المغربي ، فقد ظلت كل القوى السياسية الفرنسية ، ومنها أحزاب اليسار ، متشبثة بالمستعمرات أو فكرة "الإمبراطورية" مما ساعد على ترسيخ مصالح الرأسمالية الممثلة في كبار المعمرين والشركات الكبرى ، مع تمكين فرنسا من مكانة بارزة على الساحة الأوربية .

وهكذا أسندت الإقامة العامة لإيريك لابون Eirik Labonne الذي كان كاتبا عاماً للحماية في العشرينيات ورجلاً لبقاً راغبا في إشراك الطلائع الاجتماعية المغربية في المسؤوليات الإدارية والاقتصادية ، لكن في إطار ما دعا إليه دستور الجمهورية الرابعة الناشئة في فرنسا من إحداث "الاتحاد الفرنسي" لإقحام المستعمرات بداخله وتذويب القوميات، مع اقتسام السيادة بين الأقلية الأجنبية الدخيلة والجماهير الواسعة من أهل البلاد. ولكن هذه الحيلة المكشوفة ما كانت لترضي لا المعمرين الذين رفضوا أن يتخلوا عن أي شيء من امتيازاتهم ، ولا الأحزاب الوطنية التي لم تعد تقبل بالاستقلال المطلق بديلا ، ولذلك لم يصغ أحد للمقيم العام الجديد ، وانصرفت الحركة الوطنية على اختلاف فصائلها إلى تنظيم صفوفها وتوضيح اختياراتها والاستعداد للمواجهات اللاحقة وكل ما استفادته من إيريك لابون إطلاقه سراح الزعيمين علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني .

القوى الوطنية في أوج نضالاتها

التنظيمات الحزبية الجديدة

أ - في المنطقة السلطانية (الخاضعة للنفوذ الفرنسي)

أسس حزب الاستقلال حول جماعة الموقعين على بيان 11 كانون الثاني/يناير 1944، وكان عددهم لا يتجاوز الستين، لكن ما إن مدت سلطات الحماية أيديها فيهم حتى تبين أن الحزب الجديد يحظى بعطف الجماهير، يتكلم بلسانها ،وقادرا على تنظيم صفوفها. فلما وضعت الحرب أوزارها واضطرت الإقامة إلى إطلاق سراح المعتقلين ، انكب قادة الحزب خلال النصف الثاني من سنة 1945 على بناء صرحه حيث جعلوه على شكل هرم يمكن في آن واحد من حرية التعبير ومن وحدة القرار وسلامة التنفيذ . فعلى مستوى القاعدة ،كان

الحزب شبكة من الخلايا أو الجماعات التي لا يتعدى عدد أعضائها عشرة إلى خمسة عشر عضواً ، إما على صعيد الأحياء وإما على صعيد مقر العمل ، ولكل جماعة كاتب وأمين للصندوق ومسير ، وكان المسير بمثابة المرشد السياسي والثقافي ، هذا في الحواضر ؛ أما في البوادي ، فإن الأعضاء لا يحتاجون إلى الانخراط في جماعة حزبية ، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تكون أحيانا تنظيما من التنظيمات التقليدية (حِرْفية أو دينية) أما على المستوى الأوسط، فيتمثل الحزب في لجان جهَوية تشرف على أعمال الجماعات إن كان الأمر يتعلق بالمدن، أو في يد مسؤول واحد في الأرياف والقرى التي يعتمل فيها الحشد الجماهيري. وكانت القيادة العليا للحزب بيد مجلس أعلى مركب من خمسة وعشرين عضواً، ينتخبون من بينهم لجنة تنفيذية من أربعة أشخاص، وهم أحمد بالافريج ومحمد اليزيدي وعمر بنعبد الجليل وعبد الكريم بن جلون ، تساعدهم أربع لجان مكلفة بمتابعة أعمال الحزب في ربوع البلاد .

وهذه المرونة، التي كانت تسمح بالاتصال العمودي والأفقي بين كل مستويات المسؤولية ،هي التي مكنت الحزب من مواجهة المعارك الحاسمة ، التي أدت إلى الاستقلال . وقد كان لسان حال الحزب بالعربية جريدة " العلم " منذ سنة 1946 وبالفرنسية " رأي الشعب " ثم عوضها بأسبوعية " الأطلس " التي تألق في تسييرها عبد الرحيم بوعبيد (1948) .

وأنشأ محمد بن الحسن الوزاني حزباً جديداً بعد عودته من منفاه سماه حزب "الشورى والاستقلال " (1946) وجعل يوميته بالعربية "الرأي العام" وهو حزب أقيم على أنقاض الحزب القومي وعلى مجموعة من القطاعات تشرف عليها لجنة إدارية ومكتب سياسي وكتابة عامة . إلا أن الحزب عجز عن أن يتحول إلى حزب جماهيري لاعتماده على أساليب العقل أكثر من اعتماده على أساليب الوجدان، وللخلط الواضح في كتابات زعيمه محمد بن الحسن الوزاني بين النزاهة الفكرية ومفهوم الديمقراطية ،فكان لا ينضم إليه على العموم إلا النخبة المقتدرة من تلقاء نفسها.

وانتظم أيضا في هذه الحقبة بالمنطقة السلطانية "الحزب الشيوعي المغربي" الذي ظل إلى شباط/فبراير1945 مجرد امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي، إلى أن انتخب "علي يعته" على رأسه، ومنذ ذاك صارت مواقف الحزب تراعي مصالح الوطن قبل غيرها. وقد استقبل السلطان قادته ، وكانت له جريدة ناطقة باسمه هي جريدة "الأمل" بالفرنسية، إلا أن السلطات كانت له دائما بالمرصاد في جو الحرب الباردة التي ابتدأت سنة 1947 .

ب - في المنطقة الخليفية (الخاضعة للنفوذ الإسباني)

لم يطرأ أي تغيير بنيوي على التنظيمات الحزبية هناك، ولكن اضطرار فرانكو إلى الانسحاب من طنجة (تشرين الأول/أكتوبر 1945) والعزلة الدبلوماسية المفروضة عليه من قبل الحلفاء جعله ينهج مجدداً سياسة الانفتاح على العالم العربي وعلى الأحزاب الوطنية المغربية التي كانت صلة الوصل مع المشرق . فأبدل الجنرال أوركات Orgag بالجنرال باريلا Varela مندوباً سامياً ، وسمح للصحافة الوطنية بالصدور مجدداً مثلما هو حال جريدة "الحرية عن حزب الإصلاح و"الوحدة" عن حزب الوحدة ، وقد نشط هذا الأخير نشاطاً ملموساً في طنجة، وأصدر صحيفة بالفرنسية تحت

عنوان " صوت المغرب " أشرف عليها المختار أحرضان .

المجهود التنظيري

كان من مقتضيات المطالبة بالاستقلال ضرورة توضيح مضمون ذلك الاستقلال، والرد على أسئلة حيوية عن أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الصالحة للمغاربة ، هذا في وقت كان فيه العالم منقسما إلى معسكرين يرى كل واحد منهما أنه ماسك بكل الحلول ، لذلك فقد ألف كل من الفاسي والوزاني في منفاهما أو بعد عودتهما مؤلّفين مرشدين موجهين . ففي كتابه عن "الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام" استخرج محمد بن الحسن الوزاني كل النصوص التي تثبت سلامة الأصول ونجاعتها في كل وقت وحين ، ونبه على أن الانحراف حصل في الممارسة ودعا إلى الاجتهاد لأنه " يضمن لنا أن نستنبط من الأصول الشرعية قواعد وأحكاما تتطلبها سنة التطور والارتقاء ، وتستلزمها الحياة العصرية التي تختلف كثيرا ، في كل شيء ماعدا الدين ، عن حياة المجتمع القديم " .

أما علال الفاسي فإنه نحى منحى الفقيه المجتهد بالمعنى الشمولي للكلمة في كتابه " النقد الذاتي " حيث سعى في الرد على سؤالين جوهريين أولهما عن الأمراض التي تفتك بالمجتمع المغربي ، وثانيهما عن وسائل العلاج مع ضرورة التمسك بالأصول ولزوم الاقتباس من العصر فقال : "هذا الكتاب ليس إلا جزءا مما يجب أن نعمله مع أنفسنا في محاسبتها على ما قامت به من عمل وما ارتكبته من تقصير" ، ثم قال : "كان أول ما دعونا إليه هو التفكير ، هو أن نفتح عقولنا وأذهاننا ونسمح لأبصارنا وبصائرنا بالشك في كل ما يعرض علينا، ونعمل على ألا نأخذ بفكرة أو نظرية إلا بعد تمحيصها وتطبيقها على ما هو منا وإلينا " .

نضالات السلطان والأحزاب الوطنية

كانت الحركة الوطنية إذن سنة 1947 على أتم الاستعداد عمليا ونظريا لخوض المعارك الحاسمة ، وقد أراد السلطان أن يبلور ذلك الالتحام بزيارة مدينة طنجة الدولية مرورا بالمنطقة الخليفية. وكان لتلك الرحلة في تلك اللحظة (نيسان/أبريل 1947) من الدلالات ما لم يخف على المقيم العام إيريك لابون ، إلا أنه لم يستطع صرف السلطان سيدي محمد عن رغبته ، مع أن السلطات الحاكمة في الدار البيضاء دبرت لمجزرة في بعض أحياء المدينة قبل موعد سفر السلطان بيومين ، وكانت الغاية منها حمله على إلغاء الرحلة، لكنه أصر على تجديد الاتصال بشعبه في الأقاليم الشمالية ، وفي طنجة ،خطب السلطان أمام الهيئة الدبلوماسية (10 نيسان/أبريل) معلنا انتماء المغرب لحظيرة الجامعة العربية وللأمة الإسلامية وللقارة الإفريقية، رافضا بذلك فكرة الدخول في "الاتحاد الفرنسي"، إلا أنه سكت في ختام الخطاب عن كلمات التنويه المعتادة في الخطب الرسمية بإنجازات الدولة الحامية، وذلك احتجاجا على أحداث الدار البيضاء، فردت الحكومة الفرنسية في الحين بتعويض المقيم العام إيريك لابون بالجنرال ألفونصو جوان Alphonse Juin الذي كان معروفا بعنفه وصلفه إذ جاء محملا بمهمة إلزام السلطان سيدي محمد بالتعامل مع الحماية أو بعزله عن العرش (مثلما فعل من قبل مع المنصف باي تونس عندما قام هذا الجنرال بعزله 1943) .

وهكذا تأزمت العلاقات بين القصر والإقامة العامة ، وأراد المقيم العام أن يمنع الجماهير من تحية السلطان بما ألفته من الهتاف بالحرية والاستقلال ، كما أراد أن يمنع إسناد صفة ولي العهد للأمير مولاي الحسن (ملك المغرب الحسن الثاني) بل ذهبت نذالته إلى السماح بتوزيع مناشير تروم الحط من شرف الأسرة المالكة . لكن السلطان ظل صامدا ممتنعا عن وضع خاتمه على الظهائر الرامية إلى تحويل الحماية إلى نظام تقتسم فيه السيادة المغربية بين الأقلية الاستعمارية وجمهور المغاربة،واحتج رسميا على هذا الاتجاه، فاستدعته الحكومة إلى باريس ، إلا أن اللقاء معه لم يسفر عن أية نتيجة ، وإنما استغل السلطان المناسبة ليؤكد أن حل الأزمة الفرنسية المغربية يقتضي" إنهاء الحماية حتى يفسح المجال أمام إقامة حكومة مغربية حرة في المغرب تتمتع بثقة الشعب المغربي وتكون قادرة على تحقيق آماله المشروعة ". وهكذا حصل بين العرش والأحزاب الوطنية نوع من توزيع العمل حيث ظل السلطان يعارض على الصعيد الحكومي ، على حين انتشر أعضاء الهيئات الوطنية داخل المغرب وخارجه يبثون الفكر الوطني في الجماهير ويستقطبون الأنصار والأصدقاء .

واصلت الأحزاب الوطنية نضالها في واجهتين ، تتعلق الأولى بالعمل الداخلي والثانية بالساحة الدولية .

أ - في الداخل :

تظاهر الجنرال جوان Juin أول حلوله بمنصبه بنوع من الإصغاء للمطالب الوطنية، وانتهز حزب الشورى والاستقلال الفرصة ليتقدم إليه ببرنامج مفصل عن كيفية الخروج بالنزاع الفرنسي المغربي من الدرب المسدود إلى طريق الوصول إلى الاستقلال على مراحل، مع المحافظة على الصداقة بين الشعبين . لكن المقيم العام لم يُعِر تلك الوثيقة أدنى عناية لأن غايته كانت ترمي إلى التفريق بين الاستقلاليين والشوريين (المنتمين لحزب الشورى) .

ثم أراد المقيم العام الجنرال جوان في خطوة أخرى أن يختبر مدى نفوذ حزب الاستقلال لدى الجماهير ، فاستصدر ظهيرا (تشرين الأول/أكتوبر1947) يقضي بانتخاب أعضاء الغرف المهنية المغربية ليكون التمثيل المغربي في مجلس شورى الحكومة عن طريق الانتخاب، شأنه شأن التمثيل الفرنسي . وأسفرت عمليات الاقتراع عن حصول حزب الاستقلال على 19 مقعدا ، مما خوله منبراً صار يعبر من أعلاه على قضايا الشعب (أواخر 1948). وبرغم محاولة السلطات الفرنسية وضع مسطرة جديدة تقلم من تمثيلية الحزب، فإن قيادته قررت بإشارة من السلطان مقاطعة انتخابات1951،وكانت نسبة المقاطعة دليلا آخر على نفوذ الحزب .

لكن أخطر أعمال الحزب شأنا في هذه المرحلة تجلى في تنظيمه للطبقة العمالية ، وذلك بسيطرة مناضليه على "الاتحاد العام للنقابات المتحدة المغربية" ، الذي كان تحت قيادة عمال أوربيين ومجرد امتداد للنقابات اليسارية الفرنسية. وكان حزب الاستقلال يمنع أعضاءه من العمال من الانخراط في هذه التنظيمات النقابية ، إلى أن تبينت له أهمية النضال النقابي ، فأمر باقتحام المنظمة المذكورة إذ ما كادت تحل سنة 1950 حتى كانت قيادتها بيد الاستقلاليين .

أما في المنطقة الخليفية فإن سياسة التقرب من الوطنيين سرعان ما أخفقت بسبب زيارة

السلطان إلى طنجة وبسبب لجوء محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى القاهرة (أيار/مايو1947). ولقد أذكى الحدثان حماس الوطنيين في المنطقة ، فاشتدت لهجتهما حيال الاستعمار الإسباني ، فعاد المندوب السامي الإسباني إلى لغة القمع ، لا سيما بعد أن جرت مظاهرات في الريف لما راج من احتمال عودة الزعيم ابن الكريم إلى وطنه . وعندما سافر عبد الخالق الطريس إلى القاهرة واجتمع بالخطابي وعاد إلى المغرب منع من دخول المنطقة الخليفية ، فوقع اصطدام دموي بين مناضلي حزب الإصلاح والسلطات الإسبانية (شباط/فبراير1948)، حيث اضطر الحزب على إثره إلى نقل مجمل نشاطه إلى طنجة ، بعدما تحولت هذه المدينة إلى ملجأ لزعماء الحركة الوطنية الأربعة : الطريس والناصري والفاسي والوزاني ، مما حملهم على توحيد صفوفهم،فأحدثوا جبهة وطنية (نيسان/أبريل 1951) ووضعوا ميثاقا مبسطا قوامه النضال من أجل الاستقلال،ورفض انخراط المغرب في "الاتحاد الفرنسي" والتمسك بمبدأ الاستقلال قبل كل مفاوضة ، ونبذ كل تفاوض جزئي أو انفرادي ، والالتفاف حول العرش وتوثيق الصلات بالجامعة العربية ، ورفض كل تحالف مع الشيوعيين وتكوين لجنة اتصال وتشاور بين الأحزاب الأربعة على أن يحتفظ كل واحد منهما بحرية عمله .

ب - في الخارج

اتسعت دائرة الاتصالات الخارجية للحركة الوطنية غداة الحرب ، بما لم يسبق له نظير ، وذلك بفضل استقلال بعض الدول العربية وقيام الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ، هذا إضافة إلى نزول محمد بن عبد الكريم بالقاهرة ، مما جعل هذه المدينة محجا مقصودا من لدن قادة الحركة الوطنية. ولقد بادر الأمير الخطابي إلى تأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي" برئاسته وجعل الكتابة العامة فيها بالتناوب كل سنة لأحد زعماء أقطار المغرب العربي، وقضى كبار القادة الوطنيين المغاربة شهورا متوالية في القاهرة أواخر الأربعينيات، وانتشرت من هناك الدعاية للقضية الوطنية ، وجرت الاتصالات مع كل الجهات المتعاطفة كما أسست مكاتب إعلامية في باريس ومدريد وواشنطن ونيويورك. وكان " المكتب المغربي للإعلام والتوثيق " في نيويورك من أنشط تلك المكاتب حيث قام بأعبائه الدكتور المهدي بن عبود باعتباره الممثل الرسمي لحزب الاستقلال، وكان من فوائده إطلاع الرأي العام الأمريكي على حقائق الأمور في المغرب، وربط الاتصال مع ذوي النفوذ في أمريكا، وأيضا مع الوفود الممثلة لبلدانها لدى هيئة الأمم المتحدة . وقد بدأ هذا العمل الشاق المغمور يأتي أكله عندما استطاعت الدول العربية أن تدرج القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في باريس (خريف 1951) ، ثم مرة ثانية في دورة خريف 1952 ، بعد مجهود عام شارك فيه أعضاء من كافة الأحزاب، مما يعني في النهاية أن القضية المغربية لم تبق حكرا على الحكومة الفرنسية . كما أصدرت "محكمة العدل الدولية" في لاهاي حكمها في الخلاف الاقتصادي والجمركي القائم بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مؤكدة مبدأ " سيادة المغرب " ، المبدأ الذي ذكر به السلطان في الملتمس الذي قدمه للحكومة الفرنسية (15 آذار/مارس 1952) .

المقاومة الشاملة 1952 - 1956

التآمر على العرش ونفي السلطان 1950 - 1953

خابت آمال السلطات الاستعمارية في التشويش على السلطان بأساليب الضغط المعنوي فانتقلت منذ أواخر 1950 إلى ممارسة الضغوط السياسية عليه على نحو سافر ، حيث أمرت عميلها التهامي الكلاوي بأن يتجاسر عليه بمناسبة عيد المولد النبوي (1950) ويتهمه أمام الملأ بالتحيز لحزب الاستقلال ، وغض الطرف عن السواد الأعظم من شعبه .فما كان من السلطان سيدي محمد بن يوسف إلا أن أمر بطرد الكلاوي من القصر ، فصار هذا الأخير يهدد بإثارة القبائل البربرية عليه . وتظاهرت السلطات الفرنسية بالحياد لتبرير دعايتها القائمة على التمييز بين أقلية الحركة الوطنية وعلى رأسها السلطان المطالبة بالاستقلال، وأغلبية الجماهير المغربية وبخاصة منها سكان البوادي المتمسكين بالحماية ،الراضين بالاحتلال الأجنبي في زعمها . وأطلق العنان للمتآمرين ليصرحوا علانية بعزمهم على مبايعة سلطان آخر ما لم يتبرأ السلطان سيدي محمد من حزب الاستقلال ،مما اضطره إلى إمضاء وثيقة يؤكد فيها ترفعه فوق كل الهيئات السياسية (25 شباط/فبراير 1951) .

تم أبدل المقيم العام الجنرال جوان بالجنرال كيوم Guillaume. وبمجرد حُلوله بالمغرب توعد أعضاء حزب الاستقلال " بإطعامهم التبن " (تشرين الأول/أكتوبر 1951). وقد عرفت تلك السنة أيضا مقاطعة انتخابات الغرف حيث صارت الأمور من سيئ إلى أسوأ إلى أن حصل اصطدام جديد بين الجماهير والسلطات الاستعمارية بمناسبة يوم التضامن مع الشعب التونسي الذي كان الاستعمار قد سعى في اغتيال زعيمه النقابي فرحات حشاد (1952). وهكذا جرت مذبحة أخرى في الدار البيضاء وألقي القبض على قادة حزب الاستقلال من كل المستويات، وصدر الأمر بحل الحزب والنقابة ومصادرة الصحف، وكانت الغاية من ذلك فسْح المجال لسلطات الحماية لعزل السلطان الشرعي .

وكان السلطان سيدي محمد بن يوسف قد بعث بمذكرة جديدة إلى الحكومة الفرنسية (14 آذار/مارس 1952) يثير انتباهها فيها إلى ما أصبح يهدد البلاد من الفوضى ويطالب بالاعتراف العاجل بحقوق المغرب، لكن المذكرة ظلت بدون جواب. وعاد السلطان إلى نفس التنبيه في خطاب العرش . ولذلك أطلقت السلطات الفرنسية العنان لأنصارها من الساسة والقواد والباشوات من ذوي المصالح والإقطاعات الكبرى ليروجوا لعريضة تطالب بعزل السلطان سيدي محمد، وأقيمت المهرجانات المفتعلة ابتداء من أيار/مايو 1953 وسارت المؤامرة بخطا حثيثة نحو التنفيذ بالرغم من جهود السلطان لاستنفار أحرار الفرنسيين، وجهود القادة الوطنيين للاستنجاد بالمنظمات الدولية ، ومع ذلك فقد بويع لمحمد بن عرفة ، وعزل الملك الشرعي بقوة السلاح يوم عيد الأضحى ، مما يُبرر تحدياً للشعور الديني والوطني للجماهير المغربية ،ولذلك جاء رد فعلها على درجة من العنف واليقين تزعزعت معه في الحين أركان الاستعمار في المغرب.

انتظام المقاومة وجيش التحرير

لقد كان الاندفاع حول العمليات الفدائية آنذاك متزامنا مع التحولات التي عرفتها الساحة الدولية ، وخاصة انطلاق الثورة الجزائرية

(1954)، وهزيمة فرنسا في الهند الصينية وتتبع المغاربة للمستجدات في العالم عبر الإذاعات . وتطرح هذه المقاومة إشكاليات على مستوى الظروف المحددة لقيامها وتنظيمها، وأشكال اشتغال خلاياها الحضرية ، فضلا عن علاقة هذه الأخيرة بالأحزاب السياسية والأصول الاجتماعية والمهنية لمناضليها، والمسار السياسي لمقاومين مشهورين أمثال علال بنعبد الله ومحمد الزرقطوني. إلا أن المعروف أنها كانت تحصل على السلاح من مصادر مختلفة (صناعة محلية لقنابل تقليدية ونهب مخازن ومستودعات الفرنسيين، والشراء من الخارج، والتوريد من مصر، وسلاح بعض المغاربة الفارين من الجيش الفرنسي). لقد شاركت في المقاومة فئات اجتماعية أغلبها من العمال والحرفيين وصغار المستخدمين.

بلغت العمليات الفدائية 5847 محاولة (سنتي 1954 و1955) أدت إلى مقتل 761 وإصابة 1409 من المغاربة مقابل 159 ثم 598 من الساكنة الأوربية .

كانت شائعة قد انتشرت في صيف 1955 باحتمال رجوع الملك الشرعي إلى عرشه قبل موعد حلول الذكرى الثانية من عزله. فلما لم تظهر أية بادرة ملموسة للإفراج عن السلطان ، ثار غضب الجماهير، بما في ذلك أصغر القرى والبوادي التي كان الاستعمار يشيد بتعلقها بالحماية وبمناوأتها "السلطان المدن وسلطان حزب الاستقلال "سيدي محمد بن يوسف ، وفجرت أعمال فدائية بطولية وجرت مظاهرات صاخبة ، كانت خسارة الاستعمار فيها جسيمة في الأرواح والمتاع ، إلا أن الجيش الفرنسي انتقم من ذلك بكل ما أوتي من قوة الفتك .

وعندما اشتد الضغط على الفدائيين ، خصوصا بعدما كشفت شرطة الاستعمار عن جانب من التنظيم الفدائي الذي كان قد أعد لعملية تفجير السوق المركزي في الدار البيضاء، فضَّل المقاومون الذين لم يلق عليهم القبض الرحيل إلى المنطقة الخليفية في الشمال وإلى طنجة ، حيث الظروف مواتية لاقتناء الأسلحة وإجراء التداريب اللازمة ، وإقامة الاتصال مع الأشقاء العرب عامة والثورة الجزائرية بوجه أخص.

انطلقت العمليات العسكرية في جبال الريف الشرقي وفي المنطقة التي كان لم يمض على استسلامها أكثر من جيل واحد ، ودارت معارك جديدة تحمَّل فيها الجيش الفرنسي خسائر كبرى في مدة قصيرة. وقد عم قيادته منتهى القلق بعد انتقال أعمال المقاومة المسلحة إلى جنوب ممر تازة ، حيث وقع هجوم على الثكنة العسكرية هناك، واستحوذ المقاومون على ما كانت تحتوي عليه من السلاح والذخيرة . كما أن منطقة بني يزناسن المحاذية للتراب الجزائري باتت محرمة على الأوربيين ، ولاح في الأفق احتمال قطع الصلة بين جيوش الاحتلال في الجزائر والمغرب ، وتبخرت الدعاية القائلة بإخلاص القبائل البربرية لفرنسا، وصار الجنود المغاربة المنضمون للجيش الفرنسي يتسللون منه أفواجا وجماعات ويلتحقون بجيش التحرير بسلاحهم ومعداتهم، فلم يبق أمام الحكومة الفرنسية إلا أن تسارع إلى التفاوض مع الملك الشرعي ومع الأحزاب الوطنية .

النضال السياسي والمقاومة المسلحة

لم تَبدُ جدلية النضال السياسي والمقاومة المسلحة في تاريخ الحركة الوطنية المغربية مثل ما بدت عليه من الوضوح في هذه المرحلة الأخيرة، وذلك دليل على نضجها وعنوان تقدمها. فقد أدى إرغام قيادة الحركة الوطنية على الهجرة واعتقال

من بقي منها داخل البلاد ، ثم عزل الملك الشرعي ، إلى انتظام صفوف الفداء على يد جماعة من المقاومين والمجاهدين ، فقد توالت أعمالهم الفدائية الناجحة في ضرب المصالح الاستعمارية بحيث أرغمت الحكومة الفرنسية على إطلاق سراح القيادة الحزبية ، فأضحت الحركة الوطنية بذلك كمن يستطيع في النهاية أن يمشي على رجليه ، وتبلورت قدراتها عندئذ بالاستفادة من كل أسباب الضعف لدى الخصوم ، ومن تلك الأسباب تناقض المصالح الاستعمارية بين فرنسا وإسبانيا ، وتفاقم ذلك في عهد الدكتاتورية الفرانكاوية ، لا سيما بعد أن صار الفرنسيون يمهدون لعزل السلطان الشرعي دون استشارة إسبانيا،فأبى المندوب السامي الإسباني في تطوان منذ سنة 1951 الجنرال غارسيا بلينيو Garcia Valino أبى إلا أن يبدي شيئا من الإصغاء للمطالب الوطنية، بعد عزل السلطان محمد بن يوسف. وبدا كأن إسبانيا لم تكن شريكا في شؤون المغرب حيث غضت السلطات الإسبانية الطرف عما بات يجري في حدود منطقتها من الاستعدادات لتنظيم جيش التحرير المغربي الذي أصبح جاهزاً للقتال، في الوقت الذي قبلت فيه الحكومة الفرنسية الجلوس إلى قادة الأحزاب الوطنية للتفاوض معهم في إيكس ليبان Aix- les- Bains . ولما أطلعت السلطات الفرنسية على رأي الأحزاب المتصلة بالجماهير مباشرة ، انتقلت إلى التفاوض مع السلطان في مدغشقر، فاحتاج هذا الأخير إلى الاستشارة مع أعضاء الحركة الوطنية الذين زاروه في منفاه وبذلك أحكم التنسيق بين كل فصائل المقاومة حتى قبلت الحكومة الفرنسية عودة السلطان إلى عرشه ، وكانت لا تقول إلا بإقامة "مجلس وصاية" على العرش مع السماح للسلطان محمد بن يوسف بالإقامة في فرنسا . كما أنها اعترفت باستقلال المغرب ، وكانت لا تنوي أول الأمر أكثر من منحه الاستقلال الذاتي . ثم ألفت أول حكومة مغربية بعد عودة السلطان (خريف 1955) وظل الفرنسيون يتلكَّؤون فيما ينبغي أن يمنح من حرية التصرف للمغاربة ،لكن كفى جيش التحرير أن يقوم ببعض التحركات وأيضا أن يفر الجنود المغاربة من جيوش الاحتلال في طليعة 1956، لتذعن الحكومة الفرنسية للأمر الواقع ولترجع للمغرب استقلاله كاملا يوم 3 آذار/مارس 1956 .

ومن جهة إسبانيا فإنها وضعت حدًا هي أيضا لاحتلالها المنطقة الشمالية من المغرب بعد اللقاء الذي جمع السلطان محمد بن يوسف والجنرال فرانكو في مدريد وتوقيع اتفاقية 17 أبريل 1956 . أما منطقة طنجة الدولية فقد استرجعها المغرب هي أيضا بعد انعقاد اللقاء الدولي في مدينة المحمدية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 1956 .

وهكذا رفعت الحماية الأجنبية عن المغرب بمجرد أن تضافرت جهود المقاومة الوطنية وتوحدت صفوفها .

انتهت الحقبة الاستعمارية وما زال الدارسون يختلفون في الحكم عليها اختلافا شديدا. منهم من يدعي أنها أقامت البنى الأساسية وأنجزت التحديث الاقتصادي وحررت العقول ، ومنهم من يرى عكس ذلك . ولئن استمر هذا التباين في الرأي فلأن هناك - من جهة أولى - الأرواح والتضحيات التي قدمت وما زالت ماثلة في الذاكرة ، ومن جهة أخرى لأن معالم الاستعمار ما زالت ماثلة فيما بيننا إلى اليوم.

أ.د. البشير تامر

جامعة محمد الخامس - الرباط

المصادر والمراجع

1 - المراجع باللغة العربية:

- الأعرج السليماني محمد : اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي على المغرب، الرباط 1911.
- برحاب عكاشة : شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي 1873 / 1907 ، منشورات جامعة الحسن الثاني ، المحمدية 1989.
- بن جلون عبد المجيد : هذه مراكش ، القاهرة 1939.
- بن زيدان عبد الرحمن : إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس ، (5 مجلدات) ، الرباط 1933.
- بن عزوز حكيم محمد : أب الحركة الوطنية المغربية الحاج عبد السلام بنونة ، حياته ونضاله ، الجزء الأول ، تطوان 1980.
- بن عزوز حكيم محمد : وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب ارسلان للمغرب ، أسبابها ، أهدافها ، نتائجها ، تطوان 1980.
- بن عزوز حكيم محمد : وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب ، تطوان 1980.
- بن عزوز حكيم محمد : الشريف الريسوني والمقاومة المسلحة في شمال المغرب ، الرباط 1981.
- بن منصور عبد الوهاب: حفريات صحراوية مغربية، الرباط 1975.
- بنونة الطيب : نضالنا القومي ، طنجة 1980.
- بوشعراء مصطفى : التعريف ببني سعيد السلاويين ونبذة عن وثائقهم ، (مجلدان) ، الرباط 1991.
- بوعسرية بوشتى : أحداث بوفكران بمكناس ، الرباط 1990.
- بوعياد الحاج الحسن : الحركة الوطنية والظهير البربري، الدار البيضاء، دار الطباعة الحديثة 1979.
- البوعياشي أحمد : حرب الريف التحريرية ومراحل النضال ، طنجة 1974.
- البوعياشي أحمد : التحولات الاقتصادية والاجتماعية في عهد السلطان مولاي يوسف ، جامعة مولاي علي الشريف ، الدورة الرابعة عشرة ، مركز الدراسات والبحوث العلوية ، الريصاني ، الرباط، وزارة الثقافة 2007.
- التوفيق أحمد : المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850 / 1912) الرباط 1983.
- جبرو عبد اللطيف : المهدي بن بركة : الرياضيات مدرسة وطنية ، الدار البيضاء 1985.
- الجراري عبد الله : شذرات تاريخية من 1900 إلى 1950 ، الدار البيضاء 1983.
- الحجوي محمد : تقاييد مخطوطة ، ح . 128 ، الخزانة العامة ، الرباط
- الحجوي محمد : الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، فاس ، 1920 / 1927 .
- الحسن الثاني : التحدي، الرباط، الطبعة الثانية 1983.
- الخديمي علال : التدخل الأجنبي والمقاومة

بالمغرب 1894 /1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، الدار البيضاء 1991.

- الدفالي محمد معروف : حزب الشورى والاستقلال ودوره في الحركة الوطنية ، دبلوم الدراسات العليا ، مرقون ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط 1989.
- الدفالي محمد معروف : دور الدار البيضاء في الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة ، تنسيق : لطفي بوشنتوف ومحمد معروف الدفالي ، الدار البيضاء 2006.
- رفاعي محمد علي : رجال ومواقف، الكتاب الأول، دار الطباعة الحديثة 1974.
- الزهيري قاسم : محمد الخامس الملك البطل، الرباط 1984.
- السوسي المختار : المعسول، الدار البيضاء، 1960 / 1962 .
- السوسي المختار : إيليغ قديما وحديثا ، الرباط 1966 .
- السوسي المختار : حول مائدة الغذاء ، الرباط ، (د. ت) .
- الصنهاجي عبد الرحمن : مذكرات في تاريخ المقاومة وجيش التحرير من 1947 إلى 1956، المحمدية 1987.
- عبد الحفيظ (السلطان) : داء العطب القديم ، مخطوط الخزانة الحسنية ، ر 11400 .
- عبد الحفيظ (السلطان) : كشف القناع عن اعتقاد حرائق البدع ، مخطوط الخزانة الحسنية، 2617 .
- العلوي سعيد بنسعيد : الاجتهاد والتحديث ، دراسة في أصول الفكر السلفي في المغرب، مركز دراسات العالم الإسلامي 1992.
- العمري أحمد : توات في مشروع التوسع الفرنسي بالمغرب من حوالي 1850 إلى 1902 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس 1988.
- عياش ألبير : المغرب والاستعمار، حصيلة الاحتلال الفرنسي، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي ، الدار البيضاء 1985.
- عياش جيرمان : أصول حرب الريف ، ترجمة محمد الأمين البزاز و عبد العزيز التمسماني خلوق ، الشركة المغربية المتحدة ، الرباط 1992.
- الغربي محمد : الساقية الحمراء ووادي الذهب، الدار البيضاء (د . ت) .
- غريط محمد : فواصل الجمان في أنباء وكتاب الزمان ، فاس 1911.
- غلاب عبد الكريم : التطور الدستوري والنيابي في المغرب من 1908 إلى 1977، الدار البيضاء 1978.
- غلاب عبد الكريم : تاريخ الحركة الوطنية من نهاية الحرب الريفية إلى الاستقلال، الدار البيضاء، 1976ج 1، 1987 ج 2.
- فارس محمد خير : المسألة المغربية 1906 / 1912 ، معهد الدراسات العربية ، 1961 .
- فارس محمد خير : تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912 / 1939، دمشق، 1972.
- الفاسي عبد الحفيظ : معجم الشيوخ أو رياض الجنة ، فاس 1931.
- الفاسي علال : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، طنجة 1947.
- الفاسي علال : النقد الذاتي ، تطوان، دار الفكر المغربي، (د . ت) .

- الفاسي علال : دفاعا عن وحدة البلاد، ، الرباط، مطبعة الرسالة ،(د. ت) .
- الفاسي علال : المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى ، نشر عبد السلام جسوس ، (د . ت) .
- فورنو روبيرت : عبد الكريم أمير الريف، ترجمة فؤاد أيوب، دمشق (د . ت) .
- القادري أبو بكر : سعيد حجي: دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي، الدار البيضاء 1979 .
- القادري أبو بكر : الحاج عمر بن عبد الجليل : صور من حياته ومواقف من جهاده ، الرباط 1988 .
- الكتاني إبراهيم : من ذكريات سجين مكافح في عهد الحماية الفرنسية البغيض أو أيام كلميمة ، الرباط 1977.
- الكتاني محمد بن جعفر : نصيحة أهل الإسلام، الرباط 1989.
- الكتاني محمد الباقر : ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد 1962.
- لاندو روم : أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة إسماعيل علي وحسين الحوت ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو مصرية 1961.
- مارتين ميكيل : الاستعمار الاسباني في شمال المغرب 1956/1860 ، ترجمة عبد العزيز الوديي الرباط 1988.
- محمد الخامس الملك الرائد ، ندوة دولية ، جمعية رباط الفتح ، الرباط ، نونبر 1987 ، (3 مجلدات) 1988.
- مطالب الشعب المغربي، القاهرة، 1934.
- المغرب من العهد العزيزي إلى 1912 (1989)، الجامعة الصيفية ، المحمدية، يوليوز 1987 ، (3 مجلدات) .
- المغرب وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية. ندوة دولية ، مجموعة البحث والتوثيق في التاريخ العسكري المغربي ومركز الدراسات التابع للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية ، الرباط (1996) .
- ملين محمد الرشيد : نضال ملك صاحب الجلالة سيدي محمد بنيوسف ، الرباط 1956.
- المنوني محمد : مظاهر يقظة المغرب الحديث، الدار البيضاء، الطبعة الثانية (مجلدان) ، 1985
- الناصري محمد : رحلة محمد الخامس إلى طنجة 9 / 13 أبريل 1947 ، الرباط ، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير 2007.
- الوزاني محمد بن الحسن : مذكرات حياة وجهاد، مؤسسة محمد بن الحسن الوزاني للنشر ، فاس ، 1982 / 1986 ، (6 مجلدات) .
- الوزاني محمد بن الحسن : حرب القلم ، فاس 1981 / 1984 ، (6 مجلدات).
- الوزاني محمد بن الحسن : خطب وتصريحات ، فاس ، 1986 ، (مجلدان)
- الوزاني محمد بن الحسن : الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام ، فاس ، 1986 .

2 - المراجع باللغة الأجنبية:

- AMINE Abdelaziz et al., : Histoire du Maroc, Casablanca, Hatier, 1966.
- AURIOL Vincent, : Journal du septennat 1947-1954, Paris, 7vol, 1970-1971.

- AYACHE Germain, : Etudes d'histoire marocaine, Rabat, 1979.
- AYACHE Germain, : Les origines de la guerre du Rif, Rabat, SMER, 1981.
- BERQUE Jacques, : Le Maghreb entre deux guerres, Paris, Seuil, 1962.
- BILDWELL Robin, : Morocco under colonial rule ; french administration of tribal areas 1912-1956, London, Franck Cass, 1973.
- BLEUCHOT Hervé, : Les libéraux français au Maroc 1947-1955, Editions de l'Université de Provence, 1973.
- BOYER DE LATOUR Pierre, : Vérités sur l'Afrique du Nord, Paris, Plon, 1956.
- BURKE Edmund III, : Precolonial protest and resistance 1860-1912, the University of Chicago Press, 1976.
- DE LAUBADERE André, : Les réformes des pouvoirs au Maroc, Paris, 1949.
- DUNN Ross, : Resistance in the Desert: Moroccan Responses to French Imperialism, 1881-1912.. London, Croom Helm, 1977.
- GALLISSOT René, : Le Patronat européen au Maroc, 1931-1942, Rabat, 1964.
- GELLNER Ernest, : Saints of the Atlas, The University of Chicago Press, 1969.
- GOURAUD Eugène, : Souvenirs d'un africain, T. 1 Au Maroc, 1911-1914, Paris, Plon, 1945.
- GRANDVAL Gilbert, : Ma mission au Maroc, Paris, Plon, 1956.
- GUILLAUME Augustin, : Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central 1912-1933, Paris, Julliard, 1946.
- Halstead John P. : Rebirth of a nation ; the origins and rise of moroccan nationalism 1912-1944, Harvard University Press, 1969.
- HOISINGTON William A. Jr : The Casablanca Connection. French Colonial Policy, 1936-1943, The French Review, Vol. 60, No. 6 (May, 1987), pp. 895-896, 1987
- JUIN Alphonse : Mémoires, Paris, fayard, 2 Vol, 1959-1960.
- JULIEN Charles-André : L'Afrique du nord en marche. Nationalisme musulman et souveraineté française, Paris, 1952.
- JULIEN Charles-André : Le maroc face aux impérialismes, Paris, 1964.

- JULY Pierre, : Une république pour un Roi, Paris, Fayard, 1974.
- LACOUTURE Jean, : Cinq hommes et la France, Paris, Seuil, 1961.
- LAHLOU-ALAOUI Zakia, : D'Algésiras à Aix-les-Bains ou la guerre des mots, T.I-II-III, Casablanca, Okad, 1991.
- LANDAU Ronuald, : Mohamed V king of Morocco, Rabat, 1957.
- LAROUI Abdellah, : Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912, Paris, Maspero, 1977.
- LAROUI Abdellah, : Esquisses historiques, Casablanca, Centre culturel arabe, 1992.
- LE REVERAND André, : Lyautey, Paris, Fayard, 1983.
- LE TOURNEAU Roger, : L'évolution politique de l'Afrique du Nord musulmane 1925-1961, Paris, Colin, 1962.
- LYAUTEY Hubert, : Paroles d'action 1900-1926, Paris, Colin, 1921.
- LYAUTEY Hubert, : Lyautey l'Africain, Paris, Plon, 1921.
- MAUREL Jacques, : Les opérations militaires au Maroc, Paris, 1931.
- MONTAGNE Robert, : Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc. Essai sur la vie politique des Berbères sédentaires, Paris, Alcan. 1930
- MONTAGNE Robert, : Naissance du prolétariat marocain Enquete collective 1948-1950, Paris, Peyronnet. 1951
- MONTAGNE Robert, : Révolution au Maroc, Paris, 1953
- NATAF Felix, : L'indépendance du Maroc. Témoignage d'action 1950-1956, Paris, Plon, 1975.
- OUADGHIRI Abderrahim, : La grande crise franco-marocaine 1952-1956, Rabat, 1975.
- OVEID Georges, : La gauche française et le nationalisme marocain, Paris, L'harmattan, 2Vol, 1984.
- PAYE Lucien, : Enseignement et société musulmaneau Maroc. Introduction et évolution de l'enseignement moderne au Maroc, Thèse non publiée, Sorbonne, 1957.
- PARCH Douglas, : The conquest of Morocco, New York, 1983.
- REZETTZ Robert, : Les partis politiques marocains, Paris, Colin, 1955.

- RIVET Daniel, : Lyautey et l'institution du Protectorat au Maroc, Paris, L'Harmattan, 1988.
- POCHE Emile : Perspectives franco-marocaines, Casablanca, 1953.
- SAINT PRE TAILLANDIER Georges, : Les origines du Maroc français; Récit d'une mission 1901-1906, Paris, Plon, 1930.

SPILLMANN Georges, : Les Ait Atta du Sahara et la pacification du Draa, Rabat.1936.
- SPILLMANN Georges, : Du Protectorat à l'indépendance; Maroc 1912-1956, Plon, 1967.
- SPILLMANN Georges, : Souvenirs d'un colonialiste, Paris, 1968.
- STEWART Charles F., : The economy of Morocco, 1912-1956, Cambridge Mass. Harvard University Press, 1964.





أمير الريف، عبد الكريم الخطابى

المصدر أرشيف الباحث



احتفال دينى أمام مسجد سيدى عيسى فى مكناس (المغرب العربى)

(Albert Hourani, A History of the Arab People, Harvard University – 1991)



ميناء طنجة المغرب الأقصى - أوائـــل القرن العشرين

(Albert Hourani, A History of the Arab People, Harvard University - 1991)



(الجنرال – فيما بعد مارشال) ليوتى فى المغرب

(Ann Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa)

3 - حركات التحرر والاستقلال في الجزائر

النظام السياسي الذي أقامه الاستعمار الفرنسي بالجزائر:

إن سياسة الاحتلال الفرنسي للجزائر التي انطلقت يوم 14 جزيران/يونيو 1830 حين قامت القوات الفرنسية بالاستيلاء على العاصمة الجزائرية يوم 5 تموز/يوليو 1830، كانت تهدف إلى بسط نفوذ فرنسا في منطقة شمال إفريقيا والاستيلاء على خيرات وثروات هذه المنطقة. ومنذ البداية كانت خطة فرنسا تتمثل في خلق منطقة نفوذ فرنسية وإخضاع السكان بالقوة للسلطات الفرنسية، ولذلك عمد السياسيون الفرنسيون إلى انتهاج سياسة الاندماج في الجزائر وإصدار القوانين التي تجعل من الجزائريين رعايا أوربيين، يقيمون في بلد يخضع قانونيا للسيادة الفرنسية، لكنهم لا يتمتعون فيه بأية حقوق سياسية أو اجتماعية أو ثقافية. وبعبارة أخرى، إنهم أداة لخدمة الغزاة الأوربيين الذين استولوا على السلطة والثروة ، ويحميهم الجيش الفرنسي من أية ثورة شعبية أو مقاومة جماعية للتخلص من طغيانهم وجبروتهم.

ولفهم حقيقة ما كان يجري في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي ، يشار إلى أن قوة الحكم المحلي في الجزائر لم تكن نابعة من الحكومة العامة لأن الحاكم العام هو مجرد شخصية لتمثيل فرنسا في الجزائر لا غير. وإذا كان ظاهريا ونظريا يعتبر الحاكم العام هو السلطة التنفيذية في الجزائر، فإن الواقع هو أنه غير منتخب ولا يملك جيشا. وبقاؤه في السلطة يتوقف على رضاء الأوربيين عليه.

وكانت السلطة الحقيقية موجودة في يد النواب الأوربيين في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي، وفي كل منهما كانت الجالية الأوربية ممثلة تمثيلا قويا. ومنذ صدور قانون 19 كانون الأول/ديسمبر 1900 انتقلت السلطة الفعلية إلى يد النواب الأوربيين في المجلس المالي الذي أقاموه في الجزائر العاصمة، وبدؤوا يشرعون فيه لأنفسهم ويتخذون جميع القرارات المالية التي تخدم مصالحهم، بدون تدخل من باريس، بعد أن سمح لهم قانون 1900 أن يكون عندهم استقلال مالي، والحاكم العام ينفذ قراراتهم التي يتخذونها في هذا البرلمان الصغير الذي أنشئ أساسا لخدمة مصالح $\frac{1}{10}$ السكان الذين ينحدرون من أصل أوربي ويهودي، وحرمان $\frac{9}{10}$ السكان المسلمين من الحقوق الطبيعية، التي يحصل عليها عادة أي إنسان يقيم في أرض آبائه وأجداده. وكان هؤلاء المنتخبون الأوربيون الذين يمثلون الأقلية الأوربية في الجزائر، هم الذين يؤثرون في مجرى الأمور في باريس وفي الجزائر، بحيث لا يتعين أي حاكم عام إلا بعد موافقتهم عليه وقبولهم، ولا يسن قانون في البرلمان الفرنسي إلا بعد الحصول على رضاهم عليه. كما أنهم هم الذين أوقفوا جميع المحاولات الرامية لتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي لغاية 6 تشرين الأول/أكتوبر 1946، وأصروا على عدم إقرار نظام الاقتراع العام في الجزائر وإجراء انتخابات حرة ، بحيث يشارك فيها جميع السكان وينتخبون مجلسا نيابيا جزائريا بطريقة ديمقراطية.

نضال حركة الشباب الجزائري

لقد تميزت المقاومة الجزائرية لقوات الاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر بانحصارها في مناطق صغيرة وتحالفات عشائرية غير مجدية، لأن قوات الاستعمار الفرنسي كانت تحاصر المنطقة التي يوجد فيها المقاومون للاحتلال، وتقضي عليهم بسهولة. لكن منذ نهاية القرن التاسع عشر تغير أسلوب النضال ، حيث بدأ رجال النخبة في الجزائر يتحركون ويتحالفون على إدارة الاحتلال ودسائسها في بلدهم وذلك على المستوى الوطني. ويرجع الفضل في هذا التنظيم السياسي إلى رجال النخبة الذين تعلموا في المدارس الفرنسية، وأصبحوا يحسون ويشعرون بانعدام المساواة بين الجزائريين والأوربيين، وعدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية المنتخبة. ولهذا فإن المناضلين بدؤوا في مطلع القرن العشرين ينتهجون سياسة جديدة ترتكز ليس على مقاومة الغزاة الأجانب بالسلاح فقط ، ولكن ترتكز أيضا على الاتصال والقيام بضغوطٍ متوالية على حكومة باريس لإنصاف الجزائريين وتمكينهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الفرنسي، والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات المحلية والاعتراف بالشخصية الجزائرية.

وقد بدأت حركة " الشباب الجزائري " تقوم بالاتصالات مع المسؤولين الفرنسيين وتنقل إليهم هموم المواطن الجزائري وانشغالاته ، وتقترح عليهم ما ينبغي عمله لإنصافه. وتَزَعَّم حركة الشبان الجزائريين مجموعة من الشخصيات الوطنية التي كانت تشتغل في ميادين الترجمة والتعليم والتجارة والسياسة والطب. وبالرغم من عدم وجود خطة مشتركة لمحاربة الظلم والاستبداد والتعسف المسلط على الجزائريين من طرف أعضاء الجالية الأوربية بالجزائر، فإن المشكل العويص الذي واجه هؤلاء الشباب ولم يتغلبوا عليه، هو عدم التجانس، ومن ثم عدم اتفاقهم على انتهاج سياسة مشتركة أو تقديم فكر موحد. وبالرغم من المجهودات التي قاموا بها لتغيير الأوضاع السيئة في الجزائر، فإن نجاحهم كان محدودا جدا.

حزب الاتحاد للبيان الجزائري

يعتبر هذا الحزب من أهم الأحزاب السياسية التي أدَّت دورا مرموقا في الإصلاحات السياسية بالجزائر، وقد كان هذا الحزب الذي تزعمه السيد فرحات عباس (1899-1985)، يطالب باندماج الجزائر في فرنسا، وتمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأوربيين والمسلمين، وقد اشتهر بقوله المشهور بأنه لا يوجد في القرآن الكريم شيء يمنع الجزائري من أن يكون فرنسيا، وإنما المانع هو الاستعمار .

وخلال الحرب العالمية الثانية حاول فرحات عباس وأنصاره أن يستغلوا فرصة انهيار الحكومة الفرنسية في باريس، ويتفاوضوا مع حركة المقاومة الفرنسية في الجزائر، بشأن الاعتراف بالحقوق السياسية للجزائريين، مقابل تعاون أبناء الجزائر مع فرنسا في التخلص من الاحتلال الألماني، ومقابل ذلك ستأخذ فرنسا مطالبهم السياسية بعين الاعتبار. وبالفعل، فقد قام فرحات عباس في بداية 1943 بتحرير بيان وقعه مع 28 شخصية سياسية من زملائه المنتخبين، وأبدوا فيه

استعدادهم للمشاركة في المعركة من أجل تحرير فرنسا، ولكن بشرط أن تلتزم فرنسا بعدم السماح لأية تفرقة عنصرية بين الأفراد، سواء كانت هذه التفرقة عرقية أو دينية. وأكد البرلمانيون المنتخبون في هذا البيان ، ضرورة إعطاء الحقوق السياسية للجزائريين ومنح حرية التعبير للجميع. كما طالبوا بعقد مؤتمر للمنتخبين وممثلي جميع المنظمات الإسلامية، وذلك بقصد إعداد قانون يتضمن جميع المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي شهر نيسان/أبريل من عام 1943، تأكد للسيد فرحات عباس أنه لم يعد هناك أي أمل في التفاهم مع الفرنسيين، وأن التعاون مع الأحزاب الجزائرية المعارضة للأوربيين والداعية لاستقلال الجزائر هو السبيل الوحيد لتحقيق طموحات أبناء الشعب الجزائري. ولهذا قرر فرحات عباس أن يتحالف مع مصالي الحاج وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري. وعندما عُيِّن الجنرال " كاترو Catroux " حاكما عاما على الجزائر ومحافظا للدولة، مكلفا بالشؤون الجزائرية في شهر حزيران/يونيو من عام 1943، أعلن: "أنه يعتبر الجزائر جزءًا لا يتجزأ من فرنسا، وأنه لا يقبل أن تكون النقاط المقترحة من طرف الجزائريين المنتخبين قواعد للعمل والتفاوض"، تغير المسار السياسي لفرحات عباس، حيث استقال من المجلس المالي، مع بقية زملائه، وأعلن عدم تعاونه مع فرنسا وأنه يطالب باستقلال الجزائر. ولذلك أصدر " كاترو " أمرا بالقبض عليه ووضعه تحت الإقامة الجبرية وذلك بحجة أنه يحرض النواب على العصيان في وقت الحرب. كما أمضى قرارا بتنحية النواب الذين يمثلون العرب في المجلس المالي. إلا أن الحاكم العام تراجع عن قراره بطرد النواب العرب من المجلس المالي بعد أن تدخل النواب الأوربيون في المجلس المالي. ومع ذلك أصر " كاترو " على بقاء السيد فرحات عباس رهن الاعتقال ولم يُفرَج عنه إلا يوم 2 كانون الأول/ديسمبر 1943 بعد أن تحرك الرأي العام وتأزم الوضع في الجزائر بسبب حجزه بطريقة تعسفية .

واستمر الوضع متأزما بين فرحات عباس والفرنسيين إلى أن قامت ثورة أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 وغيرت الموازين، وأدرك فرحات عباس أن الطريق مسدود أمامه ولا يستطيع أن يفعل أي شيء لتغيير مجرى الأمور، فقرر في شهر كانون الثاني/يناير 1955 أن يتصل بالمسؤولين في جبهة التحرير. وجاءه الرد بالإيجاب يوم 26 أيار/ مايو 1955 . ويبدوا أن فرحات عباس كان متخوفا من الانضمام المتأخر إلى ثورة الشعب . وفي شهر نيسان/أبريل من عام 1956 التحق بالقاهرة ، وانضم إلى جبهة التحرير وتحول من رجل حوار وتغيير عن طريق القانون إلى رجل ثوري يستعمل العنف والقوة لاسترداد حقوق شعبه المهضومة، ولعله كان يتذكر باستمرار ما قاله له ذات يوم مصالي الحاج بأن ما أخذته فرنسا بالقوة لا يمكن استعادته وانتزاعه إلا بالقوة .

حركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تعتبر " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " حركة سياسية ذات قاعدة شعبية لا مثيل لها في تاريخ الجزائر. وخلافا لحزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الذي كان يتهافت زعماؤه من أجل الحصول على مقاعد سياسية في المجالس المنتخبة محليا ، والدخول في

حوار مع السلطات الأوربية من أجل الحصول على حقوق سياسية في إطار القوانين والسيادة الفرنسية، فإن جمعية العلماء قد اتجهت منذ البداية إلى غرس بذور الروح الوطنية في نفوس الشباب الجزائري، وتعليمهم بلغة آبائهم وأجدادهم وتعريفهم بالتراث العربي- الإسلامي بحيث تكون لهم عزيمة قوية وتعلق كبير بالجزائر التي ابتليت بالغزو الأجنبي والاحتلال الأوربي، الذي يهدف إلى ابتلاعها ومحو مقوماتها العربية- الإسلامية. ولهذا يمكن القول إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي حركة سياسية ذات رسالة ثقافية وعلمية اجتماعية، تهدف إلى حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الأوربية، وبعث الروح الوطنية في النفوس، عن طريق تعليم الشباب وخلق الوعي الاجتماعي ومحاربة رجال الدين المزيفين الذين حاولت فرنسا أن تستعملهم لتثبيط عزائم الجزائريين، ونشر إسلام مزيف يخدم مصلحة قوة الاحتلال، ويساعد على تنفير الجزائريين من دينهم الإسلامي الحنيف.

منذ البداية ينبغي أن نشير إلى أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد برزت إلى الوجود حركة سياسية إسلامية ذات جذور اجتماعية قوية ، وذلك في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرير العربية التي عمت العالم العربي والعالم الإسلامي في بداية العشرينيات من القرن العشرين. كما أنها ظهرت إلى الوجود في وقت تكاثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر في فرنسا والدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية . وعليه، فإن محاولة الأوربيين للاستيلاء على عدة بلدان إسلامية بعد إلحاق هزيمة قاسية بتركيا في نهاية الحرب العالمية الأولى، واحتفال الأوربيين في الجزائر سنة 1930 بمرور قرن على احتلال البلاد وفرض الهيمنة الفرنسية على الجزائريين ومعاملتهم للجزائر معاملة جافة وقاسية من طرف الأوربيين الموجودين بالجزائر، قد مهدت الطريق لجمعية العلماء وساعدتها على أداء رسالتها الوطنية والتفاف الناس حولها.

لقد جاءت جمعية العلماء في وقت مناسب لتحقيق رغبة شعبية عارمة ، وهي البحث عن وسائل لإيقاف الهجمة الاستعمارية الشرسة على المسلمين ، والتعاون مع رجال الإصلاح المسلمين في تونس والمغرب ومصر وبقية الدول العربية والإسلامية، بقصد بعث الروح الوطنية وتوحيد الصف لمواجهة الغربيين المتحالفين على المسلمين. كما أنها أسست بقصد محاربة أصحاب الزوايا الصوفية، لأن الزاوية كانت تعتبر في نظر جمعية العلماء هي حجر عثرة أمام الحركة الوطنية وجهود رجالها. والطرق الصوفية، في رأي جمعية العلماء، هي : " علة العلل في الإفساد ومنبع الشرور ". ففي رأي عبد الحميد بن باديس : " إن كل ما هو متفش في الأمة من ابتداع في الدين، وضلال في العقيدة، وجهل بكل شيء، وغفلة عن الحياة، وإلحاد في الناشئة، فمنشؤه من الطُرق ومرجعه إليها " .

وفي واقع الأمر، إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد انطلقت في أعمالها بوصفها منظمة تعليمية ذات أهداف محددة تشتغل في إطار دولة استعمارية عملاقة. وقد كانت جهودها وأعلامها الحضارية تهدف إلى :

- إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به خلال القرون الأخيرة.
- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية.

- السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام.
- تبصير الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل.
- إقامة جسور للتعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية.
- الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب.
- نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية .

وقد تميزت جمعية العلماء ، بوصفها حركة سياسية ، عن غيرها من الحركات الوطنية الأخرى، بشخصية عبد الحميد بن باديس القوية وكذلك بوجود نخبة نشيطة من رجال الإصلاح في الجزائر، يرجع إليهم الفضل في تنشيط جرائد جمعية العلماء، وإقامة علاقات وطيدة مع الحركات الإسلامية في تونس وفي المشرق العربي، وذلك بحكم خبرتهم وزياراتهم لعدة بلدان عربية وإسلامية . وينتمي عبد الحميد بن باديس إلى عائلة مرموقة بمدينة قسنطينة التي ولد بها سنة 1889 وتوفي بها كذلك يوم 16 نيسان/أبريل 1940. وقد كان والده، المكي، نشيطا في الشؤون السياسية. فاشتغل قاضياً ومستشارًا بالمجلس العام لمدينة قسنطينة، ونائباً في المجلس النيابي المالي، وعضو المجلس الأعلى في الجزائر. وإذا كان شقيقه مولود الزبير قد تعلم الفرنسية وأصبح محاميا، فإن عبد الحميد بن باديس لم يلتحق بأية مدرسة فرنسية، ولكنه تلمذ عند الشيخ حمدان الونيسي، والتحق بجامعة الزيتونة في تونس، ثم عاد في سنة 1911 إلى مدينة قسنطينة حيث فتح مدرسة بالجامع الأخضر، وشرع في تكوين جيل جديد يؤمن بفكرته التي روج لها منذ الصغر، والتي أصبحت شعارا لجمعية العلماء وهي " العربية لغتنا، الإسلام ديننا، الجزائر وطننا ". وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، توجه إلى السعودية لأداء مناسك الحج، وقام بزيارة بعض العواصم العربية لتبادل الآراء مع بعض المسؤولين هناك، ثم عاد إلى قسنطينة لاستئناف عمله هناك.

وفي رأي بعض المفكرين، فإن عبد الحميد بن باديس يعتبر شخصية وطنية جزائرية من الدرجة الأولى في النصف الأول من القرن العشرين، وذلك نظرا لنجاح حركة جمعية العلماء في تقوية العداء للفرنسيين. (وخلافا لحركة حزب " نجم شمال إفريقيا " الذي أسس خارج البلاد وتمركز نشاطه في فرنسا) ، فإن جمعية العلماء قد أسست على التراب الجزائري، وأنشأت ما يزيد عن 130 فرعاً لها داخل البلاد سنة 1937.

وعند وفاة عبد الحميد بن باديس يوم 16 نيسان/أبريل 1940، كان الشيخ البشير الإبراهيمي منفياً ، وذلك منذ بداية الحرب العالمية الثانية. لكن خُلِّيَ سبيله بعد استيلاء الحلفاء على الجزائر وتحريرها من جماعة " فيشي " الموالين للألمان. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 1942 اتصل الجنرال دارلان Darlan بفرحات عباس وطلب منه أن يقوم قادة الحركة الوطنية الجزائرية بمساعدة فرنسا الحرة (وهي حركة المقاومة الفرنسية التي يرأسها ديغول De Gaulle) في تجنيد الجزائريين من أجل المشاركة في تحريرها. وآنذاك اتصل فرحات عباس بدوره بجمعية العلماء التي شاركت في تحرير البيان المقدم للمسؤولين الفرنسيين فيما بعد ، والذي اشترط فيه فرحات عباس وتوفيق المدني من جمعية العلماء "أن تظهر فرنسا رغبتها في الإصلاح الحقيقي وذلك بإنجازات علنية وصادقة وسريعة". وقد طالب الوفد

الجزائـري مـن المسؤولين الفرنسيين الجدد في الجزائـر، أن يُعقـد مـؤتمر عـام يـضم النـواب الجزائريين وممثلـي كـل الهيئـات الإسلامية وذلـك بقصد إصدار قانون أساسي يشتمل على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة، وبذلك يشعر المسلمون أن مطالبهم هـي في طريق التحقيق ويفهمون جيدًا الواجبات التي يقومون بها في سبيل المجهود الحربي. لكن القادة الفرنسيين رفضوا هذه المطالب.

وفي شهر كانون الثاني/يناير من عام 1943 اتفق قادة الحركات الوطنية في الجزائر أن يعقدوا اجتماعا مشتركا بقصد تكوين تحالف بين الحركات السياسية في الجزائر وتحديد المطالب السياسية للشعب الجزائري. وحضر الاجتماع التأسيسي لهذا التحالف بن جلول وفرحات عباس وتوفيق المدني من جمعية العلماء. وكان يرأس الاجتماع بن جلول. وبعد نقاش طويل، اتفق الجميع على إصدار وثيقة تتضمن النقاط التالية :

- إنشاء مجلس تأسيسي لتحرير دستور لدولة الجزائر.
- تكوين حكومة جزائرية مستقلة، تشارك مع فرنسا ومع المتحالفين في المجهود الحربي بصفة جزائرية معترف بها.
- إلغاء تبعية الجزائر لفرنسا، على أن تكون العلاقات بينهما محددة بواسطة معاهدة حرة.
- إلغاء نظام الاستعمار، وتحديد ملكية الأرض، وتوزيع الأرض مجدَّدًا على الفلاحين الذين انتزعت منهم في الماضي.
- الكف عن سياسة وحدة العلم البحري التي تجعل الجزائر أسيرة خاضعة لشركات النقل البحرية الفرنسية وتخسر بذلك أموالا طائلة.
- إنشاء النقد الجزائري الخاص بالدولة الجزائرية على قاعدة : الدينار يساوي 1000 فرنك - الدرهم يساوي 100 فرنك - الفلس يساوي فرنكا.
- دخول الجزائريين المستحقين حالاً ميدان الوظائف العامة، على أن تصبح بعد قليل أغلبية الوظائف بيدهم حسب عددهم.
- إعلان وجود " الجنسية الجزائرية " على أن تشمل كل المسلمين، مع منحها لمن يريد من الفرنسيين واليهود.
- إنشاء مجلس استشاري يضم نخبة الجزائريين حالا لكي يقف على تنفيذ هذا المنهج.
- تدعى الدولة الجزائرية حالا، بصفتها دولة مشاركة مع المتحالفين " تقاتل معهم، ثم تحضر كل مؤتمرات السلام، وتكون عضوا بهيئة الأمم المتحدة، بعد إقرار السلام " .

وفي المدة من سنة 1946 إلى غاية 1954 تركز نشاط جمعية العلماء على بناء المدارس لتعليم العربية، وجمع المال لتوظيف الأساتذة وإرسال البعثات من الجزائر إلى المشرق العربي وإقامة علاقات ثقافية وسياسية وتعليمية مع دول المشرق العربي. وتحقيقا لهذا الهدف، قامت جمعية العلماء بإرسال رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي إلى القاهرة في سنة 1952 لكي يقيم اتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية في المشرق، ويُعرِّف بالجزائر هناك، وكان يساعده في هذه المهمة الفضيل الورتلاني.

وتعتبر جمعية العلماء من أكثر التنظيمات

السياسية نجاحا بعد الحرب العالمية الثانية في الميدان الإعلامي، حيث قامت بنشر جريدة "البصائر" بانتظام حتى قيام ثورة التحرير، وساهمت بذلك في تبصير أبناء الشعب الجزائري والتعبير عن آراء الفئة المثقفة في الحرية والاستقلال والتمسك بالمبادئ الثلاثة التي هي شعار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهي: "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا".

ولما كان لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين قاعدة شعبية عريضة في الريف الجزائري، وتدافع عن الشخصية الجزائرية وعدم التخلي عنها حتى في حالة الحصول على الجنسية الفرنسية، وتطالب باستمرار بالمحافظة على اللغة العربية والتمسك بالإسلام، فقد كانت الأحزاب السياسية الوطنية في الجزائر تحترم مواقفها وتتفق معها في هذه النقاط. وفي هذا السياق، كانت جمعية العلماء من أوْلَيَات الحركات الوطنية الجزائرية التي شاركت في التحالف الذي وقع في الجزائر بين الأحزاب الوطنية في حزيران/يونيو 1951.

ويشير أحمد توفيق المدني،في مذكراته، وهو الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في سنة 1945، إلى أن هذه الحركة الوطنية لم تشارك فعليا في الإعداد لثورة أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954، لكن بعض قادتها كانوا على علم بأنها ستقع في خريف 1954، وكانوا على استعداد لتأييد حركة التحرير الكبرى بالجزائر منذ البداية. وحرصا منه على الاستجابة لنداء الثورة منذ البداية، قام أحمد توفيق المدني بدعوة أعضاء المجلس الإداري للجمعية للاجتماع يوم أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 بمدينة قسنطينة، وقرر المجلس أن تساند الجمعية الثورة بدون تحفظ.

وبالفعل، فقد بعث الأمين العام لجمعية العلماء برسالة إلى رئيس الجمعية الموجود بالقاهرة ، وأبلغه فيها أن الثورة العارمة على الغاصبين قد انطلقت وأسندت قيادتها لجبهة التحرير الوطني، لا لحزب واحد ولا لفرد، أي إنها قيادة جماعية. وطلب الأمين العام من رئيس الجمعية أن ينشر باسمه بصفته رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين منشورا عاما، يبارك الثورة ويمجدها، ويدعو الأمة للمشاركة فيها روحاً وبدناً ومالاً .

واستجاب البشير الإبراهيمي لهذا النداء وقام في القاهرة بإصدار بيان للشعب الجزائري حثه فيه على المشاركة في الجهاد من أجل تحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية. وطلب من الجزائريين في ذلك النداء أن يذكروا دائما في جميع أعمالهم ما دعاهم إليه القرآن من الصبر في سبيل الحق، وقوله تعالى: ﴿ وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ كم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة بإذن الله والله مع الصابرين ﴾ . وأكد الشيخ الإبراهيمي في بيانه للشعب الجزائري أنه يخجل من أن يراه الله ويرى الجزائريين مقصِّرين في الجهاد لإعلاء كلمة الله. وختم بيانه بقوله : "إنني كلما استعرضت الواجبات وجدت أوجبها وألزمها في أعناقنا الجهاد المقدس".

النضال السياسي للحزب الشيوعي الجزائري

المبادئ العامة للحزب الشيوعي الجزائري :

يعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي من أكثر الأحزاب الفرنسية تقرباً وتفهماً للقضية الجزائرية. وكان الحاج علي عبد القادر الذي يعتبر من الشخصيات المرموقة في الحزب الشيوعي الفرنسي

هو الذي اعتمد فكرة إنشاء حزب " نجم شمال إفريقيا " يوم 5 حزيران/يونيو 1926 بباريس. وفي البداية كان الشيوعيون الفرنسيون يؤيدون فكرة استقلال الجزائر وتونس ومحاربة الإمبريالية وذلك بقصد استقطاب اليساريين في الجزائر وتونس، وانضمامهم إلى الحزب الشيوعي. لكن المشكل هو أن العمال الأوربيين سواء في الجزائر أو في فرنسا، احتجوا على الحزب الشيوعي وبدؤوا يتساءلون عن الفائدة من استقلال الجزائر.

وبصفة عامة فإن الفكرة التي ارتسمت في أذهان الناس عن الحزب الشيوعي الجزائري، ومن ورائه الحزب الشيوعي الفرنسي، أنهما لا يملكان برنامجا سياسيا واضحا، وأنهما لا يثقان بمقدرة الشعب الجزائري على القيام بثورة تحرير نفسه من قيود الاحتلال الفرنسي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاول قادة الحزب الشيوعي الجزائري إدخال عدة عناصر مسلمة فيه ، وبدأ يطبع دورية باللغة العربية عنوانها " الجزائر الجديدة ". ونجح في رفع عدد المنخرطين فيه من 9.000 عضو في عام 1945 إلى نحو 15.000 عضو في سنة 1947. وقد حافظ الحزب على هذا العدد الأخير لغاية 1952 حين انخفض إلى 12.000 مناضل، مع فرق بسيط ، وهو أن الأوربيين قد تضاءل عددهم بعد سنة 1946 في حين ارتفع عدد المسلمين في اللجنة المركزية للحزب. وفي المؤتمر السادس للحزب المنعقد في شهر شباط/فبراير 1952 حضره 142 مندوباً من المسلمين الجزائريين و104 مندوبين من الأوربيين، وتكوّنت اللجنة المركزية للحزب من 30 مناضلاً مسلماً و17 مناضلاً أوربياً .

وفي الحقيقة إن مشكلة الحزب الشيوعي الجوهرية هي أنه لم يكن معتبرا حزبا جزائريا بأتم الكلمة. ولهذا لم يتمكن من تجنيد الجماهير ونيل ثقتها، مع العلم أنه اتهم أعضاء جيش وجبهة التحرير يوم 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1954 بأنهم لا يثقون بالجماهير، ولهذا لجؤوا إلى العمل العسكري . ثم إن مشكلتهم الثانية، أي الشيوعيين الجزائريين، هي أنهم كانوا يحاولون المحافظة على مصالح فرنسا ومصالح الجزائر في آن واحد، ولهذا أخفقوا في ترضية أي طرف. وأكثر من ذلك، فإن مشكلتهم الثالثة هي أنهم كانوا يرفضون استعمال العنف وحمل السلاح لجبر فرنسا على الاعتراف بحقوق الجزائريين. ولهذا فإن التزامهم باستعمال الأسلوب الديمقراطي والمشاركة في الانتخابات المزورة من طرف الإدارة الاستعمارية، قد جعلهم يفقدون الصِّدْقية في الأوساط الشعبية. وإضافة إلى ما تقدم، فإن مشكلتهم الرابعة هي أنهم كانوا ينتهجون سياسة مستمدة ومستوحاة من الخارج وليس من الجزائر.

لذا لم يكن الحزب الشيوعي الجزائري قوة معتبرة في الجزائر، ولم يؤثر في مجرى الأمور، سواء قبيل قيام ثورة التحرير في سنة 1954 أو بعدها. وقد كان أمينه العام السيد العربي بوهالي (من 1947 إلى غاية 1962) متصارعا مع قادة حزب انتصار الحريات الديمقراطية الذي يرأسه مصالي الحاج، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي يرأسه فرحات عباس، ولم يحقق أية نتيجة إيجابية. ولعل الشخص الوحيد الذي قام بدور في جر الحزب الشيوعي الجزائري إلى الوقوف بجانب جبهة وجيش التحرير الوطني في وجه فرنسا، هو السيد صادق هجريس الذي انضم إلى الحزب سنة 1950 ، ثم ترقى في المسؤولية وأصبح عضوا باللجنة المركزية للحزب سنة 1952 ثم عضو المكتب السياسي سنة 1955. وفي شهر

آذار/مارس من عام 1956 قرر قادة الحزب الشيوعي الجزائري إنشاء منظمة عسكرية خاصة بهم وأطلقوا عليها اسم "المحاربون للتحرير" . وتتكون هذه المنظمة من جزائريين وأوربيين. وفي يوم 5 حزيران/يونيو 1956 تمكن الجيش الفرنسي من القضاء على معظم الأفراد الذين جندتهم هذه المنظمة. وفي أول تموز/يوليو 1956 جرى التفاوض بين الحزب وجبهة التحرر بشأن قبول البقية من المحاربين الشيوعيين في صف جيش التحرير الوطني.

حزب الشعب الجزائري يمهد الطريق لمعركة الحرية والاستقلال

يمكن أن يقال إن حزب " نجم شمال إفريقيا" قد استطاع أن يجمع في صفوفه جميع العناصر الجزائرية المتحمسة للعمل من أجل خلق كتلة وطنية مضادة للأوربيين في الجزائر ، واسترجاع السيادة الوطنية للجزائر. ومنذ البداية أعلن مصالي الحاج أن حزبه يسعى ويناضل من أجل : " استعادة الأراضي المغتصبة وحصول الجزائر على استقلالها التام، وخروج القوات الفرنسية منها، وإنشاء جيش وطني جزائري، وانتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام " .

وانزعجت فرنسا من موقف الحزب وبرنامجه السياسي، فقامت بحله يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1929 بدعوى أن أعضاء حزب "نجم شمال إفريقيا" يقومون بدعاية مغرضة وأعمال تمس بالسيادة الوطنية الفرنسية. وأضطر مصالي الحاج وزملاؤه في النضال أن يشتغلوا في سرية تامة لغاية 1933 حيث قرر مصالي الحاج، وبعض رفاقه إعادة تأسيس الحزب تحت اسم جديد هو : " نجم شمال إفريقيا المجيد " . وفي المؤتمر العام للحزب الجديد الذي عقد يوم 28 أيار/مايو 1933 بفرنسا، اتفق أعضاء الحزب على وضع برنامج شامل للحزب تضمن ما يلي :

- مطالبة فرنسا بالاعتراف بالحريات الأساسية.
- إلغاء نظام البلديات المختلطة والأراضي العسكرية.
- الاعتراف بحق الجزائريين في الحصول على جميع الوظائف.
- التعليم الإجباري باللغة العربية.
- إلغاء القوانين الجائرة.
- إنشاء برلمان وطني منتخب عن طريق الاقتراع العام.
- إنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بإنشاء برلمان انتقالي.
- إعادة المصارف والمناجم والسكك الحديدية والأملاك العامة إلى الدولة الجزائرية.
- مصادرة الأملاك الكبيرة الحجم.
- التعليم يكون مجانا وإجباريا في جميع المستويات والتدريس باللغة العربية.
- تعترف الدولة الجزائرية بحق الإضراب والعمل النقابي وسن القوانين الاجتماعية.
- تقديم مساعدات عاجلة إلى الفلاحين ، وهذا عن طريق تقديم قروض للفلاحة بدون فائدة .

وقد أصبح مصالي في سنة 1935 الرجل القوي الذي يحرك الشارع، والقائد الذي يتزعم ويقود الجزائريين نحو الاستقلال، والمعترف به محلياً ودولياً بأنه يحظى بتأييد جماهيري في فرنسا

وفي الجزائر. ولكن حزب "نجم شمال إفريقيا" أصبح يعاني ليس فقط من التعسف المستعمل في مواجهة قاعدته من طرف الشرطة الفرنسية ، ولكن من نقص المال ومن صعوبة إقامة اتصال وثيق بين المناضلين في القاعدة وقيادة الحزب. ولهذا قرر مصالي في شهر كانون الأول/ديسمبر 1935 أن يلتجئ إلى جنيف حيث يوجد الأمير شكيب أرسلان، ويترك الخلايا الحزبية في القاعدة تشتغل تحت قيادة مساعديه. وباختصار، فالمحافظة على القيادة خارج السجون وعدم عزلها هي الإستراتيجية الجديدة لمصالي الحاج.

وفي يوم 26 كانون الثاني/يناير 1937 قررت الحكومة الفرنسية حل الحزب ، ولذلك قرر مصالي الحاج إنشاء حزب وطني جزائري جديد يجسم نفس المبادئ التي قام عليها حزبه المنحل. وفي يوم 11 آذار/مارس 1937 أنشأ حزبه الجديد الذي أصبح يحمل اسم " حزب الشعب الجزائري " وذلك بمساعدة بعض أصدقائه. ويبدو أن مصالي قد أدخل تعديلات جزئية على برنامج حزبه الجديد. فقد وضع ميثاقاً اقتصادياً وأصبح يركز على التجارة والفلاحة والإسلام. ولعل الهدف الرئيسي من هذا التغيير هو منافسة جمعية العلماء ، والحصول على دعم التجار البورجوازيين ، وفسح المجال لجميع الفئات أن تشارك في حزبه . وبذلك يكون لهذا الحزب قاعدة شعبية عريضة وخاصة في الجزائر التي أصبح يتنافس فيها مع الأحزاب ذات القاعدة الاجتماعية العريضة.

وفي نفس الوقت ساءت العلاقة بين مصالي الحاج والأحزاب التي شكلت فيما بينها المؤتمر الإسلامي. فقد حاول مصالي أن يشارك في المؤتمر الثاني للمؤتمر الإسلامي ولكن طلبه رفض وذلك في شهر تموز/يوليو 1937. وفي صبيحة يوم 27 آب/أغسطس 1937 جاءت الشرطة إلى بيت مصالي الحاج لتلقي القبض عليه وتنقله إلى سجن بربروس مع بعض قادة حزبه. وخوفا من وقوع اضطرابات خلال استجوابه بالمحكمة، قرر قاضي التحقيق في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 1937 الانتقال إلى سجن بربروس واستجوابه هناك، وأثناء محاكمته يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر1937، ألقى كلمة أمام قضاة المحكمة عبر فيها عن اندهاشه من اتهامه بأنه مناهض للفرنسيين، وقال لرئيس المحكمة، أن المطلب الرئيسي لحزبه هو التحرير وإنشاء برلمان جزائري. وتساءل أمام هيئة المحكمة : "هل المطالبة بتحويل المجلس النيابي إلى برلمان ينتخب عن طريق الاقتراع العام يعتبر جريمة ؟ هل المطالبة بإنشاء برلمان وطني جزائري يدل على أننا نقاوم الفرنسيين ؟ "، وأكد لأعضاء المحكمة حقيقة لا يستوعبها الفرنسيون عندما قال لهم: "إننا يا سيادة الرئيس، شعب، عندنا لغتنا، وهذه اللغة غنية جدا. عندنا ماضينا المجيد. إننا نملك كل شيء لتكوين شعب " . وفي نهاية الأمر حكمت عليه المحكمة، مع 3 من زملائه بالسجن لمدة 24 شهرا، ثم نقل الأربعة إلى سجن الحراش، وفي داخل السجن، عمل مصالي على تحويله إلى مدرسة حيث تطوع البعض لتدريس اللغة العربية والفرنسية للمساجين السياسيين ، على حين تطوع مصالي الحاج لإلقاء محاضرات سياسية .

وابتداء من سنة 1945 انقسم أعضاء حزب الشعب إلى قسمين : جناح ثوري يدعو إلى إنشاء تنظيم عسكري سري وتغيير إدارة الحزب الموجودة، وجناح آخر يدعو إلى قيام تنظيم جديد يقوم على الشرعية ومواصلة العمل الثوري. ويبدو أن مصالي الحاج لم يكن مؤيدا للقيام بثورة آنذاك لأن الوقت لم يحن بعد للقيام بذلك العمل الهام .

وفي المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في شباط/فبراير 1947، تقرر تكوين "المنظمة الخاصة" ، وهي منظمة شبه عسكرية يتمثل دورها في اقتناء السلاح وتدريب الأفراد الذين يخوضون معركة التحرير في المستقبل. وبالرغم من معارضة مصالي للقيام بأي عمل عسكري في ذلك الوقت ، لأنه كان يرى أن الوقت لم يحن بعد لذلك، فقد وافق أعضاء الحزب على تكوين هذه المنظمة السرية كجناح عسكري للحزب، وأسندت قيادتها إلى محمد بلوزداد، وقد تكونت المنظمة من 8 عناصر ثورية. وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في منزل بلوزداد بالقبة (في العاصمة) يوم 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1947. وبعد اجتماع ثان، أصيب بلوزداد بمرض ونقل في شهر كانون الأول/ديسمبر 1949 إلى فرنسا للعلاج حيث توفي هناك يوم 14 كانون الثاني/يناير 1952. وخلفه في منصب المسؤول الأول عن " المنظمة الخاصة " حسين آيت أحمد الذي نجح في تجنيد نحو 1000 مناضل للقيام بالعمل العسكري. ونجحت المنظمة في توفير تدريبات عسكرية لمختلف المجموعات العسكرية .

غير أن فرنسا اكتشفت أسماء قادة المنظمة السرية في بداية 1950 . ونتج عن اكتشاف المنظمة الخاصة انشقاق آخر بالحزب ، حيث رأى محمد بوضياف وجماعة أخرى من قادة الحزب، أن كبار المسؤولين في الحزب يسعون للمشاركة في الانتخابات والاقتداء بأحزاب أخرى، ولذلك ارتأت الجماعة المؤيدة للعمل العسكري أن تعمل بسرية تامة وتجمع السلاح، ثم تقوم بالعمل العسكري، على أمل أن الجماهير الجزائرية تساندها وتتخلص من زعماء الحزب ومن الأحزاب الأخرى التي تؤيد الإصلاحات السياسية الفرنسية. ومن حسن حظ الجماعة المؤيدة للعمل العسكري، أن رئيس الحزب الذي كان يحبذ الاعتماد على الجماهير الشعبية ويحرضها على النضال تحت قيادته، قد ألقي عليه القبض وقامت فرنسا بنفيه يوم 14 أيار/مايو 1952، وبذلك ترك مصالي الحاج، المجال مفتوحا لخصومه، أن ينفردوا بقيادة الحزب حتى يوم قيام الثورة الجزائرية في أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954.

وفي بداية 1954، قررت الجماعة المؤيدة للعمل المسلح في الحزب أن تكون " اللجنة الثورية للوحدة والعمل " هي التي تكون بمثابة جبهة وطنية تشارك فيها جميع الأحزاب، بحيث يكون هدفها الأساسي هو تحرير الجزائر من الهيمنة الفرنسية، لأن ما أخذ بالقوة لا يمكن استرجاعه إلا بالقوة، وبالفعل ففي يوم 23 آذار/مارس 1954 أنشئت " اللجنة الثورية للوحدة والعمل " بعد أن تحقق أعضاؤها أن مصالي الحاج لا ينوي القيام بالعمل المسلح، وأن هدفه الأول هو تطهير قيادة الحزب من العناصر الثورية .

وفي يوم 25 حزيران/مايو 1954 اجتمع الأعضاء 22 من الثوريين الذين قرروا الانتقال إلى العمل المسلح ، بعد أن عجزت قيادة حزبهم عن الانتقال من مرحلة النضال السياسي من خلال الانتخابات المحلية المزورة ، إلى مرحلة النضال العسكري واسترجاع السيادة الجزائرية بقوة السلاح. وفي الاجتماع الذي انعقد بالجزائر العاصمة، قام محمد بوضياف بتقديم تقرير عمَّا يجري في الساحة السياسية آنذاك. وختم التقرير عن تطور الحزب والأزمة التي يتخبط فيها بالعبارات التالية : " نحن الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة، ينبغي علينا، أمام أزمة الحزب ووجود حرب تحرير بكل من تونس والمغرب، أن

نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا" .

وفي يوم 1954/06/22 اجتمع قادة العمل المسلح (22 عضوًا) في حي القصبة (بالجزائر العاصمة) وقررو تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح وصنع المفرقعات اللازمة للثورة المسلحة، ثم عقدوا اجتماعا آخر يوم 22 أيلول/سبتمبر 1954 وقرروا :

- تسمية المنظمة السياسية بـ : " جبهة التحرير الوطني الجزائري ".
- تسمية المنظمة العسكرية بـ : " جيش التحرير الوطني الجزائري ".
- اللامركزية في العمل ، نظرًا لاتساع الجزائر ، وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة تسييرًا فعالاً ، وخاصة في وقت صعبت فيه الاتصالات.
- توزيع المسؤوليات في داخل الجزائر كالتالي : المنطقة الأولى : بقيادة مصطفى بن بولعيد (ونائبه بشير شيهاني). المنطقة الثانية : بقيادة مراد ديدوش (نائبه يوسف زيغود). المنطقة الثالثة : بقيادة كريم بلقاسم (ونائبه عمر أوعمران). المنطقة الرابعة : بقيادة رابح بيطاط (ونائبه بوجمعة سويداني). المنطقة الخامسة : بقيادة العربي بن مهيدي (ونائبه عبد الحفيظ بوصوف). المنطقة السادسة : تعيين قيادتها فيما بعد .

وكان أعضاء القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني الجزائري الذين وقع عليهم الاختيار يوم 1954/06/23، هم :

(أ) في الداخل : مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، مراد ديدوش، محمد بوضياف، كريم بلقاسم.

(ب) في الخارج : أحمد بن بله، محمد خيضر، حسين آيت أحمد.

جبهة التحرير الوطني الجزائري تقود معركة التحرير

في الساعة الواحدة من ليلة أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954 انطلقت الرصاصة الأولى لثورة التحرير الكبرى، كما هو مخطط لها. وبدون شك، تكمن جدية وأهمية ثورة تشرين الثاني/نوفمبر 1954 في وضع جميع المسؤولين والمناضلين في الأحزاب الجزائرية أمام الأمر الواقع، لأن اندلاع الثورة قد فرض عليهم الاختيار بين الانضمام إلى الثورة لتحرير الوطن، أو البقاء مع غلاة الاستعمار وعملاء فرنسا في الجزائر. وبرزت أهمية هذه الإستراتيجية في تسمية الحركة الجديدة باسم " جبهة التحرير الوطني الجزائري " وكان القصد من وراء هذه التسمية هو فتح باب الانخراط في صفوف الحركة أمام الجميع لأن تحرير أي بلد لا يمكن أن يكون حكرا على حزب واحد .

وإذا كان الثوريون قد نجحوا في إنشاء جبهة التحرير الوطني، وحملوا مشعل الحرية بقصد تحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي، فإن مشكلة قادة الجناح العسكري هي أن الثورة انطلقت بدون زعيم، وبدون خطة مرسومة وبدون وجود أسلحة كافية لخوض معركة التحرير الفاصلة.

وابتداء من عام 1955 برزت قيادة جديدة للثورة الجزائرية تمركزت في العاصمة الجزائرية، بعد تعيين عبان رمضان في جبهة التحرير الوطني الجزائري في كانون الثاني/يناير 1955 وتعيين بن

يوسف بن خدة كأحد مساعديه ابتداء من شهر أيار/مايو 1955، وارتكزت خطة قيادة الداخل على توسيع جبهة التحرير الوطني الجزائري ودعمها بقادة حزب البيان، أمثال فرحات عباس وأحمد فرنسيس، وقادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أحمد توفيق المدني والشيخ العربي التبسي. وبعبارة أخرى، فإن النواة الجديدة للثورة الجزائرية قد نجحت في خلق قيادة جماعية للثورة في داخل الجزائر.

وتدعمت الثورة الجزائرية والقيادة الجديدة لجبهة التحرير الوطني الجزائري في شهر آب/أغسطس من عام 1956 بعقد مؤتمر الصومام الذي تقرر فيه :

- إنشاء تنظيم إداري جديد للجزائر (تقسيم الجزائر إلى 6 ولايات، وتعيين القادة للولايات).
- إنشاء تنظيم عسكري موحد تحت قيادة واحدة.
- تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية (برلمان) الذي يتكون من 17 عضوًا دائماً و17 عضوًا إضافياً.
- إنشاء سلطة تنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ) منبثقة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

واكتملت مؤسسات الثورة الجزائرية بإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 أيلول/سبتمبر 1958 حيث أصبحت هي السلطة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي الهيئة السياسية الوحيدة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية. وبالفعل، ففي يوم 14 حزيران/يونيو 1960 ألقى الرئيس الفرنسي ديغول خطابا أعلن فيه استعداد فرنسا لاستقبال أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية. ولتدعيم موقفه من المفاوضة مع قادة الثورة الجزائرية، أجرى ديغول استفتاء على تقرير المصير في الجزائر وأيده 75% من الفرنسيين في فرنسا و53% في الجزائر، وبذلك مهد الطريق للمفاوضات الفرنسية الجزائرية التي جرت في مدينة " إفيان " السويسرية، والتي تكللت بالنجاح يوم 18 آذار/مارس 1962، وتم إطلاق سراح القادة الجزائريين الخمسة في السجون الفرنسية، وجرت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم 3 تموز/يوليو 1962 حيث أدلى 6 ملايين ناخب جزائري وجزائرية بأصواتهم وعبروا عن رغبتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام، وحسب الإحصائيات الرسمية، فقد صوت لمصلحة الاستقلال التام 5.951.581 ناخب بنعم، على حين صوت معارضاً الاستقلال 16.534 معارضاً .

نظرة تقويمية لحركة التحرر الجزائرية :

(أ) عوامل توَحُّد الجزائريين على فرنسا ؟

لا شك أن الحركات الوطنية الجزائرية ، في العمل من أجل تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية ، هي التي أثرت في الرأي العام الجزائري وحرضته على القيام بثورة مسلحة ليلة أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954 للتخلص من سيطرة الأجانب في الجزائر وإنهاء سياسة تزوير الانتخابات المحلية وحرمان الجزائريين من حقوقهم السياسية في وطنهم.

فكيف توَحَّد الجزائريون، على اختلاف أحزابهم، وقاموا بتأييد الثورة منذ البداية، وضحوا بكل ما يمتلكون من أجل نجاح ثورتهم التحريرية ؟

والجواب عن ذلك هو أن الشعور بالظلم والحرمان ، وتطبيق القوانين الجائرة على الجزائريين ، هي العوامل الرئيسية التي دفعت بأبناء الجزائر أن يلتحقوا بالجبال أو ينخرطوا بخلايا جبهة التحرير في المدن ، أن يساهموا في تحرير وطنهم من الأوربيين الغاصبين لخيرات الجزائر. وفي الحقيقة، كان هناك من يطالب بتأجيل عملية القيام بعمل مسلح إلى أن يتم تدريب الرجال وشراء السلاح وتوحيد العمل السياسي. لكن الرأي الذي اتفق عليه قادة الحركة الوطنية هو الشروع في الثورة حالا والسلاح يمكن اقتناؤه، والأحزاب تتوحد في جبهة واحدة عندما تجد نفسها أمام الأمر الواقع، والشعب سيساند الثورة لأن جميع أبنائه يشعرون بالظلم والحرمان، وهم على استعداد للانضمام لأية حركة سياسية تقوم بالثورة على الأجانب في بلدهم.

لقد كانت هناك عدة عوامل ساعدت على توحيد الجزائريين وتَحَمُّسهم للعمل الثوري. ومن هذه العوامل النقاط التالية التي تعتبر حيوية لمساندة الثورة وحصول الجزائر على استقلالها في سنة 1962.

النقطة الأولى : هي انعدام المساواة بين الجزائريين والأوربيين ، حيث نجد في فرنسا كل السكان يصوتون على اختيار ممثليهم في البرلمان الفرنسي ، على حين نجد في الجزائر أن أبناء البلد الأصليين لا يحق لهم التصويت على أي مرشح للبرلمان الفرنسي أو المجلس الجزائري الذي أنشئ بمقتضى قانون 20 أيلول/سبتمبر 1947.

النقطة الثانية : هي انعدام الديمقراطية واستعمال " الفيتو " أو حق الاعتراض على أي قرار يتخذه المجلس الجزائري.

النقطة الثالثة : هي الزيادة الهائلة في السكان الجزائريين والنتائج المترتبة عن ذلك سواء من ناحية صعوبة العثور على عمل أو من ناحية الحصول على تعليم.

النقطة الرابعة : هي أن الأوربيين في الجزائر قد استولوا على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة في الجزائر واستأثروا بخيرات الوطن وذلك على حساب أبناء البلد الأصليين. فالإحصائيات تشير إلى أن 72% من الجزائريين كانوا يعيشون على الفلاحة مقابل 16% من الأوربيين، لكن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة هي 109 هكتارات للأوربي، و14 هكتار فقط للجزائري . كما يلاحظ أن الجزائريين كانوا يعانون من الفقر والمجاعة في سنة 1954.

النقطة الخامسة : التي تؤخذ بعين الاعتبار هي قضية القروض والدعم المالي للزراعة والصناعة.

النقطة السادسة : هي أن الموظفين الجزائريين، بوجهٍ عام، كان عددهم ضئيلا وذلك بسبب عدم حصول أبناء الشعب الجزائري على مستوى رفيع من التعليم، ولهذا لم يكن بإمكانهم منافسة أي أوربي.

والنقطة السابعة : هي حرمان الجزائريين من التعليم ، لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون أن التعلم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية.

وهكذا فإن الثورة الجزائرية تميزت عن غيرها من الثورات الأخرى في العالم بما يلي :

- إنها ثورة جماهيرية غير مسيَّرة من طرف زعيم واحد.
- إنها ثورة ذات عقيدة إسلامية، الإسلام جَسَّم القيم العليا للشعب الجزائري وساهم في حماية الشخصية الوطنية من الذوبان في الشخصية الأوربية.

- إنها ثورة قامت على أساس قيادة مشتركة وعمل جماعي.
- إنها ثورة قادتها عناصر وطنية تنتمي إلى الفلاحين والعمال ومحاربة الظلم والاستبداد.

(ب) الحسابات الخاطئة في إستراتيجية الأوربيين :

يشار هنا إلى خطط الجالية الفرنسية في الجزائر ونظرة قادتها إلى كيفية إخماد الثورة ومعاقبة قادتها. فمن جملة التصورات التي كانت تجول بأذهانهم النقاط التالية:

- إن أيديولوجية الثورة مستوحاة من الخارج، أي إن جمال عبد الناصر وقادة العالم العربي هم الذين حرضوا قادة الجبهة على القيام بالثورة وطرد فرنسا من شمال إفريقيا. ولهذا ينبغي القضاء على هذه العناصر الوطنية التي تعتنق أيديولوجية معينة وتطمح للوصول إلى السلطة والاستيلاء على الحكم.
- إن استراتيجية الثورة مبنية على حرب الاستنزاف وإطالة أمد الحرب حتى تنهك قوى فرنسا اقتصاديا وتقبل في النهاية التفاوض مع الجبهة وترك الجزائر، لأنها غير قادرة على تحمل الخسائر المالية. ولهذا ينبغي أن تستعمل فرنسا كل قوتها وتهزم الثوار بسرعة.
- إن خطة جبهة التحرير هي الاعتماد على السكان في الريف وجلبهم إلى صفها وتجنيدهم لخدمة قضيتها. ولذلك ينبغي أن تنزل فرنسا أشد العقوبات بالقادة الذين يتعاونون مع الجبهة، وينشرون أيديولوجيتها في صفوف السكان. وبالتخلص منهم تفقد الثورة تلك العناصر القيادية التي تقوم بعمليتي التوجيه الأيديولوجي والحربي في آن واحد.
- إن الحيلة التي تستعملها الجبهة هي الدخول في مفاوضات من أجل السلام، لكن الثوار في الواقع، لا تهمهم المفاوضات ووضع حد للحرب، وإنما الشيء الذي يهمهم بالدرجة الأولى هو الاعتراف بالجبهة قوة سياسية ، وذلك لكي يحصل الثوار على مكاسب سياسية ويستولوا على السلطة في النهاية. فالمفاوضات في نظر الجالية الأوربية بالجزائر ما هي إلا مقدمة للاستيلاء على الحكم بطريقة تدريجية .
- إن الجبهة تحصل على مساعدات من الخارج لتمويل الحرب التحريرية، ولذلك لابد من فرض رقابة قوية على الحدود ومنع هذه المساعدات من التسرب إلى داخل الجزائر.
- إن الاحتكاك الموجود بين سكان الريف ورجال الجبهة هو الذي يتسبب في انتشار الثورة وتمويل الثوار، وتزويدهم بأخبار تحركات القوات الفرنسية. ولهذا ينبغي نقل السكان من ديارهم وجمعهم في محتشدات تكون مراقبة ومحمية بالجيش الفرنسي. وبذلك يمكن حماية السكان من دعاية الجبهة وتهديد رجالها لهم بالقتل إن هم امتنعوا عن تقديم مساعدة لها.

- إن القادة الذين يقعون في قبضتي قوات الأمن والجيش الفرنسي لابد أنهم تعرضوا لمغالطات ودعاية جبهة التحرير. ولهذا من الواجب إعادة تربيتهم وتوجيههم توجيها صحيحا.
- لما كانت الجزائر جزءًا لا يتجزأ من فرنسا، فقد طالب المستوطنون الفرنسيون بالبحث عن أيديولوجية جديدة لفرنسا في العالم. وتقوم هذه الأيديولوجية على أساس حماية الجزائر وإنقاذها من السقوط في مخططات الوحدة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج.
- إن الجيش الفرنسي هو رمز قوة الدولة العظمى، وعليه فلابد أن يكسب هذه المعركة بالجزائر ويستعيد مكانته المحترمة في المجتمع الفرنسي.
- إن وجود الجيش الفرنسي بكثرة في الجزائر يكلف الدولة ثمنا باهظا، ولذلك لابد أن يعتمد المستوطنون الأوربيون في الجزائر على أنفسهم، ويقوموا بالمهام المسندة إليهم والدفاع عن أنفسهم دون الاعتماد عن الجيش .

هذه هي الخطط المضادة للثورة الجزائرية التي أعدها قادة الجالية الأوربية بالجزائر لخنق الثورة والتغلب على ثمانية ملايين جزائري والمحافظة على امتيازاتهم السياسية والاقتصادية بشمال إفريقيا. ولكن هذه الحسابات والاستراتيجيات كانت خاطئة وغير ناجحة، لأن المحتلين الأجانب أساؤوا التقدير وتجاهلوا مقدرة الشعب على تنظيم أبنائه وتوجيه ضربات قاضية لمجموعة من المغامرين الأوربيين، الذين عاثوا في الأرض فسادًا، واستطاعوا أن يقنعوا فرنسا بأنهم يشكلون النخبة التي تدعم وجودهم بالجزائر. وهذه إحدى الغلطات الفادحة التي ارتكبتها السلطات الفرنسية بالجزائر، حيث سمحت لمجموعة من المعمِّرين أن يتصرفوا كما يحلو لهم، ولم تجبرهم على إقامة مؤسسات دستورية وأجهزة إدارية قادرة على تقديم الخدمات والاستجابة لرغبات المواطنين الجزائريين. ثم إن هذه الاستراتيجيات قد أخفقت لأن التحالف بين السلطات الفرنسية في باريس والجالية الأوربية في الجزائر كان وثيقا ولم يبق أي مجال للجزائريين سوى التحالف فيما بينهم وتكوين جبهة مشتركة مضادة للمتطرفين الأوربيين المصممين على إذلالهم وإهانتهم. فالمستوطنون الأوربيون كانوا لا يثقون بالجزائريين. وإمكان العمل الجماعي والحوار والتفاهم بشأن خدمة البلاد كانت معدومة. كما أن الأوربيين كانوا يوجهون الضربات بطريقة عمياء إلى كل الجزائريين وذلك في حالة تعرضهم لأي ضرر أو هجوم مفاجئ. وخابت خطتهم، أيضا، بسبب المحاولات المبذولة لإبقاء الجزائر متخلفة وغير مصنعة، حتى لا تكون هناك منافسة للبضائع الفرنسية في الجزائر، ويستمر الجزائريون في العمل بأجور زهيدة، سواء في الزراعة أو في أعمال أخرى يقوم بها المعمرون الأوربيون. ثم إن المليون أوربي الموجودين بالجزائر عند قيام الثورة في عام 1954 كانوا يحلمون بالاحتفاظ بامتيازات كبيرة وسلطات واسعة، ويحتكرون المناصب السياسية العليا، في حين أن عددهم صغير مقارنة بثمانية ملايين من الجزائريين، وقوتهم الحقيقية كانت لا تضاهي مطالبهم وليس في إمكانهم الدفاع عن أنفسهم في حالة قيام مواجهة حقيقية بينهم وبين أبناء البلد الأصليين الذين يفوقونهم قوة وعددا.

خاتمة :

إن فكرة الثورة في الجزائر كانت في أذهان الجزائريين منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه أقدام الفرنسيين أراضيهم. وقد كانت الأعمال الثورية انتفاضات في جهات ومناطق معينة، كان في إمكان الفرنسيين تطويق تلك الجهات والقضاء عليها وتسليط أشد العقوبات على كل من تجرأ أن يتمرد على فرنسا. لكن الوضع تغير في عام 1954 حيث انطلقت الثورة على المستوى الوطني وأخذت طابعا شموليا وتنسيقيا محكما ، وتعذر على القوات الفرنسية أن تحاصرها وتقضي عليها. كما أصبحت فكرة الثورة في عام 1954 أيديولوجية قوية تستمد جذورها من الواقع الجزائري ومن الأوضاع العامة المتدهورة. وساعدت تلك الأيديولوجية الوطنية قادة الثورة على تفجير الثورة ، وتحويل النظريات إلى مناهج عمل لتحرير الإنسان والأرض واستعادة السيادة الوطنية عن طريق العنف والقوة ، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بنفس الطريقة. وقد أصبحت الأيديولوجية الثورية للجزائر السند الفكري لجبهة التحرير التي اعتمدت على تلك الآراء الثورية لكي تطيح بالنظام الاستعماري ، وتوحد آراء جميع الجزائريين وتجعل منهم شعبا متحدا، يشترك جميع أبنائه في خوض معركة المصير المشترك، وتخليص الوطن من الهيمنة الاستعمارية.

وبمضي الوقت تحولت الأيديولوجية السياسية لجبهة التحرير إلى قواعد وإجراءات عمل لتدعيم الجهاز المركزي للدولة الجزائرية، ووسيلة فعالة لتنظيم القوة التي اكتسبها الشعب الجزائري من مساندته المطلقة للكفاح المسلح لاسترداد الحرية والكرامة لكل مواطن جزائري. وقد نجحت الثورة بفضل وعي الجماهير ورغبتها القوية في حمل السلاح وتحقيق الأهداف المشتركة للجميع.

أ.د. عمار بوحوش

جامعة الجزائر

المصادر والمراجع

1 - المصادر والمراجع العربية:

- بوحوش ، عمار ، التاريخ السياسي للجزائر ، من البداية ولغاية 1962. بيروت : دار الغرب الإسلامي، ط1 1997 ، ط2 2005.
- بوصفصاف ، عبد الكريم ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وموقفها من ظهور الحركة البربرية في الجزائر ، المجلة التاريخية المغاربية ، عدد 63-64 يوليو 1991 .
- بوضياف ، محمد ، حديث منشور بجريدة الشعب يومي 16 و 17 نوفمبر 1988 مع محمد عباس .
- بوعزيز ، يحيى ، اليمين في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال خصومه، 1912 - 1948 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991 .
- جريدة الشعب بتاريخ 1990/11/1.
- الجويلي ، نصر ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الدين والسياسة ، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 49-50 يونيو 1988.
- المدني ، أحمد توفيق ، حياة كفاح (ج2) ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1977.

2 - المصادر والمراجع الأجنبية:

- Abbas, Ferhat Autopsie d`une guerre. Paris : Editions Garnier, 1980.
- Ageron, Charles R. Politique Coloniales au Maghreb. Paris : P.U.F, 1972.
- Ageron Charles R. « Jules Ferry et la question algérienne en 1892 », Revue d'histoire Moderne Contemporaine, (Avril – Juin), 1963.
- Ben Chneb, Saadedine « Quelques Historiens Arabes Modernes d"Algérie » Revue Africaine, Tom. C, 1956.
- Bouhouche, Ammar «The Return and Reintegration of the Algérian Réfugees following the independance of Algeria», Annales de l'Université d'Alger, N 05, 1990-1991.
- Harbl, Mohamed Le F.L.N : Mirage et Réalité. Paris : Editions Jeune Afrique, 1980.
- Jeanson, Collette et Francis L'Algérie hors la loi . Paris, Seuil, 1955.
- Leffont, Pierre Histoire de la France en Algérie. Paris : Plon, 1980.
- PARET, Peter French Revolutionary Warfare: From Indochina to Algeria. New York: Praeger
- Union Démocratique du Manifeste Algérien (U.D.M.A.), 1964.



مصالي الحاج، مؤسس حزب نجم شمال أفريقية
المصدر: أرشيف الباحث



ميناء الجزائر أواخر القرن التاسع عشر

(Albert Hourani, A History of the Arab People, Harvard University - 1991)



الأمير عبد القادر الجزائرى



عبد الحميد ابن باديس رئيس جمعية العــلماء المســـلمين



عبد الحميد بن باديس والطيب العقبي

المصدر : أرشيف الباحث

4 - حركات التحرر والاستقلال في تــونــس

تمهيــد :

شهدت أوروبا إثر الثورة الصناعية نهضة شاملة طالت كل جوانب الحياة فيها ، بالمقابل شهدت البلدان العربية انحطاطاً شاملاً عمَّ كل الميادين أيضاً . وقد نجم عن هذا التطور المعاكس بين أوروبا والبلدان العربية اتساع الهوة بين الغرب والشرق ، وبالتالي تسرب القوى الأوربية بطرق شتى إلى العديد من البلدان العربية ومن جملتها الإيالة التونسية . ومن هذه الطرق نظام الامتيازات الذي وفر الظروف الملائمة لدعم المصالح الغربية ، وبالتالي للتسرب التجاري ، ثم التسرب المالي الأوروبي من جراء المديونية التي اتسمت بها سياسة الحكومة التونسية منذ ستينيات القرن التاسع عشر ، والتي كان لها انعكاسها على سيادة تونس واقتصادها . أمام عجز الحكومة التونسية على تسديد ديونها اتفقت فرنسا وإنكلترا وإيطاليا على جعل الإيالة التونسية تحت نفوذها حتى تحمي مصالح مواطنيها . وبتحريض من تلك الدول سن محمد الصادق باي تونس سنة 1287 هـ/ 1869م لجنة مالية دولية مؤلفة من تونسيين وأجانب لمراقبة موارد الإيالة ، مما جعل من تونس رهينة القوى الأوربية التي ازداد التنافس فيما بينها للسبق في السيطرة على مقدرات البلاد.

وكان الصراع على تونس حتى منتصف الستينات يكاد يقتصر على فرنسا وإنكلترا لأسباب تتعلق بالدرجة الأولى بموقع تونس الاستراتيجي : ذلك أن موقعها يشكل أهمية بالغة من حيث مراقبة تجارة الشرق الأقصى ، بعد أن صار هذا ممكناً إثر فتح قناة السويس وانتقال طريق الهند . يضاف إلى ذلك أن مرفأ بنزرت في تونس كان يعد قاعدة بحرية من الصنف الأول في البحر الأبيض المتوسط وهمزة وصل بين الشرق والغرب . وكان لهذا الموقع دوره في دخول إيطاليا ساحة الصراع واستغلال التنافس الإنكليزي الفرنسي لصالحها ، رغم ضعف إمكانياتها المالية والعسكرية . وتمكنت إيطاليا إلى جانب إنكلترا من تسجيل السبق في مضمار التوسع في تونس ، إلى أن كان مؤتمر برلين 1296 هـ/ 1878م ، حيث تخلت فيه إنكلترا عن تونس لصالح فرنسا مقابل هيمنتها على قبرص، بعد أن أبرمت اتفاقية سرية مع الدولة العثمانية تخول لها السيطرة على الجزيرة . وقد وجدت الحكومة الفرنسية الدعم ذاته من ألمانيا بهدف منح تعويضات لفرنسا كي تصرف نظرها عن مقاطعتي الألزاس واللوران (ضمتهما ألمانيا سنة 1288هـ/ 1870م) ، وهكذا فقد خلا الجو لفرنسا للسيطرة على تونس .

وتمكنت فرنسا ، بالرغم من الاستفزازات الإيطالية ، في 1299هـ/ 24 نيسان/أبريل 1881م من مدّ سيطرتها العسكرية على تونس ، وفرض معاهدة (باردو) على الباي محمد الصادق في 1299 هـ/ 12 أيار/مايو 1881م ، وقد ضمنت هذه المعاهدة لفرنسا فرض نفوذها على تونس على حساب بقية القوى الأوربية .

ومع أن المعاهدة لم تجرد الباي من كامل سلطته إلا أنها حرمته من تسيير شؤون البلاد

الخارجية دون موافقة الحكومة الفرنسية . وعملت سلطة الحماية تدريجياً على تجريد الباي من سلطته الداخلية ، وفرضت عليه في 1301 هـ/ 8 حزيران/يونيو 1883م توقيع معاهدة جديدة تُعرف بـ(المرسى) اعتبرها الفرنسيون مكملة لمعاهدة باردو ، والواقع أن هدف هذه المعاهدة هو توسيع اختصاصات فرنسا في تونس .

الحركة الوطنية التونسية ومقاومة الحماية الفرنسية :

لقد بدت الحركة الوطنية التونسية منذ نشأتها كامتداد للحركة الإصلاحية . فعلى مستوى الأشخاص ، سواء منهم من تكوّن عن طريق رجال الإصلاح بالمشرق العربي كالشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني ، أو الذين تكونوا بالمدرسة الصادقية ثم بالجامعات الفرنسية ، فإنه لم تنقطع سلسلة المصلحين التونسيين من خير الدين التونسي إلى الحبيب بورقيبة مروراً بالبشير صفر وعلي باش حامبه وعبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي والطاهر الحداد وغيرهم . وعلى مستوى الأفكار فإن الحركة الوطنية في جميع أطوارها قد تبنت مشروع الحداثة الذي وظفته الحركة الإصلاحية قبل فرض الحماية والذي يرمي إلى إرساء تنظيمات دستورية قوامها المساواة والحرية وكذلك تعليم عصري للنهوض بالبلاد التونسية .

جذور الحركة الوطنية التونسية :

كانت هذه الأفكار الإصلاحية تحرك النخبة المستنيرة من التونسيين وليس العامة والجماهير التي كانت تتفاعل أساساً مع التناقضات الناجمة عن نظام الحماية . ذلك أن الاستعمار الذي عمل على السيطرة على اقتصاد البلاد من خلال فئة من الفرنسيين ومن يساندهم قد مس بمصالح الأغلبية الساحقة للسكان ، وبالتالي أدى إلى خلق ظروف ملائمة لبروز ونمو شعور وطني في أوساطهم ، وهكذا فإن الحركة الوطنية هي وليدة التناقضات التي نتجت من إرساء الاستعمار الفرنسي بتونس والتي جعلت مصالح فرنسا وجاليتها تتعارض مع مصالح جلّ سكان هذه البلاد ، وهذا ما أدى إلى تناقضات اجتماعية سبق أن كرست لها التناقضات الاقتصادية .

وكانت التناقضات الاجتماعية تزداد حدة يوماً بعد يوم من جراء سياسة التمييز التي سلكتها السلطات الاستعمارية على كل المستويات كمستوى الأجور ، ومستوى التعليم والمستوى السياسي . فقد ضَمن نظام الحماية للأوربيين جميع الحقوق ووفر لهم الحريات العامة ، أما بالنسبة إلى التونسيين فقد تميز نظام الحماية بالقهر والاستبداد وبشتى التجاوزات . وهذه التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجلت قبيل الحرب العالمية الأولى وفرت الظروف الموضوعية لظهور الوعي الوطني بمدينة تونس ثم ببقية الجهات التونسية . أما الظروف الذاتية لهذا الوعي الوطني فتعود أولاً إلى اللحمة التي تكونت في أوساط السكان التونسيين ، من جراء النظام الاستعماري الذي أضر بمصالح الأهالي موجباً بذلك المزيد من التضامن بينهم للتصدي لهذا الخطر المشترك ، يضاف إلى ذلك أن النظام الاستعماري بتجهيزه البلاد التونسية بوسائل نقل عصرية ، بقصد النهوض بالاقتصاد الاستعماري ، قد وفر التماسك بين مصالح الأهالي ، هذا التماسك الذي هو بمثابة الركيزة للوعي الوطني . ومكنت وسائل النقل

الجديدة الأهالي من التنقل والاختلاط مزيلة بذلك شيئاً فشيئاً الفوارق بين كافة الجهات وخصوصاً بين سكان المدينة وسكان الريف ، وكان من شأن ذلك أن يدعم اللحمة الوطنية . ومكنت هذه الوسائل العصرية من نشر الأفكار الوطنية في أرجاء البلاد وزادت بذلك من وعي الأهالي بمصيرهم المشترك وبالخطر الذي يحدق بهم . وكانت هذه الظاهرة تزداد بازدياد سكان المدن من جراء استعمار الأراضي ونزوح العديد من العملة وصغار الفلاحين إلى المدن حيث أثر احتكاكهم مع التيارات والصحافة والحركة الوطنية المتواجدة هناك في زيادة وعيهم الوطني .

أما وحدة التراب واللغة والحضارة والعقيدة السائدة بالبلاد التونسية منذ عدة قرون فقد مثلت عنصر تقارب وتجاوب ووفاق بين السكان ، وسرعت بذلك في ظهور الوعي الوطني . ويعود بعث هذه الظروف الذاتية للوعي الوطني إلى ثلة من التونسيين الإصلاحيين تلقى جلهم تعليماً عصرياً بالمدرسة الصادقية التي أسسها الوزير المصلح خير الدين الباشا سنة 1287 هـ/ 1875م ، أو بالمعاهد العصرية التي تكونت اثر فرض الحماية والتي كان التعليم فيها ، شأنه شأن التعليم بفرنسا ، مبنياً على المبادئ الليبرالية الناجمة عن ثورة 1201 هـ/ 1789م الفرنسية ، والتي تتناقض مع الواقع الاستعماري بالبلاد التونسية ، ولا يمكن إغفال أن التعليم العصري قد مكن أصحابه من تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحليلاً علمياً وذلك طبقاً لمقاييس النقد في الجامعات الغربية . وكان هذا التكوين العصري قد أوجد حافزاً للرواد من الشبان التونسيين (المبعدين غالباً عن إدارة بلادهم) على بعث رأي عام تونسي وبالتالي على إرساء الحركة الوطنية التونسية . وقد مرت هذه الحركة منذ بداية القرن العشرين وحتى استقلال تونس سنة 1375 هـ/ 1956م بثلاث مراحل تمثلت في حركة الشبان التونسيين التي بعثها علي باش حامبه 1325 هـ/ 1907م ، ثم في الحزب الدستوري التونسي الذي أسسه عبد العزيز الثعالبي سنة 1338 هـ/ 1920م ، وأخيراً في الحزب الدستوري الجديد الذي بعثه الحبيب بورقيبة سنة 1353 هـ/ 1934م .

حركة الشباب التونسي :

برزت هذه الحركة حول جريدة أسبوعية تصدر بالفرنسية تحت عنوان Le Tunisien (التونسي) أسسها الشباب التونسي في 1325 هـ/ بداية 1907م ، وعهدوا بإدارتها إلى علي باش حامبه ، وقد وضع حامبه في افتتاحية العدد الأول لهذه الصحيفة برنامجاً لحركته يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية . ولم تكن القضايا التي طرحتها حركة الشبان التونسي تندرج بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إطار التناقضات وسياسة التمييز والمظالم الناجمة عن نظام الحماية، بل كانت مقترحاتها ترمي إلى القضاء ، أو على الأقل ، إلى الحد من « عيوب » هذا النظام حتى تتحقق المساواة بين الأجناس القاطنة بالبلاد التونسية .

ولذا فإن حركة الشباب التونسي لم تطرح قضية الاستقلال إنما كانت في بداية الأمر تدعو إلى سياسة المشاركة ، أي مشاركة التونسيين في إدارة شؤون بلادهم للنهوض بها ولو في نطاق الحماية الفرنسية ، ولكنها ، بالرغم من طبيعتها النخبوية ومن عدم هيكلتها ، ساهمت من خلال تحليلها للتناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي

تعيشها يومياً الفئات العريضة للشعب التونسي ، في تكوين رأي عام على الأقل بمدينة تونس ، خالقة بذلك الظروف الملائمة لتأسيس حزب وطني جماهيري برز غداة الحرب العالمية الأولى تحت اسم الحزب الحر الدستوري التونسي .

واثر اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1333 هـ/ 1914م ركدت الحركة الوطنية ولم يقم الوطنيون بأي عمل مناهض لفرنسا طوال هذه المدة بل بالعكس من ذلك أقدم عدد من زعماء حركة الشباب التونسي على التعاون مع حكومة الحماية . ولم يبق وفياً للعهد سوى الشيخ عبد العزيز الثعالبي مع قلة من الوطنيين ، فاستتب الأمن في البلاد ، باستثناء بعض القلاقل التي جدّت في الجنوب التونسي خلال سنتين 1333 و 1334هـ / 1914 و 1915م . وخلا الجو لغلاة الاستعمار لتطبيق سياستهم الرامية إلى استعباد الشعب التونسي ، والقضاء على شخصيته العربية الإسلامية ، واشتدت وطأة الاستعمار طوال فترة الحرب ، وانتهج الوطنيون سبيل الحذر وجنحوا إلى الهدوء والسكينة ، في إطار انتظار ما ستسفر عنه الحرب من نتائج ، معتقدين أن الحلفاء بعد انتصارهم المحقق سوف لا يترددون في منح الشعوب المستعمرة الحرية التي دفعت ثمنها غالياً أثناء الحرب .

الحزب الحر الدستوري :

نشأة الحزب الحر الدستوري التونسي :

كان الحزب الحر الدستوري امتداداً للحزب التونسي الذي كان وليد الاجتماعات العديدة التي التأمت بتونس العاصمة 1338هـ/ 1919م لوضع برنامج ينطلق من مطالب جريدة « التونسي » لتكييفها مع الظروف الناجمة عن الحرب العالمية الأولى ، ولكن النزعة السائدة التي كان يتزعمها عبد العزيز الثعالبي قد أكدت على وجوب سن دستور يضمن حقوق الأهالي وأكدت كذلك على عزمها على تعديل نظام الحماية إلى غاية تحرير البلاد . وعلى هذا الأساس تأسس « الحزب التونسي » وضم إلى جانب الثعالبي ، وبعض قدماء حركة الشباب التونسي ، ثلة من المحامين والأطباء والصحافيين . واختلف الحزب الدستوري التونسي (تم تأسيسه في شهر جمادى الثانية 1339هـ/ آذار/مارس 1920م) عن الحزب التونسي الذي يمثل حركة نخبوية على غرار حركة الشباب التونسي ، فقد كان لابد أمام تدفق الحماس الوطني، من تنظيم هذا التيار في منظمة جماهيرية مهيكلة .

كما أن تغيير موازين القوى بأوروبا بصفة عامة ، وبفرنسا بصفة خاصة لفائدة الأحزاب اليمينية الاستعمارية ، قد استوجب تعديل تكتيك الحركة الوطنية التونسية وبالتالي تأسيس حزب يتناسب مع هذا الوضع الجديد . لذلك فقد أقدم الوطنيون بعد انتهاء الحرب على إعادة تنظيم صفوفهم وجمع شملهم وضبط مطالبهم ، محاولين الاستفادة من المبادئ التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ويلسون Wilson ، لا سيما مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها . وقد عهد بمهمة الاتصال بممثلي الحلفاء في باريس ، وعرض القضية التونسية على الحكومة الفرنسية، إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي - الذي أصبح زعيم الحركة الوطنية بعد وفاة علي باش حامبه في تركيا سنة 1337 هـ/ 1918م . وقد توجه الثعالبي خلال عام 1338 هـ/ 1919م نحو باريس ، حيث قام بنشاط حثيث تمثل في إلقاء المحاضرات والخطب ،

ونشر المقالات في الصحف المناصرة لقضايا الشعوب المستعمَرة ، والاتصال بزعماء الأحزاب السياسية وقادة المنظمات الإنسانية .

وسخر الثعالبي كل جهوده لتأليف كتاب «تونس الشهيدة» ، وعهد إلى المحامي أحمد السقا، رفيق الثعالبي آنذاك مهمة تحرير الكتاب ، الذي أحرز منذ صدوره نجاحاً باهراً . ورغم مصادرة الكتاب فقد انتشر في تونس في منتهى السرية وزاد هذا في حماس الوطنيين الذين تبنوا المطالب الواردة فيه والمتمثلة بما يلي :

- إنشاء مجلس تشريعي تكون الحكومة مسؤولة لديه.
- إنشاء مجالس محلية منتخبة في كامل البلاد.
- إقامة سلطة قضائية مستقلة عن السلة التنفيذية.
- نشر التعليم على مختلف درجاته.
- ضمان الحريات العامة لكافة المتساكنين.

والملاحظ أن مبادئ ولسون Wilson (الرئيس الأمريكي) لم تطبق إلا على البلدان الأوربية التي كانت تخضع لهيمنة ألمانيا والنمسا ، أما المقاطعات العربية للدولة العثمانية كسوريا وفلسطين والعراق ، فقد وقع تقسيمها إثر انهزام تركيا بين فرنسا وبريطانيا العظمى. أما على الصعيد الفرنسي انهزمت الأحزاب اليسارية سنة 1338هـ/ 1919م ، وكانت الحركة الوطنية غداة الحرب تراهن على تلك الأحزاب لتحرير البلاد في الانتخابات التشريعية . ولم يبق أمام الوطنيين التونسيين،سوى الاعتماد على القوى الشعبية التونسية لبلوغ أهدافهم .

وكان هذا التغيير في موازين القوى بمثابة الوازع الذي دفع بالثعالبي لتعديل مطالبه الوطنية ، وتأسيس حزب جماهيري بقصد تحقيق هذه المطالب، وقد ورد هذا الخط الجديد في رسالة بعث بها زعيم الحركة الوطنية من باريس ، وكان يدافع عن القضية التونسية ، إلى جماعته بتونس في 1339هـ/ 1920م ، أكد فيها على إفلاس وانهزام الأحزاب اليسارية التحررية وبالتالي على وجوب الدخول في معركة طويلة المدى ضد الاستعمار يكون الاعتماد فيها على القوى الشعبية . وأضاف: «أنه ليس بالإمكان إلغاء الحماية في مثل هذه الظروف ، ولذلك يجب التركيز في هذه المرحلة من الكفاح الوطني على المطالبة بدستور يضمن حقوق الشعب التونسي ويمكنهم من تسيير شؤون بلادهم باستثناء السياسة الخارجية التي تعود بالنظر بمقتضى معاهدة باردو إلى الحكومة الفرنسية» . ولذا رأى الثعالبي ضرورة تنظيم الحركة الوطنية التونسية حسب أسس جديدة قادرة على تعبئة جميع الفئات الاجتماعية في إطار حزب يكون حافزاً للحركة الوطنية التونسية التي عرفت نمواً ملحوظاً في العشرينات .

واستجابة لهذه الرؤية عقد الوطنيون عدة اجتماعات واتفقوا على تأسيس حزب وطني برئاسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي أطلقوا عليه اسم «الحزب لحر الدستوري التونسي» كما قرروا توجيه وفد إلى باريس برئاسة الأمين العام للحزب محمد الصافي لإبلاغ مطالبهم إلى الحكومة الفرنسية ، وتم ذلك في 2 شوال 1339هـ / 18 حزيران/يونيو 1920م . وقد تحول إلى المرسى وفد يضم أربعين وطنياً برئاسة الشيخ الصادق النيفر المدرس بجامع الزيتونة ، وتمكن من مقابلة الأمير محمد الناصر باي الذي خصه باستقبال حار وأعرب عن استعداده لتبني مطالبه . وتمثل رد فعل الحكومة الفرنسية في إلقاء القبض على الشيخ

عبدالعزيز الثعالبي في باريس ونقله يوم 13 ذو القعدة 1339هـ/ 28 تموز/يوليو 1920م إلى تونس حيث اعتقل في السجن العسكري بتهمة التآمر على أمن الدولة ، ولم يفرج عنه إلا في شعبان 1340 هـ/ أول أيار/مايو 1921م .

نشاط الحزب الدستوري في تونس :

بعد أن غادر الثعالبي السجن أقبل بكل حماس على تركيز هياكل الحزب والتعريف بمطالبه والدعاية له، سواء عن طريق الخطب والمحاضرات أو بواسطة الفصول المنشورة في الصحف العربية التي عادت للظهور منذ سنة 1339هـ/1920م . وقد حظيت الحركة الدستورية في أول وهلة بتأييد كافة القوى الحية في البلاد ومساندة محمد الناصر باي تونس وأبنائه وحاشيته ، فانتشرت انتشاراً سريعاً وأصبحت قوة تمكنت من تهديد الحضور الفرنسي بالخطر .

ولكن قبل مضى مدة طويلة على نشأة الحزب الدستوري حتى بدأت تظهر الخلافات بين بعض قادته : ففي حين كانت الأغلبية الملتفة حول الثعالبي ترى ضرورة المطالبة بالدستور والتمسك بالمطالب الواردة في كتاب « تونس الشهيدة » ، كان الطرف المعتدل الذي يتزعمه حسن قلاتي يدعو إلى قبول الإصلاحات التي أعلن عنها المقيم العام الفرنسي الجديد والمتمثلة في رفع الرقابة عن الصحف وتأسيس وزارة للعدل وإنشاء مجلس مختلط تونسي فرنسي تنحصر مهمته في المصادقة على الميزانية التي تعرضها الحكومة ، وهو المجلس الكبير .

وانتهى الأمر بالطرف المعتدل إلى الانفصال عن الحزب الدستوري في أواخر سنة 1340 هـ/ 1921م وتكوين « الحزب الإصلاحي » الذي لم يستطع استقطاب الجماهير الشعبية وأصبح عبارة عن مجمع لا يضم سوى فئة قليلة من القادة البرجوازيين بلا أنصار .

أزمة نيسان/أبريل 1922م :

استمر الدستوريون في القيام بنشاطهم السياسي المتمثل بوجه خاص في إحداث الشُعَب التي انتشرت في كامل أنحاء البلاد والإكثار من الاجتماعات العامة وتوسيع نطاق دعايتهم . وتعزّز جانب الحزب الدستوري بتأييد الباي الذي لم يتردد في إعلام المقيم العام بتبنيه للمطالب الدستورية التي أضاف إليها المطالبة باسترداد الأراضي الزراعية الممنوحة للمستوطنين الفرنسيين وممارسة حقه في اختيار وزرائه وعزلهم ، وهدّد بالتنازل عن العرش إذا لم تستجيب الحكومة لمطالبه . ولما انتشر هذا الخبر نظّمَ الحزب الدستوري مظاهرة شعبية عظيمة بالمرسى يوم 18 رمضان 1341 هـ/ 15 نيسان/أبريل 1922م للتعبير عن تضامن الشعب التونسي مع الباي وشكره على مواقفه الوطنية الجديرة بالتنويه.

وتدخل المقيم العام الفرنسي بكلّ ثقله ، مستعملاً وسائل الترغيب والترهيب . وتمكن من حمل الناصر باي على التراجع في قرار التنازل عن العرش ، وإفشال الحملة التي يقوم بها الحزب الدستوري لتحقيق مطالبه .

وعلاوة على الانشقاق الذي أضرّ بالقضية الوطنية وإعلان جماعة من الدستوريين عن رغبتهم في المشاركة في انتخابات المجلس الكبير ، (قرّر الحزب مقاطعتها) ، أصيبت الحركة الوطنية في شهر ذو القعدة 1341 هـ/ تموز/يوليو 1922م

بوفاة الناصر باي الذي خلفه ابن عمه وولي عهده محمد الحبيب باي (1922-1929م) . وقد بادر الباي الجديد منذ ارتقائه العرش إلى الإعراب عن ولائه للسلطة الفرنسية . فاغتنم المقيم العام هذه الفرصة لشلّ الحركة الوطنية والقضاء على رجالها وذلك بإصدار مجموعة من الأوامر الاستثنائية التي عطلت الصحف الوطنية ومنعت الاجتماعات العامة وسلطت أقسى العقوبات على المناضلين الدستوريين . فاضطرّ رئيس الحزب الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى مغادرة تونس يوم 13 ذو الحجة 1342هـ/ 26 تموز/يوليو 1923م ولم يرجع إلا في سنة 1346هـ/ 1937م .

ركود الحركة الوطنية :

شهدت الحركة الوطنية شيئاً من الفتور بعد هجرة الثعالبي ولم يصمد أمام سياسة القمع والاضطهاد إلا عدد قليل من المناضلين أمثال أحمد توفيق المدني ومحي الدين القليبي والطاهر الحداد الذين قاموا بحملة دعائية واسعة النطاق للاحتجاج على القانون الصادر في12 جمادى الأولى 1342 هـ/ 20 كانون الأول/ديسمبر 1923م والقاضي بمنح الجنسية الفرنسية للراغبين في الحصول عليها من التونسيين .

وتمكنت الحركة الوطنية التونسية من الخروج من طورها النخبوي إثر تأسيس الحزب الحر الدستوري إلى طور جماهيري ، بسبب الاتساع الاجتماعي والجغرافي الذي عرفه الحزب ، وبسبب كسبه أنصاراً من جميع الفئات الاجتماعية وفي معظم جهات تونس . وبلغ عدد شُعَبه داخل البلاد سنة 1343هـ/ 1924م ، حسب تقارير الحماية نفسها ، سبعين شُعبة تجمع بـ 45 ألف عضو ، وذلك دون اعتبار كل الأنصار الذين لا يعلنون عن رأيهم بصفة مباشرة والذين يفوق عددهم بكثير الأعضاء المسجلين . وكان ذلك سنة 1343هـ/ 1924م ، إثر رجوع محمد علي الحامّي من الخارج ومساهمته في بث روح الحماس في الطبقة الشغيلة حتى تتخلى عن ركودها . وقد تمكن في وقت قصير من حمل عدد كبير من العمال التونسيين على الانفصال عن المنظمة النقابية الفرنسية وإنشاء منظمة وطنية أطلق عليها اسم « جامعة عموم العملة التونسية » . وحظيت المنظمة النقابية الجديدة في أول الأمر بتأييد ومساندة قادة الحزب الدستوري ، ولكن سرعان ما تخلوا عنها خشية ردود فعل السلطة الفرنسية التي اتهمت محمد علي الحامي وجماعته بالتعاون مع الشيوعيين . واغتنم المقيم العام الاضطرابات التي شنتها « جامعة عموم العملة التونسية » لإلقاء القبض على قادتها وعلى رأسهم الزعيم النقابي محمد علي الحامي ، وإحالتهم على المحكمة الفرنسية التي حكمت عليهم « بالتغريب » ، « بتهمة المسّ بأمن الدولة وإثارة التباغض بين الأجناس » .

وخلا الجو للمقيم العام الفرنسي لتطبيق سياسته التعسّفية واضطهاد كلّ من يتجرأ على معارضة تلك السياسة . وقد شدّد الخناق على الصحافة ومنع التظاهر في الشوارع وعقد الاجتماعات العامة وأبعد عدداً من المناضلين النشطين إلى الجزائر . فركدت الحركة الوطنية اعتباراً من1345 هـ/ 1926م ، وأصبح الحزب الدستوري في حاجة إلى إعادة النظر في أساليبه والتفكير في تجديد طرق عمله ، في انتظار الظروف السياسية وظهور زعماء آخرين قادرين على بعث الحركة الوطنية من جديد .

انتعاش الحركة الوطنية في الثلاثينات (1930-1939) :

انتشار الوعي الوطني :

بعد الركود الذي شهدته الحركة الوطنية منذ سنة 1925م ، بدأ الوعي الوطني ينتشر في مطلع الثلاثينات تحت تأثير عدّة عوامل ، منها :

- عودة مجموعة من الشبان التونسيين الذين أتموا دراستهم العليا بفرنسا وأقرّوا العزم على تطوير الحركة الوطنية وتحويلها من تحرير المقالات وتقديم العرائض إلى العمل المباشر وتعبئة الجماهير الشعبية وإعدادها للكفاح .
- ثورة طلبة جامع الزيتونة على الوضع السائد في معهدهم بوجه خاص وفي البلاد بوجه عام ، وانضمامهم إلى الحركة الوطنية .
- استفزازات سلطة الحماية التي أقدمت على (تنظيم المؤتمر الأفخارستي المسيحي) بتونس في شهر محرم 1349 هـ/ أيار/مايو 1930م ، وقد اعتبره التونسيون مسّاً بكرامتهم وإهانة لدينهم ، ونظموا عدة مظاهرات للاحتجاج على تنظيمه . وكانت سلطة الحماية قد قررّت تنظيم احتفالات رسميّة في سنة 1931م للاحتفال بمرور خمسين سنة على احتلال تونس .

وإزاء هذه التصرفات ، عقد عدد من الوطنيين اجتماعاً عاماً يوم 8 جمادى الثانية 1349هـ/ 30 تشرين الأول/أكتوبر 1930م وقرّروا القيام بحملة صحفية في جريدة « صوت التونسي » للتشهير بالاستعمار الفرنسي وفضح مخططاته الجهنمية . وأثارت تلك الحملة صدى" كبيراً في الداخل والخارج ، فاستدعى المقيم العام المحرّرين وطلب إليهم التخفيف من لهجتهم . وأبدى صاحب الجريدة الشاذلي خير الله استعداده للاستجابة لهذا الطلب . فانفصل عنه عدد من الوطنيين الأحرار الذين بادروا إلى إصدار جريدة جديدة وطنية يوم 3 رجب 1351هـ/ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1932م تحت اسم « العمل التونسي » بإدارة المحامي الحبيب بورقيبة . وكانت هذه الجريدة تعالج موضوعات اجتماعية واقتصادية منها مثلاً الدعوة إلى تشجيع الصناعة القومية والتنديد بفتح تونس للبضائع الأجنبية دون قيد ، وكذلك التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في الأجر ، وإرهاق الميزانية التونسية الضئيلة من أجل أحد عشر ألفاً من الموظفين الفرنسيين الذين يتمتعون بامتيازات عظيمة . وقد اهتمت الجريدة بصفة خاصة بموضوع تحرير المرأة من تقاليد الماضي ، والمطالبة بفتح ميادين العمل والتعليم أمامها . كذلك أثار الشبان في صحيفتهم احتجاجات قوية على نظام المخامسة الذي يحرم الفلاح من ثمرة عمله ، فلا يعطيه الحق إلا في خمس المحصول الذي ينتجه بينما يستولي مالك الأرض على الأربعة أخماس .

الحزب الدستوري الجديد :

أيضاً تجلى تأثير جماعة « العمل التونسي » في قضية من أبرز القضايا الوطنية في مطلع الثلاثينات ، ألا وهي قضية التجنيس ، فقد شنت هذه الصحيفة حملة شعواء على القانون الذي أصدرته حكومة الحماية لتمكين التونسيين من التجنس

بالجنسية الفرنسية ، وبينت ما فيه من خطر جسيم يهدد كيان الشعب التونسي العربي المسلم . واستطاعت توحيد كلمة جميع التونسيين حول استنكار سياسة التجنيس ومعارضة دفن المتجنسين في مقابر المسلمين . وقد كثرت المصادمات بين الجماهير الشعبية وقوات الأمن عند وفاة بعض المتجنسين ، لاسيما في مدينة المنستير ، حيث استشهد عدد من المتظاهرين . واضطرت سلطة الحماية إلى تخصيص أماكن لدفن المتجنسين ، خارج المقابر الإسلامية ، وكان هذا أكبر انتصار تحرزه الحركة الوطنية منذ انتصاب الحماية .

ولما رأى أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري ما أحرزه هؤلاء الشبان من نجاح ، عقدوا مؤتمراً عاماً بتونس يومي 18 و 19 محرم 1352 هـ/ 12-13 أيار/مايو 1933م ، وقد أنهى المؤتمر أعماله بالموافقة على إلحاق أسرة تحرير « العمل التونسي » باللجنة التنفيذية ، وأعلن « أن غاية الحزب التي يعمل على تحقيقها هي تحرير البلاد التونسية ومنحها دستوراً يحفظ شخصيتها ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتحكمة في مصيرها » .

ولكن الوئام لم يدم طويلاً بين الشبان الناشطين والشيوخ المحافظين . فاحتد الخلاف إلى أن أفضى إلى انشقاق جماعة « العمل التونسي » وانعقاد مؤتمر خارق للعادة للحزب يوم 17 ذو القعدة 1352هـ/ 2 آذار/مارس 1934م بمدينة قصر هلال . وقد قرر المؤتمرون فصل أعضاء اللجنة التنفيذية عن الحزب وانتخاب هيئة مديرة أطلقوا عليها أسم « الديوان السياسي » وعيّنوا على رأسها الدكتور محمود الماطري (رئيس) والحبيب بورقيبة (أمين عام) والطاهر صفر (أمين عام مساعد) ومحمد بورقيبة (أمين المال) والبحري قيقة (أمين مال مساعد) .

وكان من الطبيعي أن ترفض اللجنة التنفيذية قرار الديوان السياسي فقررت حل اللجنة التنفيذية ، لأنهم يعتبرونها عاجزة عن الدفاع عن مطالب الشعب ، وتفويضها بقيادة جديدة تضم جماعة الحبيب بورقيبة ، واعتبرت نفسها - أي اللجنة التنفيذية - الممثل الشرعي الوحيد للحزب الحر الدستوري ، وبذلك أصبح هناك منظمتان تنتسب كل منها إلى الحزب الدستوري ، وللتمييز بينهما أطلق الملاحظون الأجانب أسم الحزب الدستوري القديم على المنظمة الأولى ، والحزب الدستوري الجديد على الثانية . وتجدر الإشارة إلى أن الخلافات بين هذين الحزبين تنحصر في طريقة النضال الوطني وليست هناك فوارق تذكر في المجالات الأخرى . إذ بقي الحزبان متشبثين بنفس البرنامج ونفس الهدف ، وكانت قيادتهما من أنصار تيار الإصلاح والحداثة الذي ازدهر بتونس قبيل الحماية .

المواجهة بين الحزب الدستوري الجديد وحكومة الحماية :

لقد سعى المقيم العام الفرنسي الجديد إلى الاستفادة من هذا الانشقاق ، فسمح لرجال الديوان السياسي بعقد الاجتماعات العامة في كامل البلاد ظناً منه أن الخلاف بينهم وبين أعضاء اللجنة التنفيذية سيشتد وأن الخصومة بين الشقين ستتيح الفرصة للحكومة الفرنسية لمواصلة تطبيق سياستها الاستعمارية . ولكن سرعان ما أدرك ما تمثله الحركة الجديدة من خطورة على الحضور الفرنسي في تونس . فأمر بإلقاء القبض على قادة الحزب الدستوري الجديد يوم 24 جمادى الأولى 1353هـ/ 3 أيلول/سبتمبر 1934م واعتقالهم في

أقصى الجنوب التونسي . وما كاد خبر الاعتقال ينتشر حتى عمت الاضطرابات كامل البلاد وتواصلت سنتين متواليتين بلا انقطاع ، إلى أن اضطرت الحكومة الفرنسية في شهر المحرم 1355هـ/ آذار/مارس 1936م إلى إعفاء المقيم العام من مهامه وتعويضه بمقيم عام جديد معروف بأفكاره التحررية . وقد تزامنت هذه الأحداث مع الانتخابات التشريعية في فرنسا التي أسفرت عن فوز الأحزاب اليسارية المنضوية تحت لواء واجهة شعبية . فقرّرت الحكومة الجديدة برئاسة ليون بلوم Blum تغيير سياستها في تونس والإفراج عن قادة الحزب الدستوري الجديد .

ولما أبدى الحبيب بورقيبة مخاوفه من أن يكون إطلاق سراحه ثمناً للتنازل عن بعض الأهداف القومية نفى المقيم العام الجديد أن يكون هذا هو تفكير الحكومة الفرنسية ، وهذا ما جعل الدستوريون يعلقون أملاً كبيراً على تلك الحكومة اليسارية . لذلك ما أن أخلي سبيل الحبيب بورقيبة وصحبه حتى ذهبوا إلى باريس لمقابلة الموكل بشؤون البحر المتوسط في وزارة بلوم .

وفي باريس أظهر الدستوريون استعدادهم لقبول مشروع الإصلاح الجديد الذي وُضع لتونس ، مع إبداء بعض التحفظات ، وذلك بالرغم من أن المشروع اشتمل على مبدأ السيادة المزدوجة . وتظهر فكرة السيادة المزدوجة من الفقرة الأولى للمشروع ، التي تنص على قيام مجلس تشريعي مُنتخب بواسطة الاقتراع العام ، على أساس وجود دائرتين الأولى : تمثل المستوطنين الفرنسيين . والثانية : تمثل المواطنين التونسيين ، ولكل منهما عدد متساو من النواب ، ولهذا المجلس حق اقتراح الميزانية وتقريرها مع احتفاظ الحكومة الفرنسية بحق المصادقة عليها . وقد زاد المشروع الجديد عدد الأعضاء التونسيين بالنسبة لمجلس سنة 1922م . كما وسع اختصاصات المجلس الجديد الذي أصبح شبه مجلس نيابي ، ولكنه جعل للمستوطنين حقاً ثابتاً في الاشتراك في إدارة البلاد . والخطورة هنا أن هذا الحق لم تمنحه معاهدة الحماية أو حتى اتفاقية المرسى ، أما باقي بنود المشروع فقد ارتكز عليها الحبيب بورقيبة ليبرر قبوله المشروع وهي :

- إنشاء مجالس بلدية منتخبة ذات سلطات واسعة .
- إلغاء نظام الحكومة العسكرية في الجنوب التونسي .
- التسوية في الأجور بين العمال التونسي والأوربيين .
- التوسع في التسليف الزراعي للمزارعين التونسيين .

ولأن حكومة الواجهة الشعبية قد تعرّضت منذ سنة 1356هـ/ 1937م لصعوبات سياسية واجتماعية في فرنسا ولضغوط الاستعماريين في تونس ، فإنها لم تتمكن من القيام بأي عمل لإرضاء المطالب التونسية .

وخشي الدستوريون الجدد من هبوط سمعتهم لدى الرأي العام التونسي بعد أن بالغ في التساهل دون نتيجة . وتصادف ذلك مع السماح للثعالبي بالعودة إلى تونس في ربيع الثاني 1356 هـ / تموز/يوليو 1937م ، ومحاولته مع الدستوريون القدامى إعادة تشكيل الحزب رغم قرار الحل الذي فرض عليه سنة 1352 هـ/ 1933م . ولم تنقطع صلة هؤلاء خلال هذه الفترة بالثعالبي الذي ظل المرشد الروحي ، دون أن يحتل منصباً رسمياً في تشكيلات الحزب .

وبسبب خوف الدستوريون الجدد على فقدان

الزعامة عمدوا إلى تغيير سياسة الحزب الجديد تغيراً شاملاً في المؤتمر الذي عُقد في رمضان 1356 هـ/ تشرين الثاني/نوفمبر 1937م . فأعلنوا تأييد الإضرابات العمالية ، بل وسعوا لقيادتها ، وشجعوا انفصال النقابات العمالية التونسية عن النقابة الشيوعية الفرنسية . ولذلك انزوى الأعضاء الذين أرادوا الاستمرار على سياسة الاعتدال ، في حين تأكدت زعامة بورقيبة للحزب الدستوري الجديد .

وفي هذه المرحلة من التنافس بين الحزبين الدستوريين القديم والجديد دار الجدل حول تحديد هوية تونس القومية ، فبينما كان بورقيبة يرى تونس شخصية متميزة بحكم موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين الحضارتين العربية والغربية ، استمر الثعالبي على علاقته بالمشرق العربي ، مذكراً بشكل مستمر على وجود تونس في العائلة العربية . وقد جرت محاولات عدة عند عودته سنة 1356 هـ/ 1937م للتوفيق بين أنصاره وبين أنصار الحزب الدستوري الجديد ، ولكن دون جدوى. وظل الانشقاق قائماً بين الطرفين حتى عُقد الميثاق الوطني سنة 1365 هـ/ 1946م .

وقد استمر الحزب الدستوري الجديد بمنافسة الحزب القديم في التصدي لقيادة الإضرابات التي عمت تونس 1357 هـ/ 1938م ، مستفيداً من وسائله التنظيمية المتفوقة على الدستوريين القدامى . وكان أشد هذه الإضرابات وأكثرها تأثيراً في مجرى الأحداث، إضراب الطلبة في مدينة تونس في 19 صفر 1357 هـ/ 19 نيسان/أبريل 1938م والذي انتهى بمجزرة بشرية راح ضحيتها المئات من القتلى والجرحى ، وكانت هذه فرصة للسلطة للتخلص من الدستوريين المناوئين وفي مقدمتهم الزعيم الحبيب بورقيبة .

وقد أعلنت الأحكام العرفية وامتلأت السجون بالمناضلين وانتشر الجيش الفرنسي في البلاد يعيث فيها فساداً . ورغم ذلك فقد تواصلت المقاومة السرية بقيادة الدكتور الحبيب ثامر ، واتخذت أشكالاً متنوعة : من توزيع المناشير إلى تنظيم المظاهرات إلى القيام بأعمال التدمير. ودامت هذه الحالة حتى بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في رجب 1358 هـ/ أيلول/سبتمبر 1939م وانهزام فرنسا في حزيران/يونيو 1359 هـ /1940م .

الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) :

المقاومة السرية :

تواصلت أعمال المقاومة السرية من سنة 1357هـ/ 1938م حتى نهاية سنة 1361 هـ/ 1942م وكانت تتمثل بشكل خاص في توزيع المناشير وأعمال التدمير . كما ظهرت حركة العصيان في صفوف الجنود التونسيين الذين جندتهم فرنسا للمشاركة في العمليات الحربية ضد قوات المحور . وقد اضطرت السلطة إلى استعمال الحيلة تارة والقوة تارة أخرى ، لحمل الجنود التونسيين على ركوب البواخر التي تنقلهم إلى ميادين القتال . وإثر انهزام الجيوش الفرنسية في 1359هـ/ حزيران/يونيو 1940م وتوقيع الهدنة مع الحكومة الألمانية ، ازدادت أعمال التدمير والاضطرابات والمصادمات والثورات المحلية ، وكانت أبرزها حوادث قصر هلال في الساحل وثورة دقاش في الجنوب ، ورغم سياسة القمع والاضطهاد لم تنقطع المقاومة إلى أن ارتقى العرش الأمير محمد المنصف نجل محمد الناصر باي .

ولاية محمد المنصف :

تعزز جانب الحركة الوطنية وأعطيت حقبة شرعية بارتقاء محمد المنصف العرش في 5 جمادى الثانية 1361 هـ/ 19 حزيران/يونيو 1942م ، وقد عُرف بمواقفه الوطنية وانتمائه إلى الحزب الحر الدستوري التونسي منذ نشأته في سنة 1920م . وبعد تسلمه مقاليد الحكم بادر إلى توجيه رسالة إلى رئيس الدولة الفرنسية المارشال (بيتان Petuin) للمطالبة باحترام السيادة التونسية وإرضاء مطالب الشعب التونسي المتمثلة في إحداث مجلس تشريعي وتكوين حكومة تونسية مسؤولة لديه . وعدت الحكومة الفرنسية ، بعد المماطلة ، بالنظر في إمكانية تحقيق المطالب التي تقدم بها الباي في أقرب فرصة ممكنة .

تونس في عهد المنصف باي :

وفي يوم 1 ذو القعدة 1361 هـ/ التاسع من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1942م نزلت جيوش المحور في تونس دون أن تجد أي معارضة من قِبَل القوات الفرنسية وأصبحت البلاد التونسية مسرحاً للعمليات الحربية بين المحور والحلفاء . وأعلن المنصف باي منذ اليوم الأول عن حياد بلاده وامتنع من اتخاذ بعض التدابير الموالية للمحور التي اقترحها عليه المقيم العام الفرنسي، وكان همه الوحيد السهر على صيانة السيادة التونسية واسترجاع السلطات التي ألغتها الحكومة الفرنسية بالقوة . وفي شهر ذو الحجة 1361 هـ/ كانون الثاني/ يناير 1943 شكل حكومة جديدة برئاسة السيد محمد شنيق ومشاركة بعض القادة الوطنيين، دون استشارة السلطة الفرنسية . وقد تمكنت تلك الحكومة بوحي من الباي من اتخاذ عدة تدابير لفائدة التونسيين : منها الإفراج عن المعتقلين الدستوريين ، وتمكين الموظفين التونسيين من بعض المزايا التي كانت حكراً على الفرنسيين ، ومنع المستوطنين الفرنسيين من الاستحواذ على أراضي الأوقاف .

استئناف نشاط الحزب الدستوري الجديد :

وبعد الإفراج عن المساجين السياسيين ، استأنف الحزب الدستوري الجديد نشاطه بقيادة الدكتور الحبيب ثامر وأعاد تنظيم هياكله وأصدر صحيفة يومية ناطقة باسمه « إفريقيا الفتاة » . وانتظمت المظاهرات الشعبية والاجتماعات العامة في كل مكان ، ورُفِعَت الأعلام التونسية وصُور المنصف باي في جو من الحرية لم تعرف تونس مثيلاً له من قبل . وأنشأ الحزب جمعيات الإسعاف ولجان الهلال الأحمر التونسي في كل منطقة لمساعدة منكوبي الحرب ، وتطوعت الشبيبة الدستورية لمساعدة السلطة التونسية على حفظ الأمن وتنظيم التموين ومقاومة الاحتكار .

وفي شهر ذو الحجة 1361هـ/ كانون الأول/ديسمبر 1942م أطلِق سراح الزعيم الحبيب بورقيبة ورفاقه الذين كانوا معتقلين في جنوب فرنسا . وبعد ما نُقلوا إلى روما لإجراء مفاوضات مع الحكومة الإيطالية رجعوا إلى تونس في ربيع الثاني 1362 هـ/ نيسان/أبريل 1943م موفوري الكرامة بفضل الموقف الوطني الصلّب الذي وقفه الزعيم بورقيبة من المفاوض الإيطالي . ولكن لم يمض على رجوع الزعماء سوى شهر واحد حتى انهزمت قوات المحور في البلاد التونسية ودخلت قوات الحلفاء إلى العاصمة يوم 3 جمادى الأولى

1362 هـ/7 أيار/مايو 1943م ، فكان أول ما قامت به السلطة الفرنسية ، خلع ملك البلاد الشرعي محمد المنصف باي بدعوى التعاون مع المحور ، وإبعاده إلى الصحراء الجزائرية وتعويضه بولي عهده محمد الأمين باي .

الحركة الوطنية من 1943 إلى 1945م :

رغم وقوف الزعيم الحبيب بورقيبة إلى جانب الحلفاء ودعوته الشعب التونسي إلى عدم التعاون مع قوات المحور ، فقد حاولت السلطة الفرنسية إثر عودتها إلى تونس ، القضاء على الحركة الوطنية ، ولكن ، بتدخل القنصل الأمريكي بتونس ، وضعت حكومة الحماية حداً للملاحقة الموجه ضد الحبيب بورقيبة ورفاقه منذ 9 صفر 1357 هـ/ 9 نيسان/أبريل 1938، ورجع الحزب الدستوري إلى نشاطه السابق .

وبعد ما أعادت جميع الهيئات والمنظمات التونسية تنظيم هياكلها وحاولت توحيد صفوفها ، انعقد مؤتمر عام في شهر صفر 1365 هـ/ شباط/فبراير 1945م وأفضى إلى تأليف جبهة وطنيّة تضم أعضاء الحزب الدستوري بشقيه القديم والجديد ، وعلماء جامع الزيتونة ، وأعضاء القسم التونسي من المجلس الكبير وبعض الوطنيين المستقلين ، من أطباء ومحامين وأساتذة ومهندسين ، وتم الاتفاق على المطالبة بالحكم الذاتي وإرجاع المنصف باي إلى العرش .

وقد أيد الشعب التونسي هذه المطالب أثناء المظاهرات التي انتظمت خلال شهري جمادى الأولى وجمادى الثانية 1365 هـ/ نيسان/أبريل ومايو 1945م في العاصمة . ولكن السلطة الفرنسية لم تغيّر موقفها ، بل شددت الخناق على رجال الحركة الوطنية واستمرت في انتهاج سياسة القمع والاضطهاد . وأثناء ذلك أعلن عن تأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة ، فقرّر الحزب الدستوري الجديد إيفاد زعيمه الحبيب بورقيبة إلى مصر لإبلاغ مطالب الشعب التونسي إلى قادة الدول العربية وتعريف الرأي العام العربي والعالمي بالقضية التونسية . وقد وصل إلى القاهرة يوم 4 جمادى الأولى 1365 هـ/ 16 نيسان/أبريل 1945م وخلفه في قيادة الحركة الوطنية في تونس الزعيم صالح بن يوسف .

الكفاح من أجل الاستقلال (1946-1956) :

استئناف الكفاح الوطني :

واصل الحزب الدستوري الجديد نشاطه بعد هجرة زعيمه الحبيب بورقيبة إلى المشرق ، وبادر أعضاء الديوان السياسي إلى إعادة تنظيم هياكله وتكثيف دعايته ، وشجّعوا على بعث منظمات وطنيّة مهنيّة تربط بين المطالب الاجتماعيّة والمطالب السياسيّة ربطا متينا ، وتعمل جنبا إلى جنب مع الحزب . وهكذا فقد تأسّس الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 17 صفر 1366 هـ/ 20 كانون الثاني/ يناير 1946م بقيادة الزعيم النقابي فرحات حشّاد ، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ، والاتحاد العام للفلاحة التونسية . واتّحد الحزب الدستوري الجديد ضمن جبهة وطنيّة عتيدة مع اللجنة التنفيذيّة (الحزب الدستوري القديم) والحركة المنصفيّة ومدرّسي الجامعة الزيتونية وأعضاء القسم التونسي من المجلس الكبير والمنظمات النقابية والمهنية ، ولم يبق خارج الجبهة سوى الحزب الشيوعي الذي كان يعطي الأولوية للكفاح من أجل

تحسين ظروف عيش الطبقات الكادحة ، لا فرق في ذلك بين التونسيّين والفرنسيّين .

وفي 26 رمضان 1366 هـ/ 23 آب/ أغسطس 1946م ، عقد ممثلو الجبهة مؤتمراً عاماً بالعاصمة وصادقوا بالإجماع على ميثاق وطني طالبوا فيه بالاستقلال التام وإرجاع المنصف باي إلى العرش وانضمام تونس إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة . وقبل اختتام المؤتمر اقتحمت القوّات الفرنسية محلّ الاجتماع وألقت القبض على أربعين شخصا من الحاضرين ، وفي مقدّمتهم صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري القديم ومحمّد شنيق الوزير الأكبر السابق والشيخ الفاضل بن عاشور المدرس بجامع الزيتونة . وعمّ البلاد جوّ من الاضطراب وأعلن الشعب التونسي الإضراب العام احتجاجا على اعتقال زعمائه . فاضطرت السلطة الاستعمارية إلى الإفراج عن المعتقلين بعد أن قضوا شهرا في السجن .

وفي سنة 1367 هـ/ 1947م عمدت الحكومة الفرنسيّة إلى إجراء إصلاحات طفيفة وكلفت بتطبيقها وزارة تونسية جديدة برئاسة عميد المحامين مصطفى الكعّاك ، فرفضها الشعب التونسي رفضا باتًا ، على لسان ممثليه الشرعيّين ، باعتبارها لا تستجيب إلى المطالب الوطنيّة التي صادق عليها مؤتمر ليلة القدر . أما ملك البلاد الشرعي والمخلوع المنصف باي ، فقد نُقل في سنة 1365 هـ/ 1945م من الجزائر إلى فرنسا ، وبقي هناك يؤيد الحركة الوطنية بلسانه وقلمه وينفث فيها من روحه الزكيّة إلى أن توفي في أواخر شوال 1368 هـ/ أول أيلول/سبتمبر 1948م ، ونقل جثمانه إلى تونس ونظم له الشعب جنازة وطنيّة رائعة .

المفاوضات التونسية الفرنسيّة :

وفي شهر ذو القعدة 1369هـ/ أيلول/سبتمبر 1949م عاد الزعيم الحبيب بورقيبة من القاهرة إلى أرض الوطن وطالب بإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسيّة لتمكين الشعب التونسي من ممارسة حقّه في الحريّة والاستقلال . وإثر الاتّصالات التي جرت بين السلطة الفرنسيّة من جهة وبين الأمير محمد الأمين باي والزعيم الحبيب بورقيبة من جهة أخرى ، أعلن يوم 4 ذو القعدة 1370 هـ/ 17 آب/ أغسطس 1950م عن تشكيل وزارة تونسيّة جديدة برئاسة محمّد شنيق ومشاركة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد. وقد كلفت هذه الوزارة بالتفاوض مع الحكومة الفرنسيّة حول التعديلات الأساسية التي من شأنها أن تقود البلاد في مراحل متتابعة نحو الاستقلال الداخلي.

ولكن الإصلاحات الهزيلة التي أعلن عنها يوم 2 جمادى الأولى 1370 هـ/ 8 شباط/فبراير 1951م خيّبت آمال التونسيّين وأيدت موقف الوطنيّين المتصلبين المتمسّكين بالمطالبة بالاستقلال التام ، وفقا لقرارات مؤتمر ليلة القدر .

وقد استؤنفت المفاوضات في باريس في صفر 1371 هـ / أواخر تشرين الأول / أكتوبر 1951م، وطالب الوفد التفاوضي التونسي برئاسة الوزير الأكبر محمّد شنيق بمنح البلاد التونسيّة الاستقلال الداخلي في الحال . وجاء ردّ الحكومة الفرنسيّة في رسالة وزير خارجيّتها المؤرخة في 17 ربيع الأول 1371 هـ/ 15 كانون الأول/ديسمبر 1951م ، أكد فيها أن العلاقات الفرنسيّة التونسيّة ينبغي أن ترتكز على مبدأ « السيادة المزدوجة » ، وألحّ على ضرورة تمثيل الجالية الفرنسيّة في الهيئات النيابية التونسيّة .

واستخلص الزعيم الحبيب بورقيبة من ذلك الردّ عدم جدوى الحوار المباشر بين تونس وفرنسا، ودخول الحركة الوطنية مرحلة جديدة من حياتها ، قائلاً : « إنّ صفحة من تاريخ تونس قد طويت وأخرى قد فتحت . وإن جواب وزير الخارجية الفرنسي يفتح عهدا من القمع والمقاومة مع ما يصاحبه من دموع وأحزان وأحقاد » .

المعركة الحاسمة : 18 يناير 1952 - 31 تموز/يوليو 1954 :

اندلعت المعركة الحاسمة يوم 21 ربيع الثاني 1371 هـ/ 18 كانون الثاني/يناير 1952م ، لما أمر المقيم الجديد بإلقاء القبض على زعماء الحركة الوطنية وعلى رأسهم رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة ، وذلك إثر تقديم الوزارة التونسية شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة، ضد الحكومة الفرنسيّة . وعمت الاضطرابات كامل البلاد وانتظمت المظاهرات الاحتجاجيّة الصاخبة في جميع المدن والأرياف وتواصل الإضراب العام عدة أيام واستشهد عدد كبير من الوطنيين ولقي بعض رجال الشرطة والجيش الفرنسيين مصرعهم ، فقامت القوات الاستعمارية في جمادى الثانية 1371 هـ/ أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير 1952م بعمليّات تمشيط في عدد من المناطق. واتخذت المقاومة الوطنية أشكالا متنوعة، تمثلت في أول الأمر في المظاهرات الشعبيّة والإضرابات والمصادمات مع رجال الأمن وعمليّات التخريب والإرهاب ، ثم تحولت إلى حرب عصابات ومقاومة مسلحة في الجبال والأرياف . وتمثل ردّ فعل السلطة الاستعماريّة في تنظيم حركة الإرهاب المضادّ بواسطة منظمة « اليد الحمراء » المتآلفة في معظمها من رجال الأمن الفرنسيّين . وعمدت إلى اغتيال عدد من القادة والمناضلين الوطنيّين في مقدمتهم الزعيم النقابي فرحات حشّاد يوم 18 ربيع الأول 1372 هـ / 5 كانون الأول/ديسمبر 1952م والزعيم الدستوري الهادي شاكر يوم 15 محرم 1373 هـ/ 23 أيلول/سبتمبر 1953م . كما أقدم المقيم العام على إقالة وزارة محمد شنيق يوم 1 رجب 1372 هـ/ 26 آذار/مارس 1952م وعوّضها بوزارة أخرى برئاسة صلاح الدين البكوش .

ورغم إعفاء المقيم العام من مهامّه وتعويضه بمقيم عام جديد ، فقد تواصلت المقاومة بجميع أشكالها في المدن والقرى والجبال ، إلى أن تقلد منصب الوزارة الأولى في فرنسا في 17 شوال1374 هـ/ 18 حزيران/يونيو 1954م الرئيس منداس فرانس المعروف بأفكاره التحررية.

وبعد أن توصل إلى حل مشكلة الهند الصينية قرّر وضع حدّ لسياسة القمع والاضطهاد في البلاد التونسيّة والاستجابة لمطالب الشعب التونسي . وفي يوم 1 ذو الحجة 1374 هـ/ 31 تموز/يوليو 1954م تحوّل إلى تونس وألقى خطابا بين يدي الأمير محمد الأمين باي في قصر قرطاج ، أعلن فيه عن اعتراف الجمهوريّة الفرنسيّة بحق تونس في الاستقلال الداخلي .

من الاستقلال الداخلي إلى الاستقلال التام :

إثر خطاب قرطاج تألفت وزارة تونسيّة جديدة برئاسة السيد الطاهر بن عمّار وبمشاركة أربعة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد : هم المنجى سليم والهادي نويرة ومحمد المصمودي والصادق المقدّم . وبعد مفاوضات طويلة وشاقة مع

الحكومة الفرنسيّة في باريس ، تم التوقيع 13 شوال 1375 هـ / 3 حزيران/يونيو 1955م على الاتفاقيّات التونسيّة الفرنسيّة التي تنص على تحويل جميع السلطات إلى الحكومة التونسيّة ، باستثناء الشؤون الخارجيّة والدفاع .

وفي يوم 1375هـ/ غرّة حزيران/يونيو 1955م رجع الزعيم الحبيب بورقيبة من المنفى إلى أرض الوطن ، فخصّه الشعب التونسي باستقبال حاشد . وبعدَ مضي بضعة أشهر على ذلك اليوم ظهرت بوادر الانشقاق في صفوف الحزب الدستوري الجديد الذي بدأ يجني ثمار عشرين سنة من الكفاح . ففي شهر محرم 1375 هـ/ أيلول/ سبتمبر 1955م عاد من المنفى الأمين العام للحزب الأستاذ صالح بن يوسف وبادر بالإعلان عن معارضته للاتفاقيات التونسيّة الفرنسيّة التي اعتبرها « خطوة إلى الوراء » ، داعياً الشعب التونسي إلى استئناف الكفاح إلى أن تحصل جميع أقطار المغرب العربي على الاستقلال التام ، دون قيد ولا شرط .

ورغم مصادقة مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المنعقد في صفاقس يوم 30 ربيع الأول 1375 هـ / 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1955م على السياسة الواقعية التي اتبعها الحبيب بورقيبة ، فقد انضمّ عدد من المناضلين الدستوريّين إلى جانب صالح بن يوسف الذي فُصِلَ عن الحزب وعُوضَ بأمين عام جديد ، وهو السيد الباهي الأدغم . ونشبت بين الشقين المتنازعين معارك حامية الوطيس أسفرت عن مقتل عدد كبير من الضحايا من الجانبين .

واغتنم الحبيب بورقيبة فرصة فوز أحزاب اليسار في الانتخابات التشريعية التي جرت بفرنسا في شهر جمادى الأولى 1376 هـ/ كانون الأول/يناير 1956م ، للمطالبة بإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسيّة الجديدة لتطوير الاتفاقيات التونسيّة الفرنسيّة والاعتراف بحق تونس في الاستقلال التام . وعلى هذا الأساس أجريت في أواخر شهر جمادى الثانية 1376 هـ/ شباط/فبراير 1956م مفاوضات بين الحكومتين الفرنسيّة والتونسيّة في باريس ، وأفضت بسرعة إلى التوقيع على بروتوكول في 8 شعبان 1376 هـ/20 آذار/مارس 1956م الذي نصّ على إلغاء معاهدة الحماية المبرمة في 12 أيار/مايو 1881م (معاهدة باردو) ، وأعلن عن استقلال البلاد التونسيّة .

تفاعل الحركات الوطنية في المغرب العربي:

كان انتصار الحركة الوطنية والاستقلاليّة في تونس من العوامل التي دعت الوطنّين الجزائريّين إلى إعادة تنظيم صفوفهم على أسس جديدة قبل خوض غمار المعركة الحاسمة . ولم تمض سوى ثلاثة أشهر على الخطاب الذي أعلن فيه رئيس الحكومة الفرنسيّة يوم 1 ذو الحجة 1374 هـ/ 31 تموز/يوليو 1954م عن الاعتراف باستقلال تونس الداخلي ، حتى اندلعت الثورة الكبرى بالجزائر يوم 1 ذو الحجة 1374 هـ/ أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954م بقيادة " جبهة التحرير الوطني ".

وفي المغرب انطلقت أحداث المعركة الحاسمة إثر المظاهرات التي نظمها الشعب المغربي احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد يوم 18 ربيع الأول 1372 هـ / 5 كانون الأول/ديسمبر 1952م فعمدت السلطة الاستعمارية إلى انتهاج سياسة القمع والاضطهاد ضدَ الوطنيين وانتهى بها الأمر في شهر ذو القعدة 1373 هـ/ آب/أغسطس 1953م إلى خلع السلطان

محمّد الخامس وإبعاده إلى جزيرة مدغشقر فكان هذا الاعتداء على رمز السيادة المغربية سبباً في اتّساع نطاق الكفاح المسلّح والمقاومة الشعبيّة إلى أن أرغمت الحكومة الفرنسيّة على إرجاع السلطان إلى عرشه يوم 1 ربيع الثاني 1375 هـ/ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1955م والإعلان عن استقلال المملكة المغربية يوم 20 شعبان 1376 هـ/ 2 مارس 1956م .

وقد اغتنمت الحكومة التونسيّة هذه الفرصة الملائمة للمطالبة بالاستقلال نفسه الممنوح للمغرب ، وبعد بضعة أيام من توقيع الاتفاق الفرنسي المغربي اضطرت حكومة الجمهوريّة الفرنسيّة إلى توقيع بروتوكول استقلال البلاد التونسية يوم 8 شعبان 1376 هـ/ 20 آذار/مارس 1956م .

أ.د. علي المحجوبي
الجامعة التونسية

أ.د. حمادي الساحلي
الجامعة التونسية

أ.د. بشرى خير بك
جامعة دمشق

المصادر والمراجع

1 - المصـــادر :

- ابن أبي الضياف ، أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان . 8 أجزاء (الباب السادس دولة أحمد باي . تحقيق أحمد عبد السلام تونس 1971) .
- بيرم (الخامس): محمد صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار . 5 أجزاء ، القاهرة ،(1884 – 1894) .
- بورقيبة ، الحبيب : بين تونس وفرنسا ، كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحر ، صدر بالفرنسية ، باريس ، 1954 ، ثم بالعربية بتونس 1957 .
- الحداد ، الطاهر : العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية ، النشرة الثالثة، تونس ، 1972 .

وثائق : تاريخ الحركة الوطنية التونسية :

- بورقيبة ، الحبيب: مقالات صحفية 1929-1936 ، تمهيد الشاذلي القليبي ، نشره بالفرنسية مركز التوثيق القومي سنة 1967 ثم بالعربية سنة 1979 ، دار العمل التونسي .
- بورقيبة ، الحبيب: الدستور الجديد إزاء المحنة الأولى 1934-1936 ، قدم له محمد الصياح ، صدر بتونس بالفرنسية سنة 1969 ثم بالعربية سنة 1979 .
- بورقيبة ، الحبيب: الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936-1938 ، قدم له محمد الصياح ، صدر بتونس بالفرنسية ثم بالعربية 1979 .
- الحبيب ، ثامر: هذه تونس ، القاهرة ، 1958 .
- المدني ، أحمد توفيق : حياة كفاح (مذكرات) ، الجزء الأول : في تونس 1905- 1925 ، الجزائر 1976 .
- الحبيب ، ثامر: تونس الشهيدة : تعريب حمادي الساحلي ، مراجعة محمد العروسي المطوي، تونس 1984 . (لقد نسب المترجم هذا الكتاب إلى عبد العزيز الثعالبي ، بينما لم يرد ذلك في الطبعة الفرنسية التي صدرت بباريس سنة 1920 دون اسم الكاتب . وفي حقيقة الأمر فإن هذا الكتاب هو ثمرة مجهود ثلة من الشباب التونسي من بينهم الشيخ الثعالبي) .

المراجـــع :

- أمين ، أحمد : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1965 .
- بكير ، أحمد : قصر هلال ومعركة التحرير ، تونس ، 1975 .
- التيمومي ، الهادي : نقابات الأعراف التونسيين (1932-1955) ، تونس ، 1938.
- الجابري ، محمد عابد : تكوين العقل العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1984 .
- جوليان ، شارل أندريه : إفريقيا الشمالية تسير،

القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية ، ترجمة من الفرنسية المنجي سليم والطيب المهيري والصادق المقدم وفتحي زهير والحبيب الشطي، مراجعة فريد السوداني ، تونس 1976 .

- الحداد ، الطاهر : التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامعة الزيتونة ، تقديم وتحقيق أنور بو سنية ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، 1981 .
- بن حميدة ، عبد السلام : الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس ، جزءان ، صفاقس ، 1986 .
- حوراني ، ألبرت : الفكر العربي في عصر النهضة (1797-1939) . ترجمه إلى العربية كريم عزقول ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1968 .
- خوي ، خليل : الفكر العربي الحديث (أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي) ، منشورات دار المكشوف ، بيروت ، 1943 .
- الشريف ، محمد الهادي : تاريخ تونس ، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة ، تونس، 1980.
- ابن عاشور ، محمد الفاضل : الحركة الأدبية والفكرية في تونس ،الدار التونسية للنشر تونس 1972 .
- ابن عاشور ، محمد الفاضل : أركان النهضة الأدبية والفكرية في تونس ، الدار التونسية للنشر، تونس ، 1981 .
- عبد السلام ، أحمد : المؤرخون التونسيون في القرون 17و18و19 ميلادي . نقله من الفرنسية أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي . منشورات المجمع التونسي بيت الحكمة ، تونس 1993 .
- عبد المولى ، محمود : مدرسة باردو الحربية ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1977
- العروي ، عبد الله : الإيديولوجية العربية المعاصرة ، تعريب محمد عيتاني، دار الحقيقة ، بيروت ، 1970 .
- العقاد ، صلاح : المغرب العربي : الجزائر-تونس-المغرب الأقصى، الطبعة الثانية القاهرة ، 1969 .
- الفاسي ، علال : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، القاهرة ، 1984 .
- الفاسي ، علال : المغرب العربي ، القاهرة ، 1955 .
- فان ، كريكن (ج - س) : خير الدين والبلاد التونسية ، تعريب البشير بن سلامة ، دار سحنون ، تونس ، 1988 .
- بن قفصة ، عمر : أضواء على الصحافة التونسية ، تونس ، 1972 .
- المحجوبي ، علي : الحركة الوطنية التونسية بين الحربين ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ، 1986 .
- المحجوبي ، علي : انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، دار سراس للنشر ، تونس ، 1986 .

المراجع الأجنبية :

- Bouruiba Habib, La Tunisie et la France, Vingt cinq ans de lutte pour une cooperation libre, lere ed. ReneJulliard, Paris, 1954, 2eme ed. M.T.E. Tunis (s.d).
- Goldestein Daniel, Liberation ou Annexeion, aux chemins crisis de

l'histoire tuniisiennne 1914-1922. M.T.E. Tunis 1978.

- Hamdane Mohamed, Guide des oeriodiaues oarus en Tunisie, Fass2(en langue francese), Fondation National, Carthage, 1989.
- Khairallhchedly, Lemouvement evolutionniste Tunisien, Tome, Tunis 1938.
- Karim Mustapha, Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, 1981-1929. UGTT, Tunis, 1976.
- Lejri Mohamed Salah, Evolution du Mouvemeent National Tunisien des origins a la 2eme guerre mondiale, (2 tomes), M.T.E. Tunis,1974.
- Mahjoub Ali, Les origins du Mouvement Natioal en Tunsie. 1904-1934, Publication de l'Universite de Tunis, Tunis 1982.
- Mestiri Said, Moncef Bey. Tome, Le regne, Arces Editions, Tunis, 1988.
- Mestiri, Said, Moncef Bey, Tome, chronique des annees d'exil, Arcs Editions, Tunis, 1990.
- Mestiri Said, Le Ministere Chenik a la poursuite de l'autonomie interne, Arcs Editins, Tunis, 1991.





الحبيب بورقيبة

المصدر : أرشيف الباحث



عبد العزيز الثعالبي



فرحات حشاد
المصدر: أرشيف الباحث



الطاهر الحداد
المصدر: أرشيف الباحث

5 - حركات التحرر والاستقلال في ليبيا

مقدمة :

وَجد الليبيون أنفسهم بدءاً من العقد الثاني من القرن العشرين في صراع مع عدد من الدَول الاستعمارية، هدفت جَميعها إلى استعمار البلاد وجعلها جزءاً من أراضيها أو الحصول على قواعد عسكرية ثابتة وفرض نظام سياسي يُماشي أهدافها. كانت إيطاليا السبّاقه ثم جاءت بَعدها بريطانيا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية .

أولاً - المقاومة في ليبيا للغزو الإيطالي حتى الحرب العالمية الأولى :

غزا الإيطاليون ليبيا في أكتوبر 1911 بعد محاولات ضغط واسترضاء واستجداء سياسية للدول الأوربية امتد من عام 1885 إلى 1911. جاء الغزو العسكري ضمن حركة استعمار أوربية ، اختلف في تفسير دوافعها بين قائل بالحاجة إلى مواد خام وأسواق لتصريف المنتجات، إلى قائل بدوافع استراتيجية، إلى ثالث يرى أنها دوافع معنوية ليس أقلها ارتباط منزلة "الدول العظمى" آنذاك بامتلاكها لمستعمرات. كان الهدف الاستراتيجي تحقيق نصر سريع وضم ليبيا. لكن الأمر اختلف عن ذلك بكثير إذ تبيَن أن المقاومة أقوى مما كان مقدراً لها.

استمرت المرحلة الأولى من أكتوبر 1911 إلى 1932. نظمت المقاومة للغزاة الإيطاليين من خلال البناء السياسي والعسكري والإداري العثماني الموجود في الولاية. كان قادة المقاومة في بداية هذه المرحلة عثمانيين، وكذلك كان معظم التموين والأسلحة، كما كانت مرحلة محاولة بناء أطر ومؤسسات إدارية تنظم بواسطتها حركة المقاومة. لقد حاولت الزعامات المختلفة خلال هذه المدة بناء أسس وإدارات جديدة.

ولم يكن أحد يتكهن عندما شرعت إيطاليا في الغزو عام 1911 بأن المقاومة الليبية ستستمر مدة طويلة. ومثل ما هو الحال مع باقي الدول الاستعمارية، كانت إيطاليا متشربة لفكرة العلو والقوة. فالحكومة الإيطالية كانت واثقة بقدرتها على إخضاع الولاية لسيطرتها في وقت قصير جداً.

بدأ الإيطاليون الإعداد لغزو الولاية عام (1885) وعلى هذا فإن الغزو الإيطالي استغرق سَبعة وعشرين عاماً ، وهي أطول مدة إعداد في الصراع الاستعماري الحديث.

المحللون والقادة العسكريون الإيطاليون قدروا أن 20.000 رجل ومدة زمنية تمتد من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع كانت كافية لإتمام عملية الغزو. كذلك فإن معظم المحللين اعتقدوا أن عملية الغزو ستكون بسيطة التحقيق .

لكن ثبت خطأ هذا التقدير. فبدلاً من ذلك ، استمر القتال سنوات وصل فيه عدد الجنود الإيطاليين إلى 300.000 جندي ، كذلك فإن سمعة إيطاليا بين الدول الاستعمارية الأخرى - مثل فرنسا وبريطانيا- قد تأثرت ، حتى إنه اقترح في عام 1912م أن تتدخل هاتان الدولتان نيابة عن إيطاليا لحسم الموقف في الولاية ، وإنهاء الحرب. أما من

الناحية المالية فإن تكاليف الحرب زادت عن توقعات إيطاليا الأصلية كثيرًا جدًا . ومن الناحية العسكرية هزمت القوات الإيطالية هزائم متكررة في أكثر من معركة (معركة سيدي كريم قرباع في مايو 1913م. ومعركة مزدة - مرسيط سنة 1913م، معركة القرضابية أبريل 1915م) حتى إن احتمال تكرار معركة عدوة الحبشة لم تعد بعيدة الوقوع. كذلك فان (مفهوم القوة والعظمة) السائد آنذاك في إيطاليا ، وتقنية إيطاليا الأكثر تقدماً لم يقتنع بها أحد من سكان الولاية عدا بعض أفراد الأعيان في المدن.

وخلافاً لكل توقعات وآمال إيطاليا، فقد أظهر الليبيون منذ الأيام الأولى من الحرب عزمهم على مقاومة الوجود العسكري الإيطالي .

بدأت المقاومة منذ الأيام الأولى من الغزو، لكن كان هناك القليل من النظام والكثير جداً من الفوضى، كان جنود المقاومة يندفعون إلى ميدان المعركة دون تغطية أو تخفٍ يذكر. هذا التصرف جعلهم أهدافا سهلة للبنادق الإيطالية ورفع من عدد الشهداء. لقد دخلوا في قتال بالسلاح الأبيض. لم تكن لديهم سفن أو طائرات حربية، أو قنابل أو أي شيء آخر من أدوات الحرب الحديثة، لكن كانت لديهم قلوب شجاعة، وإحساس قوي بعدالة قضيتهم. وعندما نعلم عن أسلحتهم البدائية وقربهم إلى الشاطئ -ومن ثم وقوعهم في مدى السفن الحربية الإيطالية- فإن السلاح الأبيض كان أفضل استراتيجية ممكنة لهم. فعلى حين أخاف القتال بالسلاح الأبيض الجنود الإيطاليين وحرمهم من مساندة السفن والطائرات العسكرية ، وغالباً نتج عنه هروب الجنود الإيطاليين ، مكّن جنود التحرير من إلحاق أضرار جسيمة بالإيطاليين. وبسبب جهود رجال تشكيلات مخصوصة وبعض الضباط الليبيين من خريجي اسطنبول، فإن الضبط والربط تحققا ، ونجحت معسكرات التدريب في قلب جنود التحرير إلى جنود حاربوا بحذر، وتحركوا من مكان إلى آخر تحت غطاء (وحتى هاجموا العدو فجأة) .

كان جنود التحرير يُلحقون بالمقاومة من قبل مشايخ القبائل. فكان على كل شيخ أن يجنّد عدداً معينا من قبيلته للحركة. والعدد المطلوب يعتمد غالبا على عدد أفراد القبيلة، ثم على قرب مسرح القتال من منطقة هذه القبيلة، وفيما إذا كانت القبيلة ضمن علاقات تحالفية (الصف) مع تلك القبائل التي يدور القتال بوطنها أو أراضيها.

جنود التحرير حاربوا على نحوٍ أفضل في الصحراء، وهذا متوقع لأن الصحراء محيطهم. الطائرات لم تكن فعالة لأن معظم القنابل لم تنفجر بسبب نعومة التربة. أما بالنسبة للإيطاليين فإن الصحراء كانت عالما لم يعتادوه... في الواقع، عندما تحركت الحرب إلى داخل البلاد، سعى الإيطاليون لتجنيد الأحباش وقليل من الليبيين مفترضين أن هؤلاء سيكونون فعالين، وسيقللون من حجم الخسارة بين جنودهم، لكن هذا الإجراء أثبت خيبته. لقد تركهم حلفاؤهم أثناء القتال وانضموا لجنود الحركة في أكثر من حالة.

حارب الجنود تحت قيادة الضباط العثمانيين والضباط الليبيين من خريجي الدولة العثمانية خلال المدة قبل تشرين الأول/أكتوبر 1912م. كان جنود الحركة يتنافسون فيما بينهم في ساحة المعركة، هذا التزاحم والمنافسة حاجة طبيعية بالنسبة لأهل البادية حيث كل قبيلة تمجّد نفسها إزاء القبائل الأخرى، كان كل دور من أدوار الجنود أو (محلة كما كانت تسمى أحيانا) يتنافس في أسر أكبر عدد ممكن من الإيطاليين والحصول على أكبر مقدار من المعدات والأسلحة الإيطالية. لقد استغلت القيادات العسكرية للجنود هذه القيم الاجتماعية القبلية

فشجعت على الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأسلحة من الإيطاليين في كل معركة .

حارب المجاهدون بكل تصميم طوال مدة المقاومة ولم يسمحوا للإيطاليين بالاستيلاء على مقدراتهم. لقد عرف جنود المقاومة كم كان الإيطاليون ينظرون إليهم بشيء من التعالي والاحتقار. إن خسارة الإيطاليين البشرية العالية وغير المتوقعة وهزائمهم في أكثر من موقع أحبط عزمهم. لذلك كانت نظرات السلطة الإيطالية للناس على أساس أنهم عملاء وخونة وعاملتهم على هذا الأساس .

وعلى أية حال، فإن اشمئزاز وكراهية السلطات الإيطالية لجنود المقاومة لم تكن مقصورة على النظر إليهم ثم إعدامهم كخائنين بعد كل معركة. الإيطاليون يمقتون جنود المقاومة بصورة عامة ويمقتون أهل البادية بوجه خاص. لقد نظر الإيطاليون إلى أهل البادية على أنهم أعداء للاستقرار والمناطق الحضرية، وأنهم عصاة يناهضون كل سلطة وكل حكومة، ومن ثم فهم أعداء للحضارة بوجهٍ عام .

برزت على الساحة آنذاك ثلاثة تيارات ربطت حركة المقاومة. أولاً : كان هناك تيار الجامعة الإسلامية ومن أبرز المنادين به سليمان الباروني، وأحمد الشريف، وأنور باشا وأعضاء تشكيلات مخصوصة، ولعل أهم ما كان يدعو إليه هو المحافظة على الارتباط بالدولة العثمانية، ثم الإسهام في مقاومة الاستعمار الأوربي بقطع النظر عن المكان. ثانياً: كان يوجد التيار العربي، ولعل أبرز أنصاره عزيز علي المصري، وعبد الرحمن عزام، وأهم ما كان يدعو إليه بعد ثورة الاتحاد والترقي في 1908م، تأكيد الهوية العربية والعمل على إقامة الدولة العربية، ثالثاً: كان يوجد التيار المحلي ، وكان من المنادين به محمد عابد السنوسي في فزان، وإدريس السنوسي في برقة، ثم عبد النبي بالخير، ورمضان السويحلي في طرابلس.

منذ بداية الغزو الإيطالي والمقاومة الليبية وحتى انتكاس حملة أحمد الشريف على الإنجليز في مصر عام 1915م، كانت فكرة الجامعة الإسلامية الفكرة السائدة التي ظلت العامل المشترك الموحد بين جنود المقاومة من جهة ، وبين العثمانيين والمتطوعين من خارج الوطن العربي من جهة أخرى.

وعلى الرغم من ادعاءات الإيطاليين وسياساتهم، كان يوجد - في الواقع - تضامن قوي بين المتطوعين العثمانيين وسكان ليبيا ، ناتج عن الدين وعن دفاع مشترك مدة أربعة قرون ناهض محاولات السيطرة الصليبية. وحتى بعد توقيع الحكومة العثمانية لمعاهدة أوشي لوزان (1912/10/18م)، ظل العثمانيون يشكلون أكبر المجموعات غير الليبية من المتطوعين بين جنود المقاومة.

الفكرة الثانية في التفكير السائد في الحركة آنذاك كان تيار العروبة أو التيار القومي العرب، وقد كان من أكثر المنادين به عزيز المصري، وعبد الرحمن عزام. فكرتهما عن العرب ثبتت من اتصالهم مع اللاجئين السياسيين العرب من الدولة العثمانية، ومع أعضاء النوادي العربية الأدبية السياسية مثل الجمعية القحطانية وجمعية العهد. وككل أعضاء الجمعية القحطانية فإن عزيز علي المصري نادى باستقلال الأراضي العربية في نطاق الدولة العثمانية. لكن بسبب التمادي في سياسة التتريك بعد ثورة الاتحاديين عام 1908م، فإن عزيز على المصري - مثل باقي القادة العرب،

لم يعلن أفكاره السياسية حتى جاء إلى ليبيا في أواخر عام 1911 كواحد من ضباط تشكيلات مخصوصة . وفي ليبيا كره علي المصري سلطات أنور باشا وهيمنة باقي الضباط من غير العرب، وشعر بأنهم كانوا يتبعون سياسة تماشي سياسة الدولة العثمانية فقط .

وأصبحت فرصة عزيز المصري للقيادة ممكنة بعد سفر أنور باشا في عام 1912م فصار رئيس أركان قوات الحركة الذين كان يقودهم أحمد الشريف، لكن عزيز دخل في خلاف مع الشريف ، ربما بسبب أن عزيز المصري أراد ألا تكون للحركة أية علاقة بالباب العالي ، وأحمد الشريف كأحد المنادين بفكرة الجامعة الإسلامية - لم تعجبه، فكرة عزيز المصري، إضافة إلى أن مسألة تموين حركة المقاومة دخلت في الحسبان، فاشتط أحمد الشريف مع عزيز المصري فكان لابد لعزيز المصري أن يترك ليبيا.

أما عبد الرحمن عزام فإنه جاء بعد ذهاب عزيز المصري، فكان دَهِشاً من المقاومة الليبية وتصميم الجنود على القتال. لقد وصل عزام إلى ليبيا في وقت كان العرب فيه قد أعلنوا ثورتهم في الحجاز على الباب العالي . وبالنظر إلى أن عزام جاء في وقت خبا فيه نور فكرة (الجامعة الإسلامية) بين جنود المقاومة بعض الشيء ، فإنه شعر أن فكرة (العروبة) قادرة الآن على توحيد الجنود في الحرب.

وأثبت عزام أنه رجل سياسي صاحب نظرة واقعية، لم تكن له أية مشكلات في التعامل مع القادة الليبيين والعثمانيين ، لكنه كان يفتقر إلى قاعدة اجتماعية في الإقليم ، وعليه فإنه اضطر إلى الاعتماد على العثمانيين وعلى الليبيين ، فظل يسعى لأن يقوم بعض قادة المقاومة في ليبيا باعتماد أفكاره، كذلك اضطر من حين إلى آخر أن ينفي كثيرًا من الشك والاتهام الذي كان يحوم حوله، ومن بين ذلك الاتهام بأنه كان يسعى لخلق قاعدة اجتماعية، ومن ثم سياسية - لنفسه في الإقليم.

ثانياً - المقاومة في ليبيا للإيطاليين خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها :

منذ بداية الحرب العالمية الأولى لعبت فكرة الجامعة الإسلامية دورًا مختلفاً في سياسة المقاومة وفي سياسة الدولة العثمانية. ففيما يخص المقاومة عَنَت (الجامعة الإسلامية) الحصول على المساندة من المسلمين في أنحاء العالم - خاصة الدولة العثمانية- لمحاربة الإيطاليين. وفيما يخص العثمانيين فإن فكرة الجامعة الإسلامية كانت أداة لخلق ولاء عميق لدى الناس في الولاية (وفي الدولة العثمانية في جملتها) حتى يقفوا مع الدولة العثمانية في حربها على الزحف الأوربي. لهذا السبب أعاد الباب العالي مساعدته رسميا لجنود المقاومة ، وأقنع أحمد الشريف بمهاجمة الإنجليز في مصر في عام 1915م. لهذا الغرض قام الباب العالي بمساعدة العديد من الليبيين الذين اضطروا إلى الهجرة وأرسلت ضباطا لأجل مساعدة جنود المقاومة في حربهم على الإيطاليين.

أثار إخفاق حملة أحمد الشريف على الإنجليز في مصر سؤالاً بين أولئك الذين أرادوا أن يستعملوا إمكانات المقاومة للقيام بكل حروب المسلمين (والعثمانيين) مثل سليمان الباروني، وأحمد الشريف، وبين أولئك الذين رأوا أن إمكانات المقاومة محدودة جدا، وعليه يجب استعمالها داخل الولاية فقط.

وقاد الصّراع بين أنصار الهدفين إلى هزيمة الرأي الأول وانتصار جماعة النظرة المحلية في كل

منطقة برقة. وبدأ إدريس سياسة تهدف إلى تحقيق أهدافه بالدرجة الأولى خاصة في تلك الأطراف الملاصقة للحدود المصرية. وفي مقابل هذه السياسة رفع الإنجليز حصارهم الذي ضربوه على الحدود المصرية مع الولاية إثر حملة الشريف، وفتحوا طرق وأسواق التبادل الاقتصادي المصرية لرجال القبائل.

كان استسلام الدولة العثمانية في عام 1918م، خسارة للمنادين بتيار (الجامعة الإسلامية)، ذلك أن مصدر تمويلهم والمساعدة العسكرية التي كانوا يتلقونها وقفت في الوقت الذي كانوا سيقابلون فيه هجمات إيطالية جديدة. ولذلك اتحد هؤلاء مع المنادين بالتوجيه العربي ومع (المحليين) لتشكيل الجمهورية الطرابلسية. لكن هذا الاتحاد الجديد - الجمهورية - لعب دورًا مختلفاً في سياسة كل تجمّع. فبالنسبة للمنادين بـ (الجامعة الإسلامية) لم يعد في إمكانهم محاربة الإيطاليين لأن مصدر مساندتهم (الدولة العثمانية) قد اختفى، ومع هذا فقد رفض بعضهم المشاركة في أية محادثات مع الإيطاليين. لقد ظلوا مخلصين لمبدأ المقاومة المسلحة - ورأوا في الجمهورية وسيلة لتوحيد كل القوى لتحقيق هذا الهدف.

لم يكن المنادون بالرؤية العربية أكثر خطأ من أولئك. فهم أيضا اعتمدوا على الباب العالي للحصول على المساعدات. ولما كانت أبرز قياداتهم تفتقر إلى قاعدة اجتماعية، اكتفى عزام بمحاولة التأثير في الزعماء المحليين لتنفيذ أفكاره. لقد وضع عزام رمضان السويحلي نصب عينيه لهذا الغرض، خاصة أن السويحلي كان يتمتع بقدرات عسكرية عالية ولكن دون جدوى. سعى رمضان إلى الاستفادة من فكرة (العروبة) (وكذلك كان حاله مع جماعة (الجامعة الإسلامية) للحصول على الشرعية لنفسه ولتحقيق طموحاته الشخصية. ومن ثم نظر إلى الجمهورية - بكل بساطة - على أنها امتداد لحكومة مصراته التي أنشأها في أغسطس 1915م.

ولم يكن الآخرون الذين يحملون آراء محلية وجهوية متحمسين للجمهورية.

وخلال سنة واحدة بعد إنشائها، كانت الجمهورية تعيش وجودًا غير مستقر.

لقد تبين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إخفاق الزعماء المحليين في طرابلس في خلق رباط يتعدى رباط القبيلة الواحدة. في حين وقفت كل قبائل برقة تحت قيادة أحمد الشريف وحاربوا الإيطاليين بكل قوة. وكل المحاولات لخلق هذا الرباط في طرابلس خابت في النهاية . كان هناك تضارب حول الأهداف (الجامعة الإسلامية، العروبة. الرؤية المحلية الجهوية) أما في برقة فلم يحدث شيء من هذا القبيل. فبعد هزيمة أحمد الشريف عام 1915م، وهزيمة السنوسيين في صراعهم مع السويحلي تغلب التوجه المحلي، وبمساندة الإنجليز والإيطاليين، حتى ظهور شيخ المجاهدين عمر المختار بوصفه قيادة جديدة في عام 1922م.

وفي طرابلس ، ومنذ عام 1920/1919 فقدت المقاومة الجهود التنسيقية بين القيادات المختلفة. ونتيجة لذلك، تمكن الإيطاليون من حرب كل قبيلة أو إقليم على حدة. لقد كان في إمكان الإيطاليين دائما أن يستعدوا أو يستردوا قواهم وأن يعيدوا تجميع قواتهم.

ولو نجحت القبائل في بناء قيادة سياسية مستقرة، ونجحت في تنسيق أمورها لأمكننا القول: إن النتائج قد تكون مختلفة تماماً لمصلحة البلاد. ولكن التحالفات القبلية التقليدية - الصفوف - لم تكن كافية.

ثالثاً - المرحلة الوطنية (مرحلة عمر المختار) :

تميزت المدة (1923-1932م) من مقاومة الغزو الإيطالي بصفات وأنماط جديدة فرضتها الظروف التي وجد جنود المقاومة أنفسهم فيها. كما تميزت هذه المرحلة عن غيرها من المراحل التي سبقتها بعدة مظاهر يمكن أن تمنحها صفة (المرحلة الوطنية) .

1. بروز قيادة واحدة تمثلت في شخص عمر المختار ومعاونيه الأربعة: يوسف بورحيل، الفضيل بوعمر الأوجلي، عثمان الشامي، عبد الحميد العبار. فبدل الانقسامات التي منيت بها حركة المقاومة في المدة من تشرين الأول/أكتوبر 1912 حتى 1922، برزت قيادة حازمة قوية ارتفعت عن الخلافات الجهوية بحيث اكتسبت احترام الجميع فانضووا خلفها يحملون راية المقاومة.

2. تأكيد نظام الأدوار(يعني الدور المعسكر أو المعسكرات ، لأن جنود المقاومة كانوا يأتون إلى هذه المعسكرات بالتناوب) كأساس استراتيجي في المجالين الاجتماعي (المتطوعين) والاقتصادي (التموين). تعززَ هذا النظام بعد أن وجدت حركة المقاومة نفسها في الميدان وحيدة تعتمد على التمويل من الداخل بعد أن أغلقت الحدود في وجهها، إذ كان جنود المقاومة يواجهون الإنجليز والفرنسيين مثلما كانوا يجابهون الإيطاليين. وقد تطور هذا النظام بحيث صار يشمل جنوداً من كل الأطراف مع أنه ارتكز على القبيلة في البداية .

يطلق عادة على المدة 1923-1932 في تاريخ حركة المقاومة في المناطق الشرقية اسم "مرحلة عمر المختار". فقد وضع شيخ الشهداء بصماته عليها بقوة ووضوح . لقد مثل عمر المختار ورفاقه قيادة واحدة ارتفعت عن الخلافات الجهوية والقبلية مما أعطى حركة المقاومة الديمومة والاستمرارية. فبالرغم من وجود بعض اختلاف في وجهات النظر لم يرق هذا الاختلاف إلى الحد الذي تصبح فيه القيادات منفصلة ومنعزلة، وأحيانا معادية بعضها بعض ، كما كانت الحال في قيادات حركة المقاومة في المدة 1916-1920م.

كان الرّجل ورفاقه على معرفة واسعة بنظام القبيلة ، فأسهموا في حل نزاعاتها وكانت لهم شخصيات قوية مكنتهم من قيادة قبائل الجبل الأخضر التي انصاعت لقيادتهم دون منازع ، على تباين واختلاف مشكلاتها بعضها مع بعض.

وأفراد هذه القيادة الوطنية أفرزتهم حركة المقاومة. فعمر المختار -على سبيل المثال- لم يتعد أن يكون معلما قبل 1911م. جاء الرجل من قبيلة صغيرة لم يكن لها آنذاك وزن سياسي يذكر بين القبائل الكبيرة في المنطقة. عمل عمر المختار شيخاً في الزاوية السنوسية (بكلك) في تشاد، وأسهم في محاربة الفرنسيين هناك وفي القيام بنشر الدعوة الإسلامية في تلك المنطقة. وعندما غزا الإيطاليون ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 1911 صار عمر المختار من أكثر دعاة حركة المقاومة تحمسا ومن أكثر المشاركين فيها فعالية. فانضم إلى "دور بنينه" وحارب طوال المدة التي قاد فيها أحمد الشريف حركة المقاومة، جنديا ومجاهدا عاديا. وبعد ذهاب الأخير ومجيء إدريس السنوسي وأتباعه سياسة مهادنة واستسلام للإيطاليين ، اتخذ عمر المختار موقفا مضادا لهذا الاتجاه. واشتدت هذه المعارضة لتصفية حركة المقاومة ، مما دفع إدريس السنوسي إلى التسلل إلى مصر في كانون الأول/ديسمبر 1922م خاصة بعد ظهور الحزب الفاشي في تشرين الأول/أكتوبر 1922 وإلغائه

لمبدأ المفاوضات والمعاهدات واتباعه مبدأ (القضاء على المقاومة بأي ثمن وبكل الوسائل).

لقد برز عمر المختار على رأس حركة معارضة تصفية حركة المقاومة. فعقدت هذه الحركة سلسلة من الاجتماعات، تمكنت فيها من إعادة تنظيم القوى ، كان العنصر الأساسي فيها مستمدًا من (الأدوار) . وتم تأسيس (أدوار) جديدة . وإن فهم عمر المختار وجنود المقاومة وصبرهم وجلدهم وإيمانهم أعطاهم القدرة على الاستمرار، ومثلوا عقبة كأداء أمام الإيطاليين . لقد نجح هؤلاء في تنظيم القبائل لمواجهة المستعمرين تنظيماً أدى إلى خلق حركة مقاومة قوية متماسكة ، لم يتمكن العدو من اختراقها على ما بذله من جهود. إن المختار - على وجه الخصوص - كان على فهم واضح وعميق للنيات والأهداف الاستعمارية الإيطالية، وكان لديه وضوح في الرؤية وفي الأهداف التي يقاتل من أجلها. كان عمر المختار وجنود المقاومة يحاربون من أجل مبدأ ، ويدافعون عن قضية هي قضية الوطن والدين .

حملت هذه القضية الوطنية صفات تفردت بها :

أولاً: إن القيادة التي جاء المختار في مقدمتها، كانت على مستوى عال من النضج بحيث كان الجهاد عندها من أجل قضية وطنية، وهي قضية حرية الوطن. ولما كانت القضية لا تتجزأ كانت مطالبهم أيضا غير مجزأة، فرفضوا كل اتفاقات إيطاليا، وأصروا في آخر محادثات لهم على ضرورة خروج إيطاليا من البلاد كلية.

ثانياً: إن هذه القيادة الواحدة كانت تستند إلى قاعدة اجتماعية صلبة ومتينة ، تمثلت في القبائل والعشائر الرّحل أو شبه الرّحل التي أفرزتها.

ثالثاً: إن هذه القيادة لم تكن لديها أية ارتباطات من بعيد أو قريب ثقافيا أو اقتصاديا بأية جهة خارج الحدود.

رابعاً: إن هذه القيادات أفرزتها حركة المقاومة... ولم تكن - فيما عدا القليل - قيادات في مجتمعها قبل الغزو الإيطالي. أو بمعنى آخر ، إن مقاومتها كانت من أجل المبدأ، ولم تكن تخدم أغراضها الشخصية والجهوية. لذلك لم تكن محكومة بمصالحها الوقتية ، إن الرباط الاجتماعي والعقيدة (الدين) عوامل ثابتة ودوافع كامنة. هذا الإيمان جعل هذه القيادة الواحدة، التي تحارب من أجل المبدأ، مستعدة لتحمل تضحيات قد يكون من الصعب تخيلها.

خامساً: أصبح الدور أساس حركة المقاومة بعد 1922م ، مع أنه أنشئ أول مرة في مرحلة مبكرة من المقاومة في المنطقة الشرقية بفعل العثمانيين. لكن الدور في المرحلة ما بعد 1922م يختلف عن المدلول الذي حملَه في المرحلة المبكرة جدًا .

ارتكز الدور بعد 1922 على القبيلة من حيث التمويل ومن حيث المتطوعون - أو بمعنى آخر صار يمولّ ذاتيا - ومن ثم أخذ الاستقلالية عن أية مؤثرات من الخارج . كما أنه صار من مهمة شيخ القبيلة إدارة أمور قبيلته ، وأعطى رتبة قائمقام ، وهذا يعني أنه لم يعد هناك فاصل بين المقاومين المسلحين المقاتلين، وبين باقي أفراد القبيلة ، فقد صار الجميع يشتركون في المقاومة كل حسب الدور المكلف به .

وكان الدور يمثل وحدة عسكرية وإدارية واجتماعية، يعتمد الترقية على أساس المقدرة العسكرية، يتحصن أفراده في الأماكن الوعرة ويتخذ مبدأ الهجوم بدل الدفاع .

ويتكون الدوّر من قبائل عدة ، وليس من قبيلة واحدة ، يرجع فيه كل أفراد الدور إلى قيادة عسكرية واحدة أحيانا لا تنتمي إلى ذات القبيلة .

كما أن الدور تنظيم ثابت، تحكمه أسس إدارية تنظيمية ثابتة ، واتبع نظام الهجوم. ويعتمد الدّور نظام الضبط والربط من خلال نظام الترقية، ذلك أن الدور، خيار فردي يخص الأفراد العاديين في القبيلة مثلما يخص المشايخ .

والدور هو نظام أفرزته حركة المقاومة واستغرق كل المدة 1911-1922 حتى تبلور على النحو الذي صار عليه في مرحلة عمر المختار .

لقد خطا نظام الأدوار خطوات أهلته لأن يكون التنظيم الذي جسّد الرؤية الوطنية . وبدءًا من 1923م كان طابور المعيّة الذي التف حول الشيخ عمر المختار ، فكان بداية حركة وطنية قدَّر لها أن تسهم في الأحداث التي برزت على ساحة الوطن خلال العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين. إن أبسط ما يوصف به هذا النظام أنه لم يجمع منتسبيه على أساس قبلي ، بل على أساس وطني.

رابعاً: الكفاح السياسي في المهجر(1932-1943)

شهدت هذه المرحلة نتائج نجاح إيطاليا في كسْر شوكةِ المقاومةِ المسلحة عن طريق: الغزو العسكري والقتل الجماعي. التّهجير والنفي إلى إيطاليا. المحاكم الطائرة. أعمال السخرة. تعقيم الناس بحيث لا يستطيعون الإنجاب. المعتقلات الجماعية والتجويع. تجنيد الليبيين لحمل عبء حروبها الاستعمارية في الحبشة وإريتريا ، في الحرب العالمية الثانية. إعدام المواشي ضمن حملة منظمة لهذا الغرض. استعمال الغاز السام عند مواجهة المتطوعين في حركة المقاومة ، خاصّة في أواخر العشرينيات بناء على أوامر من موسوليني نفسه. بناء حاجز من الأسلاك الشائكة يفصل بين ليبيا ومصر. مساندة الإنجليز والفرنسيين للإيطاليين في كلِ الحقبة (1911-1940) .

شهدت هذه المرحلة هجرة ليبية مكثفة إلى بلدان الجوار. كما شهدت انشغال إيطاليا بالحرب العالمية الثانية بوصفها عضواً في « المحور » المضاد للحلفاء . كذلك شهدت لاعبين جددًا على السّاحة الليبية هما بريطانيا وفرنسا. ومع أن الدولتين لم تكونا بعيدتين عن السّاحة الليبية بدءاً من وقوفهما إلى جانب إيطاليا في مؤتمر برلين 1885 فإن تأثيرهما حتى هذا التاريخ كان غير مباشر. أما الآن، وقد صارتا على طرفي نقيض مع إيطاليا فقد تبدّل الإيقاع بعض الشيء. فاستفاد قادة هذه المرحلة من هذا التّباين. وفيما يتعلق بالهجرة الليبية إلى الخارج ، فقد بلغ عدد المهاجرين أكثر من نصف السّكان ، نزحوا إلى مصر وسورية وتونس وفلسطين والجزائر وتشاد. لكن أكثرهم استقر في مصر وتونس وتشاد وسورية إلى الحد أن صارت مصر وسورية وتونس مقر نشاط الليبيين السياسي في الخارج. فانقسم النشاط في الخارج إلى ثلاث تجمعات :

الجناح الأول: كان عدد هذا الجناح المقيم في مصر كبيراً يشمل بين أعضائه عدداً ممن أسهموا في قيادة حركة المقاومة المسلحة في المرحلة الأولى. واتتهم ظروف عمل أفضل بدءاً من الغزو الإيطالي للحبشة في 1935 ، ثم دخول إيطاليا طرفاً في الحرب العالمية الثانية عضواً في المحور مع ألمانيا واليابان ، معادياً الحلفاء. كان مخزونهم

في العمل السياسي كبيراً امتد إلى أكثر من 20 عاماً في ذلك الوقت، إضافة إلى تحقيقهم لتفاهم بين بريطانيا والقيادة السنوسية. من هنا فإن معظم القيادات الليبية الفعالة المرتبطة اجتماعياً بالداخل كانت موجودة في مصر.

الجناح الثاني: تكوّن هذا الجناح ، وهو قليل العدد ، في الشام، وأفراده ممن كانوا يعملون في الأساس مع الإدارة العثمانية قبل الغزو الإيطالي واختاروا الهجرة مع العثمانيين عندما انسحب هؤلاء في 1913 . جاء هؤلاء من مراكز الدولة العثمانية الإدارية في الولاية: واستوطنوا تركيا والشام والأردن وفلسطين ، وجميعها كانت جزءاً من الدولة العثمانية. لم يشترك هذا الجناح في المقاومة المسلحة ، واقتصر في المرحلة الأولى من المقاومة على الجانب الإعلامي وعلى جمع بعض التبرعات.

الجناح الثالث: تكوّن هذا الجناح في تونس، وهو قليل العدد، لم يرتبط بالإدارة العثمانية قبل 1911 ولم يرتبط قادته بالمقاومة المسلحة خلال المرحلة الأولى من المقاومة ، واقتصر الجهد على عدد من الأفراد الذين يقومون بالدعاية لفضح العمل الإيطالي. لم توات هذا الجناح فرصة العمل بسبب المراقبة الفرنسية الشديدة في تونس. فاختاروا في هذه المرحلة أن يرتبط بجناح الشام.

تركزت جهود قيادات العمل السياسي في هذه المرحلة على شرح المسألة الليبية وفضح الأساليب الإيطالية في قمع الشعب الليبي ، بالكتابة في الصحف المصرية والسورية والتونسية أو باللقاءات وإصدار المنشورات . ظهرت البوادر الأولى بين الطلبة الذين شرعوا في الكتابة في الجرائد والمجلات المصرية وطبع المنشورات السّرية ، لأن السياسة الإيطالية بنفوذها آنذاك في مصر، كانت تحول دون عملهم العلني. وقد تولى الطلبة الإنفاق على تلك المطبوعات ، كان أول منشور لتلك الجماعة التي عرفت باسم "اللجنة الطرابلسية" بعنوان: فجيعة العرب في طرابلس الغرب وبرقة، في عام 1934 وقبل ذلك صدر في مصر كتاب بعد إعدام عمر المختار في 16/ 9/ 1931. بعنوان عمر المختار، ثم كتاب آخر مماثل يحمل عنوان: رفع الستار عما جاء في كتاب عمر المختار.

وفي الشام كان هناك جهد مماثل تمثل في الكتابة في الصحف وتوزيع المنشورات وشكّل الموجودون في الساحة الشامية جمعية لإدارة كفاحهم السياسي المناهض للغزو الإيطالي ظلت تعمل سرًا حتى 1928 حيث أعلنت باسم: "اللجنة التنفيذية للجاليات الطرابلسية البرقاوية" مقرها في دمشق ولها فروع في الأردن ولبنان والعراق وفلسطين.

كان نشاط اللجنة منظماً شمل الدعاية والنشر والإعلام والاتصال برجالات وأحزاب سورية، والاتصال بالهيئات العالمية ، والإشراف على الشباب وتنظيم الحفلات والمهرجانات. كما باشرت في وضع "الميثاق الوطني" الذي اشتملت بنوده على: تأليف حكومة وطنية ذات سيادة لطرابلس وبرقة يرأسها زعيم مسلم. دعوة جمعية تأسيسية لسن دستور البلاد. انتخاب مجلس حائز الصلاحية التي يخوّلها الدستور. اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم.

وقد وجد نشاط اللجنة قبولاً من السوريين، فلم تستطع السلطات السورية منع الجاليات من ممارسة نشاطها السياسي. ولم تستطع القنصلية الإيطالية في دمشق بث دعايتها المضادة لليبيين كما فعلت في مصر. وكثفت اللجنة اتصالاتها مع

المنظمات الدولية ومع الهيئات والأحزاب الأوروبية المناهضة للفاشية، والمدافعة عن حقوق الإنسان، كما أصدرت كتيبات بدءاً من 1934 أحدها كان بعنوان: « فاجعة طرابلس وبرقة » ، والثاني في 1937 بعنوان « الأندلس الثانية » أو « طرابلس وبرقة » . لقد كثفت صلاتها السياسية المضادة لإيطاليا ، مؤكدة الشخصية العربية الليبية بعد أن تمادى الفاشست في طمس عروبة البلاد، ساعية في الوقت نفسه لتوحيد جهد جميع الليبيين في مصر وتونس .

كانت جهود القيادة الوطنية الليبية غير منتظمة ، بسبب مطاردة إيطاليا والسلطات المصرية وبريطانيا. حاولت إيطاليا أن تجند بعض القيادات الليبية في مصر وتقنعهم بالإشادة بسياسة إيطاليا الإسلامية. وقد حاولت أن تحصل على دعم من بعض المؤثرين في الصحافة والأدب وفي الرأي العام. فحصلت على مقالات مؤيدة نشرت في صحيفة الأهرام . لكن الغزو الإيطالي للحبشة في 1935 ثم نشوب الحرب العالمية الثانية في أواخر 1939 بين الحلفاء والمحور ساعد على تصاعد نشاط قادة المهاجرين ، فعملوا على تنظيم صفوفهم واتجهوا إلى دعم الحلفاء للخلاص من الحكم الإيطالي .

وقد اتصل إدريس السنوسي ببريطانيا وأبدى استعداده باسم المهاجرين للاشتراك في الحرب بجانب بريطانيا وحلفائها فوافقت على تجنيد الليبيين، وفتح باب التجنيد في القاهرة والإسكندرية باسم "القوة العربية الليبية" في 3/9/ 1940، وعينت القيادة البريطانية الضابط آندرسون ضابط اتصال، في حين عيَّن إدريس النقيب عمر شنيب ضابط اتصال من جهته. وقويت "القوة العربية الليبية" وبلغ من تطوع فيها 761 متطوعاً. كما انضم إليها أغلبية الأسرى الليبيين بعد هزيمة الجيش الإيطالي في معركة سيدي براني ، حتى أصبح عددها 11084 منهم 96 ضابطاً فكوّنوا خمس فرق .

اختلفت القيادات على أمور كثيرة سبب بعضها يعود إلى الماضي ، ويعود بعضها الآخر إلى موضوع مسألة تولّي الإمارة التي اشترطها السيد إدريس في أي اتفاق يعقد مع خصومه. فالمتمسكون بمبدأ إمارة السيد إدريس كانوا يرون أنه الشخص الوحيد الذي يستحقها سواء لماضي أسرته الجهادي أو لأنه الشخص الوحيد القادر على تحقيق الاستقلال بمساعدة بريطانيا، لما بينهما من علاقات حميمة، ولما قدمه من مواقف. وثمة رأي آخر كان لبعض المعارضين، فقد رأوا أن مسألة الإمارة يجب أن تترك للشعب الليبي فهو صاحب الحق في تحديد نظام الدولة ورئاستها إلى حين.

وقد أسهمت بريطانيا دون شك في إبعاد الطرفين فقد أجرت محادثات مع كل طرف على حدة، ودعمت السيد إدريس ومن معه خدمة لمصالحها المرجوة. وقد ظهرت هذه المصالح مثلاً عندما طلبت الوصاية على برقة وعدم ممانعتها منح الوصاية على طرابلس لإيطاليا، وفي الحصول على امتيازات طويلة المدى ، وبذلك لم يعد يخفى عن بال الوطنيين الليبيين المسار الحقيقي للسياسة البريطانية تجاه البلاد.

لقد حمل الكفاح الليبي في ديار الهجرة في تضاعيفه الخلاف والائتلاف القديمين، فجماعة (اللجنة الطرابلسية) كانت متناحرة مع جماعة محمد إدريس السنوسي ، وعلى ذلك لم يحدث تعاون بين المجموعتين طيلة مكوثها في مصر، وإن تراسلت في بعض المناسبات، فإن الموقف العام بينها ظل متصفاً بالحذر المشوب بالعداء ؛ وسيكون لذلك

الموقف أثره في النضال الوطني عندما قامت الحرب العالمية الثانية وبعدما انتهت. أما في الشام وتونس، فقد ظهر التقارب بين الجماعات البرقاوية والجماعات الطرابلسية فصارت المطالبة بالوحدة بين المنطقتين الدافع الأساسي إلى حد أن قبل بإدريس ملكاً في سبيل الوحدة.

خامساً: الكفاح السياسي في الداخل (1943-1951)

أحدثت الحرب العالمية الثانية التي كانت في الأساس حرباً بين دول استعمارية نتائج، منها توقف المواصلات ومن ثم انهيار التجارة الخارجية وارتفاعاً في الأسعار ونموا في السوق السوداء ثم انتشار البطالة. وأحدثت على الجانب الإيجابي أموراً أهمها: لم يعد من الممكن للعلاقات بين الدول الاستعمارية والمستعمرات أن تستمر بعد أن تضع الحرب أوزارها على ما كانت عليه من قبل. وأسفرت الحرب عن تأثيرات في ليبيا حيث صار التغيير ممكناً بعد هزيمة إيطاليا. كانت الدّول الاستعمارية - بحكم إدراكها لقوة الحركة الوطنية - تخشى من خسارة البلدان الموضوعة تحت وصايتها، ومن أجل ذلك أظهرت استعدادها لإدخال تغييرات روعي فيها على أي حال أن تكون في إطار سيادتها ومصالحها.

من هذه التبدلات مجتمعة يمكن القول إن الحرب ساعدت الحركة الوطنية فبدأت تتحرك وعمدت في 1943-1951 إلى تحدي عودة مختلف البلدان إلى ما كانت عليه فيما سبق : مستعمرات أو محميات. وناصر زعماء الحركة الوطنية قضايا الحلفاء ولم تنجح دعايات المحور -إلا في حالات محدودة جداً- في تحويل قادة الحركات الوطنية والرأي العام عن التزامهم بمناصرة الحلفاء. ومنيت سياسة موسوليني الإسلامية- كما منيت الدعايات الفاشية والنازية بإخفاق ذريع في بلدان المغرب العربي، على حين كان لها تأثير محدود في مصر.

وعلى عكس ذلك قوبلت الحركة المعادية للاستعمار في الدّول العظمى بالترحيب وبقدر كبير من الأمل. ومثلما رحبّت الحركة الوطنية بمبادئ ويلسون الأربعة عشر في 1918، أشادت هذه الحركات بميثاق الأطلسي (1941/8/14) وبإعلان الأمم المتحدة (كانون الثاني/يناير 1942) وبميثاق سان فارنسيسكو. وكانت تعتمد على المواقف التي اتخذتها الدّول العظمى، تفسّر تصريحات قادتها بأنها تعني تحري شعوب المستعمرات. وقد ناورت بريطانيا وفرنسا للاحتفاظ بأوضاعها الأساسية ، لكن جهود الليبيين في جعل هذا الأمر يخفق كان موفقاً. لقد شهدت هذه المرحلة ثلاثة مظاهر أساسية:

أ. ظهور ركائز سياسة بريطانيا تجاه ليبيا واضحة وجلية، ومن ثم الصدام بين الليبيين والإدارة الاستعمارية والبريطانية.

ب. تشكل جماعات سياسية في برقة وطرابلس وفزان تشترك في الأهداف وتختلف في الوسائل والطرق.

ج. تدويل القضية الليبية والاتفاق على الاستقلال.

أ. السياسة البريطانية:

كان هدف بريطانيا الأكبر في القرن العشرين مصالحها ، ولم تتردد في عمل أي شيء - بقطع النظر عن الوسيلة وعن النتيجة المترتبة - من أجل ذلك. كانت تجزئة الوطن العربي وسيلة ثابتة

وركيزة من ركائز سياستها. ومن أجل ذلك استعملت كل الوسائل: ماطلت الليبيين بحجة أن اتفاقية الصلح لم توقع، أو أن تسوية وضع المستعمرات الإيطالية السابقة في إفريقيا لم تنته مداولاتها ، أو أن تقرير مصير البلاد مازال في قبضة الدّول الأربع.

كل هذا في الوقت التي كانت قد قررت قرارات مع حليفاتها: برقة لبريطانيا، وطرابلس لإيطاليا وفزان لفرنسا. وتفصيل ذلك :

- في 1942/1/18 أعلنت بريطانيا أن إيطاليا لن يسمح لها بالرجوع إلى برقة تخصيصاً ، فلم يرد شيء عن طرابلس أو فزان.

- وعندما اجتمع الجنرال مونتجمرى Montgomery مع "نظيره الفرنسي" بعد احتلال طرابلس تنازل الأول للثاني عن إدارة مقاطعة فزان دون مشاركة أو مطلب آخر أو شرط.

- قد وافقت بريطانيا ، في لجنة وزراء خارجية الدّول الأربع الكبرى ، أثناء بحث مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة في إفريقيا على عودة الإيطاليين إلى طرابلس بشرط احتفاظها ببرقة. وهو مشروع تصدى له المواطنون الليبيون وجعلوه يخفق.

- وكانت القوانين التي طبقت في برقة وطرابلس إيطالية وبريطانية عسكرية، وفي مقاطعة فزان طبق القانون الفرنسي النافذ في الجزائر آنذاك.

- وأقرت بريطانيا تداول العملة المصرية في برقة بين السكان، لكن منع تداولها في طرابلس.

- وقد صكت بريطانيا عملة خاصة لطرابلس باسم مال [MAL] بدئ في استعمالها في جميع المعاملات بمقاطعة طرابلس منذ 1943/9/16 ومنع تداولها في برقة، مثل ما كان تداول العملة المصرية في طرابلس.

- وأقامت بريطانيا الحدود بين برقة وطرابلس وفزان، وجعلت تحرك المواطنين بينها محظوراً إلا بتصريح رسمي. كما أقامت نقاط تفتيش، وفرضت رسوماً جمركية على حركة البضائع بين برقة وطرابلس، ومن خالف اعتبرته مهرباً.

- كما قررت في برقة تدريس المنهج المصري. في حين قررت في طرابلس تدريس المنهج الفلسطيني وكانت تحت الانتداب البريطاني حينذاك .

إضافة إلى أن الإدارة البريطانية في طرابلس اعتمدت على العنصر الإيطالي في إدارة الأمور المدنية والعمل بالقانون المدني الإيطالي، دون النظر إلى مصالح الليبيين.

ب. الجماعات والأحزاب السياسية:

برزت جماعات سياسية بعد الحرب العالمية الثانية منها:

1 - جمعية عمر مختار: وكانت قد ظهرت في 1943/4/4 كجمعية ثقافية رياضية. فتحت فصولاً للدراسة الابتدائية ولمحو الأمية كما صدرت عنها "نشرة رياضية" باسم "برقة الرياضية" . ثم أصدرت في آب/أغسطس 1943 "مجلة عمر المختار". كانت الجمعية تضم الشباب ومنهم من أكمل تعليمه في المشرق العربي فتأثر بالأفكار التي ظهرت هناك.

وبيَّن مقال العدد الأول من "مجلة عمر المختار" الهدف من إنشاء الجمعية. وهو توحيد الصفوف بين الأفراد، لا فرق بين جمعية وأخرى، والسعي لنشر الثقافة بين المواطنين وتنمية الروح الرياضية بين الجماعة. لا تقصير ولا تهاون حتى

تحقيق الغاية العظمى: "شعب واحد وأمير واحد".

وحرصت الجمعية على كسب أكبر عدد من الأعضاء وعلى تأييد المتقدمين في السن، كما لم تعارض الجمعية في بداية تكوينها الإدارة البريطانية العسكرية في برقة، فأيدها محمد إدريس السنوسي خاصة بعد أن أيدت إمارته.

وعن هذه الجمعية يمكن القول إنها :

- بدأت في انتقاد الإدارة العسكرية.
- بدأ شبابها يتكلمون باسم الشعب فأنشأت جريدة أطلقوا عليها "جريدة الوطن".
- وتحولت الجمعية إلى العمل السياسي فاستقال أغلب المحافظين منها، فحل بذلك الشباب محل المتقدمين في السن، وزادت لهجة "جريدة الوطن" حدة في انتقاد الساسة القدامى.
- وأوقفت السلطات البريطانية الجريدة في 26/9/ 1946 لكنها عادت إلى الظهور بعد شهر واحد بعد أن كتبت مقالاً تؤكد إخلاص الجمعية للأمير.
- وقد أعلنت الجمعية حل نفسها في 1947/12/12 بناء على أمر من محمد إدريس السنوسي الذي أعلن فيه حل جميع الهيئات السياسية في برقة لتدمج جميعها في هيئة واحدة وهو "المؤتمر الوطني العام البرقاوي".

2 - الجبهة الوطنية البرقاوية: ظهرت في 1946/8/9 وأضحت تمثل التيار التقليدي الذي ضم الساسة القدامى ومشايخ القبائل والموالين للسنوسية من سكان المدن. ومن ثم فهي تمثل التيار المضاد لجمعية عمر المختار. ركزّت الجبهة على استقلال برقة قبل الدخول في وحدة مع طرابلس، ثم على ضرورة الاعتراف بالإمارة السنوسية تحت زعامة محمد إدريس السنوسي والسماح بإنشاء حكومة وطنية لإدارة البلاد استعداداً للاستقلال .

3 - رابطة الشباب: أنشأها محمد إدريس السنوسي ، أوائل 1945 ، رداً على زيادة نشاط جمعية عمر المختار وتماديها في انتقاد الإدارة البريطانية ومؤيديها من الساسة القدامى. لم تنجح الرابطة في استمالة الأهالي، كما زاد إنشاؤها في التوتر السياسي القائم في البلاد .

4 - المؤتمر الوطني العام البرقاوي: مع رجوع محمد إدريس السنوسي إلى البلاد أمر بحل جميع الهيئات والجماعات السياسية في كانون الأول/ديسمبر 1947 واتفق على تكوين المؤتمر الوطني العام البرقاوي في كانون الثاني/يناير 1948. قدمت في الاجتماع الأول وثيقة ملخصها:

- التمسك بالإمارة وحصرها في البيت السنوسي .
- التمسك بوحدة ليبيا.
- التصميم على إعلان الاستقلال.
- أن تحكم البلاد حكومة وطنية دستورية.
- إعداد العناصر التي ستواجه لجنة التحقيق الرباعية.
- رسم المؤتمر خطة لجميع مساوئ الحكم الإيطالي وعن أضراره. لكن برنامجه انحصر في تحقيق استقلال برقة التام وقيام حكومة دستورية تحت إمارة محمد إدريس السنوسي وورثته من بعده ورفض أي تعاون مع إيطاليا. وبيّن أنه يؤثر وحدة ليبيا على شرط : أن تكون ليبيا ملكية وراثية تحت التاج السنوسي. وألا يسمح بعودة الإيطاليين بأي حال من الأحوال.

تألفت عدة جماعات سياسية في طرابلس أطلقت على نفسها صفة الأحزاب وهي:

1. الحزب الوطني.
2. الجبهة الوطنية المتحدة.
3. الكتلة الوطنية الحرة.

4. حزب الاتحاد المصري الطرابلسي.
5. جمعية فزان السّرية.
6. هيئة تحرير ليبيا.
7. حـزب العمال.
8. حزب الأحـرار.
9. حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي.
10. حزب الاستقلال.

وكان أعيان طرابلس قد عقدوا اجتماعات في 1943/1/25 ، بعد هزيمة إيطاليا ، للبحث في الوضع الداخلي ولاستئذان السلطات البريطانية في تنظيم جماعات سياسية. وقدم وفد من قادة المهاجرين من تونس بإذن الإدارة الإنجليزية مكافأة لهم على مساعدتهم قوات الحلفاء أثناء زحفها في تونس. واجتمع الوفد مع زعامات طرابلس، واتفق الحاضرون على التركيز على استقلال البلاد التام على ألا يعار اهتمام إلى أي مطلب آخر مهما كان مصدره ومبرراته .

وبدأ زعماء الأعيان حينذاك في مطالبة السلطات البريطانية بالإذن لهم بتشكيل جماعات وأحزاب سياسية على غرار ما جرى في برقة. فسمح لهم في البداية بإعادة فتح "النادي الأدبي" في 1943/7/30، (وكان أسس سنة 1919 وأغلق سنة 1922) وكان النادي منذ البداية نقطة تجمع المواطنين لمعارضة الحكم الإيطالي. وبعد ذلك أسست نوادٍ أخرى مثل: نادي العمال، ونادي النهضة، ونادي الشباب ، وكانت هذه النوادي في واقع الحال تقوم بمهمة الجماعات السياسية. وإذا كان النشاط السياسي في برقة قد دار منذ البداية حول شخص واحد وهو إدريس السنوسي، فإن الأمر في طرابلس قد اختلف ، إذ إن الظروف الاجتماعية السائدة في هذا الإقليم أثرت في الحياة السياسية، فأدت الولاءات العائلية دوراً بارزاً في إيجاد أكثر من جماعة سياسية، حتى كادت أن تصل إلى درجة من الفوضى والانقسام. وبذلك ظهرت في طرابلس مجموعة من الجماعات السياسية لم تتمكن زعاماتها من تنسيق جهودها أو نشاطاتها بسبب التنافس على الزعامة .

من هذه المجموعات :

- الحزب الوطني: الذي انبثق عن النادي الأدبي الذي رُخّص له بالعمل في 1943/7/30. بدأ في العمل سراً ثم أعلن عن نفسه بعد اعتراف الإدارة البريطانية به في نيسان/أبريل 1946. كانت أهدافه تخص كل ليبيا وتسعى للاستقلال والنهوض بها في كل المجالات.

- الجبهة الوطنية المتحدة: فقد برزت في 1946/5/10 كرد فعل لما أشيع من أن وزراء الدول الكبرى المجتمعين في باريس آنذاك يبحثون في مستقبل المستعمرات الإيطالية وطرحوا فكرة الوصاية ؛ ومن هنا شاعت أخبار بأن طرابلس قد تعاد للإيطاليين تحت شعار الوصاية. فطالب عدد من زعماء طرابلس بوصاية بريطانية إن كان لابد من الوصاية. ضمت الجبهة أنصار الوصاية البريطانية على البلاد ، ومن ثم أيدتها السلطات البريطانية وكان أغلب المنتسبين إليها من الأثرياء أو الرؤساء الدينيين المعاضدين للإدارة. ونادت الجبهة في أول بيان لها باستقلال ليبيا كاملة بزعامة محمد إدريس السنوسي .

- وظهرت الكتلة الوطنية الحرة : في 1946/5/30 داعية إلى "الاستقلال التام قبل كل شيء والانضمام إلى الجامعة العربية ، ثم إن سلطة الشعب هي ملك للشعب والشعب هو الذي يحكم". وكان ظهورها بسبب خلاف حاد في الحزب الوطني بعد أن انضمت إليه عناصر مواليه للإنجليز، إضافة إلى ظهور الجبهة الوطنية المتحدة التي ضمت

عناصر محافظة تقف مؤيدة الوصاية البريطانية. أدى هاذان السببان إلى انشقاق جماعة بدت "متطرفة" وشكلت الكتلة الوطنية الحرة .

- وقد انشق حزب الاتحاد المصري الطربلسي: عن الكتلة الوطنية الحرة وأسس في 16/ 1946/12. نادى باتحاد طرابلس ومصر شريطة أن تحتفظ طرابلس باستقلالها الداخلي. واعتبار طرابلس وبرقة وفزان واحداً. لم تلق دعوة الحزب للاتحاد مع مصر التأييد الكافي لا في ليبيا ولا في مصر، وتحول إلى الدعوة للإمارة السّنوسية، ولكنه ظل محتفظاً باسمه كما أنه لم يساير حركة الكفاح الوطني داخل البلاد مما عجّل بالقضاء عليه .

- وفي فزان كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تفشي الأمية وتشتت السكان في مجاميع سكانية صغيرة ، إضافة إلى تعمّد الإدارة الفرنسية عزل الإقليم عن مجرى الكفاح الوطني ، قد حالت دون بروز جماعات سياسية، وقد تشكلت جمعية سرية فزانية واحدة سنة 1946 .

- أنشئت هيئة تحرير ليبيا: بناء على رأي الجامعة العربية لتوحيد كلمة الليبيين أمام لجنة التحقيق الرباعية المزمع إرسالها إلى ليبيا. وقد اتصل أمين الجامعة بممثلين عن جميع الأحزاب والهيئات السياسية وأسفرت هذه الجهود عن إنشاء هيئة تحرير ليبيا في 1947/3/13، برئاسة بشير السعداوي (كان مستشاراً للملك عبد العزيز آل سعود) ، ملك المملكة العربية السعودية. وقد ولد في مدينة الخمس عام 1884، وهو شخصية جهادية معروفة. وضعت خطة في الهيئة تواجه بها زيارة اللجنة الرباعية ، وعينت الجامعة محمد فؤاد شكري من جامعة القاهرة مستشاراً سياسياً. كانت مطالب الليبيين وفق خطة العمل هي:الوحدة، الاستقلال، الانضمام إلى الجامعة العربية. وقد استقبل بشير السعداوي بحفاوة من الجماهير ، واعتبرته الموفد من الجامعة العربية ليوحّد الكلمة وينقذ البلاد من الفوضى التي وقعت بسبب تعدد الحركات السياسية وما بينها من خلاف. ورأى السعداوي أن الشعور الو طني العارم الذي غمر البلاد يجب أن يأخذ شكلاً سياسياً، وأن الشعارات المشهورة التي صارت على لسان كل أحد ، يجب أن توثق في اجتماع كبير يعقد يوم 1948/8/21 يحضره ممثلون عن المناطق. واختار الزعيم مدينة مسلاته وجامع المجابرة بالذات مقراً للمؤتمر تيمناً بها (سبق أن عقد بها أثناء الكفاح المسلح المناهض للطليان في 1918/11 مؤتمر لتوحيد الكلمة) . دام المؤتمر ثلاثة أيام واختتم بإعلان قرارات ملخصها: الوحدة الشاملة الكاملة لكل ليبيا ثم الاستقلال التام، ثم القبول بملكية السيد محمد إدريس السنوسي. وقد قبلت قرارات المؤتمر بارتياح في برقة وفزان .

- وبرز حزب العمال: معترفاً به في 1947/9/1 جمع الحزب عددا من عمال الميناء والمواصلات والمصانع والمنشآت العامة. رفع شعار "أن جميع الليبيين على اختلاف عناصرهم ومعتقداتهم سواسية إزاء الحقوق الوطنية ماداموا عاملين مخلصين في العمل لقضية الوطن والمصلحة العامة" . وظل الحزب خارج الاتفاقيات السياسية ، ولم يؤيد الإدارة السّنوسية لأنه كان يرى أن إرادة الشعب فوق إرادة الفرد. لم يَسْعَ الحزب للاجتماع والاتصال بلجنة التحقيق الرباعية . وكان حزب العمال ضعيفاً لأن بريطانيا منعت تكوين النقابات في داخل البلاد، كما أن الحركة العمالية نفسها كانت مفككة وينقصها الوعي السياسي .

- وقد ظهر حزب الأحرار: رسمياً في 3/11/ 1948 وجمع بعض المثقفين من رجال طرابلس ممن اشتغلوا في حقل التعليم. هدف إلى العمل من أجل استقلال ليبيا ، موحدة من طرابلس وبرقة وفزان ، وعضواً في الجامعة العربية، تحكم من حكومة دستورية يرأسها الأمير محمد إدريس السنوسي .

- حزب المؤتمر الوطني العام الطرابلسي: أسهم إعلان عن مشروع عودة الإيطاليين إلى طرابلس مع احتفاظهم ببرقة في قيام حركة عصيان عنيفة داخل البلاد موجهة أولاً على إيطاليا لرغبتها في العودة إلى طرابلس متخفية في ثوب الوصاية، ولفرنسا ثانياً لتأييدها لإيطاليا ، ولبريطانيا ثالثاً لخيانتها الأماني الوطنية. إزاء ذلك دعا زعماء طرابلس إلى إضراب عام في 1949/5/11 وقامت مظاهرات مناهضة لهذا المخطط ، وشارك فيها عامة الشّعب. والتقت وجهة نظر الجبهة الوطنية مع وجهة نظر الحزب الوطني ، خاصة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية فدعوا إلى اجتماع عقد 5/14/ 1949 لتنسيق جهودهم ، وكونوا لذلك هيئة باسم: المؤتمر الوطني العام الطرابلسي، وهو حزب ائتلافي سلمت قيادته إلى بشير السعداوي . وكان أول عمل للحزب الجديد تنظيم حملة عصيان واسعة استمرت يومين .

قامت الجماهير بالمظاهرات أثناء اجتماع هيئة الأمم المتحدة لبحث مصير ليبيا . و من هنا صوتت جمعية الأمم المتحدة لمصلحة رفض مشروع عودة إيطاليا في 1949/5/17. وأربك القرار كل القوى السياسية بالداخل والخارج ، ونقل ساحة الصراع مجدّدًا إلى الداخل ، بين تيار يقف على رأسه بشير السعداوي ، وتيار يقف على رأسه إدريس السنوسي ، كل يجمع قواه ويتهم الآخر.

وكان إدريس حذراً، وكذلك المقربون منه. وقد لاحظ هؤلاء أن النفوذ الأدبي والسياسي لعبد الرحمن عزام تحت غطاء الجامعة العربية يزداد وكذلك حال بشير السعداوي الذي صار أشد قوة وتأثيراً. والإنجليز راضون، أما الفرنسيون فغير راضين ، لإمكان أن تضيع منهم فزان. أما إيطاليا فهي غير راضية لأن التطور بزعامة السّعداوي قلل من فرص عودتها إلى ليبيا.

وقد بدأ النشاط الإيطالي يسعى لكسب بعض الليبيين. فاختارت إيطاليا أفراداً من الوجهاء الذين كان لهم ثقل في المجتمع وشأن ، لكن قدوم السّعداوي وتفجر موجة الحماس الشعبي حزّ في نفوسهم. وأيقنوا أن الاستقلال لليبيا أمر غير وارد... وأن الأخطاء الإيطالية الماضية يتحملها الحزب الفاشي الذي ذهب إلى غير رجعة. هذا التفكير مع بعض الدعم المالي دفعت بعض الوجوه إلى تكوين حركة جديدة شجعت على إعلان حزب جديد باسم حزب الاستقلال في 1949/9/6. يدعو الحزب إلى الاستقلال ولكن إذا تعذّر ذلك وتقررت الوصاية فالحزب يفضل وصاية إيطاليا على إقليم طرابلس. أما إدريس فربما بتحريض من الإنجليز قصد زيارة طرابلس في شهر تموز/يوليو 1949، وهو في طريقه إلى لندن. وربما كان الهدف إحراج السّعداوي والتقليل من شعبيته ، لأن الجماهير لن تستقبل إدريس استقبالاً كبيراً. لكن الأخير فطن للأمر وأعدّ برنامجاً جيداً خطب فيه يوم 1949/7/29 من شرفة المؤتمر في الجماهير بعد أن خطب السّعداوي. استاء الناس من خطاب إدريس إذ كانت خاتمته ولب محتواه أنه سينقل رغبة الناس إلى بريطانيا العظمى ولم يظهر بمظهر القائد القوي. استاء الناس ولاموا السعداوي على اختياراته.

وأراد بشير السّعداوي بعد ذلك عقد مؤتمر

ثان (بعد مؤتمر مسلاته) ويبدو أن خلافاً بين السعداوي وعزام قد برز حول كيفية التعامل مع إدريس: عزام يريد مزيداً من الضغط على إدريس حتى يبعده عن الإنجليز والسعداوي لا يريد ذلك لأن المبالغة في الضغط على إدريس ستؤدي إلى نتيجة عكسية: الخلاف حول طريقة التعامل مع الأحداث وتّر العلاقة ، فبدأت الجامعة العربية تغمز من طرف خفي في شعبية السعداوي، والأخير أراد أن يثبت غير ذلك فقرر عقد مؤتمر تاجوراء. عقد المؤتمر وحقق الهدفين: صدق موقف طرابلس من إدريس، وقوة شعبية ثم قوة وعلو زخم شعبية بشير السعداوي .

لم تكن الجماعات السياسية التي تكونت في البلاد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أحزاباً بالمعنى الحديث ، مع أنها حملت أسماء أحزاب. فتلك الجماعات لم تكن تحمل رؤية واضحة، أو ثقافة واحدة، أو عقيدة واحدة، كما أنها لم تسْعَ لتحقيق سلطة لها ، ولم يكن لها أيديولوجية أو برنامج معين. دار نشاطها حول ثلاث قضايا:

- الاستقلال.
- الوحدة.
- الإمارة السنوسية.

واتفقت جميعها على الاستقلال والوحدة لكنها اختلفت حول قبول أو رفض الإمارة السنوسية. وقد برز هذا الاختلاف بين جماعات طرابلس ، خلافاً لجماعات برقة التي أيدت جميعها الإمارة السنوسية. ثم إن السمة الأساسية لتلك الجماعات هي المنافسة والتعدد، وعدم التوازن بين حزب كبير كالمؤتمر الوطني العام الطرابلسي والأحزاب الأخرى، إذ ترك ذلك الحزب بصماته واضحة في الحركة الوطنية. وهكذا فعلى الرغم من تعدد تلك الجماعات فإن هاتين القوتين هما فقط اللتان عبرنا عن مطامح الجماهير.

على أن السمة الواحدة المشتركة لتلك الجماعات، كانت تتمثل في انشغالها بالصراع فيما بينها، مما شجع على تنمية الخلافات الداخلية ، وزرع بذور الشقاق ، وتبديد الجهود ، وإضاعة الوقت في خصومات جانبية كانت لها آثارها السلبية على مسيرة الحركة السياسية في البلاد.

وقد أثرت التطورات الدولية الجديدة التي وجدت في البلاد بعد الحرب في اتجاهات تلك الجماعات. فبريطانيا مثلاً ربطت جماعات برقة ، باستثناء جماعة عمر المختار - بسياستها إلى الحد الذي أقنعت المؤتمر الوطني البرقاوي بقبول الحكم الذاتي تحت السيادة البريطانية، بل حاولت أن تقوم بنفس الدور في طرابلس حيث خططت لإعادة السيادة الإيطالية هناك ، وساعدت على ظهور بعض الزعامات السياسية الطرابلسية ، التي رددت المزاعم البريطانية التي تدعي أن الاستقلال المنتظر يحتاج للمساعدة . ولأن بريطانيا معنية ببرقة، فعلى طرابلس أن تجد العون في قوى أخرى. وكما أثرت بريطانيا في برقة وطرابلس، فقد قامت فرنسا بنفس الدور في فزان ، إذ عزلت فزان عن مجريات الأحداث وحاولت أن تخلق زعامة وطنية كالتي في برقة، تقوم بنفس الدور المساند لسياستها. فكان أن برزت شخصية أحمد سيف النصر ومجلس فزان التمثيلي، ثم حكومة فزان الوطنية. ويكفي للتدليل على مدى سيطرة فرنسا هناك أنه باستثناء جماعة صغيرة حاولت أن تعبر عن أماني الوطنيين في فزان ، لم يظهر هناك أي رأي مخالف للسياسة الفرنسية ، ولم تكن التيارات الداخلية المتمثلة في الولاءات الشخصية والعائلية والقبلية أقل تأثيرًا من التيارات الدولية. فقد أدَّت تلك الظاهرة دوراً بارزاً في توسيع شقة الخلافات بين الجماعات السياسية

في المناطق الثلاث. وكانت وراء تحطيم كافة المحاولات التي بذلت لتقريب وجهات النظر من أجل تحقيق الوحدة حتى كادت أن تعصف باستقلال البلاد .

ج. تدويل القضية الليبية والاتفاق على الاستقلال:

كان قرار جمعية الأمم المتحدة برفض مشروع إعادة إيطاليا إلى ليبيا في 17/ 5/ 1949 أربك كل القوى السياسية، في مواجهة هذه المحاولة لتقسيم البلد إلى ثلاثة أجزاء، إذ دعا الاتحاد السوفييتي إلى فرض وصاية جماعية شاملة من جانب الأمم المتحدة. وعبر الشعب الليبي عن معارضته للتجزئة بالقيام بمظاهرات ضخمة . وفي أيار/مايو 1949 رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة تلك الخطة. في 1949/9/21 افتتحت في نيويورك الدورة الرابعة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. كان جدول أعمالها يتكون من 70 موضوعاً ، بينها قضية المستعمرات الإيطالية السابقة. وفي جلسة 23/9/ 1949 طالب مندوب العراق باستقلال ليبيا وإنشاء دولة ليبية ، في حين عارض مندوب بريطانيا نظام الوصاية بحجة أنه لم يعد عملياً ، وطالب باستقلال طرابلس وبرقة بما يبقي على المصالح البريطانية هناك ، واعترف بمركز إيطاليا في طرابلس وبمصالح فرنسا في فزان. أما مندوب الولايات المتحدة فقد طالب بقيام دولة ليبية موحدة في مدة لا تتجاوز ثلاث إلى أربع سنوات على أن تتعاون الإدارات السابقة على إتمام ذلك.

وفي جلسة 1949/10/4 طالبت روسيا باستقلال البلاد فوراً وانسحاب القوات الأجنبية من البلاد. واقترحت الهند في الجلسة نفسها استقلال البلاد بمساعدة هيئة الأمم المتحدة ، على أن تؤلف لجنة دستورية لوضع الدستور. وشدّد الوفد الليبي [الطرابلسي البرقاوي] على الاستقلال التام الناجز تحت التاج السنوسي في نطاق وحدة البلاد ، لأن أهل ليبيا قد أجمعوا على ذلك.

وفي جلسة 1949/10/11 قدم المندوب الأمريكي اقتراحاً يؤيد استقلال البلاد في غضون ثلاث سنوات ، على أن تساعد لجنة استشارية الإدارتين في إعداد ليبيا للاستقلال.

وفي جلسة 12/10/ 1949 طالبت فرنسا باستقلال البلاد مع تأليف ثلاث حكومات في المناطق الثلاث. أما مندوب إيطاليا فقد اقترح استقلال البلاد على أساس اتحادي. أما مندوب العراق فقد طالب مجدَّدًا باستقلال البلاد موحدَة. وإزاء تعدد الآراء اقترح تشكيل لجنة فرعية من واحد وعشرين عضواً للتنسيق بينها فأقرت في 14/10/ 1949 وجوب منح ليبيا الاستقلال على ألا يتعدى ذلك اليوم الأول من كانون الثاني/يناير 1952. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1949 اقترح الاتحاد السوفييتي منح ليبيا الاستقلال الفوري وإجلاء الجيوش الأجنبية في غضون ثلاثة أشهر، وإغلاق القواعد العسكرية الأجنبية ولم يُقبل ذلك الاقتراح. ثم وافقت الأمم المتحدة على أن تصبح ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة في موعد غايته أول كانون الثاني/يناير 1952. وفي 1949/11/21 وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الأصوات على قيام دولة ليبية ذات سيادة في مدة لا تتجاوز أول كانون الثاني/يناير 1952.

وجاء في قرار الجمعية :

أولاً. ليبيا مؤلفة من برقة وطرابلس وفزان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة.

ثانياً، يتحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن وعلى كل لا يجوز أن يتأخر عن أول شهر كانون الثاني/يناير 1952.

ثالثاً، يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان في جمعية وطنية ليقرروا دستور ليبيا ، ويشمل ذلك تعيين شكل الحكومة.

رابعاً، تعيّن الجمعية العامة مندوباً عن الأمم المتحدة في ليبيا، وتختار مجلساً يساعده ويقدم له النصح. والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سن الدستور، وإنشاء دولة مستقلة، وعينت الجمعية العامة الدبلوماسي الهولندي أدريان بيلت Adrian Pelt ممثلاً لها طبق القرار السّابق.

جاء بيلت إلى ليبيا وتألف مجلسه من 10 أعضاء ، ممثل عن كل من : مصر ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، إيطاليا ، باكستان ، بريطانيا ، وممثل عن طرابلس ، وآخر عن برقة ، وآخر عن فزان ، ثم ممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا. وأكمل الممثل مهمته في الموعد المقرر وأقرت الجمعية الوطنية الدستور في 1951/10/7.

كان قرار الجمعية باستقلال ليبيا تتويجاً لحركة وطنية ناضلت بكل الوسائل في مواجهة المستعمرين ، ليعلن محمد إدريس السنوسي في 12/24 /1951 في خطاب موجه لليبيين وللعالم: "يسرّنا أن نعلن للأمة الليبية الكريمة أنه نتيجة لجهادها وتنفيذاً لقرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في 1949/11/21 قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة... نعلن رسمياً أن ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة".

الكفاح والتحرر (1951-1970)

شهدت مرحلة الكفاح والتحرير (1951-1970) تبدلاً جوهرياً في ماهية الكفاح وفي وسائله. لقد اختلط الكفاح بهدف التحرر من الوجود الاستعماري بالسعي للتحرر من الجهل والفقر والظلم. انقسم المجتمع الليبي إلى جيل صاعد تعتمد غالبيته سياسة تحريرية قومية اشتراكية ، لديه طموح ويرفض القواعد الأجنبية ويزداد ارتباطه الفكري مع محيطه العربي والإسلامي كل يوم، وجيل قديم في السلطة يتمسك بالحضور الأجنبي في صيغة معاهدات لأن وجوده في السلطة مرتبط بوجود ذلك الأجنبي. وحدث ذلك الانقسام ، فقد كان نتيجة قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية لم تكن موجودة وفاعلة قبل هذه المرحلة. أولى تلك القوى كانت اكتشاف النفط وبروزه المصدر الأساسي للبلاد. لقد أسهم في تبديل الاقتصاد وفي نشر التعليم وفي إحداث الكثير من التغيرات الاجتماعية والسياسية واقتصادية.

بدل النفط هذا الوضع ونقل ليبيا من دولة فقيرة تعتمد على المساعدات الأجنبية إلى "دولة غنية". بُدئ في استكشافه في عام 1955 وفي تصديره بكميات تجارية عام 1961، ولم يمر وقت طويل حتى صارت ليبيا خامس مصدر للنفط وسابع منتج له في العالم.

أدى النمو الاقتصادي السّريع إلى إحداث الكثير من التغيرات الاجتماعية. أول هذه التغيرات الضّعف في سلطة شيخ القبيلة. فقد أضعف إنتاج النفط القاعدة الاقتصادية للقبيلة المتكونة في الأساس من الزراعة البعلية والرعي. وصارت القبائل تعتمد على المدن مصدرًا اقتصادياً، ونتيجة لذلك، صارت معرَّضة أكثر لمؤثرات خارجية. شجع النفط على الهجرة إلى المدن.

ساهم التحرك الجغرافي في إحداث التبدلات الاجتماعية. كل هذه العوامل أدت إلى النقص في سلطة النظام القبلي. ومع هذا السقوط فقدت

الحكومة مصدرها الرئيسي في السلطة وفي المساندة .

وكان ثاني تبدل اجتماعي بروز فئات اجتماعية جديدة ، هي الطلاب والعمال وصغار ضباط الجيش ، لا يرتبط بعضها ببعض على أساس النسب وقرابة الدم ، بل على أساس العلاقات المهنية والمواطنة والاعتقاد في مفاهيم، وعناصر فكرية وأيديولوجية.

وقد أسهم النفط كذلك في إضعاف البناء السياسي في ليبيا : ففي عام 1950 كون سكان الريف 90% من مجموع السكان، ومثل زعماء القبائل مصدراً مهماً للسلطة في ليبيا خلال العهد الملكي. كان إدريس السنوسي يعرف هذا جيداً ويعرف أهمية هذه المساندة له ولحكومته. من هنا كان تفسخ قوة النظام القبلي السياسية وفاعليته ضربة قاصمة للنظام الملكي وسياسته القائمة على الارتباط بالأجنبي ووجوده.

ترتب على ذلك أن صار الكفاح والتحرير صراعاً بين المجموعات الاجتماعية الجديدة وبين النظام ، تسعى الأولى لأن تنتهج ليبيا سياسة وطنية قومية ترتبط بمحيطها العربي والإسلامي وتبعد القواعد الأجنبية عن البلاد، ويرى النظام أن وجود القواعد الأجنبية ضمان لوجوده في السلطة.

لم ينجح النظام في استيعاب المجموعات الاجتماعية الجديدة، ولم يوفر البرلمان وسيلة ناجعة للمشاركة السياسية للمجموعات الاجتماعية الجديدة بسبب سيطرة الملك عليه دُستورياً. من هنا كان لابد من الصدام بين تلك المجموعات وبين النّظام.

وقد أجّج وأسرع بهذا الصّدام المحيط العربي والإسلامي الذي كانت حركة التحرير الليبي طرفاً فيه. كانت قضية فلسطين قد شهدت أول تورط عربي رسمي فيها في حرب 1948. لم تكن ليبيا بعيدة عن تلك الحرب. وكانت هناك أيضاً ثورة 1952 في مصر وأهدافها السّت وسياستها التحررية وضخامة زعيمها وحضوره المميز لدى المواطن العربي، وكانت أيضاً الثورة الجزائرية في 1954/11/1 التي ثبّتَ قرب الليبيين منها ووقوفهم معها. وكان أول صدام وقع بين الطلاب والنظام في ولاية فزان في 1958 وفي 1961 . احتجاج الطلاب واستنكارهم للحركة الانفصالية التي تمت بين مصر وسورية، وجاء الصدام الثاني في 1964 بسبب رفض الملك إدريس حضور المؤتمر العربي "مؤتمر القمة العربي" الذي كان مقرراً أن يعقد في القاهرة ، لمناقشة مقترح الإسرائيليين بتغيير مجرى نهر الأردن ، وفي شهر شباط/فبراير 1964 هاجم عبد الناصر في خطاب له القواعد الأمريكية والإنجليزية في ليبيا مشيراً إلى احتمال استعمالها لمهاجمة العرب في حالة حدوث حرب على إسرائيل. وقال عبد الناصر: لا يمكن لبلد ادعاء استقلاله الكامل إلا إذا تم تصفية القواعد العسكرية من فوق ترابه . وجاء الصدام الثالث في 1967 احتجاجاً على هزيمة العرب في حرب يونيو من نفس العام. اشترك العمال بكثافة في هذا الصدام، بقيادة "الاتحاد العام الليبي لنقابات العمال "واتحاد النقابات العمالية والمهنية" و"اتحاد نقابات عمال النفط". وكان منشأ مظاهرات واضطرابات 1967 عدم الموافقة على سياسة الحكومة بإعادة ضخ النفط إلى الأقطار الغربية.

احتج الطلاب ، الذين صاروا مع 1967 أكبر مجموعة اجتماعية في البلاد ومن أكثر حملة الرأي العام فيها، في كل مرة على إخفاق النظام في اعتماد سياسة أشد فاعلية وأكثر ارتباطاً واستجابة للقضايا العربية الإسلامية. كما احتج الطلاب في كل مرة

على وجود القواعد الأجنبية [الأمريكية والإنجليزية] خاصة بعدما تبين إمكان استعمالها لمواجهة العرب، وإن قاعدة ويلس قرب طرابلس بالذات توفر إمكانات تدريبية لكل حلفاء أمريكا، ويشمل ذلك إسرائيل. لكن النظام في كل مرة يزداد ارتباطاً بالأجنبي وقسوة على معارضيه. في عام 1961 طرد النظام قادة المظاهرة الطلابية وحرم منظمها - الطالب معمر القذافي- من الدراسة في كل مدارس الولاية. وحاول في ذات الوقت أن يوهم المجتمع بأنه يسعى لإغلاق القواعد الأجنبية.

لقد تبين لقادة المجموعات الاجتماعية الجديدة أن لا حل يرجى مع النظام. وأن كل محاولات المشاركة السياسية لهذه المجموعات قوبلت بالرفض وبالقمع من طرف النظام فكان لابد من العملَ سراً، وكان لابد من القوة إن تطلب الأمر. في عام 1964 كان هناك تغيير أساسي في الحركة: صارت قيادة هؤلاء عند ذلك التاريخ في أيدي صغار ضباط الجيش الذين جاءوا ليُعرفوا باسم "الضباط الأحرار". أن إعادة تنظيم هذه الحركة كان طبقاً للقذافي - مؤسسها - مهمة للمحافظة على سرية عملها في مواجهة محاولات اكتشافها. لقد توفرت حركة الضباط الوحدويين الأحرار التصميم والظرف الزمني الملائم، والقيادة التنظيمية، فكان لابد أن تنجح.

كان أول ما قامت به هذه الثورة مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالجلاء عن البلاد، وتصفية جميع القواعد العسكرية. ونجحت الثورة في ذلك فانسحب الأمريكان في 11/6/ 1970 أي قبل ما يتطلبه اتفاق الإجلاء بين البلدين وهو نهاية شهر حزيران/يونيو 1970، من قواعدهم العسكرية التي اشهرها قاعدة ويلس [الآن تسمى معيتيقة] والتي كانت أكبر قاعدة تدريبية خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت تستند إلى مجموعة أخرى من القواعد من ميادين الرمي وقواعد التَّنَصُّت والمخابرة والاتصالات التي كانت تمتد من طرابلس إلى تاجوراء وميادين الرمي في قاعدة الوطية وسيدي بلال. وانسحب الإنجليز بعد ذلك بشهور لتحقق حركة التحرير الوطنية ما سعت إليه منذ أن وطئ الاستعمار الإيطالي أرض ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 1911 : تحرير البلاد من المستعمر الأجنبي.

أ.د. عقيل البربار

جامعة الفاتح - طرابلس

المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق والتقارير :

أ . الأرشيف العثماني (إسطنبول).
Bab-i Ali Evrak Odasi, Trablus garp ve Bengazi Muharat Sacya Kayd Defteri

ب. Great Britain, Summary of Sallum Intelligence, November 18, 1918.
(تقارير المخابرات الإنجليزية في مصر ومقرها آنذاك السلوم، عن حركة المقاومة في ليبيا) .

ج. مذكرات الضباط الأتراك حول معركة ليبيا. ترجمة إلى اللغة العربية وجدي كدك. طرابلس: مركز الجهاد، 1979.

د . United States, Dept of State, Records of the Dept of State of Italian Relations with States other than the united states, Washington, D.C. National Archives microfilms publications, No. 530.
(أوراق وزارة الخارجية الأمريكية عن علاقات إيطاليا مع كل الدول غير الولايات لمتحدة الأمريكية) يحمل رقم 530 في الأرشيف الأمريكي ويحوي مراسلات القناصل والسفراء الأمريكيين- بما في ذلك القنصل الأمريكي في طرابلس آنذاك [wood] فيما يخص الغزو الإيطالي لليبيا والمقاومة الليبية 1911.

ثانياً - المراجع العربية :

- البربار ، عقيل ، "سكان ليبيا 1835-1950" الشهيد (طرابلس) العددان 19/18 (1997-1998).
- البربار ، عقيل (تحرير) ، عمر المختار: نشأته وجهاده من 1862-1932. طرابلس: مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1981.
- البربار ، عقيل ، "مصرف روما" مجلة البحوث التاريخية (تموز/يوليو 1982).
- البرغثي ، يوسف سالم ، "الأدوار" مجلة البحوث التاريخية (1982).
- بغني ، عمرو سعيد ، "أصول حركة الصفوف وأثرها على حركة الجهاد الليبي" الشهيد، عدد4 (1983) .
- الحرير ، إدريس ، "مواقف خالدة لعمر المختار" في كتاب عمر المختار: نشأته وجهاده 1862-1931.
- الحرير ، عبد المولى صالح ، "منظمة تشكيلات مخصوصة السريّة وأدوارها في حركة النضال الوطني 1911-1912" مجلة البحوث التاريخية، السنة الأولى، العدد الأولى (كانون الثاني/يناير 1979).
- حسن ، الفقيه حسن، اليوميات الليبية ج1، 1551-1832. تحقيق:محمد الأسطى وعمار جحيدر. طرابلس: مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1984.
- الحسناوي ، حبيب ، "منشور كانيفا: ملاحظات أولية حول الأبعاد الإيديولوجية للسياسة

الاستعمارية الإيطالية نجاه العرب الليبيين". الشهيد، العدد الرابع (1983).

- خدوري ، مجيد ، "عزيز علي المصري والحركة القومية العربية" آفاق عربية السنة الثالثة، العدد الحادي عشر (1978).
- خدروى ، مجيد ، ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي. ترجمة نقولا زيادة. بيروت: دار الثقافة، 1966.
- راينير ، روماين ، "الجوانب المجهولة عن المقاومة الليبية": الليبيون المرحلون إلى إيطاليا؛ مجلة البحوث التاريخية (طرابلس) تموز/يوليو 1982.
- السرّاج ، مصطفى فوزي ، ذكريات وخواطر. طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005.
- شكري ، محمد فؤاد ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة. ج1. القاهرة مطبعة الاعتماد، 1957.
- القلال ، أحمد ، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة 1939-1949. بنغازي: جامعة قاريونس، 2003.
- كولوغلو ، أورفان ، "بحث عن نشأة الرأي العام الإسلامي أثناء الأشهر الستة الأولى من الحرب الليبية 1911-1912". مجلة البحوث التاريخية، (يناير 1982) .
- عتيقة ، علي أحمد ، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969. بيروت: دار الطليعة، 1972.
- غانم ، عماد الدين ، عبد الرحمن عزام في كتابه كفاح الشعب الليبي في سبيل الحرية، مجلة البحوث التاريخية يوليو 1982.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- AL-Barbar, A. M. Political Change in Libya: A Study in The Decline of the Libyan traditional elite. Palermo: AL-Farabi, 1994.
- Anderson, Lisa "states, peasants and Tribes: colonialism and rural politics in Tunisia and Libya".
- Beehler, W. H. The History of the Italian-Turkish war. Sept. 29 to Oct. 18, 1912. Proceedings of united states naval institute, vol. 38 (1912), vol.39 (1913).
- Giolitti, Giovanni Memoirs of my life. Translated by Edward Storer. New York: Howard fertig, 1973.
- Karpat, Kemal H. an inquiry into the social foundations of nationalism in the Ottoman state, Princeton.
- Pelt, Adrian Libyan independence and the united nations: a case study of planned Decolonization (new haven and London: Yale university press, 1970).
- Pritchard, Evans "Arab status in cyrenaica under the Italians," sociological review. Vol.36.
- Wright, John aeroplanes and airships in Libya (1911-1912) Maghreb review, vol.3. 1978.



المجاهد الشهيد عمر المختار



المجاهد الشهيد عمر المختار فى الأسر الإيطالى



العقيد معمر القذافى

ثانياً : الحركات التحررية والاستقلالية في وادي النيل :

1 - حركات التحرر والاستقلال في مصر.

2 - حركات التحرر والاستقلال في السودان .

ثانياً : الحركات التحررية والاستقلالية في وادي النيل

1 - حركات التحرر والاستقلال في مـصــر

(1952 - 1914)

منذ وقوع الاحتلال البريطاني لمصر في 11 تموز/يوليو 1881 وقع عبء الكفاح الوطني فيه على ثلاث جماعات سياسية : جمعية العروة الوثقى والحزب الوطني وحزب الأمة ، وكان بفضل هذه الحركات القيادية أن أخذ مد الكراهية للاحتلال يرتفع في نفوس الشعب المصري ، حتى إذا نشبت الحرب العالمية الأولى ، تغير وضع مصر السياسي، بإسقاط السيادة العثمانية عنها ، وإعلان الحماية البريطانية عليها . وفي الوقت نفسه تضررت مصالح البورجوازية الزراعية الكبيرة في مصر ، بسبب السياسة القطنية الاحتكارية التي اتبعها الاحتلال . كما أتاحت ظروف الحرب الفرصة للرأسمالية الصناعية والتجارية لإقامة صناعة أهلية حديثة وتعضيد التجارة المصرية ، بسبب الحماية التي فرضتها ظروف الحرب . كما أنزلت أفدح الخسائر بالفلاحين المصريين ، الذين صودرت حيواناتهم وحبوبهم بأبخس الأثمان ، وجندوا قسراً عنهم للعمل في فرقة العمال المصرية ، وفرقة النقل بالجمال ، وكذلك ضرب التضخم المالي العمال ، ومعهم الطبقة البورجوازية الصغيرة ، ضربات قاصمة . كل هذا عبأ الشعور الوطني في مصر تعبئة تامة ، وهيأ النفوس للثورة .

في ذلك الحين كانت الحياة الحزبية قد توقفت من الناحية الفعلية ، بعد إعلان الأحكام العرفية في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1914 ، وما تبعها من فرض الرقابة على الصحف . كما تعطلت الحياة التشريعية بتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى . وأخذت سلطة الحماية في مطاردة الوطنيين واعتقالهم ونفيهم خارج البلاد .

ومن هنا فقد عبرت الحركة الوطنية عن نفسها في شكل مقاومة سرية اتخذت العنف وسيلة لها . ففي يوم 8 نيسان/أبريل سنة 1915 أطلق شباب النار على موكب السلطان حسين كامل ، فأخطأه ، وقبض على الجاني ونفذ فيه حكم الإعدام شنقاً . وفي يوم 9 تموز/يوليو 1915 ألقيت قنبلة على موكب السلطان بالإسكندرية ، ولم تنفجر القنبلة، وقدم للمحاكمة تسعة شبان ، حكم على اثنين منهما بالإعدام ، وخفف السلطان الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . وفي 4 أيلول/سبتمبر 1915 طعن شاب وزير الأوقاف بخنجره ثلاث طعنات ، وحكم على الجاني بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم . وهكذا أخذت الظروف في مصر تتهيأ للثورة على الاحتلال .

ثورة 1919 :

تمتد مرحلة ثورة 1919 من قيام الوفد المصري في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1918 حتى

إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى في 26 آب/أغسطس 1936. وتتسم بصفة استمرارية الكفاح الوطني بلا هوادة ، وبصور متنوعة .

وكانت الحرب العالمية الأولى قد انفجرت بانقلابين سياسيين خطيرين : الأول قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 ، والثاني إعلان وودرو ولسون Woodrow Wilson رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نظرياته عن «سلم بلا نصر» و «حق تقرير المصير» و «تأليف عصبة الأمم» . وكان من الطبيعي أن تمثل هذه النظريات والمبادئ أقوى تحد لمعتقدات العالم الاستعماري القديم التي كانت تقوم على سيادة القوة وتحكيمها بشكل مطلق في النزاع . لذلك حين انتهت الحرب ، نظمت في مصر حركة قوية للمطالبة باستقلال مصر على أساس المبادئ الجديدة ، وكان بطل هذه الحركة هو «الوفد المصري»، الذي قام على أساس فريد في التاريخ المصري ، هو التوكيل الشعبي .

وقد نشأ الوفد على يد سعد زغلول ، الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، والمستشار ، ووزير المعارف والحقانية السابق . وقد نشأ في أسرة تنتمي إلى الطبقة البورجوازية الزراعية ، وتلقى تعليمه بالأزهر ، وتتلمذ على يد المفكر الإسلامي الشيخ محمد عبده ، وشب بين يديه كاتباً خطيباً ، أديباً سياسياً .

ولم يكن تأليف الوفد بعيداً عن الحكومة المصرية القائمة أو السلطان . فلم يكن في وسع الحكومة القائمة الاستئثار بالأمر لأنها كانت تعرف أنها ، بحكم أنها تدين بمناصبها لسلطات الحماية ، لا تستطيع التعبير تماماً عن رغبات الشعب المصري وحقوقه دون أن تتعرض للسقوط على يد الحماية التي أقامتها . فتم الاتفاق على تأليف وفدين للمطالبة بحقوق مصر : الأول يرأسه سعد زغلول باشا ، ويطالب بالاستقلال التام . والثاني وفد رسمي من الحكومة ، يطالب بالاستقلال الذاتي تحت الحماية ، في حالة فشل الوفد الشعبي .

وعلى هذا ، تألف الوفد المصري يوم 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1918 من سبعة أعضاء ينتمون إلى الجمعية التشريعية ، فيما عدا واحد هو أحمد لطفي السيد ، فيلسوف حزب الأمة . كما ينتمي أربعة منهم إلى حزب الأمة ، واثنان إلى الحزب الوطني ، عدا سعد زغلول الذي لم يكن سبق له الانتماء إلى أحد الأحزاب .

وبعد أن انتهى سعد زغلول من تمثيل مختلف العناصر السياسية في وفده ، اتجه إلى تمثيل الأقباط ، لتوحيد عنصري الأمة المصرية . كما ضم بعض ممثلي الأعراب ، حتى وصل عدد أعضاء الوفد أربعة عشر . وقد صدق أعضاء الوفد على قانون الوفد في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1918 .

ويتضمن قانون الوفد أهدافه ووسائله وتنظيماته : فقد نص على أن مهمة الوفد هي السعي في استقلال مصر استقلالاً تاماً بالطرق السلمية المشروعة ، وأنه يستمر مادام العمل الذي قام من أجله قائماً ، وينفض بانفضاضه ، وأنه يستمد قوته من رغبة أهالي مصر الذين يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية . وتكونت لجنة تسمى « لجنة الوفد المركزية » لجمع التبرعات ومراسلته في الخارج ، والعمل على توحيد كلمة الشعب المصري من خلال توكيلات شعبية تفوض الوفد في السعي في استقلال مصر ما وجد إلى ذلك سبيلاً ، وإرسال صور من هذه التوكيلات إلى الأقاليم لتوقيع أفراد الأمة عليها .

وقد بدأ الوفد نشاطه بأن طلب من المندوب

السامي ، السير ريجنالد ونجت Reginald Wingate ، السفر إلى إنجلترا للتكلم في شأن القضية المصرية مع ولاة الأمور فيها . وكان الأساس الذي رأى سعد زغلول أن يتم الاتفاق عليه مع إنجلترا ، هو حصول مصر على الاستقلال التام ، في مقابل إعطاء إنجلترا حق احتلال قناة السويس في حالة تهديد أية دولة باحتلال مصر والمساس بمصلحة إنجلترا ، ومحالفة بريطانيا على غيرها وتقديم ما تستلزمه المحالفة من الجنود .

ورفضت السلطات العسكرية البريطانية طلب الوفد ، وأرادت حصر نشاطه في دائرة ضيقة ، وأعلنت تشبثها بحمايتها على مصر . وعندئذ أعلن الوفد احتجاجه على منعه من السفر ، وأرسل إلى الرئيس ولسن وإلى جورج كليمانصو Clemenceau رئيس مؤتمر الصلح يطلب إليهما التدخل للسماح له بالسفر إلى مؤتمر الصلح لعرض قضية بلاده ، كما أرسل إلى أقطاب المؤتمر رسائل يعلن فيها بطلان الحماية التي فرضتها بريطانيا على مصر ، وأن مصر أصبحت خلواً أمام القانون الدولي من كل سيادة أجنبية .

واتجه الوفد إلى تعبئة الرأي العام الداخلي مستخدماً حركة التوقيعات على التوكيلات الشعبية ، وتنظيم الاجتماعات العامة ، وطبع الخطب الملقاة وتوزيعها في أنحاء البلاد . وعلى الرغم من أن الأحكام العرفية كانت مفروضة ، إلا أن الوفد تمكن من تهيئة النفوس للثورة .

وقد سارت الأمور بعد ذلك في طريق الصدام المحتوم بين القوى الشعبية والاحتلال . فقد طلب رئيس الحكومة ، رشدي باشا ، السماح له ولزميله عدلي باشا وزير المعارف العمومية ، بالسفر إلى إنجلترا للمناقشة في القضية الوطنية . ومع أن المندوب السامي كان ميالاً إلى تأييد طلبهما ، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية رأت أن المرحلة التي يمكن فيها منح الحكم الذاتي لمصر لم تحن بعد . وقد قبلت ، بعد إلحاح المندوب السامي ، السماح للوزيرين بالسفر إلى لندن خلال شهر شباط/فبراير، ولكنها رفضت السماح لوفد سعد زغلول بالسفر . ولما كان عدم سفر وفد سعد زغلول يعرض مهمة الوفد الحكومي للفشل ، ويتيح للقوى الشعبية الهجوم عليها ، كما أن الخطة الأساسية بين الوفد ورشدي باشا منذ البداية تقوم على سفر الوفدين ، فلذلك أصر رشدي باشا على سفر الوفد . ولما رفضت وزارة الخارجية البريطانية ذلك قدم استقالته.

وقد جرت خطة الوفد بعد ذلك على منع السلطان من قبول استقالة الوزارة ، ومنع تأليف أية وزارة جديدة ، وذلك لشل دولاب الحكم في البلاد. على أن السلطان تخاذل وقبل استقالة الوزارة، وحاول تأليف وزارة جديدة ، فهاجمه الوفد هجوماً عنيفاً . وعندئذ رأت السلطات العسكرية البريطانية من واجبها حماية السلطان ، وألقت القبض على سعد زغلول وثلاثة من رفاقه ، ونفتهم إلى مالطة ، فكانت تلك هي الشرارة التي فجرت الثورة .

تفجير الثورة في 19 آذار/مارس 1919 :

لا تشير الحوادث الأولى لثورة آذار/مارس 1919 إلى أن المصريين كانوا يدبرون القيام بثورة، بمعنى الانتفاض على السلطة ومحاربتها ، وإنما كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على زعمائهم الأربعة ، وعلى رأسهم سعد زغلول ، ونفيهم إلى مالطة ، وكانت القاهرة ، بحكم قيادتها التقليدية

للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ما ظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد زغلول ورفاقه ، ومن القاهرة انتقلت الحركة إلى الأقاليم . وكان الطلبة أول من فجر أحداث الثورة ، وجاءت الاستجابة على الفور من الطبقة البورجوازية في المدن ، ثم استجابت الطبقة العاملة في اليوم التالي . أما في القرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال بقيادة الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البداية ، وانبث أفرادها بين العمال في المدن ، والفلاحين في القرى ، يوقظون الوعي وينظمون الصفوف .

وكان طابع الثورة في القاهرة تنظيم المظاهرات الصاخبة ، والإضرابات ، وتعطيل حركة المواصلات ، والقتال في الشوارع من وراء المتاريس . أما في المدن الأخرى ، فقد اشتد هذا الطابع إلى درجة مهاجمة مراكز البوليس وتدمير الكباري والجسور ومحطات السكة الحديد ، والاستيلاء على السلطة أحياناً . وفي القرى القريبة من خطوط المواصلات ، خرجت جموع الفلاحين لقطع الخطوط الحديدية والتلغرافية والتليفونية . وكانت أعنف حوادث العنف ما جرى في مصر العليا، وما حدث بين البدو والقوات العسكرية في الفيوم .

وقد اشترك في الثورة منذ البداية المسلمون والأقباط على السواء . ويعتبر هذا الالتحام بين عنصري الأمة أعظم إنجازات الثورة إطلاقاً ، وقد ساعد على حدوث هذا الانقلاب الخطير سقوط الدولة العثمانية وانحسار أيديولوجية الجامعة الإسلامية ، وتغير وجه العالم السياسي والاجتماعي والعقائدي في أثناء الحرب العالمية الأولى .

كذلك استجابت المرأة المصرية للشعور الوطني ، فنزلت لأول مرة في حياتها إلى ميدان النضال السياسي ، مسجلة بذلك الخطوة الأولى لتؤكد وجودها في المجتمع المصري .

وقد بلغ من اشتداد الثورة أن أصبحت البلاد مقطعة الأوصال ، وفي حالة من الفوضى اختفى معها كل ظل لسلطة أو حكومة . وهذا ما دفع بعض المدن إلى أن تتولى مقاليد أمورها بنفسها ، كما حدث في المنيا وأسيوط . وأعلنت زفتى استقلالها ، وأنزلت العلم الذي كان مرفوعاً على مركز البوليس، ورفعت بدله علماً وطنياً ، وتألفت فيها لجنة ثورية.

كان الصدى الذي أحدثه القبض على سعد زغلول ورفاقه في نفوس أعضاء الوفد على غير ما قدر الإنجليز . فلم يضعف من إرادتهم ، واجتمعوا عقب الاعتقال ، وأرسلوا إلى رئيس الوزارة الإنجليزية برقية احتجاج ، وقرروا أنهم مستمرون في نضالهم . وأنذروا السلطان أحمد فؤاد بعدم تأليف وزارة لكي يبقى دولاب العمل في الدولة متوقفاً . واتخذ الوفد مقره في بيت سعد زغلول باشا ، الذي أصبح يعرف باسم « بيت الأمة » . على أن الوفد تمسك بالعمل في إطار قانوني، وبالتالي فلم تكن الأحداث التي جرت في البلاد من تدبير أعضائه ، وإنما استولى الشعب بنفسه في المدن والثغور والقرى على زمام الموقف .

في ذلك الحين ، كانت الحكومة البريطانية تجتاز دور تحول تجاه القضية المصرية . لقد أدركت أنها أمام انتفاضة وطنية حقيقية ، وليست أمام حركة جوفاء يقضى عليها بنفي الزعماء ، ومن ثم رسمت سياسة جديدة تقضي بضرورة إعادة النظام أولاً ، وتأليف حكومة مصرية جديدة ذات كفاية تزود بالسلطة الكافية ، والدخول في مفاوضات مع هذه الحكومة التي يمكن أن تصحب معها وكلاء عن القضية الوطنية حتى ولو كانوا من المتطرفين . وقامت بتعيين الجنرال اللنبي **Allenby** قائد عام

القوات البريطانية في مصر ، مندوباً سامياً فوق العادة لها في مصر والسودان ، ومنحته السلطة العليا في جميع الأمور المدنية والعسكرية .

وقد وصل الجنرال اللنبي إلى مصر يوم 26 آذار/مارس ، واستدعى إليه أعضاء الوفد المصري الباقين في القاهرة ، وتباحث معهم في أسباب الاضطرابات ، كما عقد مثل هذا الاجتماع مع حسين رشدي باشا وأعضاء وزارته المستقيلة ، وكثير من الكبراء والأعيان المصريين ، وأدرك من الجميع أنه لا سبيل إلى التفاهم مع بريطانيا قبل الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه ، وأصدر الجنرال اللنبي في يوم 7 نيسان/أبريل منشوراً أعلن فيه الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه الثلاثة ، والسماح لهم بالتوجه إلى مؤتمر الصلح في باريس .

نضال الوفد في الخارج :

كان الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم بالسفر لعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح هو أول إنجازات ثورة آذار/مارس 1919، وقد أشعر الشعب المصري بقدرته على تحقيق إلغاء الحماية البريطانية وانتزاع الاستقلال التام .

على أن بريطانيا كانت قد أعدت للأمر ، فلم يكد يصل الوفد إلى باريس في يوم 19 نيسان/أبريل 1919 ، حتى أصدرت دار الحماية بالقاهرة بلاغاً أوردت فيه كتاباً تلقته من معتمد الولايات المتحدة بمصر ، يفيد أن الرئيس ولسون يعترف بالحماية البريطانية على مصر ! وقبل أن يفيق الوفد من صدمة هذا الاعتراف ، نزلت به أقوى الصدمات ، وهي اعتراف مؤتمر الصلح ذاته بالحماية . ففي ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها إلى المندوبين الألمان ، وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية .

وعلى هذا النحو ، وقبل مضي ثلاثة أسابيع على وصول الوفد إلى باريس ، كان مؤتمر الصلح يعترف بالحماية ، وبذلك اكتسبت إنجلترا اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر . ولما كانت المسألة المصرية في ذلك الحين مسألة دولية منذ فرضت أوروبا على محمد علي معاهدة لندن 1840 ، فكأن هذا الاعتراف الدولي بالحماية في مؤتمر الصلح قد أنهى المسألة المصرية لصالح بريطانيا بصفة نهائية .

على أن الوفد رأى أن عودته إلى البلاد سوف يكون فيها نهاية القضية الوطنية ، وأنه لن يتسنى له القيام بأي نشاط سياسي فعال في ظل الأحكام العرفية التي كانت بريطانيا تفرضها على مصر ، بينما لو بقي في أوروبا يمكنه أن يتخذ من باريس مركزاً قوياً للدعاية ضد بريطانيا ، بما يتردد صداه في مصر ، ويحفظ الحماس الوطني متقداً بما يؤدي إلى استمرار الحركة الوطنية والاستقلالية . وقد شجع الوفد على اتخاذ هذا القرار ما أثارته معاهدة الصلح في الخارج من معارضة ، خصوصاً في الولايات المتحدة وفي الدوائر الاشتراكية ، لتكريسها الوضع الاستعماري القديم الذي يتناقض مع شعارات حق تقرير المصير .

وعلى هذا النحو أخذ الوفد في طرق الأبواب غير الرسمية للمجالس النيابية ، والجرائد والرأي العام في أوروبا . بل لقد فكر في إرسال وفد إلى إنجلترا لتفهيم الأمة الإنجليزية الفظائع التي ترتكبها قوات الاحتلال في مصر . كما كلف بعض كبار السياسة الأمريكيين بالدفاع عن مصر في أمريكا ، وقد تقرر أن يسافر سعد زغلول إلى الولايات المتحدة ، ولكن صحته لم تساعده ، فسافر محمد محمود باشا . كذلك أعاد الوفد النظر في موقفه من

الاشتراكيين الفرنسيين ، الذين كان يتجنبهم خوفاً من إثارة المعسكر الاستعماري ، ووعد هؤلاء بتقديم المساعدة للمطالب المصرية . كما اتصل بالمؤتمر الاشتراكي الدولي وطلب عونه لرفع الظلم عن مصر .

على أن القيمة الحقيقية لهذه الدعاية التي أدارها الوفد في أوربا وأمريكا كانت في ارتباطها بالمعركة الوطنية التي تدور رحاها داخل مصر . فلقد كان واضحاً منذ أن كسبت إنجلترا اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر - أن ميدان النصر على إنجلترا إنما هو في داخل مصر . ذلك أن اعتراف الدول بالحماية لم يكن وحده كافياً لجعل الحماية شرعية ، وكان على إنجلترا أن تخوض معركة أخرى في مصر لتحصل على اعتراف الشعب المصري بحمايتها على مصر . ولقد كانت مهمة الوفد المصري ألا يجعل الشعب المصري يعطي هذه الموافقة أبداً أثناء وجوده في أوروبا ، وذلك بأن يرفع الروح المعنوية للشعب المصري ، وكانت دعاية الوفد الخارجية تحقق ذلك ، فقد أشعرت الشعب المصري بأنه لا يقف وحيداً في المعركة ، وأن معه شعوب العالم المحبة للسلام وأن عليه أن ينتزع استقلاله بنفسه من أنياب الاحتلال .

المقاومة السلمية والنشاط السري في مصر:

تعرضت ثورة آذار/مارس 1919 لقمع شديد على يد حملات الانتقام العسكرية البريطانية ، وكان من المتوقع أن يعقب ذلك فترة من اليأس والإذعان، ولكن الذي حدث كان مغايراً تماماً ، فقد كانت ثورة العنف بداية لثورة جديدة أشد فاعلية ، وهي التي تمثلت في المقاومة السلمية في مصر (الإضرابات مثلاً) .

وسقطت الحكومة المصرية ، وذلك ليس بسبب عدم اتباعها نصيحة المعتمد البريطاني في مصر ، وإنما تحت ضغط شعبي فعال . وبذلك سقط الستار الذي كانت بريطانيا تحكم مصر من ورائه ، وصار عليها أن تحكم مصر حكماً مباشراً - أي أصبح حكم مصر مسألة مباشرة بين الاحتلال والشعب .

أما الدور الثاني للمقاومة السلمية ، فقد تمثل في مقاطعة لجنة ملنر **Milner** . وهي المقاطعة التي انهار على أثرها مخطط الإنجليز في الحصول على اعتراف الشعب المصري بالحماية البريطانية بعد اعتراف الدول في مؤتمر الصلح بها، وصار عليها أن تنتهج خطة أخرى تقوم على التخلي عن الحماية من الناحية الاسمية والاعتراف لمصر باستقلالها وسيادتها .

وتعتبر القوة المحركة في هذه المقاومة السلمية هي « لجنة الوفد المركزية » . وكان نشاط هذه اللجنة ينقسم إلى نشاط علني ونشاط سري . أما النشاط العلني فكان يمارسه رئيس اللجنة ووكيلها وبقية الأعضاء الذين يعملون طبقاً لحرفية قانون الوفد الذي ينص على السعي للاستقلال (بالطرق السلمية المشروعة) . وكانت أوجه هذا النشاط هي جمع للتبرعات على ذمة الوفد ، وإرسالها إليه ، وإبلاغه جميع أخبار البلاد ، وتلقي أخباره ، وإذاعتها على الشعب .

أما النشاط السري ، فكان يديره عبد الرحمن فهمي باشا ، السكرتير العام للجنة . وكان يتم من خلال جهاز على جانب عظيم من القوة والتنظيم ، ويتألف في معظمه من الطلبة . وكان هذا التنظيم تلقى تعليماته من سعد زغلول شخصياً في باريس ، مكتوبة بالحبر السري على صفحات مجلات فرنسية

وإنجليزية علمية . ولم يكن بقية أعضاء الوفد في باريس يعرفون شيئاً عن ذلك ، وكذلك كان أعضاء لجنة الوفد المركزية في مصر . وقد قام هذا التنظيم السري بتنفيذ سياسة الوفد بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة على النحو الآتي :

أولاً : كان من الخطوط العامة التي التزم بها الوفد ، تعطيل قيام أية حكومة في مصر لا تعترف به ولا تلتزم بسياسته وتعمد إلى التعاون مع الاحتلال .

ثانياً : كان من الضروري لنجاح حركة الوفد في البلاد ، وقوف صحافة قوية إلى جانبه تؤيده وتدعو لقضيته .

ثالثاً : مقاومة الحركة الشيوعية .

رابعاً : مقاومة نشاط العناصر المعادية للوفد.

خامساً : تنشيط الحركة العمالية .

سادساً : شل الإدارة في البلاد عن طريق إضراب الطوائف المختلفة عن العمل للضغط على يد السلطات البريطانية ودمغها بالفشل في إدارة البلاد.

وقد كان إضراب الموظفين الحكوميين أخطر هذه الإضرابات ، فقد كان هو الذي أسقط حكومة حسين رشدي باشا ، ووجه ضربة قوية إلى مبدأ السلطة كله مما لا يمكن أن يبرأ منه مجتمع بسهولة، وأضعف من قيمة النظرية التي قامت منذ بداية الاحتلال ، وهي أنه طالما أن الحكومة المصرية تعمل وفقاً لإرادة الاحتلال فإنها تستطيع أن تبقى في الحكم . فقد سقطت حكومة رشدي باشا، تحت ضغط حركة وطنية استقلالية. وبذلك أصبح بقاء الوزارات وسقوطها في مصر خاضعاً بالدرجة الأولى لعلاقات الصراع بين الوفد والاحتلال .

مقاطعة لجنة ملنر :

رأت الحكومة البريطانية ، بعد حصولها في مؤتمر الصلح على اعتراف الدول بحمايتها على مصر ، الحصول على موافقة الشعب نفسه على الحماية ، حتى تستكمل الحماية عناصرها القانونية أمام القانون الدولي . وكانت الوسيلة لذلك إرسال لجنة إنجليزية إلى مصر لهذا الغرض تحت اسم « لجنة تحقيق » .

وأدرك الوفد خطورة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه اللجنة باتصالها المباشر بالشعب المصري ، فقرر القيام بحملة واسعة النطاق لمقاطعتها ، وإلزامها بالاتصال به في كل ما يتعلق بالقضية الوطنية . وقادت هذه الحملة لجنة الوفد المركزية في القاهرة ، وتنظيمها السري بقيادة عبد الرحمن بك فهمي .

بدأت الدعوة إلى مقاطعة اللجنة على صفحات جريدة « النظام » الوفدية ، في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس . وكانت الفكرة التي قامت عليها هي أن الأمة قد وكلت عنها الوفد المصري ليدافع عن حقوقها ، وأن اتصال المصريين اتصالاً مباشراً باللجنة يحمل معنى سحب الوكالة من الوفد وتولي المصريين أمورهم بأنفسهم .

وانتشرت فكرة المقاطعة انتشارا سريعاً ، فأخذ الأفراد من جميع الطبقات يعلنون عن عزمهم على مقاطعة اللجنة ، كما قررت جميع النقابات الانضمام إلى المقاطعة . ولما كانت الجمعية التشريعية ومجالس المديريات لا تزال مغلقة ، فقد عقد أعضاؤها اجتماعات غير رسمية ، أرسلوا على أثرها برقيات احتجاج على اللجنة لمجلس الوزراء والدول الأجنبية وممثليها في القاهرة . وحذا حذوهم في ذلك الأعيان والعلماء والمحامون وطلاب الأزهر

وتلاميذ المدارس الثانوية ، والابتدائية . وراحت الصحف تنشر أنهاراً من البرقيات التي تعلن الاحتجاج على اللجنة ، وأخذ الشباب ينظمون أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ، فكانوا يقابلون الساسة وجميع من يعتقدون أن اللجنة قد تتصل بهم ، لحملهم على إعلان مقاطعتهم لها .

ولم تلبث حركة المعارضة لمجيء اللجنة أن أخذت تصطبغ منذ يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر 1919 بصبغة العنف. وظهرت المظاهرات في الشوارع من جديد تضم جميع فئات الشعب .

وصلت اللجنة إلى مصر يوم 7 كانون الأول/ ديسمبر 1919 ، على الرغم من كل مظاهر السخط التي سبقتها ، وكان على رأس اللجنة اللورد ملنر ، الذي كان مستشاراً مالياً في مصر من 1889 - 1891 ، وألف فيها كتابه الشهير « إنجلترا في مصر » .

ومنذ وصول اللجنة إلى مصر ، أصدرت لجنة الوفد المركزية بياناً إلى الشعب أعلنت فيه مقاطعة الأمة للجنة ، وقالت إن المسألة المصرية إنما هي مسألة دولية ، وقبول المفاوضة مع اللجنة يفقد المسألة هذه الصبغة ويحولها إلى مسألة داخلية بين مصر وإنجلترا . كما أن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، والأمة قد أعلنت رفضها للحماية وتمسكها بالاستقلال التام ، وأن تمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أمر مشروع ، لأن المصريين لا يملكون سبيلاً آخر .

ويذكر تقرير اللجنة أن البرقيات أخذت تنهال عليها منذ قدومها ، تعلن عزم مرسليها الاعتصام احتجاجاً على وجودها في البلاد ، وكان كثير من هذه البرقيات مرسلاً من صبية المدارس وتلاميذها . أما الجرائد الوطنية فقد استغرقت في الهجوم على اللجنة ، ونادت بأن كل مصري يكون له علاقة بها يرتكب جناية الخيانة ضد الوطن. واتفقت كلمة الكتاب ، على أن سعد زغلول باشا الموجود في باريس هو الوكيل الذي أنابه الشعب المصري عنه ، فيجدر باللجنة مفاوضته .

ووضع مقر اللجنة منذ وصولها تحت رقابة دائمة من حراس خفيين . وذكر تقرير اللجنة أن أي مصري ذو شأن كان يزورها يبلغ خبره إلى الصحف، فتحمل عليه بالإنذار والوعيد .

وقد أبدى الفلاحون تمسكاً شديداً بالمقاطعة . فقد قام اللورد ملنر بسياحة مع بعض أعضاء لجنته في النيل ، ورسا بيخته أمام جزيرة في النيل قرب القاهرة لمدة أسبوعين . فامتنع الفلاحون عن بيع سلعهم إليه رغم ارتفاع الثمن المعروض . وأدرك اللورد ملنر ولجنته أنه أمام جبهة صلبة لا تلين من المعارضة للحماية ، ومن رفض الاتصال المباشر به، ومن الإصرار على أن الوفد في باريس هو الوكيل الوحيد للشعب المصري ، فلم يكن أمامه سوى الإذعان ، فأصدر بلاغاً في يوم 29 كانون الأول/ديسمبر 1919 ، يدعو فيه الوفد إلى المفاوضة .

مفاوضات سعد زغلول - ملنر :

على أثر بيان لجنة ملنر بدعوة الوفد للتفاوض ، جرت المفاوضات بين كل من عدلي باشا في مصر ، وسعد باشا في باريس ، لتذليل الصعاب في سبيل التفاوض . واتفق على المفاوضة بين اللجنة وسعد باشا على رأس الوفد في لندن ، بعد اعتراف الحكومة البريطانية بصفة الوفد التمثيلية عن الشعب المصري ، وعلى أساس استعداد بريطانيا لإعطاء مصر استقلالها التام .

على أنه لم يكد يجتمع الطرفان ، حتى ظهر

أن مفهوم الاستقلال وصيانة مصالح بريطانيا عند كل من الطرفين يتباين بشكل كبير . فقد كان الوفد يحاول التوفيق بين استقلال البلاد ورعاية المصالح البريطانية ، في حين كان اللورد ملنر ينظر إلى المسألة من الناحية الشكلية البحتة ، وهو ما يعني أن اللورد ملنر كان يريد أن يستبدل بالحماية الصريحة حماية مقنعة تحت اسم معاهدة تحالف ، أي العودة إلى الحالة التي كانت عليها مصر عام 1914 ، مع التعديلات التي تستلزمها ، مثل ظروف سقوط السيادة العثمانية عن مصر .

ولذلك حين دار البحث حول إنهاء مسألة الاحتلال البريطاني لمصر ، أبدى اللورد ملنر اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر ، متعللاً بأهميتها في المحافظة على المواصلات الإمبراطورية . كما اعترض على مسألة التمثيل الخارجي وعلاقات مصر الخارجية ، وأراد أن يقتصر صفة الممثلين المصريين على الصفة القنصلية لا السياسية .

وجرى الخلاف حول مسألة الامتيازات الأجنبية في مصر . فقد أراد ملنر أن يتخذها وسيلة للسيطرة على الإدارة المصرية الداخلية ، عن طريق تنازل الدول ذوات الامتيازات عن امتيازاتها لإنجلترا بعد تعديلها .

كذلك جرى الخلاف حول مسألة السودان . وكان السودان تحت السيادة المصرية قبل الاحتلال البريطاني ، ثم أجبرت بريطانيا مصر على إخلائه في عام 1884 بسبب أحداث الثورة المهدية ، واشتركت إنجلترا مع مصر في الحملة التي أرسلت إلى السودان ، وقد أبرمت اتفاقية 1899 بين مصر وبريطانيا لإدارة السودان . ولكن إنجلترا أخذت منذ ذلك الحين في استغلال وضعها في مصر من أجل الاستئثار بالإدارة في السودان ، حتى أصبحت الإدارة إنجليزية بحتة ، وأصبحت إنجلترا تفسر «الإدارة المشتركة» في اتفاقية السودان سنة 1899 بأنها «ملك مشترك» ، وأخذت تتهيأ لفصل السودان عن مصر وضمه إليها .

وقد أسفرت إنجلترا عن نواياها إزاء السودان بشكل ظاهر في مفاوضات سعد زغلول - ملنر . فقد أخذ اللورد ملنر يقلل من قيمة الروابط السياسية بين مصر والسودان ، وإن حق مصر في السودان يقتصر على الحصول على إيراد كافٍ مضمون من مياه النيل التي تمر به . لذلك ، ونظراً لصعوبة مسألة السودان، آثر سعد زغلول تركه لاتفاق آخر بعد تسوية مسألة استقلال مصر .

واستمرت المباحثات حول القضية المصرية، وقد تبين لسعد زغلول ورفاقه أن المشروع الذي تقدم به ملنر ، إثر المحادثات بينهما ، كان مخالفاً لما تمت الموافقة عليه بين الطرفين .

ومن جهة أخرى توصل عدلي باشا مع اللورد ملنر إلى صيغة لمشروع معاهدة بدت مقبولة لغالبية أعضاء الوفد ، ولكن سعد رأى في قبولها خروجاً على التوكيل الذي قيدت به الأمة مهمة الوفد.

وانقطعت المفاوضات وغادر الوفد إنجلترا يوم 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1920، بعد أن أرسل منها نداء إلى الأمة المصرية وصف نتيجة المباحثات بأنها « تثبت أن الاستقلال ليس في نظر الأمة كلمة تردد في الفضاء دون معنى ، بل إن الأمة تريد استقلالاً حقيقياً خليقاً بها وبمستقبلها » .

انقسام الوفد :

بينما كانت المعركة بين الشعب المصري والاحتلال البريطاني تحتدم ، وتتخذ لها أشكالاً

عديدة تتراوح بين العنف والمقاومة السلمية والتفاوض ، أخذت الآراء تختلف داخل صفوف قيادة الثورة ، الممثلة في الوفد ، إذ كان بعض أعضاء الوفد يميل إلى الاعتدال إزاء مشروع المعاهدة المقترح ، بينما كان البعض الآخر يميل إلى التطرف . وكان سعد زغلول على رأس المتطرفين ، بينما كان عدلي باشا - الذي كان صديقاً ومعاوناً منذ بداية حركة تأليف الوفد ، وإن لم يكن عضواً فيه - على رأس المعتدلين .

ولكي تشجع السياسة البريطانية المعتدلين على التغلب ، أصدرت في يوم 26 شباط/فبراير 1921 تبليغاً من دار الحماية البريطانية بالقاهرة ، موجهاً إلى السلطان ، تعلن فيه أنها لم تعد ترى في نظام الحماية علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا ، وأن الحكومة البريطانية ترغب في الشروع في تناول الآراء في مقترحات ملنر مع « وفد رسمي » يعينه السلطان للوصول إلى علاقة جديدة بين البلدين .

عهد إلى عدلي باشا رئاسة الوزارة في 17 آذار/مارس 1921 . ولم يكن في استطاعته تجاهل الوفد ، فدعا سعد زغلول إلى الاشتراك في المفاوضات الرسمية ، ورد سعد زغلول بإعلان عزمه على العودة إلى مصر للاتفاق مع الوزارة على شروط المفاوضة وتكوين الوفد الرسمي .

عاد سعد زغلول إلى مصر يوم 4 نيسان/أبريل 1921 لأول مرة بعد نفيه ، فاستقبلته الأمة استقبالاً أسطورياً أكد وكالة سعد للأمة ، بما انعكس على شروطه التي قدمها لعدلي باشا للاشتراك في المفاوضة ، والتي تضمنت أن تكون الغاية من المفاوضات إلغاء الحماية والحصول على الاستقلال التام ، وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، وأن تكون للوفد أغلبية المفاوضين باعتباره وكيل الأمة المعترف به حتى من الجانب البريطاني ، وأن تكون له رئاسة الوفد الرسمي .

وقد وقع الخلاف حول الشرط الأخير . فقد رأى عدلي باشا أن التقاليد السياسية لا تسمح بدخول رئيس الحكومة في هيئة سياسية للمفاوضات دون أن يكون هو رئيسها . بينما رأى سعد زغلول أن شرط الأغلبية والرئاسة إنما هو حق الوفد وحقه باعتباره وكيل الأمة المتكلم باسمها ، ولكي يمكنه البت في مصير المفاوضات ونتائجها وفقاً لتوكيل ، فلا تفرض عليه بواسطة المعتدلين معاهدة لا تحقق أماني الأمة الوطنية . وأما عن التقاليد السياسية التي تذرع بها عدلي باشا ، فقد رأى سعد زغلول أن حكومة عدلي باشا ليست حكومة دستورية نائبة عن الأمة ، وإنما هي معينة من قبل السلطان الذي يمثل سلطة الاحتلال ، وبالتالي فإذا رأس رئيس الحكومة المصرية غير الدستورية وفد المفاوضات مع بريطانيا ، فكأن المفاوضات تدور في الحقيقة بين « جورج الخامس وجورج الخامس » !

وبسبب هذا الخلاف انقسم الوفد ، وحين أصر عدلي باشا على رأيه أعد سعد زغلول بياناً أعلن فيه عدم ثقة الوفد بالوزارة ، وطلب إلى أعضاء الوفد توقيعه ، ولكن غالبيتهم رفضت التوقيع ، ونشر أربعة منهم بياناً يعترضون فيه على موقف سعد زغلول ، ويعلنون ثقتهم بالوزارة ، ويطالبون بعدم دخول الوفد في المفاوضات ، فأعلن سعد زغلول اعتبار هؤلاء الأعضاء منفصلين عن الوفد . ثم قدم عدد من الأعضاء الآخرين استقالاتهم من الوفد ، فلم يبق مع سعد زغلول سوى مصطفى النحاس وواصف غالي وسينوت حنا وويصا واصف.

وبهذا أخذ المسرح السياسي في مصر

يتشكل من جديد . فإن الوفد بتشكيله القديم الذي سعى سعد زغلول عند تأليفه لتمثيل العناصر السياسية والدينية فيه ، والذي كان حتى ذلك الحين، هو الهيئة السياسية الوحيدة التي تعمل على المسرح السياسي ، قد تفكك ، فخرجت منه العناصر الممثلة للأحزاب السياسية ولم يتبق منه سوى العناصر التي تمثل ما كان يطلق عليه اسم « الوحدة المقدسة » .

أما معارضو الوفد فهم فريقان : الأول ، أعضاء حزب الأمة القديم ومشايعوهم ، الذين سوف يتخذون لأنفسهم اسماً ثالثاً هو اسم « الأحرار الدستوريين » . أما الفريق الثاني ، فهو الحزب الوطني ، الذي لم يعد له تأثير شعبي . وإلى جانب هذين الحزبين ، يأخذ السلطان أحمد فؤاد في الظهور على المسرح السياسي كقوة تهدد سلطة الشعب وحقوقه ، ولم يكن له من قبل دور يذكر في الحركة الوطنية .

تصريح 28 شباط/فبراير 1922 :

أدركت بريطانيا بسبب إعلان الوفد عدم ثقته بوزارة عدلي باشا ، أن أي اتفاق معه لن يقدر له النجاح ، ولن يحظى بموافقة الشعب المصري . لذلك حين سافر عدلي باشا على رأس وفده إلى لندن يوم أول تموز/يوليو 1921 لإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، التي كان يمثلها اللورد كيرزون Curzon على رأس الوفد البريطاني ، ووجه بموقف متشدد للغاية تراجعت فيه الحكومة البريطانية عما قبلت به في مشروع ملنر . وإزاء ذلك لم يجد عدلي باشا مفراً من رفض المشروع البريطاني الذي قدمه له كيرزون ، وانتهت المفاوضات بالفشل .

مع ذلك فقد كانت نصوص هذا المشروع البريطاني ، أسوأ من مشروع ملنر ، هي التي حددت العلاقات الجديدة بين مصر وبريطانيا لمدة أربعة عشر عاماً ، تحت اسم : « تصريح 28 شباط/فبراير » .

ففي ذلك الحين ، وبسبب عجز كل من السياسة البريطانية والمعتدلين المصريين عن الوصول إلى اتفاق ، في جو الانتقاد الذي مارسه سعد زغلول في مصر بصلابة ضد أي اتفاق لا يحقق الأماني الوطنية ، نشأت فكرة أن تنفذ الحكومة البريطانية - من جانبها - ما وافقت على التنازل عنه لمصر في مشروع كيرزون ، دون حاجة إلى إبرام معاهدة .

وقد اقتُرحت هذه الفكرة فعلاً من الجانب المصري ، أثناء المرحلة الأخيرة من مفاوضات عدلي - كيرزون ، كما اقتُرحت هذه الفكرة أيضاً - في الوقت ذاته تقريباً - من جانب السلطات البريطانية في مصر . على أنه لما كان يحول دون تحقيق هذه الفكرة وجود سعد زغلول طليقاً معارضاً لأي برنامج لا يحقق الاستقلال التام ، أوصى اللورد اللنبي ، المندوب السامي في مصر ، حكومته باعتقال سعد زغلول ونفيه ، واقترح جزيرة سيلان مكاناً لنفيه ، لاقترانها في أذهان المصريين باعتقال الزعيم أحمد عرابي .

وهذا ما حدث يوم 22 كانون الأول/ديسمبر 1921 ، حيث اعتقل سعد زغلول ومعه كل من مكرم عبيد وسينوت حنا ومصطفى النحاس . وقد اندلعت الثورة في أعقاب ذلك في أنحاء البلاد احتجاجاً على اعتقال سعد زغلول ونفيه ، ولكن سلطات الاحتلال كانت قد استفادت من دروس ثورة آذار/مارس 1919 ، فأمكنها قمع الثورة ، على أن الوفد كان قد استفاد أيضاً من ثورة آذار/مارس ، فلم يكد يُقبض

على أعضائه حتى تألفت هيئة جديدة من الصف الثاني تولت قيادة الثورة .

ويمكن القول إن نفي سعد زغلول قد أفسح السبيل للاتفاق بين اللورد اللنبي والمعتدلين ، وعلى رأسهم عدلي باشا وصدقي باشا ، على خطوط تصريح الاستقلال الذي تصدره الحكومة البريطانية من جانب واحد ، دون أن تنتظر معاهدة رسمية .

وقد احتوى مشروع التصريح على وثيقتين هامتين : الأولى ، تصريح بإنهاء الحماية على مصر ، مع تحفظات أربعة تحتفظ بريطانيا فيها بصورة مطلقة بحقها في : تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة ، وحماية المصالح الأجنبية في مصر ، وحماية الأقليات ، والسودان .

أما الوثيقة الثانية ، فتقرر إعادة منصب وزير الخارجية ، والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي في مصر ، كما تقرر إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية ، بشرط الرجوع في ذلك إلى السلطان وإلى الشعب المصري .

كان هذا هو القدْر من الاستقلال الذي حصلت عليه مصر بتصريح 28 شباط/فبراير 1922 ، وهو لا يتناسب مع تضحيات الشعب المصري ، ولا مع أمانيه الوطنية . وكان من الطبيعي ألا ينخدع الشعب بالتصريح ، أو بإعلان الاستقلال يوم 15 آذار/مارس 1922 ، والمناداة بالسلطان فؤاد ملكاً على مصر ، واعتبار ذلك عيداً وطنياً . فقد اتخذ المحامون قرارات بالإضراب لمدة خمسة أيام ، وتبعهم في ذلك كثير من الطلبة ، كما ازدادت حملات الاغتيالات على الموظفين الإنجليز . وإزاء ذلك اضطرت السلطة في مصر إلى قمع المقاومة الشعبية بالقوة ، فراحت تصادر الاجتماعات الشعبية، وتعطل الجرائد، وتصدر التعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول أو زملائه المنفيين .

وهكذا لم يبد أن مصر ، بعد إصدار تصريح 28 شباط/فبراير 1922، قد طرأ عليها تغير حقيقي، فكما أن الشعب المصري لم يحصل بالتصريح على استقلاله التام ، فقد ظل يردد صيحته بالاستقلال التام .

دستور 1923 وأسس الحياة النيابية في مصر :

على أثر تصريح 28 شباط/فبراير 1922 ، الذي نالت به مصر استقلالاً محدوداً ، أخذت في ترتيب حياتها الجديدة . ففي أول آذار/مارس 1922 أعلن ثروت باشا تأليف وزارته الجديدة . وفي يوم 15 آذار/مارس أعلن السلطان أحمد فؤاد نفسه ملكاً على مصر ، وأبلغت الحكومة المصرية معتمدي الدول الأجنبية أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن ولي أمرها اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر . ثم أخذ مجلس الوزراء المصري يقوم بوضع أساس إدارات ، وأصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصري دون سواه .

وكان من الضروري ، لاستكمال شكل النظام الجديد ، العمل بدوت إبطاء على وضع الدستور الجديد ، حتى تقوم الحياة النيابية في البلاد، وقد ألفت الحكومة لجنة لوضع الدستور من ثلاثين من الوزراء السابقين ورجال العلم والقانون والرؤساء الروحانيين والأعيان .

على أن كلا من تشكيل اللجنة ووضع الدستور تعرض لنضال وطني طويل اشتركت فيه كافة القوى الوطنية ، لتعلّق الدستور بقضية حرية الإرادة الشعبية في شئون الحكم ، ولأن الدستور هو الذي يحدد من تقع في يده السلطة : هل تقع في يد الملك أن تقع في يد الأمة ، وهل يكون الملك مصدر السلطات أم تكون الأمة هي مصدر السلطات ؟

وفي البداية عارض الوفد تشكيل لجنة الدستور بواسطة الحكومة ، لأنه من الضروري أن تضع الدستور جمعية تأسيسية ، حتى لا يكون الدستور منحة من أحد ، أو عرضة للعبث به أو تعديله . ولكن ثروت باشا ، رئيس الحكومة ، تذرع في تكليف لجنة حكومية بوضع الدستور ، بأن البلاد لم تصل بعد إلى اتفاق مع بريطانيا على تسوية القضية الوطنية ، ومن ثم فمن الضروري وضع دستور لا يسد الطريق في وجه هذا الاتفاق ، بحيث تتغلب فيه الآراء المعتدلة على الآراء المتطرفة .

وقد انقسمت لجنة الدستور بين اتجاهين : الأول ، ويرى أن البلاد لم تبلغ بعد من التعليم العام والثقافة البرلمانية ما بلغته الدول الغربية ، وبالتالي فيجب أن يتمتع فيها صاحب العرش بحقوق تساعده على كبح جماح الأهواء الحزبية . أما الاتجاه الثاني، فيقوم على أن السبيل الوحيد لأن تبلغ الأمة في أقصر وقت مستوى النضج الكامل، هو تطبيق المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الدساتير ، وهو أن الأمة مصدر السلطات ، على نحو ما يحدث في إنجلترا . أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلي الأمة، فيعوق هذا النضج .

على أن اللجنة تعرضت لضغوط خارجية أخذت تدفع بها إلى الاتجاه الأول ، وكانت هذه الضغوط من جانب كل من الملك والإنجليز . فقد أخذ الملك فؤاد يمارس ضغوطه على اللجنة لكي يحصل على نصيب من السلطة يرجح به كفته على كفة سلطة الأمة . أما الإنجليز ، فنظراً لأن مواد مشروع الدستور الذي وضعته اللجنة نصت على أن الملك يلقب بلقب « ملك مصر والسودان » وأن السودان جزء من مصر ، فقد طلب الإنجليز حذف هذين النصين .

وتحت تأثير هذه الضغوط قدم ثروت باشا استقالته يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1922 ، وخلفه توفيق نسيم باشا ، الذي تلقى إنذاراً من إنجلترا موجهاً إلى الملك ، بأنه إذا لم تقبل وجهة النظر البريطانية في خلال أربع وعشرين ساعة ، تسترد بريطانيا حريتها كاملة في العمل إزاء الوضع السياسي في مصر والسودان . ولم تملك الحكومة المصرية سوى الاستجابة للإنذار بعد أن قدمت استقالتها .

وفي عهد هذه الوزارة ، والوزارة التالية التي ألّفها يحيى إبراهيم باشا ، تعرض مشروع لجنة الدستور لتعديلات كثيرة موحى بها من الملك ، نقلت جزءًا كبيراً من السلطة من يد الشعب إلى يد الملك ، مما اضطر أعضاء لجنة الدستور إلى الاحتجاج في بيان وجهوه إلى يحيى إبراهيم باشا . كما وجه عبد العزيز فهمي بك خطابين مفتوحين إلى الملك في 16 آذار/مارس و 15 نيسان/أبريل 1923 تساءل فيهما : « إذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة ، هي أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها ، فما هو معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الإنجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التي قام بها المصريون في وجه الإنجليز ، ثم يأتي أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك ؟ » .

وصدر الدستور كما أراد الملك ، بمباركة

الإنجليز ، يوم 19 نيسان/أبريل 1923 ، كمنحة من الملك إلى الشعب . ولذلك جاء توزيع السلطة فيه بين الملك والشعب مجحفاً بسلطة الشعب :

قرر الدستور الحقوق السياسية العامة للبلاد، وفصل شكل الدولة والحكومة والهيئات النيابية ، فنص على أن مصر دولة ذات سيادة ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابي ، وأن السلطات مصدرها الأمة ، أما السلطة التشريعية فيتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب ، والسلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور ، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، والنظام النيابي المنصوص عليه في الدستور هو النظام البرلماني ، فالوزارة مسئولة بالتضامن أمام مجلس النواب ، أما رئيس الدولة فهو غير مسئول ، ويتولى سلطته بواسطة وزرائه .

ولكن هذا الشكل الديمقراطي كان يشتمل على مضمون سياسي أوتوقراطي وعلى محتوى اجتماعي رجعي . فقد صدر الدستور كمنحة من ولي الأمر ، وأصبح الملك فيه هو المسيطر في مسألة التصديق على القوانين ، كما مُنح حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط . وفي الوقت نفسه نص في الدستور على أن للملكية حرمة ، فلا ينتزع من أحد ملكه إلا بسبب منفعة عامة وبشرط التعويض . وقد ضمنت الطبقة البورجوازية والإقطاعية بهذا النص الاحتفاظ بملكيتها دون تهديد بنزعها لإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة ، وباحتفاظ كبار الملاك الزراعيين بثرواتهم ، صار في وسعهم الاحتفاظ بما لهم في الريف من نفوذ اقتصادي واجتماعي ، وأن يدفعوا بأنفسهم إلى البرلمان ، وأن يسيطروا على الأحزاب التي يغذونها بالأموال ، وبالتالي على الأداة التنفيذية . وقد أكد الدستور ذلك بأن اشترط فيمن يرشح نفسه للبرلمان أن يدفع تأميناً باهظاً تعجز عنه الطبقات الشعبية . وفي الوقت نفسه أباح إنذار الصحف ووقفها وإلغائها بالطريق الإداري واتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي .

وقد عبر سعد زغلول عن رأيه في هذا الدستور وفي الحقوق الكبيرة التي انتزعها الملك فيه ، فقال : « إذا كان من الخطر أن نوضع سلطة كبيرة في أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن النفوذ الأجنبي ، فالخطر من ذلك أعظم وأشد في البلاد التي يسود فيها النفوذ الأجنبي . فهذه القوة التي تركت للملك في الدستور ستصبح في الواقع حقوقاً في يد الأجنبي ضد مصالح الوطن » .

وزارة سعد زغلول والكفاح الوطني :

عند مطلع عام 1924 كان سعد زغلول بطل مصر بلا منازع . فقد سقط الزعماء الذين شاركوا في تصريح 28 شباط/فبراير في الانتخابات ، وأخذت دار المندوب السامي البريطاني ، التي لم يكن لسعد زغلول صلة رسمية بها منذ يوم 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1918 تخطب وده . فزاره المندوب السامي اللورد اللنبي بنفسه بعد عودته من السودان .

وكانت قد جرت أول انتخابات عامة في مصر على أساس دستور 1923 في 12 كانون الثاني/يناير 1924 ، وفاز فيها الوفد بالأغلبية الساحقة . وفي يوم 28 كانون الثاني/يناير 1924 ألَّف سعد زغلول الوزارة الدستورية الأولى ، التي عرفت باسم « وزارة الشعب » ، بعد خلاف دار في الوفد عما إذا كان من المصلحة لزعيم الأمة أن

يتولى رئاسة الوزارة ، فيضطر إلى الخضوع لما تتطلبه أوضاع مصر الدستورية والسياسية الناقصة، أم يعهد بتأليف الوزارة لأحد مساعديه . وقد انتصر الرأي الثاني حتى يرسي زعيم الأمة بنفسه أسس الحياة الدستورية . ومن هنا فقد ازدحم عهد سعد زغلول بألوان الصراع والصدام مع كل من سلطة الاحتلال والملك ، لأن سعد زغلول كان يتصرف كزعيم أمة وليس كرئيس وزارة في بلد ناقص الاستقلال .

فقد دخل معركة دستورية مع الملك لإرساء حق رئيس الوزارة في اختيار وزرائه ، بعد أن اعترض الملك على تعيين وزيرين قبطيين بدلاً من واحد كما جرت العادة . كما اعترض على تعيين أحد أعضاء الوفد ممن لا يحملون لقب «باشا» وإنما يحملون لقب «أفندي» . واستطاع إرساء هذا الحق في الوزارة ، أكد سعد زغلول بهذا فكرة الوحدة الوطنية المقدسة ، وحطم في الوقت ذاته القيم المظهرية التي كانت للباشوات ، وأرضى الطبقة المثقفة المصرية التي قام على أكتافها عبء النضال.

كذلك دخل سعد زغلول معركة دستورية مع الملك حول حق تعيين الشيوخ المعينين ، الذين كانت نسبة عددهم إلى عدد الشيوخ المنتخبين تبلغ الخُمسَيْن (5:2) ، فأصر سعد زغلول على أن هذا الحق ليس حقاً مطلقاً للملك ، وإنما يتولاه بواسطة وزرائه . وعندما احتكم الاثنان إلى النائب العام للمحاكم المختلطة ، أفتى لصالح سعد زغلول ، فاضطر الملك إلى الرضوخ .

وقد وقع الصدام أيضاً بين سعد زغلول والحكومة البريطانية برئاسة رامزي مكدونالد MacDonald : فقد أعلن سعد زغلول في برنامج الوزارة أن قبوله للوزارة لا يعني اعترافه بتصريح 28 شباط/فبراير ، ولكن الحكومة البريطانية أعلنت أنها مقيدة بهذا التصريح. وفي الوقت ذاته فإن إشارة سعد زغلول في خطاب العرش إلى الأماني القومية لمصر (والسودان) ووعده بتحقيقها ، لقي استياء من الحكومة البريطانية . كذلك كان نشاط سعد زغلول في إحلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب، عاملاً آخر من عوامل استياء بريطانيا .

وأخذت العقبات تبرز في طريق المفاوضات المنتظرة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ، لتسوية النقاط الأربع التي احتفظت بها بريطانيا لنفسها في تصريح 28 شباط/فبراير، والتي تعتبر جوهر الاستقلال ، وهي : حقها في تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، لتبرير وجود جيش الاحتلال في مصر . وحقها في الدفاع عن مصر ، لتبرير حرمان مصر من جيش قوي . وحقها في حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، لتبرير تدخلها في الشئون الداخلية لمصر . وحقها في السودان ، لتبرير إجراءات فصله عن مصر .

فقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها تدخل المفاوضات على أساس تصريح 28 شباط/فبراير ، ولكن سعد زغلول أعلن أنه يدخل المفاوضات بدون قيد ولا شرط . وقد أعلن سعد زغلول في مجلس النواب، رداً على سؤال حول سردار الجيش المصري ، الذي كان في ذلك الحين بريطانياً هو السردار لي ستاك Stack ، أنه لا يتفق مع كرامة مصر أن يكون رئيس قواتها الأعلى أجنبياً ، كما لا يتفق مع مصلحة العمل أن يقيم سردار الجيش المصري في السودان . ووعد بالعمل على إزالة ذلك، الأمر الذي سبب غضب الحكومة البريطانية .

في ذلك الحين كان نضال الشعب السوداني ،

من أجل التحرر الوطني ، يقدم المزيد من التوتر إلى العلاقات المصرية البريطانية . فقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها لن تترك السودان بأي معنى ، ورد سعد زغلول ، بإعلان عزمه ، في مجلس النواب ، على الاستقالة ، بعد أن أبدى خيبة أمله في وزارة حزب العمال التي تسير على مبدأ الاستعماريين . ولكن مجلس النواب رفض استقالة سعد زغلول ، وطلب إليه الاستمرار .

وفي يوم 25 أيلول/سبتمبر 1924 سافر سعد زغلول إلى لندن للمفاوضة مع المستر مكدونالد على أسس تسوية القضية الوطنية ، ولكن المفاوضات انتهت بالفشل ، بعد أن اعترض سعد زغلول على بقاء قوات بريطانية في مصر ، واقترح وضع قناة السويس تحت رقابة عصبة الأمم ، وتمسك بموقفه بخصوص السودان .

وعاد سعد زغلول إلى مصر ليواجه التآمر من القصر الملكي ، فقدم استقالته إلى الملك يوم 15 شباط/نوفمبر ، بينما كانت الجماهير المصرية تتظاهر في ميدان عابدين أمام القصر الملكي ، وهي تهتف : « سعد أو الثورة » . واضطر الملك إلى قبول شروط سعد لتدعيم الحياة الدستورية ، ولكن في يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر قتلت مجموعة من الشباب المصري المتطرف السير لي ستاك، سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان العام ، في أحد شوارع القاهرة ، فدخلت الحركة الوطنية والاستقلالية بذلك في طور جديد .

نتائج مصرع السردار لي ستاك على الوضع في مصر والسودان :

بادرت الحكومة البريطانية إثر تلقي نبأ مصرع السردار لي ستاك ، بإرسال التعزيزات العسكرية والبحرية إلى مصر وإلى السودان . وبينما كانت القطع البحرية تتحرك من مالطة إلى الإسكندرية كتب اللورد اللنبي ، المندوب السامي في مصر ، إلى حكومته يطلب منها الموافقة على التقدم بإنذار مهين يتضمن شروطاً قاسية إلى الحكومة المصرية ، هي اعتبار الحكومة المصرية مسئولة عن جريمة الاغتيال ، ويطلب منها استدعاء الجيش المصري من السودان ، وإجراء تعديلات في الأراضي التي تزرع في أرض الجزيرة بدون قيد ولا شرط ، وإعادة النظر في تقاعد الموظفين الأجانب بما يتفق مع وجهة النظر الإنجليزية .

ورفض سعد زغلول هذه المطالب . فعمد اللورد اللنبي إلى تنفيذها بالقوة المسلحة ، وطلب من حكومة السودان طرد الجنود والضباط المصريين ، وإطلاق حريتها في زيادة المساحة التي تروى في أرض الجزيرة ، وأرسل إلى حكومته يطلب إليها الموافقة على احتلال الجمارك في مصر، والقيام بمظاهرة عسكرية وبحرية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وأخذ رهائن من المصريين لإعدامهم في حالة استمرار الاغتيالات . وسارع إلى احتلال الجمارك في الإسكندرية دون انتظار موافقة حكومته.

وبذلك أصبح بقاء سعد زغلول في الحكم مستحيلاً ، فقدم استقالته إلى الملك يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1924 بعد أن قدم احتجاجه على تعسف الحكومة البريطانية . وفي يوم قبول الاستقالة اجتمع مجلسا البرلمان ، وقررا إبلاغ احتجاجهما إلى برلمانات العالم وعصبة الأمم على الإجراءات الإنجليزية .

خلفت وزارة سعد زغلول وزارة أحمد زيور باشا ، التي رأت قبول المطالب البريطانية . وبذلك انكمش الاستقلال الذي حصلت عليه مصر بتصريح

28 شباط/فبراير 1922 إلى ما قبل التصريح تقريباً: فوقعت إدارة المصالح الحيوية في البلاد في قبضة السلطات البريطانية ، عن طريق المستشارين البريطانيين المالي والقضائي ، والقسم الأوروبي للأمن العام . ولم يبق من مظاهر الاستقلال إلا المظهر الدستوري المتمثل في وجود البرلمان والحكومة النيابية . ولكن حتى هذا المظهر تقوض بدوره على يد القصر والقوى الإقطاعية والرأسمالية المحلية . وتكون مصر بذلك قد دفعت ثمناً فادحاً لمقل السردار .

الصراع بين الوفد والعرش :

تبع سقوط الوزارة الدستورية الأولى على يد الإنذار البريطاني إتاحة الفرصة للملك فؤاد لهدم الوفد وضرب الدستور والحياة النيابية ، والعودة إلى الحكم الأوتوقراطي السابق في ظل الاحتلال البريطاني . وقد استغل في ذلك الصراعات الحزبية بين حزب الوفد وخصومه .

وقامت خطة القصر لهدم الوفد على وسائل أربع : أولاً ، تحميل حكومة الوفد مسئولية النتائج التي ترتبت على الإنذار البريطاني . ثانياً ، محاولة تخريب الوفد من الداخل عن طريق احتواء العناصر الضعيفة فيه وإغرائها على تقديم استقالاتها منه . ثالثاً ، تأليف حزب للقصر يتولى امتصاص العناصر الخارجة على الوفد ، ومعها شتات الانتهازيين من كبار الموظفين والضباط المحالين على المعاش والموالين للقصر . ولتنفيذ ذلك تألف حزب الاتحاد - الذي أطلق عليه سعد زغلول اسم « حزب الشيطان » . واختار اسم «الاتحاد» لحزب يعمل على تفتيت الأمة ، مع أنه كان خارجاً على مجموع الشعب . رابعاً ، التلاعب في الانتخابات لمنع حصول الوفد على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من العودة إلى الحكم .

وقد ساعدت السلطات البريطانية في مصر القصر على تنفيذ هذا المخطط عن طريق محاولة إدانة الوفد كهيئة في جريمة مقتل السردار . فاعتقلت في يوم 27 شباط/نوفمبر 1924 عبدالرحمن فهمي ومكرم عبيد ، عضوي مجلس النواب، ومحمود فهمي النقراشي ، وكيل وزارة الداخلية . كما تم اعتقال العديد من النواب الوفديين.

إلا أن هذه المحاولة من جانب القصر والإنجليز أثارت جواً من العطف على الوفد أفاده في المعركة الانتخابية ، التي أعلنت الحكومة عن إجرائها وفقاً للدستور ، والتي كان القصر قد أسند إدارتها إلى إسماعيل صدقي باشا ، عدو الوفد .

فقد لحقت الهزيمة بالقصر والحكومة عندما أخذ مجلس النواب في انتخاب رئيسه ، فنال سعد زغلول 123 صوتاً ، ونال عبد الخالق ثروت باشا ، خصم الوفد ، 85 صوتاً . وهنا أدرك الملك فؤاد أن أية محاولة من جانبه لحكم مصر عن طريق النظام الدستوري هي محاولة فاشلة ، فقام بحل مجلس النواب في مساء اليوم الذي أعلنت فيه نتيجة الانتخابات لرئاسة مجلس النواب ، ودعا إلى انتخابات جديدة ، ولكنه بعد ثلاثة أيام أخرى أصدرت الوزارة مرسوماً بوقف عملية الانتخابات بدعوى أن قانون الانتخابات القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، وعلى هذا النحو تعطلت الحياة النيابية في مصر بعد عام واحد من قيامها .

وسرعان ما تهيأ المسرح السياسي لائتلاف بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ، الذي تكون من المنشقين على الوفد وأبطال تصريح 28 شباط/ فبراير 1922 . وكان هذا الحزب قد تألف في 29 تشرين الأول/أكتوبر سنة 1922 برئاسة عدلي يكن

باشا ، واشترك مع حزب الاتحاد في الحكم بعد أن تولى رئاسته عبد العزيز فهمي باشا . فسرعان ما وقع الخلاف بين حزب الأحرار الدستوريين والقصر بعد أن أوعز الأخير بإخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة علماء الأزهر ، بسبب تأليفه كتاب : «الإسلام وأصول الحكم» الذي هاجم فيه نظام «الخلافة» معتبراً إياه السبب في تخلف المسلمين السياسي . ولما تقدم عبد العزيز فهمي باشا ، وزير الحقانية ، لإنقاذه ، طرده القصر من الوزارة . وبذلك تهيأت الظروف لقيام تحالف بين حزب الأحرار الدستوريين والوفد ضد القصر .

وقد نجح هذا التحالف في عقد اجتماع للنواب والشيوخ في فندق الكونتنتال يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1925 ، وأجريت الانتخابات للرئاسة ، فانتخب سعد زغلول رئيساً ، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين . وروعي في انتخابهما أن الأول ممثل للأحرار الدستوريين ، والثاني ممثل للحزب الوطني . ثم قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة القائمة طبقاً للمادة 65 من الدستور .

وقد كان من نتيجة هذه التطورات وغيرها أن خشي المندوب السامي اللورد جورج لويد Lloyd ، انفجار الموقف بما يهدد الأمن ، فلم ير مفراً من التدخل ، ونصح الملك بقبول اقتراح وسط بإجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون انتخابات 1924 ، وهو قانون الانتخاب المباشر ، مع أن الحكومة كانت قد أصدرت بالفعل قانوناً معدلاً للانتخابات لصالح القصر .

وقد قبلت الأحزاب هذا الحل ، ولم تتمسك بقرار فندق الكونتنتال الذي اعتبرته قرار ضرورة ، لأن الهدف الأسمى هو عودة الحياة النيابية ، وقررت دخول الانتخابات . وفي الوقت ذاته اتفقت على توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها منعاً للتنافس الذي قد يؤدي إلى الفرقة والانقسام . ونشرت بياناً في 3 نيسان/أبريل 1926 ترك فيه للوفد 160 دائرة، وللأحرار الدستوريين 45 دائرة، والحزب الوطني 9 دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد .

وكانت نتيجة الانتخابات ظفراً للوفد ، إذ فاز 165 نائباً من الوفديين ، و 29 من الأحرار الدستوريين ، وخمسة من الحزب الوطني ، و 10 من المستقلين ، و 5 من الاتحاديين . وعين حسين رشدي باشا رئيساً لمجلس الشيوخ ، واستقال عبدالعزيز فهمي باشا من رئاسة الأحرار الدستوريين على أثر معارضة سعد باشا في ترشيحه .

وقد تلا هذا الفوز للوفد فوز آخر ، بصدور الحكم من محكمة جنايات مصر ببراءة رجاله في قضية الاغتيالات السياسية في يوم 25 آيار/مايو 1926. وقد أثار هذا الحكم السلطات البريطانية ، فأبلغ المندوب السامي الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة بالنسبة لهؤلاء كدليل على براءتهم من التهمة الموجهة إليهم .

النضال الوطني في عهد الائتلاف :

انتهت الجولة الأولى من الصراع الدستوري بين الأحزاب المؤتلفة والعرش بانتصار ظاهري هو عودة الحياة النيابية ، ولكن هذا الانتصار كان يحوي في باطنه هزيمة للفريقين . فقد فشل القصر في تحقيق انتصاره على الأحزاب ، وفرض الحكم الأوتوقراطي ، لتدخل الإنجليز خوفاً من انفجار الموقف ، واضطر إلى إجراء انتخابات جديدة . أما

بالنسبة للأحزاب المؤتلفة ، فقد فشلت في تحقيق انتصار على القصر بمحض القوة الشعبية ، وبدون تدخل المندوب السامي . وبذلك كسب الإنجليز من انتهاكات القصر للدستور .

وقد انعكست هذه النتيجة في التدخل الذي قام به المندوب السامي لمنع سعد زغلول من تولي رئاسة الوزارة ، رغم حصول الوفد على الأغلبية في الانتخابات . وفي البداية رفض سعد زغلول هذا التدخل ، ولكن بعد أن طلب المندوب السامي من حكومته إرسال سفينة حربية إلى مياه الإسكندرية ، أذعن سعد زغلول حرصاً على الحياة الدستورية . وقد دبر أنصاره انسحابه بحيث يبدو تحت الضغط الشعبي الحريص على صحته . وألف عدلي باشا الوزارة يوم 7 حزيران/يونيو 1926 من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين ، واجتمع البرلمان يوم 10 حزيران/يونيو 1926 ، وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ، ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين .

وقد استؤنفت الحياة النيابية في ظروف تختلف عن الظروف التي تولى فيها سعد زغلول رئاسة الوزارة في كانون الثاني/يناير 1924 . وهي ظروف النكسة التي أصابت الحركة الوطنية بعد مقتل السردار ، وانعكست هذه الظروف في اعتراض المندوب السامي الإنجليزي على مشروع تقوية الجيش المصري الذي تقدم به وزير الحربية الوفدي ، ولما ساند المتطرفون المشروع قدم عدلي باشا استقالته من رئاسة الوزارة ، وخلفه عبد الخالق ثروت باشا .

وقدم المندوب السامي في يوم 28 آذار/مارس 1927 مذكرة إلى الحكومة حذر فيها من استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصري إلى أداة سياسية، مهدداً باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع ذلك. وقد ردت الحكومة المصرية بأنها ترى أن الجيش المصري لا يقع تحت التحفظات الأربعة في تصريح 28 شباط/فبراير التي تبيح لبريطانيا التدخل في الشئون الداخلية المصرية . ولكن المندوب السامي لم يأبه لهذا الرد ، وقدم عدة مطالب أخرى تزيد من السيطرة البريطانية على الجيش ، وطلب إلى حكومته مساندته بسفينة حربية تصل إلى الإسكندرية . واقترح في حالة عدم استجابة الحكومة المصرية ، إرغام الملك على تأجيل البرلمان ، وتأليف وزارة إدارية ، وتعليق عودة الحياة الدستورية على إذعان الحكومة المصرية وموافقتها على مشروع معاهدة شاملة . ولم تملك الحكومة المصرية إزاء هذا التهديد سوى إيقاف مشروع تقوية الجيش المصري والموافقة على الطلبات البريطانية .

وقد شعرت حكومة الائتلاف في أعقاب هذه الأزمة ، التي عرفت باسم « أزمة الجيش » ، بضرورة التوصل إلى تسوية شاملة مع الحكومة البريطانية . وهذا ما فعله ثروت باشا ، الذي دخل في مفاوضات مع السير أوستن تشمبرلن Chamberlain وزير الخارجية البريطانية في صيف عام 1927 .

وفي تلك الأثناء توفي سعد زغلول باشا في يوم 23 آب/أغسطس 1927 ، وخلفه مصطفى النحاس باشا ، وهو من المتشددين . فاضطرب الموقف الداخلي في مصر ، وأدركت الحكومة البريطانية أن ثروت باشا لن يتمكن من إحراز الموافقة على المعاهدة ، فزادت في تشددها . ولم ير الوفد بطبيعة الحال بدأ من رفض المشروع ، وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء يوم 4 آذار/مارس 1928 رفض المشروع على أساس أنه « لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ،

ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً » .

وبناء على ذلك قدم ثروت باشا استقالته إلى الملك ، وتولى رئاسة الوزارة رئيس الوفد الجديد ، مصطفى النحاس ، وبذلك أصبح الصدام بين الإنجليز والوفد أمراً محتوماً .

ففي يوم تقديم ثروت باشا استقالته إلى الملك ، وأخبر المندوب السامي بذلك ، وجه إليه المندوب السامي مذكرة خطيرة يبدي فيها باسم حكومته اعتراضه على مشروع بقانون كان مقدماً في ذلك الحين إلى البرلمان ، يزيل القيود المفروضة على الاجتماعات والمظاهرات . وكان هدف المندوب السامي من ذلك وضع الوزارة الجديدة برئاسة النحاس باشا في موقف حرج ، فإما أن تقبل وتظهر أمام الشعب في صورة التخاذل ، وإما أن ترفض فتتعرض للنتائج . وفي يوم 29 نيسان/أبريل 1928 وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً نهائياً إلى مصطفى النحاس باشا تطلب فيه توكيداً كتابياً بأن البرلمان لن يواصل نظر مشروع القانون ، وإلا فإنها تكون حرة في اتخاذ ما تراه مناسباً . وعندئذ قرر النحاس باشا التراجع إلى حل وسط ، فأعلن أنه، وإن كانت حكومته ترفض الإنذار البريطاني ، إلا أنها طلبت إلى مجلس الشيوخ تأجيل المناقشات في المشروع إلى دور الانعقاد التالي . وبذلك انتهت الأزمة .

سقوط الائتلاف :

وفي ذلك الحين كانت قوى الائتلاف قد أخذت في التفكك . ذلك أن أحزاب الأقلية رأت انتهاز فرصة وفاة زعيم البلاد القوي سعد زغلول ، للاستيلاء على قيادة الحركة الوطنية ، متوهمة أن الجماهير المصرية تلتف حول شخص سعد زغلول ، ولا تلتف حول مبادئ الوفد . لذلك تآمرت مع الملك فؤاد على هدم الائتلاف ، وأخذ ممثلوها في الوزارة يستقيلون تباعاً ، الأمر الذي مكن الملك فؤاد من إقالة الوزارة في يوم 25 حزيران/يونيو 1928 بحجة انهيار الائتلاف ، دون أي اعتبار إلى حقيقة أن الوزارة كانت في ذلك الحين تتمتع بثقة 184 من 214 نائباً في البرلمان .

حكومة اليد الحديدية :

بدأت صفحة جديدة في تاريخ الصراع الدستوري بسقوط عهد الائتلاف ، وتأليف وزارة محمد محمود باشا في يوم 25 حزيران/يونيو 1928 . وبدأت الحكومة الجديدة عهدها بتأجيل البرلمان شهراً ، وقبل انتهاء هذا الشهر ، أي في يوم 19 تموز/يوليو 1928 أصدرت الحكومة قراراً بتأجيل الحياة النيابية « ثلاث سنوات قابلة للتجديد » .

وقد ظنت الحكومة أنها بهذا القرار قد ضمنت الحكم دون مضايقة الوفد البرلمانية إلى أجل غير مسمى ، ولكن الوفد في ذلك الوقت كان حزب الأغلبية الشعبية الساحقة بين الجماهير المصرية ، كما كان حزباً منظماً أدق تنظيم . ولذلك سرعان ما هب لمقاومة الحكومة التي أعلن رئيسها أنه سوف يحكم بيد من حديد ، وأحدث حركة شعبية جارفة تطالب الملك بعودة الحياة النيابية . ولما أخذت الحكومة في منع الاجتماعات العامة وتكميم الصحف واضطهاد الحريات ، انتشرت الاجتماعات السرية وطبع المنشورات الثورية وإذاعتها .

وقد امتدت مقاومة الوفد لدكتاتورية حكومة اليد الحديدية إلى خارج مصر ، فأرسل وفداً إلى لندن برئاسة مكرم عبيد ، سكرتير عام الوفد

القبطي، لشن حملة دعاية واسعة النطاق ضد سياسة حكومة محمود باشا في تعطيل الحياة النيابية ، والحيلولة دون إبرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصري .

وساعدت الظروف الداخلية في بريطانيا على نجاح هذه المهمة الوفدية ، بنجاح حزب العمال البريطاني في انتخابات آيار/مايو 1929 ، وتأليف حكومة رامزي مكدونالد . وقد سارعت حكومة العمال الجديدة بإقصاء اللورد لويد عن منصبه كمندوب سامي في مصر ، بعد أن تبين للمستر هندرسون Henderson ، وزير الخارجية الجديد، من خلال دراسته للمراسلات بين سلفه وبين اللورد لويد ، تعسفه في تفسير تصريح 28 شباط/فبراير ، والعمل للتدخل في شئون مصر الداخلية . وصرح المستر هندرسون أنه قصد بهذا الإقصاء تمهيد الطريق لتسوية العلاقات مع مصر .

مفاوضات محمد محمود - هندرسون :

كانت سياسة محمد محمود باشا في ذلك الحين عدم حل القضية الوطنية حلاً شاملاً ، والعمل على تجزئتها وتسوية ما كان مرتبطاً منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها . ولتنفيذ ذلك سافر إلى لندن في صيف عام 1929 للتباحث في ثلاث مسائل، هي : الامتيازات الأجنبية ، ودخول مصر عصبة الأمم ، والسودان . على أن الحكومة البريطانية آثرت مناقشة القضية الوطنية برمتها ، فلم يملك سوى القبول .

وقد أحرزت المباحثات التي جرت بين محمد محمود باشا والمستر هندرسون تقدماً ، بفضل المناخ الدولي الموافق بعد توقيع ميثاق السلام المعروف باسم : « ميثاق كيلوج - بريان Kellogg-Briand Pact » في 27 آب / أغسطس 1928 ، إذ كان جوهر المشروع البريطاني يقوم على أساس انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، وهو أساس كان معقولاً يومئذ في رأي القوى الوطنية . كما سلمت بريطانيا للحكومة المصرية بمسئوليتها عن أرواح الأجانب وأموالهم ، وحماية الأقليات . كما نص المشروع على سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر باستشارة « بعثة عسكرية بريطانية » . وأبدت الحكومة البريطانية استعدادها لعودة فرقة مصرية إلى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

وعندما أراد محمد محمود باشا استفتاء الشعب المصري في هذه المقترحات ، رفض الوفد إبداء رأيه فيها إلا بعد عودة الحياة النيابية ، على أساس أنه « لا معنى لتقرير مصير الأمة وهي مقهورة في الداخل ، مهدرة حقوقها وحريتها » . ولم يملك الملك سوى إخراج حكومة محمد محمود باشا من الحكم ، وتأليف وزارة جديدة لإجراء انتخابات عامة تمهيداً لعودة الوفد إلى الحكم. وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 1929 على يد وزارة محايدة برئاسة عدلي يكن باشا عن فوز الوفد بأغلبيته المعهودة . وفي أول كانون الثاني/يناير 1930 ألف مصطفى النحاس باشا الوزارة الجديدة باعتباره زعيم الأغلبية البرلمانية .

كان الهدف الأساسي من تأليف الوزارة الوفدية الجديدة هو الدخول مع الحكومة العمالية في مفاوضات حول المقترحات التي توصلت إليها مباحثات محمد محمود - هندرسون . وهو ما حدث بالفعل ، وتمت أول مقابلة بين الوفدين المفاوضين

في أول آذار/مارس 1930 ، واستمرت إلى 8 آيار/مايو 1930 . وقد توصل الفريقان إلى مشروع معاهدة أقر فيه الوفد مبدأ المحالفة مع بريطانيا ، وقبل الترخيص لها بوضع قوة عسكرية في منطقة قناة السويس ، إلى حين تتمكن القوات المصرية من الدفاع عن القناة بمفردها حتى يأتيها المدد البريطاني . كما اعترف الوفد باتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان في عام 1899 ، في مقابل اشتراك مصر الفعلي مع بريطانيا في إدارة السودان . ولم تكن الحركة الوطنية تعترف بهاتين الاتفاقيتين .

على أن المفاوضات منيت بالفشل بسبب مسألة السودان . فقد رفضت الحكومة البريطانية اشتراك مصر في الإدارة الفعلية للسودان ، كما رفضت إعادة الحالة فيه إلى ما كانت عليه قبل الإنذار البريطاني في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1924 . وقد حاول الوفد المصري إنقاذ المفاوضات عن طريق تأجيل مسألة السودان إلى مفاوضات تالية تتم في خلال سنة من تنفيذ المعاهدة حول تطبيق اتفاقيتي السودان 1899 ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذا العرض ، وبذلك فشلت المفاوضات .

الصراع بين الوفد والعرش :

عاد النحاس باشا إلى مصر بعد فشل مفاوضاته في لندن ، ليواجه ظروفاً شبيهة بتلك التي واجهها سعد زغلول بعد فشل مباحثاته مع مكدونالد أواخر 1924 . فقد انتهز القصر فرصة هذا الفشل ليعطل موافقته على القوانين، ويثير الخلاف مع الوزارة الدستورية ، خصوصاً حول قانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور . وعندما وجد النحاس باشا يده مشلولة عن ممارسة الحكم ، فقدم استقالة إلى الملك يوم 17 حزيران/يونيو 1930 ، بينما كانت تنظيماته الحزبية تعبئ الجماهير للثورة ، وشرح أمام النواب مضايقات القصر التي ساقته إلى تقديم استقالته.

على أن الملك سارع ، قبل تحريك الوفد جماهيره ، إلى قبول استقالة النحاس ، وإسناد الوزارة إلى إسماعيل صدقي باشا ، وكان يعد عدو الوفد ، وصدر المرسوم بتأليف الوزارة الجديدة يوم 20 حزيران/يونيو . وبذلك أتم الملك تنفيذ انقلابه الدستوري .

الانقلاب الدستوري 1930 :

سارعت الوزارة الجديدة بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، ابتداء من 21 حزيران/يونيو 1930 . وفي يوم 12 تموز/يوليو استصدر صدقي باشا مرسوماً بفض الدورة البرلمانية ، على الرغم من أن الدستور كان يقضي بعدم جواز فض الدورة قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، وبأن يدوم الانعقاد العادي لمدة ستة أشهر على الأقل . ولم تكن هاتان الخطوتان سوى تمهيد لخطوة كبرى ، هي إلغاء دستور 1923 ، وفرض دستور جديد ، وحل مجلسي البرلمان . وهو ما قام به بالفعل يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر 1930 .

وقد سلب صدقي باشا في دستوره الجديد من البرلمان حقوقاً أجازها للسلطة التنفيذية ، وأباح للملك سلطات أوسع بالنسبة لحل مجلس النواب . ووضع في يده السلطة الدينية ممثلة في حق تعيين شيخ الجامع الأزهر . وأجاز محاكمة أعضاء البرلمان إذا وقع منهم في المجلسين عيب في الذات الملكية أو في أعضاء الأسرة المالكة . وألغى نظام الانتخاب المباشر وأحل محله نظام الانتخاب غير المباشر .

ولما كان الدستور الجديد يقتضي إجراء انتخابات جديدة لقيام برلمان جديد ، فقد أعد صدقي باشا العدة لبقائه في الحكم عن طريق تأليف حزب جديد باسم « حزب الشعب » - وهو اسم بعيد عن الشعب في تركيبته السياسية والاجتماعية - وأعلن عن قيامه في يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1930، واستمد أعضاءه من حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين ، وأوجب على العمد والمشايخ الانضمام إليه .

المقاومة الوطنية ضد حكومة صدقي باشا:

ووجهت اعتداءات إسماعيل صدقي باشا الدستورية بنضال جماهيري اتخذ شكل حرب أهلية، ووقعت حوادث جسيمة دموية . فقد سافر النحاس باشا إلى الزقازيق في أول تموز/يوليو 1930 ، وإلى المنصورة في يوم 8 تموز/يوليو ، لتعبئة الجماهير ضد الحكم المطلق . وواجهت الحكومة هاتين الزيارتين بعمليات قمع شديدة ، وتعرض النحاس باشا ومن معه في أثناء زيارته للمنصورة لاعتداء جسيم ، وسرعان ما اجتاحت المظاهرات مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس وطنطا ، وحدث في الإسكندرية يوم 15 تموز/يوليو حوادث خطيرة ، وقبضت الحكومة على أعضاء لجنة الوفد المركزية وعلى عدد كبير من الأهالي .

وقف البرلمان المصري موقف المقاومة عندما علم بعزم صدقي باشا على تأجيل انعقاده وإغلاق أبوابه .

وعندما أصدر إسماعيل صدقي باشا دستوره الجديد ، ودعا إلى انتخابات جديدة على أساس قانون الانتخاب الجديد ، قرر كل من حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين مقاطعة الانتخابات ، لسحب القاعدة من تحت النظام الجديد ، باعتبار الحزبين يمثلان غالبية الشعب ، وحتى لا يستفيد النظام الجديد من البرلمان الجديد في اكتساب صفة تمثيلية عن الشعب المصري تبيح له التفاوض مع بريطانيا .

وأوعز الحزبان إلى أنصارهم من العمد في البلاد بتقديم استقالاتهم ، فاستجابوا ، كما قرر الزعماء زيارة مدن الأقاليم لبث الدعوة إلى رفض الخضوع لدستور صدقي باشا ومقاطعة انتخاباته . وكان هذا بداية سلسلة من الاضطرابات الدموية والمقاومة العنيفة ، التي أسفرت في النهاية عن مقاطعة الشعب للانتخابات التي أجريت في حزيران/يونيو 1931 . ولم يمنع ذلك صدقي من تزوير النتيجة .

ولم تلبث المقاومة لحكم صدقي باشا أن اتخذت شكلاً سرياً إلى جانب الشكل العلني . فقد شهدت الفترة التالية حوادث الاغتيال السياسي لأول مرة بعد حادث مقتل السردار لي ستاك ، وكان استئناف هذه الحوادث والمقاومة السرية في بداية العهد الدستوري الذي أقامه صدقي باشا ، دليلاً على مدى التذمر والاستياء الذي قوبل به هذا النظام الجديد .

مباحثات صدقي - سايمون :

وقد كان من الطبيعي أن يؤثر هذا النضال الشعبي ضد حكم صدقي باشا على نتائج المباحثات التي جرت بينه وبين جون سايمون Simon ، وزير الخارجية البريطانية ، في يوم 21 أيلول/سبتمبر 1932 . إذ لم تجد الحكومة البريطانية في الظروف الداخلية المصرية ما يدفعها إلى إبرام الاتفاق مع صدقي باشا على حل القضية الوطنية .

يضاف إلى ذلك أن المتغيرات الدولية المصاحبة لسيطرة الحزب النازي على الحياة السياسية في ألمانيا ، بما كانت تنذر به من أزمة دولية ، دفع جون سايمون إلى مصارحة إسماعيل صدقي باشا بأنه وإن كان من رأيه أن يُتخذ مشروعا اتفاق عامي 1929 و 1930 أساساً للمفاوضات المقبلة، إلا أنه أبدى تحفظين هامين ، ولكن صدقي باشا أعلن أن مصر لا تستطيع أن تتنازل في المسائل الأساسية التي اكتسبتها . وبذلك انقطعت المباحثات .

سقوط نظام صدقي وفي أعقابه :

كان لفشل المفاوضات مع بريطانيا تأثيره على الوزارة ، فأخذت عوامل التصدع تصيب النظام الجديد ، في الوقت الذي قررت الحكومة البريطانية نقل مندوبها السامي في مصر ، وتعيين مايلز لامبسون Lampson خلفاً له . وقد اتخذ هذا النقل دليلاً على تغيير مزمع في السياسة البريطانية في مصر . وفي يوم 21 أيلول/سبتمبر 1933 قدم صدقي باشا استقالته إلى الملك ، فقبلها ، وأسند رئاسة الوزارة إلى عبد الفتاح يحيى باشا ، متجاهلاً استشارة صدقي باشا باعتباره زعيم الأغلبية البرلمانية التي ستتقدم لها الوزارة الجديدة إحراز ثقتها . وعندما أراد إسماعيل صدقي باشا المقاومة استناداً لحزبه في البرلمان ، خذله حزبه ، مما دعاه إلى تقديم استقالته من رئاسته ، فاختار الحزب رئيس الوزارة الجديد رئيساً له ، الأمر الذي دل على زيف النظام الجديد الذي أخذ يتهاوى سريعاً .

وفي أوائل عام 1934 سقط الملك فؤاد فريسة مرض خطير ، وأرادت بريطانيا مواجهة احتمال وفاته عن طريق تعيين مجلس وصاية على العرش ، ولكن رئيس الوزراء رفض ، وقدم استقالته احتجاجاً يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1934 . فخلفه توفيق نسيم باشا ، المعروف بمعارضته لدستور 1930 ، فاعتبر هذا التعيين مقدمة لإلغاء هذا الدستور . وبالفعل صدر في يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1934 أمر ملكي بإبطال العمل بدستور 1930 ، وحلّ مجلسي البرلمان القائمين على أساسه . فكان سقوط هذا الدستور تتويجاً لنضال الشعب المصري طوال السنوات الأربع السابقة .

على أن الأمر الملكي الذي أبطل العمل بدستور 1930 ، لم يتضمن إعادة دستور 1923 ، فكان على القوى الوطنية خوض معركة أخرى لإعادة الدستور القديم ، حتى لا تبقى البلاد تحت الحكم المطلق ، ولكن هذه القوى اصطدمت بالإنجليز بشكل مباشر . واضطر نسيم باشا ، تحت ضغط الوفد الذي كان يسانده ، أن يطلب إلى الملك رسمياً في 18 نيسان/أبريل 1935 عودة الدستور القديم ، أو تأليف جمعية وطنية ترضاها البلاد لوضع دستور جديد . وقد آثر الملك عودة دستور 1923 .

على أن صمويل هور Hoare ، وزير الخارجية البريطانية ، أعلن في يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1935 إصراره على عدم عودة دستور 1923 ، وعلى أن الوقت ليس ملائماً لإبرام معاهدة مع مصر. وفجر هذا التصريح ثورة في مصر استمرت طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، لأنه كان يعني إصرار بريطانيا على التدخل في الشئون الداخلية في مصر بمقتضى تحفظات تصريح 28 شباط/فبراير 1922.

وقد أجبرت هذه الثورة إنجلترا على التراجع في قضية الدستور ، وإن أصرت على مسألة عدم

إمكان إجراء المفاوضات ، فتجددت الاضطرابات . وأفلحت جهود الشباب المصري في ذلك الحين في حمل الزعماء على تكوين جبهة وطنية من الأحزاب هدفها العمل من أجل إعادة الدستور وعقد المعاهدة. وتقدمت هذه الجبهة إلى المندوب السامي يوم 12 كانون الأول/ديسمبر بمذكرة طالبت فيها إبرام معاهدة مع بريطانيا بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات 1930 . وفي نفس اليوم اضطر الملك فؤاد إلى إصدار مرسوم بعودة دستور 1923 .

في ذلك الحين تعرضت الحكومة البريطانية لأزمة وزارية أسفرت عن استقالة السير صمويل هور ، وتعيين المستر أنتوني Eden إيدن خلفاً له، وأرسل هذا موافقته على طلب مذكرة الجبهة الوطنية ، بشرط الاتفاق أولاً على النصوص العسكرية في المعاهدة . وبذلك أفلح النضال الوطني في إعادة دستور 1923 ، وإبرام المعاهدة مع بريطانيا .

معاهدة 1936 والتطورات التالية حتى الحرب العالمية الثانية:

في 2 آذار/مارس 1936 جرت المفاوضات بين الجانب المصري والجانب البريطاني ، وانتهت بإبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى يوم 26 آب/أغسطس 1936 . وقد أعلنت فيها بريطانيا انتهاء احتلالها العسكري لمصر ، واعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتأييدها لدخولها عصبة الأمم ، وقيام محالفة بين الطرفين ترخص لبريطانيا وضع قوات في مصر بجوار القنال ، للتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عنه . كما حققت المعاهدة سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري ، وإلغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له . كما نصت على إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية ، وخروج العنصر الأوروبي من البوليس في مدى خمس سنوات . وحرية الحكومة المصرية في الاستغناء عن المستشارين القضائي والمالي البريطانيين . واعترفت فيها إنجلترا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب في مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها .

وقد كان مكسب إلغاء الامتيازات الأجنبية أخطر هذه المكاسب ، وقد عقد لإلغائها مؤتمر في مونترو بسويسرا في 12 نيسان/أبريل 1937 ، حضره ممثلو الدول ذوات الامتيازات . وبالنسبة للسودان اعترفت بريطانيا بالإدارة المشتركة بين الفريقين ، وإرجاع الجيش المصري من غير قيد ، وحرية الهجرة إليه ، وألا يمس الاشتراك في الإدارة مسألة السيادة على السودان . وانتهت على هذا النحو صفحة حافلة بالكفاح الوطني في تاريخ مصر المعاصر .

سقطت بإبرام معاهدة 1936 كل العلاقات السياسية القديمة ، التي كانت قائمة بين أطراف الصراع على السلطة في مصر ، وهي : الإنجليز ، والقصر ، وأحزاب الأقلية ، والوفد . وظهرت علاقات جديدة . وتغير وضع مصر السياسي القائم على تصريح 28 شباط/فبراير 1922 ، وتغير مركز بريطانيا في مصر تبعاً لذلك . فلم يعد لإنجلترا أي سند شرعي يسيح لها التدخل في شئون مصر الداخلية ، كذلك السند الذي كانت تستمده من التحفظات الأربعة لتصريح 28 شباط/فبراير . وانتقل جزء عظيم من السلطة من يدها إلى يد المصريين ، وتراجع دورها في التأثير على الأحداث إلى المقام الثاني. وانتهت صفحة العداء والخصومة مع الوفد ، بعد أن أبرم معها ، على رأس الأحزاب

المصرية ، معاهدة التحالف والصداقة . وانتهت - بالتالي - علاقة الوصاية التاريخية على العرش التي انتحلتها منذ فشل الثورة العرابية ، والتي كانت تدفعها إلى حمايته من يد القوى الوطنية . وهكذا كانت الأمور تتجه نحو وضع مستقر في مصر تتيح لها بناء قوتها الذاتية .

على أن القصر الملكي تقدم في ذلك الحين ليعزز قبضة الحكم المطلق الذي كان يمارسه في عهد الحماية . وقد التف حول القصر في ذلك القوى السياسية التي كانت تسعى لتدعيم امتيازاتها الطبقية وحماية مصالحها ، وكانت تتمثل في أحزاب الأقلية وبعض كبار المستقلين . كما التف حوله أيضاً القوى السياسية الجديدة ، كجماعة مصر الفتاة ، وجماعة الإخوان المسلمين (تكونت في عام 1928 ولم يبرز دورها السياسي إلا بعد معاهدة 1936) .

وقد أدى ذلك إلى تحول الصراع الوطني في مصر من صراع ضد الاحتلال إلى صراع ضد القصر، ومن صراع على الاستقلال إلى صراع على الدستور . ووقف الوفد بزعامة مصطفى النحاس ضد القصر عندما أراد أن ينتهز فرصة حفلات التتويج ، المزمع إقامتها عند بلوغ فاروق سن الرشد ، لإسباغ صبغة دينية على سلطته العلمانية ، وأصر النحاس على ألا ينفذ إلا ما ورد في الدستور.

كذلك عمد الوفد إلى تخليص الجيش من سيطرة القصر ، عن طريق سن قانون بإنشاء مجلس أعلى للدفاع وهيئة أركان للجيش ، قطع فيه الصلة ما بين الجيش والملك من الناحية الفعلية ، فجعل الإخلاص للوطن والملك ، والطاعة للدستور وقوانين الأمة المصرية .

كذلك وقفت حكومة الوفد بصلابة ضد رغبة الملك في أن يكون له حق تعيين كبار الموظفين ، وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان ، وفي منح الرتب والنياشين لرجال الدولة ورجال السراي . واستندت حكومة الوفد في هذه المعارضة إلى أن المبدأ الدستوري يقوم على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك ، وقصرها على الوزارة ، لأنها هي المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة.

ولجأ الملك فاروق إلى التآمر على الحكومة الوفدية ، فقام بتعيين علي ماهر باشا ، عدو الوفد ، رئيساً للديوان الملكي ، وذلك « بأمر ملكي » ، تم دون أن يوقع عليه رئيس الوزراء ، الأمر الذي كان يتنافى مع الدستور . وقد قام علي ماهر باشا بوضع خطة للتخلص من الحكومة الوفدية تقوم على الاستيلاء على حزب الوفد من الداخل بواسطة شقيقه أحمد ماهر ، وبالتعاون مع محمود فهمي النقراشي باشا .

في ذلك الحين اعتزم مصطفى النحاس باشا خلع الملك فاروق قبل أن ينجح في إقالته ، وفاتح في ذلك فعلاً السفير البريطاني السير مايلز لامبسون، نظراً لوضع إنجلترا الخاص في مصر . ولكن الحكومة البريطانية اعترضت ، مما أتاح للملك فاروق إقالة وزارة الوفد في يوم 30 كانون الأول/ديسمبر 1937 ، ونقل الحكم إلى يده عن طريق وزارات الأقلية .

فقد أسندت الوزارة إلى محمد محمود باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، واستصدر هذا من الملك فاروق يوم 2 شباط/فبراير 1938 مرسوماً بحل مجلس النواب ، ودعوة مجلس النواب الجديد إلى الانعقاد في 12 نيسان/أبريل 1938 .

وأجريت الانتخابات في يومي 31 آذار/ مارس و 2 نيسان/أبريل 1938 ، وتدخلت فيها الحكومة تدخلاً إدارياً لصالح مرشحيها وأنصارها ، مما أسفر عن فوز الأحزاب التي اشتركت في تأليف

الحكومة - وهي أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والشعب والحزب الوطني والسعديين (أنصار أحمد ماهر) - بغالبية المقاعد (175 مقعداً) وفاز حزب الوفد ، وهو حزب الأغلبية الشعبية ، بـ (12 مقعداً) فقط . وعندئذ ألّف أنصار أحمد ماهر حزب الهيئة السعدية في آيار/مايو 1938 .

وقد اعتبر الوفد الإنجليز مسئولين عن وقوع هذا الانقلاب الدستوري باعتراضهم على خلع فاروق عن العرش ، مما مكن الملك من إقالة الحكومة الوفدية وإقامة حكومة الانقلاب ، الأمر الذي أنهى الهدوء في العلاقات بين الوفد والإنجليز التي أعقبت إبرام معاهدة 1936 .

وأخذ الوفد يصور الإنجليز في نظر الشعب على أنهم مسئولون عن كل إجراء غير دستوري تقوم بهَ حكومة الانقلاب ، كما خاض حملة ضد برنامج النفقات العسكرية التي قدمته الحكومة ، على أساس أن هذه الأعباء إنما تفرض على الشعب لخدمة مصالح الإمبريالية البريطانية . وفي الوقت ذاته هاجم الحكومة هجوماً شديداً لأنها لا تصنع شيئاً من أجل فلسطين بعد القمع العسكري الوحشي البريطاني للفلسطينيين . وكان النحاس باشا قد أعلن للسفير البريطاني أثناء المفاوضات التي انتهت بإبرام معاهدة 1936 ، بأنه « لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر » .

وفي الوقت الذي كان هجوم الوفد يثير شعور المصريين تجاه الإنجليز ، كان تأثير الأزمة العالمية في أيلول/سبتمبر 1938 ، التي أخذت تنذر بحرب عالمية ، يدفع بالقصر إلى المعسكر النازي والفاشي الإيطالي ، لوجود نوع من الصلة الخاصة بين إيطاليا والقصر .

ولذا أعلن إسماعيل صدقي باشا ، الذي كان على صلة بالملك فاروق ، ضرورة حياد مصر عند قيام حرب عالمية ثانية حتى لا تتأثر مصر بالحرب دون أن تكون طرفاً فيها ، كما أبرز أن المعاهدة لا تلزم مصر بالاشتراك في حرب تدخل إنجلترا غمارها .

وقد شدد مصطفى النحاس باشا حملته ضد بريطانيا قبيل الحرب العالمية الثانية . ففي خطاب له يوم 23 آب/أغسطس 1939 - وهو يوم ذكرى وفاة سعد زغلول - اتهم بريطانيا بأنها تنشب مخالبها في ثروة مصر ، وتؤيد وزارة من الدمى لسلب أقوات الفلاحين وأجور العمال .

وفي نفس الوقت كانت القضية الفلسطينية تقدم للوفد مادة إضافية للهجوم على بريطانيا . ففي يوم 12 آيار/مايو 1939 كتب السفير البريطاني إلى حكومته يقول : « إذا لم تحل المسألة الفلسطينية حلاً سريعاً مرضياً ، فإنها سوف تمد الوفد بالكثير من الذخيرة الفعالة .

الحركة الوطنية في مصر أثناء الحرب العالمية الثانية :

كانت القوات البريطانية عند نشوب الحرب العالمية الثانية لا تزال في معسكراتها التي كانت فيها قبل إبرام المعاهدة في القاهرة والإسكندرية . وكانت المعاهدة قد قررت انتقال هذه القوات إلى ثكنات تبنيها الحكومة المصرية في منطقة القنال على نفقتها ، مع مساهمة الحكومة البريطانية في التكاليف بنسبة الربع ، ولكن وقوع الانقلاب الدستوري عطل إقامة هذه الثكنات ، الأمر الذي عرض حكومة محمد محمود باشا لهجوم الوفد ، الذي اعتبر إقامة هذه الثكنات أهم نقطة في المعاهدة، على أن تكاليف بناء الثكنات كانت قد

ارتفعت في ذلك الحين من خمسة ملايين من الجنيهات إلى اثني عشر مليوناً ، الأمر الذي دعا محمد محمود باشا إلى التفاوض مع الحكومة البريطانية في تعديل النص الخاص بالثكنات بحيث تدفع بريطانيا نصف التكاليف .

على أن نشوب الأزمة العالمية بسبب استيلاء ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا في آذار/مارس 1939 ، دعا الحكومة البريطانية إلى أن تطلب من حكومة محمد محمود باشا العدول مؤقتاً عن إنشاء الثكنات قرب السويس ، حتى لا تتعرض القوات البريطانية لخطر الغارات الجوية المعادية . وقد وافق محمد محمود باشا على هذا الطلب ، مما ترتب عليه النتائج الخطيرة الآتية التي أثرت على موقف الشعب البريطاني من الحرب :

أولاً ، أن شعور المصريين بوطأة الاحتلال البريطاني بعد المعاهدة لم تخف عما كانت عليه قبل المعاهدة ، لأن المشهد الذي ألفوه من انتشار القوات البريطانية في كل مكان لن يتغير .

ثانياً ، أن القوات البريطانية ظلت في المواقع التي تستطيع أن تتحرك منها بسهولة وسرعة للتدخل في الشئون الداخلية عند الحاجة ، كما حدث أثناء الحرب ، أو لضرب التحركات الوطنية الجماهيرية كما حدث بعد الحرب .

ثالثاً ، التضحيات الجسيمة في الأرواح والممتلكات التي نتجت عن الغارات الجوية الألمانية، وتحملتها مصر دون مبرر أثناء الحرب ، بسبب انتشار القوات البريطانية في جميع الأحياء الوطنية .

كان الحكم في مصر عند قيام الحرب في يد القصر . وكان الملك فاروق قد أخرج وزارة محمد محمود باشا من الحكم ، وأسند رئاسة الوزارة الجديدة إلى علي ماهر باشا في 18 آب/أغسطس 1939 . وبعد أسبوع واحد اضطرب الموقف الدولي بما ينذر بالحرب ، فطلبت الحكومة البريطانية منه تنفيذ الالتزامات الواقعة على مصر ، وفي يوم أول أيلول/سبتمبر 1939 هاجمت ألمانيا النازية بولندا ، فطلب السفير البريطاني من الحكومة المصرية إعلان الأحكام العرفية ، فأعلنتها . وفي 3 أيلول/سبتمبر أعلنت إنجلترا الحرب على ألمانيا ، فأعلن علي ماهر باشا قطع علاقات مصر السياسية مع ألمانيا ، واعتقل الرعايا الألمان ، ووضع الممتلكات الألمانية في مصر تحت الحراسة . ثم طلبت السلطات البريطانية من حكومة علي ماهر باشا إعلان الحرب على ألمانيا ، وقد انقسمت الوزارة في ذلك ، ولكن الأغلبية وافقت على إعلان الحرب . وقد اشترط علي ماهر باشا أن يتلقى خطاباً رسمياً من السفير البريطاني .

في ذلك الحين كانت بريطانيا قد أخذت تفرض سيطرتها واحتكارها للاقتصاد المصري في ظل الأحكام العرفية وظروف الحرب . فقد حالت دون بيع مصر فائض أقطانها إلى البلاد المحايدة ، في الوقت الذي خسرت فيه مصر أسواقها في ألمانيا والبلاد التي احتلتها ، وفرضت أسعاراً متدنية لشراء القطن المصري ، الأمر الذي سبب إرهاقاً شديداً لقطاعات عريضة في المجتمع المصري .

لذلك وجه الوفد في أول نيسان/أبريل مذكرة أحدثت صدى واسعاً في البلاد ، لأنها كانت أول صيحة بالخروج على معاهدة 1936 من إحدى الهيئات التي وقعتها . وقد طالب الوفد فيها الحكومة البريطانية بالآتي :

1 - أن تصرح (من الآن) بجلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح . وكانت المعاهدة ترهن جلاء القوات البريطانية بوصول القوات المصرية إلى درجة

يمكنها فيها الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة وسلامتها في قناة السويس .

2 - اشتراك مصر اشتراكاً فعلياً في مفاوضات الصلح ، للدفاع عن مصالحها ، والعمل على تحقيق أغراضها ، معنوية كانت أو مادية .

3 - الدخول في مفاوضات مع مصر ، بعد انتهاء مفاوضات الصلح ، يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل .

4 - التنازل عن الأحكام العرفية التي أعلنت في مصر بناء على طلبها ، وإخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل .

5 - حل مشكلة القطن بعدم الحيلولة دون تصديره إلى البلاد المحايدة ، أو بشرائه بالأسعار المناسبة .

كان أثر هذه المذكرة في مصر وبريطانيا خطيراً ، نظراً لظروف الحرب التي قدمت فيها . ويفهم من المناقشة التي دارت حولها في مجلس الشيوخ المصري أن برقيات التأييد انهالت على الصحف من مختلف طبقات الشعب ، ولكن الحكومة منعت نشرها ، بل منعت نشر رد الحكومة البريطانية عليها ، ورد الوفد على الرد البريطاني ، وذلك للحد من تأثير الحركة بين الشعب. ومن سوء الحظ أن الحكومة وأحزاب الأقلية المساندة لها والمعارضة للوفد غلبت عليها روح الحزبية ، فلم تساند المذكرة لإجبار بريطانيا على تحديد موقفها بعد الحرب ، كذلك رفضت الحكومة البريطانية المذكرة بحجة انشغال بريطانيا بمعركة ، لن يكون أثرها مقصوراً على بريطانيا وحدها وإنما على مصر .

وقد كشف هذا الرد أن المعركة العالمية التي تدور رحاها لا تخص مصر ، فمن ناحية معسكر (الديمقراطية) ، التي كانت إنجلترا تحارب باسمه ، شعر الشعب المصري أنه ليس جزءاً منه : فالأحكام العرفية تبسط ظلها في البلاد ، وشئون البلاد السياسية والاقتصادية في يد إنجلترا . ومن هنا شعر الشعب المصري أن القتال من أجل انتصار المعسكر (الديمقراطي) هو قتال من أجل استبقاء وضع إنجلترا في مصر . ومن هنا بدأ تكوين الاتجاه في مصر إلى ما عرف باسم « تجنيب مصر ويلات الحرب » ، وهو ما أخذ يظهر في مقالات الصحف المصرية ، بل وفي الصحف التي تعبر عن سياسة الحكومة .

في ذلك الحين أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا وفرنسا في 10 حزيران/يونيو 1940 ، فأعلن علي ماهر باشا أنه إذا هاجمت إيطاليا مصر فإن مصر تدخل حرباً دفاعية . ولكن السفير البريطاني لامبسون أصر على ضرورة أن تعلن مصر حرباً هجومية ، ولما رفض علي ماهر ذلك اعتقد السفير البريطاني أن هذا الموقف إنما هو مقدمة من جانب علي ماهر باشا لإعلان حياد مصر . ولما كانت إنجلترا تنوي في ذلك الحين اتخاذ مصر قاعدة لعملياتها الحربية ، وكان موقف الحلفاء قد اهتز اهتزازاً خطيراً بانهيار فرنسا وطلبها الهدنة يوم 17 حزيران/يونيو 1940 ، فقد بادرت الحكومة البريطانية بتوجيه تبليغ رسمي إلى الملك فاروق يوم 19 حزيران/يونيو 1940 تطلب منه طرد علي ماهر باشا من الحكم ، وتأليف وزارة جديدة ترعى معاهدتها مع بريطانيا وتعمل على عدم تشجيع عرقلة العمليات الحربية في مصر .

وتألفت وزارة جديدة مؤلفة من السعديين والأحرار الدستوريين برئاسة حسين صبري باشا ، وهو شخصية موالية للقصر والإنجليز ، في 28

حزيران/يونيو 1940 . وفي الفترة من اعتلاء هذه الوزارة الحكم إلى 21 أيلول/سبتمبر 1940 ، وهي الفترة نفسها تقريباً التي كان مجرى الحرب يتحول فيها في أوروبا : بإصرار بريطانيا على مواصلة الحرب رغم عروض السلام من جانب هتلر ، ثم بانتقال أفكار هتلر إلى الهجوم على الاتحاد السوفييتي ، في هذه الفترة كانت القضية الرئيسية في مصر هي قضية دخول مصر الحرب الدفاعية أو عدم دخولها . وقد اتفقت الوزارة الجديدة على أن مصر تحارب الإيطاليين إذا احتلوا مرسى مطروح ، التي هي أول مرفأ مصري محصن على البحر الأبيض المتوسط ، وأول مركز للقوات المصرية في صحراء مصر الغربية .

على أن الحكومة المصرية لم تلبث أن تراجعت عن هذا القرار ، عندما وقع الهجوم الإيطالي الكبير على مصر من الأراضي الليبية في أيلول/سبتمبر 1940 ، ولم يكن القصر متحمساً لدخول الحرب ، في الوقت الذي كان الشعب المصري عازفاً عن الاشتراك في حرب لا ناقة له فيها ولا جمل . وقد استطاع حسن صبري باشا إقناع السلطات البريطانية بمزايا بقاء مصر دولة غير محاربة ، حفاظاً على الروح المعنوية للمصريين التي سوف تؤثر فيها غارات الإيطاليين والألمان ، فضلاً عن أن القوات المصرية في الصحراء الغربية وعلى قناة السويس سوف تؤدي الواجب المنوط بها بصد غارات المعتدين .

وقد اقتنع الإنجليز بهذه الأسباب ، ولكن السعديين في الوزارة لم يقتنعوا ، إذ كان من رأيهم دخول مصر الحرب ضد إيطاليا ، رغم تعاظم المعارضة في مصر لدخول الحرب من جميع الأحزاب المصرية الأخرى . وعندئذ رأى حسن صبري باشا أن هذه المسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأي فيها . فقدم الوزراء السعديون استقالاتهم ، وخرجوا من الوزارة في 21 أيلول/سبتمبر 1940 . وفي الفترة التالية خاض السعديون معركة حامية في البرلمان وأمام الرأي العام في صالح إعلان مصر الحرب ، ولكن الغالبية العظمى من المصريين ، على اختلاف ألوانهم السياسية ، اتخذت موقفاً حاسماً إلى جانب عدم دخول مصر الحرب ، على أساس أن إيطاليا تحارب إنجلترا على أرض مصر ولم تعلن الحرب على مصر ، ومن هنا فلا يجب على مصر أن تعلن الحرب على إيطاليا ، وإنما يكون دورها دور معاونة حليفتها في حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين .

في ذلك الحين كانت الصراعات الداخلية قد أخذت تدفع بالبلاد إلى حادث 4 فبراير 1942 . فإلى جانب القوى السياسية الموالية للحلفاء تحت علم الديمقراطية ، وعلى رأسها الوفد ، كانت هناك قوى سياسية أخرى موالية للمحور ، على رأسها القصر، وتضم القوى الفاشية والدينية والعسكرية وبعض الشخصيات ذات الصلة بمصالح القصر ومصالح المحور .

وقد أدى نشاط الإخوان المسلمين ضد الحلفاء إلى اعتقال كل من الشيخ حسن البنا وقيادات أخرى ، وإيداعهم معتقل الزيتون في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1941 ، وقد تدخل القصر لإطلاق سراح حسن البنا ورفاقه. وأقام البريطانيون اتفاقاً معهم للامتناع عن أي نشاط معادٍ ، في مقابل التغاضي عن نشاط الإخوان في المدن والقرى والمدارس .

أما حزب مصر الفتاة فقد أخذ يجمع الأسلحة سراً تمهيداً لعمل ضد الإنجليز عند سنوح الفرصة

المناسبة . وعندما اندلعت ثورة رشيد الكيلاني في العراق في آيار/مايو 1941 انضم إليها فوراً مصطفى الوكيل ، وكيل الحزب الذي تصادف وجوده هناك ، وأذاع بياناً في الراديو يعلن فيه تأييده للثورة ، ولما فشلت الثورة هرب مع الكيلاني ومفتي فلسطين إلى برلين . وقد قبضت السلطات في مصر على أحمد حسين رئيس الحزب، وأودع معتقل الزيتون مع عدد من أعضاء لحزب ، ولم يفرج عنهم إلا في نهاية الحرب في عهد حكومة الوفد .

وفي الوقت نفسه ، قد تكونت بعض الجمعيات السرية للعمل ضد الإنجليز ، كان لها بعض المعارك مع المعسكرات الإنجليزية. كذلك نشأ تشكيل بين الضباط ، أخذ يتصل بالجماعات السرية التي تقوم بنشاط عدائي ضد الإنجليز ، ومن بينها الإخوان المسلمين ، وقد باءت جميع المحاولات (ومنها محاولة عزيز المصري باشا) للاتصال بالألمان بالفشل ، كما فشلت محاولات بعض الوطنيين العرب مثل الكيلاني والمفتي ، للاستفادة بالألمان والإيطاليين في التخلص من الإنجليز .

وهكذا ، وحين كانت قطاعات من القوى الوطنية تقف موقف العداء للإنجليز ، لمختلف الأسباب السياسية والأيديولوجية ، وتتزود بالسلاح والذخائر والخطط ، وتتربص للانقضاض عليهم عند سنوح الفرصة المناسبة لإنهاء احتلال ستين عاماً - كانت عوامل التذمر والسخط تجتاح بقية القطاعات الشعبية الأخرى بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية ، وغياب الحياة الديمقراطية السليمة .

وهذه الأوضاع التي اقترنت بالمظاهرات ، حين كان روميل يشن هجومه المضاد على القوات البريطانية في مصر يوم 21 كانون الأول/يناير 1942 دفعت السلطات البريطانية إلى محاولة استرضاء الشعب ، فطلبت من الملك فاروق في يوم 2 شباط/ فبراير 1942 استدعاء مصطفى النحاس باشا ، زعيم الأغلبية الشعبية ، لتأليف وزارة جديدة قبل ظهر اليوم التالي . وكان من رأي فاروق وزعماء أحزاب الأقلية تأليف وزارة قومية ، لإتاحة الفرصة لقلب هذه الوزارة عن طريق انسحاب الأحزاب الأخرى من الوزارة كما حدث في عام 1930 ، ولكن النحاس أصر على تأليف وزارة وفدية ، لتأمين ظهر وزارته في تلك الفترة الحرجة من الحرب . وعندما رفض فاروق الانصياع ، قدم السفير البريطاني إليه إنذاراً بأنه إذا لم يعلم قبل الساعة السادسة من ساء يوم 4 شباط/فبراير 1942 أن النحاس قد دُعي لتأليف الوزارة ، فإن الملك فاروق يتحمل تبعة ما يحدث .

وقد رفض الزعماء الإنذار البريطاني ومعهم النحاس باشا ، فساق الإنجليز دباباتهم إلى ساحة قصر عابدين لخلع الملك فاروق ، ولكن فاروق طلب منحه فرصة أخرى ، وأبدى استعداده لاستدعاء النحاس باشا ليعهد إليه تشكيل وزارة وفدية . فقبل لامبسون ، ولكن النحاس باشا أبدى تمسكه بقرار رفض الإنذار الذي وقع عليه مع الزعماء ، ولم يقبل إلا لإنقاذ العرش تحت ضغط من الملك . وهكذا تألفت وزارة 4 شباط/فبراير الشهيرة .

على أن الملك لم ينس ما تعرض له عرشه من خطر بسبب إصرار الإنجليز على تولي مصطفى النحاس باشا رئاسة الوزارة ، فعلى الرغم من أن تولي النحاس رئاسة الوزارة كان هو الأمر الطبيعي والمنطقي في نظام دستوري يقضي بأن تتولى الحكم وزارة الأغلبية الشعبية ، وعلى الرغم من أن الإنجليز لم يضغطوا من أجل عودة الوفد إلى الحكم إلا تحت ظروف الحرب العالمية الثانية ، إلا أن

القصر اتخذ من حادث 4 فبراير 1942 أداة لمهاجمة الوفد بعد الحرب ، كما اتخذ منه ذريعة للتآمر على الحكومة الوفدية .

فكما فعل الملك في أثناء حكومة الوفد 1936 - 1937 من شد عناصر في قيادته للانشقاق عليه ، فكذلك فعل في أثناء حكم الوفد سنة 1942 - 1944، حيث اجتذب إليه مكرم عبيد باشا ، سكرتير عام الوفد ووزير المالية ، وقد ترتب على ذلك ما عرف بأزمة « الكتاب الأسود » الذي رفعه مكرم عبيد باشا إلى الملك يوم 28 آذار/مارس 1943 ، متضمناً ما وصفه بمخالفات مالية ارتكبتها حكومة الوفد في الحكم . وقد استطاعت الحكومة الوفدية تفنيدها أمام البرلمان .

وقد أراد فاروق الاستناد إلى هذا الكتاب الأسود في إقالة وزارة الأغلبية الشعبية للمرة الثالثة ، ولكن السلطات البريطانية وقفت في ذلك ، لأن ظروف الحرب كانت تتطلب وجود حكومة في الحكم يرضى عنها الشعب .

على أن العلاقات بين الوزارة الوفدية والسلطات البريطانية أخذت تدفع الإنجليز إلى التخلي عن مساندتهم للوزارة ، وتركها فريسة لسلاح الإقالة ، الذي أعلى به القصر سلطته فوق سلطة الأمة علي حساب الدستور ، وذلك عند انتهاء الظروف التي دعتهم (البريطانيين) إلى مساندة الوزارة ، وهي الظروف الحربية .

ومنذ أخذت هزيمة المحور تبدو في الأفق ، لم يترك النحاس باشا مناسبة إلا أعلن فيها أنه يعتزم تعديل المعاهدة بعد الحرب ، وتمسكه بالسودان . وقد جرت المساجلات حول السودان والاستقلال التام وتعديل المعاهدة في السنة الأخيرة من حكم الوفد . وقد انتهز الملك فاروق الفرصة ليقيل النحاس في نيسان/أبريل 1944 ، ولكن الحكومة البريطانية ردت بأن « لا تغيير » لأن «الجبهة الثانية» في الحرب لم تكن قد فتحت بعد ، وكانت أوروبا كلها تحت أقدام النازية . ولكن الموقف أخذ يتغير بعد 6 حزيران/يونيو 1944 ، فقد نزل الحلفاء إلى البر الفرنسي ، في حملة عسكرية كبرى ، وأخذت الجيوش الألمانية تنسحب من الدول الأوروبية واحدة تلو الأخرى ، حتى إذا ما كان أيلول/سبتمبر 1944 ، أصبح معروفاً أن الحرب ضد ألمانيا قد وصلت إلى نهايتها تقريباً .

وبذلك انتهت الظروف العالمية تقريباً ، التي ضغطت على يد بريطانيا لإجبار فاروق على القبول بحكم دستوري وتأليف وزارة وفدية ، بل أصبح استمرار وجود هذه الوزارة في الحكم يمثل خطراً على المصالح البريطانية ، لأنه يعني إتاحة الفرصة لهذه الوزارة لمطالبة بريطانيا بتعديل المعاهدة بما يكفل جلاء قواتها عن مصر وحل المسألة السودانية لصالح استقلال السودان في وحدة مع مصر .

وحين أراد الملك فاروق انتهاز الظروف المواتية لإقالة الوزارة الوفدية ، وكانت هذه الوزارة تضع لمساتها الأخيرة في بناء صرح جامعة الدول العربية ، التي تعهدتها فكرة ، وأرست أساسها ، واضعة بذلك مصر على طريقها الصحيح، طريق العروبة . ولم يبق إلا توقيع أول وثيقة في ميلاد جامعة الدول العربية ، وهو ميثاق الإسكندرية، لذلك حين أراد فاروق إقالة النحاس باشا ، طلب إليه الإرجاء حتى يتم التوقيع . وسافر السفير البريطاني إلى جنوب إفريقيا حتى لا يشهد إقالة الوزارة . وفي يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 1944 تم توقيع بروتوكول الإسكندرية ، وفي نفس اليوم أقيلت الوزارة .

الحركة الوطنية والاستقلالية في مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قيام ثورة تموز/يوليو 1952 :

إن الظروف الدولية التي استيقظت عليها الحركة الوطنية والاستقلالية بعد الحرب العالمية الثانية كانت ظروفاً متغيرة عما كانت عليه قبل الحرب ، وذلك من جانبين : الأول ، ظهور قوة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . وقد كان شرط دخول مصر في هيئة الأمم المتحدة ، والاشتراك في مؤتمر سان فرانسسكو الممهد لها ، هو إعلان الحرب على كل من ألمانيا واليابان . وكانت القوى الوطنية في المعارضة ، وعلى رأسها الوفد والإخوان المسلمين، قد أجمعت على رفض إعلان دخول الحرب ، تمسكا بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب التي سارت عليها الحكومات المصرية طوال مدة الحرب ، ولكن الحكومة المصرية برئاسة الدكتور أحمد ماهر ألقت بياناً في البرلمان أعلنت فيه الحرب على ألمانيا واليابان ، وافق عليه مجلسا البرلمان . وقد دفع أحمد ماهر باشا حياته ثمناً لهذا الإعلان ، وقد خلفه محمود فهمي النقراشي باشا .

أما الجانب الآخر في الظروف الدولية ، فهو ظهور كتلتين دوليتين متصارعتين: الكتلة الغربية الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة ، والكتلة الشرقية الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي ، وقيام الحرب الباردة بين الكتلتين ، بما كان يعنيه ذلك من إفساح مجال المناورة أمام الحركات الاستقلاليُة ، فنشأ اتجاه جديد في شعوب العالم الثالث يدعو إلى الحياد بين الكتلتين .

كانت الأحكام العرفية مفروضة على البلاد منذ نشوب الحرب ، وما تبع ذلك من الرقابة على الصحف والمطبوعات والاجتماعات ، وقد وجهت الحركة الوطنية عنايتها في البداية إلى رفع الأحكام العرفية لكي يتسنى لها ممارسة نشاطها ، وقد أثمر ضغطها في هذا السبيل عن قرار الحكومة في 9 حزيران/يونيو 1945 إنهاء الرقابة على الصحف والمطبوعات ، وإباحة الاجتماعات العامة ، ومنع الاعتقال . وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر أعلنت إلغاء الأحكام العرفية بركتها .

وبذلك انفتح باب الحركة الوطنية والاستقلالية على مصراعيه . ففي حزيران/يونيو 1945 أرسل الوفد المصري إلى السفير البريطاني مذكرة يطلب فيها الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن مصر ، ووحدة وادي النيل . وفي يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1945 نظمت مظاهرات عارمة بمناسبة ذكرى وعد بلفور ، أشعرت الحكومة بضرورة التحرك لمخاطبة بريطانيا في فتح باب الكلام في القضية الوطنية ، على أساس إعادة النظر في معاهدة 1936 التي استنفدت أغراضها ، وعلى أساس استمرار التحالف بين مصر وبريطانيا ، وجلاء القوات البريطانية عن مصر ، ووحدة وادي النيل . على أن الحكومة البريطانية ردت في 26 كانون الثاني/يناير 1946 بتمسكها بمعاهدة 1936، الأمر الذي اعتبرته الحركة الوطنية جحوداً من بريطانيا بعد ما قدمته مصر من مساعدات فعالة أثناء الحرب .

كانت الحكومة المصرية في ذلك الحين تحس بضعفها ، لافتقارها إلى ثقة الغالبية الشعبية التي كانت تؤيد الوفد ، وبالتالي فلم يكن في وسعها الصدام مع الحكومة البريطانية . وفي الوقت نفسه كانت الحكومة البريطانية تدرك أن أية تنازلات لا يوافق عليها الوفد لن تحظى بأي تأييد شعبي ، فلم يكن لديها الاستعداد لتغيير موقفها .

وهذا ما أدركته القوى الوطنية ، فأخذ الوفد يطالب بإسقاط الحكومة وإجراء الانتخابات ، وأصدر بياناً أعلن فيه بطلان معاهدة 1936 لأنها أبرمت في ظروف الاحتلال ، وهاجم مذكرة الحكومة التي وافقت فيها على أن تكون المعاهدة هي أساس التفاوض . وامتلأت الصحف الوطنية بمقالات التنديد بالحكومة ، واعتصم طلبة الأزهر بالجامع ، وأصدرت الجمعية العمومية للمحامين بياناً طالبت فيه بالجلاء والوحدة مع السودان ، كما أصدر اتحاد خريجي الجامعة بياناً طالب فيه بالاستقلال التام لمصر والسودان ، والجلاء فوراً عن أراضيهما . وأصدرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة قراراً تدعو فيه إلى عقد مؤتمر عام في الجامعة يوم 9 شباط/فبراير 1946 لمناقشة الحالة القائمة .

وقد انعقد المؤتمر العام في الجامعة في الجيزة يوم 9 شباط/فبراير ، وشارك فيه الكثيرون من طلبة المدارس والمعاهد ، واتخذ قرارات متطرفة باعتبار المفاوضة عملاً خيانياً يجب وقفه ، وطالب بإلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 الخاصتين بالسودان ، وضرورة جلاء القوات البريطانية فوراً. ثم خرجت مظاهرة ، تعد أضخم مظاهرة منذ قيام الحرب العالمية الثانية ، عبرت شارع الجامعة ، ثم ميدان الجيزة إلى كوبري عباس، ولكنها لم تكد تتوسطه حتى وجدت نفسها محاصرة من الجانبين بقوات الأمن ، وبدأ الاعتداء على الطلبة ، فقفز بعضهم في النيل ، وجرح أكثر من مائتي فرد ، واعتقل البوليس 150 متظاهراً . وقد أثارت هذه الواقعة ردود فعل غاضبة في أنحاء القطر ، فعمت المظاهرات ، وصادرت الحكومة الكثير من الصحف التي كانت تنشر أخبار المظاهرات . وفي يوم 15 شباط/فبراير قامت المظاهرات بعد أداء صلاة الجمعة تهتف بالجلاء وبحياة الشهداء . وفي 16 شباط/فبراير أغلقت المحال العامة في الأحياء الوطنية احتجاجاً على الحوادث وحداداً على الشهداء .

وأحست حكومة النقراشي باشا بأنها عاجزة عن حفظ الأمن والنظام ، فقدمت استقالتها ، التي قبلها الملك فاروق ، وأسند رئاسة الوزارة إلى إسماعيل صدقي باشا في اليوم التالي 16 شباط/ فبراير 1946 ، وذلك لامتصاص الغضب الشعبي بسبب حوادث القمع . وقد ألغى إسماعيل صدقي باشا إجراءات النقراشي باشا الخاصة بمنع المظاهرات السلمية ، أملاً في كسب الثقة لحكومته والولاء للملك وتهدئة الحركة الوطنية ، ولكن الحركة كانت قد تجاوزت محاولات التهدئة ، ففي يوم 21 شباط/فبراير 1946 ، ووفقاً لقرار أصدرته اللجنة الوطنية للعمال والطلبة باعتبار هذا اليوم يوماً للجلاء ، أضربت جميع الطوائف في القاهرة ، وقامت مظاهرة انتظمت جموع الشباب والطلبة والعمال ، وأخذت تطوف بشوارع العاصمة المصرية ، هاتفة بالجلاء ، واتجه جزء منها إلى قصر عابدين . ووصلت إلى ثكنات قصر النيل التي يقيم فيها الجيش البريطاني ، ووقعت استفزازات ترتب عليها ظهور السيارات المسلحة البريطانية ، التي اخترقت الجموع فجأة ودهمتهم ، وتلا ذلك اشتباكات بين الجماهير والجنود البريطانيون ، استخدم فيها الأخيرون مدافع الرشاشات ، فثارت ثائرة الجماهير ، وحدث اعتداء على المحلات الأجنبية وعلى نادي الطيران الإنجليزي ومخزن أدوية للجيش البريطاني ومعسكر للجنود الإفريقيين، وانتشرت المظاهرات في أحياء القاهرة المختلفة ، وعمت إلى المدن الأخرى ، وأسفرت الحوادث عن مقتل 23 وإصابة 121 ، وقد أوقف كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ جلستيهما

يوم 25 شباط/فبراير 1946 حداداً على ضحايا هذه الحوادث .

وتحركت السلطات البريطانية العسكرية في مصر لتطلب من الحكومة البريطانية الإذن لها بتوجيه احتجاج رسمي إلى الملك فاروق ، وقدم القائم بالأعمال البريطاني مذكرة شديدة الحدة إلى فاروق تطلب إليه إيقاف هذه الأعمال . وقد قبل الملك المذكرة ، وأصدر إسماعيل صدقي باشا بياناً بمنع المظاهرات والاجتماعات .

على أن القوى الوطنية تحدت هذا القرار ، وقررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة اعتبار يوم 4 آذار/مارس 1946 يوم حداد وطني عام على شهداء 21 شباط/فبراير. وفي الإسكندرية سارت مظاهرات الطلبة والعمال ، وقتل من المتظاهرين 18 ، ومن الجنود الإنجليز 2، وجرح 342 متظاهراً .

في ذلك الحين كانت الحكومة البريطانية قد قبلت إجراء مفاوضات مع الحكومة المصرية لتعديل معاهدة 1936 ، بنقل اللورد كيلرن Killearn من منصبه ، بعد أن تولاه زهاء اثني عشر عاماً ، وعينت بدله السير رونالد كامبل في شباط/فبراير 1946 ، وتألف وفد رسمي لمفاوضة الحكومة البريطانية في 7 آذار/مارس 1946 لتعديل المعاهدة. وقد رفض حزب الوفد المصري الاشتراك فيه ، بعد أن رفض القصر أن تكون الرئاسة له وأغلبية المفاوضات ، باعتباره حزب الأغلبية في البلاد ، وعينت الحكومة البريطانية من جانبها وفداً رسمياً برئاسة وزير الخارجية إرنست بيفن Bevin ، وبدأت المفاوضات في مصر منذ النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل 1946 .

وقد تعرضت هذه المفاوضات لضغوط كبيرة على كل من الجانب البريطاني والجانب المصري . فمن الجانب البريطاني كانت سياسة حكومة بيفن العمالية في ذلك الحين ، تقوم على إمكان نقل قواتها من قاعدة قناة السويس إلى فلسطين والأردن ، مع إنشاء ثكنات لها في غزة، وإصلاح ميناء حيفا ليحل لديها محل ميناء الإسكندرية ، مع الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس صالحة للعودة إليها عند وقوع خطر يهدد أي بلد من بلاد الشرق الأوسط ، بما فيها تركيا وإيران واليونان ، في إطار حلف دفاع مشترك .

على أن هذه السياسة كانت تلقى التنديد من حزب المحافظين ، وعلى رأسه تشرشل Churchil ، الذي كان يرى أن انتقال القوات البريطانية إلى فلسطين لن يكون له الأثر المجدي في حماية قناة السويس ، وفي الوقت ذاته يعرض علاقات بريطانيا بالولايات المتحدة للمتاعب ، لانتقال مركز الصهيونية بعد الحرب إليها لضمان مساندتها لإنشاء الدولة (الإسرائيلية) .

وتحت هذا الضغط ، تقدمت الحكومة البريطانية بمقترحاتها إلى مصر ، تعرض فيها الجلاء في خمس سنوات ، مقابل العودة إلى قاعدة قناة السويس عند حدوث اعتداء ، وتكوين لجنة دفاع مشترك من عسكريين من الطرفين ، للتشاور وإسداء النصح في الحالات التي تهدد سلامة الشرق الأوسط ، في إطار محالفة بين البلدين .

على أن الحكومة المصرية كانت في ذلك الحين تتعرض لضغوط من الحركة الوطنية، تمثلت في رفض القوى الوطنية فكرة لجنة الدفاع المشترك، التي رأت فيها شكلاً من أشكال الحماية البريطانية على مصر ، إذ كان على هذه اللجنة تحديد حالات الخطر التي تهدد سلامة الشرق الأوسط ، وهي التي تقدم الإجراءات، الواجبة التنفيذ على مصر ، إزاء كل حالة ، الأمر الذي يورط مصر في الصراع العالمي بين الكتلتين الغربية والشرقية .

وأخذت القوى الشعبية في تنظيم نفسها لمقاومة لجنة الدفاع المشترك ، واتفقت على أن يكون يوم 11 تموز/يوليو (ذكرى ضرب الإنجليز للإسكندرية في سنة 1882) يوم حداد عام وتجديد الجهاد الوطني . وأوضح إسماعيل صدقي باشا خطورة هذا الإضراب على سير المفاوضات ، وأراد أن يثبت للحكومة البريطانية قدرته على السيطرة على الموقف في مصر ، فبادر إلى ضرب هذه الحركة في اليوم السابق على الإضراب بعمليات اعتقال واسعة للكتاب والصحفيين ، وزعماء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وغيرهم ، ومنع الاحتفال بيوم 11 تموز/يوليو . واستصدر من البرلمان قانوناً بتشديد العقوبات الجنائية المقررة لحماية النظام الاجتماعي القائم باسم مكافحة الشيوعية ، وأعد بعض مشروعات القوانين المتعلقة بمنع الإضرابات والمظاهرات .

على أن هذه الإجراءات لم تضمن الهدوء المطلوب ، ففي يوم 15 تموز/يوليو أضرب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية ، وفي يوم 17 تموز/يوليو ألقيت خمس قنابل على نادٍ بريطاني . وبلغ هياج الرأي العام حداً أحدث انشقاقاً داخل وفد المفاوضة المصري ، وأشارت الصحف البريطانية إلى أن بعض أعضاء وفد المفاوضة يحارب رئيسه، وأن صدقي باشا أصبح في موقف حرج ، وعند ذلك قدم إسماعيل باشا استقالته إلى الملك في 27 أيلول/ سبتمبر 1946 .

وأراد الملك تأليف وزارة قومية برئاسة شريف صبري ، ولكن حزب الوفد اشترط إجراء انتخابات جديدة ، وعدم التقيد بما وصلت إليه المفاوضات الجارية ، وأعلن رفضه لمبدأ الدفاع المشترك الذي رأى أنه يحرم مصر من مزايا موقف الحياد ، وبناء على ذلك، أمر الملك صدقي باشا بالاستمرار في رئاسة الوزارة في أول تشرين الأول/أكتوبر ، الأمر الذي أكسبه دعماً سياسياً في مواجهة الأعضاء المناوئين له في جبهة المفاوضات . ولذلك قرر السفر إلى لندن في 15 تشرين الأول/ أكتوبر لإتمام المفاوضات مع المستر بيفن بالنسبة للمسألة الوحيدة الباقية ، وهي مسألة السودان .

وقد توصل الطرفان إلى مشروع معاهدة في يوم 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1946 ، عرف باسم مشروع معاهدة صدقي - بيفن ، ويقضي بانتهاء معاهدة 1936 ، وبأنه في حالة وقوع اعتداء مسلح على مصر ، أو اشتباك المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فإن الطرفين يتخذان أي إجراء تتبين ضرورته ، كما يقضي المشروع بتكوين لجنة دفاع مشترك من السلطات الحربية للبلدين ، تقدم التوصيات اللازمة للحكومتين في المسائل الخاصة بالدفاع المشترك . وجلاء القوات البريطانية عن مصر جلاءً تاماً قبل أول أيلول/سبتمبر 1949 - أي بعد ثلاث سنوات . أما بالنسبة للسودان فقد نص على أن السياسة التي يتبعها الطرفان تكون في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر ، ولكنه خول السودان حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلاً .

على أنه بعد عودة صدقي باشا من لندن ، وعرضه المشروع على هيئة الوفد الرسمي للمفاوضات ، قرر سبعة من هؤلاء الأعضاء رفضه، لأنه يجر البلاد إلى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة قد يكون من شأنها قطع العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى ، أو تسليم بعض المرافق إلى السلطات العسكرية البريطانية ، مما يؤدي إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية . وقد كان جواب صدقي

باشا على هذا البيان استصدار مرسوم في 26 تشرين الثاني/نوفمبر بحل الوفد الرسمي للمفاوضات .

صدر بيان وقد المفاوضات يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر ، في الوقت الذي اشتعل الموقف في البلاد ضد المشروع استجابة للرأي العام المصري، فقامت المظاهرات في كل مكان وأحرقت المحلات الأجنبية .

وعلى هذا النحو أدرك الإنجليز أن المشروع لن يحظى بالموافقة الشعبية ، فعمدوا لإحراج صدقي باشا لدفعه إلى الاستقالة . ولما كان النص الخاص بالسودان في المشروع قد أسيء تفسيره من الطرفين ، حيث اعتبر صدقي باشا أنه يقرر الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري بصفة نهائية ، في حين اعتبرته الحكومة الإنجليزية نصاً صريحاً في إبقاء نظام الإدارة القائم في السودان كما هو ، فلذلك طلب المستر بيفن من صدقي باشا الاعتراف رسمياً بأن هذا النص « يعد بمثابة توكيد للحالة القائمة في السودان » ، وأنه « لا يؤثر بحال في حق المملكة المتحدة في الدفاع عن السودان » . وقد رفض صدقي باشا هذا الاعتراف ، وبذلك تحطم مشروع صدقي - بيفن ، وقدم صدقي باشا تحت صخرة السودان ، وقدم صدقي باشا استقالته إلى الملك يوم 8 كانون الأول/ديسمبر 1946 .

على أن فكرة المفاوضات لتحقيق الأماني الوطنية كانت قد سقطت مع صدقي باشا أيضاً ، بعد أن ثبت للجماهير المصرية محدودية النتائج التي يمكن أن توصل إليها ، خصوصاً بالنسبة للسودان ووحدة وادي النيل من جهة ، ولأنها تربط مصر بدفاع مشترك يورطها في الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية ، من جهة أخرى .

وكان البديل الذي رأته الحركة الوطنية هو اللجوء إلى مجلس الأمن ، الذي تعلقت عليه الآمال بعد قراره في أولى دورات انعقاده في سنة 1946 بإجلاء القوات الفرنسية من سوريا ولبنان ، الأمر الذي أنعش الأمل في فاعلية المنظمة الدولية في نصرة الشعوب المستعمَرة .

وهذا البديل هو ما اضطر محمود فهمي النقراشي ، الذي ولي رئاسة الوزارة بعد إسماعيل صدقي باشا في 9 كانون الأول/ديسمبر 1946 ، إلى اللجوء إليه بالفعل ، بعد مباحثات فاشلة مع الحكومة البريطانية ، تركزت بصفة خاصة على مسألة السودان . ففي يوم 25 كانون الثاني/يناير 1947 أعلن النقراشي باشا قطع المفاوضات رسمياً، والالتجاء إلى مجلس الأمن لعرض قضية وادي النيل - أي وحدة مصر والسودان .

على أن النقراشي باشا أمضى نحو ستة أشهر كاملة قبل أن يطلب إلى سكرتير عام الأمم المتحدة ، بتاريخ 8 تموز/يوليو 1947 ، عرض دعوى مصر على مجلس الأمن ، وفيها يطالب بمطلبين ، الأول ، جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً ناجزًا ، ثانيا ، إنهاء النظام الإداري الحالي للسودان .

وقد استقبل هذا الإجراء من القوى الوطنية بتحفظ . فمن ناحية فإن الحكومة كانت تمثل القصر ولا تمثل الشعب ، وبالتالي فهي تفتقد الشرعية الديمقراطية التي تتيح لها التحدث باسم الشعب المصري . وقد اتهم الكثيرون الحكومة بعدم الجدية، لأنها لم تتنصل من مشروع صدقي - بيفن ، ولم تلغ معاهدة 1936 واتفاقيتي 1889 لتذهب إلى الهيئة الدولية «نظيفة الثوب» .

وقد نُظر الخلاف بين مصر وبريطانيا ابتداء من 5 آب/أغسطس . وبعد جلسات وخطب

عديدة انتهى المجلس في 10 أيلول/سبتمبر إلى قرار بتأجيل نظر المشكلة إلى أجل غير مسمى ، مع الاحتفاظ بها في جدول أعمال المجلس . وبذلك انهار أمل الحركة الوطنية في مجلس الأمن والمنظمة الدولية ، بعد أن انهار أملها في المفاوضات .

واتجهت أنظار القوى الوطنية في مصر إلى قضية أخرى وثيقة الصلة بالقضية المصرية ، وهي القضية الفلسطينية . وقد سبق لبريطانيا أن رسمت خطتها في عام 1946 على نقل قاعدتها العسكرية من قناة السويس إلى فلسطين وشرق الأردن ، إذا اضطرت إلى الجلاء عن مصر . وفي ذلك عرضت إجلاء قواتها عن قناة السويس في ثلاث سنوات . على أن الحركة الصهيونية كانت في ذلك الحين قد تمكنت من إقناع الولايات المتحدة بإقامة الدولة (الإسرائيلية) في فلسطين ، فلم تعد فلسطين صالحة لنقل القوات البريطانية إليها ، وزاد تمسك بريطانيا بقاعدتها في مصر . وبذلك تمت الصفقة بين الدولتين ، فتبقى بريطانيا في قاعدتها في مصر ، وتقيم الولايات المتحدة قاعدتها في فلسطين . ومن هنا ساندت الولايات المتحدة بريطانيا في مجلس الأمن عند نظر قضية مصر .

وبعد شهرين فقط من خذلان مجلس الأمن لقضية مصر ، كان الشق الثاني من الصفقة الخاص بفلسطين يتم في الأمم المتحدة . ففي يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين ، وأعلنت بريطانيا على أثره أنها ستنهي انتدابها على تلك البلاد في يوم 15 آيار/مايو 1948 . وهنا اتفقت مصر مع البلاد العربية على الدخول إلى فلسطين بجيوشها بمجرد خروج القوات الإنجليزية . وبذلك انتقل اهتمام القوى الوطنية المصرية إلى الميدان الفلسطيني ، ليفتتح أولى مراحل الصراع العربي الإسرائيلي ، وتراجعت القضية المصرية مؤقتاً إلى المقام الثاني .

وفي الوقت ذاته فإن حرب فلسطين كانت قد هيأت الفرصة لجماعة الإخوان المسلمين لجمع السلاح ، تحت اسم مساعدة الجهد الحربي في فلسطين ، وقد التجأت الجماعة إلى العنف في مصر ضد خصومها من جانب وضد المؤسسات اليهودية من جانب آخر .

وحين اكتشفت حكومة النقراشي باشا دور التنظيم السري لإخوان المسلمين في الحوادث ، أصدرت في يوم 8 كانون الأول/ديسمبر 1948 أمراً عسكرياً بحل جماعة الإخوان المسلمين وشُعَبها ، وضبط أوراقها ووثائقها ومطبوعاتها وأموالها . وقد رد التنظيم السري باغتيال النقراشي باشا في يوم 28 كانون الأول/ديسمبر 1948 . فخلفه إبراهيم عبد الهادي باشا في رئاسة الوزارة . وفي عهده تم اغتيال الشيخ حسن البنا في 12 شباط/فبراير 1949 ، ورد التنظيم السري على ذلك بمحاولة قتل إبراهيم عبد الهادي باشا ، ولم تنجح .

ووقعت البلاد في هوة العنف ، في الوقت الذي أحدثت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين أمام العصابات الصهيونية ، وتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود في شباط/فبراير 1949 ، شعوراً بالإحباط بين القوى الوطنية، خصوصاً بعد أن ثبت فشل المفاوضات الثنائية مع بريطانيا ، كما فشل عرض القضية المصرية على مجلس الأمن ، في تحقيق الأماني الوطنية وحل قضيتي الجلاء ووحدة وادي النيل .

وعند هذه الحالة التي تنذر بالخطر ، رأى القصر أن يلجأ إلى الحكم الدستوري لإعادة الاستقرار إلى البلاد . فتألفت لذلك وزارة حسين

سري باشا الائتلافية في يوم 26 تموز/يوليو 1949 ، وتكون مهمتها إجراء انتخابات حرة . وهو ما تم في 3 كانون الثاني/يناير 1950 ، وأسفر عن فوز حزب الوفد بـ 228 مقعداً من 319 مقعداً . فقدم حسين سري استقالته يوم 12 كانون الثاني/يناير ، وعهد الملك إلى مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة في 12 كانون الثاني/يناير 1950 . وقد ألف النحاس وزارته من وزراء وفديين . وكان من الطبيعي أن تكون القضية الوطنية هي أولى اهتمامات حكومة الوفد ، وأن ينبعث الاهتمام بها بين القوى الوطنية من جديد .

وكان وضع الإنجليز في مصر قد تعرض لبعض التغيير خلال السنوات السابقة ، فتحت تأثير صيحةِ الجلاء التي أطلقتها القوى الوطنية ، قام الإنجليز بالجلاء عن بعض المواقع في القاهرة والإسكندرية وجزء كبير من أراضي الدلتا .

وبدأ اتصال حكومة الوفد بالحكومة البريطانية للدخول في مفاوضات حول الجلاء ووحدة وادي النيل في آذار/مارس 1950 . وردت الحكومة البريطانية بالاستجابة على أساس أن يبدأ الاتفاق أولاً بين مصر وبريطانيا حول المسائل العسكرية ، واقترحت الفيلد مارشال وليم سليم رئيس أركان حرب الإمبراطورية لإجراء هذه المفاوضات مع الحكومة المصرية .

على أن ظروف الحرب الباردة التي كانت على أشدها في ذلك الحين بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ، والتطور الذي طرأ على القضية الفلسطينية بقيام دولة إسرائيل كقاعدة للولايات المتحدة ، بعد أن كانت فلسطين هي المرشحة لانتقال القوات البريطانية وإقامة قاعدة عسكرية بريطانية فيها بديلة لقاعدة قناة السويس ، كان لابد أن يلقي بتأثيراته على المفاوضات بين حكومة الوفد وحكومة العمال البريطانية فيما يختص بالجلاء عن مصر .

وفي أول لقاء بين المارشال سليم والجانب المصري برئاسة مصطفى النحاس ، أشار الأول إلى الموقف الدولي والنزاع مع الاتحاد السوفيتي ، وإن أي هجوم على الشرق الأوسط سيوجه إلى مصر ، فهي مفتاح الشرق الأوسط ، ويمكن للجيوش الروسية أن تصل في أسابيع عن طريق إيران أو تركيا . ولكن إذا انضمت أوروبا والشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا يمكن دفع الخطر . ومن هنا فهو يتطلع إلى نظام للدفاع يُظهر بجلاء أن وجود الجيوش البريطانية في مصر ليس له معنى الاحتلال.

وأوضح النحاس أنه لا يمكنه أن يقتنع أو يقنع الشعب المصري بأن بقاء جيش أجنبي في مصر وقت السلم ، يعني شيئاً آخر غير نوع من أنواع الاحتلال والانتقاص من السيادة . كما أنه ، بوصفه زعيماً للشعب ، يعلم أن الشعب لا يمكن أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمي في النهاية إلى بقاء جيش أجنبي في مصر تحت أي اسم أو بأية صفة . وتساءل لماذا لا تنقل بريطانيا قواتها إلى فلسطين أو غزة ، حيث يمكنها الوصول إلى مصر في مدى أسبوع وقت الحرب ؟ وفي الوقت ذاته فإن بريطانيا لو ساعدت مصر على تقوية جيشها وتسليحه فيمكنها أن تستبدل بالعدد المحدود من القوات البريطانية في تلك المنطقة قوات مصرية أكثر عدداً. أما إذا تذرعت بريطانيا في تبرير الاحتفاظ بقوات بريطانية في قناة السويس بحالة التهديد بالحرب في الوقت الحاضر ، فمعنى ذلك أن يصبح الاحتلال مؤبداً ، لأن هذا الخطر لا يرجى له زوال في يوم من الأيام ، ومن ثم لا يسع مصر أن تقبل احتلال أراضيها بناء على هذه

التعديلات . وأبدى النحاس استعداده بأنه عند قيام حالة تهدد الأمن في الشرق الأوسط ، فإن الحكومتين المصرية والبريطانية تتبادلان الرأي فيما يتصل بالموقف ، فإذا وقد اعتداء مسلح على مصر ، أو إذا دخلت بريطانيا الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على إحدى الدول «المتاخمة لمصر»، فإن مصر تتعاون عسكرياً في داخل حدودها مع بريطانيا للدفاع عن مصر . وإذا تبين أن استقدام قوات بريطانية إلى الأراضي المصرية أمر ضروري، فإنها سوف تلقى جميع التسهيلات لاستقبالها ، ولكن إذا انتهت العمليات الحربية فإن القوات البريطانية تغادر الأراضي المصرية فوراً . وقال النحاس إن وجود القوات البريطانية في مصر سيكون الذريعة التي يتذرع بها الروس لمهاجمة مصر ، فإذا جلا هذا الجيش عن مصر انتفى سبب العدوان .

وفي المفاوضات التي دارت بين وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين والسفير البريطاني ، أوضح قلة ثقة مصر ببريطانيا ، واستدل على ذلك بإقامة دولة إسرائيل في جانب مصر ، وقال إن مصر مصممة على أن تتولى الدفاع عن نفسها ، وهي توافق على عقد محالفة دفاعية مع بريطانيا بشرط الجلاء الناجز الكامل ، وإن تقوية الجيش المصري هي مفتاح الموقف كله ، وإذا زودته بريطانيا بما يلزمه من سلاح وعتاد ، وسلمت في الوقت نفسه بوحدة مصر والسودان لما وجد سبب لبقاء القوات البريطانية في مصر .

على أن وجهة النظر البريطانية ظلت متمسكة بعدم الجلاء عن مصر ، وبقاء القوات البريطانية فيها . والسبب الأساسي لذلك - كما قال السفير البريطاني للوفد المصري هو « موقع مصر الجغرافي ، وامتلاكها لقناة السويس ، وهي حلقة مواصلات حيوية تهتم بها جميع الدول البحرية . ونحن لا نطلب منكم أن تسلمونا منطقة القناة ، ولكن نطلب أن نشترك معكم في الدفاع عن منطقة القناة - وأهم جزء في الدفاع عنها هو الدفاع الجوي » .

كان الاقتراح الذي قدمه النحاس باشا إلى المارشال سليم هو انتقال القوات البريطانية إلى غزة ، وقد رد السفير البريطاني على هذه النقطة في جلسة 17 آب/أغسطس 1950 ، فربط بين هذا الانتقال وبين أن تعقد مصر صلحاً مع إسرائيل . وعندما أجاب الدكتور محمد صلاح الدين بأن مصر في حالة هدنة دائمة مع إسرائيل لا تسمح بمهاجمة أحد الطرفين للآخر ، أجاب السفير البريطاني « بأن هذا لا يكفي ، إذ من الضروري أن يكون هناك صلح نهائي واتفاق بأن تسمح إسرائيل بمرورنا في أراضيها ، إذ لا يمكننا اقتحام طريقنا في إسرائيل لملاقاة جيش العدو » .

وكان الحصار البحري الذي تفرضه حكومة الوفد على إسرائيل يضيف إلى الصعوبات القائمة في سبيل الاتفاق . فقد رأت بريطانيا في القيود التي فرضتها مصر على الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس عملاً مؤسفاً تتحدى فيه مصر الرأي العام العالمي . ولذلك وقفت إلى جانب إسرائيل في مجلس الأمن ، وهذا يوضح الأثر السلبي الذي أحدثه قيام (إسرائيل) على العلاقات المصرية البريطانية والقضية المصرية . فقيام إسرائيل قد أثر على المصالح المصرية من ناحيتين : الأولى ، تعطيل جلاء القوات البريطانية عن مصر ، بعد أن وافقت الحكومة البريطانية على ذلك في مشروع صدقي - بيفن سنة 1946 . أما الناحية الثانية ، فهي سوء علاقة مصر بالغرب عامة ، وبريطانيا خاصة ، في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي .

وقد دفع إصرار الجانب البريطاني على عدم الجلاء ، الحكومة المصرية إلى أن تعلن في خطاب العرش الثاني لها في تشرين الثاني/نوفمبر 1950 ، تهديدها بإلغاء معاهدة 1936 إذا لم تسفر المفاوضات عن نتيجة . في ذلك الحين كانت المفاوضات بين الجانب المصري والجانب البريطاني حول وحدة وادي النيل تتعثر. وأخذت الحكومة البريطانية في فصل السودان عن مصر تحت ذريعة إعداد السودانيين للحكم الذاتي ، وإعطائهم بعد ذلك حق تقرير المصير . وكانت تقصد بذلك أن يختاروا الاتحاد مع مصر أو الاستقلال ، بينما كانت الحكومة المصرية ترى أن مصر والسودان بلد واحد ، ولكن من أجل إجهاض حجة بريطانيا بأن مصر تريد (استعمار) السودان ، أعلنت موافقتها على حق تقرير المصير بصفة مطلقة ، بشرط تحرير إرادة السودانيين أولاً عن طريق جلاء بريطانيا عن السودان . ووضعت بذلك قضية الجلاء عن السودان في مواجهة قضية حق تقرير المصير. وحتى لا يترتب على التمسك بهذا الشرط تأخر السودانيين عن السير في طريق الحكم الذاتي ، قبلت مصر الاشتراك مع بريطانيا مؤقتاً في وضع نظام مؤقت يتمكن السودانيين في ظله من التدرج في حكم أنفسهم . وقد قدرت مصر مدة هذا النظام الانتقالي بثلاث سنوات ، يُعطى بعدها السودانيين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير ، ولكن بريطانيا قدرت هذه المدة بخمس وعشرين سنة !

كان هذا هو الموقف قبل مجيء حكومة الوفد إلى الحكم في كانون الثاني/يناير 1950 ، وكان من الطبيعي أن يكون محور المفاوضات حول قضية وادي النيل . وانطلاقاً من ثقة الدكتور صلاح الدين في رغبة الشعب السوداني في الاتحاد مع مصر ، تحدى السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني يوم 26 آب/أغسطس 1950 أن تجري بريطانيا استفتاء في السودان ، تتوفر له الشروط والضمانات اللازمة لاستفتاء حر ، يجري تحت إشراف محايد . وفي طليعة هذه الشروط بالطبع جلاء القوات البريطانية والإدارة البريطانية عن السودان .

على أنه في ذلك الحين توفي المستر بيفن ، فانقطعت المفاوضات ، لتبدأ في عهد وزير الخارجية الجديد موريسون Morrison ، في 11 و 24 نيسان/أبريل و 8 حزيران/يونيو 1951 . ولكن الخطاب الذي ألقاه المستر موريسون في مجلس العموم في 30 تموز/يوليو 1951 بشأن العلاقات المصرية الإنجليزية أقنع حكومة الوفد بإغلاق باب المفاوضات الجارية . فقد تمسك فيه بعدم جلاء القوات البريطانية ، واعتبر إصرار مصر على الجلاء أمراً غير واقعي ، وأن الشعب السوداني « يكون قومية منظمة تعتمد على نفسها » .

وقد ردت الحكومة على هذا الخطاب ببيان ألقاه محمد صلاح الدين في مجلسي البرلمان يوم 6 آب/أغسطس 1951 حمل فيه حملة عنيفة على بريطانيا، واتهمها بتثبيت أقدام احتلالها ، عن طريق حرمان مصر من كل سلاح ، وأعلن عزم مصر على رفض أي أثر للأحتلال، وعلى إلغاء معاهدة 1936، بعد أن أغلق وزير الخارجية البريطانية بتصريحاته الأخيرة باب المحادثات التي كانت تجري بين الحكومتين . ولم تلبث حكومة الوفد أن أعلنت إلغاء معاهدة 1936 ، في خطابٍ ألقاه مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة في يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر 1951 في مجلس البرلمان ، كما أعلن أيضاً إلغاء اتفاقيتي 19 كانون الثاني/يناير و 10 تموز/يوليو

سنة 1899 بشأن إدارة السودان . وقد قابل البرلمان بمجلسيه هذا الإلغاء بالتأييد في حماسة بالغة ، وأقره بالإجماع . كما استقبلها الشعب بترحيب وحماس ، وأخذ يستعد للكفاح المسلح .

تمثلت أهمية إلغاء معاهدة 1936 من جانب الحكومة المصرية التي أبرمت معاهدة 1936 ، في انتهاء التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الذي قررته المعاهدة ، وبالتالي انتهاء تخويل الأخيرة وضع قوات عسكرية في منطقة قناة السويس ، فأصبح وجود هذه القوات في مصر ضد إرادة الشعب المصري والبرلمان والحكومة المصرية ، ويعد احتلالاً بالإكراه وغير مشروع لهذه المناطق . وفي الوقت ذاته ترتب على هذا الإلغاء إلغاء جميع الإعفاءات المالية التي كانت ممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية بمقتضى تلك المعاهدة ، وامتنعت الجمارك عن تقديم التسهيلات الجمركية ، إلا بعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية المفروضة على جميع السفن الأجنبية ، وامتنعت الحكومة عن تقديم التسهيلات والخدمات التي كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ، ومنها مواد التموين . ومنعت وصول ضباط وأفراد القوات البريطانية إلى داخل البلاد ، وحرَّمت دخول البلاد على الرعايا البريطانيين المدنيين الذين كانوا يعملون في خدمة القوات البريطانية ، ما لم يكونوا حاملين لجوازات سفر معتمدة من السلطات القنصلية المصرية في البلاد القادمين منها ، وأنهت تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت إقامتهم في مصر لخدمة القوات العسكرية البريطانية ، ومنعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية أو تزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأي نوع من التسهيلات .

ومن الجانب الشعبي ، فإن إلغاء المعاهدة ، وما ترتب عليه من عدم شرعية الوجود البريطاني في مصر ، قد جعل التعامل معه تعاملاً مع أعداء محتلين مغتصبين ، وأكثر من ذلك أوجب على الشعب محاربتهم . وقد لمَّح مصطفى النحاس إلى ذلك بعد إلقائه خطاب إلغاء المعاهدة ، وبالفعل انتقل لواء المقاومة إلى الشعب ، فامتنع عمال السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم ، وامتنع عمال الشحن والتفريغ في ثغور القناة عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية . وأصبح عمل العمال المصريين في المعسكرات البريطانية بمثابة تعامل وتعاون مع العدو ، فأخذوا في الانسحاب من هذه المعسكرات استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين بعد إلغاء المعاهدة .

ولم تكن عملية الانسحاب هذه سهلة ، لأن هؤلاء العمال كانوا قد استوطنوا منطقة القناة ، ولذلك كان الانسحاب بالنسبة لهم ، ولم يكن من السهل إيجاد مساكن لهم صالحة تكفي هذا العدد الضخم من العمال ، وتقديراً لهذه الروح الوطنية من جانب العمال ، قامت الحكومة بإلحاقهم جميعاً بمصالحها المختلفة ، وبطبيعة الحال فإن الأجور في الحكومة كانت أقل من الأجور في المعسكرات البريطانية ، ولكن العمال قبلوا هذه التضحية مساهمة منهم في العمل الوطني .

كذلك أضرب المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون القوات البريطانية بما تحتاجه من مواد التموين ، عن توريد ما تعاقدوا عليه من قبل ، رغم ما في ذلك من خسائر محققة لهم . وكف المصريون عامة من التجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين في منطقة القناة أو في القاهرة وفي غيرها من المدن .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه

المقاومة السلبية ، وقعت اشتباكات دامية في منطقة القناة بين الجماهير الشعبية والقوات البريطانية ، ترتب عليها استيلاء القوات البريطانية على جميع الأماكن الهامة في المدن والنقط الواقعة فيها ، وعزل هذه المنطقة عن القطر المصري ، وإقامة حكم عسكري بريطاني في أنحائها . ووقع تصادم بين المظاهرات الشعبية والقوات البريطانية في مواقع كثيرة من منطقة القناة .

وفي تلك الأثناء كان كثير من الشباب المصري قد تطوع لقتال الإنجليز في القناة ، وألفوا من بينهم كتائب سميت كتائب الفدائيين أو كتائب التحرير ، وأقيمت مراكز التدريب على حرب العصابات في القاهرة وبعض عواصم المديريات ، وبعض القرى القريبة من منطقة القناة . وقام بتدريب هذه الكتائب ضباط متطوعين من الجيش المصري ، وقد قام الفدائيون بمهاجمة القوافل البريطانية ، ونسف بعض المنشآت في المعسكرات البريطانية ومستودعات البترول والخطوط الحديدية فيها ، ونسف بعض القاطرات والسيارات ، وقطع المواصلات التلغرافية والتليفونية ، والاستيلاء على كثير من أسلحة الجنود البريطانيون وقتل عدد كبير منهم .

وإزاء المشاركة من جنود بلوكات النظام في الحوادث ، قررت السلطات العسكرية نزع سلاحهم في الإسماعيلية ، فحاصرت قوات ضخمة من الجيش البريطاني معززة بالدبابات والمصفحات ومدافع الميدان ، مبنى محافظة الإسماعيلية وثكنات بلوكات النظام في صباح يوم 25 كانون الثاني/يناير 1952 ، وطلبت تسليم أسلحة جميع قوات جنود بلوكات النظام ، وجلاء هذه القوات عن ثكناتها مجردة من أسلحتها، ورحيلها عن منطقة القنال بأجمعها . وعندما لم تذعن دارت معركة غير متكافئة دافع فيها جنود بلوكات النظام حتى نفدت آخر طلقة لديهم، واقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات بعد معركة دامت ساعتين ، وسقط في المعركة خمسون من الجنود ، وأصيب منهم نحو ثمانين ، وأسر الإنجليز من بقي على قيد الحياة ، وعددهم نحو 790 ، ودمرت دار المحافظة وثكنات بلوكات النظام. وقدرت القيادة البريطانية خسائر الإنجليز بثلاثة قتلى واثني عشر جريحاً .

وكانت هذه المذبحة ، التي عرفت باسم «مذبحة الإسماعيلية» هي الشرارة التي أشعلت حريق القاهرة في اليوم التالي (26 كانون الثاني/يناير 1952) . ففي الساعة السادسة صباحاً من هذا اليوم ، تمرد جنود بلوكات النظام في ثكناتهم بالعباسية سخطاً على ما أصاب زملاءهم بالإسماعيلية ، وخرجوا يحملون أسلحتهم في مظاهرة إلى جامعة القاهرة مطالبين بالسلاح للقتال. وكانت الساعة قد بلغت التاسعة ، وهناك اختلطوا بالطلبة ، وسار الجميع في مظاهرة إلى رئاسة الوزراء حيث تقابلوا مع عدة مظاهرات أخرى . ثم تركت هذه الجموع دار الرئاسة ، وانسابت إلى قلب العاصمة لتصل إلى ميدان الأوبرا وشارع فؤاد ، حيث حدث تحول خطير في سلوكها ، فبعد أن كانت تكتفي بالتعبير عن سخطها بالهتافات ، لجأت إلى التخريب والتدمير والإحراق .

وعندما اتضح للحكومة هذا الاتجاه الخطير ، أصدر وزير الداخلية فؤاد سراج الدين أمره للبوليس بإطلاق الرصاص على المخربين ، ولكنه عرف أن البوليس يقف في جانب المتظاهرين . فاتصل بحيدر باشا ، القائد العام للجيش ، طالباً تدخل الجيش ، ولكن حيدر باشا رفض بدعوى أنه ليس من الحكمة وقوف الجيش ضد الشعب ، فيفقد شعبيته . وأبدى خشيته من انضمام ضباط الجيش

إلى المتظاهرين . وفي الساعة الواحدة والنصف عرف وزير الداخلية باستمرار الحرائق ، فاتصل بحيدر باشا ، ولكنه كان في القصر الملكي ، فتوجه إلى القصر وأبلغه بخطورة الحالة ، وعاود المطالبة بتدخل الجيش ، وقد ذهب حيدر باشا إلى الملك وعاد ليخبر وزير الداخلية أن الملك سيأمر الجيش بالتدخل ، على أن الساعة أصبحت الخامسة مساءً ولم يكن الجيش قد تحرك ! .

وفي خلال هذه الساعات الأربع كانت الحرائق قد انتشرت على نحو منظم ، وبلغ عدد المحلات والمنشآت التي أحرقت نيفاً وسبعمائة، معظمها مملوك للأجانب ، وبعضها مملوك للمصريين ، وكلها تقع في أجمل وأكبر أحياء العاصمة ، وقد نزل الجيش في الخامسة والنصف ، ولكنه رفض إطلاق النار على مشعلي الحريق واللصوص ، في الوقت الذي انتقل النهب إلى الشوارع والمناطق التي نجت من الحريق .

وقد انتهى حريق القاهرة بعد أن أحرق معه الهبة الثورية التي تفجرت في البلاد بإلغاء معاهدة 1936 . وبعد أن أدرك مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة امتناع الملك فاروق عن إصدار الأمر بتدخل الجيش في الوقت المناسب ، قرر مواجهة الحالة بنفسه . فعقد اجتماعاً استثنائياً عاجلاً في الساعة السابعة من مساء يوم الحريق لمجلس الوزراء ، وانتهى في الساعة العاشرة مساءً إلى تقرير إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ، ووقف الدراسة في الجامعات وجميع المعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى ، وتعيين رئيس الحكومة حاكماً عسكرياً عاماً . واستصدر مرسوماً بذلك من الملك .

ثم أصدر الحاكم العسكري مصطفى النحاس قراراً بمنع التجول في القاهرة وضواحيها ، كما أصدر أمراً عسكرياً آخر بمنع التجمهر .

وعلى هذا النحو أخمدت الحكومة الوفدية بنفسها الثورة الشعبية ، بعد أن أصبحت هذه الثورة أداة في يد القوى الفوضوية المخربة التي هددت الأمن والنظام . وكان الملك فاروق ينتظر هذه الظروف للسيطرة على مقدرات البلاد ، فقام في مساء اليوم التالي بإقالة الوزارة الوفدية بعد أن قامت بتصفية الحركة الثورية بكافة تنظيماتها وتياراتها ومصادرة الحريات والكفاح المسلح .

على كل حال ، فبحريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد في يوم 27 كانون الثاني/يناير 1952، تختتم صفحة الحركة الوطنية والاستقلالية ضد الاحتلال البريطاني قبل ثورة تموز/يوليو 1952 . فقد شل الوفد ، قائد الحركة الوطنية ، نفسه بإعلانه الأحكام العرفية، وأصبح عاجزاً عن العمل . وفي عهد الحكومة التي خلفته ، برئاسة علي ماهر باشا، توقف الكفاح في القناة ، وانسحب الفدائيون ، واعتقلت الحكومة كثيرين منهم في الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير . وعاد كثير من العمال المنسحبين إلى المعسكرات البريطانية ، واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية في موانئ القنال ، وعاد تموين معسكرات الإنجليز من مختلف أنحاء البلاد . ولم يصدر تشريع عدم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية الذي وضعته وزارة الوفد ، كما لم يصدر تشريع إباحة حمل السلاح لجميع المواطنين .

وقد عمل الملك فاروق على التخلص من وزارة علي ماهر باشا ، الذي اعتبرها وزارة انتقال، بعد شهر وأربعة أيام فقط ، وعين وزارة نجيب الهلالي باشا ، لشغل البلاد عن القضية الوطنية بقضية داخلية مختلفة هي قضية تطهير أداة الحكم ، وحل مجلس النواب الوفدي يوم 24

آذار/مارس 1952 . ولم تستمر هذه الوزارة أكثر من أربعة أشهر تقريباً، واضطرت إلى الاستقالة وفقاً لرغبة الملك يوم 28 حزيران/يونيو 1952 . وأسند الملك رئاسة الوزارة إلى حسين سري باشا يوم 2 تموز/يوليو ، واستقالت بعد ثمانية عشر يوماً فقط بسبب أزمة نادي ضباط الجيش .

ثورة يوليو 1952 :

كانت أزمة نادي الجيش هي المظهر العلني لحركة الضباط الأحرار ، فقد رشح اللواء محمد نجيب نفسه لرئاسة مجلس إدارة النادي في الوقت الذي رشح الملك حسين سري عامر رئيساً للنادي ، وقد تمكن الضباط من انتخاب محمد نجيب رئيساً بأغلبية عدة مئات من الأصوات ، الأمر الذي اعتبره فاروق تحدياً له ، فأصدر أمره بحل مجلس إدارة النادي يوم 17 تموز/يوليو ، وهو ما أثار الضباط وهدد بأزمة خطيرة . وقد أراد حسين سري باشا حل الأزمة عن طريق تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية ، ولكن الملك رفض ، فقدم حسين سري باشا استقالته يوم 20 تموز/يوليو 1952 ، وقبلها الملك .

وقد كلف الملك نجيب الهلالي باشا يوم 22 تموز/يوليو بتأليف الوزارة الجديدة ، ولكنها لم تدم إلا بضع ساعات ، لأن تفاقم الأزمة بين الضباط والملك، أشعر تنظيم الضباط الأحرار بالخطر من تعرضه لضربة من الملك ، خصوصاً بعد أن وصلت إليه الأنباء بما يفيد أن هذه الضربة في طريقها بالفعل . فتحرك التنظيم ليلة 23 تموز/يوليو 1952 ليضع نهاية لحكم فاروق ، وليقضي على النظام القديم .

وعندما قامت ثورة يوليو 1952 وضعت القضاء على الاستعمار في صدارة أهدافها، وبمجرد استتباب الأوضاع الداخلية لصالح الثورة بدأت قيادتها تركز جهودها على نحو أكبر في مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، فانخرطت في مفاوضات شاقة مع الجانب البريطاني ، واستطاعت أن تدير بنجاح عمليات المقاومة المسلحة ضد الاحتلال في منطقة السويس ، ومن تضافر الجهود الدبلوماسية والأفعال المقاومة أمكن التوصل إلى اتفاقية لجلاء جميع القوات البريطانية من قواعدها العسكرية على قناة السويس ، ووقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى في يوليو 1954 ، ثم على نحو نهائي في أكتوبر من العام ذاته .

وقد أثار مضمون الاتفاقية جدلاً في حينه داخل مصر وخارجها يتعلق بمدى سلامة النص في الاتفاقية على عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس في حالة وقوع هجوم على إحدى الدول العربية أو تركيا ، وهو ما فسر لدى البعض بأنه يعني دخول مصر منظومة الأحلاف الغربية على نحو غير مباشر ، وعموماً فقد أثبت جمال عبدالناصر خطأ هذا التفسير عملياً بموقفه المعارض لحلف بغداد 1955 .

وفي الثامن عشر من حزيران/يونيو 1956 اكتملت مرحلة النضال الطويل للشعب المصري بخروج آخر جندي بريطاني من مصر .

أ.د. عبد العظيم رمضان

جامعة المنوفية

المصادر والمراجع

1 - وثائق رسمية :

- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة 1906 (ترجم في إدارة المقطم وطبع في مطبعته سنة 1907) .
- جمهورية مصر العربية : رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953 (القاهرة : المطبعة الأميرية 1953) .
- جمهورية مصر العربية : القضية المصرية 1882 - 1954 (القاهرة : المطبعة الأميرية 1955) .
- الحكومة المصرية ، لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة (القاهرة : المطبعة الأميرية 1924) .
- رئاسة مجلس الوزراء ، الدستور المصري وقانون الانتخابات / 30 جمادى الأولى 1349 - 22 أكتوبر سنة 1930 (القاهرة : المطبعة الأميرية 1930) .
- الكتاب الأبيض ، بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرلمان بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد في العريضة المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا ، وما يتعلق بها من مسائل سبق إثارتها في مجلسي البرلمان (القاهرة : المطبعة الأميرية 1943) .
- الكتاب الأبيض الإنجليزي ، نقله إلى العربية إبراهيم عبد القادر المازني ، الطبعة الأولى 1922 (القاهرة : مطبعة سعودي) .
- مجلس الشيوخ : قانون رقم 80 لسنة 1936 بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، مذيل بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة 1920 إلى 1932 ووفاق السودان وتقرير اللورد ملنر وتصريح 28 فبراير 1923 (القاهرة : المطبعة الأميرية 1937) .
- محكمة جنايات مصر : قضايا الاغتيالات السياسية ، قضية الجناية المتهم فيها محمد فهمي علي وآخرون ، 15 جزءًا (مخطوط) .
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الأول (28 أغسطس 1878 - 18 يونيو 1953) جمع وترتيب فؤاد كرم ، مراجعة وإشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (القاهرة : مطبعة دار الكتب 1969) .

2 - وثائق تاريخية :

- محاضرة معالي الأستاذ مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلي للمعاهدة المصرية الإنجليزية) القاهرة : دار النشر الحديث ، الطبعة الأولى) .
- محمد أنيس ، الدكتور : دراسات في وثائق ثورة 1919 ، الجزء الأول (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية 1963) .

- اليد القوية ، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت إليه رئاسة مجلس الوزراء (مطبعة الإسكندرية 1929) .

3 - مذكرات :

- الحمامصي ، جلال الدين : معركة نزاهة الحكم ، فبراير 1942 - يوليو 1952 (القاهرة : مطابع دار الكتاب المصري 1957) .
- خالد ، وسيم : مذكرات وسيم خالد : الكفاح المسلح ضد الإنجليز (القاهرة : مطبعة الشعب 1963) .
- رفعت ، كمال الدين : مذكرات كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة 1936 وإلغاء اتفاقية 1954 ، إعداد مصطفى طيبة (القاهرة : دار الكتاب العربي 1968) .
- السيد ، أحمد لطفي : قصة حياتي (العدد 131 من كتاب الهلال) .
- صدقي ، إسماعيل : مذكراتي (القاهرة : دار الهلال 1950) .
- عزت ، حسن ، قائد السرب : أسرار معركة الحرية (القاهرة : 1952) .
- نجيب ، محمد : كلمتي للتاريخ (القاهرة : دار الكتاب النموذجي 1975) .
- نحاس ، يوسف ، الدكتور : صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث ، مفاوضات عدلي - كيرزون (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية 1951) .
- هيكل ، محمد حسين ، الدكتور : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول من سنة 1912 إلى سنة 1937 (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية 1951) .

4 - صحف :

- الأهرام 1941 .
- السياسة 1926 .
- الجريدة 1907 و 1908 .
- النظام 1919 .

5 - تراجم :

- رضا ، محمد رشيد ، السيد : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، الجزء الأول (القاهرة : مطبعة المنار 1931) .
- هيكل ، محمد حسين ، الدكتور : شخصيات مصرية وغربية (العدد الثاني من سلسلة كتاب روزاليوسف) .

6 - مراجع عربية :

- أنيس ، محمد ، الدكتور : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة ، مقال في كتاب المقاومة الشعبية في الشرق (سلسلة اخترنا لك 30) .
- البراوي ، راشد ، الدكتور، و محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، الطبعتان الأولى والخامسة 1944 و 1954) .
- البشري ، طارق: الحركة السياسية في مصر 1945 - 1952 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972) .
- تشارلس، آدمز : الإسلام والتجديد في مصر ، ترجمة عباس محمود (القاهرة : لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية 1935) .
- حمروش ، أحمد : قصة ثورة 23 يوليو

(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1974) الجزء الأول .
- الرافعي ، عبد الرحمن: محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من 1908 إلى 1919 (القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي 1941) .
- - : ثورة 1919 ، تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921 ، جزآن (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية 1947) .
- - : في أعقاب الثورة ، الجزء الثاني من 23 أغسطس إلى 28 أبريل 1936 (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية 1949) .
- - : في أعقاب الثورة ، الجزء الثالث (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية 1951) .
- رضوان ، فتحي : كفاحنا في نصف قرن (القاهرة: دار الشرق 1947) .
- رمضان ، عبد العظيم ، الدكتور : تطوير الحركة الوطنية في مصر ، من سنة 1918 - 1936 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1968).
- - : تطوير الحركة الوطنية في مصر ، من سنة 1937 - 1948 (بيروت : دار الوطن العربي 1973) جزآن .
- - : الإخوان المسلمين والتنظيم السري (القاهرة: دار روزاليوسف 1973) .
- - : أكذوبة الاستعمار المصري للسودان (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين 13) .
- - : صراع الطبقات في مصر من 1837 إلى 1952 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1978) .
- - : الفكر الثوري في مصر قبل ثورة 23 يوليو (القاهرة : مكتبة مدبولي 1981) .
- سالم ، لطيفة ، الدكتورة : فاروق وسقوط الملكية في مصر 1936 - 1952 (القاهرة : مكتبة مدبولي 1989) .
- الشرقاوي ، جمال: أسرار حريق القاهرة في الوثائق البريطانية (القاهرة : دار شهدي للنشر 1984) .
- شفير ، ألبرت : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من 1866 إلى الآن (القاهرة : مطبعة المقتطف والمقطم 1954) .
- شفيق ، أحمد باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، الجزء الأول (القاهرة : مطبعة شفيق باشا 1927) .
- - : حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية (القاهرة : مطبعة شفيق باشا 1928) .
- - : حوليات مصر السياسية ، الحولية السابعة (القاهرة : مطبعة شفيق باشا 1931) .
- صبري ، السيد ، الدكتور : مبادئ القانون الدستوري (القاهرة 1954) .
- عفيفي ، أمين مصطفى ، الدكتور : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1954) .
- غربال ، محمد شفيق: تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1952) .
- الغزالي ، عبد المنعم : 21 فبراير يوم النضال ضد الاستعمار (القاهرة : دار الفكر 1957) .

7 - مراجع أجنبية :

- Chirol, Sir Valentine, The Egyptian Problem (London,

Macmillan 1920).

- Elgood, P.G. : The Transit of Egypt (London, Edward Arnold 1928).
- Lloyd, Lordgg, Egypt Since Cromer, Vol. 1 (London, Macmillan 1933).
- Lloyd, Lord G, Egypt Since Cromer, Vol. 2 (London, Macmillan 1943).
- Parliamentary Debates, Official Report, House of Commons; Fifth Series, .Vol. 114, Session 1919, April 19 to May 7.
- Wavell, Field Marshal, Allenby in Egypt (London ,George G. Harrap and Co. 1943).
- Wingate, Sir Ronald, Wingate of the Sudan (London, Murray 1940).



الزعيم / مصطفــى كامــل



الزعيم / محمــد فريــد



سعد زغلول باشا



مصطفى النحاس باشا



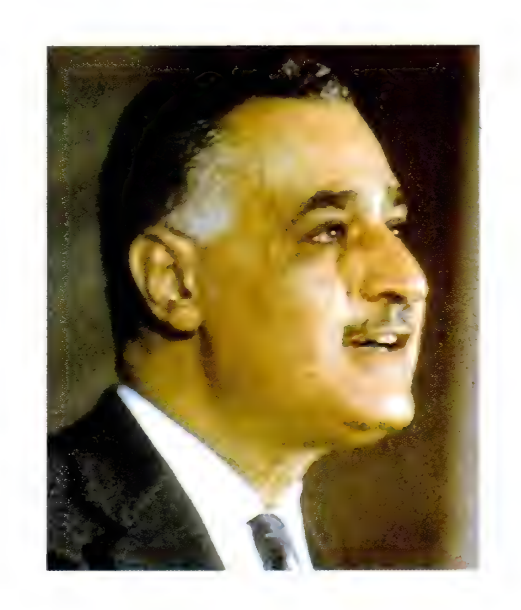
فـــؤاد الأول
ملك مصر



فـــاروق الأول
ملك مصر



الرئيس محمد نجيب



الرئيس جمال عبد الناصر

2 - حركات التحرر والاستقلال في السـودان

(1956 - 1914)

تمهـيـد :

هيمنت بريطانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر على شئون مصر والسودان ، وفرضت بريطانيا على مصر اتفاقية الحكم الثنائي ، وشكلت هذه الاتفاقية آلية الإدارة الاستعمارية البريطانية في السودان طوال سيطرتها عليه (50 عاماً) . ولذلك فإن تسمية تلك الحقبة بالعهد الثنائي الإنجليزي - المصري تسمية مبهمة وغير دقيقة إذ أن بريطانيا كانت هي الحاكم الفعلي للبلاد طوال تلك الفترة التي تعرف بالعهد الاستعماري الثنائي للسودان .

الحركة الوطنية السودانية 1919 - 1934م:

عبرت المقاومة السودانية للاستعمار البريطاني عن نفسها عقب الحرب العالمية الأولى بنشاطات ومشاعر مختلفة . وقد قاد هذه المعارضة ونظمها في شمال السودان المثقفون والمهدويون الجدد، بينما استمرت حركات الاحتجاج في جنوب السودان محلية وقبلية في طبيعتها. وعليه فقد يكون من المناسب دراسة السمات الرئيسية للحركة الوطنية خلال هذه الحقبة تحت عنوانين رئيسيين :

أ - الحركة الوطنية السودانية الحديثة التي سيطر عليها المثقفون وكانت علمانية في توجهها وأهدافها .

ب - المهدية الجديدة تحت قيادة السيد عبد الرحمن المهدي .

أ - الحركة الوطنية السودانية الحديثة :

اشتدت الحركة الوطنية المصرية عقب الحرب العالمية الأولى ، وجدد الوطنيون المصريون بقيادة سعد زغلول مطالبتهم بحق مصر في السيادة على السودان . فاتخذت حكومة السودان عدة خطوات لتأكيد ذاتية السودان السياسية المستقلة بهدف عزله عن مصر والانفراد بحكمه. لهذا فقد رفعت شعار « السودان للسودانيين » ، وعملت على إضعاف النفوذ المصري فيه باستبدال الموظفين المصريين تدريجياً بالسودانيين ، كما أنها بدأت منذ عام 1922م إرسال عدد من خريجي كلية غردون لدراسات جامعية في الجامعة الأمريكية ببيروت كبديل للقاهرة التي هرب إليها كثير من الخريجين . وزادت المدرسة الحربية عدد طلابها وفتحت في سنة 1924م مدرسة كتشنر الطبية . وعينت الحكومة بعض وجهاء مدينتي الخرطوم وبورسودان في مجلسين استشاريين أقيما هناك ، كما عين أعيان من المدن الأخرى قضاة من الدرجة الثالثة . وأعطى قانون شيوخ القبائل الرحل الذي صدر في 1922م اعترافاً رسمياً ومزيداً من السلطات لزعماء القبائل في كثير من أجزاء البلاد. ورغم الأزمة المالية الحادة عملت الحكومة على توفير المال اللازم لإدخال هذه الإصلاحات بتطوير مشروعي قطن الجزيرة والقاش سنة 1920م.

وقد شجعت الحكومة زعماء البلاد القبليين والدينيين على نشر الآراء المناوئة لمصر،

وللترويج لفكرة السودان للسودانيين تحت الوصاية البريطانية . وقد فعل هؤلاء ذلك في خطاباتهم وعرائضهم التي قدموها للحاكم العام . وبتشجيع من الحكومة وصل وفد سوداني إلى بريطانيا في 1919م لتهنئة ملكها بالانتصار في الحرب العظمى. وتكوَّن ذلك الوفد من زعماء الطرق الدينية الثلاثة (السادة علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي) وثلاثة ممثلين للعلماء وأربعة من زعماء القبائل. والملاحظ أن هذا الوفد لم يشمل ممثلين للمثقفين السودانيين ورجال الأعمال والمديريات الجنوبية . وقد انتقد الوطنيون المصريون هذه الزيارة واعتبروها جزءًا من مخطط بريطاني للانفراد بحكم السودان . وهاجموا بصفة خاصة الزعماء الثلاثة الأمر الذي حثهم على إصدار أول جريدة سياسية في البلاد للدفاع عن آرائهم السياسية . وهي «جريدة الحضارة» التي تولى رئاسة تحريرها حسين شريف.

ظن كثير من المثقفين آنذاك أن شعار «السودان للسودانيين» كلمة حق أريد بها باطل ، وأن بريطانيا أرادت به الانفراد بحكم السودان . واعتقدوا بأن الاستقلال لن يتحقق إلا بالتعاون مع مصر، ولذلك بدأوا نشاطاً سرياً نشطاً رفعوا فيه شعار « وحدة وادي النيل ». ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1920م أرسل من لقب نفسه « ناصح مخلص » منشوراً بالبريد إلى عدد من السودانيين انتقد فيه سياسة بريطانيا « فرق تسد » التي اتبعتها في مصر والسودان ، ودعا الوطنيين في البلدين للاتحاد ضد الاستعمار البريطاني، كما وصف جريدة الحضارة بأنها آلة مسخرة لخدمة المصالح البريطانية.

بدأ التنظيم الحزبي في السودان في حزيران/ يونيو 1922م ، عندما كون خمسة من الشبان المثقفين جمعية « الاتحاد السوداني ». وقد تركز معظم نشاط هذه الجمعية في إقامة التمثيليات والندوات الأدبية ، وانحصر نشاطها السياسي المعادي لبريطانيا في المنشورات التي أرسلت بالبريد للإداريين البريطانيين ومن تعاون معهم من الزعماء السودانيين . وهربت هذه الجمعية بعض خريجي كلية غردون للدراسة في الجامعات المصرية ، كما نشر أعضاؤها مقالات معادية لبريطانيا في الصحف المصرية.

غير أن حرب الكلمات هذه لم تنجح في إضعاف السيطرة البريطانية على السودان ، فانقسمت الجمعية إلى مجموعتين : المعتدلون الذين شكلوا معظم أعضائها، والذين آثروا الاستمرار في الإستراتيجية القديمة زاعمين أن البلاد غير مهيأة آنذاك لحرب علنية سافرة ضد الاستعمار البريطاني، والمتطرفون الذين أرادوا مواجهة الاستعمار ومن اتهموهم بالتعاون معه من السودانيين.

قاد المتطرفون ضابط سوداني انحدر من قبيلة الدينكا. وهو علي عبد اللطيف الذي فصل من الخدمة وسجن في آيار/مايو 1922م لمدة عام إثر محاولة نشر مقال في جريدة الحضارة سماه «مطالب الأمة السودانية» طالب فيه بحق تقرير المصير للسودانيين . وبالتعاون مع الضباط والموظفين المصريين العاملين بالسودان، وكوَّن هؤلاء «جمعية اللواء الأبيض» في سنة 1923م . وقد حاولت تلك الجمعية الاستفادة من ثورة 1919م المصرية بتكوين حركة شعبية قوية تجبر بريطانيا على منح بعض التنازلات للسودانيين . ونص دستور هذه الجمعية على الوحدة مع مصر دون أن يحدد نوعها. وكالمؤتمر الهندي اتصلت هذه الجمعية اتصالاً مباشراً بالرأي العام البريطاني المتحرر لإقناعه بمساندة حق تقرير المصير

للسودانيين . إلا أن الجمعية لم تجد تأييداً من عامة السودانيين في الأرياف والأقاليم ، فانحصر نفوذها وسط الشبان المثقفين ورجال الأعمال في المدن.

بلغ النشاط السياسي في البلاد ذروته في سنة 1924م عندما أرسل أربعة وعشرون من القادة السودانيين المتعاونين مع بريطانيا عريضة للحاكم العام طالبوا فيها بإنهاء الحكم الثنائي على أن تكون بريطانيا وصية على السودان إلى أن يتمكن السودانيون من حكم أنفسهم . ويبدو أن هؤلاء الزعماء أرادوا بهذه العريضة تأكيد حقهم في التحدث باسم السودانيين ، ذلك الحق الذي نافسهم فيه المثقفون منذ نهاية الحرب العظمى. وربما اعتقد هؤلاء الزعماء مخلصين أن الوصاية البريطانية هي خير ما يخدم مصالح السودانيين في ذلك الوقت شريطة أن تزيد بريطانيا من إشراك السودانيين في الحكم بتعيين مجلس من زعمائهم يقدم النصح للحاكم العام.

وكرد فعل لهذه العريضة أعدت جمعية «اللواء الأبيض» عريضة ولاء لمصر، وأرسلت اثنين من أعضائها - محمد المهدي الخليفة وزين العابدين عبدالتام - لتسليمها لسعد زغلول في مصر. غير أن السلطات البريطانية اعتقلتهما في الطريق وأعادتهما إلى الخرطوم حيث أثار وصولهما في حزيران/يونيو 1924م أول مظاهرة سياسية في تاريخ البلاد، كما اندلعت مظاهرات أخرى في مدن السودان الرئيسية . وانزعجت حكومة السودان لنشاط جمعية «اللواء الأبيض» وتحركت لتحطيمها، فسجنت رئيسها علي عبد اللطيف مدة ثلاث سنين وفصلت سكرتيرها عبيد حاج الأمين من خدمة الحكومة ، كما أبعدت بعض أعضائها من موظفي الحكومة بالعاصمة إلى الأقاليم،

أثارت هذه الإجراءات التعسفية حفيظة جمعية «اللواء الأبيض» فنظمت في سنة 1924م نشاطاً سياسياً عنيفاً ومعاديا للحكومة في مدن السودان الرئيسية : المدن الثلاث وعطبرة وبورسودان والأبيض وشندي. وكان العسكريون السودانيون أكثر من تأثر بدعاية هذه الجمعية فتظاهروا في عدد من مدن شمال السودان وجنوبه بينما طاف طلاب مدرسة الخرطوم بشوارع المدينة حاملين أسلحتهم وذخيرتهم . أما الضباط السودانيون - الذين انحدر معظمهم من قبيلة الدينكا- فقد خططوا ونفذوا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1924م انتفاضة عسكرية هامة في الخرطوم.

وصل الموقف في السودان إلى درجة عظيمة من الخطورة عندما قتل السير لي استاك Stack حاكم عام السودان وسردار الجيش المصري في شوارع القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1924م . وعقب هذا الاغتيال أرسل اللورد اللنبي، مندوب بريطانيا السامي في مصر، إنذاره المشهور إلى سعد زغلول رئيس الحكومة المصرية. وفيه أصرَّ على عدد من المطالب أهمها انسحاب الجيش المصري من السودان خلال أربع وعشرين ساعة على أن تكون الوحدات السودانية فيه قوة دفاع السودان ويكون ولاؤها للحاكم العام فقط .

رفض الجنود المصريون الانسحاب من السودان إلا إذا تلقوا أوامر مباشرة من قائدهم الأعلى الملك فؤاد ملك مصر. وعندما بدأت السلطات البريطانية في إجبارهم على الانسحاب ثارت الوحدات السودانية بالخرطوم تأييداً لزملائهم المصريين ، وبراً بالقسم الذي أدوه بالولاء للتاج المصري . وخلال تقدمهم للانضمام للضباط المصريين في الخرطوم بحري اشتبك الثوار مع القوات البريطانية في معركة قتل فيها كثير من

الجانبين . وكان رفعت باشا قائد القوات المصرية في الخرطوم قد وعد بإصدار أوامره بإطلاق النار على القوات البريطانية إذا حاولت قطع طريق الثوار أو أطلقت النار عليهم . إلا أنه لم يفعل ذلك ، بل وإن الحكومة المصرية أصدرت أوامرها للقوات المصرية بالانسحاب إلى القاهرة . ويبدو أن ذلك الموقف قد سبب خيبة أمل لكثير من المدنيين والضباط السودانيين الموالين لمصر حتى أن بعضهم أصبح مناوئاً لأي نوع من الاتحاد مع مصر.

وعندما أطلق الجنود البريطانيون النار على الثوار نشبت معركة عنيفة بين الجانبين طوال ليل 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر، وقتل فيها اثنا عشر ضابط سوداني. وعقب ذلك أمرت محكمة عسكرية بإعدام ثلاثة آخرين : سليمان محمد وثابت عبد الرحيم وحسن فضل المولى ، وأرسلت بقية المشاركين لفترات طويلة إلى السجن . أما رئيس وسكرتير جمعية « اللواء الأبيض » فقد نفيا إلى جنوب السودان .

وقد زعم معظم الكتاب البريطانيون أن انتفاضة أوائل العشرينات لا تمثل السودانيين ، بل أنها كانت واجهة للدعاية والأغراض المصرية وأن قادتها كانوا عملاء لمصر. ويبدو أن هذا الإدعاء يعود إلى اعتقاد موظفي حكومة السودان البريطانيين بأن السودانيين كرهوا المصريين وفضلوا الإنجليز عليهم . وربما كانت دعوة الوطنيين للوحدة مع مصر سبباً آخر لهذا الاتهام الخاطئ . نحن لا ننكر بأن هذه الحركة قد ارتبطت فكرياً وسياسياً وثقافياً بمصر، إلا أننا نلاحظ من خلال دراسة أدبياتها بأنها كانت في المقام الأول حركة سودانية أصيلة عملت لخدمة السودان بالتعاون مع مصر. وقد ظهرت هذه الحركة كرد فعل للسياسات الاستعمارية التي هدفت إلى تثبيت أركان الحكم البريطاني في السودان . ويبدو أن رفض بريطانيا المستمر لحق تقرير المصير للسودان واستخدامها لزعماء البلاد القبليين والدينيين قد فرض على الوطنيين شعار وحدة وادي النيل . وفي الغالب فإن هذا الشعار كان ضرورة سياسية لا تعكس التطلعات الحقيقية للوطنيين في المستقبل ، فهم قد رفعوه آنذاك لنيل عطف وتأييد مصر التي كانت تخوض بدورها نضالاً وطنياً ضد المستعمرين البريطانيين . ويبدو أن هؤلاء قد توقعوا أنه بمجرد طرد العدو المشترك من وادي النيل ستوافق مصر على الانسحاب من السودان . أضف إلى ذلك أن الوطنيين ربما اعتقدوا بأن شعار السودان للسودانيين لم يكن شعاراً وطنياً مخلصاً بل أن بريطانيا روَّجته لعزل مصر والانفراد بحكم السودان .

كانت ثورة 1924م أول انتفاضة ضد الاستعمار البريطاني في تاريخ الحركة الوطنية السودانية الحديثة . ومن مميزات هذه الحركة أنها ظهرت قبل رصيفاتها في إفريقيا الاستوائية . كما أنها كانت علمانية في توجهها ومحتواها ومضمونها. ولكنها فشلت في كسب تأييد الرأي العام في الأقاليم والأرياف لأنها لم تعمل أو ترغب في التعاون مع القبلية أو الطائفية الدينية . وقد برهنت أحداث أوائل العشرينات على عدم نضوج الوعي الوطني إذ أن السودانيين لم يصلوا درجة من القوة تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم ، بل انحصر الخلاف بين قادتهم حول أي من دولتي الحكم الثنائي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق استقلال السودان في المستقبل. رغم ذلك فإن المقومات الأيديولوجية لهذه الحركة قد بقيت وتخطت عُقَد اللامبالاة الذي أعقب انتفاضة 1924م . فقد التقط الوطنيون في الأربعينات شعاريها « وحدة وادي

النيل » و « السودان للسودانيين » ، فتبنى الأشقاء والأحزاب الاتحادية الأول ، بينما أصبح الثاني محور برنامج حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية الأخرى .

اضمحلال الحركة الوطنية السودانية الحديثة : 1925 - 1934

بعد القضاء على ثورة 1924م اعتبرت الحكومة المثقفين عدوها الرئيسي وشعرت بأنه لابد من إضعاف نفوذهم . لذلك أغلقت المدرسة الحربية ومدرسة الإدارة وأوقفت إرسال الطلاب السودانيين لدراسات جامعية في بيروت . ولم تفتح الحكومة أي مدرسة في شمال السودان طوال الفترة 1924 - 1934م ، كما أنها اتبعت سياسة تعسفية نحو طلاب كلية غردون . ولمقابلة خطر المثقفين أعلن الحاكم العام في 1927م سياسة الحكم غير المباشر التي اعتمدت فيه الحكومة لتسيير أمور البلاد على زعماء القبائل ، فزادت سلطاتهم بينما قللت من سلطات نواب المآمير والكتبة والمحاسبين وغيرهم من المثقفين السودانيين الذين التحقوا بالخدمة المدنية .

إزاء هذه السياسة العدوانية المتعسفة ولضعف التأييد والتشجيع المصري بعد عودة الجيش المصري إلى القاهرة في 1924م ، اضطر الوطنيون إلى وقف نشاطهم العسكري والسياسي ضد المستعمرين ، وانحصر نشاطهم في مجال الأدب وغيره من النشاط الاجتماعي. وقد لعبت الأغاني - خاصة أغاني الشاعر عبيد عبد النور والفنان خليل فرح - دوراً كبيراً في المحافظة على الروح الوطنية في ذلك الزمن العصيب . وقد اقتنع المثقفون بأن جهل السودانيين عامة وقادتهم خاصة كان السبب الرئيسي لفشل الثورة ، ولذلك ركزوا جهودهم لنشر العلم والمعرفة . وبما أن الحكومة حاربت التعليم فقد هاجر بعض الشبان إلى مصر وغيرها من البلاد العربية طلباً للعلم . واعتمد آخرون على مجهوداتهم الشخصية بأن كونوا حلقات دراسية صغيرة في عدد من المدن . وفي سبيل نشر الوعي أنشأ المثقفون عدداً من المجلات والصحف كـ « السودان » و « النهضة » التي رغم قصر عمرها كانت ذات أثر كبير في النهضة الأدبية والسياسية . وأهمها جميعاً مجلة « الفجر » التي تولى رئاسة تحريرها عرفات محمد عبد الله واستمرت من سنة 1934م إلى سنة 1937م .

سببت حوادث 1924م خيبة أمل كبيرة للمثقفين فاعتزل بعضهم العمل السياسي، وظن آخرون عدم جدوى الاعتماد على مصر لتحقيق أماني البلاد . وتعمق هذا الاتجاه عندما أجبر البريطانيون في 1924م زعيم مصر سعد زغلول عنى أن لا يتولى رئاسة الوزارة رغم أن حزبه - حزب الوفد - نال أغلبية برلمانية كبيرة . وكان عقد اتفاقية مياه النيل في سنة 1929م (التي أعطت السودان 22/1من نصيب مصر في مياه النيل) عاملاً آخر لتشكيك بعض المثقفين في نوايا مصر. ورغم خيبة الأمل هذه لم تتجه أغلبية المثقفين نحو دعوة « السودان للسودانيين » . إذ أنهم ظنوا أنها ستار لانفراد بريطانيا بحكم السودان . وبهذا ظلت دعوة الاستقلال وقفاً على الأنصار وعلى فئة قليلة من المثقفين . وبسبب المآخذ الكثيرة التي أخذها معظم المثقفين على الحكم البريطاني فقد ظلوا على يقين - رغم خيبة أملهم في القادة المصريين - بأن مصر هي الحليف الوحيد لهم في صراعهم مع الاستعمار البريطاني.

وقد وثقت الحكومة من قوتها حتى أنها

أطلقت في سنة 1929م سراح معظم سجناء جمعية « اللواء الأبيض » ، وسمحت لبعضهم بالإقامة في مصر، إلا أنهم عادوا للسودان . وظهر ضعف الوطنيين جلياً عندما فشلوا في استغلال ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية - التي ظهرت بوادرها منذ سنة 1929م - لتنظيم أنفسهم واستئناف نشاطهم ضد المستعمر. وكان كل ما فعلوه أن كونوا لجنة من عشرة أعضاء برئاسة الشيخ أحمد الفيل أرسلت عريضة إلى المسئولين احتجاجاً على قرار الحكومة بالاستغناء عن خدمات بعض الموظفين السودانيين وتخفيض مرتبات من تبقى منهم إلى خمس جنيهات ونصف. وقبلت اللجنة أخيراً قرار الحكومة بأن تبدأ مرتبات الخريجين بمبلغ ست جنيهات ونصف على أن لا يمارسوا أي نشاط معادٍ للحكومة . ولعل أهم نشاط ثوري مارسه الوطنيون آنذاك هو إضراب طلاب كلية غردون سنة 1931م احتجاجاً على سياسة الحكومة الاقتصادية . إلا أنهم سرعان ما عادوا لدراستهم بعد وساطة من السيد عبدالرحمن المهدي.

المهدية الجديدة 1919 - 1934م :

كانت المهدية السلاح الرئيسي الذي استخدمه السودانيون في كفاحهم ضد السيطرة العثمانية والإمبريالية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. إلا أن عقيدتهم القتالية التي رفضت كل ما من شأنه أن يتصل بالكفرة - أي كل من لا يدينون بالمهدية - وأصرت على مجاهدتهم قد اكتسبت تحولاً كبيراً في القرن العشرين وخاصة في أعقاب عام 1914م . فقد قبلت الآن وعلى مضض التعاون مع البريطانيين الذين سيطروا على البلاد سيطرة فعلية طوال الفترة 1899 - 1956م . وقد تم ذلك الانعطاف الحاد من الروح القتالية إلى الاعتدال بتدبير من زعيم المهديين الجديد - أو بالأحرى زعيم المهدية الجديدة - السيد عبد الرحمن المهدى أكبر من بقي على قيد الحياة من أبناء المهدي سناً .

ويبدو أن السيد عبد الرحمن - الذي لم يكن بطبعه ثورياً - قد فطن إلى أن البريطانيين متمكنون من هيمنتهم على السودان ، وأن المواقف المبدئية المتشددة التي كان والده يتبناها لم تعد فاعلة لتزيحهم قيد أنملة . لقد أحس إذن بأنه لا يمكن في تلك الظروف الحرجة خدمة مصالح الأمة السودانية قاطبة - وطائفة المهدية بالتحديد- على وجه أفضل إلا بالتعاون مع البريطانيين على أساس أن السودان للسودانيين . ويمكن التأكيد على أن موالاة السيد عبد الرحمن للشريعة الدستورية لم تكن في حقيقة الأمر قناعة صادقة بل فرضتها الوقائع السياسية . فقد أدرك السيد بوضوح أن انتفاضة مسلحة ستؤدي فقط إلى دمار شامل.

أبدى السيد عبد الرحمن منذ شبابه اهتماماً بالغاً بإدارة تنظيم المهديين في طائفة دينية سياسية قوية ليستخدمها في تحقيق حلم حياته - سودان مستقل تحت قيادته إن لم يكن في ظل عرشه . إلا أنه بحسه العملي والواقعي لم يكن يتوقع أن يتم ذلك بسرعة خاصة في ظل أجواء العداء الذي كان سائداً ما قبل سنة 1914م ضده وضد المهدويين . ولذلك انطوى على نفسه بعيداً عن دائرة الضوء ، ولم يسع خلال تلك الفترة الحرجة إلا لتحقيق هدفين متواضعين لكنهما كانا من الأهمية بمكان لأنهما شرطان مسبقان لتحقيق طموحه . وما سعى إليه كان دعم موقفه كزعيم بلا منازع لأسرة المهدي ومجابهته غير المعلنة لسياسة سلاطين القمعية ضد المهدية !

لقد أدى اندلاع الحرب الكبرى لفتح فصل

جديد في سياق العلاقة بين المهديين والحكومة حيث أصبحت الحكومة أميل للتسامح تجاه المهديين وزعيمهم . فلمجابهة دعوة السلطان العثماني في 1914م للجهاد ضد بريطانيا وحلفائها طلب الحاكم العام ونجت Wingate باشا (1900 - 1916م) من السيد عبدالرحمن في نفس العام أن يزور منطقة الجزيرة ليضمن ولاء السودانيين هناك ، رغم أن الحكومة كانت مدركة لما قد يترتب على هذا التغير في سياستها من مخاطر. ويبدو أن السيد عبد الرحمن قد قبل مهمته في الجزيرة ليس إخلاصاً للبريطانيين وإنما لتحقيق مكاسب ذاتية فحسب . فقد توقع أن يحظى بالاعتبار وبقدر من الحرية له ولطائفته مقابل تقديم الخدمات السياسية التي تريدها الحكومة . وبالطبع فإن السيد لم يحس بأنه سيخسر شيئاً حتى لو كان الحلفاء سيهزمون في تلك الحرب ، بل ولعله توقع بأن المهديين سيكونون في وضع أقوى وتنظيم أفضل بالنسبة للقوى السياسية الأخرى المتنافسة على حكم السودان.

استفاد السيد عبد الرحمن المهدي من غموض سياسة الحكومة تجاه المهدية عقب الحرب العظمى ، فتجاهل تحذيراتها وأقام لنفسه - من غير الحصول على موافقة بينة من الحكومة - نظاماً للمندوبين والوكلاء انتشر تدريجياً إلى معاقل المهدية في كردفان ودارفور وأغلب المديريات الأخرى. وأصبح هذا النظام - الذي وصفه زعيم قبلي بأنه « تكاتف الأيدي » الوسيلة الرئيسية في تنظيم ونشر المهدية . واستفاد السيد أيضاً من قرار قاضي القضاة المصري الشيخ مصطفي المراغي - الذي كان متعاطفاً مع السيد- بأن ليس من اعتراض سياسي أو ديني على الراتب ، فمضى السيد بدهاء في إقامة التجمعات العامة لتلاوته ، كما أنه عمل على طباعته وشجع الآخرين على ذلك . وبحلول سنة 1918م حصل السيد على الإذن بأن يكون له مسجده الخاص بأم درمان والذي شيده سنة 1929م. وبهذا أتيح للأنصار الحق لأول مرة في أن يكون لهم مسجدهم الخاص يجتمعون به في صلاة الجمعة والصلوات الأخرى.

وقد بلغت حملة السيد للوصول إلى وضعية معتبرة منعطفها في « حادثة السيف » عام 1919م عند حضوره حفل الاستقبال الذي أقامه الملك جورج بقصر بكنجهام للوفد السوداني الذي سافر إلى لندن للتهنئة بانتصار الحلفاء في الحرب الكبرى. إذ قدم السيد - بتدبير مع مدير المخابرات - للملك بصورة مسرحية ما ادعى أنه كان سيف أبيه المهدي عربوناً للولاء والإخلاص . فأعاده الملك للسيد «ليحمله نيابة عنه في الدفاع عن عرشه وإمبراطوريته» . إن تلك الحادثة تسببت بلا شك في إعطاء دفعة معنوية قوية للمهدية الجديدة عموماً وزعيمها السيد عبد الرحمن على وجه الخصوص . وكانت بمثابة الاعتراف الحقيقي بالمهدية الجديدة كمؤسسة وعقيدة ، وبالسيد زعيماً لها .

ومنذ عام 1919م تزايد زوار السيد عبدالرحمن في مقره الرسمي بالجزيرة (أبا) من أبناء الغرب حتى أن ذلك « الحج » - كما سمته الوثائق الرسمية - لفت نظر الحكومة . وابتداءً من عام 1921م أصبح للسيد استعراض سنوي بمناسبة شهر رمضان ، كان أبرزه ذلك الذي عقد في آيار/ مايو 1923م والذي حضره عدد يتراوح تقديره من خمسة إلى خمسة عشر ألفاً من الأنصار. وقد انزعجت الحكومة إلى حد جعلها تستدعي السيد عبدالرحمن للخرطوم حيث أمرته بأن يفرق أنصاره على الفور، وحذرته من حشد التجمعات بالجزيرة . إلا أن «الحج» استمر متزايداً إلى (أبا) كما كان. وفيما التزم السيد عبد الرحمن بنص توجيه

الحكومة في تفريقه لمستوطنات أبناء الغرب بالجزيرة عمل على تأسيس مستوطنات أخرى بمواقع ملائمة على الضفة الغربية من النيل الأبيض وفق سياسة الأمر الواقع . أما ما فرضته الحكومة من إجراءات أخرى للحد من نشاط السيد فيما بين عامي 1922 - 1926م - وهي سحب مندوبيه ووكلائه وإيقاف عملية جمع «الزكاة» من أنصاره ، فلم يكتب لها النجاح . وكان ذلك إلى حد كبير بفضل مرونة السيد عبدالرحمن وقدرته الفائقة بتجنب تلك الإجراءات أو بجعلها عديمة الجدوى والأثر .

وكان السيد أيضاً على قدر من الحظ في ذلك المنعطف الحرج لمشروع حياته إذ احتاج البريطانيون مرة أخرى لخدماته . وقد اتصل الأمر هذه المرة بالدعاية المصرية المكثفة عام 1924م ، والتي أصبحت تشكل تهديداً للحكم البريطاني في السودان . وفي تلك الآونة كان السيد أقوى من أن يتم تجاوزه في أي مجهود يبذل لتجاوز ذلك الخطر. وقد استجاب السيد على كل حال بصورة فورية فتجول بالجزيرة المروية مرتين يجمع الالتماس الداعي لتأييد الحكومة في مواجهة النشاطات المصرية . وهذه المرة أيضاً لم يكن الدافع لتحركه إخلاصه للبريطانيين بل التزامه الكامل ضد المطالب المصرية بالسيادة على السودان ، وما يتوقعه أيضاً من تنازلات حصل عليها بالفعل من البريطانيين .

وحتى في تلك المرحلة المبكرة من حياته العملية خلال عقد العشرينات لم يكن النفوذ المتزايد للسيد عبدالرحمن محصوراً بالسودان . فقد كان له أتباع في شمال نيجيريا شكلوا مصدراً لقلق السلطات البريطانية هناك . وقد برز نفوذ المهدية في الحقيقة تحت دائرة الضوء في نيجيريا عام 1923م في شخص المعلم سعيد بن حياتو - سليل البيت الملكي الفلاني في صُكوتو وحفيد الشيخ عثمان دان فوديو مؤسس الخلافة الصُكتية - الذي تبادل الرسائل مع السيد عبد الرحمن المهدي. وقد حاول السيد بلا طائل أن يعلن عن نفسه في العالم العربي، ففي سنة 1926م على سبيل المثال طلب من السلطات أن تسمح له بأداء فريضة الحج . وبما أن سلطان نجد كان قد ضم الحجاز لسلطته ، فإن السيد فيما يبدو أراد أن يظهر نفسه هناك كما لو أنه المندوب أو الممثل المعترف به من الأمة السودانية . لكن السلطات رفضت طلبه . وكان في عام 1920م قد اقترح زيارة سوريا، كما فكر في عام 1931م في زيارة بيت المقدس كممثل للسودان في المؤتمر الإسلامي.

كان السيد عبد الرحمن أيضاً حصيفاً بما فيه الكفاية ليدرك أن القوة السياسية تستلزم القدرة المالية . ومنذ الحرب الكبرى أبدى اهتماماً بالغاً بالعمل بالتجارة والزراعة فجمع حتى عام 1926م قدراً طيباً من المال غير أن ثقل التزاماته العائلية أدت إلى إفلاسه فطلب في ذلك العام قرضاً من الحكومة مقداره 4.500 جنيه مصري. ولحسن حظ السيد فإن الحكومة قرر حينها تبني سياسة جديدة لمجابهة نفوذه السياسي والديني المتنامي سمتها «سياسة الأغلال الاقتصادية» . وكان أهم جوانب تلك السياسة قرار الحكومة بأن تجعل من السيد رأسمالياً غنياً عن طريق دعم مشروعاته الزراعية في النيلين الأبيض والأزرق ، بغرض تحويل اهتمامه نحو جمع المال وتناسي دعاواه السياسية والدينية ، وهكذا حولت الحكومة القرض الذي منحته له إلى هدية ، كما قدمت له تسهيلات الخبرة الاختصاصية في التقنية والزراعة . وعلاوة على تلك المساعدات السخية التي قدمتها الحكومة كانت الإدارة المقتدرة لمشروعات السيد الزراعية عاملاً آخر في نجاحها إذ أشرف عليها عدد من أقربائه

الأكفاء والمخلصين لـه . وبفضل تدفق المهاجرين من غرب السودان للسيد في الجزيرة أبا (الذين قدر عددهم سنوياً بخمسة عشر ألف) توفر لتلك المشاريع الأيدي العاملة الكفؤة وربما الرخيصة أيضاً .

كان لتلك السياسة التي تبناها الحاكم العام شأن كبير إذ بحلول عام 1935م أصبح السيد عبدالرحمن ، حتى بأكثر المقاييس تحفظاً ، من كبار ملاك الأراضي ورجلاً بالغ الثراء . وقدرت أرباحه السنوية وقتها من مشروعاته الزراعية والتجارية بما يتراوح بين 20 إلى 30 ألف جنيه مصري. إضافة إلى ما تلقاه السيد من هدايا من مؤيديه ومحبيه . وبينما أتيح للسيد عبدالرحمن هذا الدخل السنوي المرموق قدر دخل منافسه الرئيسي - السيد على الميرغني زعيم طائفة الختمية - بأقل من ألفي جنيه مصري فقط .

وعوضاً أن تتيح تلك الثروة للسيد عبدالرحمن منفذاً غير سياسي - كما توقع الحاكم العام في سذاجة - فإنها استغلت ببراعة لتقوية تنظيم الأنصار، وليعلن السيد عن نفسه في طول البلاد وعرضها. وقد استخدم السيد بحصافة مكانته الدينية وقدرته الاقتصادية لاجتذاب مؤيدين من ثلاث مجموعات رئيسية . وفعل ذلك دون استعداء للحكومة التي كانت نواياها الحسنة شرطاً أساسياً لنجاحه . ففي الدرجة الأولى كانت مجموعة المتعصبين من أبناء الغرب الذين اعتقدوا بالمهدي واستبشروا بقيادة ابنه لتحرير السودان من السيطرة (المسيحية) ، فتوافدوا عليه بأعداد كبيرة في الجزيرة ، وعن طريقهم استطاع أن يخترق المديريات المحظورة عليه : كردفان ودارفور. أما المجموعة الثانية التي سعى السيد لكسبها فتكونت من صفوة السكان القبليين . وكان السيد في البداية متشككاً ومعادياً للإدارة الأهلية التي دعمتها الحكومة بهمة منذ 1924م لتحد من قدرته وكسر شوكته هو والمتعلمين السودانيين . ولكن سرعان ما فطن إلى أنها جاءت لتبقى، فانتهج معها سلوكاً عملياً مكنه من احتوائها، وأصبح عدد كبير من زعماء العشائر مؤيدين مخلصين لـه . وبالطريقة ذاتها استطاع السيد عن طريق المساعدات المالية وطرق أخرى أن يستقطب النوايا الحسنة لمشايخ الطرق الصوفية التي تعتبر تاريخياً معادية للمهدية . وأهم من ذلك كله أن السيد استخدم ثروته وسمعته ليستحوذ على القيادة السياسية لمجموعة ثالثة هي ممثلي الرأى العام الحضري المستنير خاصة في المدن الثلاث . فقد بادر منذ عام 1927م بحملة نشطة للإعلان عن نفسه في المدن الكبيرة والصغيرة . وفي نفس الوقت رأى السيد أن الوطنية السياسية بدأت تتجاوز الدين كقوة دافعة رئيسية في الشرق ، ولذلك سعى لنيل تأييد المتعلمين السودانيين وأغلبهم من موظفي الحكومة ، الذين كانوا على قلة عددهم ذوي صوت ونفوذ متنامي. واستطاع السيد بمرور الزمن أن يؤسس لنفسه مكانة كزعيم للمثقفين ، وأصبح هذا التطور شاهداً على بداية المرحلة الحديثة للمهدية .

ادعى السيد عبد الرحمن - الذي برع في المراوغة والمناورة - آنذاك أن دعوته دينية لا علاقة لها بالسياسة إطلاقاً. إلا أن الحكومة تشككت في نواياه وخافت أن يصبح السيد رمزاً للمثقفين يوحدهم مع العناصر الدينية والقبلية في جبهة سياسية ضد الاستعمار البريطاني. ومما زاد من مخاوف الحكومة أن نفوذ منافسه الرئيسي - السيد علي الميرغني - كان في تدهور مستمر . ولتفادي هذا الخطر الماثل اتبعت الحكومة منذ سنة 1935م طريقين تمثل أولهما في وقف الدعم الاقتصادي

واتباع سياسة معادية للسيد منعته بها من توسيع مشاريعه الزراعية حتى تقل ثروته وبالتالي يضعف نفوذه السياسي . وقد أرسل السيد في عام 1937م خطاباً إلى الحاكم العام محتجاً على هذه السياسة وبدأت «جريدة النيل» (التي أصدرها السيد في 1935م لتكون الناطق الرسمي باسم الأنصار) نقدها للحكومة . وبالإضافة لذلك أسرع الحاكم العام الجديد في الإسراع بتنفيذ السياسة التي ابتدعها لكسب المثقفين إلى جانب الحكومة ، وبالتالي إبعادهم عن السيد عبد الرحمن المهدي من جهة وعن المصرين الذين عاد نفوذهم للسودان عقب اتفاقية 1936م من جهة أخرى .

الحركة الوطنية السودانية 1935 - 1945م:

تحت ضغط الحركة الشعبية المصرية بقيادة سعد زغلول أعلنت بريطانيا في سنة 1922م استقلال مصر المشروط الذي قضى بأن يبقى الحال على ما هو عليه في أربع مسائل - من بينها مسألة السودان - إلى أن تعقد بشأنها اتفاقية بين مصر وبريطانيا. وبعد أربعة عشر عاماً من المفاوضات المتتالية عقدت الدولتان أخيراً معاهدة 1936م التي توصل الجانبان بمقتضاها إلى اتفاق شامل بشأن النقاط الأربع المحتفظة .

لم تحدث اتفاقية 1936م تغييراً جذرياً في إدارة السودان إذ أنها استمرت بصفة عامة كما كانت عليه في اتفاقية الحكم الثنائي التي سيطر بمقتضاها الحاكم العام البريطاني سيطرة فعلية على كل شئون السودان . فقد علقت هذه الاتفاقية مسألة السيادة على السودان فاستمرت مبهمة كما كانت في اتفاقية الحكم الثنائي. وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة لم ترض طموح المصريين بإشراكهم إشراكا فعلياً في إدارة السودان إلا أن الإنجليز منحوهم بعض ما فقدوه في السودان بعد حوادث 1924 م مقابل التنازلات الضخمة التي نالوها منهم في المسألة العسكرية . فقد سمحت هذه المعاهدة بعودة (أورطة) من الجيش المصري للسودان على أن تكون تحت إمرة الحاكم العام ، وبهجرة المصريين الجماعية للسودان اللهم إلا لدواعي الصحة والأمن. وقصد بذلك منع تجار الرقيق و «المشاغبين» السياسيين من دخول السودان . ونصت المعاهدة أن يعين الحاكم العام ضابطاً مصرياً ليكون سكرتيراً له ، وعلى استيعاب بعض المصريين في بعض الوظائف الفنية التي لا يوجد سودانيون مؤهلون لها على أن لا يعين المصريون إطلاقاً في أي وظائف سياسية . وإرضاءً للشعور الوطني في السودان أضافت هذه المعاهدة نصاً مبهماً غامضاً فحواه أن الهدف من حكم السودان هو « رفاهية السودانيين » ، دون تحديد لهذه الرفاهية والطرق لتحقيقها .

واجهت معاهدة 1936م معارضة من كل القطاعات المستنيرة في السودان . فقد انتقدها السيد علي الميرغني رغم أنه لم يعتد على إبداء آرائه السياسية علناً. أما السيد عبد الرحمن المهدي فقد كان من الطبيعي أن يعارضها لأنها أعادت النفوذ المصري إلى السودان ، كما أنه خشي أن يستغل المصريون النص المبهم عن السيادة في هذه الاتفاقية ليجددوا مطالبهم بما سموه حقوق مصر القانونية والتاريخية في السودان . بل وأن المهدي سافر إلى بريطانيا سنة 1937م ليقنع حكومتها بأن ينص صراحة على أن سيادة السودان ستؤول للسودانيين في المستقبل ، إلا أنه لم يحصل على رد واضح ومقنع . أما المثقفون بشقيهم ، دعاة وحدة وادي النيل والسودان للسودانيين ، فلعل أوضح

تعبير لموقفهم هنا ما قاله السيد أمين التوم - أحد السياسيين السودانيين المخضرمين - « شكراً لمعاهدة 1936م فقد أيقظتنا من نوم عميق » . فالوحدويون بقيادة أحمد خير ظنوا أن حزب الوفد قد خذلهم بموافقته على اتفاقية الحكم الثنائي التي عاهدهم من قبل على معارضتها، ورأوا أن مصر لم تعد وحدها قادرة على مساعدتهم للخلاص من الحكم البريطاني. واقتنع هؤلاء بأنه لا سبيل غير أن يعتمد السودانيون على أنفسهم ، بل وإن أحمد خير دعا منذ أيلول/سبتمبر 1936م لتكوين هيئة قومية تكون بمثابة برلمان للبلاد . أما غالبية المثقفين - دعاة السودان للسودانيين - الذين اعتقدوا بأنهم أكثر القطاعاتِ حقاً في التحدث باسم الأمة السودانية ، فقد عارضوا منذ البداية هذه المعاهدة لأن دولتي الحكم الثنائي رفضتا تمثيلهم في مفاوضات المسألة السودانية - ذلك الطلب الذي عبرت عنه مراراً «مجلة الفجر» الناطق الرسمي باسمهم . وقد غضب جميع الوطنيين بصفة خاصة للإشارة المبهمة في هذه الاتفاقية بأن هدف الإدارة في السودان هو « رفاهية السودانيين » ، واعتبروا ذلك إساءة بالغة وطالبوا بالحرية الكاملة لبلدهم .

رغم هذا التذمر فقد رحب الوطنيون بالقدر القليل من الحرية الذي نالوه وبرجوع التنافس بين دولتي الحكم الثنائي لكسب تأييد السودانيين ، والذي استغلوه لصالح وطنهم. فقد كتبت مثلاً «جريدة السودان» مقالاً رئيسياً في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1937م أثنت فيه على قبول مصر لبعض السودانيين في مدارسها وناشدت بريطانيا بإيفاد بعض الطلاب إلى الجامعات البريطانية . وفي مقال بجريدة «النيل» في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1937م دعا الكاتب مصر إلى إقامة مؤسسة علمية على غرار كلية غردون التي أنشأها البريطانيون في مطلع القرن العشرين تخليداً لذكرى غوردون الذي قتله الأنصار 1885م . غير أن أهم نتيجة مباشرة للمعاهدة هي شعور جميع الوطنيين بأن مستقبل بلادهم يعتمد عليهم اعتماداً كلياً. وهكذا فقد برزت عدة اقتراحات لتكوين هيئة قومية تمثل السودانيين وتتحدث باسمهم .

وفي نفس الوقت فإن حكومة السودان شعرت بأن المزايا التي نالتها مصر في اتفاقية 1936م فتحت الباب إلى حد ما للتدخل المصري في السودان ، وتوقعت أن يتجه السياسيون السودانيون نحو مصر ويتأثروا بدعايتها. بل وربما تحالفوا معها لتنظيم نشاط سياسي معادٍ لبريطانيا تماماً كما حدث في سنة 1924م . ولتفادى هذا الخطر الماثل ابتدع الحاكم العام سياسة جديدة سعت لتشجيع قدر من الحركة الوطنية السودانية ، وقد رأى أن سياسة معاداة المثقفين التي انتهجتها حكومة السودان عقب ثورة 1924م لا تلائم الظروف الجديدة التي تمثلت في عودة النفوذ المصري وتزايد نفوذ المهدية الجديدة . ولإبعاد المثقفين عن هاتين القوتين قرر الحاكم العام الإسراع بسياسته الهادفة لاحتوائهم بتحسين رواتبهم وإشراكهم في إدارة البلاد وتشجيع التعليم العالي ، وأهم من هذا كله فقد شجع المثقفين السودانيين على تكوين هيئة تتعاون مع حكومة السودان تحت شعار « السودان للسودانيين » . ونتيجة لكل هذه المجهودات تكون في شباط/فبراير 1938م مؤتمر الخريجين العام (سمي كذلك تشبها بالمؤتمر الهندي) الذي قاد البلاد لتحقيق استقلالها في مطلع كانون الثاني/يناير سنة 1956م (يقصد بالخريجين : كل مَن أكملوا دراستهم في كلية غردون أو في المدارس الابتدائية) .

اختلف الخريجون حول أهداف المؤتمر.

فالبعض رأى أن يبدأ بالتركيز على خدمة مصالح الخريجين وينتقل بعد ذلك للنشاط السياسي، بينما أراد الآخرون أن يكون منذ البداية هيئة قومية تتحدث باسم البلاد كلها . واتفق أخيراً أن يكون هدف المؤتمر خدمة مصالح الخريجين والبلاد معاً. وقد كان هذا النص المبهم ضروري للمحافظة على وحدة الخريجين ، ولنيل موافقة الحكومة على تكوين المؤتمر. كفل دستور المؤتمر حق العضوية لكل خريجي المدارس الابتدائية وما فوقها وللسودانيين الذين تلقوا تعليماً في الخارج على أن يكون ذلك بموافقة لجنة المؤتمر التنفيذية . وتكون هذا المؤتمر من 1180 خريجاً أغلبهم من موظفي الحكومة الذين انتخبوا مجلساً من ستين عضواً ، وانتخب هؤلاء بدورهم أول لجنة تنفيذية للمؤتمر في شباك/فبراير 1939م . وتكونت هذه اللجنة على أسس غير طائفية واستولى عليها المعتدلون ، وكان رئيسها إبراهيم أحمد وسكرتيرها إسماعيل الأزهري أول رئيس لوزراء السودان . وقد انحدر الأزهري من أسرة دينية وتعلم بالجامعة الأمريكية ببيروت ، وكان عند تكوين المؤتمر مدرساً للرياضيات بكلية غردون .

أرسل سكرتير المؤتمر الأزهري خطاباً معتدلاً إلى السكرتير الإداري أعلن فيه تكوين المؤتمر وأهدافه . وقال فيه أن المؤتمر يهدف أولاً إلى الإصلاح الاجتماعي ، وثانياً إلى الاشتراك في المسائل العامة دون إحراج الحكومة أو اتباع أي نشاط مخالف لسياستها . وقد رحب السكرتير الإداري في رده بالمؤتمر طالما كانت أهدافه خدمة البلاد والنشاط الخيري على أن لا يكون له أي صفة سياسية ولا يمثل إلا وجهة نظر أعضائه فقط . وقد اعترفت الحكومة بالمؤتمر على هذه الصورة اعتقاداً منها أن ذلك نتيجة حتمية لاتفاقية 1936م التي جعلت للسودان شخصية ومستقبلاً مستقلاً . وبادرت الحكومة إلى الاعتراف بالمؤتمر بصورته المعتدلة تلك خوفاً من أن يؤدي رفضها إلى تطرف الوطنيين مما قد يجبر الحكومة على إعطائهم تنازلات أكثر أو قمعهم بالقوة . وكوَّن المؤتمر فروعاً له بالأقاليم وأصدر جريدة تتحدث باسمه .

بدأت العلاقات بين المؤتمر والحكومة بداية سلمية إذ ركز المؤتمر على حقل التعليم فأرسل مذكرتين رحبت بهما الحكومة : الأولى عن تطوير التعليم ، والثانية عن إصلاح المعهد العلمي بأم درمان ، كما عمل على إنشاء مدارس ابتدائية في بعض المدن لتواجه احتياجات البلاد المتزايدة للتعليم. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية أعلن المؤتمر تأييده لبريطانيا وحلفائها، وقبل دعوة الحكومة لتنظيم حملة لتجنيد السودانيين في قوة دفاع السودان . وعندما أنشئت محطة إذاعة أم درمان سنة 1940م شارك المؤتمر في إدارتها وسمح له بإذاعة الأنباء عن نشاطه فيها. وعملت الحكومة من جانبها على تحسين جو التعاون مع الخريجين فنشرت اللجنة التي كلفت بدراسة تطوير التعليم في السودان ، تقريرها في كانون الأول/ديسمبر 1937م ، أوصت فيه بزيادة عدد المدارس وإقامة جامعة في البلاد. وقد رحب المؤتمر بهذا التقرير خاصة وأن الحاكم العام شرع في تنفيذ بعض توصياته بزيادة عدد المدارس العليا والطلاب الذين أرسلوا للدراسة في الجامعات الأجنبية لتأهيل بعض السودانيين لتولي المناصب العليا في البلاد. وبتوجيه من الحاكم العام أقام الموظفون البريطانيون علاقات صداقة مع بعض زملائهم السودانيين ، كما أنشئ مركز اجتماعي ثقافي في الخرطوم سُمي « دار الثقافة » التقى فيه الجانبان .

على أن الأحداث سرعان ما برهنت بأن الحاكم العام كان يلعب بالنار عندما شجع المثقفين على تكوين هذا المؤتمر. ففي آب/أغسطس 1940م انقسم المؤتمر لأول مرة على أسس طائفية تعاون من خلاله فريق مع الختمية والآخر مع الأنصار وأسفرت انتخابات ذلك العام عن هزيمة الخريجين الموالين لبريطانيا وسيطر عليه الأنصار. وعليه فقد حدث ما أراد الحاكم العام تفاديه ، بل وطالبت «جريدة النيل» بتطور المؤتمر إلى هيئة قومية ، وبفتح باب العضوية فيه للمزارعين والتجار . وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر 1940م كان الأنصار قد سيطروا على المؤتمر، كما ظهر فيه النفوذ المصري .

وقد تزايد الشعور المعادى للمستعمرين البريطانيين في صفوف المؤتمر بصورة ملحوظة عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية . وأدت حادثتان على وجه التحديد لتدهور العلاقات بين الحكومة والمؤتمر ، فقد اتهم المصريون في البداية المؤتمر بأنه دسيسة إنجليزية وأنه كوّن بتشجيع من حكومة السودان لاستغلاله لمعارضة أي تدخل مصري في شئون السودان . غير أن مصر غيرت موقفها من المؤتمر تغييراً جذرياً عقب زيارة قام بها علي ماهر رئيس الوزراء المصري إلى السودان سنة 1940م. دعا المؤتمر علي ماهر إلى حفل شاي أقيم على شرفه أطلع فيه على أهداف المؤتمر ، فاقتنع بأن المؤتمر ليس صنيعة لبريطانيا بل أنه هيئة يمكن التعاون معها ضد الإدارة البريطانية . وطلب المؤتمر من رئيس الوزراء عون مصر المالي ليتمكن من تحقيق أهدافه الاجتماعية والتعليمية . غير أن الحكومة اعتبرت اتصال المؤتمر المباشر بالحكومة المصرية عملاً غير موفق إذ أنها أصرت أن تكون كل الاتصالات بمصر عن طريقها.

وفي المذكرة التي قدمها المؤتمر في نيسان/أبريل 1942م إلى الحاكم العام - أسفر المؤتمر عن نواياه السياسية الحقيقية ، وأصر على أن يكون المتحدث باسم الأمة السودانية كلها. وقد تضمنت هذه المذكرة اثنتي عشر مطلباً من بينها حق تقرير المصير للسودان بعد الحرب مباشرة وإلغاء قانون المناطق المقفولة - الذي هدف به الإنجليز فصل الجنوب عن الشمال - ووقف الإعانات للإرساليات مع توحيد مناهج التعليم في الشمال والجنوب . ورد السكرتير الإداري - نيابة عن الحاكم العام - بخطاب شديد اللهجة رفض فيه استلام المذكرة ، وأنكر فيه على المؤتمر أن يكون هيئة قومية سياسية . وأعلن أن الحكومة قد فقدت الثقة فيه وأنها لن تتعاون معه إلا إذا احترم رغباتها ولاحظ إنذاراتها. ورداً على هذا التعنت أرسل المؤتمر رسالة إلى الحاكم العام استنكر فيها موقف الحكومة وتمسك بمطالبه . ومما عمق الخلاف بين المثقفين والحكومة أنها لم تستشرهم في عدد من القضايا الهامة ، كما أنها لم تعين سودانيين في وظائف المجموعة الأولى في الخدمة المدنية التي ظلت وقفاً على البريطانيين . ثم أن المؤتمر رأى أن الحكومة لم تكن جادة في تطوير التعليم بالسرعة المطلوبة ، ونادى بإقامة جامعة في البلاد فوراً.

وهكذا فقد كان تكوين مؤتمر الخريجين انتصاراً كبيراً للمثقفين الذين حاولوا عبره تأكيد زعامتهم للأمة السودانية ، فنظموا عدداً من المشروعات الهامة كيوم التعليم . وقد نال المؤتمر تأييد المثقفين وبعض العناصر المستنيرة في المدن، غير أن غالبية السودانيين كانت ما تزال تحت نفوذ الطائفتين الكبيرتين - الختمية والأنصار- التي حاولت كل منهما السيطرة على المؤتمر. على أن التدخلات البريطانية قد أدت إلى انقسام خطير في

المؤتمر كانت له عواقب سياسية خطيرة في المستقبل - فاعتماداً على بعض التنازلات التي وعدت بها السلطات البريطانية في اتصالات شخصية مع بعض المثقفين أخذ فريق من أعضاء المؤتمر يدعو إلى التعاون مع البريطانيين لإعداد البلاد تدريجياً للحكم الذاتي. أما الفريق الآخر فقد تشكك في نوايا بريطانيا والتفت إلى التحالف مع مصر رافعاً شعار وحدة وادي النيل . وقد تزعم هؤلاء إسماعيل الأزهري الذي تمتع بنفوذ قوى بين المثقفين وسكان المدن . واستولى جناحه في سنة 1942م على المؤتمر الذي أصبح حينئذ هيئة حزبية لا تتحدث باسم المثقفين كلهم . وكوَّن الأزهري في سنة 1943م أول حزب سياسي في البلاد هو حزب الأشقاء.

أزعجت هذه التطورات الوطنيين المعتدلين فكونوا سنة 1945م حزب الأمة الذي دعا للاستقلال التام . على أن ذلك الحزب لم ينل آنذاك رغم دعوته للاستقلال تأييداً شعبياً واسعاً لسببين : أولهما أن زعماءه كانوا على استعداد للتعاون مع حكومة السودان لتحقيق الاستقلال تدريجياً مما سهل على معارضيهم اتهامهم بالعمالة لبريطانيا. ثم إن هذا الحزب كان تحت رعاية السيد عبد الرحمن المهدي الذي سانده ووجّه الأنصار للالتفاف حوله ، الأمر الذي أبعد عنه مؤيدى بعض الطرق الصوفية الأخرى، خاصة الختمية المنافسين التقليديين للأنصار.

وكانت عائلة الميرغني قد لجأت إلى مصر عقب انتصار الثورة المهدية في سنة 1885م ، إلا أنها عادت إلى السودان منذ بداية العهد الاستعماري الثاني. وقد انقسمت قيادة الختمية آنذاك بين السيد أحمد الميرغني الذي انحصر نفوذه في كسلا بشرق السودان والسيد علي الذي تمتع بمكانة ونفوذ أكبر بكثير من منافسه . وظل السيد علي متعاوناً مع حكومة السودان حتى أوائل الأربعينات عندما شعر بتزايد نفوذ منافسه السيد عبد الرحمن. وانزعج بصفة خاصة من الأنباء الرائجة والقائلة بأنه يسعى لتتويج نفسه ملكاً على السودان بالتعاون مع بريطانيا. ولذلك عندما أيد السيد عبد الرحمن حزب الأمة كان من الطبيعي أن يساند السيد علي حزب الأشقاء ودعوته للوحدة مع مصر كضمان ضد تجدد دولة المهدية في السودان .

وبجانب حزب الأشقاء تكونت عقب الحرب العالمية الثانية عدد من الأحزاب التي دعت إلى نوع أو آخر من الوحدة ، مثلاً الجبهة الوطنية التي طالبت بالاتحاد مع مصر على نظام الدومينون ، وحزب الأحرار الذي دعا إلى نوع من الاتحاد الفيدرالي مع مصر. أما زعماء العشائر فقد ابتعدوا آنذاك عن السيد عبد الرحمن لأسباب شخصية وسياسية ، وكونوا في سنة 1952م الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي لم يكن له أثر يذكر .

وبعد عام 1947م ظهر الجنوبيون على المسرح السياسي وانصبت معظم اهتماماتهم على الأحوال في الجنوب حيث طالبوا بأن لا يمنح السودان حق تقرير المصير إلا بعد أن يتطور الجنوب ويصل المرحلة التي وصل لها الشمال .

وفي نفس الوقت تعرض الطلاب السودانيون في مصر إلى تأثير النظريات السياسية الحديثة فتكون الحزب الشيوعي السوداني سنة 1946م وتبعه تنظيم الإخوان المسلمين . إلا أن نفوذ هاتين المجموعتين انحصر آنذاك على فئة قليلة من المثقفين لم يكن لها تأثير كبير على مجرى الأحداث السياسية.

وقد تضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية لزيادة التوتر السياسي عقب الحرب العالمية الثانية.

فقد خابت آمال السودانيين بتحسين مستوى معيشتهم بعد الحرب ، كما ضعف نفوذ بريطانيا الدولي. وتعقد الموقف في الشرق العربي نتيجة للحرب العربية - الإسرائيلية في سنة 1948م .

وشهد ذلك الوقت ميلاد الحركة النقابية في السودان. وبما أن الحكومة كانت أكبر مؤسسة للخدمات في البلاد، فقد كان من الطبيعي أن يغلب الجانب السياسي على تلك الحركة. وكان مصدرها ومركزها مدينة عطبرة حيث تكونت في سنة 1946م هيئة شئون العمال . ورفضت الحكومة في بادئ الأمر الاعتراف بهذه الهيئة فاندلعت مظاهرات صاخبة في عطبرة وأضرب معظم عمال السكة الحديد في السودان سنة 1947م مما اضطر الحكومة للاعتراف بالهيئة . وبمبادرة من هذه الهيئة وحدت كل نقابات العمال في سنة 1950م في اتحاد عام نقابات عمال السودان . إلا أن العلاقات بين هذا الاتحاد والحكومة قد تدهورت تدهوراً مستمراً بسبب تعاون الاتحاد مع المعارضة السياسية المتطرفة. وقد اشترك الاتحاد اشتراكاً فعالاً في السياسة حيث كون في سنة 1951م بالتعاون مع حزب الأشقاء الجبهة المتحدة لتحرير السودان .

وشهد ذلك الوقت أيضاً محاولات جادة لتنظيم مزارعي الجزيرة الذين أضربوا عن العمل لأول مرة سنة 1946م ، كما كونت اتحادات للطلاب.

كان لهذا الانقسام الحاد في صفوف السياسيين الوطنيين ، وانتماء الأحزاب السياسية للطرق الدينية آثاراً سلبية على البلاد في المستقبل . فنتج عنه تجدد الخلافات الدينية التي كانت قد بدأت في الانقراض بين الشباب الذين تلقوا تعليماً غربياً علمانياً. وأدى ذلك التنافس الطائفي الديني إلى تعرض السياسة السودانية لحملات واسعة من الشك والكراهية . وربما كان ذلك من أهم الأسباب لتكرار فشل الحياة النيابية في جمهورية السودان.

تميزت هذه الفترة بتطور دستوري ملحوظ يمكن دراسته تحت العناوين التالية :

أ - المجلس الاستشاري لشمال السودان 1944م.

ب- الجمعية التشريعية 1948م.

ج - دستور الحكم الذاتي 1935م.

أ - المجلس الاستشاري لشمال السودان :

نتيجة لتطور الحركة الوطنية وتطرفها وتغير الأحوال الدولية بعد الحرب العالمية الثانية اضطر البريطانيون لتعديل سياستهم السابقة التي هدفت إلى سيطرتهم الكاملة على الإدارة في السودان ، وقرروا أن يشركوا العناصر الوطنية في الحكم . ففي مجال الحكومة المحلية بدأ المستعمرون في التخلي تدريجياً وبحذر بالغ عن الإدارة الأهلية بتكوينهم عدداً من المجالس المحلية . وأهم من ذلك كونوا في سنة 1944م المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي قصدوا به منح السودانيين نصيباً أكبر في إدارة بلادهم ، وبالتالي إقناعهم - خاصة المثقفين منهم - بحسن نوايا بريطانيا نحو بلادهم . وبهذا المجلس أراد البريطانيون أيضاً خلق جهاز مناوئ للمؤتمر الذي سيطر عليه آنذاك المتطرفون دعاة الوحدة مع مصر بقيادة الأزهري .

تكون هذا المجلس من الحاكم العام رئيساً له والسكرتيريون الثلاثة (الإداري والمالي والقضائي) مع ثمانية وعشرين عضواً سودانياً يعينهم الحاكم

العام : ثمانية عشر ليمثلوا المديريات الشمالية الست وثمانية يمثلون المصالح الاقتصادية والزراعية واثنان للغرفة التجارية . وضمت عضوية هذا المجلس أعضاء شرف بينهم السيدان علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي.

نص قانون هذا المجلس أن يعقد جلستين كل سنة يناقش خلالهما الموضوعات التي يطرحها عليه رئيسه فقط وبصفة استشارية بحتة . بل ويمكن للرئيس أن يوقف النقاش في أي وقت .

ومن الموضوعات الهامة التي ناقشها هذا المجلس مستقبل مشروع الجزيرة ، إلا أن قراراته لم تكن ملزمة للحكومة.

دافع البعض عن هذا المجلس بزعم أنه يستطيع أن يؤثر في اتخاذ القرارات ، وأنه خطوة جادة نحو الحكم الذاتي. أما الاستقلاليون فقد رحبوا به رغم نقائصه باعتباره نواة للعمل الإيجابي والطريق العملي الوحيد لتحقيق أماني البلاد، والوقوف في وجه المحاولات المصرية لفرض سيادة مصر على البلاد . إلا أن هذا المجلس تعرض لنقد عنيف من جانب المؤتمر وحزب الأشقاء لأن غالبية أعضائه كانوا من زعماء القبائل الذين اتهموا بالعمالة لبريطانيا وتمثيل قوى التخلف والجهل . ووصف المعارضون هذا المجلس بأنه هيئة حكومية لا تتعدى أن تكون حلقة نقاش فقط ، وبالتالي فإنه سيقف حجر عثرة في طريق تطور البلاد الدستوري. ولعل أهم الأسباب جميعاً لمعارضتهم أن هذا المجلس اقتصر على تمثيل الشمال فقط مما اعتبر دليلاً قاطعاً على إصرار الحكومة للسير قدماً في سياستها الرامية لفصل الجنوب . ووصف هؤلاء حديث حكومة السودان المتكرر عن الحكم الذاتي بأنه « كلمة حق أريد بها باطل » ، وطالبوا بمجلس نيابي يكون المرجع الأول والأخير للتشريع وإقرار الميزانية .

تفاقمت الأزمة السياسية في السودان عقب إعلان الحكومتين المصرية والبريطانية في مطلع سنة 1946م عن عزمهما الدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة 1936م . وقد أصر الوطنيون السودانيون بأحزابهم كافة على ضرورة استشارة السودانيين حول مستقبل بلادهم. بل وأنهم كونوا وفداً من كل الفعاليات السياسية سافر إلى القاهرة لإقناع المفاوضين المصريين والبريطانيين بوجهة نظرهم . إلا أن هذا الوفد سرعان ما انقسم على نفسه لإصرار مصر على عدم قبول أي حل دستوري لمسألة السودان لا ينص على وحدة مصر والسودان الأبدية . عندئذ انسحب ممثلو حزب الأمة وحلفائهم من هذا الوفد ، وبقي في القاهرة الأزهري وأتباعه الذين زعموا - بتأييد من مصر - أنهم وحدهم المتحدثون باسم السودان .

وكان أرنست بيفن Bevin - وزير خارجية بريطانيا ورئيس وفدها في مفاوضات 1946م مع إسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر- قد أعلن خلال هذه المفاوضات عن عزم حكومته على الالتزام بحق تقرير المصير للسودان على أن يستمر الحال على ما هو عليه إلى أن يُستشار السودانيون بالطرق الدستورية في مستقبل بلادهم ، وقد أشار مشروع اتفاقية صدقي - بيفن إلى هذا الحق ، ولكنه أضاف أن يكون ذلك في نطاق الوحدة بين مصر والسودان .

انتقد حزب الأمة هذا النص نقداً شديداً وتيقن بأن بريطانيا قد خذلته وخانته . وسافر السيد عبد الرحمن في سنة 1946م إلى بريطانيا لإقناع حكومتها بالتراجع عن موقفها الجديد الداعي لقبول مبدأ الوحدة بين مصر والسودان . تحت هذا الضغط المتزايد من جانب الاستقلاليين ومن جانب حكومة

السودان نفسها، ولإصرار مصر على وحدة كاملة وأبدية مع السودان ، تراجعت حكومة العمال البريطانية فانهارت مفاوضات 1946م.

ب- الجمعية التشريعية 1948م :

اشتد الصراع بين مصر وبريطانيا حول مسألة السودان حتى اشتكت مصر في سنة 1947م بريطانيا إلى مجلس الأمن الدولي. وبعد نقاش طويل علق هذا المجلس تلك الشكوى ولم يصدر قراراً قاطعاً فيها. أما حكومة السودان فقد واصلت مساعيها لتطوير مؤسسات الحكم الذاتي، فاقترح الحاكم العام الجديد على مصر وبريطانيا تكوين جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي. وعارضت مصر هذه المقترحات ، إلا أن الحاكم العام سار قدماً بها وأصدر في سنة 1948م - بموافقة بريطانيا بالطبع - قانوناً كونت بمقتضاه الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي.

وعارضت الأحزاب الوحدوية هذا القانون وقاطعت انتخابات تلك الجمعية ، ونظمت ضدها مظاهرات صاخبة قمعتها الحكومة بالقوة واعتقلت عدداً من المتظاهرين بينهم الأزهري. أما حزبي الأمة والأنصار فقد رحبوا بالجمعية ترحيباً مشروطاً، واشتركوا في انتخاباتها باعتبارها خطوة نحو الاستقلال.

اختلفت الجمعية التشريعية عن المجس الاستشاري بأنها مثلت السودان كله مما عنى تخلي الحكومة عن سياستها السابقة الرامية لفصل الجنوب عن الشمال . فقد شملت عضوية هذه الجمعية ثلاثة عشر ممثلاً للجنوب انتخبتهم المجالس المحلية هناك ، واثنان وخمسون عضواً شمالياً انتخبوا انتخاباً مباشرًا أو غير مباشر . وقد أعطى الحاكم العام حق تعين عدد من الأعضاء لا يزيد عن عشرة ، كما شملت العضوية بعض الأعضاء بحكم مناصبهم. وكان على الجمعية أن تنتخب رئيساً سودانياً لها، فانتخب عبد الله خليل - سكرتير عام حزب الأمة وثاني رئيس لوزراء السودان - لهذا المنصب .

وكان قد كوّن في عام 1910م مجلس سُمي مجلس الحاكم العام من بضع أعضاء كلهم من البريطانيين الرسميين ، فلم تشتمل عضوية هذا المجلس سوداني أو مصري. وخول لهذا المجس مناقشة بعض المسائل ، إلا أن ذلك كان بصفة استشارية فقط إذ كان للحاكم العام مطلق الحرية في تخطي أو تعطيل قرارات هذا المجلس . وعليه فإن مجلس الحاكم العام لم يلعب دوراً يذكر في التطور الدستوري أو الإداري في البلاد إلى أن نص قانون 1948م على إنهائه واستبداله بمجلس تنفيذي من اثني عشر إلى ثمانية عشر عضواً يجب أن يكون نصفهم على الأقل من السودانيين . وكان السكرتيرون الثلاث والقائد العام أعضاء في هذا المجلس بحكم مناصبهم .

غير أن قانون 1948م قد مهد الطريق لتطور دستوري محدود للغاية . فقد احتفظ الحاكم العام لنفسه بسلطات واسعة منها حق التشريع وإلغاء كل قرارات المجلس التنفيذي، كما مُنعت الجمعية التشريعية من مناقشة كل المسائل الخاصة بالدستور والحكم الثنائي والعلاقات الخارجية والجنسية السودانية . رغم ذلك فقد انزعجت مصر كثيراً لسياسة حكومة السودان تلك والهادفة - على بطئها وحذرها - إلى تحقيق الحكم الذاتي في السودان تدريجياً - بعد عشرين سنة على أقل تقدير. ولوقف هذه المحاولات أعلن مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر في سنة 1951م ومن جانب

واحد فقط إلغاء اتفاقيتي 1936م والحكم الثنائي معاً، وتوج الملك فاروق ملكاً على مصر والسودان. غير أن مسألة السودان دخلت مرحلة جديدة وحاسمة عند قيام الثورة المصرية في تموز/يوليو 1952م.

ج - دستور الحكم الذاتي 1953م :

أدى اندلاع الثورة المصرية في تموز/يوليو 1952م إلى تغيير جذري في سياسة مصر نحو السودان . فبينما أصرت كل الحكومات الملكية السابقة على أن لا تفصل بين الاحتلال البريطاني لقناة السويس وبين مسألة السودان في أي مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، أبدت الثورة المصرية استعدادها لمناقشة مسألة السودان بمفردها. وأهم من ذلك فإن النظام الثوري الجديد قد قبل - ربما بتأثير من رئيسه محمد نجيب الذي عمل بالسودان وتعاطف مع أهله - طواعية وبشجاعة فائقة مبدأ حق تقرير المصير للسودانيين .

ولعل الثورة المصرية أرادت بهذا النهج الواقعي أن تفوت الفرصة على بريطانيا التي استغلت في الماضي إصرار مصر على السيادة الكاملة على السودان لعزل قطاعات واسعة ومؤثرة من السودانيين عن مصر ، ولدعم وإطالة أمد احتلالها للبلاد. وقد ضُمنت هذه المبادئ في اتفاق عقدته مصر في كانون الثاني/يناير 1953م مع الأحزاب السياسية السودانية الرئيسية الثلاثة : الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة، والحزب الجمهوري الاشتراكي. إزاء هذا الموقف الموحد بين مصر والأحزاب السودانية ، وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية (ربما في محاولة لاحتواء الثورة المصرية وزعيمها جمال عبدالناصر، قطع الطريق على بريطانيا) فاضطرت في 12 شباط/فبراير 1953م لأن تعقد مع مصر اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .

وأهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية الحاسمة في تاريخ السودان الحديث إقامة حكم ذاتي كامل في السودان يمتد لفترة انتقال مدتها ثلاث سنوات يتم خلالها إنهاء الإدارة الثنائية . وعقب هذه الفترة يمنح السودانيون حق تقرير المصير ليختاروا في جو حر محايد بين الاستقلال الكامل عن كل من مصر وبريطانيا وبين الاتحاد مع مصر. وفي هذه الاتفاقية أعلنت كل من مصر وبريطانيا حرصهما على وحدة السودان .

وكونت هذه الاتفاقية ثلاث لجان : لجنة الحاكم العام لتشاركه في بعض السلطات الاستثنائية التي أعطيت له خلال فترة الانتقال ، ولجنة الانتخابات لتعقد انتخابات عامة في البلاد لإقامة الحكم الذاتي، ولجنة السودنة لسودنة الوظائف في الخدمة المدنية والبوليس، وقوة دفاع السودان .

عارضت مجموعة صغيرة وغير مؤثرة من اليساريين هذه الاتفاقية ، ولكن السلطات سارت قدماً في الانتخابات التي فاز فيها الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية المقاعد في مجلسي النواب والشيوخ، وكون الأزهري أول حكومة وطنية في البلاد.

واجهت حكومة الأزهري عدة مشاكل منها أحداث أول آذار/مارس 1954م الدامية التي نظمها الأنصار احتجاجاً على زيارة محمد نجيب للسودان ، والتي فسروها بأنها دعاية للوحدة مع مصر. وأهم من ذلك التمرد في الجنوب في آب/أغسطس 1955م الذي هدد وحدة البلاد ونكأ جراحاً عميقاً مازالت البلاد تعانى منه حتى الآن . غير أن الأزهري ورفاقه أظهروا حنكة وبراعة سياسية فائقة تخطوا

بها هذه الصعاب . وعندما تأكدوا من قرب الخلاص من الاستعمار البريطاني انقلبوا على دعوة الوحدة مع مصر - التي قالوا أنها لم تكن أصلاً هدفاً في حد ذاتها بل وسيلة فقط لتحقيق الاستقلال – وشاركوا زملاءهم الاستقلاليين في إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في 19 كانون الأول/ديسمبر 1955م ، فأصبح السودان بلداً مستقلاً في مطلع يناير 1956م .

أ.د. حسن أحمد إبراهيم
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق :

- N.R.O. Sec. 6/8/49, General Note on Mahdism 1926-1936, 31 May 1932.
- N.R.O. Sudan Monthly Intelligence Summary, No. 45, for October 1937.
- P.RO., F.O. 371/12374, Memorandum by Davies. Director of Intelligence. on Mahdism, 1926.

ثانياً - المراجع العربية :

- إبراهيم ، حسن أحمد ، الإمام عبد الرحمن المهدي : دراسة للمهدية الجديدة ودور السيد عبدالرحمن المهدي في الحركة الوطنية السودانية 1934-1998م (أم درمان 1998م) .
- نجيلة ، حسن ، ملامح من المجتمع السوداني ، ج 3 (الخرطوم ، 1991م) .

ثالثاً - المراجع الأجنبية :

- Abdin, Hassan: Early Sudanese Nationalism 1919-1925, (Khartoum, 1985).
- Abu Hasabu, A.A., Faction Conflict in the Sudanese National Movement. 1918-1948, (London, 1975).
- Bakheit, G.M.A.,: British Administration and Sudanese Nationalism 1919-1939, (Ph. D., Cambridge, 1996).
- Beshir, M.O.: The Southern Sudan. from Conflict to Peace, (London, 1975).
- Colins, R.O.: Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan. 1918-1956, (London, 1983).
- Daly, Martin, Empire on the Nile. the Anglo-Egyptian Sudan 1898-1934. (Cambridge 1986).
- Ibrahim, H.A.: "Politics and Nationalism in North East Africa 1919-1935". In: General History of Africa, Vol. 7, Ch. 23.
- ___________,: The 1936 Anglo-Egyptian Treatv, (Khartoum, 1976).
- ___________,: "The Mahdist Uprisings Against the Condominium Government", 1900-1927, IJ.A.H.S., Vol. 12. No. 3, 1979.
- ___________,: "The Neo-Mahdists and the British 1944-1947: From Tactical, Cooperation to Short-Lived Confi'ontation", Middle

Eastern Studies, Vol. 38, No.3, July 2002

- ___________,: "The Policy of the Condominium Govrnment Towards the Mahdist Political Prisoners 1898-1932", S.N.R., Vol. 55, 1974.
- Mohamed, Dhaher Jasim: The Contribution of Sayyid Ali al-Mirghani. Leader of the Khatmiyya to the Political Evolution of the Sudan 1884-1968 (Ph. D., University of Exester, 1988).
- Muddathir, Abd al-Rahim, Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Developments 1899-1956, (Oxford, 1969) .Sabry, Hussein Zulfakar: Sovereignty for Sudan (London, 1982).
- Taha, Fadwa A.A., The 12 of February 1953 Anglo-Egyptian Agreement on the Sudan, an Historical Study. (ph. D., Khatoum, 1986).
- ___________, The Sudan Question in the 1946-1947 Anglo-Egyptian Negotiations. Study of the Background and Development of the Conflict (Unpublished M.A. Thesis, University of Khartoum 1981).
- Vol. John O.,: The Khatmiyyah Tariqah in the Sudan, 2 Vols. (Ph. D., Harvard University, 1969).
- Warburg, Gabriel, The Sudan Under Wingate, (London, 1971).



محمد أحمد المهدى



السيد عبد الرحمن المهدى



الزعيم إسماعيل الأزهرى والسيد محمد أحمد محجوب
يرفعان العلم السودانى بالسراى **1956**
إعلان الإستقلال

ثالثاً : الحركات التحررية والاستقلالية في المشرق العربي :

1 - حركات التحرر والاستقلال في لبنان.

2 - حركات التحرر والاستقلال في سوريا .

3 - حركات التحرر والاستقلال في الأردن .

4 - حركات التحرر والاستقلال في العراق .

5 - حركات التحرر والاستقلال في فلسطين .

ثالثاً : الحركات التحررية والاستقلالية في المشـــرق العـــربي

1 - حركات التحرر والاستقلال في لــبنــان

مقـدمـة :

عـاش اللبنــانيون ظروفـاً قاسـية جـدًا فـي الحـرب العالميـة الأولـى التـي تميـزت بكثـرة التنكيـل بالنــاس ، وفـرض الـسخرة ، والتجنيـد الإجبــاري ، والرقابـة الـصارمة علـى الإنتـاج الزراعـي ، وإجبـار الـسكان المحليـين علـى القبـول بالعملـة الورقيـة العثمانية ، على نفس المرتبـة من التعامل بـالعملات الذهبية والفضية ، وإعدام المشتبه بهم ، وغيرهـا مـن التـدابير التعـسفية . فعـاش سكان بـلاد الـشام ، اللبنانيون منهم بوجهٍ خاص ، كارثة حقيقية .

ووجـد سـكان المقاطعـات اللبنانيـة أنفـسهم تحت حصار مزدوج : مباشر فرضـه عليهم الجيش العثماني مع حليفه الألمـاني ، وخـارجي أوسع مدى لم يتنبه لـه اللبنـانيون لأنه طـالهم مع محاصريهم . فعاشوا معاناة أليمة .

كانـت المجاعـة التـي حلـت بجبـل لبنـان فـي الحرب العالمية الأولى مرعبـة . وجرى تنفيذها في ظل احتدام الصراع بين فرنسا وبريطانيا من جهة ، والسلطنة العثمانية وحلفائها من جهة أخرى . فـأدَّت إلى وفاة ثلث سكان جبل لبنان تقريباً بالموت جوعاً، أو من جراء الأمراض ، والجراد ، والاحتكـار . فهي سياسـة تجويـع متعمـد ، تقـع فـي صلـب الـصراع العثمـاني - الأوربـي ، حيـث عمـل الأوربيـون منـذ القرن التاسع عشر على تفكيك الـسلطنة واحتلال مـا تبقـى مـن ولاياتهـا العربيـة ، فـي حين كانـت دعايـة الفرنـسيين والإنكليـز تبـشر بقـرب نهايـة الـسلطنة وتقاسم ولاياتها فيما بينهم .

ولتحقيـق ذلـك الهـدف شـاركوا فـي تجويـع السكان ، ومنع وصول المؤن والمساعدات والأموال من الخـارج إلـى اللبنـانيين ، وحرَّضوا الأهـالي على الإدارة العثمانية .

إلا أن نتـائج الحـرب لـم تكـن واحـدة لجميـع الفئات الاجتماعية في المنـاطق اللبنانيـة : ففـي حين تضرر مئات الآلاف من اللبنانيين ، ومات قسم كبير منهم جوعا أو بسبب الأمراض ، والأوبئة ، و"سفر برلـك" ، فـإن قلـة مـن الميـسورين جمعـت ثـروات كبيرة من مآسي اللبنانيين وباقي سكان المنطقة فـي زمن الحرب . وكان فـي طليعتهم المرابون ، وتجـار الحبـوب فـي بيـروت ودمـشق وحلـب وحـوران وغيرها.

فأصبحت آلاف العـائلات دون مـأوى أو معيل بعـد أن بـاعوا المنـزل والأثـاث والأراضـي وكـل مـا يملكون من متاع في سبيل البقاء أحياءً أياماً إضافية بانتظـار الفرج . فـي الوقت عينـه ، جمعت قلـة من المحتكـرين ، والمـرابين ، والمـضاربين ، وأربـاب السلطة والنفوذ ، ثـروات طائلـة على حساب مآسـي النـاس . فبيعت مـساحات واسـعة جدًا من الأراضـي بأسعار بخسة جدًّا ، وتمت السيطرة على قسم آخر بالـهيمنـة المباشـرة ووضـع اليـد وتزويـر المـستندات الرسمية ، واختلاس قسم كبير من أموال المغتربين المرسلة إلـى ذويهم . وجمـع تجـار الحـروب ثـروات

طائلة جرى توظيفها لاحقا في بناء القصور ، أو ادخارها في المؤسسات المالية .

في المدة من انهيار الحكم العثماني في بلاد الشام عام 1918 حتى معركة ميسلون عام 1920 ، تمحورت مواقف عدد كبير من التنظيمات السياسية اللبنانية حول ضرورة رفض اتفاقيات سايكس-بيكو، ووعد بلفور من جهة ، والحفاظ على المصالح المشتركة لسكان بلاد الشام انطلاقاً من عوامل وحدتها التاريخية والاقتصادية والثقافية. وكان الرأي العام اللبناني منقسما انقساماً حاداً بين المؤيدين للانتداب الفرنسي والرافضين لكل أشكال الانتداب . وكانت بعض الآراء تحبذ الانتداب الأميركي في حال إقرار عصبة الأمم مبدأ الانتداب على المقاطعات العربية التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية .

أقامت فرنسا وبريطانيا دولا جديدة على أساس طائفي وقبلي لتسويغ قيام "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين . وهي تندرج جميعها ضمن مشروع استعماري لتقسيم المشرق العربي . ومع أن عوامل التوحيد القومي في هذه المنطقة كانت فاعلة فإنها واجهت صعوبات كبيرة على مختلف الأصعدة ، الداخلية ، والإقليمية ، والدولية . فاستفاد الزعماء المحليون من تلك التجزئة لتحقيق بعض أحلامهم في الزعامة الفردية لطوائفهم ، وقبائلهم ، ومناطقهم . وكانت الحركة الصهيونية (وما زالت) المستفيد الأول من صراعهم على السلطة وتشجيع الصراعات الطائفية والقبلية والسياسية .

وليس من شك في أن فهم المقاصد الحقيقية للمشروع الصهيوني يساهم في إعادة الاعتبار لدور الحركة الوطنية العروبية في لبنان والمشرق العربي إبان مرحلة الانتداب . فقد ولدت تلك الحركة في ظروف تاريخية بالغة التعقيد بعد هزيمتها في معركة ميسلون ، وفرض نظام الانتداب ، والبدء بتنفيذ وعد بلفور .

فكان على قادتها ممارسة النضال الصعب تحت وطأة تدابير سلطات الانتداب التعسفية كالقمع، والترحيل ، والتهجير ، ومصادرة الممتلكات . وأدركوا ، منذ البداية ، أن المعركة طويلة وشاقة ، وتتطلب اختبار كل أشكال النضال ، العسكري والسلمي ، المضادة لإدارة الانتداب والمتعاونين معها . وكان واضحاً لديهم أن التوحيد القومي يمر أولاً بالتوحيد الوطني ، على قاعدة العداء للسيطرة الأجنبية والمطالبة بالاستقلال التام الناجز .

بين فرنسا التنوير وممارسة الحكم العسكري المباشر :

من الصعب عزل ولادة دولة لبنان الكبير عن السياق العام لتاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر . فمرحلة نظام القائمقاميتين لسنوات 1845-1860 ، ثم مرحلة المتصرفية لسنوات 1861 - 1914 كانت زاخرة بالأحلام الطائفية عن الوطن القومي المسيحي من جهة ، وبناء الوحدة القومية العربية أو الجامعة الإسلامية الشاملة من جهة أخرى . وقد شهدت المقاطعات اللبنانية نموذجين متناقضين للسلطة المركزية قبل ولادة دولة لبنان الكبير :

الأول : متصرفية جبل لبنان التي أنشئت بعد حوادث عام 1860 الطائفية الدامية . وقامت القوى الخارجية ، لا سيما فرنسا وبريطانيا ، بدور بارز في إضعاف السلطنة العثمانية ، وذلك بتدخل القناصل الأجانب في الشؤون الداخلية . وقد استمر نظام المتصرفية من 1861 حتى 1914 حين استعاد العثمانيون سيطرتهم المباشرة على ما تبقى لهم من ولايات في المشرق العربي . فمارسوا عليها شتى

أنواع الاضطهاد والتجويع والتشريد حتى زوال حكم السلطنة في نهاية الحرب العالمية الأولى .

الثاني : الحكومة العربية في بيروت التي كانت ملحقة بالحكومة العربية في دمشق. وكانت تجربة قصيرة جدا ، مع أنها لاقت ترحيباً واسعاً في أوساط القوى الوطنية العروبية الرافضة للانتداب برغم معارضة القوى اللبنانية الموالية له .

لقد أثارت ولادة الدولة الحديثة في المشرق العربي ، بعد انهيار السلطنة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى ، تساؤلات منهجية عدة حول طبيعة القوى المحلية التي ساهمت في ولادتها . ويندرج المسار التاريخي المعقد لولادة دولة لبنان الكبير في إطار تدابير المفوضية العليا الفرنسية لتقسيم المناطق التي خضعت لانتدابها ، إلى دويلات على خلفية طائفية . وساهمت قوى مسيحية فاعلة في لبنان بدور ملحوظ في رسم حدود الدولة اللبنانية الجديدة ، وعاصمتها بيروت . في الوقت عينه ، شاركت قيادات محلية إدارة الانتداب البريطاني في رسم حدود دول العراق ، وشرقي الأردن ، وفلسطين . وكانت قيادات مساومة تبحث عن مصالحها الشخصية بالدرجة الأولى ، ولم تدرك جيدا مخاطر تنفيذ تصريح بلفور لبناء وطن قومي لليهود .

كانت ولادة دولة لبنان الكبير نقطة تحول أساسية في تاريخ لبنان المعاصر . فبعد أربعة قرون من الحكم العثماني الذي حافظ إلى حد ما على ركائز التوحيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان المشرق العربي ، جاءت مرحلة الانتدابين الفرنسي والبريطاني لتُحْدِث قطعاً تعسفيًا مع ماضي المنطقة، وترسم لها حدودا جديدة تضمن مصالح الإنكليز والفرنسيين والحركة الصهيونية العالمية .

حدثت ولادتها إلى جانب مجموعة دويلات بلاد الشام ، التي قدمت شعوبها تضحيات بشرية ومادية كبيرة بسبب رفضها للحكم الفرنسي ، وتمسكها بشعارات الحرية والاستقلال . فلم يستقر الجيش الفرنسي في مناطق الانتداب دون مقاومة عسكرية اتخذت شكل حرب العصابات . وتؤكد الوثائق والمذكرات عن تلك المرحلة أن الشعب اللبناني قاوم بصلابة نظام الانتداب وطالب بالاستقلال التام .

بعد إخفاق الحكم العسكري المباشر وردود الفعل المسلحة المضادة ، وافق اللبنانيون على الحكم الدستوري وإعلان الجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب . وبعد سنوات قليلة على ولادة دولة لبنان الكبير عرف اللبنانيون صورتين متناقضتين لفرنسا : الأولى جَرَتْ صياغتها بالاستناد إلى شعارات الثورة الفرنسية كما بثتها المدارس الفرنسية في القرن التاسع عشر ، والثانية فرنسا في زمن الانتداب .

لم تكن ردود الفعل لدى النخب السياسية أو الجماهير الشعبية اللبنانية رافضة رفضاً قاطعاً لدولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال غورو Gouraud من قلب بيروت . فقد أحاط نفسه بالبطريرك الماروني وبمفتي بيروت للطائفة السنية.

كما أن صورة فرنسا التي نادت بالمساواة والحرية والإخاء لم تغب عن خطاب الجنرال غورو، في محاولة لتغطية المجزرة التي ارتكبها الجيش الفرنسي في ميسلون ، وتدمير المشروع الوطني والقومي في المشرق العربي .

دخل جنرالات فرنسا إلى لبنان وهم يرفعون شارات النصر بعد أن أخفوا آثار جريمة التجويع البشعة التي عانى منها اللبنانيون . ووجد فيهم بعض اللبنانيين منقذين من الاستبداد العثماني المزمن .

نتيجة لذلك ، هللت بعض الصحف والقوى اللبنانية بقدوم جيش "الأم الحنون" لحماية لبنان . وعبرت عنها صورة العلم اللبناني الأول الذي اعتُمد بعد إعلان دولة لبنان الكبير ، وهو علم فرنسا في وسطه أرزة لبنان الخضراء .

فاستمر رمزا للبنان الكبير إلى حين تغييره إبان معركة الاستقلال ، وإبداله بعلم لبنان الحالي ، بألوانه الأبيض ، والأحمر وفي وسطه الأرزة الخضراء .

لم تكن فرنسا متحمسة لفكرة "الوطن القومي المسيحي" أو لبنان الصغير . ولم تحبذ عزلة لبنان الكبير عن محيطه العربي . ثم إنها حافظت على المصالح المشتركة بين لبنان وسورية طوال مرحلة الانتداب . يضاف إلى ذلك أن إدارة الانتداب لم تبالغ في تقدير دور العامل الطائفي داخل المجتمع اللبناني ، لكنها لم تقلل من أهميته . فبنت عليه ركائز النظام السياسي في دولة لبنان الكبير .

سعت المفوضية العليا الفرنسية لتجاوز الانقسام الطائفي باتجاه التقارب السياسي بين الطوائف ، ومساندة التيار الوطني المدافع عن بقاء دولة لبنان الكبير ضمن حدودها المعلنة ، وانفتاحها على محيطها العربي الذي هو مجالها الحيوي.

أصيب "التيار اللبناني" ، الذي عقد آمالاً كبيرة على دعم فرنسا من أجل تدريب اللبنانيين على الاستقلال ، بخيبة أمل كبيرة من سياسة فرنسا في لبنان .

وسرعان ما لمس دعاة "اللبننة" ، وهم تحديدا من أبناء الطائفة المارونية ، مدى الاختلاف الجذري بين الأحلام الرومانسية التي بثتها كتب الإرساليات الأجنبية عن فرنسا الحريات ، وحامية المسيحيين في المشرق العربي والعالم ، وبين الممارسة العسكرية للانتداب الفرنسي عبر قوى جمعت من مستعمرات فرنسا ومحمياتها ، وبوجهٍ خاص من السنغال ، والمغرب وبعض الأقليات الشركسية والأرمن وغيرها . وبدا واضحا أن صورة فرنسا الثورة والحرية والمساواة والإخاء التي بثتها الكتب المدرسية في المخيلة الشعبية لدى اللبنانيين هي أبعد ما تكون عن ممارسات إدارة الانتداب الفرنسي التي جاءت لتضمن مصالح الاحتكارات الفرنسية .

مواقف متباينة من نظام الانتداب الفرنسي على لبنان :

عند ولادة دولة لبنان الكبير كان المجتمع اللبناني مكوّناً من مجموعات مسيحية وإسلامية ، إضافة إلى أقلية من اليهود وطوائف أخرى . هذا فضلاً على وجود أقليات عرقية كالأرمن ، والشركس ، والكلدان ، والسريان ، والأشوريين ، والتركمان وغيرهم . وباستثناء الأرمن ، فإن تلك الأقليات قليلة العدد ، وكانت تقيم على الأراضي اللبنانية جنباً إلى جنب مع العرب ، وهم غالبية سكان لبنان ، في مختلف المناطق ولدى جميع الطوائف . نتيجة لذلك تفاوتت مواقف النخب والقيادات السياسية والجماهير الشعبية من ولادة دولة لبنان الكبير .

وتوزعت تلك المواقف بين مرحِّب، ومتحفّظ، ومعارض ، ومنخرط في حمل السلاح المقاوم للوجود الفرنسي في مناطق الانتداب الفرنسي ، والمناهض لتجزئة المناطق الخاضعة له إلى دويلات طائفية لا مبرر لها سوى حماية المصالح الفرنسية .

وكان العمل السياسي في المقاطعات اللبنانية يرتكز إلى صراع العصبيات العائلية والطائفية .. أما

في المدن الكبرى ، خاصة بيروت ، فقد انتشرت الجمعيات الثقافية والاجتماعية منذ أواسط القرن التاسع عشر ، تحت رقابة مباشرة من جواسيس السلطنة العثمانية .

وقد شهدت مرحلة إعادة العمل بالدستور العثماني 1908-1909 نهوضاً عارماً للعمل السياسي والثقافي والصحافي الديموقراطي في بيروت ومتصرفية جبل لبنان .

أدركت القوى الوطنية والقومية العربية أن اتفاقية سايكس-بيكو Sykes-Picot بدأت تطبق على أرض الواقع إضافة إلى تصريح بلفور Balfour بإعطاء وطن قومي لليهود . واعتبر القوميون العرب من اللبنانيين أن إعلان دولة لبنان الكبير يأتي في إطار مشروع فرنسي- إنكليزي لتجزئة المشرق العربي إلى دويلات صغيرة مفككة ووثيقة الصلة بالخارج . ونشرت كتابات علمية متميزة تنبه إلى مخاطر التجزئة ، وتدعو إلى رفض المشاريع الطائفية والعرقية التي تخدم المشروع الصهيوني الذي دخل حيز التنفيذ العملي .

فور احتلال الجيش الفرنسي للبنان وهزيمة الحكم العربي في بلاد الشام ، بادر الشعب اللبناني إلى الدفاع عن حريته واستقلاله . فانتشرت العصابات في كثير من المناطق اللبنانية وقامت بعمليات نوعية مضادة للفرنسيين ، خاصة في السنوات الثلاث الأولى من بداية حكم الانتداب . لكن عدداً كبيراً من الزعماء اللبنانيين ، من مختلف الطوائف والمناطق ، تعاونوا مع المفوضية العليا الفرنسية لضمان مصالحهم الشخصية والطائفية . في حين رفض زعماء آخرون التعاون مع إدارة الانتداب ، واستمروا في ولائهم للمبادئ الوطنية والقومية التي أطلقتها الثورة العربية الكبرى ، والتي جسدتها الحكومة العربية في دمشق. لكن هزيمة الحركة الوطنية بعد معركة ميسلون عام 1920 ، سمحت للمفوضية العليا الفرنسية باستمالة بعض زعماء الحركة القومية إلى جانبها ، بالاستعانة بمختلف أشكال الترغيب والترهيب . لكن بعض الزعماء الوطنيين دفعوا ثمناً غالياً بسبب موقفهم الثابت المقاوم لنظام الانتداب ، ومنهم من آثر الاستشهاد في معارك بطولية ، وفي مواجهة غير متكافئة مع القوى الفرنسية .

كان الوعي الشعبي في لبنان شديد التأثر بالانفعالات الداخلية ذات الوجه الطائفي . وساهمت الإرساليات الأجنبية والبعثات التبشيرية الموجودة بكثافة على الأراضي اللبنانية ، لا سيما في مناطق جبل لبنان ، في بناء قاعدة مسيحية واسعة ومنفعلة بالخطاب السياسي الذي بثته أجهزة الإعلام الفرنسي ، وعدد من المثقفين اللبنانيين من ذوي الصلات الجيدة بدوائر الخارجية الفرنسية . فتأثر قسم من اللبنانيين بمضمون الخطاب الفرنسي الذي شدد على أن فرنسا جاءت إلى هذه المنطقة لتحرر سكانها من الحكم العثماني ، وأنها ستعمل على بناء دولة ديموقراطية عصرية ، يتساوى فيها جميع اللبنانيين في الحقوق والواجبات . ولاقى هذا الخطاب صدى إيجابيًا في أوساط عدد من النخب الثقافية والسياسية اللبنانية ، لدى جميع الطوائف والمناطق .

لكن القمع المنظم الذي مارسته القوى الفرنسية منذ اليوم الأول لدخولها إلى سورية ولبنان ، أكد بالملموس أن إدارة فرنسا في المشرق العربي لن تختلف كثيراً عن إدارتها في مستعمراتها ومحمياتها المنتشرة آنذاك في مختلف أرجاء العالم.

ويمكن القول إن انقسام الرأي العام اللبناني من ولادة دولة لبنان الكبير لم يكن انقساماً طائفياً وحيد الجانب ، كما يتجلى في بعض الدراسات

اللبنانية ذات المنحى الطائفي . فلم يكن هناك قبول مسيحي شامل بالانتداب ، كما لم يكن هناك رفض إسلامي شمولي له . فالمشاعر الطائفية قادت إلى انفعالات مؤقتة ، لكن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها ، هي التي أملت على زعماء الطوائف في لبنان الكبير اتخاذ مواقف متبدلة من إدارة الانتداب ، بما يضمن مصالحها الشخصية والطائفية .

وأدَّت المدارس الأجنبية والإرساليات الدينية دوراً أساسياً في بروز تيار سياسي دعا إلى تمايز لبنان عن محيطه العربي . ومن أبرز تجلياته الدعوة الفينيقية وبناء "الوطن القومي المسيحي" أو "لبنان الصغير" . ونشط دعاة هذا التيار إبان الانتداب الفرنسي ، ولاقوا دعماً قويًا من المفوضية العليا الفرنسية التي وضعت في رأس أهدافها الاستراتيجية حماية دولة لبنان الكبير .

لم تستجب دوائر الخارجية الفرنسية للضغوط التي طالبت بالعودة إلى نظام المتصرفية أو " لبنان الصغير" . ورفضت التخلي عن بعض المناطق ذات الأغلبية الإسلامية التي ضمت إلى دولة لبنان الكبير وإعادتها إلى سورية ، ومنها مدينة طرابلس والأقضية الأربعة . وقد شغلت هذه المسألة دوائر الخارجية الفرنسية خلال أكثر من عشر سنوات . لكنها تمسكت بحدود لبنان المعلنة عام 1920 دون تغيير .

مراحل نضال اللبنانيين المضاد للانتداب الفرنسي

يمكن تقسيم الحقبة الممتدة من 1920 إلى 1943 ، إلى ثلاث مراحل أساسية : مرحلة النضال المضاد للحكم العسكري الفرنسي المباشر ، 1920 - 1926 ، ومرحلة النضال السياسي والمطلبي تحت راية الدستور والجمهورية اللبنانية في عهد الانتداب 1926 - 1939 ، ومرحلة النضال السياسي من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية 1939 - 1943 .

أولاً : نضال اللبنانيين المضاد للحكم العسكري الفرنسي المباشر 1920-1926

كان هدف الفرنسيين في بداية عهد الانتداب أن تتطابق صورة فرنسا عصر الأنوار مع صورة الدولة المنتدبة من جانب عصبة الأمم . ومهدت لتلك الصورة الجميلة مدارس الإرساليات الأجنبية ، خاصة الفرنسية منها . ثم أضيفت إليها صفة الدولة المنقذة التي جاءت لتساعد اللبنانيين بعد المجاعة والكوارث الهائلة التي حلت بهم في الحرب العالمية الأولى .

رحبت بعض النخب الثقافية اللبنانية بنظام الانتداب تحت عناية الدولة التي أطلقت شعارات الثورة التي عمَّت أوربا والعالم بعد أن بشَّرت بقيم الحرية ، والإخاء ، والمساواة ، والليبرالية ، والديموقراطية ، وحقوق الإنسان ، ومؤسسات الدولة العصرية ، ورعاية المواطن الحر . فأعطت تلك المقولات التي رافقت دخول فرنسا إلى لبنان انطباعاً جيدًا لدى كثير من اللبنانيين ، الذين رحبوا بإعلان دولة لبنان الكبير . كما رحبوا بدور فرنسا الداعم لسيادة لبنان واستقلاله ضمن الحدود الجديدة التي أعلنها الجنرال غورو .

بالمقابل ، وقفت غالبية سكان المناطق اللبنانية ، التي تأثرت بمشروع القومية العربية والوحدة السورية ، مناهضة الانتداب الفرنسي . وعبَّر سكان تلك المناطق عن رفضهم له بأشكال

عدة ، أبرزها إعلان العصيان ، والتمرد ، وحمل السلاح ، والتظاهر ، والإضراب العام وغيرها . وقد قاومه ، منذ البداية ، عدد مهم من النخب العروبية التي رأت أن الانتداب ليس إلا شكلاً مبطنا من أشكال الاستعمار الحديث .

تصنف حركات الاحتجاج هذه ضمن أربعة اتجاهات أساسية هي :

أ- مواقف القوى الرافضة لحكم الانتداب

وهي قوى وطنية وقومية ضربت أمانيها في الصميم مع هزيمة ميسلون ودخول الجيش الفرنسي إلى دمشق دخول الفاتحين . وتمثلت تلك القوى الطليعية بتيار الشهيد يوسف العظمة . إذ فضل أنصاره المقاومة المسلحة على الاستسلام للجيش الفرنسي الغازي . ودفعوا ثمناً غالياً بعد أن تعرضوا للقتل والتنكيل والتشريد ومصادرة الممتلكات .

لكن القوى الوطنية التي هزمت في ميسلون عادت إلى واجهة المقاومة بصلابة أكبر إبان الثورة السورية الكبرى(1925 - 1927) . فتحولت إلى تيار وطني مسلح ومناهض للانتداب على امتداد غالبية الأراضي السورية واللبنانية .

مارس الجيش الفرنسي الإرهاب الدموي في مناطق سيطرته ، مما دفع بعض اللبنانيين إلى حمل السلاح لمواجهته في عدد من المناطق اللبنانية في السنوات الأولى للانتداب 1920 - 1923 . وكان لجوء أحد رجال العصابات الوطنية المناهضة للفرنسيين إلى إحدى القرى كافياً لإحراق بيوتها ، ومصادرة مواشيها ، والتنكيل بسكانها .

لم تعتمد المقاومة الشعبية أسلوباً واحدًا في مواجهة الانتداب الفرنسي . فاستخدمت الممانعة ، ورفض التعاون ، والمقاطعة ، والعصيان المدني ، وحرب العصابات الوطنية ، والعصيان المسلح ، والتمرد الشامل ، وصولاً إلى الثورة الشاملة . ومع انحسار العمل العسكري المحلي وتقلص دور العصابات الوطنية المسلحة في لبنان ، تطورت حركة الاحتجاج الشعبي السلمي في لبنان إلى تيار جماهيري واسع ، ومهدت الطريق أمام تحالف عريض بين مختلف القيادات والطوائف والمناطق والأحزاب السياسية .

ب- النضال الديموقراطي من أجل إعلان الدستور والنظام الجمهوري

رفعت القوى الوطنية والقومية شعار الواقعية السياسية على قاعدة " خذ وطالب" . فلم تشارك في حرب العصابات الوطنية على الجيوش الفرنسية بحجة أن المعركة معها ستكون انتحارية بالضرورة ، وستقضي على القوى الطليعية الواعية في مناطق الانتداب الفرنسي ، دون إفادة مباشرة ، مما يعطي حرية أوسع للفرنسيين في مناطق سيطرتهم .

وأدرك قادة هذا التيار أن المعركة مع الانتدابين الفرنسي والبريطاني طويلة الأمد . ولا بد من إعداد الشعب اللبناني إعدادا جيداً لمناهضة إدارة الانتداب ، ومقاومة المشروع الاستيطاني الصهيوني في المشرق العربي .

وبمعزل عن الاتهامات المتسرعة ، فإن دعاة هذا التيار ليسوا انهزاميين أو خونة لقضاياهم الوطنية والقومية . إلا أن مواقعهم الطبقية أملت عليهم اعتماد أشكال مرنة من النضال بهدف التوفيق بين مصالحهم الذاتية من جهة ، وبين المصالح الوطنية والقومية من جهة أخرى . يضاف

إلى ذلك أن الحس الوطني والقومي لديهم كان لايزال جنينياً في مرحلة تاريخية تميزت بالانتقال من الحكم الاستبدادي العثماني ، لا سيما في العقود الأخيرة منه ، إلى مرحلة الانتداب الفرنسي والإنكليزي بتكليف من عصبة الأمم . فخشيت القيادات الوطنية والقومية في لبنان على مصالحها، ودعت إلى نضال سلمي طويل الأمد ، وبأشكال متنوعة ، للتخلص من الانتداب .

تعتبر معارضة الأعيان وكبار التجار ، والمعارضة داخل البرلمان الذي أنشئ حديثاً إبان تلك المرحلة ، جزءاً لا يتجزأ من التيار الوطني والقومي المناهض للانتداب . شهدت تلك المرحلة حركة احتجاج مطلبية ، كانت تتزايد باستمرار، على استيراد السلع الأجنبية وإغراق الأسواق اللبنانية بالسلع الرخيصة ، خاصة الحرير الصناعي ، الذي أدى لاحقا إلى إغلاق مصانع الحرير التي كانت مزدهرة في لبنان .

عملت السياسة الاقتصادية للمفوضية العليا على ربط الاقتصاد اللبناني بالسوق الفرنسية ، لمصلحة الاحتكارات الفرنسية بالدرجة الأولى . فتعرضت مراكز الإنتاج المحلي ، ومعظمها مراكز حِرْفية تضم مجموعات صغيرة من الحرفيين ، إلى ضغوط شديدة قادت إلى إفلاس الكثير منها ، وتسريح عمالها ، وكساد السلع التي تنتجها .

أصابت تلك السياسة الأسواق اللبنانية بالكساد الذي طال نسبة كبيرة من السلع التقليدية المنتجة محلياً . وتحولت بعض الدكاكين والمخازن إلى بيع السلع المستوردة من الخارج . نتيجة لذلك شهدت الأسواق التجارية في لبنان تبدلات بنيوية جذرية بسبب موقعها الجديد في السياسة الاقتصادية التي فرضتها فرنسا في مناطق انتدابها ، لا سيما تجارة بيروت . فتقلص دور الحرف فيها إلى حد بعيد ، في الوقت الذي حافظت فيه تلك الحرف ونقاباتها على دور أشدَ فاعلية في طرابلس وصيدا والمدن الداخلية . وقد خاضت النقابات الحرفية والمهنية حركة احتجاج كانت لها فاعلية قوية خلال مرحلة الانتداب .

أما عن بدايات العمل السياسي الحزبي المضاد للانتداب : فقد كانت ولادة العمل السياسي بالمفهوم العلمي الحديث للحزب ، في أواخر العهد العثماني .

ثم شهدت بداية مرحلة الانتداب ولادة كثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية في لبنان . وقد استوحت تنظيمها وأساليب عملها من الأحزاب الأوربية بوجه عام والفرنسية بوجه خاص . ومارست عملها السياسي إلى جانب التكتلات العائلية والمناطقية التقليدية . وقد أدخل بعض المثقفين اللبنانيين الذين درسوا في الخارج أفكار الاشتراكية : وكانت مقالات شبلي الشميل عن نظرية النشوء والارتقاء ، وفرح أنطون عن الاشتراكية العلمية ، وفؤاد الشمالي عن تنظيم النقابات العمالية، وكتاب نقولا حداد عن الاشتراكية، الصادر في القاهرة عام 1920 وغيرها، من المصادر الأساسية لولادة حركة شعبية مناهضة للانتداب الفرنسي على أسس غير طائفية .

كما عرف لبنان آنذاك نشاطاً ملحوظاً للأحزاب الأرمنية الكبرى ، وهي أحزاب "الطاشناق" و "الهانشاق" و "الرامغافار" و"اتحاد شبيبة سبارتاك" من المثقفين الأرمن الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية. وشكل هذا الاتحاد رافداً هاماً من روافد تأسيس الحزب الشيوعي اللبناني عام 1924 ، بعد أن تداخلت عوامل متعددة لتوليد حركة سياسية من نوع جديد في لبنان .

وبرغم استمرار النزاعات العائلية والطائفية

على الساحة اللبنانية إبان سنوات الانتداب ، برز عمل نقابي قوي إلى جانب عمل سياسي منظم . وظهرت أفكار جديدة تنادي بالثورة ، والحرية ، والعدالة ، والاشتراكية ، وضرورة إنصاف العمال والفلاحين ، ورفض الضرائب المجحفة ، وضرورة التصدي للاحتكارات الأجنبية ، والمطالبة بمجانية التعليم للجميع ، وربط الأرياف بالمدن عبر شبكة من الطرق الحديثة ، وتعميم المدارس والكهرباء ومياه الشرب على جميع القرى اللبنانية ، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للريفيين وغيرها .

على جانب آخر ، تنادى بعض المثقفين للتعاون الإيجابي بين العمال وأصحاب الرأسمال ، على غرار حزب العمال العام في دولة لبنان الكبير. فقد أسس هذا الحزب عام 1921 ونال دعم إدارة الانتداب الفرنسي . واستوحى مبادئه وأسلوب عمله من حزب العمال البريطاني . لذلك اعتبره المناضلون في الحركة العمالية في لبنان حزبا سلطويا يمارس خداع العمال والفلاحين .

واستقطبت الحركة السياسية الاشتراكية مجموعة مميزة من الشعراء والفنانين والأطباء والمهندسين والمحامين في لبنان وباقي دول المشرق العربي .

تميزت تلك الحقبة بالتحضير للحكم المدني في لبنان ، الذي حمل مناخاً من الحرية النسبية ساهمت في ولادة أحزاب سياسية منظمة . وكان في طليعتها "حزب الشعب اللبناني" الذي أسس عام 1924 علناً للحزب الشيوعي اللبناني .

وقد رفع حزب الشعب اللبناني عام 1924 شعاراً واضحاً : "لا نريد أي انتداب لأية دولة علينا، بل نريد استقلالاً تاماً ناجزاً" .

واعتقل قادة الحزب ، ولوحقت غالبية أعضائه ، وتوقف عن العمل وهو لمّا يزل حديث النشأة . ثم تطور العمل الحزبي والنقابي المنظم في لبنان بسرعة إبان مرحلة الانتداب التي شهدت ولادة عدد كبير من الأحزاب والنقابات المهنية والحرفية ، والجمعيات والنوادي الثقافية . وكانت غالبية نشاطاتها في المدن الكبرى ، لا سيما بيروت وجوارها . ولم تكن قادرة على استقطاب الريفيين وتأطير نضالهم المطلبي المضاد للفرنسيين . واستطاعت قلة من تلك الأحزاب والتنظيمات فقط أن تقيم علاقات تحالف وثيق مع أحزاب عربية أو أوربية .

وهكذا فإن العمل المنظم في لبنان لم يكن له وجود فعلي قبل إنشاء دولة لبنان الكبير . وتؤكد بعض الدراسات العلمية أن عمل الأحزاب آنذاك كان يتسم بكثير من الرومانسية ، والشعارات العمومية ، والافتقار إلى التنظيم الدقيق ، والتركيز على العمل الفردي النخبوي . وشجعت إدارة الانتداب الفرنسي على ولادة بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية المؤيدة لها . وكانت معظمها تنسج على غرار ما تفعله الأحزاب والتنظيمات والنقابات في فرنسا نفسها . ولم تعمر طويلاً ، وكثيراً ما كانت تنتهي بوفاة مؤسسها . وعرفت القوى المناهضة للانتداب بدورها ولادة أحزاب ونقابات وجمعيات وتنظيمات سياسية تأثرت ، بطريقة أو بأخرى ، بالعمل السياسي في فرنسا .

استقطبت الأحزاب والتنظيمات أعداداً متزايدة من النخب الثقافية والقوى المحلية ، المتضررة من سياسة الانتداب بسبب تحالفها الثابت مع الاحتكارات الفرنسية . واتسعت دائرة المعارضة تدريجياً لتضم لبنانيين من مختلف الطبقات الاجتماعية ، والطوائف ، والمناطق ، والمهن ، والنقابات ، والشباب ، والنساء ، والعمال ، والفلاحين . وأدت الصحافة اللبنانية دوراً بارزاً في

توسيع دائرة العمل الديمقراطي النسبي ، ونشر الأفكار الحرة . ونشطت حركات النقد والاحتجاج على التدابير التعسفية لإدارة الانتداب ، واستفادت من التناقضات السياسية التي شهدتها فرنسا في تلك المرحلة . فكان أعضاء في مجلس الشيوخ الفرنسي، وفي البرلمان ، والنقابات الفرنسية يشنون حملات شرسة لإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين في لبنان . كذلك استفادت المعارضة اللبنانية في الخارج ، خاصة في مصر ، من مناخ الحرية النسبية فيها لشن حملات مركزة على إدارة الانتداب الفرنسي .

لقد كانت حركات الاحتجاج التي خاضها اللبنانيون على سياسة الانتداب غنية ومتنوعة . وأثمرت ولادة الدستور اللبناني وإعلان الجمهورية اللبنانية عام 1926 . ورأى بعض المؤرخين أن هذا الحدث التاريخي هو نتاج التزام فرنسا أمام عصبة الأمم بإيصال سورية ولبنان إلى الحكم الذاتي بعد ثلاث سنوات من بدء تطبيق صك الانتداب الذي أعلن رسمياً عام 1923 .

لكن فرنسا أجبرت على إعلان الدستور اللبناني تحت ضغط الثورة السورية الكبرى ، وذلك بالتزامن مع تنفيذ تعهدها تجاه عصبة الأمم . فذيلت الدستور اللبناني بمواد إضافية تحفظ لها كامل الصلاحيات ، ويكون دستور لبنان مدخلا لفرض دستور مماثل على سورية . وتضمن مواد إضافية أعطت إدارة الانتداب حق تعطيله أو تعديله ، وانتخاب رئيس الجمهورية أو تعيينه ، وانتخاب بعض النواب وتعيين البعض الآخر ، والاعتراف باللغة الفرنسية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية لا بل قبلها في أحيان كثيرة . وشجعت التعليم الخاص وقدمت دعما محدودا للتعليم الرسمي، وعملت على بناء قطاع خاص قوي إلى جانب قطاع عام ضعيف . فكونت تلك التدابير التعسفية أرضا خصبة لنضال مطلبي في إطار نظام الانتداب .

ثانياً : نضال اللبنانيين في ظل الدستور والجمهورية 1926 - 1939

عين عضو مجلس الشيوخ الفرنسي هنري دو جوفنيل Henri De Jouvenel مفوضاً سامياً لفرنسا على سورية ولبنان في أواخر عام 1925 . فبرز تطور ملحوظ في إدارة الانتداب . فهو أول مفوض سام غير عسكري . كان دبلوماسيا مرناً عمل على ضمان مصالح فرنسا في مناطق انتدابها من جهة ، وقطع الطريق على الإنكليز الساعين إلى ضم مناطق الانتداب الفرنسي إلى نفوذهم من جهة أخرى . وكان على فرنسا تطبيق قرارات عصبة الأمم التي تلزمها بتقديم الدعم لتحقيق رغبات اللبنانيين في الحرية والسيادة والاستقلال .

بعد ولادة الدستور وإعلان الجمهورية اللبنانية بدأت مرحلة جديدة من النضال الجماهيري والعمل السياسي المناهض للانتداب . واضطر الفرنسيون إلى إجراء تغيير ملحوظ في أسلوب إدارتهم التي غلبت عليها في السابق النزعة العسكرية لفرض قرارات المفوضية العليا بالقوة . لذا تعد سنوات 1926 - 1939 مرحلة النضال المطلبي والوطني السلمي بحق في لبنان . فقد تخلى اللبنانيون عن النضال المسلح في مقاومة إدارة الانتداب ، التي خففت بدورها من استعمال العنف الدموي في مواجهة اللبنانيين . وباتت المظاهرات تملأ شوارع المدن اللبنانية بصورة مستمرة ، وساندتها النخب الثقافية والسياسية التي تناضل من أجل الاستقلال أو إبدال الانتداب بمعاهدة صداقة وتعاون بين لبنان وفرنسا .

سارعت إدارة الانتداب إلى تعطيل الصحف اللبنانية تعطيلاً مستمرًا . وكانت السجون اللبنانية تغص على الدوام بمناضلين لبنانيين . وجرى تعطيل الدستور اللبناني أو تعديله أو تعليقه مرات عدة إبان تلك المرحلة . وكان الهدف الأساسي من اللجوء إلى القمع في مواجهة الحركة الوطنية والمطلبية في لبنان ، هو ضمان الحد الأقصى من الأرباح التي كانت تجنيها الاحتكارات الفرنسية . وشهدت تلك المرحلة تبدلات بنيوية أدت إلى تحويل مدينة بيروت إلى مدينة (كوسموبوليتية) وإلى مركز أساسي للتبادل الاقتصادي والثقافي والإعلامي بين المشرق العربي والغرب .

فباتت بيروت قاعدة ثابتة لتبادل أكثر السلع والخدمات تطورًا . وتوسعت قاعدة الرأسمال الفرنسي بوجهٍ خاص والرأسمال الغربي بوجهٍ عام في بيروت بعد تحويلها إلى مركز مالي شديد الصلة بمراكز المال العالمية .

عملت المفوضية العليا الفرنسية على ربط الاقتصاد اللبناني تبعيًا بمراكز التجارة العالمية ، وعلى إعادة تنشيط قطاع الحرير في لبنان إبان مرحلة الانتداب . لكن الحملة أخفقت لأسباب داخلية وخارجية متنوعة أهمها سيطرة الاحتكارات الفرنسية على جميع القطاعات الحيوية المنتجة في مناطق الانتداب . فانهارت معظم القطاعات والحرف التقليدية . وقام احتكار التبغ خلال تلك الحقبة بدور سلبي جدًا أدى إلى إفقار الأرياف اللبنانية .

بالمقابل ، جرى تنشيط حركة السياحة والاصطياف وتحويل المناطق الجبلية اللبنانية القريبة من بيروت إلى مراكز استجمام لأغنياء اللبنانيين والوافدين من الأقطار العربية المجاورة ، لا سيما مصر وسورية والعراق والجزيرة العربية . وتعزز دور الوساطة والخدمات على مختلف الصعد الثقافية ، والإعلامية ، والصحية . وبات الاقتصاد اللبناني يعتمد اعتمادًا بارزًا على مداخيل هذا القطاع وغيره من قطاعات الخدمات والوساطة ، وأموال المهاجرين .

تميزت مرحلة العمل الدستوري في لبنان بقيام مؤسسات الدولة الحديثة ، مع ما رافقها من سمات التبعية والتقليد لأجهزة الإدارة ، المستقاة من النماذج المتبعة في الدولة المنتدبة بوجهٍ خاص. لكن دولة لبنان الكبير لم تكن تمتلك السيادة الكاملة على أراضيها . وليس لقادتها الحق في تقرير مصيرهم واختيار النماذج الإدارية والسياسية التي تتوافق مع مصالح اللبنانيين الوطنية والقومية . فقد فرض الفرنسيون على لبنان في بداية الحكم الدستوري مجلسين للشيوخ والنواب على الطريقة الفرنسية دون الأخذ بعين الاعتبار أن موارد لبنان المالية لا تسمح بذلك . ثم إن خبرة زعماء الطوائف من السياسيين اللبنانيين كانت معدومة تماماً في هذا المجال . لكن التجربة ألغيت بعد أشهر معدودة من إعلانها (1926 - 1927) . فدُمج مجلسا الشيوخ والنواب في مجلس واحد هو مجلس النواب ، ينتخب بعض أعضائه ويعين البعض الآخر . وبدا واضحا أن مرجعية القوانين والمراسيم والقرارات التي أصدرتها إدارة الانتداب الفرنسي مستقاة استقاءً شبه حصري من مصدرها الفرنسي مع إدخال بعض التعديلات الشكلية عليها حتى تتلاءم مع الواقع اللبناني .

اختير نموذج التحديث الفرنسي بالاستفادة من إعلان الدستور اللبناني ، وقانون الانتخاب ، وقانون الموظفين ، وغالبية القرارات التي عرفها لبنان في فترة ما بين الحربين العالميتين . وبات نظام التعليم اللبناني ، في كثير من جوانبه ، مشابها للمناهج والبرامج والامتحانات المتبعة في نظام

التعليمي الفرنسي . ومع أن الفرنسيين عدلوا دستورهم وقوانينهم ومراسيمهم الثقافية والتعليمية مرارا ، فقد حافظت القوانين والأنظمة في لبنان على جمود قاتل منذ إصدارها أيام الانتداب (حتى بعد أكثر من خمسة عشر عاما من ولادة استقلال لبنان) .

في إطار هذه اللوحة الملأى بالسلبيات من جهة ، وبعناصر التحديث المفروضة من الخارج من جهة أخرى ، كان على اللبنانيين أن يناضلوا بكل الوسائل المتاحة لديهم لضمان حقهم المشروع في السيادة والحرية والاستقلال .

فالقرارات الجديدة المفروضة من الخارج لمصلحة الاحتكارات الفرنسية بالدرجة الأولى ، دفعت القوى الوطنية اللبنانية إلى اعتماد النضال السلمي المطلبي الذي كفله الدستور .

أ - النضال المطلبي 1926 - 1939

مارس اللبنانيون النضال المطلبي لانتزاع حقوقهم الديمقراطية والنقابية والسياسية . وليس صحيحاً القول بأن الديمقراطية النسبية التي ينعم بها لبنان منذ ذلك الوقت هي منحة أو هبة من الحاكم ، بل نتاج سلسلة من النضال الصلب الذي مارسته منظمات المجتمع المدني في لبنان . وقدم اللبنانيون تضحيات كبيرة من أجل الحفاظ على حرية الرأي ، والنشر ، والعمل النقابي والتنظيم السياسي .

كانت العناصر الداخلية مؤاتية لخوض نضالات وطنية مناهضة لإدارة الانتداب . فالبنية السكانية البالغة التنوع الطائفي في لبنان تمنع أي طائفة من التفرد بالسلطة ، كما تمنع أي مشروع خارجي مدعوم من بعض الطوائف من الاستقرار على الأراضي اللبنانية . وتتسم البنية الاقتصادية في لبنان بالليبرالية القصوى التي تصل إلى درجة الفوضى التي تمنع قيام أي حكم عسكري أو ديكتاتوري . وكونت البنية الثقافية القائمة على تنوع اللغات والمناهج والبرامج التعليمية ووسائل الإعلام ، سمة بارزة من سمات لبنان الإيجابية التي تقوم على الانفتاح التام والتفاعل الكامل مع جميع الثقافات .

بني الاقتصاد اللبناني على أساس توفير الخدمات والوساطة مع الخارج ، وإعادة التصدير ، وتسويق كثير من الخدمات المربحة . فسمحت تلك العناصر مجتمعة بإقامة نظام سياسي في لبنان يرتكز إلى الديمقراطية ، وتنوع الآراء ، وتعدد التمثيل الطائفي . وامتنع اللبنانيون عن اللجوء إلى النضال المسلح المضاد للانتداب لأنه يقود إلى انقسام المجتمع اللبناني انقساماً حادًا يستفيد منه الفرنسيون بالدرجة الأولى . وبعد أن خاب الحكم العسكري الفرنسي في السنوات الست الأولى من عهد الانتداب ، لم يحاول الفرنسيون إعادة تجديده طوال المرحلة الممتدة من إعلان الدستور حتى جلاء القوات الفرنسية عن لبنان .

حرصت إدارة الانتداب على تطوير النضال المطلبي بهدف إخراج اللبنانيين من دائرة الانقسام الطائفي التقليدي . لكنها كانت تشترط على الأحزاب والتنظيمات الجديدة الاعتراف بالانتداب ، والعمل في إطار الدستور اللبناني والمراسيم التي تصدرها مؤسسات الجمهورية اللبنانية . وقد حفلت تلك الحقبة بأشكال متنوعة من حركات الاحتجاج الشعبي على الاحتكارات الفرنسية .

تكررت إضرابات المستأجرين ، واللحامين ، والسائقين ، والمحامين ، وعمال الطباعة ، والمعلمين ، والطلاب ، وعمال التنظيفات ، وعمال

المصارف ، وعمال شركات الكهرباء ، والمياه ، والهاتف ، والتَّرام ، وغيرها . وبلغت حركة الاحتجاج المطلبي ذروتها على شركة احتكار التبغ في سنوات 1930- 1939 .

وشارك فيها زعماء سياسيون ورؤساء بعض الطوائف بعد أن طالت لقمة عيش كثير من العائلات اللبنانية الفقيرة والعاملة في قطاع زراعة التبغ وتصنيعه .

كما أن حركة الاحتجاج السياسي على الوجود الفرنسي في لبنان ، والتي عبرت عنها المؤتمرات الوطنية والقومية العربية ، ضمت شخصيات لبنانية من مختلف الطوائف والمناطق . كانت الحركة المطلبية تزداد اتساعا بسبب قسوة التدابير التي اتخذتها إدارة الانتداب لمصلحة الاحتكارات الفرنسية ، وعلى حساب مصالح اللبنانيين . وقد عبر البطريرك إلياس الحويك ، رجل الاستقلال اللبناني الأول ، عن المرارة التي تذوقها اللبنانيون الذين صدقوا الشعارات الفرنسية . فأطلق عبارته الشهيرة : "فرنسا كالشمس ، تنير من بعيد، لكنها تحرق من قريب" .

ثم أصدر خلفه ، البطريرك أنطوان عريضة، "الكتاب الأخضر" عام 1936 ، الذي فضح دور الاحتكارات الفرنسية في لبنان ، لا سيما احتكار شركة التبغ . ويعتبر هذا الكتاب أهم وثيقة أصدرتها البطريركية المارونية تدين الانتداب الفرنسي في أوج سيطرته على لبنان .

لقد أخفقت إدارة الانتداب في إخفاء وجهها الحقيقي الذي تجلى بممارسة القمع والإرهاب على اللبنانيين . فقادت سياستها إلى إفقارهم وفتح طريق الهجرة أمام أعداد كبيرة منهم نحو دنيا الاغتراب ، لا سيما إلى بلدان القارة الإفريقية التي شهدت حركة هجرة لبنانية واسعة قبيل الحرب العلمية الثانية .

كان للنضال المطلبي الأثر البارز في تجاوز الانقسام الطائفي الذي برز بحدة في مطلع عهد الانتداب . وشهدت الساحة السياسية اللبنانية تطوراً بارزاً في مواقف زعماء الطوائف في لبنان . فبرز موقف مساوم من الانتداب في أوساط القيادات الإسلامية التي كانت معادية له من موقع طائفي واضح . بالمقابل ، تبلور موقف أشد عداء للانتداب في أوساط قوى مسيحية كانت مؤيدة له في السابق. فاتسعت دائرة الاستقطاب السياسي على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة . كانت القيادات المسيحية والإسلامية تبحث عن ضمان مصالحها الخاصة بالتعاون مع إدارة الانتداب أو بإعلان العداء لسياسته الاحتكارية في لبنان . وتلاقت أهدافها على قاعدة الوحدة الوطنية والعمل على إلغاء الانتداب ، وإبداله أولاً بمعاهدة صداقة وتعاون مع فرنسا . وبعد أن وقعها البرلمان اللبناني ورفضها البرلمان الفرنسي ، تطور هذا الموقف إلى نضال صلب من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية ، فضم التيار الاستقلالي مسلمين ومسيحيين من جميع الطوائف والمناطق . واتسعت دائرته عندما بدأ الفرنسيون يتلاعبون بالدستور ، تعطيلاً أو تعديلاً أو تعليقاً . وتكونت الكتلة الدستورية برئاسة الشيخ بشارة الخوري التي نادت باحترام الدستور اللبناني ، وتحريره من القيود الفرنسية التي تكبله .

وقد حققت أهدافها بعد انتصارها في معركة الاستقلال وسيطرتها على غالبية مقاعد المجلس النيابي في لبنان . أما الكتلة الوطنية التي كانت تضم قوى سياسية موالية للفرنسيين فخسرت نفوذها تدريجياً ، وحوكم زعيمها ، رئيس الجمهورية الأسبق إميل إده ، وطرد من البرلمان بسبب وقوفه إلى جانب الفرنسيين معارضاً القوى المطالبة بالاستقلال .

تشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن الكتلتين الدستورية والوطنية كانتا امتداداً للعصبية العائلية السياسية أو الغرضيات القديمة . إلا أن التركيبة الاجتماعية والطائفية للقوى البشرية المنخرطة فيهما اختلفت نسبيا عما كانت عليه العصبيات القديمة . يضاف إلى ذلك أن نضال الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية ساهم في تطوير الفكر السياسي اللبناني ، خاصة في مرحلة العمل الدستوري التي شهدت نضالات مطلبية وسياسية على أسس ديموقراطية .

ب- نضال الأحزاب غير الطائفية المضاد للانتداب 1930 – 1939 :

عاد الحزب الشيوعي لممارسة نشاطه السري تحت اسم جديد هو "الحزب الشيوعي السوري" الذي ضم الشيوعيين في سورية ولبنان . وأصدر وثيقة هامة في 7 تموز/يوليو عام 1930 ، ثم أعاد توزيعها بعد عام على صدورها باسم "لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري؟" وفيها مبادئ عامة أبرزها : العمل على تقويض النظام الرأسمالي الاستعماري ، وإنشاء النظام الاشتراكي على أنقاضه، ومبادئ وطنية مثل الاستقلال التام ، والوحدة السورية ، وسحب الجيوش المحتلة ، وإلغاء الانتداب وإلغاء الاحتكارات ، والدعوة إلى التحالف بين العمال والفلاحين .

وبسبب اتساع قاعدته العمالية كانت حكومة الانتداب تتحسب كل عام لاحتفالات أول أيار/مايو وما يرافقها في لبنان من توزيع مناشير ، ورفع رايات حمراء ، ومظاهرات ، وإضرابات ، واعتقالات ، وحركة احتجاج . وشارك في بعضها مناضلون من الحزب الشيوعي الفرنسي وعدد من الديمقراطيين في العالم وفدوا خصيصا للاحتجاج على التدابير التعسفية للإدارة الفرنسية في سورية ولبنان . تعرض أعضاء الحزب الشيوعي اللبناني مجددا للسجن ، والملاحقات ، وتعطيل الصحف والمجلات . كما جرت ملاحقة النقابات والقوى الوطنية والقومية المقاومة للانتداب طوال المدة ما بين الحربين العالميتين وحتى رحيل الجيوش الأجنبية عن لبنان . وأثبتت تلك الممارسات زيف الديموقراطية التي نادت بها إدارة الانتداب .

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1932 أسس الحزب السوري القومي بوصفه حزباً سياسياً جديدًا أضاف وجهاً جديداً إلى الهوية القومية في لبنان . ونشر مؤسس الحزب أنطون سعادة آراءه خلال سنوات التأسيس عبر الندوات والمحاضرات واللقاءات الشخصية مع مجموعة من الطلاب والمثقفين ، وبوجه خاص مع طلاب الجامعة الأميركية في بيروت . وكانت توجهاته مناهضة تماماً لسياسة الانتداب وتدعو إلى التحرر القومي ، إلا أن نشاطه في مرحلة التأسيس بقي سرياً على غرار الأحزاب الأخرى المعادية للانتداب . ثم أعلن مبادئه الرئيسية ودستوره في عام 1934 التي نصت على وحدة الأمة السورية ، ورفض الانتداب ، والدفاع عن القضايا القومية خاصة قضية فلسطين . سارعت إدارة الانتداب إلى اعتقال أنطون سعادة ومناصريه . فألف سعادة كتابه "نشوء الأمم" وهو في سجنة عام 1935 ، وفيه شرحٌ واف لمبادئ الحزب .

اعتقل سعادة وأفرج عنه ثلاث مرات مع عدد من قادة حزبه خلال سنوات 1935-1937 . وأظهر الحزب حماسا ملحوظا للكفاح المسلح المقاوم لمحاولة تركيا ضم لواء الاسكندرون ، ومحاولة الحركة الصهيونية السيطرة على فلسطين. وبعد أن غادر سعادة لبنان في جولة إلى الأميركيتين

لشرح مبادئ الحزب توقف في إيطاليا وألمانيا قبل وصوله إلى البرازيل . فشنت السلطات الفرنسية حملة اعتقالات واسعة على أنصار الحزب بتهمة التعاون مع النازيين والفاشيين ، ومنعت الحزب من النشاط ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر 1939 . واستمر اضطهاد أنصاره حتى أواسط 1941 . وأدى الحزب دوراً بارزاً في الحياة السياسية اللبنانية في المرحلة ما بين معركتي الاستقلال والجلاء .

وبرغم ولادة بعض الأحزاب القومية غير الطائفية إبان تلك الحقبة ، فإن عملها بقي ضعيفا جدا ولم يتبلور إلا بعد أن نال لبنان استقلاله السياسي . لذلك كوَّن الحزبان ، الشيوعي والقومي السوري ، الركيزة الأساسية للحياة السياسية في لبنان على أسس غير طائفية. فكان لنضالهما في مقاومة إدارة الانتداب وقراراتها التعسفية والشركات الاحتكارية الفرنسية الدور الأساسي في تنظيم جماهير واسعة من العمال والفلاحين والمثقفين وأصحاب المهن الحرة . مما ساهم في تنظيم الإضرابات والمظاهرات في المناسبات الوطنية والقومية . وتحولت تلك النضالات إلى تيار وطني فاعل إبان الحرب العالمية الثانية.

ج- تحالف الأحزاب اللبنانية لمناهضة الانتداب ومن أجل الاستقلال

إلى جانب الأحزاب العلمانية غير الطائفية ، شهد لبنان في تلك المرحلة تنظيمات سياسية ذات طابع وطني ، أو قومي ، أو كشفي أو طائفي . وأبرزها "حزب الاستقلال الجمهوري" ، و"حزب النداء القومي" . كان دورهما محدوداً جدًا ، وقد انهار الحزبان تحت وطأة تناقضاتهما الداخلية .

وأسست "الكتائب اللبنانية" عام 1936 ، و"النجادة" عام 1937 . فكان لهما وجه كشفي وطائفي واضح . أما "حزب الوحدة اللبنانية" الذي أسس عام 1936 ، فمثل أكثر المجموعات تطرفاً في الدعوة لإعادة لبنان إلى حدود المتصرفية أو "لبنان الصغير" بعد إظهار خيبة الأمل من دولة "لبنان الكبير" . وعلى تباين وجهات النظر بين حزبي الكتائب اللبنانية والنجادة ، تلاقى الجانبان في معركة الاستقلال للدفاع عن سيادة لبنان بوصفه بلدًا مستقلاً ضمن حدوده المعلنة .

بعد أن رفض البرلمان الفرنسي التوقيع على اتفاقية الصداقة بين لبنان وفرنسا التي وقعها البرلمان اللبناني إبان تلك الحقبة ، تحولت الأحزاب السياسية في لبنان ، العلمانية منها والطائفية معا ، إلى عنصر استقطاب للحركة الشعبية العريضة المنادية بالاستقلال . وتعزز دورها بتلاقي بعض رجال الدين المسيحيين والمسلمين لهذه الغاية بعد أن خبر الجميع السياسة الاستعمارية الفرنسية القائمة على مبدأ "فرق تسد" . فتضاءل دور جميع التنظيمات والأحزاب الطائفية الأخرى التي كان تدعمها إدارة الانتداب الفرنسي . وبدأت ركائز السياسة الفرنسية التقليدية في لبنان ، وهي ركائز طائفية بالدرجة الأولى ، تضعف تدريجياً بين بداية الانتداب ونهايته . كما أن العصبية العائلية والطائفية لم تعد القاعدة الوحيدة للسياسة اللبنانية على غرار ما كانت عليه في السابق .

تعزز العمل الحزبي المنظم والثابت برغم القمع المستمر الذي شهدته الأحزاب العلمانية والقومية من جانب السلطات الفرنسية . لكن ، الخلافات الحادة بين الحزبين العلمانيين الكبيرين ، "الشيوعي" و "القومي السوري" في لبنان ، تركت آثاراً سلبية جدًا على الحركة السياسية غير

الطائفيــة . ممــا فــسحَ المجــال أمــام التنظيمــات والأحزاب الطائفية لكي تعيد تعزيز العامل الطائفي الــذي أعــاق التغييــر الــسياسي والاقتــصادي والاجتماعي في لبنان .

لقد كان لنضال الأحزاب الوطنية والقومية غير الطائفية في لبنان إبان مرحلة ما بين الحربين العالميتين أكبر الأثر في تحريض الرأي العام اللبناني على الانتداب الفرنسي ، وتعرية أطماع شركاته الاحتكارية . فاستعملت في مقاومته مختلف أشكال النضال السلمي ، والسياسي والاجتماعي والنقابي .

تحول لبنان إلى مختبر حقيقي للعمل السياسي بروافد عدة ، وشهد ولادة أفكار وطنية وقومية وأممية . وعرفت جميع الطوائف والقوميات تنظيمات سياسية خاصة بها . وأقامت بعض الأحزاب اللبنانية الكبيرة صلات وثيقة بأحزاب مشابهة لها خارج لبنان . وعاشت الساحة السياسية صراعاً مريراً بين أحزاب لبنانية ذات انتماءات مختلفة . ثم إن بعض التنظيمات السياسية كالكتائب، والنجادة ، وغيرها من التنظيمات التي أنشئت على أسس كشفية تحمل مظاهر عسكرية واضحة ، تعرضت للحل من جانب سلطات الانتداب .

ولكن العمل الحزبي طوال سنوات الانتداب لم ينجح في إيصال نواب حزبيين إلى البرلمان اللبناني ، ومنع من العمل داخل مؤسسات الدولة . ولم تؤلَّف أي من الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ ولادة دولة لبنان الكبير ، على أسس حزبية . فبقي العمل الحزبي في لبنان فاعلاً فقط في صفوف المعارضة . وكان أشد فاعلية في الشارع منه في صفوف البرلمان والحكومة ودوائر الدولة .

ثالثاً : نضال اللبنانيين في سبيل الاستقلال 1939 - 1943

بدأ التحضير لمعركة الاستقلال منذ أن وافقت الحكومة الفرنسية على إنهاء مرحلة الانتداب وإبداله بمعاهدة صداقة وتعاون مع لبنان ، وأخرى مع سورية بوصفهما دولتين مستقلين . فاعترفت فرنسا بأن عهد الانتداب دخل مرحلة النهاية بفضل نضال الشعب اللبناني الذي لم يتوقف منذ بداية الوجود الفرنسي على أرضه .

هذا إضافة إلى عامل آخر بالغ الأهمية تجلى في صعود الفاشية والنازية في أوربا إبان تلك المرحلة ، وكان ينذر باندلاع حرب عالمية ثانية . فبادرت إدارة الانتداب إلى تخفيف قبضتها العسكرية، وإطلاق الوعود لسكان المناطق المنتدبة بإبدال الانتداب بمعاهدة صداقة وتعاون مع فرنسا .

استقطب هذا الشعار معظم الاتجاهات السياسية في لبنان ، ومنها اتجاهات طائفية كانت لا تزال تتمسك ببقاء القوى الفرنسية على أرضه لحماية دولته ضمن الحدود الجغرافية التي أعلنتها إدارة الانتداب . لكن الاتفاقية التي وقعها البرلمان اللبناني لم توقع من جانب البرلمان الفرنسي . مما دفع الغالبية الساحقة من اللبنانيين إلى رفع شعار الاستقلال التام .

في غمرة تأزم العلاقات بين فرنسا من جهة، والسوريين واللبنانيين من جهة أخرى قبيل الحرب العالمية الثانية ، كان الشعب الفلسطيني يخوض معركة قاسية مضادة للحركة الصهيونية المدعومة من إدارة الانتداب البريطاني . ومع اندلاع ثورة 1936 في فلسطين شهد لبنان حركة جماهيرية واسعة لدعم الثورة والانخراط المسلح في صفوفها. واستمرت تلك الحركة طوال سنوات 1936-1939،

(تجددت لاحقًا بعد قرار التقسيم وقيام دولة إسرائيل) .

بعد مدة قصيرة من اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 ، سقطت فرنسا تحت الاحتلال الألماني . فتوزع الشعب الفرنسي بين قوى فرنسا الحرة المدعومة من بريطانيا ، وقوى مناصرة للجنرال بيتان ، وتعرف باسم حكومة فيشي Vichy الموالية للألمان . وتوسعت رقعة الانقسام السياسي لتشمل المستعمرات الفرنسية ومناطق الحماية والانتداب التابعة لفرنسا . وعندما أعلن الجنرال كاترو Catroux باسم فرنسا الحرة استقلال سورية ولبنان عام 1941 وزوال نظام الانتداب عنهما ، وجد أنصار الانتداب في لبنان صعوبة كبرى في الاستمرار على موقفهم السابق . ولم يعد بمقدورهم المطالبة بأقل من الاستقلال الذي لوح به الفرنسيون الأحرار بديلاً لصيغة الانتداب.

كان اللبنانيون يدركون جيدًا أن إعلان كاترو ليس سوى مناورة سياسية تهدف إلى ضمان بقاء الوجود الفرنسي في المشرق العربي بانتظار نهاية الحرب العالمية الثانية واستعادة فرنسا لنفوذها . لكن التيار الاستقلالي استقطب الغالبية الساحقة من اللبنانيين على خلفية الاستقلال التام وزوال الانتداب. فلاقى دعماً مباشراً من الإنكليز الذين كانوا يطمحون للحلول مكان الفرنسيين في مناطق انتدابهم .

حملت انتخابات عام 1943 البرلمانية فوزا ساحقا للقوى الاستقلالية في لبنان ، وهي قوى وطنية عروبية . بالمقابل ، تقلص النفوذ الفرنسي داخل البرلمان اللبناني إلى أدنى حد له منذ بداية الحياة البرلمانية في دولة لبنان الكبير . وانتهز دعاة الاستقلال الفرصة ليطهروا الدستور اللبناني من النصوص التي أضافها إليه الفرنسيون.

واعتبروا اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في لبنان ، مع إمكان الاستفادة من اللغة الفرنسية وغيرها وفق ترتيبات خاصة . ثم ألغوا العلم اللبناني القديم الذي كان علم فرنسا وفي وسطه أرزة لبنان ، وأنشؤوا علم لبنان الحالي . وطالبوا الفرنسيين بتسليم إدارات الدولة دون إبطاء إلى اللبنانيين .

وطالبوا كذلك بترحيل جميع الجيوش الأجنبية عن الأراضي اللبنانية والعمل على تأسيس الجيش اللبناني . فكانت تلك التدابير الجذرية التي اتخذتها حكومة رياض الصلح عام 1943 نقطة تحول أساسية في تاريخ لبنان المعاصر .

لذلك اعتبرها الفرنسيون بمثابة إعلان حرب علنية على الوجود الفرنسي ، وعلى المصالح الفرنسية في لبنان . فكان رد فعل المفوض السامي جان هيللو Helleu قاسيا . فقد أمر باعتقال رئيس الجمهورية ، بشارة الخوري ، وأركان الحكومة اللبنانية وبعض السياسيين . لكنه اضطر لاحقاً إلى إطلاق سراحهم تحت ضغط المظاهرات الشعبية الصاخبة في لبنان ، وردود الفعل العنيفة في الدول العربية . إضافة إلى حركة تأييد واسعة في كثير من الدول التي دعمت استقلال لبنان .

والملاحظ أن معركة الاستقلال والسيادة الوطنية في لبنان لم تكن دامية بل اقتصرت على حركات الاحتجاج السلمي التي لم تخلو من صدامات أوقعت بعض القتلى وعددا محدودا من الجرحى . وهذا ما دفع معظم المؤرخين ورجال السياسة ، من لبنانيين وغير لبنانيين ، إلى القول بأن لبنان نال استقلاله دون إراقة دماء مستفيداً من تماسك الجبهة الداخلية من جهة ، ومن حملة الاحتجاج العربية والدولية لإنهاء عهد الانتداب من جهة

أخرى . وبعد أن أنجزت معركة الاستقلال عام 1943 ، تابع اللبنانيون النضال حتى تم إجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن أراضيهم في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1946 .

بعض الاستنتاجات

- تؤكد الوثائق التاريخية الأصيلة أن عددا كبيرا من الزعماء اللبنانيين ، وبنسب مختلفة بين الطوائف والمناطق ، قد تعاون مع إدارة الانتداب الفرنسي . بالمقابل ، أدت القوى الحية والفاعلة في الشعب اللبناني ، وهي قوى شعبية من كل الطوائف وعلى امتداد جميع المناطق اللبنانية ، دورا فاعلا في التصدي له .

- لم تستطع إدارة الانتداب فصل وحدة الحركات المطلبية والسياسية بين سكان دولة لبنان الكبير والدويلات السورية . إذ تكونت البنية السكانية لدولة لبنان الكبير من التفاعل الدائم مع المناطق المجاورة . فكان من الصعب التمييز بين غالبية العائلات اللبنانية وامتداداتها في بلاد الشام ، لا سيما في المدن والأرياف السورية والفلسطينية . ويلاحظ أن عدداً من السياسيين والمثقفين الذين أدوا دورا مهمًّا إبان مرحلتي الانتداب والاستقلال كانوا من تلك المناطق .

- تمسك القوميون العرب في لبنان ، ومعهم القوميون السوريون ، بمواقف ثابتة حول ضرورة الإبقاء على أشكال التوحيد الاجتماعي والاقتصادي بين مناطق بلاد الشام ، مع الارتقاء بأشكال التوحيد السياسي لكي تستطيع شعوب هذه المنطقة مواجهة المشروع الصهيوني الذي بدأ تنفيذه إبان تلك المرحلة .

- استفادت إدارة الانتداب في بداية حكمها من وجود تيارين رئيسين متناقضين في لبنان ، ونجحت في تعطيل التفاعل بينهما لتمرير سياسة انتدابية تعمل فقط على ضمان مصالح الفرنسيين والمتعاونين معهم . لكن قرارات المفوضية العليا ضمنت مصالح الاحتكارات الفرنسية ، وساندت المتعاونين معها من زعماء الطوائف اللبنانية ، وألحقت ضررا كبيرا بمصالح الغالبية الساحقة من اللبنانيين ، على اختلاف طوائفهم ومناطقهم . فكثرت بيانات الساسة اللبنانيين ، في المعارضة والموالاة معا للتنديد بالنهج الاحتكاري الذي مارسته إدارة الانتداب . وتبلورت حركة لبنانية كانت تتسع باستمرار لتضم في صفوفها رجال دين ، ورجال سياسة ، وكبار المثقفين ، إلى جانب حركة نقابية وقوى شعبية مناهضة لنظام الانتداب .

- لقد شهدت دولة لبنان الكبير تحولات بنيوية مهمة خلال مرحلة العمل الدستوري وما رافقها من بناء مؤسسات جديدة شكلت سمات بارزة في مسار الدولة العصرية في لبنان . فقد كانت الدولة الجديدة تفتقر إلى الجيش الوطني ، واستقلالية القرار السياسي ، وحق تشريع القوانين والنظم الإدارية والمالية وغيرها . وكان اختيار أعضاء اللجنة الإدارية التي كونت منطلقا للبرلمان اللبناني يجري بالتعيين . وبسبب الاعتراض على تلك الصيغة التعسفية ، جرى تخفيف سلبياتها لاحقا من طريق الجمع بين فئتين من النواب : واحدة بالتعيين وأخرى بالانتخاب .

- اعتمدت إدارة الانتداب سياسة تجريبية حرمت اللبنانيين من مظاهر السيادة الحقيقية في دولتهم الحديثة . فكان الدستور اللبناني عرضة للتعديل والتعطيل والتعليق وفقاً لإرادة المفوض

السامي . لكن نضال الشعب اللبناني تكلل بالنجاح النسبي في إبدال الحكم العسكري المباشر وتحويله إلى نظام دستوري في ظل الانتداب . وقد أطلق عليها المفكر أدمون رباط صفة "دولة ذات نصف سيادة" Etat à mi-souveraineté . فهي دولة منقوصة السيادة في كل ما يتعلق بتقرير مصير شعبها في الشؤون الداخلية ، والخارجية ، والإقليمية ، والدولية . وقد اختبرت إدارة الانتداب النموذج الفرنسي للتحديث في تشكيل السلطة اللبنانية من طريق تأسيس صيغة المجلسين طبقا لدستور عام 1926 : مجلس للشيوخ ويعين أعضاؤه من جانب المفوض السامي ، ومجلس للنواب وينتخبه الشعب . ثم ينتخب المجلسان ، في جلسة مشتركة ، رئيس الجمهورية بعد أن حددت مدته لثلاث سنوات قابلة للتجديد . وسرعان ما تبين أن تلك الصيغة المعتمدة في فرنسا لا تصلح لبلد صغير كلبنان . فدُمج المجلسان في مجلس واحد اعتمدت فيه صيغة النواب المعينين والمنتخبين في تشكيل معظم المجالس النيابية في عهد الانتداب . وتبين كذلك أن مدة الثلاث سنوات ليست كافية لرئيس الجمهورية . فعُدِّل الدستور اللبناني مرة ثانية عام 1929 لتصبح مدة الرئاسة ست سنوات غير قابلة للتمديد .

- بعد عقدين من الزمن تأكد للبنانيين ، على اختلاف طوائفهم ومناطقهم واتجاهاتهم السياسية ، أن فرنسا تسعى لتحقيق مصالح احتكاراتها بالدرجة الأولى وذلك على حساب جميع اللبنانيين . ومع رسوخ هذه القناعة في أوساط الرأي العام اللبناني بدأت فكرة الاستقلال والسيادة الوطنية وجلاء الجيوش الأجنبية تلقى الترحيب المتزايد لدى اللبنانيين .

- أدرك دعاة الاستقلال أن إدارة الانتداب تستغل ، إلى الحد الأقصى ، المواقف الطائفية والسياسية المتشنجة لتعزيز وتمديد سيطرتها . وكان لبعض أركان المفوضية العليا اليد الطولى في التحريض الطائفي . ونجح الزعماء الوطنيون في لبنان في تعرية السياسة الفرنسية على حقيقتها ، وأنها تعمل على زرع بذور التفرقة والتجزئة بين اللبنانيين . وتجلى نجاحها بوضوح قاطع عند الربط بين بداية مرحلة الانتداب ونهايتها . فعند إعلان دولة لبنان الكبير ، كان التيار الموالي للانتداب قوياً وفاعلاً ، لا سيما في أوساط الطائفة المارونية . كما أن القوى الوطنية والقومية العروبية التي كانت متباعدة في البداية ، عادت فوحدت صفوفها وانتصرت في معركتي الاستقلال والجلاء .

- تلاقت جميع القوى اللبنانية على قاعدة تحقيق الاستقلال التام ، انطلاقا من رفض الانتداب الفرنسي واستعمال أشكال متعددة من النضال في مقاومته، والعمل على إزالته بكل الوسائل الممكنة . فتميزت سنوات ما بين الحربين العالميتين بنضال دؤوب خاضه الشعب اللبناني دفاعا عن حريته واستقلاله وسيادته الوطنية . فمن حرب العصابات ، إلى أسلوب الاغتيال السياسي ، إلى رفض الحكم العسكري الفرنسي المباشر ، إلى الحرب الوطنية التحررية التي شملت سورية ولبنان ، إلى النضالات المطلبية والوطنية والقومية ، إلى الجبهات السياسية المناهضة للانتداب ، إلى مواجهة تسلط الاحتكارات الفرنسية وغيرها .

- كونت مسيرة النضال المطلبي والوطني والقومي سمة مشتركة بين سكان بلاد الشام بوجه عام ، والشعبين اللبناني والسوري بوجه خاص . وأدت الحركة الوطنية في لبنان دورا بارزا في

مناهضة تعسف المفوضية العليا الفرنسية ، وأجهزتها القمعية ، ومؤسساتها الاحتكارية ، خاصة شركة احتكار التبغ . واستمر نضال اللبنانيين بوتيرة متصاعدة طوال مرحلة الانتداب إلى أن توج باستقلال لبنان التام وجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن أراضيه .

- في إطار هذه اللوحة الغنية من أشكال النضال التي خاضها اللبنانيون في مواجهة إدارة الانتداب ، تبلورت حركة سياسية ناشطة دعت إلى تجاوز الانقسامات المذهبية والطائفية من جهة ، وإلى تشكيل جبهة سياسية موحدة تطالب بإنهاء الانتداب وتحقيق أماني اللبنانيين بالاستقلال التام . فضعف التيار الموالي لفرنسا الذي كان قوياً ويعمل تحت شعار " لبنان في ذاته ولذاته" . فأحرجت سياسة المفوضية العليا أعداداً متزايدة من أنصاره ودفعتهم للوقوف موقفاً مضاداً لها .

- استفاد المناهضون للانتداب من النقمة المتزايدة على الفرنسيين لتحويل شعار الاستقلال والجلاء إلى شعار وطني جامع . فتقلص حجم أنصار الانتداب إلى الحد الأدنى ، وتوحد اللبنانيون في العمل على إزالة الحكم الفرنسي عن لبنان . كانت الظروف الداخلية والإقليمية والدولية ملائمة . لكن الإنكليز كانون يخططون لتقليص الوجود الفرنسي في المشرق العربي تمهيداً لضربه . وتجسد هذا المنحى بوجه خاص إبان الحرب العالمية الثانية ومحاولة الإنكليز الخائبة للحلول مكان الفرنسيين في سورية ولبنان ، وسط ظروف دولية معارضة بشدة لهم لا سيما معارضة السوفيات والأميركيين .

- إن الانقسام في لبنان لم يكن طائفياً بين مسلمين ومسيحيين كما ذكر بعض المؤرخين الطائفيين ، بل كان سياسيا قبل كل شيء . أي أن الرفض الإسلامي للانتداب لم يكن شاملاً بسبب وجود زعماء مسلمين تعاونوا مع إدارة الانتداب ، وتمثلوا في المجالس النيابية المتعاقبة ، وفي الوزارات ، ودوائر الدولة . كما أن غالبية زعماء الموارنة لم يكونوا من دعاة "الوطن القومي المسيحي" ، ولم يحبذوا التنسيق مع دعاة "الوطن القومي اليهودي" . لكنهم ساندوا بقوة سياسة المفوضية العليا الفرنسية الهادفة إلى تثبيت حدود لبنان المعلنة ورفض المساومة عليها . واعتبروا أن دولة لبنان الكبير تتلاءم مع أماني الكثير من اللبنانيين ، وهي تستمد شرعيتها من التفاف القوى الشعبية حولها.

- من خلال النضال المستمر تأكد للجميع أن شعار الاستقلال يستقطب جميع اللبنانيين ، على اختلاف طوائفهم ومناطقهم وأحزابهم السياسية . وأنه قادر على إضعاف وعزل المستفيدين من الوجود الفرنسي الذين حققوا مصالح ذاتية وطائفية ضيقة على حساب المصالح الأساسية للشعب اللبناني .

- أدرك اللبنانيون أن لبنان المنفتح على العرب هو الوطن القابل للحياة ، وليس لبنان المنغلق على ذاته والمتنكر لتراثه العربي . ونجح زعماء لبنان في إبقاء باب التحالف مفتوحا على الدوام أمام جميع القوى التي رحبت سابقاً بالانتداب ثم عادت وتراجعت عن تأييدها له بعد أن تضررت مصالحها من تدابيره التعسفية . فانفضت عنه والتفت وراء شعار استقلال لبنان وجلاء الجيش الفرنسي عن أراضيه .

- لقد كان نضال الشعب اللبناني صعباً ومعقداً. وتطلب وعياً سياسياً متقدماً جداً من القوى

الطليعية في لبنان التي تجاوزت الانقسامات الطائفية المزمنة. كما عملت على تهدئة الانقسامات العرقية المستجدة بعد أن استقدمت إدارة الانتداب تجمعات إضافية أو جديدة إلى لبنان من الأرمن ، والشركس والسريان ، والآشوريين ، والكلدان وغيرهم . وكانت تلك الانقسامات تتفاعل عل خلفية النزاعات العائلية والعشائرية المستمرة في لبنان منذ قرون عدة . لكنها بدأت تضعف بفعل الوعي المتزايد لدى اللبنانيين نتيجة إقبالهم بكثافة على التعليم العصري الجيد الذي وفرته لهم المدارس المحلية ومدارس الإرساليات الأجنبية ، والجامعات الحديثة التي فتحت في بيروت قبل غيرها من جميع المدن العربية . وعرف لبنان صحافة جريئة امتازت بالانفتاح على كل جديد ، واستعمال النقد سلاحاً فعالاً لتقويم الاعوجاج .

- شهدت الساحة اللبنانية حركة سياسية ونقابية ناشطة جداً ساهمت في نشر مبادئ الحرية، والديمقراطية ، وحقوق الإنسان . وتأكد للبنانيين أن النظام الديمقراطي هو النظام الأفضل للبنان ، لكنه بحاجة إلى تطوير جدي ، وتحويله إلى نظام ديمقراطي حقيقي يحقق العدالة الاجتماعية ، والتنمية الشمولية ، والمساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ومناطقهم وانتماءاتهم السياسية . وقد وعى الشعب اللبناني هذه الحقيقة منذ قيام دولة لبنان الكبير.

- مارس اللبنانيون النضال الديمقراطي بأشكاله المتعددة ، السياسية منها والنقابية . فوحدوا صفوفهم على أسس وطنية لا طائفية . ورفضوا حرب العصابات ولم يعطوا قادتها مكانة بارزة عند التأريخ لتلك الحقبة . وأدانوا هيمنة أي طائفة على طوائف أخرى ، وأي حزب على باقي الأحزاب . وكان لذلك التوجه أثر كبير في إفشال الحكم العسكري ، أو العمل على تغيير النظام اللبناني بالقوة المسلحة . فبات هذا التوجه سمة بارزة في تاريخ لبنان المعاصر .

- قدمت هذه اللوحة الشمولية ، بجوانبها الإيجابية والسلبية ، الدليل القاطع على أن نضال الشعب اللبناني لم يكن سهلا بسبب كثرة التناقضات الحادة التي كانت (ولا تزال) تعصف بالمجتمع اللبناني. لكن توصيفه فقط وفق معايير طائفية ضيقة يبعد البحث العلمي عن الدقة والموضوعية .. فقد اعتمد دعاة الاستقلال من الزعماء اللبنانيين شعارات ثابتة استعملوا لتحقيقها أساليب مرنة ومتنوعة ، وتوافقوا على صيغة " الميثاق الوطني" الذي أقر عروبة لبنان فباتت سمة أساسية في تاريخه المعاصر .

- حين تمسك دعاة الكيان اللبناني بدولة لبنان الكبير بحدودها المعلنة ، تمسك دعاة القومية العربية من اللبنانيين بعروبة لبنان . ثم تلاقى الجانبان على قاعدة وحدة لبنان ، وسيادته ، وجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيه ، وإزالة النصوص الدستورية التي تضمن نفوذا للفرنسيين في لبنان . وأبدلوا العلم الفرنسي الذي فرض عليهم سابقا بعد إضافة أرزة في وسطه بعلم لبنان الوطني . وتمسكوا باللغة العربية دون سواها لغة رسمية للبلاد مع إمكان استعمال الفرنسية أو الإنكليزية لمن يرغب في مجالات يحددها القانون . وبرغم حدة التناقضات الطائفية في لبنان ، اعترف الجميع بضرورة الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته وعروبته .

- وتنبه قادة الاستقلال إلى أن لبنان لن

يعرف الاستقرار الدائم إلا بعد حل المسألة الطائفية التي اعتبروها "وصمة عار على جبين اللبنانيين" لأنها تحرمهم من بناء دولة عصرية ديموقراطية يتساوى فيها جميع الناس في الحقوق والواجبات . ومع بقاء الطائفية في صلب النظام اللبناني الجديد بدا واضحا أن نجاح اللبنانيين في إنجاز استقلالهم الوطني وجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيهم لم يكتمل . فالتركيبة السكانية الطائفية ، والتقاليد العائلية والإقطاعية والمذهبية الموروثة ، وهيمنة اقتصاد السمسرة والخدمات على القطاعات المنتجة، والتعليم الخاص على التعليم الرسمي ، وعجز الدولة عن القيام بالإصلاحات الضرورية في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، جعلت لبنان المستقل عرضة لأزمات حادة ومستمرة .

ختاماً ، وبعد أن نال الشعب اللبناني استقلاله التام الناجز ، بات عليه أن يناضل بصلابة أشد دفاعا عن هذا الاستقلال . وكان عليه استنباط أشكال متنوعة من الوفاق الوطني لحل الأزمات الموروثة والمستجدة ، ومواجهة زحف المشروع الصهيوني الذي ترسخ على أرض فلسطين ويهدد وجود لبنان بوصفه وطناً حرًا مستقل .

أ.د. مسعود ضاهر

الجامعة اللبنانية

المصادر والمراجع

أولاً - المراجع والمصادر العربية :

- أرسلان ، شكيب: ذكريات الأمير شكيب أرسلان عن الحرب الكونية الأولى وعن المجاعة في سورية ولبنان . جمعها ونشرها نجيب البعيني ، بيروت 2001 .
- أنطونيوس ، جورج: يقظة العرب . دار العلم للملايين ، بيروت 1973 .
- البستاني ، سليمان: عبرة وذكرى ، أو : الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده . تحقيق ودراسة خالد زيادة ، دار الطليعة ، بيروت 1978 .
- البواري ، الياس: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في بلبنان 1908 - 1946 . 3 مجلدات ، دار الفارابي ، بيروت 1979 ، 1980 ، 1987 .
- بيهم ، محمد جميل: العهد المخضرم في سورية ولبنان 1918 -1920 . بيروت 1972 .
- بيهم ، محمد جميل: لبنان بين مشرّق ومغرّب . بيروت 1969 .
- تقي الدين ، منير: الجلاء ، وثائق خطيرة تنتشر لأول مرة . دار بيروت ، 1956 .
- تقي الدين ، منير: ولادة استقلال . دار العلم للملايين . بيروت 1952 .
- الجبيلي ، أنطوان جرجي: ألف حزب وحزبان في لبنان ، 150 سنة من تاريخ لبنان الحزبي. دار الجبيلي ، بيروت 1989 .
- الجسر ، باسم: الصراعات اللبنانية والوفاق 1920-1975 . دار النهار ، بيروت 1981 .
- الجسر ، باسم: ميثاق 1943 : "لماذا كان وهل سقط؟" . دار النهار ، بيروت 1987 .
- الجندي ، أدهم: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي . مطبعة الاتحاد ، دمشق 1960 .
- الحصري ، ساطع: يوم ميسلون. دار الاتحاد، بيروت ، طبعة جديدة ، (د. ت.) .
- الخوري ، بشارة خليل: حقائق لبنانية ، منشورات مجلة "أوراق لبنانية" ، بيروت 196-1961 .
- دكروب ، محمد: جذور السنديانة الحمراء ، حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني 1924 - 1931 . دار الفارابي ، طبعة أولى 1974 ، وثالثة 2007 .
- زويا ، لبيب: الحزب القومي الاجتماعي . ترجمة جوزيف شويري ، دار ابن خلدون ، بيروت 1973 .
- زيادة ، بيار: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان . بيروت 1969 .
- زياد الصغير : ثورة فلسطين وأثرها في لبنان 1936-1939 . دار الحوار ، اللاذقية ، سورية 1984 .
- زين ، نور الدين : الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان . بيروت 1971 .
- شعيب ، علي عبد المنعم: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء 1918-1946 . بيروت ، دار الفارابي 1990 .
- الشمالي ، فؤاد: نقابات العمال . مطبعة الراية ، بيروت 1929 .
- الشهبندر ، عبد الرحمن: الثورة السورية الوطنية . دمشق 1933 .

- الصلح ، رغيد: لبنان والعروبة ، الهوية الوطنية وتكوين الدولة . دار الساقي ، بيروت 2006 .
- ضاهر ، مسعود: إستراتيجية الحصار والتجويع ضد جبل لبنان 1914- 1918 . مقالة منشورة في مجلة " تاريخ العرب والعالم" ، العدد 197 ، حزيران 2002 .
- ضاهر ، مسعود: الإطار التاريخي لنضالات الحركة النسائية في لبنان 1920-1930 . مقالة منشورة في مجلة " ثقافات" ، العدد العاشر ، البحرين ، ربيع 2004 .
- ضاهر ، مسعود: الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي . دار الفارابي ، بيروت 1988 .
- ضاهر ، مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926. بيروت، طبعتان 1974 و1984.
- ضاهر ، مسعود: لبنان : الاستقلال ، الصيغة والميثاق . بيروت ، دار الفارابي 1977 ، ودار المطبوعات الشرقية 1984 .
- ضاهر ، مسعود: لبنان في تاريخه وتراثه ، منشورات مركز الحريري الثقافي ، بيروت ، الجزء الثاني 1993 .
- ضاهر ، مسعود: الهجرة إلى بيروت . مقالة منشورة في مجلة "الطريق" ، بيروت ، العدد الثالث ، حزيران 1986 .
- قاسمية ، خيرية: الحكومة العربية في دمشق ، دار المعارف بمصر 1971 .
- قرقوط ، ذوقان: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار . الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة 1977 .
- كنعان ، إبراهيم: لبنان في الحرب الكونية الكبرى 1914 - 1918 . بيروت 1974 .
- كوثراني ، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية- السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860-1920 . بيروت 1976 .
- لبكي ، جوزيف: متصرفية جبل لبنان ، مسائل وقضايا 1861- 1915 . دار الكرمة ، لبنان 1995 .
- لوتسكي ، فلاديمير: الحرب الوطنية التحررية في سورية 1925-1927 ، صفحة مشرقة من النضال العربي ضد الإمبريالية الفرنسية . نقله إلى العربية محمد دياب . دار الفارابي ، بيروت 1987 .
- مادويان ، أرتين: حياة على المتراس ، ذكريات ومشاهدات . دار الفارابي ، بيروت 1986 .
- مالك ، شارل: "لبنان في ذاته" ، مطبعة بدران، بيروت 1974 .
- المجذوب ، محمد: دراسات في السياسة والأحزاب- بيروت . منشورات عويدات 1972 .
- مسعد ، بولس: لبنان وسورية قبل الانتداب وبعده . القاهرة 1929 .
- نصر ، لطف الله: . نبذة تاريخية من وقائع الحرب الكونية . بيروت 1922 .

ثانياً - المراجع والمصادر الأجنبية :

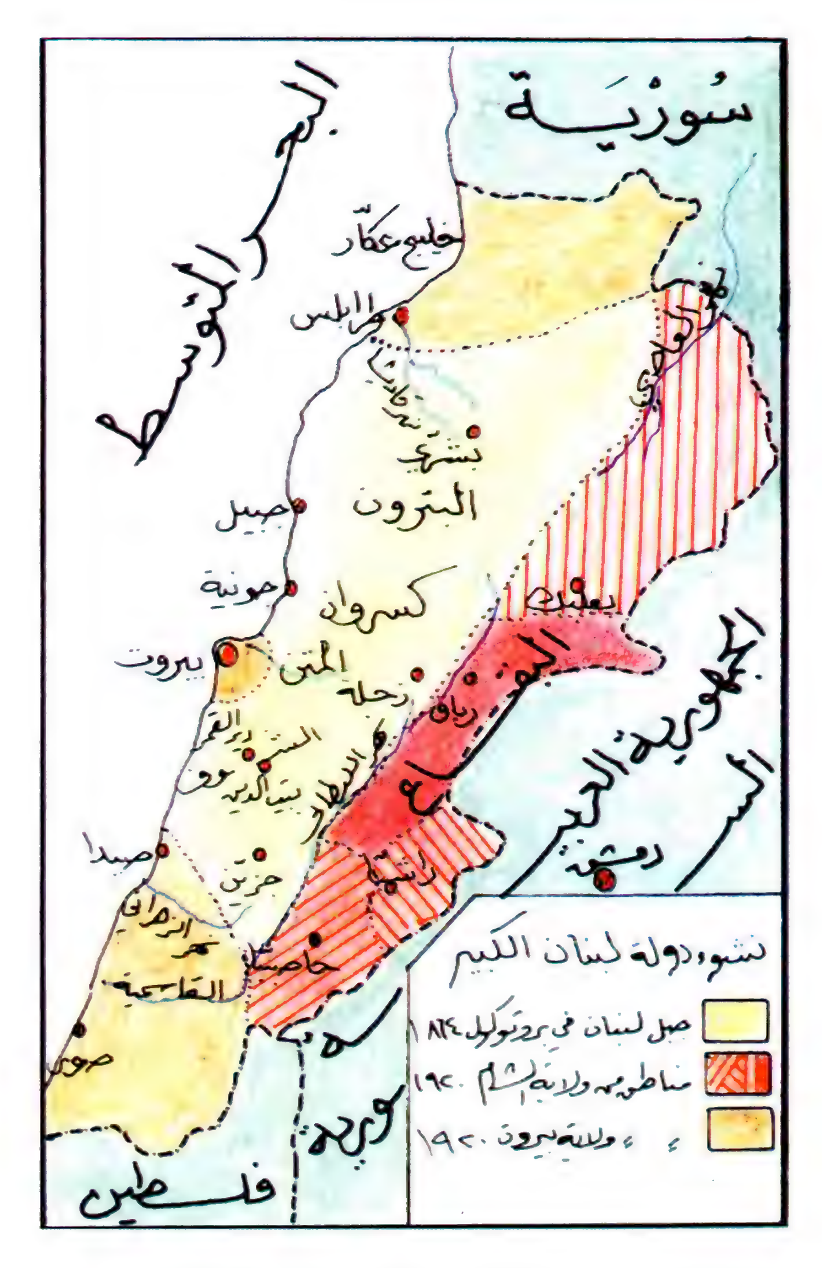
- Antoine Yammine : Quatre ans de misère Le Liban et la Syrie pendant la Guerre. Hindié, Le Caire, 192.
- Claude DUBAR : Salim NASR : Les Classes Sociales au Liban. Paris 1976.
- Edmond Rabbath : La Constitution Libanaise. Publications de l'Université

Editions Dar An-Nahar, Beyrouth 1996.

- Mgr. Antione ARIDA : Le Liban et la France . Beyrouth 1936.
- Michael Suleiman : Political Parties in Lebanon, the challenge of a fragmented political culture. New York 1967.
- Nadim SHEHADI and Dana HAFFAR MILLS (Editors) : Lebanon : A History of Conflict and Consensus. Centre for Lebanese studies - London 1988.
- Olaf Farschid and others(ed) : The first World war as remembered in the countries of the Eastern Mediterranean. Orient - Institut, Beirut, 2006.
- Revue : L'Asie Française, supplément du Numéro 199, Février 1922.
- Victoria de Saint-Point : La vérité sur la Syrie par un témoin. Cahiers de France. Paris 1929.
- Yves Schmeil : Sociologie du Système Politique Libanais. Grenoble 1976 .

Libanaise. Beyrouth, 1982.

- Edmond Rabbath : L'évolution Politique de la Syrie sous Mandat. Paris 1928.
- Edmond Rabbath : Les «Etats-Unis» de Syrie. Alep 1926.
- Georges Adib Karam : L'Opinion publique Libanaise et la Question du Liban 1918-1920. Publications de l'Université Libanaise. Beyrouth 1981.
- Georges Catroux : Dans la bataille de la Méditerrannee 1940-1944. Paris 1949.
- Jacques Couland : Le movement syndical au Liban 1919-1946. Editions Sociales, Paris 1970 .
- Karim Pakradoni : Structures des Kataëb. Beyrouth Université Saint Joseph. S.J. Beyrouth. n.d.
- La Formation historique du Liban-Essai de Synthèse. Publications de l'Université Libanaise. Beyrouth, 2éme Edition, 1986.
- La Revue Phenicienne. Collection Complète 1919. Directeur proprietaire Charles Corm. Les



المصدر : محمود عصام الميدانى، الأطلس التاريخى للعالم الإسلامى، راجعه عبد الرحمن حميدة، طبعة رابعة، دمشق، **2002**، ص **64**.

الحركة التحريرية فى لبنان





الرئيس بشارة الخورى والرئيس رياض الصلح فى بيروت 1943

2 - حركات التحرر والاستقلال في ســــورية

المدخـــل :

توجت الثورة العربية بدخول جيوشها دمشق في ذي القعدة 1337 هـ/ أيلول - سبتمبر 1918م وإعلان حكومة عربية فيها لم يكن بيدها عملياً إلا القسم الداخلي من سورية : فكانت فلسطين تحت الإدارة البريطانية العسكرية ، والساحل السوري الشمالي في ظل الإدارة العسكرية الفرنسية . وقبل العرب هذا الإجراء المؤقت إلى أن تتم التسوية النهائية في مؤتمر السلم المقبل في باريس فينالوا حقهم الطبيعي في الاستقلال والوحدة على الأقل ضمن الحدود التي طلبها الحسين . ونجحت المؤامرة البريطانية الفرنسية لاغتيال استقلال سورية في شوال 1338هـ/ تموز - يوليو 1920م حين فرض الانتدابان البريطاني والفرنسي ، عملاً بمقررات مؤتمر سان ريمو ، على أجزاء المشرق العربي . وانقضى الحكم العربي في دمشق بعد عشرين شهراً تقريباً . وبعد سكون عاصفة دخول الجيش الفرنسي إلى سورية عنوة ، ومباشرة الاحتلال الفعلي ، بدأت مرحلة جديدة من النضال في ظل الانتداب .

أولاً : بعد صدمة الاحتلال 1338-1343هـ / 1920-1925 م :

أ - الإجراءات الفرنسية :

حاول الفرنسيون تسيير الأوضاع في سورية وفق تقاليدهم الاستعمارية التي تقوم على إدارة مباشرة يعضدها احتلال عسكري ، وطلبوا من حكومة علاء الدين الدروبي دفع عشرة ملايين فرنك فرنسي غرامة حربية ، وتسريح الجيش ونزع سلاحه وسلاح الأهالي . وفرضوا تداول الأوراق النقدية التي يصدرها البنك السوري المستحدث وربط ثروة البلاد بمصير الفرنك الفرنسي .

وتابعت السلطات الفرنسية ضغطها لحظر القيام بأي نشاط سياسي ، وإصدار الأحكام على الزعماء الوطنيين ، فاضطر هؤلاء إلى الاختفاء داخل البلاد أو الخروج منها . كما قامت بتفتيت «المملكة السورية» : فصلت أقضية بعلبك ، البقاع، حاصبيا وراشيا وضمتها إلى « دولة لبنان الكبير » وعاصمتها بيروت . وأصدرت قراراً بإحداث « حكومة العلويين » وعاصمتها اللاذقية ، كما أقامت دولة حلب ، وأعلنت دولة دمشق ، وفصلت لواء الإسكندرونة وألحقته بدولة حلب مع احتفاظه بنظام إداري خاص وتقديم التسهيلات للسكان الأتراك من حيث الثقافة واللغة ، وفصلت جبل الدروز عن دولة دمشق . وهدف الفرنسيون من إنشاء هذه الحكومات القضاء على وحدة البلاد السياسية ، وإثارة النعرة الطائفية ، وإضعاف المقاومة الوطنية وتشتيت قواها . واستكمالاً لسياسة التجزئة جرى اتفاق مؤقت بين فرنسا وإنجلترا على تعيين الحدود بين المناطق المشمولة بالانتداب الفرنسي والأخرى المشمولة بالانتداب البريطاني. كما بدأ التفاوض مع الأتراك لتعيين الحدود السورية التركية .

وبسبب ما تركه تمزق البلاد من أثر سيئ

في سورية أصدر غورو Gaurau (المفوض السامي) في 22 ذي القعدة 1340 هـ/ 28 حزيران - يونيو 1922م قراراً بإنشاء اتحاد سوري بين دول دمشق وحلب والعلويين وأقيم مجلس من ممثلي الدول الثلاث وانتخب صبحي بركات رئيساً له على أن تخضع قرارات المجلس لموافقة المفوض السامي .

وأمام تصاعد المعارضة المطالبة بالوحدة الوطنية اضطر المفوض السامي الجديد ويغان Waygand في مطلع جمادى الآخرة 1343 هـ/ كانون الثاني - يناير 1925 م إلى إلغاء الاتحاد السوري وإعلان دولة سورية الموحدة من دولتي دمشق وحلب وعاصمتها دمشق ، وإبقاء حكومة العلويين خارج الدولة مع إنهاء ارتباط لواء إسكندرونة بدولة حلب واحتفاظه بالوضع الإداري الخاص . وعين حقي العظم رئيساً لمجلس الشورى، في حين عين صبحي بركات رئيساً للدولة ، وهكذا خالفت فرنسا صك الانتداب الذي نص على تشجيع الحكم المحلي وتسهيل تطور سورية بوصفها دولة مستقلة ، وعدم تنازل الدولة المنتدبة عن أي جزء من البلاد لدولة أجنبية . وكان من نتائج وقوع سورية تحت سيطرة فرنسا أن حرم الشعب من اختيار شكل النظام السياسي الذي يرغب فيه ، وجعل المؤسسات السياسية تتفق هي وسياسة فرنسا الاستعمارية .

ب- توجهات العمل الوطني :

ظن الفرنسيون أن اتباع سياسة الضغط وتشريد الوطنيين وتمزيق وحدة الشعب تمكنهم من حكم سورية على النحو الذي يحقق أطماعهم . ولكن دخلت السلطة الفرنسية مباشرة في صراع مع الحركة الوطنية في سورية ، واتخذ النضال الوطني في هذه المرحلة (1338-1343 هـ / 1920-1925 م) اتجاهين : أحدهما داخلي تمثل بحمل السلاح ومحاربة المحتلين إضافة إلى العمل السياسي السري . والآخر إعلامي خارجي غرضه شرح القضية السورية ، في إطار القضية العربية ، للرأي العام العالمي وهيئاته الدولية .

على الصعيد الداخلي : ازداد اقتناع الوطنيين بأن العمل المسلح هو الحل الحاسم بين الشعب وقوى المستعمرين امتداداً لأعمال المقاومة المسلحة التي تفجرت بعد الهدنة مباشرة : في الساحل السوري من الإسكندرون إلى طرابلس بقيادة الشيخ صالح العلي ، وفي مناطق جبل الزاوية وإدلب وأنطاكية بقيادة إبراهيم هنانو . ولاقت الحركتان دعم حكومة دمشق العربية ، وظلت الثورتان مشتعلتين بعد سقوط الحكومة قبل أن يتم القضاء عليهما (1339هـ/ أواخر 1921) .

وإثر ميسلون ثارت القبائل في منطقة حوران على سلطات الاحتلال وقامت بمهاجمة القطار الذي أقلَ وفداً رسمياً قدم لتسكين الأهالي نزولاً عند رغبة الفرنسيين . وقتل رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي وعبد الرحمن اليوسف رئيس مجلس الشورى عند خربة الغزالة (ذو الحجة 1338 هـ/ أيلول - سبتمبر 1920م) . وجهزت سلطات الاحتلال الفرنسي حملة عسكرية لإخماد الانتفاضة وتصدى لها الأهالي وكلفوها خسائر كبيرة . وردت الطائرات الفرنسية بالقصف وفرض غرامة مالية . ولجأ أحمد مريود ، أحد زعماء الانتفاضة ، إلى شرقي الأردن مع بعض جماعته .

وفي 17 شوال 1339 هـ/ 23 حزيران - يونيو 1921م تعرض الجنرال غورو أثناء زيارته القنيطرة لإطلاق النار فقتل أحد مرافقيه ، وسيّر

الفرنسيون حملة دمرت عدداً من قرى المنطقة وفرضت غرامات مالية وصادرت الممتلكات . وامتدت الثورة إلى منطقة جبل الدروز إثر اعتقال أدهم خنجر الذي كان قد لجأ إلى سلطان الأطرش زعيم الجبل بعد إخفاق محاولة اغتيال غورو . وتصدى سلطان الأطرش مع قوة من أتباعه لطابور فرنسي ، وبعد قصف منزله اضطر إلى اللجوء إلى شرقي الأردن .

لقد تمكّن التفوق العسكري الفرنسي من إخماد الأعمال الثورية في سورية ، إلا أنه لم يتمكن من إخماد روح المقاومة بشتى الوسائل : الإضرابات والمظاهرات والعمل السياسي السري . وحين زار تشارلز كرين Crane عضو لجنة التحقيق الأمريكية 1337 هـ/1919م دمشق في الأول من رمضان 1340 هـ/ الأول من نيسان - أبريل 1922 م أظهر الشعب له « رغائب البلاد وهي الاستقلال التام والوحدة السورية في حلف عربي » وودع أهالي دمشق كرين بمظاهرة كبيرة دفعت السلطات الفرنسية، إلى زج زعماء المدينة في السجن.

ولجأ رجال الحركة الوطنية في داخل البلاد إلى التكتل في مجموعات حزبية سرية لقيادة النضال الوطني المضاد لسلطات الانتداب . ومن هذه المجموعات حزب الشبيبة وحزب سورية الفتاة ، وأهمها الحزب الحديدي الذي أسس بهدف استثارة الرأي العام بتوزيع نشرات سرية لمقاومة الانتداب الفرنسي تدعو إلى الإضراب والمظاهرات . وكشف نشاط الحزب في رمضان 1340 هـ/ نيسان - أبريل 1922 م بعد المظاهرات التي رافقت زيارة كرين .

وبوجه عام لم يكن النشاط السياسي ممكناً في ظل التشدد الفرنسي ، وأصبحت الحركة الوطنية السورية إلى حد بعيد حركة في المنفى نشطت فيها أحزاب سياسية في المجال السياسي والإعلامي ومن أبرزها :

أ - حزب الاستقلال العربي : الذي سبق له قيادة العمل السياسي قبل ميسلون كواجهة علنية للعربية الفتاة . والتجأ معظم قادته إلى شرقي الأردن عقب الاحتلال الفرنسي استجابة لدعوى الأمير عبد الله بتحرير سورية واستعادة الحكومة العربية . وبرغم ظروف التجزئة ظل الحزب متمسكاً باستقلال سورية الطبيعية ووحدتها ، وشارك في النشاطات السياسية على الصعيدين السوري والعراقي ، وخططت عناصره للحركات المسلحة التي جرت في جنوب سورية ، وشارك في المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف واللجنة التنفيذية للمؤتمر (وسيرد ذكرهما لاحقاً) . ولم ترض الحكومة البريطانية عن نشاط الحزب في شرقي الأردن ، وأدى ذلك ، إضافة إلى احتجاجات الفرنسيين ، إلى خروج معظم رجال الحزب نحو فلسطين والحجاز ومصر .

ب- حزب الاتحاد السوري : كان الحزب قد أنشئ 1337 هـ / أواخر 1918 م على يد عدد من السوريين المقيمين في القاهرة . وتابع الحزب ، بعد سقوط حكومة دمشق نشاطه برئاسة الأمير ميشيل لطف الله ، بعد أن انضم أعضاؤه الذين كانوا في سورية (على رأسهم عبد الرحمن الشهبندر) . وتبدى نشاط الحزب السياسي بإصدار البيانات وكتابة المقالات وإرسال الوفود والبرقيات إلى عصبة الأمم للمطالبة باستقلال البلاد والاحتجاج على الاحتلال والتجزئة .

ج- المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف 1339 هـ/ 1921م : دعت اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السوري في 11 شعبان 1339 هـ/ 19

نيسان - أبريل 1921 م الأحزاب والجمعيات في سورية الطبيعية ومصر والمهجر ، إلى عقد مؤتمر سوري في جنيف (مقر العصبة) لإثبات حق سورية في الحرية والاستقلال ، والسعي بالوسائل المشروعة لدى مجلس عصبة الأمم لسماع رأي البلاد قبل إبرام الحكم عليها (أي إقرار صك الانتداب) . وعقد المؤتمر في جنيف21 ذي الحجة 1340هـ/ 25 آب - أغسطس 1921م برئاسة الأمير ميشيل لطف الله ورشيد رضا لنيابة الرئاسة ، واتفق المؤتمرون على المبادئ العامة التي تسير عليها الحركة الوطنية في تلك المرحلة ، وهي استقلال سورية التام ورفض وعد بلفور والسعي لتحقيق الوحدة العربية. ورفع المؤتمر مذكرة إلى عصبة الأمم طالبت بالاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين ، وحق هذه البلاد في الوحدة وحكومة مدنية ، وأن تنتظم في حلفٍ مع باقي البلاد العربية المستقلة . وطالبت بإلغاء الانتداب على هذه البلاد وجلاء القوات الأجنبية عنها وإلغاء وعد بلفور ، واقترحت إرسال لجنة تحقيق لمعرفة رغبات السكان في حال عدم قناعة عصبة الأمم بمطالب المؤتمر .

د- اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني 1339 هـ/ 1921م : وانبثق عن المؤتمر « اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني » ومقرها القاهرة لتنسيق نشاطات المؤتمر تألفت من مندوب واحد عن كل حزب اشترك في مؤتمر جنيف ، وانتخب أسعد داغر سكرتيراً لها . وقررت اللجنة أن يبقى في جنيف وفد عنها مهمته الاتصال المستمر بلجنة الانتداب وعصبة الأمم وتنوير الرأي العام الأوربي عن أحوال سورية ، وبدأ الوفد بنشر مجلة شهرية باللغة الفرنسية عنوانها La Nation Arabe .

وكان للجنة مهمتان رئيسيتان : جمع الأموال لتوزيعها على المنظمات القومية في سورية وفلسطين ، وتولي حملات الدعاية في أوربا والأمريكيتين وفي البلاد العربية باسم النضال السوري الفلسطيني من أجل الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي والبريطاني الصهيوني .

ج - الحركة الوطنية السورية في إطارها العربي :

بعد سقوط الحكومة العربية في دمشق تفرق العاملون فيها بين شرقي الأردن وفلسطين ومصر مع جماعة قليلة في أوربا . وكان من الطبيعي بعد فرض الانتدابين البريطاني والفرنسي على المشرق العربي أن يتجه العاملون في الحقل السياسي وزعماء الحركة الوطنية إلى التركيز على الهدف المباشر في إنجاز الاستقلال المحلي والانشغال بقضايا الأقطار العربية الخاصة ، فطغت الاتجاهات المحلية على المشاعر الوحدوية .

وكان على الفكرة القومية أن تكافح التجزئة وعوامل التفرقة ، ولأنه لم يكن في استطاعة سورية الشمالية قيادة العمل القومي ، وجد بعض العاملين في الحركة القومية (وغالبيتهم من بلاد الشام) أن العراق قد يكون منطلقاً للعمل القومي الوحدوي ، نظراً لتمتعه بالاستقلال النسبي برغم وجود بريطانيا ، غير أن أغلبيتهم وجدوا أن العراق يمكن أن يكون مصدراً للعون ولكن ليس قاعدة لبدء النضال .

وبدا شرقي الأردن ، مدة قصيرة ، أكثر ملائمة ، لتحرير سورية وتحقيق توحيدها ، إلا أن

القاهرة استمرت في توفير الجو الملائم للدعوة إلى القضية العربية بوجه عام والقضية الفلسطينية بوجه خاص ، وقد لجأ إليها كثير من السياسيين السوريين والفلسطينيين الذين خرجوا من دمشق . وعملت « اللجنة التنفيذية » للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة ووفدها في جنيف خير دعاية للقضية السورية الفلسطينية . ومع أن التمثيل السوري كان أكثر ثقلاً فيهما وبدا انشغالهما أكثر بقضايا سورية الواقعة تحت السيطرة الفرنسية، فقد استمرت في دعم جبهة سورية فلسطينية متحدة .

وفي داخل سورية لم تحل الحدود السياسية والحواجز الجمركية وخصوصية الحكم الفرنسي وشواغل المصالح الوطنية ، دون مراقبة التطورات السياسية في البلاد العربية الأخرى ، خلال هذه المرحلة (1338-1343 هـ / 1920-1925 م) فرأى الوطنيون السوريون في تتويج فيصل ملكاً على العراق 1339 هـ/ 1921م وإعلان بريطانيا إنهاء حمايتها لمصر 1341هـ/ 1923م ، خطوة متقدمة على طريق الاستقلال . وظلت القضية الفلسطينية شاغلاً رئيسياً في سورية ، امتداداً للدور الواعي الذي قام به عرب الشام قبل الحرب العالمية الأولى، وإلى الترابط العضوي بين القضية الفلسطينية ومحيطها العربي في عهد حكومة دمشق العربية . ولعل أول معارضة جدية واجهت الفرنسيين بعد الاحتلال هي معارضة جمعية التجار التي ألفها لطفي الحفار لمقاومة الاتفاقية الجمركية بين سورية وفلسطين ، بسبب تهديدها بانقطاع العلاقات التجارية والصناعية بينهما ، واضطر الفرنسيون إلى إلغاء الاتفاقية . وظلت السوق الفلسطينية ذات أهمية بالغة للاقتصاد السوري .

وتجددت ذكريات العهد « الفيصلي » لدى زيارة الحاج أمين الحسيني 1341هـ/ 1923م على رأس وفد فلسطيني ، وطوقت قوة من الجيش الفرنسي مقر إقامة الحاج وطلبت منه مغادرة المدينة ، فقامت مظاهرة شعبية ضخمة اصطدمت بالجند الفرنسي . ونقل الفرنسيون الحاج بدبابة فرنسية إلى خارج الحدود السورية العراقية . وعبر السوريون عن تعاطفهم مع القضية الفلسطينية ، حين سارت تظاهرات عنيفة منددة باللورد بلفور Balfour لدى زيارته دمشق في رمضان 1343هـ/ أوائل نيسان - أبريل 1925م ، فنقل بلفور إلى بيروت تحت حراسة مشددة . وكان وايزمان Weizmann لا ينقطع عن الاتصال برجالات السياسة الفرنسية في سورية ، وتحدث بشأن قدوم اليهود إلى سورية ومساعدتهم على استثمار بعض مناطقها الخصبة .

وكان طبيعياً أن تكون فلسطين ملاذاً لكثير من اللاجئين السياسيين السوريين في هذه المرحلة. وبرغم أولوية الخطر الصهيوني ، أثارت أحداث سورية قلق الفلسطينيين ، وعبر أحد ساستهم عن أسفه على ما يحدث في سورية من التضييق ، وبعث رئيس اللجنة الفلسطينية في القاهرة إلى صديق في دمشق يصف جريدته « الشورى » بأنها « ذات أنياب وأظافر ولسان طويل لذاع ، وعلى الأخص للأم الحنون » .

لم تمنع أحداث السنوات الأولى من الانتداب الفرنسي قيام معارضة علنية له ، كانت تعبيراً صادقاً عن الرغبة في الوحدة والاستقلال ، إلا أن هذه الأحداث افتقرت إلى التنظيم والقيادة ، وكان هذا حافزاً لتطلع الوطنيين إلى زعامة سياسية علنية تقود النضال .

ثانياً : المواجهة المسلحة 1343- 1345هـ/ 1925 - 1927 م

أ- المقدمات :

استمرت البلاد تعيش جواً من التوتر نتيجة لأعمال القمع وسوء الوضع الاقتصادي والتجزئة السياسية ومحاولة عزل سورية عن الدول العربية المجاورة . وفي 1342هـ/ أواخر 1924م عُين الجنرال سراي Sarail مفوضاً سامياً من قبل أحزاب اليسار التي تدعو إلى نوع من التساهل النسبي في السياسة الاستعمارية . وحاول سراي امتصاص النقمة بالوعد بإصلاحات في السياسة الفرنسية ، فأصدر عفواً عن بعض المحكومين ، وسمح بتأليف الأحزاب السياسية المحظورة .

وتوجه في 22 جمادى الآخرة 1343هـ/ 17 كانون الثاني - يناير 1925م وفد من دمشق وحلب لمقابلة المفوض السامي في بيروت حاملاً مطالب البلاد : الإلحاح على الوحدة السورية والمطالبة بتشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تضع للبلاد قانونها الأساسي ، وحل المجالس التمثيلية الحالية وإلغاء الإدارة العسكرية ، والعفو عن المحكومين والمبعدين السياسيين ، وتوحيد أسعار النقد وحصر حق الامتيازات بالحكومات الوطنية والاقتصار على استخدام أهل البلاد في الوظائف الرسمية .

واغتنم رجال الحركة الوطنية هذه الفرصة لتأليف أول حزب في سورية بعد فرض الانتداب يمارس نشاطه رسمياً هو حزب الشعب برئاسة عبد الرحمن الشهبندر . ونص برنامجه على العمل لتحقيق استقلال سورية ووحدتها ، وانتخاب مجلس تأسيسي لسن دستور للبلاد ، وقيام حكومة دستورية تضع أسس العلاقات بين سورية وفرنسا .

وكان للحزب فروع في عدة مدن سورية ، وضم مؤسسوه عناصر إقطاعية : فوزي الغزي ، جميل مردم ، أو بورجوازية مثقفة : عبد الرحمن الشهبندر ، فارس الخوري ، أو بورجوازية تجارية: لطفي الحفار . واستمد حزب الشعب قوته من رئيسه الشهبندر الذي برز قائدًا وقت كانت البلاد تتطلب زعامة توحد الصفوف . وحاول الحزب إجراء مفاوضات مع المفوضية الفرنسية بهدف إقامة نظام على قاعدة الأماني الوطنية لا المنازعات الطائفية . وحاولت حكومة الاتحاد السوري وبعض الأحزاب الصغيرة التي تشايع الانتداب الفرنسي ، القضاء على معارضة حزب الشعب المؤثرة .

وبرغم مظاهر التبدل التي أبداها الجنرال سراي ، ظلت الشكاوي القديمة وخصوصاً في جبل الدروز ، وذهب وفد من زعماء الجبل في رمضان 1343 هـ/ نيسان - أبريل 1925م لمقابلة الجنرال مؤكدين أن الجبل جزء لا يتجزأ من البلاد السورية مع المطالبة بتعيين حاكم للجبل من أبنائه . وبعد رفض سراي مطالب وفد الجبل ، دعا سلطان الأطرش إلى عقد اجتماع في السويداء ، وجرى الاتصال مع عدد من الزعماء السياسيين في دمشق معظمهم من أركان حزب الشعب لتنسيق المواقف . وتم التعاهد بين عدد من أعضاء الحزب ووفد من جبل الدروز على إشعال نار الثورة في سورية لتحقيق الاستقلال والوحدة .

ب - تفجر الثورة :

في الأول من المحرم 1344 هـ/ 21 تموز - يوليو 1925م ، وبعد نفي زعماء الجبل إلى تدمر باستثناء سلطان الأطرش ، أقدم سلطان هذا على إضرام نار الثورة بحرق دار المفوضية الفرنسية في

صلخد ، وإبادة قوة فرنسية جاءت للقبض عليه ، ودخل السويداء وحاصر قلعتها ، وفي المحرم 1344 هـ/ آب - أغسطس 1925م توجهت حملة فرنسية كان نصيبها الخيبة في موقعة المزرعة .

وصلت أنباء الثورة إلى مختلف مناطق سورية في المحرم 1344هـ/ آب - أغسطس 1925م، وعقد في دمشق اجتماع سري بين وفد سلطان الأطرش وبعض زعماء دمشق من الشعب والاستقلاليين القدامى ، وتقرر الاشتراك فعلياً بالثورة ، وأمر سراي بحلّ حزب الشعب وقبض على بعض رجاله على حين التحق آخرون بالثورة .

وامتدت الثورة إلى غوطة دمشق حيث دارت معارك شديدة ، وتولى الجنرال غاملان Gamelin قيادة النجدات الفرنسية . ورد الثوار بمهاجمة الحامية الفرنسية في قرية المسيفرة وتكليفها خسائر كبيرة . ثم دارت معارك بين الثوار والقوات الفرنسية الزاحفة على السويداء واضطر الفرنسيون إلى الانسحاب بعد أن قررت قيادة الثورة مد نطاقها إلى الشمال لتخفيف الضغط على الجبل . ودارت المعارك حول دمشق وجبل القلمون . وفي 18 ربيع الأول 1344هـ/ 5 تشرين الأول - أكتوبر 1925م بلغت الثورة مدينة حماه بقيادة فوزي القاوقجي فأوقع في صفوف الفرنسيين خسائر كبيرة، وردّوا بقصف المدينة بالقنابل واعتقال الكثيرين . وهددت ثورة حماه سيطرة الفرنسيين بسرعة انتشارها إلى أقاليم حمص وحماه وطرابلس، وأجبرتهم على سحب جزء من قواتهم من منطقة الجبل مما خفف الضغط على الثوار .

اتسع نطاق الثورة وتغلغلت قواتها إلى أسواق دمشق وأحيائها الشعبية ، وردت المدافع الفرنسية بقصف المدينة ، وزادت هذه الأحداث من إضرام الثورة . وعهد إلى القاوقجي بالقيادة العامة « لجيش الغوطة وجهات الشمال » ، فحاول أن يبعث الحياة في معارك الغوطة . واشتد الضغط الفرنسي على الغوطة لإجلاء الثوار ، كما شن هجوم على جبل الدروز بمشاركة الطائرات . وبسبب استمرار التضييق الفرنسي ، اضطر معظم الثوار إلى الخروج 1345 هـ/ أواسط 1926م (ومنهم سلطان الأطرش) إلى منطقة الأزرق في شرقي الأردن بغية اتخاذها قاعدة لهجماتهم على سورية . وتوزع عدد من القيادات السورية بين القاهرة والقدس وعمان ، وتحولت الثورة إلى حركات متقطعة قادها فوزي القاوقجي وظل حتى 1346 هـ/ شتاء 1927م يبحث عن قاعدة يجدد منها حياة الثورة .

ج - العون العربي للثورة :

عملت الثورة السورية على دفع القوى العربية لمساعدتها بالمال والسلاح والإعلام ، فأخذت مصر تفتح صدرها للفكرة العربية ، ولم تستطع الإجراءات البريطانية منع الشعب العراقي من إظهار تعاطفه مع الشعب السوري بالدعم الإعلامي والمادي ومبادرات فردية بالقتال . وأثارت الثورة السورية الحماسة في فلسطين ، ونقل رجال الصحافة هناك أخبار الثورة « فكانوا سبّاقين في الجهاد بقلمهم في حين كان السوريون يجاهدون بالحراب » .

ومنذ ربيع الأول 1344هـ/ تشرين الأول - أكتوبر 1925م تألفت في القدس « اللجنة المركزية لإغاثة منكوبي سورية » برئاسة الحاج أمين الحسيني ومهمتها الإشراف على جمع الأموال وتوفير السلاح وإيصالها إلى مواقع الثورة ، وتقديم المعونة للمجاهدين اللاجئين إلى شرق الأردن .

وعملت على تنظيم جهود المهاجرين السوريين في أمريكا لإعانة منكوبي سورية ، وأرسلت وفداً إلى العراق لشرح الأوضاع في سورية والعمل على جمع التبرعات . وسعت اللجنة لدى (الملك) ابن سعود لمساعدة الثوار مادياً وأدبياً بعد انتقالهم إلى أراضي نجد بسبب الضغط البريطاني . وأرسلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة والوفد الدائم لها في جنيف ، الممثلين إلى باريس وجنيف ولندن وواشنطن لإذاعة المعلومات عن الثورة في أوربا والبلدان الأخرى. وأصدرت اللجنة كتاباً مصوراً بعنوان « النكبة السورية » ورفعت تقريراً عن الثورة السورية إلى لجنة الانتدابات الدائمة لدى عصبة الأمم . وثابرت اللجنة على إمداد رجال الثورة بالأغذية والعقاقير والمساعدات المالية .

استمرت الثورة السورية نحو عامين : وأثبتت أسبابها وأحداثها أنها ثورة وطنية هدفها الحصول على استقلال سورية الموحدة ، وشاركت فيها كل الفئات فكان الكادحون الفاعلين الأساسيين، مع أن الفئة المتنورة كانت الروح المحركة للنضال. « إن من زار سورية خلال الثورة وشاهد عشرات الأطفال والسيدات في مقدمة المظاهرات والحركات الوطنية يستطيع أن يدرك إلى أي حـد بلغ الوعي القومي والوطني في هـذه البلاد » .

إلا أن عمل الثورة كانت تعرقله الخلافات بين الزعامات السورية في الخارج بشأن توجيه الثورة وجمع الإعانات ، وهي خلافات قديمة تعبر عن انقسامات عقائدية وصراعات شخصية . وظلت هذه الخلافات كامنة خلال المرحلة الأولى من الثورة، وبعد تراجعها ولجوء زعمائها إلى القدس والقاهرة توسع الخلاف وانتقل إلى المجاهدين . إلا أن السبب الحقيقي لأفول الثورة هو استسلام الأمير عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي مما مكن الفرنسيين من إرسال النجدات الكبيرة (إلى سورية) المزودة بالأسلحة المتطورة التي كان الثوار يفتقرون إليها .

د - الطريق الدبلوماسي سبيل للحل :

تأثرت بالثورة علاقة سورية بالمحتلين الفرنسيين واضطرتهم إلى إعادة النظر في سياستهم للتخفيف من حدة الغليان الشعبي دون التخلي عن مصالح فرنسا الاستعمارية . كان قصف مدينة دمشق في ربيع الأول 1344هـ / تشرين أول - أكتوبر 1925م قد أثار موجة الاستنكار العالمي ، فاضطرت الحكومة الفرنسية إلى استدعاء الجنرال سراي وتعيين هنري دي جوفنيل De Jouvenel (وهو من المدنيين) مفوضاً سامياً الذي أعلن في باريس أن سياسة فرنسا في سورية ستسير باتجاه عقد معاهدة ، اقتداء بما فعلته بريطانية في العراق . وأجرى مباحثات مع عدد من السوريين في الخارج ومنهم شكيب أرسلان الذي قدم إليه مشروعاً لحل القضية السورية . واتصل في القاهرة باللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني فعرضت إنهاء الانتداب ومنح سورية حق الدخول في عصبة الأمم ، واتحاد جميع أجزائها في دولة واحدة ، على أن يستفتى سكان لبنان في الانضمام إلى سورية أو الانفصال عنها . وفي بيروت حمل له وفد من دمشق في 7 جمادى الآخرة 1344 هـ/ 22 كانون الأول - ديسمبر 1925م مطالب الثوار ، وهي الوحدة السورية وتأليف حكومة وطنية مؤقتة ، والدعوة لانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور والعفو عن الثوار وتعويض المنكوبين . فرفض دي جوفنيل المطالب داعياً الثوار لإلقاء السلاح قبل

الدخول في أي مفاوضات . ولم تثمر الاتصالات عن سوى إعلان دي جوفنيل إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية لوضع الدستور. وقاطعت البلاد الانتخابات.

وفي وقت كانت أعمال الثورة فيه تشتد في الغوطة والقلمون والقوات الفرنسية تطبق على جبل الدروز ، جدّت السلطة الفرنسية في البحث عمن يتولى رئاسة الدولة بعد استقالة صبحي بركات ، ورفض بيير اليبِ Alipe أحد كبار الموظفين الفرنسيين تسلم مهام رئاسة الدولة . ونجحت السلطة بإقناع الداماد أحمد نامي أن يكون رئيسا مؤقتا للدولة . وألّفت وزارة ائتلافية معظم أعضائها من المعتدلين ، ضمت عضوين من حزب الشعب ، هما فارس الخوري ولطفي الحفار ، اللذين وجها بيانا للشعب لشرح أسباب دخول الوزارة وهي الأخذ بالاعتبار « الوعود المكتوبة والشفهية التي تلقيناها من فخامة المفوض السامي ، وخطأ الموقف السلبي حيال كوارث البلاد الحيوية والاقتصادية » .

ونشرت الحكومة بيانها في 5 ذي القعدة 1344 هـ/ 16 أيار - مايو 1926م بالدعوة للجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية ، وتحويل الانتداب إلى معاهدة بين سورية وفرنسا تحقق الوحدة السورية . وعرف برنامج حكومة الداماد فيما بعد باسم « الميثاق الوطني » بعد أن عدّله بعض قادة حزب الشعب الذين تجمعوا في منطقة الأزرق بعد الخروج من سورية . وسلم الميثاق إلى الملك فيصل (أثناء مروره بالصحراء في طريقه إلى أوربا) وكلف بالمفاوضة في باريس في المسألة السورية بالاشتراك مع وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف . وكان الملك فيصل - حينذاك - يبدي اهتماما بالقضية السورية وبمسألة توحيد القطرين .

ولم تثمر مساعي فيصل الدبلوماسية ، وكذلك أخفق دي جوفنيل في إقناع حكومته العمل وفق برنامج الداماد ، فاستقال ولم يعد إلى سورية . واستقال وزراء حزب الشعب من الحكومة بعد تكشف سوء نياته فرنسا إثر إعلان الدستور اللبناني في 16 المحرم 1345هـ/ 26 حزيران - يونيو 1926م الذي نص على سلامة الأراضي اللبنانية وعدم التنازل عن شيء منها . وفي 8 صفر 1345هـ/ 17 آب - أغسطس 1926م عينت الحكومة الفرنسية هنري بونسو Ponsot مفوضاً سامياً ، وأعلن عند وصوله أنه سيعمل لإيجاد حل للقضية السورية . وتكررت لقاءاته بالوفود السورية التي عرضت عليه مطالبها، وتتلخص بالعفو العام وإعادة المبعدين السياسيين والإفراج عن الموقوفين وتحقيق برنامج «الميثاق الوطني».

حَمَلَ بونسو التقارير والمطالب التي قدمت إليه لإطلاع المسؤولين الفرنسيين . ولدى عودته 26 المحرم 1346هـ/ 26 حزيران - يونيو 1927م أعلن برنامجه الذي تضمن استمرار الانتداب والعمل على تعزيز التطور السياسي والاقتصادي ، على أن يراعي أماني الشعب التي ستكون المعيار الأهم لدى صياغة الدستور . وقوبل إعلان بونسو بعدم الرضا من قبل العناصر الوطنية خارج البلاد وداخلها ، وعقد مؤتمر وطني في بيروت 25 جمادى الأولى 1345 هـ/ 19 تشرين الأول - أكتوبر 1927م ضم عدداً من عناصر حزب الشعب وحزب الاستقلال العربي برئاسة هاشم الأتاسي ، أصدر بياناً ردّ فيه على دعوة المفوض السامي مؤكداً مطالب البلاد . وكان هذا البيان بداية ظهور زعامة جديدة ستقود النضال المضاد لفرنسا دعيت « بالكتلة الوطنية » ، وقام بونسو بتغيير حكومة الداماد وإسناد الرئاسة في شعبان 1346هـ/ شباط - فبراير 1928م إلى

الشيخ تاج الدين الحسني (من المعتدلين) ، وأعلن الحسني أن مهمة حكومته السياسية قاصرة على الشروع في انتخابات حرة وتسليم زمام الحكم بأسرع وقت إلى حكومة دستورية وإزالة الأحكام العرفية ومنح العفو « المقيد » عن مرتكبي الجرائم السياسية .

ثالثاً : التجربة الدستورية الأولى ، وما بعدها 1346-1351 هـ/ 1928-1932م :

أ- الخطوات الأولى :

دخلت القضية السورية مرحلة جديدة بتعيين الشيخ تاج رئيساً لمجلس الوزراء تمهيداً لتعديل جديد تتخذه فرنسا في سياستها . وكانت عوامل كثيرة قد دفعت فرنسا نحو القبول بنظام برلماني والارتباط بمعاهدة مع سورية : الثورة السورية ، الرفض الشعبي لفكرة الانتداب ، إخفاق فرنسا في الإتيان بحكومة يرضى عنها الشعب ، شعور السياسيين الفرنسيين أن وجود هيئة نيابية منتخبة يسهل على فرنسا التعامل مع جهة واحدة ، وأن المعاهدة تحقق لفرنسا ما لم يستطع تحقيقه فرض الانتداب ، وأخيراً تعرُض فرنسا لضغوط عصبة الأمم نظراً لتخلفها عن إنكلترا في تحويل الانتداب إلى معاهدة .

وظهرت الكتلة الوطنية قوة سياسية ممثلة للشعب السوري ، ولم يكن لها برنامج محدد أو قانون أساسي مكتوب ، بل فكرة ينتظم حولها كل من يؤيدها للعمل على تجديد الحركة الوطنية في سبيل وحدة سورية واستقلالها ، وطغى نشاط الكتلة على المسرح السياسي كله .

وبعد مفاوضات أجرتها السلطة الفرنسية مع زعيمي الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو قررت الكتلة الوطنية المشاركة في الانتخابات على أساس الميثاق الوطني (1345هـ / 1926م) ، مع أن الأوضاع الحاضرة ليست في حالة تبعث على الاطمئنان بسلامة الانتخابات .

وكان أول عمل قامت به الكتلة وضع قوائم بأسماء مرشحيها وشجعت السلطة الفرنسية الأحزاب التي لمست فيها اعتدالا ، على التكتل مقابل الكتلة الوطنية (حزب الإصلاح والحزب الملكي) وفي انتخابات الدرجة الأولى 10 نيسان/أبريل رجحت كفة المعتدلين ، وفي انتخابات الدرجة الثانية 24 نيسان/أبريل فازت الكتلة فوزاً ساحقاً في مقاعد المجلس التأسيسي السبعين .

ب - المجلس التأسيسي يمارس مهامه :

حُدّد يوم 21 من ذي الحجة 1346هـ/ التاسع من حزيران - يونيو 1928 م موعداً لاجتماع المجلس التأسيسي . ومنذ افتتاح الجلسة الأولى كانت نذر الخلاف بين السلطة المنتدبة والمجلس واضحة : ففي خطاب بونسو إشارة إلى مهمة المجلس في وضع الدستور وإجراء المفاوضات لإبرام معاهدة ، ولكنه ألح إلى تهديدات فرنسا في حال خروج المجلس عن إرادتها وصلاحياتها .

انتخب هاشم الأتاسي رئيساً للمجلس بأغلبية 48 صوتاً وفاز إبراهيم هنانو برئاسة لجنة إعداد مشروع الدستور ، وقد أثار انعقاد المجلس الآمال بتحقيق الوحدة السورية الشاملة . فقد كانت قضية الوحدة السورية من أولى المطالب الموجهة لفرنسا وتركزت حولها المعارضة الوطنية ، وقد اقترح

بعض النواب أنْ يضاف إلى اليمين الذي أقسموه أمام المجلس تعهداً بتحقيق الوحدة بكمالها .

وتركزت جهود المجلس على قضية الدستور، وتفرغت لوضعه لجنة مكونة من 27 عضواً ، وبينت اللجنة أنها وضعت في كل أبحاثها ما تصبو إليه البلاد من استقلال ووحدة ، وما تتطلبه من حياة ديمقراطية تتفق مع رقيها وحضارتها ، وتلائم رغبات أهلها على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم . وبعد مناقشة استغرقت جلستين طرح المشروع للتصويت . وفي 8 آب/أغسطس أقر النص العام للدستور المؤلف من 115 مادة : الأولى نصت على أن سورية دولة مستقلة ذات سيادة ، والمادة الثانية دعمت مبدأ الوحدة العامة الشاملة لأجزاء البلاد كافة بحدودها الأصلية ، والمادة الثالثة نصت على أن الجمهورية السورية نيابية مسؤولة ، وحققت المادة 29 أمنية الشعب بنصها على أن « الأمة مصدر كل سلطة » ، وبحثت المادة 110 في موضوع الجيش الوطني ودور المجلس النيابي بإنشائه ، وتناولت المواد الباقية حقوق الأفراد وصلاحيات المجلس النيابي وحقوق رئيس الجمهورية .

ج - أزمة الدستور :

تجاهلت مواد الدستور وجود الانتداب ، وتضمنت مسائل اعتبرتها فرنسا تمس تنفيذ انتداب مسؤولة عنه الحكومة الفرنسية أمام عصبة الأمم . وفي آب حمل أمين السر العام في المفوضية العليا رسالة بونسو إلى المجلس التأسيسي يتحفظ فيها على بعض مواد الدستور بحجة أنها تحرم فرنسا من الوسائل التي تساعدها على القيام بالالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها ، كما أن المادة الثانية تعتبرها فرنسا مخالفة للاتفاقات الدولية . وطالب بونسو حذف مواد ست من صلب الدستور . وأثار هذا الموقف شكوك النواب في نية فرنسا في إيصال سورية إلى حكم دستوري تعقد في ظله معاهدة ، وحذف المواد يحرم البلاد السورية من سيادتها واستقلالها المعترف بها دولياً . ورفض المجلس بالأغلبية طلب المفوض السامي . فأصدر بونسو في 24 صفر 1346هـ/11 آب - أغسطس 1928م قراراً بتأجيل اجتماعات المجلس التأسيسي مدة ثلاثة شهور .

وأصر بونسو بعد عودته من فرنسا رجب 1346هـ/ أواخر كانون الأول - ديسمبر 1928م ، على إعادة صياغة المادة الثانية (التي تنص على أن سورية غير قابلة للتجزئة) ، وأن تضاف إلى الدستور مادة واحدة (116) تنص على أنه « ما من حكم من أحكام الدستور يعارض ولا يجوز أن يعارض التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسورية ولا سيما ما كان منها متعلقاً بجمعية الأمم » .

ودخلت الكتلة الوطنية في مفاوضات مع بونسو من أجل تعديل بعض مواد الدستور ، وأخفقت في حمل بونسو على القبول باقتراحاتها ، وفي 25 شعبان 1347هـ/ 5 شباط - فبراير 1929م أصدر قراراً بتأجيل المجلس التأسيسي إلى أجل غير مسمى .

د - تقييم التجربة :

مع أن حياة المجلس التأسيسي كانت قصيرة فإن لهذه التجربة أهميتها :

1- بالنسبة للسوريين : إن وصول الكتلة إلى المجلس التأسيسي وسيطرتها عليه ، وما تجلى

في الجلسات من مواقف وطنية أثبت وعي النواب لحقوقهم في التمثيل وسعيهم لتوحيد الجهود في مواجهة الخطر الفرنسي . واستطاعت تجربة 1346هـ/ 1928م أن توضح للنواب وطأة سيطرة فرنسا ، ومقدرتها على شل كل حركة ترمي إلى إحراج أو إضعاف موقفها بوصفها دولة منتدبة ، وأدركوا أن تقديم التنازلات لدولة الانتداب يدفعها إلى مزيد من التشدد والاستهانة بالحقوق الوطنية . واحتوى مشروع الدستور على جميع الأسس التي تجسد أهلية البلاد للاستقلال والسيادة .

2- وأما بالنسبة للسلطة الفرنسية : فقد تأكد عجزها عن شق الصف الوطني ، وأتى الدستور ليجردها من أدوات الإشراف المباشر على شؤون البلاد . وهذا ما دفعها إلى تعليق المجلس النيابي ثم إيقافه بحجة عدم مراعاة التزاماتها الدولية . والحقيقة أنها سعت إلى استعادة السيطرة الحقيقية .

3- وعلى الصعيد العربي : حازت سورية كسب السبق على جاراتها العربيات (العراق ومصر) حيث وضعت الدستور لجنة نيابية فجاء ممثلاً لإرادة الشعب . في حين أن الدستور العراقي وضعته الحكومة العراقية وقدمته للمجلس التأسيسي ، وفي مصر عُيِّنت لجنة لوضع الدستور . وأكدت المادة الثانية عمق الإيمان بفكرة الوحدة حين أكدت «أن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية ذات وحدة سياسية لا تتجزأ أو بالأحرى لا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب وحتى اليوم». وقال فوزي الغزي مقرر لجنة الدستور : « إن المجلس الذي يقدم على الاعتراف بهذه التجزئة ... يجب أن يسقط » .

وكان للتجربة الدستورية أصداؤها في فلسطين ، وبعث رئيس المؤتمر العربي الفلسطيني السابع ، موسى كاظم الحسيني ، برقية إلى هاشم الأتاسي يهنئ فيها الشقيقة سورية بخطواتها المباركة في سبيل الحياة الحرة المستقلة . وكانت أحداث فلسطين (الاعتداء على حائط البراق وتفجر الانتفاضة) قد لفت أنظار رجالات الحركة الوطنية ، ونظمت عدة تظاهرات في المدن السورية تضامناً مع عرب فلسطين ، وتوجهت إحداها إلى القنصلية البريطانية في دمشق . ورفع الزعماء إلى لندن وجنيف رسائل احتجاج على التحالف الأنجلو صهيوني في فلسطين .

هـ ـ في أعقاب الأزمة :

دخلت البلاد بعد إيقاف جلسات المجلس في حالة من الفوضى واختلال الأمن . وفي 16 ذو الحجة 1348هـ/ 14 أيار - مايو 1930م أقدم بونسو على حل المجلس وإصدار دستور جديد لسورية يوضع موضع التنفيذ بعد إجراء انتخابات للمجلس النيابي يحدد موعدها فيما بعد . وكان دستور 1348 هـ / 1930 م صورة عن دستور المجلس التأسيسي مع إضافة المادة (116) التي شلت فاعليته ، وتعديل المادة الثانية الخاصة بالوحدة بحيث اعتبرت التجزئة «حالة حقوقية واقعة لا يمكن تعديلها بقرار متخذ من طرف واحد».

وكان دستور 1348هـ/ 1930م أحد خمسة دساتير أصدرها بونسو لحكومات خمس هي : جبل الدروز ، العلويين ، لواء الإسكندرونة ، لبنان ، سورية ، وأطلق على هذه الدساتير اسم القانون الأساسي للدول المشمولة بالانتداب ، مقرراً بذلك واقع التجزئة . وانحصر دستور الدولة السورية بدولتي دمشق وحلب .

وأثار الدستور الجديد المظاهرات والإضرابات ، وقادت الانتفاضة الكتلة الوطنية التي

بدأت تأخذ شكلها النهائي حزباً معارضاً للسلطة . وعقدت الكتلة وأنصارها اجتماعاً عاماً في 15 من المحرم 1349هـ/ 11 حزيران - يونيو 1930م للتعبير عن معارضتها للدستور الجديد والإبراق إلى عصبة الأمم ، باسم البلاد السورية ، للاحتجاج على السياسة الفرنسية . وحافظت الكتلة الوطنية على صلات وثيقة مع العناصر الوحدوية في لبنان ومنطقة العلويين وجبل الدروز .

وفي 9 رجب 1350هـ/ 19 تشرين الثاني - نوفمبر 1931م أصدر بونسو ثلاثة قرارات (وردت ضمن إنهاء حكم الشيخ تاج الدين الحسيني) : الأول دعا لإنشاء مجلس استشاري ، والثاني ينظم مصالح الحكومة السورية تنظيماً جديداً ، أما القرار الثالث فيتعلق بالانتخابات ، واحتفظ المفوض السامي لنفسه بصلاحيات رئيس الدولة ، وعين سالومياك Salomiaque مندوباً ممتازاً لدى حكومة سورية لإدارة الانتخابات .

وأدى الخلاف بين أعضاء الكتلة الوطنية حول مسألة الانتخابات إلى ظهور بوادر الانقسام في صفوف الكتلة ، فكانت الأغلبية ، التي يتزعمها هاشم الأتاسي وجميل مردم ، تأمل من خلال المفاوضة مع فرنسا الحصول على معاهدة شبيهة بالمعاهدة العراقية الإنجليزية 1348هـ/ 1930م ، في حين تزعم فخري البارودي والقوتلي التيار الرافض للاشتراك في الانتخابات ، ودعوا إلى الرجوع إلى السياسة السلبية ما لم تتحقق مطالب البلاد الأساسية . وحسمت أغلبية الكتلة الوطنية تباين المواقف بإصدار بيان في 30 رجب 1350هـ/ 10 كانون الأول - ديسمبر 1931م دعت فيه الأمة لمؤازرة الكتلة في الانتخابات المقبلة .

وسيرت السلطة الفرنسية العملية الانتخابية وفق مخطط مدروس يستهدف الحصول على شكل برلماني يمكن معه فرض المعاهدة التي تناسب المصالح الفرنسية . وفي شوال 1350هـ/ آذار - مارس 1932م أسفرت الانتخابات عن فوز الكتلة الوطنية بأقلية عددية في المجلس الجديد (17 نائباً) وفاز المعتدلون بالأغلبية .

و- سورية والشواغل العربية في مطلع الثلاثينيات :

ما حدث في سورية في مطلع الثلاثينيات يعطي صورة عما أصاب الحركة العربية بوجه عام من فتور ووهن ، فقد انصرف الزعماء المحليون في الأقطار العربية - ومنها سورية - إلى القضايا المحلية . وأصبح همّ السياسيين العرب العمل من أجل تنظيم العلاقة بالمستعمرين بمعاهدة تعترف بموجبها الدول الاستعمارية باستقلال شكلي .

وتنادى بعض أقطاب الحركة القومية في المشرق العربي (وتشمل سورية) إلى العمل على تجميع الصفوف ، وكان ذلك بمناسبة عقد المؤتمر الإسلامي العام في القدس في 27 رجب 1350 هـ/ 7 كانون الأول - ديسمبر 1931 م الذي شاركت فيه نخبة كبيرة من جمعية العربية الفتاة وحزب الاستقلال . وعقد هؤلاء مؤتمراً عربياً قومياً في 13 كانون الأول/ديسمبر لتدارس أحوال بلادهم . تم الاتفاق على توقيع ميثاق قومي عام يؤمن بالوحدة العربية التامة وتطورها ، ولا يعترف بالتجزئة ويرفض الاستعمار ويقاومه . واتفق المجتمعون على تأليف لجنة تحضيرية في القدس من أجل الدعوة إلى مؤتمر قومي في إحدى العواصم العربية للبحث في الوسائل المؤدية إلى نشر الميثاق وتحقيقه .

وشهد المشرق العربي تحركات مدة تزيد

على عامين من أجل عقد المؤتمر المقترح الذي اعترضه عدة عقبات : التباعد في الآراء بشأن مهمة المؤتمر وأولويات اهتماماته والمسؤولية التامة في إعداده وتوجيهه ثم في شأن مكان انعقاده. وكانت أكثرية الآراء تحبذ بغداد نظراً إلى ما يعلقه القوميون العرب من آمال على فيصل والعراق.

وتداخلت فكرة عقد المؤتمر بفكرة توحيد سورية والعراق تحت تاج واحد على أنها «استئناف السعي لوحدة الأمة العربية واستقلالها». وأثار إمكان الوحدة السورية العراقية تفاؤلاً في أوساط القوميين ، بحيث مالوا إلى تجاوز تحفظاتهم بشأن التأثير البريطاني في العراق وارتأوا تفويض فيصل للمفاوضة مع فرنسا باسم السوريين . وجاءت وفاة فيصل في شعبان 1352هـ/ كانون الأول - ديسمبر 1933م ليقضي على الآمال بعقد المؤتمر . ولاشك أن الضغط البريطاني كان العامل الحاسم في الحيلولة دون عقده .

ورافق النشاط العربي من أجل المؤتمر المرتقب ، قيام عدد من التنظيمات والأحزاب السياسية وجّهت دعوتها إلى الشباب المثقف في المشرق العربي . ويعود أقدمها إلى 1347هـ/ 1929م ، حين قام عدد من الشباب المثقف من خريجي الكليات الأوربية بإنشاء منظمة سرية عرفت باسم جمعية التحرير العربية (عرفت فيما بعد باسم الحزب القومي العربي السري) . وكانت تلهم أولئك الشباب أفكار الفتاة والعهد والأفكار القومية الأوربية ، وعملوا على إحداث عدد من الخلايا في أقطار المشرق العربي ، واستطاعت أن تنمي صلاتها بالجيل الأقدم من الزعماء القوميين كجماعة الاستقلاليين القدامى في سورية ، وزعماء حزب الاستقلال في فلسطين

ورافق الإعلان عن الحزب الأخير في ربيع الآخر 1350 هـ/ آب - أغسطس 1932م ، آمال كبار بأن يكون إحياء لمبادئ العربية الفتاة وميثاق القدس 1350هـ/ 1931م من وحدة عربية وإنكار للتجزئة . وتجاوزت دائرة نشاطه حدود فلسطين ، وكانت تربط مؤسسي الحزب صلة وثيقة بزعماء الحركة الوطنية في سورية ، الذين تابعوا باهتمام اجتماعات حزب الاستقلال في المناسبات الوطنية والقومية ، وأملوا تأليف مراكز له في المدن السورية بحيث « يصبح الحزب مركز جميع القوى والهيئات الوطنية ومحورها » . وكان الحزب يرقب الأوضاع في سورية باعتبار « أن فلسطين جزء طبيعي منها يهمّه من أمرها ما يهم من أمر سورية الجنوبية » .

رابعاً : تجربة دستورية ثانية مفروضة ومرفوضة 1351-1354 هـ / 1932-1935م :

أ - « التفاهم النزيه » إلى أين ؟ :

كان الغرض من إنشاء المجلس المؤيد للانتداب هو أن يقر « الدستور العاجز » حتى يأخذ شكلاً قانونياً ويؤدي إلى تأليف حكومة موالية تتمكن من عقد معاهدة تضمن لفرنسا سيطرتها على سورية . ومنذ انعقاد المجلس في 3 صفر 1351هـ/ 7 حزيران - يونيو 1932م رفضه الشعب لأن أساسه دستور1349 هـ/ 1930م وأكثريته انتخب بطريقة مزيفة .

وحفَلَ مجلس 1351هـ/ 1932م بالصراعات الداخلية بسبب انقسامه إلى ثلاث فئات متنافرة : أكثرية مؤيدة للانتداب دون تحفظ ، وثانية ترغب

في التعاون ولا تتشدد في المطالب ، وثالثة أقلية لا تعترف بالانتداب الفرنسي ، وترفض أية مفاوضة معه إذا لم تكن على أساس وحدة البلاد واستقلالها . وتحدت تلك الأقلية (من نواب الكتلة الوطنية) المجلس النيابي وطالبت إلغاء المادة 116، وبضغط منهم ضمنوا عدم فوز أحد مرشحي السلطة الفرنسية لرئاسة الجمهورية : حقي العظم نائب دمشق وصبحي بركات نائب حلب .

وجاء الإجماع على انتخاب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية ، حلاً وسطاً إلى أجل ، وتولى حقي العظم تأليف حكومة اشترك فيها عن الوطنيين جميل مردم ومظهر رسلان ، واحتفظ صبحي بركات برئاسة مجلس النواب .

بادر بونسو إلى إجراء مفاوضات مع الوزارة السورية ، تولاها جميل مردم ، للوصول إلى عقد معاهدة تحدد مصالح الطرفين ومنها وحدة البلاد السورية . وكان هذا هو غرض الكتلة الوطنية الرئيسي من الاشتراك في الوزارة . والواقع أن موقف الكتلة الوطنية لم يكن موحداً إزاء المشاركة في الحكم والمجلس : فمجموعة المعارضة بزعامة هنانو ظلت خارج المجلس وطالبت بحله ، واتخذ هاشم الأتاسي زعيم الكتلة الوطنية موقفاً وسطاً فلم يشارك في اجتماعات المجلس النيابي في دورة شعبان 1351هـ/ تشرين الثاني - نوفمبر 1932م ، ولكنه أصدر بياناً شرح فيه أن الكتلة الوطنية تقيم دليلاً جديداً على الرغبة في « الوصول إلى حل يرتفع بالبلاد عن هذه الحالة المرهقة إلى حالة الاستقرار » .

وفي أواخر 1351هـ/ 1932م أبدى النواب قلقهم من الأخبار التي تواردت من فرنسا بشأن نصوص المعاهدة المرتقبة وخصوصاً مسألة الوحدة، وأهاب بيان حزب الاستقلال في فلسطين بكل وطني من أبناء سورية الشمالية ألا يقر أي تساهل في هذا الموضوع الخطير .

وزاد من حدة التوتر نشر بيان المفوض السامي في 10 شوال 1351هـ/ 5 شباط - فبراير 1933م الذي ألقاه في جنيف أمام لجنة الانتدابات ، وصرح فيه بأن الانتداب سيظل على لبنان وجبل الدروز ومنطقة العلويين وستعقد المعاهدة مع مدن سورية الأربع دمشق وحمص وحماه وحلب ووضعت الكتلة الوطنية كتاباً للرد على بيان المفوض السامي شرحت فيه إصرار الكتلة على عقد معاهدة شريفة مع فرنسا ، وأكد مطالب البلاد وهي الاعتراف بسيادة البلاد ووحدتها .

ولما تبين أن مفاوضات المعاهدة لا تحقق الأماني الوطنية أخذت العناصر المثقفة داخل الكتلة الوطنية والمؤيدة لها و « الشباب الوطني » تضغط على قيادة الكتلة للانسحاب من الوزارة . وفي مؤتمر الكتلة الوطنية في دمشق في ذي الحجة 1351هـ/ أوائل نيسان - أبريل 1933م تقرر استعفاء الوزيرين من منصبهما والانسحاب من المجلس النيابي .

ب - سقوط مشروع المعاهدة :

قدم حقي العظم بيان وزارته الثانية ، بعد استقالة الوزيرين ، إلى المجلس النيابي في 14 المحرم 1352هـ/ 8 أيار - مايو 1933 م ونال الثقة وتابع موضوع المعاهدة . في حين كان الصخب يشتد داخل المجلس لقلاقل تجري خارجه بسبب الشائعات حول محادثات المعاهدة .

ولما أخفق بونسو في إقرار مشروع المعاهدة أبدلته الحكومة بمفوض جديد هو داميان دي مارتيل Martel De . وترافق وصوله في

1352هـ/ خريف 1933م مع تصاعد الاضطرابات في سورية ، في وقت زادت فيه المظاهرات في فلسطين احتجاجاً على تدفق الهجرة اليهودية .
وحاول دي مارتيل استكمال ما بدأه بونسو مع الوزارة السورية التي وقعت في أواخر رجب / منتصف تشرين الثاني - نوفمبر على نص المعاهدة في بيروت ، باستثناء الوزير سليم جنبرت السياسي المعتدل وقدم استقالته . وعم الاستنكار والتظاهر مختلف مناطق سورية بعد أن نشرت نصوص المعاهدة قبل عرضها على المجلس النيابي، ولم يجدِ تعطيل المفوض عدة صحف والتهديد بإنزال العقوبات بمن يحاول إثارة الشعب .

وفي 1 شعبان 1352هـ/18 تشرين الثاني - نوفمبر 1933م قدمت الحكومة مشروع المعاهدة للمجلس النيابي لإقرارها ، وعاد نواب الكتلة الوطنية إلى المجلس وأعلنوا تحت قبته أنهم سوف يواصلون النضال لشلّ المساعي الرامية إلى تقييد الأمة بمعاهدة تحرمها الاستقلال والوحدة .

وعقد المجلس النيابي جلسته الثانية في 4 شعبان 1352 هـ/ 21 تشرين الثاني - نوفمبر 1933م في جو بالغ التوتر خارج المجلس وداخله تحت تأثير الضغط الشعبي ، مما كان له كبير الأثر في مواقف النواب . وقرأ جميل مردم مضبطة موقعة من 46 نائباً موجهة إلى رئيس المجلس بردّ المعاهدة لأنها «مناهضة لرغائب الأمة وغير ضامنة لمصالح البلاد من وحدة وسيادة واستقلال».
وعلق المفوض السامي مناقشات المجلس أربعة أيام . وفي اليوم التالي أصدرت الكتلة الوطنية بياناً أدانت المعاهدة : « فهي خالية من معاني السيادة وتقر التجزئة ، وأن فرنسا قد ادّعت بأنها أخذت بعين الاعتبار رغائب سكان بعض المناطق بالانفصال علماً أن الرغبة لدى جميع سكان المناطق هي الانضمام للأم سورية عدا بعض الأصوات الشاذة لأحزاب أو شخصيات دينية متطرفة » .
ورد المفوض السامي بتمديد تعليق المجلس النيابي . وفي 30 ذي القعدة 1352هـ/ منتصف آذار - مارس 1934م أجّلت جلساته إلى أجل غير مسمى مما يعني وضع نهاية للحياة الدستورية في سورية.
وفي ذي الحجة 1352هـ/ آذار - مارس 1934م أقال دي مارتيل حكومة حقي العظم وعهد إلى الشيخ تاج الدين الحسني تأليف وزارة جديدة ، وكان هذا الأمر يتيح للسلطة الفرنسية حرية التصرف .
أخذت الكتلة الوطنية تقاوم سلطات الانتداب والحكومة مقاومة سلبية ، فنظمت مظاهرات واضطرابات شملت مختلف مدن سورية وشاركت فيها النساء . وفي 1353هـ/ أواخر 1934م أسس فخري البارودي أحد أقطاب الكتلة الوطنية «المكتب العربي للدعاية والنشر» مركزه دمشق ، وهدفه القيام بالدعاية للقضية السورية الوطنية في الخارج، وتنوير الشعب في الداخل وتوحيد اتجاهاته.

ومع أن الكتلة الوطنية كانت هي القوة الشعبية الوحيدة في البلاد ، فإن زعامتها بدأت تتهدد من أحزاب جديدة أخذت تستقطب الشباب الوطني وتميزت ببرنامج محدد وتنظيم فعّال ، ومن هذه الأحزاب « الاتحاد الوطني العام » المعارض لسياسة الكتلة الوطنية ، و « الشباب الوطني » الذي يعتبر الصف الثاني من الكتلة الوطنية .

ج- النضال السوري في بعده القومي:

تعد عصبة العمل القومي أهم التنظيمات التي نشطت على المسرح السياسي في المشرق العربي في هذه المرحلة . وولدت بمبادرة من بعض الشباب

المثقف من سورية ولبنان وفلسطين والعراق ، ودعت إلى حركة عربية تسمو على القضايا المحلية. وعقد مؤسسوها مؤتمراً سرياً في قرنايل (لبنان) 4-5-1352هـ/ 14-8-1933م صدر عنه بيان مفصل ، حدد أهداف العصبة في سيادة العرب واستقلالهم المطلقين والوحدة العربية الشاملة . وحدد خطر الاستعمار ووسائل مقاومته ، كما دعا إلى القضاء على النعرة الإقليمية . وأقر البيان مبدأ عدم الاعتراف بالانتداب وكل شكل من أشكال السيطرة والتحكم الأجنبي . وركز البيان اهتمامه على القضية السورية ، كما أولى اهتماماً للقضية الصهيونية التي هي خطر عربي عام ، ولذلك أقر البيان محاربة الصهيونيين ومقاطعتهم اقتصادياً وتحريم بيع الأرض لهم . واتخذت العصبة من دمشق مركزاً لها ترتبط فروع العصبة به .

وكانت المسألة الفلسطينية ، بعد تفاقم الخطر الصهيوني في الثلاثينيات ، قد أصبحت محور اهتمام التنظيمات القومية وشاغل السياسة السورية ، وفي ذي القعدة 1352هـ/ آذار - مارس 1934م وزعت مناشير معادية للصهيونية وأحرقت في السوق الحميدية كمية هائلة من القماش اليهودي الصنع ، وتابع الرأي العام بقلق التحرك الصهيوني لشراء أراضي البطيحة (جهة الحولة). وبدأت حملة للطواف بفلاحي المنطقة من أجل مقاومة البيع والإجلاء . وبسبب ضغط الرأي العام حظر المفوض السامي بيع أراضٍ في سورية متاخمة لحدود فلسطين . ورعى رئيس الجمهورية شركة لشراء واستثمار أراضي البطيحة وغيرها من أراضي الحدود للحفاظ على ثروة البلاد بأيدي أبنائها .

وقد نشط «المكتب العربي للدعاية والنشر» من أجل الدعاية للقضية الفلسطينية وإسماعها للرأي العام الأجنبي . وفي جمادى الأولى 1354هـ/ آب - أغسطس 1935م زار الحاج أمين الحسيني عدة مدن سورية ، ولما علمت السلطات الفرنسية أن الكتلة الوطنية نظمت تظاهرة كبرى في دمشق ، منعته من زيارتها . وفي شعبان 1354هـ/ تشرين الثاني - نوفمبر 1935م عقد في نابلس اجتماع في ذكرى وعد بلفور ، وأرسل رجالات الحركة الوطنية السورية كلمات التأييد لتعذر اشتراكهم الفعلي .

د- نذر الانتفاضة تتجمع :

شهدت الأسابيع الأخيرة من 1354هـ/ 1935م تصعيداً في التوتر في سورية كان يوازيه توتر مماثل في فلسطين بعد استشهاد الشيخ عز الدين القسام . وظلت الكتلة الوطنية هي التي تقود النضال الوطني ، وشعرت فرنسا بالعجز عن تطويقها. وكان حفل تأبين إبراهيم هنانو في دمشق 16 شوال 1354هـ/ 10 كانون الثاني - يناير 1936م انطلاقة الثورة الشعبية الجديدة على الفرنسيين ، ففيه أعلنت الكتلة الوطنية « الميثاق الوطني » الذي يلخص مطالب البلاد : الاستقلال التام ، ووحدة البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية، وتحريرها من كل سلطة ، ورفض وعد بلفور ومقاومة الوطن الصهيوني ، تحقيق الاتحاد بين الأقطار العربية .

والتهبت المشاعر الوطنية وأقدم الأهالي على مقاطعة الخدمات العامة ومنها شركة الجرّ والتنوير (الترام والكهرباء) ، وأغلقت المحال والمدارس . وعملت الكتلة الوطنية على قيادة المظاهرات التي رافقت الإضراب الشامل الذي عم المدن السورية قرابة شهرين . وأغلقت السلطة الفرنسية أثناء ذلك مكاتب الكتلة الوطنية وشنت

حملة اعتقالات واسعة .

وأخفقت محاولات السلطة الفرنسية فك الإضراب أمام تعاظم الحركة الشعبية . واستمر الإضراب على حدته يرافقه حوادث عنف ، واضطرت سلطات الانتداب إلى إقالة حكومة الشيخ تاج في 2 ذي الحجة 1354هـ/ 24 شباط - فبراير 1936م وتأليف حكومة انتقالية برئاسة عطا الأيوبي تهيئ لعودة الحياة النيابية . ودعا المفوض السامي دي مارتيل قادة الكتلة الوطنية برئاسة هاشم الأتاسي لإجراء مفاوضات في بيروت أسفرت عن التوصل في الثامن من ذي الحجة 1354هـ/ الأول من آذار - مارس 1936م إلى اتفاق نص على موافقة الحكومة الفرنسية على استقبال وفد رسمي في باريس يتفاوض معها لعقد معاهدة بين سورية وفرنسا . ونوهت الكتلة في بيان تالٍ أنها « تحب أن تثق بسلامة الوعود المبذولة لها من المفوض السامي ، وترجو أن يقابل وفدها في باريس بمثل النية الحسنة ، وتدعو أصحاب المتاجر والحرف في المدن السورية أن يعودوا للمثابرة على أعمالهم بالهدوء والطمأنينة » .

خامساً : عهد الحكم الوطني 1355- 1358 هـ/ 1936 - 1939 :

أ - فوز أوّلي :

تألف الوفد السوري (وصل باريس في 28 ذي الحجة 1354هـ/ 21 آذار - مارس 1936م) من هاشم الأتاسي (رئيسا) وفارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم عن الكتلة الوطنية ، والأمير مصطفى الشهابي وإدمون حمصي عن الحكومة السورية . وحملت مسودة المعاهدة التي تسلمها الوفد في نهاية الشهر شروطاً غير مقبولة . واضطر الوفد إلى انتظار الانتخابات الفرنسية النيابية التي انتهت بفوز « الجبهة الشعبية » .

وفي ربيع الأول 1355 هـ/ حزيران - يونيو 1936م ألّفت حكومة فرنسية جديدة برئاسة ليون بلوم L. Blum ، وانتهت المفاوضات معها في 9 أيلول بتوقيع معاهدة تحالف مؤلفة من تسع مواد واتفاق عسكري إضافة إلى الكتب المتبادلة بين الطرفين . وقد نصت المعاهدة ومدتها (25 سنة) على السلم والصداقة بين سورية وفرنسا والتشاور في السياسة الخارجية والمصالح المشتركة بين البلدين، وعلى انتقال الحقوق والواجبات ومسؤولية حفظ النظام إلى سورية وإدخالها في عصبة الأمم . ومُنحت فرنسا بموجب المعاهدة تسهيلات تتعلق بالطرق والمواصلات البرية والبحرية والجوية .

وأُستُقبِلَ الوفد بعد عودته (رمضان 1355هـ/ تشرين الثاني - نوفمبر 1936م) بحماس وطني ، ووصفت المعاهدة بأنها « معاهدة الند للند وهي تؤيد استقلالنا الاقتصادي والسياسي وحرية التعاقد مع الحكومات العربية والأجنبية » .

إلا أن المعارضة للمعاهدة ظهرت من السوريين المقيمين في الخارج وخاصة اللجنة التنفيذية للحزب السوري الفلسطيني في القاهرة ، وبرر عبد الرحمن الشهبندر معارضته للمعاهدة : قبول نظام داخلي لمنطقة الجزيرة يهدد صلتها بسورية المستقبل ، قبول اتفاق البنك السوري طبقاً لوجهة أصحابه السياسية ، قبول عقود الموظفين الأجانب وتجديدها ، قبول تعيين مستشارين مختصين جدد ، الاعتراف بحق فرنسا في الدفاع عن الأقليات . وسعى بعض رجالات الحركة الوطنية السورية في فلسطين ونجد ، إلى تلافي أسباب

المعارضة على اعتبار « أن المعاهدة وسيلة وليست غاية » .

وأعلنت الحكومة السورية الانتقالية إجراء الانتخابات النيابية على أساس مشروع المعاهدة تمهيداً لقيام عهد وطني ، وشملت الدوائر الانتخابية المحافظات العشر التي تتألف منها الدولة، وكانت الكتلة الوطنية الحزب شبه الوحيد الذي يجري عليه الاقتراع ، وفازت فوزا ساحقاً ، وفي الجلسة الأولى في 8 شوال 1355هـ/ 21 كانون الأول - ديسمبر 1936م انتخب فارس الخوري رئيساً للمجلس وهاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية ، وكُلف جميل مردم بتشكيل الوزارة التي تألفت من العناصر القيادية في الكتلة (سعد الله الجابري ، شكري القوتلي ، عبد الرحمن الكيال) .

ودخلت البلاد مرحلة جديدة تركز فيها العمل على السعي لإبرام المعاهدة السورية الفرنسية ، وفي الجلسة الثانية 9 شوال 1355هـ/ 22 كانون الأول - ديسمبر 1936م ألقى جميل مردم بيان الوزارة ، أوضح فيه سياسة حكومته التي هي «وليدة إرادة الأمة تسعى للسهر على مصالح البلاد، والجد في نشر ألوية الأمان في البلاد كلها» . وأشار مردم إلى قيام وزارتي الخارجية والدفاع متجاهلاً أن المعاهدة لم تطلق يد سورية في أمور الخارجية والدفاع .

وبعد إجماع النواب على منح الثقة للحكومة، سلّم مردم المجلس نسخ المعاهدة وملاحقها وانتخب المجلس لجنة للتدقيق في نصوص المعاهدة . وأكد النواب في مناقشاتهم أن استقلال سورية الحاضر هو بداية الجهاد الحقيقي لا نهايته ، وأن الهدف الكامل هو تحرير الأمة العربية وجمع شتاتها في ظل دول متحدة واحدة أساسها العدل والقوة . ومع أن كلمات النواب اتسمت بالقلق والتحفظ وأقر المجلس بالإجماع مشروع المعاهدة .

ب- هموم الحكم الوطني :

تركز العمل بعد إقرار المعاهدة على وضعها موضع التنفيذ ، ولكن قامت في وجه الكتلة الوطنية عدة مصاعب تشابكت فيها المشاكل الداخلية والخارجية :

1- مسألة الوحدة السورية : تقرر في المعاهدة ضم منطقتي جبل الدروز والعلويين إلى الدولة السورية على أن يطبق عليهما نظام الإسكندرونة من حيث الاستقلال المالي والإداري . ولم تكن الأراضي التي سلخت عن سورية وضمت إلى لبنان موضع نقاش ، كما أن السيطرة الإدارية في منطقة الجزيرة لم تكن مؤكدة . وفي شوال 1355 هـ/ مطلع كانون الأول - ديسمبر 1936م تلقت الحكومة السورية قرار المفوض السامي بضم حكومتي العلويين وجبل الدروز إلى الدولة السورية، ومُثلت منطقة العلويين في المجلس النيابي بـ 16 نائباً ، كما مَثل 5 نواب منطقة الدروز، واعتبر النواب أن ضم شمل بعض أجزاء سورية المبعثرة هو الخطوة الأولى نحو الاتحاد العربي .

وقامت الحكومة بتعيين محافظين في المنطقتين . ولكن مَرت في المنطقتين ، إضافة إلى منطقة الجزيرة، سلسلة من الاضطرابات المفتعلة في عامي 1356-1357هـ / 1937 و 1938 م تجلى فيها الدور الذي قام به موظفو سلطات الانتداب وعملاؤها لتقوية النعرة الطائفية والانفصالية لإحباط مساعي الحكم الوطني التوحيدية ، ولإثبات عجزه عن تحقيق أي هدف وطني . وترددت أصداء هذه الأحداث في المجلس

النيابي ، وأبدى النواب روحاً وطنية عالية بقطع النظر عن انتماءاتهم. واكتفت الحكومة بمعالجة الأمور بروح التساهل وعدم البحث عن المسؤولين خوفاً من إثارة المشاكل لأن السلطة الحقيقية بيد المستشارين الفرنسيين .

2- مسألة الإسكندرونة : كانت الاتفاقية الفرنسية التركية 1339هـ/ 1921م قد أقرت وضعاً خاصاً لمنطقة الإسكندرونة مع مراعاة الأقلية التركية . وأثار الأتراك بعد المعاهدة 1354هـ/ 1936م قضية اللواء بحجة أن أغلبيته تركية ، وطالبوا بعقد معاهدة خاصة مع اللواء أسوة بسورية ولبنان ، وبعد رفض فرنسا اتفق الطرفان الفرنسي والتركي على إحالة المسألة إلى عصبة الأمم ، وكلفت الحكومة السورية ، ولم تكن ممثلة في العصبة ، وفداً للدفاع عن قضية اللواء أمامها دون إحراز نجاح .

وتمخضت مداولات العصبة في1 شوال 1355هـ/ 14 كانون الأول - ديسمبر 1936م عن إرسال لجنة من ثلاثة مراقبين حياديين لدرس القضية . وفي ذي القعدة 1355هـ/ أواخر كانون الثاني - يناير 1937م أمكن التوصل في جنيف إلى اتفاق ينص على تحويل اللواء إلى منطقة منزوعة السلاح ومنحه الحكم الذاتي (نظام أساسي) مع إقامة صلة بسورية في مسائل الجمارك والعملة والشؤون الخارجية ، على أن يكون مجلس العصبة مسؤولاً عن تطبيق هذا النظام بواسطة مقيم فرنسي. وفي ربيع الأول 1356هـ / أيار - مايو 1937م صدر قرار العصبة بقبول (النظام الأساسي).

وأثار الاتفاق الرأي العام في مختلف المدن السورية فقامت المظاهرات احتجاجاً ، وأعلن المجلس النيابي رفضه قرار مجلس العصبة . ولم تستطع الاحتجاجات المتكررة من الحكومة والمجلس ولا المذكرات المتكررة التي قامت بها الوفود السورية إلى أنقرة وجنيف وباريس ، إيقاف عملية سلخ اللواء . وخطا الأتراك خطوتهم الأخيرة في 6 جمادى الأولى 1358 هـ/ 23 حزيران - يونيو 1939م بفصل اللواء رسمياً عن سورية وإلحاقه بتركيا . ووقفت الحكومة موقف العاجز فقد شغلها الفرنسيون وإثارة الاضطرابات في عدة مناطق ، واقتصرت جهودها والمجلس على الاحتجاج والتنديد ، لقد كانت فرنسا راغبة في ضمان تحالفها مع تركيا التي كان لموقعها الاستراتيجي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط أهمية كبيرة مع بوادر الخطر في الوضع الأوربي .

3- العلاقات مع فرنسا : لم تقر باريس المعاهدة بسرعة وأخّرت تسليم الصلاحيات التنفيذية (الجيش ، قوى الأمن ، الجمارك) للحكومة السورية . وبات واضحاً أن المعارضة الفرنسية للمعاهدة تتزايد ، بعد أن استقالت حكومة ليون بلوم في 1355هـ/1937م ، وحلت محلها حكومة معادية للمعاهدة ومؤيدة للسياسة الاستعمارية .

ورغم الشكوك توجه جميل مردم في رمضان 1356هـ / تشرين الثاني - نوفمبر 1937م نحو باريس أملاً منه في حث الحكومة الفرنسية على إقرار المعاهدة، وفي 8 شوال 1356 هـ/ 11 كانون الثاني - يناير 1937م تم تبادل رسائل ودية مع دي تسان Detessan وكيل وزارة الخارجية الفرنسية، تضمنت تأكيدات إضافية من سورية باحترام حقوق الأقليات واستعدادها لقبول الخبراء والمستشارين الذين تعينهم فرنسا ، وألحق بالمعاهدة ملاحق لتفسيرها .

وأملاً من رئيس الوزراء في الحفاظ على الحكم الوطني قام بزيارة ثانية إلى باريس وانتهت

بالتوقيع على اتفاقية مع وزير خارجية فرنسا جورج بونيه Bonnet في 22 رمضان 1357 هـ/ 14 تشرين الثاني - نوفمبر 1938م تضمنت تأكيد الاتفاق السابق حول حقوق الأقليات ونصت على تجديد امتياز المصرف السوري (ذي الرأسمال الأجنبي) إلى أجل غير مسمى ومنح الشركات الفرنسية حق استثمار البترول في سورية. وتعهدت الحكومتان بالإسراع في إقرار المعاهدة وفقاً للتعديلات الجديدة.

ومع ذلك استمرت المعارضة في فرنسا للمعاهدة ، وأعلنت اللجنة الخارجية في مجلس النواب الفرنسي رفض المجلس التوقيع على المعاهدة .

ومع تراجع فرنسا عن إقرار المعاهدة أعلن جميل مردم أنه في حِلّ من جميع الاتفاقات والعقود التي وقعها . واتخذ المجلس النيابي السوري في 10 ذي القعدة 1357 هـ/ 31 كانون الأول - ديسمبر 1938م قرارات برفض الملاحق والتمسك بنصوص المعاهدة . وطالب الحكومة السورية بالمحافظة على جميع الحقوق المؤيدة لاستقلال سورية ووحدتها والإسراع باستلام الصلاحيات الباقي لها .

وبوصول غابرييل بيو Puaux المفوض السامي الجديد إلى سورية في 1358هـ/ مطلع 1939م بلغت الأزمة بين فرنسا والحكومة السورية ذروتها ، فقد أعلن بيو أن سياسته قائمة على أساس مهمة فرنسا الانتدابية ، وعلى اعتبار أن المعاهدة السورية تجربة لم تنجح . واضطر مردم إلى تقديم استقالته في 29 ذي الحجة 1357 هـ / 18 شباط - فبراير 1939م نتيجة اليأس العام من التفاهم مع فرنسا ، وتصاعد التوتر ، وحاولت الكتلة الوطنية برئاسة لطفي الحفار في 23 شباط - فبراير إقناع المفوض السامي بالرجوع إلى العهود المقطوعة إلا أنها لم تفلح ، فاضطرت إلى الاستقالة بعد ثلاثة أسابيع ، وقررت الكتلة الوطنية بعدها عدم الاشتراك في أية وزارة لا تتعهد بالعمل على إبرام المعاهدة .

ووقعت البلاد في أزمة سياسية واستمرت سلطات الانتداب الفرنسي تعمل على إجهاض الحكم الوطني والضغط على النواب . وفي ربيع الأول 1358 هـ/ نيسان - أبريل 1939م عهد إلى نصوحي البخاري بتأليف الوزارة التي تعهدت بالسعي لإبرام المعاهدة ولكنها لم تصدر بياناً . وفي 12 أيار/مايو أصدر المفوض السامي بياناً أشار إلى التعديلات التي يريد إدخالها في المعاهدة وهي : إعادة الحكم الذاتي إلى منطقتي العلويين وجبل الدروز ، إعادة النظر في شروط الاتفاق العسكري الملحق بالمعاهدة، باعتبار أن تطور الوضع الدولي يستدعي تثبيت مركز فرنسا في الشرق . وإثر البيان استقالت حكومة البخاري في ربيع الأول 1358 هـ/ 15 أيار - مايو 1939م ، وأعلن المجلس النيابي تمسكه بالمعاهدة ، وأخذت سلطات الانتداب تمارس مختلف الصلاحيات ، وبات من المتعذر على رئيس الجمهورية البقاء في الحكم . وأصدر المفوض السامي قراراً في 21 جمادى الأولى 1358هـ/ 8 تموز- يوليو 1939م بإيقاف العمل بالدستور ، وحلّ المجلس النيابي وعيّن حكومة مؤلفة من المديرين العاملين للوزارات لتسيير الشؤون الإدارية بإشرافه.

4- قوى المعارضة : شُغلت الحكومة عن القيام بواجبات الحكم في السعي وراء إقرار المعاهدة والوقوف أمام المؤامرات ، ولأن وجود الكتلة الوطنية في الحكم قد ارتبط بنجاح المعاهدة ، فقد هيأ وضع المعاهدة المقلق نقطة ضعف ركّز عليها خصوم الكتلة الوطنية داخل المجلس ، بعد أن

انشق عدد من النواب عنها وكوّنوا جناحاً معارضاً تصدّى للحكومة . وشدَّ من أزر المعارضة عودة المبعدين السياسيين في 1357هـ/ ربيع 1937م ، وكان منهم الشهبندر وغيره من معارضي المعاهدة. وفي 1358هـ/ أواسط 1938م تزعم الشهبندر حركة المعارضة لسياسة الكتلة « واختلطت الأحقاد الشخصية القديمة بالخصومة الحزبية » . ولم تستطع الحكومة الوقوف في وجه المعارضة التي ساعدتها عوامل الفوضى وعجز الحكومة عن معالجتها ، وسوء استعمال الكتلة الوطنية للسلطة التنفيذية وظهور النزاعات والمصالح الشخصية للنواب . وتعاونت مع المعارضة بعض الأحزاب السياسية مثل الجبهة الوطنية المتحدة ، وعصبة العمل القومي ، والاتحاد الوطني العام ، والكتلة الدستورية ، والهيئة الشعبية المتممة للجبهة الوطنية المتحدة .

وانقسمت الكتلة الوطنية على نفسها مما كان له أكبر الأثر في تقوية المعارضة ، وساعد الفرنسيين على تفرقة الصفوف . وتوضح داخل الكتلة الوطنية تيار معارض صريح بعد توقيع الاتفاقات التكميلية 1358هـ/ 1938م أخذ يدعو قادة الكتلة إلى التخلي عن الحكم . في حين أيد تيار معتدل جميل مردم في البقاء بالحكم بغية الوصول إلى الاستقلال .

وقد دفع الإحساس بالخطر نتيجة الانشقاقات داخل صفوف الكتلة ، وأمام الضغوط التي تعرضت لها الحكومة ، دفع البعض إلى بذل الجهود لتوحيد الآراء المتعارضة ، فأخذوا يدعون إلى توحيد الصفوف بتأليف لجنة نيابية للمصالحة بين الشهبندر والكتلة الوطنية . وأصدرت الكتلة بياناً دعت فيه الأمة إلى التضامن والاتحاد والاستعداد للعمل السلبي المنظم عند الضرورة وما يقضيه من تضحيات ، وأمكن للكتلة الوطنية الاتفاق على صيغة مشتركة تمثلت في شعار « لابد من توجيه الأمة إلى جهة واحدة لمجاهدة المستعمرين وتصفية حسابنا معهم وحدهم » . ظهرت هذه الدعوات متأخرة فقد كان الحكم الوطني يلفظ أنفاسه الأخيرة.

5- فلسطين في أولويات اهتمام الحكم الوطني : رافق تفجر ثورة فلسطين 1355هـ/ 1936م نهاية الإضراب في سورية ودعوة الوفد السوري للمفاوضات في باريس ، وهذا ما وضع الكتلة الوطنية في موقف مربك لأن مناصرة الثورة مناصرة مفتوحة كان يمكن أن تلحق الضرر بمفاوضات باريس . مع ذلك أثارت أخبار الثورة الفلسطينية اهتمام الوفد السوري فطالب الفرنسيين بالضغط على بريطانية لحل قضية فلسطين حلاً عادلاً ، لأن مثل هذا الحل هو السبيل لاستقرار الأمن في سورية ومنطقة الشرق الأدنى . وقد اتخذت الكتل السياسية والهيئات الشعبية في سورية مواقف إيجابية من الثورة الفلسطينية وتألفت لجان لمقاطعة البضائع اليهودية ، وسارت المظاهرات تضامناً مع الشعب العربي في فلسطين ، وألفت لجان لجمع الإعانات ، وطفحت صحف سورية بأخبار الإضراب والثورة في فلسطين ، وتجاوب السوريون في المهجر مع هذه العواطف وحملات التبرع . والتحق أبناء سورية ، مع سائر المتطوعين العرب ، بالثورة الفلسطينية ، وطبع المنشور الأول في 11 جمادى الآخرة 1355هـ/ 28 آب - أغسطس 1936م في دمشق باسم « قيادة الثورة العربية في سورية الجنوبية » .

وحين كانت أحداث الثورة في فلسطين على أشدها كان تقدم أخبار المفاوضات في باريس يصل فلسطين مع الأمل بأن تفتح المعاهدة عهداً جديداً وتصبح سورية « رديفاً جديداً » لقضية فلسطين .

وبعد صدور قرار اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين 28 ربيع الآخر 1356 هـ/ 7 تموز- يوليو 1937م أصبحت مسألة فلسطين شاغل الحكم الوطني مع أنه لم يستكمل سيادته بعد . وألّفت في دمشق لجنة الدفاع عن فلسطين برئاسة نبيه العظمة ووُضِعَ « المكتب العربي للدعاية والنشر » تحت تصرفه ، ورأت اللجنة في دمشق ، وبالتنسيق مع اللجنة العربية العليا في فلسطين ، أن تعمل على عقد مؤتمر لنصرة فلسطين ، يكون شعبياً وقومياً يصدر عنه قرارات لمقاومة التقسيم واتخاذ إجراءات عملية كجمع الأموال والحملات الدبلوماسية . وشارك في المؤتمر القومي العربي في بلودان 3 رجب 1356 هـ/ 8 أيلول - سبتمبر 1937م عدد كبير من العاملين في حقل القضية العربية (450 عضواً منهم 140 من سورية) ، للبحث في الواجبات المترتبة على العرب واتخاذ التدابير الفعالة لمقاومة أخطار الصهيونية التي تهدد الوطن العربي بإنشاء دولة يهودية في جزء من أجزائه . وصاغت لجان المؤتمر الثلاث (السياسية، المالية والاقتصادية، والدعاية والنشر) جملة قرارات : رفض ومقاومة التقسيم ، إلغاء الانتداب ووعد بلفور ، وقف الهجرة ومنع انتقال الأراضي ، تأييد المقاطعة ، تنظيم جمع الأموال ، إنشاء مكتب رئيسي للدعاية والنشر في دمشق وله فروع في الأقطار العربية .

وبعد تجدد أعمال الثورة في فلسطين رجب 1356هـ/ أيلول - سبتمبر 1937م أصبحت سورية المركز الطبيعي للثورة ، من خلال اللجنة المركزية للجهاد ، لتوفير السلاح والمساعدات المالية . وخصص قسم لفلسطين في « المكتب العربي للدعاية والنشر » ، أخذ يصدر نشرة يومية ، ووضع كتاباً بعنوان «النار والدمار» يصور فظائع السلطات البريطانية . وتكررت المداخلات البريطانية لدى السلطات الفرنسية لتشديد الرقابة على الحدود مع فلسطين لمنع تسرب السلاح والمجاهدين . وكثرت الإشارات إلى أن توقف فرنسا عن إبرام المعاهدة يعود إلى عرقلة بريطانية . وعلى الصعيد الإعلامي السياسي شاركت سورية في المؤتمرين النسائي والبرلماني في القاهرة رمضان 1357 هـ/ تشرين الثاني - نوفمبر 1938م من أجل القضية الفلسطينية .

وعبّر النواب في المجلس النيابي السوري عن احتجاجهم على إقصاء سورية عن المؤتمر الذي بدأت الحكومة البريطانية تجري الاتصالات بشأن عقده مع الحكومات العربية لتسوية القضية الفلسطينية . ولا شك أن الثقل السوري في دعم القضية الفلسطينية كان أحد العوامل التي دفعت الحكومة البريطانية إلى استبعاد سورية عن المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة في 1358هـ/ مطلع 1939م ، هذا إضافة إلى تخوف فرنسا من أن يخرج المؤتمر بمشروع تحالف يضم فلسطين وسورية ، ومن ثم يهدد وجود فرنسا في سورية . وكان لعودة فرنسا إلى ممارسة الحكم الانتدابي في 1358 هـ/ مطلع 1939م ، وازدياد التضامن بين إنكلترا وفرنسا مع تأزم الأجواء الدولية، أثرهما في الثورة الفلسطينية التي دخلت في مرحلة التراجع.

حدث هذا التطور خلال المرحلة الأخيرة من الحكم الوطني والبلاد تشهد حالة من الاضطراب ، بنجاح السلطة الفرنسية بالعودة لأساليبها القديمة . ومهما كانت أهمية العوامل التي تضافرت لجعل الحكم الوطني يخفق ، فإن الظروف الدولية كانت أقوى تلك العوامل ، وكان من الأسلم لفرنسا أن تتراجع عن سياسة المعاهدة وتحاول تدعيم مركزها في الشرق لتضمن انتصارها في الحرب المقبلة .

سادساً : الحرب العالمية الثانية ونهاية الوجود الفرنسي :

أ - الانعكاسات الأولية للحرب :

لم تكن الأوضاع السياسية في سورية ، كما في سائر أنحاء المنطقة العربية ، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية توحي بالتفاؤل ، إذ بعد عقدين من الكفاح كانت القوات الفرنسية لا تزال في سورية (كما في لبنان وأقطار شمال إفريقية) هي المسيطرة تماماً ، كما تسيطر القوات البريطانية على بقية المنطقة العربية ، إما مباشرة أو من خلال معاهدات تضمن مصالحها الحيوية . وكان لإعلان الحرب في شعبان 1358هـ/ أيلول - سبتمبر 1939م تأثير أليم في سورية . وبعد أن مضى شهران على إنهاء الحكم الوطني ، أعلنت السلطات الفرنسية الأحكام العرفية وحظرت نشاط الأحزاب السياسية وأصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بالسجن والأشغال الشاقة على رجال الحركة الوطنية من سوريين وفلسطينيين ، واضطر الباقون إلى التواري . وكان همّ السلطات الفرنسية توفير تموين الطعام وملاحقة المحتكرين ومصادرة كل ما يمكن أن يفيد الجيش .

وفي أوربا استسلمت الجيوش الفرنسية للألمان في ربيع الآخر 1359هـ/ حزيران - يونيو 1940م وتسلمت حكومة فيشي Vichy السلطة في ظل الاحتلال الألماني برئاسة المارشال بيتان Petain ، وأنشأ الجنرال ديجول De Gaul حكومة فرنسا الحرة في لندن الموالية للحلفاء . وظلت فرنسا بقواتها الموالية لحكومة فيشي تسيطر في سورية ولبنان ، مع ذلك بقي بيو - المفوض السامي - متمسكاً بالحفاظ على موقع فرنسا في سورية (ولبنان) ، وصرح الجنرال ميتلهاوزر Mittelhauser القائد العام لجيش الشرق أن فرنسا ستواصل مهمتها هناك . وسعى بيو إلى الاتصال ببعض رجالات سورية لإجراء تعديل في سياسته ، وقبل لقائه الشهبندر اغتيل الأخير في عيادته في جمادى الأولى 1359 هـ/ تموز - يوليو 1940م ووجه الاتهام إلى قادة الكتلة الوطنية (مردم، الجابري ، الحفار) فاضطروا إلى الرحيل إلى العراق . وعمد شكري القوتلي ، بعد أن شغرت زعامة الكتلة ، إلى جمع الصفوف وتوحيدها .

وفي أواخر عام 1359هـ/ 1940م عينت حكومة فيشي الجنرال دانتز Dentz مفوضاً سامياً وقائداً عاماً في سورية (ولبنان) بدلاً من بيو . وفي 1360هـ / مطلع 1941م واجهت سورية أزمة اقتصادية لندرة المواد الغذائية ، وخيبة السلطات في مقاومة المحتكرين ، هذا إضافة إلى انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي . وعمد رجالات الحركة الوطنية ، بزعامة القوتلي ، إلى تحويل الاضطرابات إلى حركة سياسية ، من أجل إعادة الأوضاع الشرعية والإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين . وفي صفر 1360 هـ/ آذار - مارس 1941م أصدر القوتلي بياناً أكد فيه أن الحكم الفرنسي لم يبق له مبرر لأن عصبة الأمم أوقفت أعمالها ، وطالب بتأليف الحكومة الوطنية فوراً . واضطرت حكومة المديرين إلى الاستقالة بسبب تفاقم الاضطرابات .

وأخفقت مساعي المفوض السامي للتفاوض مع القوتلي لتأليف حكومة ، وخابت المفاوضات وظلت الاضطرابات مستمرة ، فعهد المفوض السامي إلى خالد العظم برئاسة الحكومة السورية في 6 ربيع الأول 1360 هـ/ 2 نيسان - أبريل 1941م مع حق إصدار مراسيم في مجلس النواب

لها مفعول القانون ، عدا القوانين التي لها علاقة بواجبات فرنسا الدولية . وتقرر إنشاء مجلس استشاري يكون لمنطقتي العلويين وجبل الدروز ممثلون فيه مع الاحتفاظ بنظامهما الخاص .

ب- الموقف العربي من طرفي الصراع العالمي :

تحول المشرق بموقعه الاستراتيجي إلى ميدان حرب ، وتمركزت فيه جيوش الحلفاء ، ووضع اقتصاده وطرق مواصلاته تحت تصرف الحلفاء . وأخذت بريطانيا تضغط لوضع مرافق مصر والعراق ومواردهما تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية ، بعد توقف فرنسا عن القتال واحتمال تغلغل نفوذ المحور إلى الأجزاء العربية التابعة لسلطة فيشي .

ولم يكن الرأي العام العربي ، بوجه عام متحمساً لقضية الحلفاء ، وتصاعدت الاتجاهات القومية لدى العناصر المتطلعة إلى أساليب عمل جديدة ومصادر بديلة للدعم . وكان العراق قد أصبح مركزاً لهذه الاتجاهات الجديدة منذ السنوات التي سبقت الحرب . وبعد أن توفرت له نواة جيش أخذ يقوم بدور في السياسة . وقد توافد على العراق بعد نشوب الحرب عدد كبير من السياسيين من سورية وفلسطين منهم الحاج أمين الحسيني . ودار صراع بين القوى السياسية في العراق حول الموقف الواجب اتخاذه من أحداث الحرب ، وبدا البعض يتطلع إلى قوى المحور بصفتها حليفة محتملة في الصراع المقبل من أجل التحرر القومي . وفي الاتصالات مع قوى المحور جرى التركيز على ضرورة الحصول على تعهد مزدوج بدعم استقلال ووحدة كل أقطار آسيا العربية ، إضافة إلى مصر والسودان ، مع إمكان التوصل إلى حل مناسب للقضية الفلسطينية ، هذا برغم تخوف العرب من نيات إيطاليا التوسعية . وفي 29 شعبان 1359هـ/ تشرين الأول - أكتوبر 1940م قامت ألمانيا بإصدار بيان مشترك مع إيطاليا وكان أدنى من المطالب العربية .

وفي 1360هـ/مطلع 1941م وبسبب الضغط البريطاني على العراق لإعلان الحرب تطورت الأمور بسرعة ، ورأس رشيد عالي الكيلاني في ربيع الأول 1360هـ/ نيسان - أبريل 1941م ، حكومة الدفاع الوطني (تساندها مجموعة الضباط العراقيين) لحماية استقلال العراق . وكانت الحركة أول محاولة جادة للتخلص من السيطرة الأجنبية وأدت فيها الفئات القومية من سورية وفلسطين دوراً فعالاً .

ودفعت الحركة بعض الشباب المتحمسين داخل سورية لتأليف جماعة نصرة العراق (تطورت الجماعة إلى حزب البعث العربي) وأسست لجنة الدفاع القومي في دمشق لتوفير المساعدات للعراق. وكانت اللجنة وفروعها لا تزال في بداية عملها (تسجيل الأطباء والصيادلة وجمع الأموال ونشر الأخبار والعمل على إرسال المتطوعين) حين منيت حركة الكيلاني بالخيبة بداية جمادى الأولى / أواخر أيار - مايو في معركة المواجهة مع القوات البريطانية . واضطر زعماء الحركة للتوجه إلى إيران . وظلت منطقة واحدة عند الحدود السورية العراقية يخوض فيها قتال القوات البريطانية مجموعة من المتطوعين السوريين والفلسطينيين بقيادة فوزي القاوقجي ، وانتهت بتشتت أفرادها وإصابة القاوقجي ونقله إلى برلين .

كان لحركة الكيلاني آثارها المضاعفة على السياسة البريطانية في المنطقة العربية : فقد

أدركت من جهة قوة الحركة العربية القومية وضرورة إرضاء التطلعات العربية نحو الوحدة (في جمادى الأولى 1360 هـ/ أواخر أيار - مايو 1941م صدر تصريح إيدن Eden وزير خارجية بريطانية بتأييد أي مشروع لدعم الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية بين الدول العربية) .

ومن جهة ثانية : شُغلت القيادة العسكرية البريطانية بالتخطيط لحملة على سورية ولبنان (بمشاركة رمزية لقوات فرنسا الحرة) لاستعادتهما من القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي . وقامت بريطانيا بالضغط على فرنسا لإلغاء انتدابها على سورية ولبنان ، فأصدر كاترو Catroux ممثل (فرنسا الحرة) تصريحاً باسم ديغول ، في 14 جمادى الأولى 1360هـ / 8 حزيران - يونيو 1941م تضمن إنهاء الانتداب على البلدين والاعتراف باستقلالهما وسيادتهما على أراضيهما . نجحت القوات البريطانية والديغولية في احتلال سورية ولبنان وتوقيع الهدنة مع قوات فيشي في 20 جمادى الثانية / 14 تموز - يوليو . وأصبحت سورية ولبنان تتبعان عسكرياً قيادة الشرق الأوسط العسكرية وتولت مسؤولية الإدارة سلطات « فرنسا الحرة ».

ومع قدوم طلائع الجيش الإنكليزي الفرنسي إلى سورية أصبح الوضع خطراً على عدد من القيادات السورية الفلسطينية فيها . وبذلت جهود لتأمين هؤلاء مع رجال حملة القاوقجي بالطائرات الألمانية من حلب إلى أثينا أو برلين بواسطة غروبا Grobba الممثل الألماني في حلب (وكان ممثلاً لألمانيا في العراق سابقاً ، وأصبح فيما بعد المسؤول عن الشؤون العربية في وزارة الخارجية الألمانية) ، وتوجه الجميع إلى تركيا ، وفتحت بذلك صفحة جديدة أمام القضية العربية انقسم العاملون في الحقل السياسي إلى جبهات ثلاث : الأولى لجأت إلى قوى المحور ، والثانية ظلت مع الحلفاء ، والجبهة الثالثة كانت تراقب وتنتظر وتتمسك بمبدأي الاستقلال والوحدة .

ج- خطوات متعثرة لتحقيق الاستقلال 1360-1362 هـ/ 1941- 1943 م :

في 21 شعبان 1360هـ/ 12 أيلول - سبتمبر 1941م عين كاترو ، الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية ، فعهد إلى حسن الحكيم بتأليف الوزارة (استُبعدت منها الكتلة الوطنية) . وأكد كاترو في إعلان 27 أيلول - سبتمبر أن سورية تتمتع منذ الآن فصاعداً بحقوق ومزايا الدولة المستقلة ذات السيادة ، ولا تخضع إلا للقيود التي تفرضها حالة الحرب ، على أن تُبدل هذه بمعاهدة سورية فرنسية تضمن استقلال البلاد بصورة قاطعة. وأكد كاترو في إعلانه أن سورية وحدة لا تتجزأ من الوجهة السياسية والجغرافية . وقد أعلنت الولايات المتحدة موقفها المتحفظ على أمل أن تعترف باستقلال البلدين رسمياً حين تسمح الظروف الدولية . ومنحت بريطانيا اعترافها الرسمي للبلدين (المستقلّين) .

وكانت بريطانيا تعتبر الوجود الفرنسي في سورية مرهوناً بتنفيذ الوعود التي قطعتها حكومة فرنسا الحرة ، على أن يعترف لها بامتيازات خاصة في سورية . وحرصت الحكومة البريطانية على نفي أية مطامع لها في سورية أو الحلول محل الفرنسيين فيها . وقد وضع الميجور جنرال سير إدوارد سبيرز Spears في المحرم 1361 هـ/ شباط - فبراير 1942م على رأس البعثة الدبلوماسية البريطانية في سورية ولبنان ، ولم يخفِ عداءه

للفرنسيين وادعاءه التعاون مع السوريين واللبنانيين .

بعد إعلان الاستقلال شهدت سورية أحداثاً غير مستقرة وتعاقبت ثلاث وزارات من 29 شعبان 1360هـ/ 20 أيلول - سبتمبر 1941م حتى 19 ربيع الأول 1363هـ/ 25 آذار - مارس 1943م . وشُغلت الوزارات عبثاً بالتفاوض مع السلطات الفرنسية من أجل استكمال مقومات الاستقلال ونقل الصلاحيات (كالجمارك ودوائر الأمن العام) وحصر حق التشريع بالحكومة وإلغاء وظائف المستشارين وضباط الاستخبارات ومراقبة الشركات ذات الامتياز . والتقدم الوحيد الذي حدث هو إصدار مراسيم في محرم 1361هـ/ كانون الثاني - يناير 1942م بإدماج جبل الدروز ومقاطعة العلويين في الدولة السورية مع إخضاعهم لنظام إداري ومالي خاص بهما . وقد أدى الإخفاق في استعادة الحياة الدستورية إضافة إلى أساليب موظفي « فرنسا الحرة » الإدارية إلى الاعتقاد أن البلد لم ينل شيئاً من الاستقلال ، برغم إعلانه .

وبعد أن قوي أمل بريطانيا بالنصر على جبهات القتال ، ومنذ 1362 هـ / مطلع 1943م ، أخذت بممارسة الضغط على فرنسا لإعادة الحياة النيابية في سورية ولبنان وتسليم حكومتيهما المنبثقتين عن المجلس النيابي صلاحيتهما تدريجياً. وأعلنت حكومة « فرنسا الحرة » في 18 المحرم 1363 هـ/ 24 كانون الثاني يناير 1943م إجراء انتخابات حرة في سورية ولبنان . وفي 19 ربيع الأول 1363هـ/ 25 آذار - مارس 1943م عهد الجنرال كاترو إلى عطا الأيوبي بمهام الحكومة الانتقالية في سورية .

جرى التطور الأخير في سورية ، في ظل ظروف دولية توحي باحتمال تغير في سياسة بريطانية تجاه المشرق العربي ، وذلك بوضع مخطط لسياستها في المنطقة لمرحلة ما بعد الحرب يأخذ في الاعتبار ترسيخ المصالح البريطانية . وكان لسورية نصيب كبير في المخططات البريطانية التي أسفرت عنها اجتماعات مجلس الحرب للشرق الأوسط Middle East War Council الذي عقد جلساته في القاهرة بين 6-8 ربيع الآخر 1363 هـ/ 10-12 أيار - مايو 1943م برئاسة كاسي R.C. Casey وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وتم الاتفاق على ضرورة إلزام الفرنسيين بتنفيذ تعهداتهم السابقة بمنح سورية ولبنان الاستقلال .

د- النضال يجني ثماره 1362-1365 هـ/ 1943-1945 :

ظلت الكتلة الوطنية المرشح الوحيد لتسلم السلطة في سورية، وعلى أبواب عملية الانتخابات، بعث شكري القوتلي بعدنان الأتاسي إلى استانبول لاستشارة السياسيين السوريين هناك في مسألة تسلُم الحكم . (بعد أن تباعد الأمل بتحقيق شيء من جهة المحور) وكان رد هؤلاء بأن : « المصلحة تقتضي ألا نقبل تَسلُّم الحكم ، مهما كانت فوائده ما لم يوافق الحلفاء على : التسليم صراحة بإلغاء الانتداب ، واعتبار جميع الأوضاع التي فرضت منذ الاحتلال في سورية ولبنان ملغاة ، وإعادة حدود سورية ولبنان إلى ما كانت عليه قديماً ، والاعتراف بأن سورية جزء متمم للبلاد العربية (للاتحاد العربي)، وتسليم الجيوش المشكلة من جنود سوريين ، وإبدال تشكيلات المفوضية وتوابعها بتشكيلات سفارة » .

وفي 18 جمادى الأولى 1363 هـ/ 21

حزيران - يونيو 1943م دعيت البلاد إلى انتخابات نيابية ، وفاز الوطنيون بأغلبية الأصوات ، مع أنهم لم يدخلوا المعركة الانتخابية كتكتل حزبي . وحضر افتتاح المجلس النيابي (124 نائباً) في 16 رجب 1363هـ / 17 آب - أغسطس 1943م ممثلو الدول العربية (مصر والعراق والسعودية) ، وممثلون عن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة . وانتخب فارس الخوري رئيساً للمجلس والقوتلي رئيساً للجمهورية (بأغلبية 118 صوتاً) . وكلف سعد الله الجابري في 19 آب/أغسطس تأليف الوزارة ، وتولى رجال الكتلة الوطنية مجدداً المناصب التشريعية والتنفيذية . وأعلن الجابري في بيان حكومته بأنه « لا انتداب ولا معاهدة وأن الصلاحيات ستنتقل إلى الحكومة السورية كاملة ، ولكن هناك ضرورات حيوية فرضتها سلامة جيوش الأمم المتحدة » . وشهدت جلسات المجلس النيابي مواقف وطنية دلت على عمق النضج السياسي ، والشعور الاستقلالي .

وكان الأمل معقوداً على وزارة الجابري بأن تتسلم الصلاحيات التي كان يجب أن تتسلمها من فرنسا منذ إعلان الاستقلال 1360هـ/ 1941م . وجرت مفاوضات صعبة ومتطاولة من أجل ذلك : فقد كانت السياسة الفرنسية تهدف إلى الاحتفاظ بجميع امتيازاتها حتى نهاية الحرب ، على حين كانت بريطانيا ترى أن إبقاء الوضع على حاله قد يثير القلاقل ، فرأت ضرورة إجراء تغيير فعلي مع احتفاظ فرنسا ببعض الامتيازات واستطاعت أن تفرض وساطتها نظراً لتفوق قواتها العسكرية .

وقد وجد المجلس النيابي أن المرحلة الجديدة من حياة سورية لا يمكن أن تستكمل إلا إذا قامت على دستور سليم . وعاد البحث مجدداً بالمادة 116 ، ووافق المجلس بالإجماع في 28 ذي العقدة 1363 هـ/ 27 تشرين الأول - أكتوبر 1943م على أن «القيود المفروضة على الدستور باسم المادة 116 هي تحفظ وحيد الطرف غير ملزم للجانب السوري ، ولا يدخل في يمين الإخلاص للدستور» . واقترحَ تعيين جلسة خاصة يدعى إليها رئيس الجمهورية ليقوم هو والنواب بحلف يمين الإخلاص للدستور خلواً من المادة 116 .

وقد تعزز وضع سورية الاستقلالي لممارسة صلاحياتها في السياسة الخارجية في مشاورات الوحدة العربية التي جرت في 1363 هـ/ خريف 1943م في الإسكندرية ، وفي المحادثات التي أجراها مصطفى النحاس مع الوفد السوري . وشارك وفد سوري في المباحثات الجماعية بين رؤساء الحكومات العربية السبع في 1364هـ/خريف 1944م والتي انتهت بتوقيع بروتوكول الإسكندرية في 7 تشرين الأول/أكتوبر المؤسس لجامعة الدول العربية . وكانت سورية إحدى الدول العربية السبع التي وقعت على ميثاق الجامعة العربية في 11 ربيع الآخر 1365 هـ/ 25 آذار - مارس 1945م .

وتعززت مظاهر سورية الاستقلالية بدعوة حكومتها في مطلع جمادى الأولى 1365 هـ/ نيسان - أبريل 1945م لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو من أجل مشروع « ميثاق الأمم المتحدة » . وحضر الوفد السوري المؤتمر (الذي افتتح في 25 نيسان/ أبريل في سان فرانسيسكو بمشاركة الدول المحاربة في صف الحلفاء) وشارك فارس الخوري ، رئيس الوفد السوري ، بالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة باسم سورية بوصفها عضواً مؤسساً .

إلا أن المفاوضات مع ممثل «فرنسا الحرة»

لاستكمال نقل السلطة ظلت متعثرة ، لأن فرنسا تصر على عقد معاهدة تعترف لها بمركز ممتاز ، وتوفر ضمانات للمعاهدة الثقافية الفرنسية وتعترف بحقوق فرنسا الاقتصادية وبمصالحها الاستراتيجية. وبدأت بريطانيا تخفف من الضغط على « فرنسا الحرة » بشأن المسألة السورية على ضوء المباحثات الإنكليزية الأمريكية حول الشرق الأوسط 1364هـ/ 1944م . ولم يتحمس الجانب الأمريكي لاقتراحين بريطانيين ، الأول : تصفية الوجود الفرنسي في المنطقة والاعتراف بالنفوذ البريطاني المفرد فيه . والثاني : تأييد توقيع سورية (ولبنان) معاهدة مع فرنسا على نسق المعاهدة البريطانية العراقية . وكانت وجهة النظر الأمريكية ، التي أخذت تلقي بثقلها في منطقة المشرق العربي ، هو ضرورة إقلاع الفرنسيين عن شروط معاهدة 1355 هـ / 1936م ، أو شروط شبيهة بمعاهدة بريطانيا مع العراق ، مع عدم معارضة إبرام أي معاهدة بين فرنسا ولبنان يقبلها الجانب العربي بمحض إرادته .

وتأثر بالموقف الدولي الوضع الداخلي في سورية ، وعجزت الوزارات المتعاقبة عن حسم الأمور مع فرنسا ، وأكدت موقفها الثابت من العلاقة بفرنسا وعدم استعدادها للارتباط « بأي عهد أو ميثاق أو اتفاق يخلّ أو ينقص من استقلالها الحقيقي التام » . وأكد الرئيس القوتلي في خطاب له أمام المجلس النيابي 14 ربيع الأول 1365 هـ/ 26 شباط - فبراير 1945م ، أنه لن يجري تساهل بحقوق البلاد أو أن يمس استقلالها وأنه «لا مراكز ممتازة» . وعارض النواب على اختلاف نزعاتهم أي تساهل .

وكانت الشهور الأخيرة من الوجود الفرنسي في سورية عاصفة : إذ بعد أسابيع من تصريح فارس الخوري 24 ربيع الآخر 1365 هـ/ 7 نسيان – أبريل 1945م بأن العلاقات بفرنسا قد تمت تصفيتها بصورة نهائية ولم يبق إلا مسألة تسلُّم الجيش وتبادل التمثيل الدبلوماسي ، لجأت فرنسا إلى استخدام الضغط العسكري فأنزلت قواتها في لبنان في 5 جمادى الآخرة 1365هـ/ 17 أيار - مايو 1945م . وقدمت إلى الحكومة السورية مذكرة في 6 جمادى الآخرة 1365 هـ/ 18 أيار - مايو 1945م أكدت فيها اعترافها بالاستقلال والموافقة على تسليم الجيش السوري على أن يبقى تحت سيطرة القيادة الفرنسية العليا ، وأن تُضمَن مصالح فرنسا باتفاق ثقافي واقتصادي واستراتيجي ، وأن يسمح لها بإقامة قواعد عسكرية . ورفضت الحكومة السورية في مذكرتها 20 أيار - مايو المطلب الفرنسي مع تأكيد ضرورة تسليمها الجيش وسحب القوات الأجنبية .

وتدهور الموقف ، وعمّت التظاهرات ، وقامت فرنسا بعدوانها في 17 جمادى الآخرة 1365 هـ/ 29 أيار - مايو 1945م بقصف دمشق وغيرها من المدن أملاً بالعودة إلى انتدابها . وصمدت البلاد للعدوان وقاومته ببسالة وإيمان . وتدخلت بريطانيا بإنذارها المشهور الذي وجهه تشرشل إلى ديغول بالتوقف عن إطلاق النار والانسحاب إلى الثكنات وأذعنت فرنسا رسمياً في 26 جمادى الآخرة 1365 هـ/ 7 حزيران - يونيو 1945م .

وبعد أن تسلمت الحكومة جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية ، لم يبق من متممات الاستقلال إلا جلاء جيوشها ، وبدا أنه لا تزال تعترض الجلاء بعض العقبات . وفي 25 رجب

1365 هـ/ 13 كانون الأول - ديسمبر 1945م أعلن عن اتفاق بريطاني فرنسي مشترك ، ينص على عملية إعادة تجميع قوات الدولتين ، الممهدة للانسحاب على مراحل ، مع إبقاء بعض القوات الكافية للمحافظة على الأمن إلى أن تقرر الأمم المتحدة تنظيم الأمن الجماعي في منطقة الشرق الأدنى. وأثار الاتفاق استنكاراً ، لأنه حدث دون إشراك أصحاب العلاقة الشرعيين ، واضطرت سورية (ولبنان) إلى عرض القضية على مجلس الأمن في 5 صفر 1366 هـ/ 6 شباط - فبراير 1946م وأقر المجلس مبدأ الجلاء بأسرع وقت ممكن وأجبر الحكومتين على الاعتراف بضرورة سحب قواتها .

وجاء منتصف ربيع الآخر 1366 هـ/ منتصف نيسان - أبريل 1946م لتجني سورية ثمار جهادها وتضحياتها الطويلة بجلاء آخر جندي أجنبي. واعتبر يوم 6 ربيع الآخر / 17 نيسان - أبريل عيداً قومياً .

خاتمة :

لقد حصلت سورية على استقلالها السياسي، بعد كفاح طويل ، وانتهى الاحتلال العسكري الأجنبي، وتمتع الحكم الوطني بسلطة الإدارة والتشريع ، وإنشاء جيشه الوطني . ولم يكن الاستقلال السياسي غاية بنفسه ، بل كان وسيلة هامة تفتح الطريق واسعاً أمام تطوير البلاد ودفعها في سبيل التقدم . وحمل خطاب الرئيس القوتلي في عيد الجلاء الخطوط الرئيسية للمرحلة المقبلة ، وما سيقع على عاتق الحكومة السورية من أجل المحافظة على الاستقلال ودعمه « نفتح صفحة الجهاد لصيانة الاستقلال وجعله واسطة لإسعاد الأمة ورقيها ، واجبنا أن نعمل على تقوية أنفسنا وإصلاح ما أفسده المستعمر ، واجتثاث بذور السوء التي بذرها في تربة الوطن الغالي ، علينا أن نعد الخطط والبرامج الإنشائية ، بل والتجديدية الانقلابية التي تؤدي إلى رفع مستوى الفرد الخلقي والعملي والاقتصادي والاجتماعي » .

أ.د. خيرية قاسمية

جامعة دمشق

المصادر والمراجع

أولاً- وثائق وأوراق ومذكرات غير منشورة:

- البارودي ، فخري (أوراق خاصة) ، (دار الوثائق التاريخية ، دمشق) .
- البكري ، نسيب (أوراق خاصة) ، (دار الوثائق التاريخية ، دمشق) .
- بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل ، لبنان ، 1933 ، (دار الوثائق التاريخية ، دمشق) .
- حزب الشعب ، (وثائق وأوراق) ، (دار الوثائق التاريخية ، دمشق) .
- العظم ، نزيه مؤيد ، (أوراق خاصة) ، (دار الوثائق التاريخية ، دمشق) .
- العظمة ، نبيه ، (أوراق خاصة) ، (دار الوثائق التاريخية ، دمشق) .
- محاضر المجلس التأسيسي السوري 1928 .
- محاضر المجلس النيابي السوري ، 1932-1939 و 1943-1945 .
- وثائق الدولة (الأحزاب) ، (دار الوثائق التاريخية ، دمشق) .

ثانياً : وثائق منشورة :

- الحكيم ، حسن ، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهد الفيصلي والانتداب الفرنسي ، 1915-1946 ، دار صادر، بيروت، 1974 .
- زعيتر ، أكرم ، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918-1939، إعداد بيان نويهض الحوت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1979 .
- المؤتمر السوري الفلسطيني المقدم للمجمع الثاني لعصبة الأمم ، مطبعة المنار ،القاهرة ، 1922 ، (مترجم)
- لواء إسكندرونة الشهيد، عصبة العمل القومي، مطبعة توفيق البرهاني ، (دون مكان وتاريخ) (دار الوثائق التاريخية ، دمشق) .

ثالثاً : المراجع العربية :

- آل جندي ، أدهم ، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي ، مطبعة الاتحاد ، دمشق ، 1960 .
- أرسلان ، شكيب ، السيد رشيد رضا وإخاء أربعين سنة ، دمشق ، مطبعة ابن زيدون ، 1937 .
- أرمنازي ، نجيب ، سورية من الاحتلال حتى الجلاء ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، (طبعة ثانية) ، 1973 .
- بلاوني ، مصطفى ، الأحزاب السياسية في سورية ، 1920-1939 ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة دمشق ، 1985 .
- بيهم ، محمد جميل ، الانتدابان في العراق وسورية - إنكلترا وفرنسة ، مطبعة العرفان ، صيدا ، 1931 .
- الحصري ، ساطع ، يوم ميسلون ، الاتحاد ، بيروت ، 1964 .

- الحفار، وجيه، الدستور والحكم في الجمهورية السورية ، مطبعة الإنشاء ، دمشق، 1948 .
- الحفار ، لطفي ، (ذكريات)، منتخبات من خطب وأحاديث ومقالات ، مطابع ابن زيدون ، دمشق ، 1954 .
- الحكيم ، حسن ، مذكراتي ، صفحات من تاريخ سورية الحديث ، 1920-1958 ، دار الكتاب الجديد ، ج1 ، 1956 .
- الحكيم ، يوسف ، سورية والانتداب الفرنسي ، دار النهار ، بيروت ، 1983 .
- الحوت ، بيان نويهض ، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ، 1917-1948 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1981 .
- خدوري ، مجيد ، قضية الإسكندرونة ، المكتبة الكبرى للتأليف والنشر ، دمشق ، 1953 .
- الريس ، منير ، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي ، ثورة فلسطين ، 1936 ، مطابع ألف باء - الأديب ، دمشق ، 1976 .
- زركلي ، خير الدين ، عامان في عمان ، المطبعة العربية ، القاهرة ، 1925 .
- زعيتر ، أكرم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، 1935-1939 ، (يوميات أكرم زعيتر) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1980 .
- داغر ، أسعد ، مذكراتي على هامش القضية العربية ، القاهرة ، 1959 .
- دروزة ، محمد عزة : حول الحركة العربية الحديثة ، المكتبة العصرية ، صيدا ، 1950 .
- دروزة ، محمد عزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، المكتبة العصرية ، صيدا ، 1951، جزء 22.
- سعيد ، أمين : الثورة العربية الكبرى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ،(دون تاريخ) مجلد 3.
- سعيد ، أمين : ثورات العرب في القرن العشرين ، دار الهلال ، القاهرة ، (دون تاريخ) .
- الشقيري ، أحمد ، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء ، دار العودة ، بيروت ، 1970 .
- الشمعة ، سامي ، القضية السورية والقضية العربية في رأي كتاب العالم ، دار اليقظة العربية ، دمشق ، (دون تاريخ) .
- الشهبندر ، عبد الرحمن ، مذكرات ، دار الإرشاد ، بيروت ، 1967 .
- عباس ، رؤوف ، سورية في مخططات السياسة البريطانية ، 1943-1944 ، مجلة دراسات تاريخية ، دمشق ، كانون الثاني ، 1982 .
- العظم ، خالد ، مذكرات ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، 1973 ، ج2 .
- العياشي ، غالب ، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية ، مطابع أشقر ، بيروت ، 1955 .
- الغوري ، اميل ، فلسطين عبر ستين عاماً ، دار النهار ، بيروت ، 1972 ، ج2 .
- الفرحاني ، محمد ، فارس الخوري وأيام لا تنسى ، دار الغد ، بيروت ، 1965 .
- القاسمي ، ظافر ، وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى ، 1925-1927 ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، 1965 .
- قاسمية ، خيرية : سورية والقضية الفلسطينية في الفترة مابين الحربين 1918-1939 ، في

نشابه، هشام (تحرير) دراسات فلسطينية ، مجموعة أبحاث وضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1988 .

- قاسمية ، خيرية : (إعداد) فوزي القاوقجي ، مذكرات 1912-1932 ، دار القدس بيروت 1975 .
- قاسمية ، خيرية : (إعداد) الرعيل العربي الأول : حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة ، دار الريس للنشر ، لندن ، 1991 .
- قاسمية ، خيرية : (إعداد) عوني عبد الهادي، (أوراق خاصة) ، مركز الأبحاث الفلسطيني ، بيروت ، 1974 .
- قاسمية ، خيرية : الحكومة العربية في دمشق، 1918-1920 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1975 .
- قاسمية ، خيرية : (إعداد) فلسطين في مذكرات القاوقجي ، 1936-1948 ، مركز الأبحاث الفلسطيني ، دار القدس ، بيروت ، 1975 .
- قرقوط ، ذوقان ، تطور الحركة الوطنية في سورية ، 1920-1939 ، دار الطليعة ، 1975.
- الكيالي ، عبد الرحمن : المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1926 حتى نهاية 1939 ، مطبعة الضاد ، حلب ، (4 أجزاء) .
- الكيالي ، عبد الرحمن : رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان ، المطبعة العلمية بحلب ، 1933 .
- كرد علي ، محمد ، المذكرات ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1948 ، ج2 .
- محافظة ، علي ، السياسات الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سورية ولبنان ، 1920 - 1946، في دراسات في القومية العربية والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984 .
- مفرج ، فؤاد خليل ، المؤتمر العربي القومي في بلودان ، المكتب العربي القومي للدعاية والنشر، دمشق ، 1937 .

رابعاً : صحف عربية :

- جريدة الجامعة العربية ، (القدس) ، 1927 .
- جريدة العرب ، (القدس) ، 1933 .
- جريدة القبس ، (دمشق) ، 1933-1936 .
- مجلة المضحك المبكي ، (دمشق) ، 1938 .

خامساً : المراجع الأجنبية :

- Goma'a, Ahmad, the Foundation of the League of Arab States, Longman, London, 1977.
- Hourani, Albert, Syria and Lebanon, Oxford University Press, London, 1946.
- Housry, Khaldon, King Faisal I and Arab Unity 1930-1933. Journal of Contemporary-History, Vol. 10, No.2, April, 1975.
- Khadduri, Majid, Political Trends in the Arab World, John Hopkins Press Baltimore, 1970.
- Khoury, Philip : the Politics of

Oxford University, Press (third impression), 1954.
- Lesh, Ann, Arab Politics in Palestine, 1917-1939, Cornell University Press, London, 1979.
- Longerigg, Stophen Hemsely, Syria and Lebanon under French Mandate, Oxford University press, London, 1958.
- Yale, William, The Near East, A Modern History, University of Michigan press, 1958.

Nationalism, Syria and the French Mandate 1920-1936, A Doctorate Thesis, Harvard University Press, 1987.
- Khoury, Philip : Syria and the French Mandate, Politics of Arab Nationalism, Princeton University Press, 1987.
- Kirk, George, The Middle East in the War, 1939-1946, Royal Institute of International Affairs,



الشهيد يوسف العظمة فى اللباس العسكرى
(عبد العزيز العظمة – مرآة الشام. رياض الريس للكتب والنشر – لندن. 1987)



الرئيس شكرى القوتلي



هاشم الأتاسى يلقى كلمة بمناسبة التوقيع على المعاهدة فى مقر وزارة الخارجية الفرنسية فى باريس عام 1936)
(محمد رضوان الأتاسى – هاشم الأتاسى دمشق 2005)



الوفد السورى الى مباحثات الوحدة العربية فى القاهرة 1943 – الرابع من اليمين مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية والى يمينه جيل مردم والى يساره سعد الله الجابرى)
Philip Khoury-Syria and the French Mandate. 1920-1945
Princeton University Press 1989)



مبنى البرلمان السورى بعد ان قصفه الفرنسيون – ايار **1945**

Philip Khoury–Syria and the French Mandate. 1920–1945.

Princeton University Press 1989)



أمام النصب التذكارى لعيد الجلاء فى احتفالات الجلاء 17 نيسان/ابريل عام 1946،
صبرى العسلى يلقى خطابه، ويشاهد فى الصف الأول من الصورة هاشم الأتاسى، سامى الصلح، شكرى القوتلي
الآمير منصور بن عبد العزيز، الأمير فيصل بن عبد العزيز، عبد الرحمن حقي سفير مصر، عبد اللطيف طلعت
كبير الأمناء فى الديوان الملكى المصرى، مظهر البكري محافظ مدينة دمشق.

(محمد رضوان الأتاسي – هاشم الأتاسي دمشق 2005)

3 - حركات التحرر والاستقلال في الأردن

المقدمة :

دخلت قوات الثورة العربية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، منطقة شرقي الأردن في تموز، يونيو 1917. وخاضت معارك ضارية في معان والطفيلة مع القوات التركية طوال سنة ونصف، أسفرت عن هزيمة الأتراك ، ودخول المنطقة تحت الإدارة العربية حتى نهاية الحكم الفيصلي في سورية في تموز/يوليو 1920. وشارك أهالي شرقي الأردن في جيش فيصل وفي الإدارة العربية. وكان لهم ممثلون في المؤتمر السوري العام الأول الذي عقد في حزيران/ يونيو 1919 لتحديد المطالب السياسية لبلاد الشام عند زيارة لجنة التحقيق الأميركية (لجنة كنج كرين King- Crane Commission) ، وفي المؤتمر الثاني الذي عقد في آذار/ مارس 1920 ونادى بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سورية ، وأعلن استقلالها السياسي التام . غير أن انهيار الحكم الفيصلي في دمشق في تموز/ يوليو 1920، إثر اجتياح القوات الفرنسية للعاصمة السورية، أحدث إرباكاً لأهالي شرقي الأردن ولقياداتهم المحلية، وكان قد لجأ عدد من قادة الحركة العربية في سورية إلى عمَّان ، وشرعوا بتنظيم أنفسهم وبالاتصال بالحسين بن علي، ملك الحجاز لإرسال أحد أبنائه لقيادة حركة مقاومة الفرنسيين.

استجاب الحسين للدعوة، وانتدب ابنه الأمير عبد الله لهذه المهمة، ونشأت في البلاد، خلال ثمانية أشهر (من تموز/يوليو 1920 وحتى نيسان/أبريل 1921) حكومات محلية متنافرة ومتناحرة وعاجزة عن إدارة البلاد. ولذلك كان قدوم الأمير عبد الله إلى عمان وإنشاء إدارة مركزية فيها في مطلع نيسان/ أبريل 1921، إنقاذاً للبلاد من التناحر والتمزق والفوضى. وسرعان ما أصبح الأمير محور استقطاب القبائل الأردنية وقيادات الحركة العربية في دمشق ، التي غادرت العاصمة السورية ، وغدا قوة تسمو على الصراعات المحلية. وعزز مكانته بين الأهلين نسبه النبوي وكونه أحد أنجال قائد الثورة العربية.

حكم الأمير عبد الله شرقي الأردن باتفاق شفوي مع وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل Winston Churchill تم في أواخر آذار/ مارس 1921 تتعهد بموجبه الحكومة البريطانية بمساندته عسكرياً ومالياً مقابل حماية حدود سورية وفلسطين والاسترشاد برأي مندوب بريطاني مقيم في عمَّان ، إلى أن فرض على البلاد الانتداب البريطاني سنة 1922. وظلت البلاد تحت الانتداب طوال ربع قرن من الزمان، نمت خلاله الحركة الوطنية الأردنية، وتطورت أساليب كفاحها السياسي، وتعاونت مع أمير البلاد حتى تحقق لها الاستقلال في 25 أيار/ مايو 1946.

نشأة الحركة الوطنية والاستقلالية:

نما الوعي السياسي بين أهالي شرقي الأردن نمواً بطيئاً، لأن التعليم الحديث كان محدوداً ، والحالة الاقتصادية المتخلفة لا تسمح بانتشاره على

نطاق واسع. وهذا ما أدى إلى أن بدايات التنظيم السياسي في البلاد جرت على يد بعض قادة حزب الاستقلال العربي الذين قدموا من سورية وفلسطين، للتعاون مع الأمير عبد الله والمساهمة في إنشاء الإدارة المركزية في البلاد. وقد بدأ هذا التنظيم السياسي في صيف 1921، وكان همه الأول تحويل الإمارة الأردنية إلى قاعدة لتحرير سورية من الانتداب الفرنسي، وجعلها نواة لدولة عربية كبرى تشمل الأقطار الشامية كلها (سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن). وشارك قادة هذا الحزب في الحكومات التي تألفت خلال السنوات الثلاث الأولى من عهد الإمارة. وبضغط من حكومة الانتداب تم القضاء على هذا الحزب وتصفيته في صيف سنة 1924 .

ولم تتمكن القوى المحلية من تنظيم نفسها طوال السنوات الثلاث التي تلت خروج قادة حزب الاستقلال من البلاد ، حتى تأسس حزب الشعب الأردني في آذار/ مارس 1927 الذي طالب الأمير وسلطات الانتداب بمجلس نيابي منتخب مباشرة من الشعب ، في مناخ من الحرية والنزاهة. كان هذا الحزب إصلاحياً يدعو إلى نشر المعارف بين الأهلين ، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية ، وصيانة حرياتهم الفردية ونشر مبادئ المساواة والإخاء بينهم. وأدى هذا الحزب دوراً مهماً في معارضة إبرام المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لسنة 1928.

وفي هذه المرحلة من تاريخ الحركة الوطنية والاستقلالية الأردنية تنازل قادتها من شيوخ العشائر ووجهاء المدن والقرى والمثقفين عن مطلب الاستقلال التام الناجز الذي ما انفكوا يطالبون به طوال الحكم الفيصلي. وقبلوا بالتعاون مع بريطانيا في إنشاء الإمارة الأردنية على أساس الانتداب ، قبل أن يصاغ صك الانتداب وتقره عصبة الأمم. ويعتبر هذا القبول تراجعاً واضحاً عن مبدأ الاستقلال التام الناجز ، واعترافاً صريحاً بالأمر الواقع الذي فرضته بريطانيا وفرنسا في المشرق العربي، ومنطلقاً جديداً للعمل السياسي القائم على مبدأ "خذ وطالب" الذي هيمن على عقول السياسيين العرب طوال مدة ما بين الحربين العالميتين.

وكان الأمير عبد الله وقادة حزب الاستقلال (قبل أن يتم إبعاده) يرصدون الأحداث عن كثب، ويأملون في تنظيم العلاقة بين الإمارة الأردنية وبريطانيا من خلال معاهدة تحدد العلاقة بين الطرفين في إطار واسع يحل القضايا المعلقة بين العرب وبريطانيا، ولا سيما بعد إقرار مجلس عصبة الأمم الانتداب البريطاني على فلسطين تصديقه على المذكرة التفسيرية للمادة (25) من الصك المذكور ، التي تستثني شرقي الأردن من الأحكام الخاصة بالوطن القومي اليهودي الواردة في الصك. وقد استجابت الحكومة البريطانية لهذه الرغبة فوجهت الدعوة للأمير ورئيس وزرائه لزيارة لندن. وحدث ذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 1922. واستمرت المفاوضات بين الطرفين حتى 20 كانون الأول/ ديسمبر 1922 دون التوصل إلى نتائج ملموسة. وكان غاية ما حصل عليه الأمير في 25 أيار/ مايو 1923. اعتراف الحكومة البريطانية بحكومته المستقلة، شريطة موافقة عصبة الأمم على ذلك، وأن تكون هذه الحكومة دستورية تمكن حكومة الانتداب من القيام بتعهداتها الدولية، وذلك بواسطة اتفاق يعقد بين الحكومتين".

وقد استغلت سلطات الانتداب البريطانية المعونة المالية السنوية التي كانت تقدمها بريطانيا للحكومة الأردنية ، للتدخل في الشؤون المالية والإدارية للبلاد. فأشرفت على الموازنة السنوية

وكيفية إنفاقها. كما استخدمت موظفين إنكليز وعرباً من حكومة فلسطين وفرضتهم على الإدارة الأردنية. وقد أثار وجود هؤلاء الموظفين حفيظة المثقفين الأردنيين بسبب تبعيتهم للمعتمد البريطاني ولحكومة الانتداب ، وشعورهم بالمسؤولية تجاه رؤسائهم الإنكليز في فلسطين وليس تجاه الحكومة الأردنية. واستمر هذا الوضع قائماً حتى سنة 1939.

معارضة المعاهدة الأردنية - البريطانية :

تأخرت بريطانيا في تنفيذ الوعد الذي قطعته على نفسها في سنة 1923 بإبرام معاهدة تنظم علاقاتها بالإمارة الأردنية في مدة خمس سنوات، وذلك لأسباب عدة منها: الخلاف بين بريطانيا والمملكة الحجازية حول موضوع المعاهدة الحجازية - البريطانية التي كان من المفروض أن تسوي المسائل المعلقة بين عرب المشرق وبريطانيا، والفوضى الداخلية التي شهدتها الإمارة الأردنية، والمصاعب المالية والاقتصادية التي تعرضت لها، والحرب الحجازية النجدية. وتحت إلحاح لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم، والمطالب الشعبية الأردنية، قدمت حكومة الانتداب صيغة المعاهدة الموعودة . وقد اعتبرها الأمير وحكومته خطوة إلى الأمام على طريق التحرر من الانتداب البريطاني، فقد صدر في سنة 1928 قانون أساسي (دستور) للبلاد، وبموجبه تنازلت حكومة الانتداب عن السلطتين التنفيذية والتشريعية للأمير.

ولما نشرت بنود المعاهدة في الصحف الفلسطينية، اندلعت المظاهرات الشعبية احتجاجاً عليها في عمّان وإربد والرمثا وعجلون والسلط والكرك والطفيلة ومعان، في منتصف نيسان/أبريل 1928. وقامت السلطات الأردنية باعتقال عدد من زعماء البلاد وشيوخها لاتهامهم بالتحريض على هذه المظاهرات واشتراكهم فيها. وبعث شيوخ البلاد ووجهاؤها برقيات وعرائض احتجاج إلى المندوب السامي البريطاني في القدس وإلى وزير خارجية بريطانيا ووزير خارجية فرنسا وإلى عصبة الأمم في جنيف، أعلنوا فيها أن الأردنيين يرفضون كل اتفاق مع بريطانيا لا ينص على سيادة بلادهم واستقلالها. ويرون أن مشروع المعاهدة "غير واف حتى بالاستقلال المعترف به من قبل الحكومة البريطانية".

كان إبرام المعاهدة الأردنية - البريطانية نقطة تحول مهمة في تاريخ الحياة السياسية في شرقي الأردن. إذ لم يكتف الزعماء والمثقفون الأردنيون، بقيادة حزب الشعب، بتنظيم المظاهرات الشعبية في المدن وإرسال البرقيات وعرائض الاحتجاج إلى السلطات البريطانية وعصبة الأمم وممثلي الدول الكبرى، بل تنادوا لعقد أول مؤتمر وطني في البلاد للنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة للعمل السياسي المقبل. انعقد المؤتمر الوطني الأردني الأول في عمان في 25 تموز/ يوليو 1928. وصدر عنه ميثاق وطني اشتمل على المبادئ التالية:

1- إمارة شرقي الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة.

2- تدار بلاد شرقي الأردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين وأعقابه من بعده.

3- لا تعترف بلاد شرقي الأردن بمبدأ الانتداب إلا بوصفه مساعدة فنية نزيهة لمصلحة

البلاد ، وتحدد هذه المساعدة بمعاهدة بين شرقي الأردن وبريطانيا على أساس الحقوق المتقابلة والمنافع المتبادلة، دون أن يمس ذلك بالسيادة القومية.

4- تعتبر شرقي الأردن وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين باطلاً.

5- كل انتخاب للنيابة العامة يقع في شرقي الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي لا يعتبر انتخاباً ممثلاً لإرادة الأمة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية، بل يعتبر انتخاباً مصطنعاً لا قيمة تمثيلية له.

6- ترفض بلاد شرقي الأردن كل تجنيد لا يكون صادراً عن حكومة دستورية مسؤولة، باعتبار أن التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية.

7- ترفض شرقي الأردن تحمل نفقات أية قوات احتلالية أجنبية، وتعتبر كل مال يفرض عليها من هذا القبيل مالاً مغتصباً من عرق عاملها المسكين وفلاحها البائس.

8- ترى شرقي الأردن أن مواردها، إذا منحت حق الخيار بتنظيم حكومتها المدنية ، كافية لقيام إدارة دستورية صالحة فيها برئاسة الأمير صاحب الإمارة الشرعي. أما الإعانة المالية التي تدفعها الحكومة البريطانية فإن بلاد شرق الأردن تعتبرها نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الإمبراطورية والقوى العسكرية المعدة لخدمة المصالح البريطانية ليس إلا، ولا تخول بريطانيا حق الإشراف على مالية البلاد.

9- تعتبر بلاد شرقي الأردن كل تشريع استثنائي لا يقوم على أساس العدل والمنفعة العامة وحاجات الشعب الصحيحة تشريعاً باطلاً.

10- لا تعترف شرقي الأردن بكل قرض مالي وقع قبل قيام المجلس النيابي.

11- لا يجوز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه عليها. وكل بيع وقع قبل انعقاد المجلس يعتبر باطلاً.

بقيت البنود التي تضمنها هذا الميثاق مبادئ، أساسية التزمت بها الحركة الوطنية الأردنية طوال مدة الانتداب البريطاني على البلاد.

انبثق عن المؤتمر الوطني لجنة تنفيذية تعهدت بالسعي لتنفيذ المبادئ الواردة في الميثاق الوطني. وأجرت اتصالات مع الأمير عبد الله والمعتمد البريطاني في عمان والمندوب السامي البريطاني في القدس. ودخلت معهم في حوار وتبادلت معهم المذكرات والعرائض. وشنت هجوماً شديداً على الحكومة الأردنية واتهمتها بسوء الإدارة وخنق الحريات العامة والفردية.

ولما أعلنت الحكومة عزمها على إجراء انتخابات لأول مجلس تشريعي في البلاد، قادت اللجنة التنفيذية حملة واسعة لمقاطعة الانتخابات، وانتقدت بشدة قانون الانتخابات. وردت الحكومة الأردنية على ذلك باعتقال عدد من قادة اللجنة التنفيذية وفرضت على بعضهم الإقامة الجبرية. وسنَّت قانون منع الجرائم، وقانون العقوبات المشتركة، وقانون النفي والإبعاد في خريف سنة 1928. وفرضت رقابة شديدة على الصحف المحلية. وعطلت بعضها، ومنعت العديد من الصحف الفلسطينية والسورية من دخول البلاد.

وبعد إجراء الانتخابات التشريعية أعلنت اللجنة التنفيذية عدم اعترافها بشرعية الانتخابات وبالمجلس التشريعي المنتخب. وظهرت معارضة ضعيفة داخل المجلس التشريعي رفضت التصديق على المعاهدة الأردنية ـ البريطانية. وعارضت منح

امتياز الكهرباء لشركة روتنبرغ البريطانية ، وامتياز استثمار أملاح البحر الميت لشركة بريطانية.

وعقدت المؤتمرات الوطنية الثاني (سنة 1929) والثالث (سنة 1930) والرابع (سنة 1931) والخامس (سنة 1933). ولم تخرج هذه المؤتمرات في قراراتها ومطالبها عن المبادئ الواردة في الميثاق الوطني.

دبَّت الخلافات الشخصية بين قادة الحركة الوطنية، وأدت ببعض الزعماء السياسيين وشيوخ العشائر إلى الخروج على اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني ، وتأليف أحزاب سياسية افتقر بعضها إلى التمسك بالميثاق الوطني مثل: الحزب الحر المعتدل الذي أسس في صيف سنة 1930. وحزب التضامن الأردني ، والحزب الوطني الأردني ، اللذين أسسا في ربيع سنة 1933، وعصبة الشباب الأردني المثقف التي تألفت في صيف سنة 1933 ، وحزب الإخاء الأردني الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر1937، وجماعة الشباب الأحرار الأردنيين التي تألفت في صيف سنة 1946 ، وكانت المصالح الشخصية والخلافات العشائرية والنزاعات المحلية وراء تأليف هذه الأحزاب التي لم تكتب لها الحياة طويلاً، فكانت تنهار أو تحلُّ نفسها بعد سنة أو بضع سنوات من تأسيسها.

اشتد هجوم اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني على المعاهدة الأردنية - البريطانية ، مما دفع المجلس التشريعي الثاني إلى حث الحكومة الأردنية على بذل الجهود لتعديل المعاهدة. وتقدمت إلى الأمير بطلب تعديل المعاهدة في آب/ أغسطس 1931. فأحال طلبها إلى المندوب السامي البريطاني. فاستجاب الأخير وطلب من حكومته الموافقة على الدخول في مفاوضات مع الحكومة الأردنية لتعديل المعاهدة. غير أن الحكومة البريطانية رفضت الاستجابة للطلب الأردني. وتكرر الطلب الأردني سنة 1933 فاستجابت الحكومة البريطانية له. وأبرمت اتفاقاً مع الحكومة الأردنية في الثاني من حزيران/ يونيو 1934 نص على حق الأمير في تعيين موظفين قنصليين لدى أي دولة عربية مجاورة، وعلى جعل فلسطين وشرقي الأردن منطقة جمركية واحدة. وطالبت الحكومة الأردنية ، نتيجة للضغوط الشعبية ، بتعديلات جذرية على المعاهدة ، وهي تعديلات ترمي إلى تحرير البلاد من قيود الانتداب البريطاني، على غرار ما حدث في العراق بإبرام المعاهدة العراقية البريطانية سنة 1930 وإبرام بريطانيا مع مصر معاهدة آب/ أغسطس سنة 1936 . وقد أعرب المجلس التشريعي الأردني عن رغبة الشعب الأردني "في أن يصل إلى ما وصلت إليه البلاد العربية الشقيقة من الحقوق، وأن يصبح عما قريب عضواً عاملاً في عصبة الأمم".

واستجابة للضغط الشعبي، ورغبة من أمير البلاد في الحصول على الاستقلال، قدمت الحكومة الأردنية مذكرة إلى الحكومة البريطانية في 17 نيسان/ أبريل 1937 تضمنت رغبتها في تعديل المعاهدة بصورة تتحرر فيها البلاد تدريجياً من قيود الانتداب، غير أن الحكومة البريطانية لم تستجب للمطلب الأردني، وتذرعت باندلاع الثورة العربية في فلسطين وبسعيها إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية ينهي الثورة.

واغتنم رئيس وزراء الأردن فرصة مشاركته في مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية سنة 1939، فأجرى مباحثات مع وزير المستعمرات البريطاني لتعديل بعض مواد المعاهدة الأردنية - البريطانية، وتعديل القانون الأساسي الأردني. فاتفق

في 16 أيار/ مايو 1939 على إجراء التعديلات على القانون الأساسي، بحيث يصبح كل وزير في مجلس الوزراء الأردني مسؤولاً عن وزارته، وأصبح من صلاحية الأمير تعيين رئيس الوزراء والوزراء بناء على تنسيب الأخير. وهو الذي يصدِّق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها. كما أجري تعديل على المعاهدة بحيث أصبح للأمير صلاحية تجنيد قوات عسكرية وتجهيزها.

لم ترض هذه التعديلات الحركة الوطنية والمجلس التشريعي. وساد أوساط الحركة والمجلس شعور بالإحباط والظلم لتجاهل بريطانيا المطالب الاستقلالية الأردنية.

وبرغم إعلان الأمير عبد الله عن وضع بلاده تحت تصرف بريطانيا في اليوم الثالث لإعلان الحرب العالمية الثانية، وانضمامه إلى صفوف الحلفاء، ومشاركة الجيش العربي الأردني في العمليات العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط. فقد كانت مكافأة بريطانيا له ضئيلة جداً، إذ عدلت المادة العاشرة من المعاهدة الأردنية - البريطانية في 19 تموز/ يوليو 1941 بحيث أصبح من صلاحيات الأمير أن ينشئ قوات مسلحة في شرق الأردن أو ينظمها دون موافقة الحكومة البريطانية.

واغتنم الأمير عبد الله تصريح أنتوني إيدن Anthony Eden، وزير خارجية بريطانيا، في 29 أيار/ مايو 1941 حول الوحدة العربية للحصول على مزيد من الحرية لبلاده، وبعد صدور البيان الأنكلو - فرنسي في 8 حزيران/ يونيو 1941، عشية دخول قوات الحلفاء سورية ولبنان، الذي تضمن وعداً من الدولتين بإلغاء الانتداب الفرنسي على هذين القطرين العربيين، قدمت الحكومة الأردنية مذكرة إلى سلطات الانتداب البريطانية تطالبها باستقلال شرقي الأردن ووحدتها مع سورية ولبنان وفلسطين وألح الأمير عبد الله على وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، أوليفر ليتلتون Oliver Lyttleton لتحقيق ذلك، غير أن الوزير البريطاني أشار على الأمير بالتريث والانتظار.

وواصلت الحكومة الأردنية، طوال بقية سنوات الحرب تقديم المذكرات إلى المعتمد البريطاني في عمان وإلى المندوب السامي البريطاني في القدس مطالبة باستقلال البلاد ولم تستجب الحكومة البريطانية للمطالب الأردنية إلا بعد انتهاء الحرب. فقد بدأت المفاوضات الأردنية - البريطانية في شباط/فبراير 1946، وانتهت بتوقيع معاهدة أردنية - بريطانية في 22آذار/ مارس 1946، نصت على إلغاء الانتداب البريطاني على شرقي الأردن وإلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية لسنة 1928. واعترفت بريطانيا بشرقي الأردن دولة مستقلة ذات سيادة وبالأمير عبد الله بن الحسين ملكاً عليها. وأقامت معها تمثيلاً دبلوماسياً وفقاً للأصول المرعية.

الكفاح من أجل الديمقراطية والحريات العامة:

كانت قيادة الحركة الوطنية و الاستقلالية الأردنية مؤلفة من بقايا قادة الحركة العربية في العهد الفيصلي، ومن شيوخ العشائر وأعيان المدن والمثقفين. وهي في تكوينها هذا لا تختلف عن الحركات الوطنية والاستقلالية المعاصرة لها في أقطار المشرق العربي الأخرى. وكان لها صلات وثيقة بتلك الحركات. وتأثرت كثيراً بالأفكار السياسية السائدة في المنطقة العربية وبالنهج النضالي القائم على مبدأ: خذ وطالب، وكانت تخشى

الاندفاع نحو التطرف والعنف خوفاً على مصالح القائمين بها. ولذلك لجأت إلى النضال السلمي القائم على تقديم العرائض والبرقيات والمدعوم بالتظاهرات والمؤتمرات والمهرجانات الشعبية.

كان الكفاح من أجل الديمقراطية والحريات العامة يعني لقادة الحركة الوطنية، تحرير البلاد من الهيمنة البريطانية على إداراتها وماليتها، وتأكيد زعامتهم في مناطقهم، وإصراراً على تمثيل حقيقي للشعب الأردني، وسعياً إلى الوصول إلى مجلس الأمة والمشاركة في الحكم.

بدأت المساعي الشعبية لإقامة حكم دستوري نيابي في البلاد بداية مبكرة، ففي أعقاب اعتراف بريطانيا بإقامة حكومة دستورية مستقلة في شرقي الأردن في ظل الانتداب البريطاني في 25 آيار/ مايو 1923، تألفت لجنة أهلية لوضع قانون انتخاب للمجلس النيابي، ووضعت اللجنة مشروع قانون انتخاب النواب الذي نشر في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1923 ، وتألفت لجنة لصياغة مشروع قانون أساسي (دستور) للبلاد في 30 آيار/ مايو 1924. وقد اعتمدت هذه اللجنة مبادئ أساسية في مشروعها منها: النظام الملكي الدستوري القائم على الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعدم الجمع بين النيابة والوظيفة العامة، واستقلال القضاء والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وصيانة الحريات العامة والفردية.

قاومت سلطات الانتداب بشدة إجراء انتخابات نيابية في البلاد، ورفضت مشروع القانون الأساسي. ولكن المطالبة بالقانون الأساسي والمجلس النيابي استمرت، وتعرض المطالبون بهما للعقوبات ، ومنها وضعهم تحت الإقامة الجبرية والرقابة المشددة.

ولتهدئة خواطر قادة الحركة الوطنية، كانت الحكومات الأردنية المتعاقبة تعلن في بياناتها الوزارية عزمها على إجراء انتخابات نيابية، غير أن قادة الحركة الوطنية حملوا دار المعتمدية البريطانية مسؤولية التأخير في هذا المطلب.

ولما صدر القانون الأساسي في 16 نيسان/أبريل 1928 عن سلطات الانتداب أناط السلطة التشريعية بالأمير والمجلس التنفيذي والمجلس التشريعي. وقد أعرب معظم شيوخ البلاد وأعيانها والفئة المتنورة فيها عن معارضتهم للقانون الأساسي، لأنه فرض على البلاد من قبل حكومة الانتداب، ولأنه لا يجوز، في رأيهم، أن يسن دستور في البلاد إلا من قبل جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب.

وأصدرت الحكومة الأردنية "قانون انتخاب أعضاء المجلس التشريعي" في الأول من آب/ أغسطس 1928. وبموجب القانون يتألف المجلس التشريعي من ستة عشر عضواً منتخباً على درجتين، إضافة إلى أعضاء المجلس التنفيذي. وقد رفض المؤتمر الوطني الأردني الأول هذا القانون لأنه لا يقوم على "قواعد التمثيل الصحيح"، ولا يستند إلى "مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي" . ولذا طالبت اللجنة التنفيذية للمؤتمر المذكور بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية.

وبرغم هذه المعارضة الشديدة جرت الانتخابات التشريعية، وافتتح المجلس التشريعي الأول في الثاني من نيسان/ أبريل 1929، كانت هيمنة دار الاعتماد البريطاني على قرارات المجالس التشريعية الخمسة التي شهدتها البلاد بين سنتي 1929 و 1946، واضحة. واعتبرت الحركة الوطنية هذه المجالس غير ممثلة لإرادة الشعب

الأردني وعدت قراراتها غير ملزمة.

وأعارت الحركة الوطنية اهتمامها للمطالبة بالحريات العامة والفردية. ونددت بتفشي المحسوبية والرشوة في إدارة الدولة. وطالبت بإلغاء القوانين التي تقيد الحريات العامة والشخصية، مثل: قانون النفي والإبعاد لسنة 1928 ، وقانون المطبوعات لسنة 1928 ، وقانون الاجتماعات العامة لسنة 1933، وقانون الجمعيات لسنة 1936، وقانون الدفاع عن شرقي الأردن لسنة 1935 الذي بدأ تطبيقه بعد إعلان الحرب العالمية الثانية. وصدرت بموجبه عشرة أنظمة للدفاع سنة 1939.

الاتجاهات القومية للحركة الوطنية الأردنية:

تأثرت الحركة الوطنية الأردنية بالفكر السياسي للثورة العربية التي قادها الحسين بن علي وأبناؤه. وكان للأمير عبد الله بن الحسين، مؤسس الدولة الأردنية، دور كبير في اعتماد مبادئ الثورة العربية الكبرى ، التي تتخلص في حرية العرب واستقلالهم ووحدتهم. وأدرك الأمير أهمية التوجيه القومي في تربية الناشئة، وألف كتاباً لهذه الغاية بعنوان "من أنا". واتضح هذا التوجه القومي في التربية والتعليم. وظلت الدعوة إلى الوحدة العربية هاجس الأمير ومحور اهتمامه. وركز على وحدة سورية الكبرى، وعدها الخطوة الأولى نحو الوحدة العربية أو الاتحاد العربي. وبذل جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه، وقدم عدة مشروعات للوحدة السورية الكبرى وللاتحاد العربي.

اعتمدت الحركة الوطنية الأردنية هذا التوجه القومي منذ بداية نشأتها. فجعلت من شرقي الأردن منطلقاً للثوار السوريين وقاعدة لحركاتهم طوال السنوات السبع الأولى من نشأة الإمارة. والتجأ قائد الثورة السورية ، سلطان الأطرش وأعوانه ، إلى شرقي الأردن أكثر من مرة، فلقي من الحركة الوطنية الأردنية الدعم والمساعدة.

كما شغلت قضية فلسطين أذهان الأردنيين والحركة الوطنية الأردنية منذ بداياتها. وشدت انتباههم موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأثارت القلق في نفوسهم، وحركت مشاعرهم المقاومة العربية الفلسطينية للغزو الصهيوني، فهبوا لمساندتها : فمنذ سنة 1919 استنكر شيوخ العشائر الأردنية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، واحتجوا على فصل فلسطين عن سورية وجعلها وطناً قومياً لليهود، وأعلنوا استعدادهم لبذل دمائهم وأرواحهم في سبيل حمايتها. ولم يترددوا في نيسان/ إبريل 1920 في الهجوم على المستعمرات اليهودية في غور بيسان ، وشغلت قضية فلسطين بال أمير البلاد، وكان له رأي وتدخل في معظم أحداثها ووقوف إلى جانب الحق العربي.

وظلت أحداث فلسطين تثير ردود فعل قوية في شرقي الأردن مثلما كانت أحداث شرقي الأردن تجد صداها في فلسطين : فقد وقف أهالي شرقي الأردن إلى جانب إخوانهم عرب فلسطين في هبة البراق سنة 1929 ، وحمّلوا بريطانيا مسؤولية الأحداث الدموية التي أسفرت عنها الهبة.

وفي بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، تعرضت بعض مناطق شرقي الأردن لمحاولات صهيونية لشراء الأراضي واستئجارها. وتنبهت قيادة الحركة الوطنية لهذه المحاولات وفضحتها، وشنت حملة إعلامية على نطاق شعبي واسع لتحذير المواطنين من أخطار هذه المحاولات. وأثير الموضوع في المجلس التشريعي الأردني سنة 1931.

وتناول المؤتمر الوطني الرابع، الذي عقد في العاصمة عمان في 15 آذار/ مارس 1932، هذا الموضوع بشيء من التفصيل. واتخذ قراراً بمقاومة كل "تشبث وتفكير يراد منه إدخال المشاريع ذات العلاقة بالمصالح الصهيونية". وقد أشغلت هذه المسألة الرأي العام الأردني، وأثارت قلقاً شديداً في نفوس النخبة السياسية. وقدم عدد من أعضاء المجلس التشريعي مشروع قانون إلى المجلس التشريعي الأردني في 1933/3/20 يحدد شروط وإجراءات تملك الأجانب وتصرفاتهم بالأموال غير المنقولة.

وكان للإضراب العام الذي أعلن في فلسطين في 20 نيسان/ أبريل 1936 صداه في شرقي الأردن، فقد تظاهر الأردنيون في عمان والسلط وإربد تأييداً لعرب فلسطين ودعماً لمطالبهم الوطنية. وتألفت في عمان لجنة لإغاثة منكوبي فلسطين برئاسة الأميرة مصباح قرينة الأمير عبد الله. وبعث الأمير نفسه برسائل إلى المندوب السامي البريطاني في القدس أظهرت صدى الثورة الفلسطينية في شرقي الأردن ، والحماس الذي اجتاح أهاليها لتأييد الثورة. ولم يتوان الأردنيون عن مد يد العون والمساعدة للثوار في فلسطين وشراء الأسلحة وتهريبها إليهم أثناء اشتعال الثورة بين سنتي 1936 و 1939 . وتقدم الأمير عبد الله بعدة مشروعات لحل القضية الفلسطينية تتضمن اتحاد فلسطين مع الإمارة الأردنية ، ومنح اليهود إدارة مختارة في الاتحاد المقترح الذي يضم سورية ولبنان أيضاً، غير أن هذه المشروعات الاتحادية لم تلق قبولاً لدى السلطات البريطانية والأوساط الصهيونية. ولكن هذا لم يمنع الأمير من المشاركة الفعالة في أنشطة جامعة الدول العربية من أجل فلسطين 1946 (مؤتمرا أنشاص وبلودان) .

أ.د. علي محافظة

الجامعة الأردنية

المصادر والمراجع

1 - المراجع العربية:

- بشير، سليمان: بذور الوصاية الأردنية، دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني، القدس، 1980.
- خير، هاني: خطب العرش 1929-1972، عمان 1973. الطبعة الثانية، 1979.
- الزركلي، خير الدين: عامان في عمان، القاهرة، المطبعة العربية، 1925.
- شهاب، أسامة يوسف: صحيفة الجزيرة الأردنية - دورها في الحركة الأدبية 1939-1954، عمان، منشورات وزارة الثقافة والتراث القومي، 1988.
- ظبيان، تيسير: الملك عبد الله كما عرفته، المطبعة الوطنية، عمان، 1967.
- عبيدات، شفيق: الصحافة في شرقي الأردن 1920-1950، أطروحة لنيل الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1983.
- العجلوني، محمد سيف الدين: معركة الحرية في شرق الأردن، دمشق، مطبعة جودة بابيل 1947.
- علم الدين، وجيه: العهود المتعلقة بالوطن العربي 1908-1922، بيروت، دار الكتاب الجديد، 1965.
- على هامش الكتاب الأبيض الأردني، من منشورات المكتب الدائم للمؤتمر القومي الأردني. د.ت.
- قاسمية، خيرية: الحكومة العربية في دمشق بين 1918و 1920، القاهرة، دار المعارف، 1971.
- قاسمية، خيرية: عوني عبد الهادي - أوراق خاصة، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، 1974.
- قاسمية، خيرية: الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية ، القدس ، مطبعة دار الأيتام ، (د. ت).
- قاسمية، خيرية: الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، المطبعة الوطنية، عمان 1947.
- اللصاصمة، أحمد حرب: الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية من سنة 1929 إلى سنة 1967، عمان، 1987.
- الماضي، منيب وموسى، سليمان: تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، 1959.
- مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية الصادرة من عام 1918 إلى عام 1946، مطبعة الاستقلال العربي، عمان 1946.
- محافظة، علي ، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة 1921-1946، الطبعة الثانية، مركز الكتب الأردني، عمان 1989.
- محافظة، علي: الفكر السياسي في الأردن منذ قيام الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة 1916- 1946، عمان، مركز الكتب الأردني جزءان، 1990.
- موسى، سليمان: تأسيس الإمارة الأردنية 1921-1925، عمان، المطبعة الأردنية، 1971.

2 - الصحف العربية:

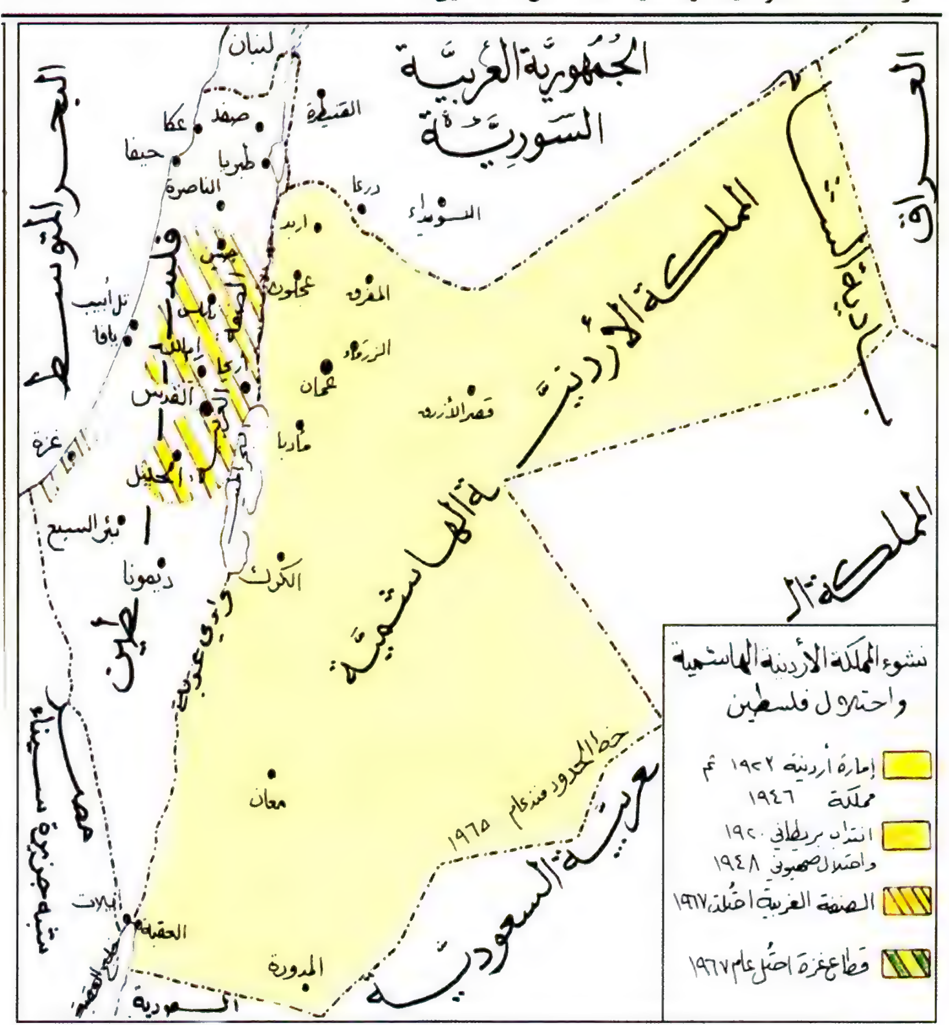
- الأردن، عمان 1941.
- الجامعة العربية، القدس 1927-1937.
- الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، عمان، 1929-1946.
- الجزيرة، دمشق 1924-1929 وعمان 1929-1946.
- الدفاع، يافا 1934-1946.
- الشرق العربي: الجريدة الرسمية لمنطقة الشرق العربي، عمان 1923-1929.
- صوت الشعب، بيت لحم 1929-1930.
- العاصمة، دمشق 1919-1920.
- فلسطين، يافا، 192-1947.
- الكرمل، حيفا، 1920- 1946.
- ملاحق الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن: محاضر جلسات المجلس التشريعي الأردني 1930-1946.
- اليرموك، حيفا 1927-1929.

2 - المصادر الأجنبية:

- Documents on German Foreign Policy 1918-1945, Series D, Her Majesty's Stationery office, London, 1961.
- Abu Nowar, Ma'an: The History of the Hashemite Kingdom of Jordan, Vol.1, The Creation and Development of Trans Jordan 1920-1929. Oxford, The Middle East Centre, St. Antony's College 1989.
- Dann, Uriel: Studies in the History of Trans Jordan 1920-1949: The Making of State, Boulder and London, West view Press, 1984.
- Eden, Sir Anthony: Freedom and Order, Selected Speeches 1939-1945, London, Faber Faber, 1947.
  - : The Memoirs, Full Circle, 2nd Edition, London, Castel, 1960.
- Glubb, General John: A soldier with the Arabs, London, Hodder and Stoughton, 1957.
  - : Britain and the Arabs, London, Modder and Soughton, 1950.
  - : The Story of the Arab Legion, London, Hodder and Stoughton, 1950.
- Harris, George L.: Jordan, Its People, Society and Culture, New Haven, Kraft Press, 1958.
- Ionides, M.C. : The Disputed Waters of the Jordan, Middle East Jounal, Vol. 7, 1953.
- Jarvis, Major C.S. : Arab Command, The Biography of Lt. Colonel F.O. Peake, 5th Edition, London, Hutchinson co., 1946.
- Kirkbride, Sir Alec: A Crackle of Thorns, London, John Murry, 1955.

- Toynbee, A.: Survey of Interntional Affaire for the Years 1925, 1928, and 1934, London, Oxford University Press.
- Vatikiotic P. : Politics and the Military in Jordan, London, Frank Cass and Co., 1967.
- Wilson, Mary: King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, Cambridge University Press, 1987.
- Lewis, Norman N.: Nomades and Settlers in Syria and Jordan 1800-1980, London, Cambridge University Press, 1987.
- Lias, Godfrey: Glubbs Legion, London, Evans Brothers Ltd., 1956.
- Rush, A. de. L. : Ruling Families of Arabia, Jordan, The Royal Family of al- Hashim, Vol.1,m London, Archive Editions, 1991.

نشوء المملكة الأردنية الهاشمية ـ احتلال فلسطين



المصدر : محمود عصام الميداني، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، مراجعة عبد الرحمن حميده، طبعة رابعة، دمشق، 2002، ص 65.



عبد الله بن الشريف حسين

4 - حركات التحرر والاستقلال في العـراق

الاحتلال البريطاني والمقاومة العراقية له :

اكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية ، في الحقبة التي سبقت الاحتلال ، وتنوعت المصالح البريطانية فيه ، فهناك المصالح الاقتصادية التي تركزت على شراء المواد الأولية الرخيصة ، مع السعي لربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال الأجنبي . وللتدليل على مدى نمو المصالح البريطانية في العراق ، نذكر أن الشركات البريطانية لم يقتصر عملها على النشاط التجاري الصرف ، بل كان وجودها يمثل انسياباً استعمارياً كانت له مقاصده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث تمكن رجالات هذه الشركات من إيجاد قواعد اجتماعية ممثلة في رجال الإقطاع من الشيوخ والملاكين ، إضافة إلى التجار والجماعات الأخرى المستفيدة، وراحوا عن طريق هؤلاء يهيئون الأفكار لتقبل وجودهم ، بل وتفضيله .

زادت أهمية العراق الاستراتيجية للسياسة البريطانية مع ازدياد أهمية الخليج العربي، وتصاعد الصراع الدولي فيه ، فموقع العراق على طرق التجارة الدولية، وبخاصة طريق الهند البري الحيوي لمواصلات الإمبراطورية البريطانية ، دفع بريطانيا إلى التركيز على العراق ، وظهر ذلك واضحاً في تلك المجهودات التي تناولت حقولاً متعددة، كإرسال بعثات التنقيب الآثارية ، وإنشاء خطوط التلغراف ، وتأسيس الشركات الملاحية. ويعد اكتشاف النفط في عبادان واستغلاله ، واحتمالات وجوده في العراق المجاور بكميات تجارية ، عاملاً أساسياً في تركيز الاهتمام البريطاني نحو العراق، واعتبر الساسة البريطانيون وادي الرافدين مجالاً حيوياً للنشاط السياسي والاقتصادي البريطاني . وبدأت الجهات العسكرية البريطانية بوضع الخطط العسكرية لاحتلال جنوب العراق ، من وقت بعيد قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، وعند اندلاعها في آب/أغسطس 1914 ، وظهور موقف الدولة العثمانية المتعاطف مع ألمانيا، بدأت بريطانيا تهيئ قواتها العسكرية للحفاظ على احتلالها للخليج العربي ، ودعا الفريق الأول سير أدمون بارو Sir Ednund Barrow السكرتير العسكري لوزارة الهند ، إلى توجيه قوة عسكرية إلى المحمرة وعبادان بحجة أن مراكز النفط والتجهيزات في عبادان ، وخط الأنابيب من حقول النفط معرضة للتدمير المباشر، وأن المصالح البريطانية ، في بغداد والبصرة ، والخليج نفسه مهددة ، وهذا ما دفع الحكومة البريطانية إلى إرسال قواتها العسكرية إلى الخليج العربي في (2 تشرين الأول/نوفمبر 1914) ، وحدد إطار عملها باحتلال عبادان وحماية مصافي النفط وخط الأنابيب، وتغطية إنزال الإمدادات ، إذا غدت هذه ضرورية ، والإظهار للعرب بأن بريطانيا تعتزم مساعدتهم على الأتراك . وقد صدرت التعليمات إلى الحملة بأن يكون الإنزال في البحرين بدلاً من عبادان أو المحمرة ، كما عين السير برسي كوكس Percy Cox ضابطاً سياسياً .

وبعد انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب في (5 تشرين الثاني/نوفمبر

1914)، صدرت التعليمات للقوات العسكرية البريطانية في الخليج لاحتلال الفاو ، وأصدر برسي كوكس Percy Cox ، الضابط السياسي المرافق للقوات البريطانية بياناً زعم فيه أن حكومته قد أجبرت على الحرب نظراً للموقف المعادي للعثمانيين ، وأن هدف حكومته حماية التجارة البريطانية وأصدقاء بريطانيا ، وإجلاء الأتراك من المنطقة .

نزلت القوات البريطانية في الفاو ، في (6 تشرين الثاني/نوفمبر) واضطر الجنود العثمانيون إلى الانسحاب ، وبذلك تمكنت بريطانيا من السيطرة على مدخل شط العرب ، وظهر واضحاً منذ البداية التفوق العسكري البريطاني من حيث الخطط العسكرية والإمدادات ، في وقت كانت حركة القوات العثمانية مملوءة بالأخطاء ، في شكل التقدم ، وفي التعبئة والتموين ، والتخطيط .

كانت النتيجة اندحار العثمانيين في المعارك مع البريطانيين الذين تقدموا لاحتلال العراق كله ، وقد استغرقت عملية الاحتلال نحو أربع سنوات خسر فيها البريطانيون الكثير من الأموال والأرواح. واتسم موقف العراقيين خلال عملية الاحتلال بالترقب والانتظار ، ولم يشتركوا في قتال الغزاة إلا في موقعة الشعيبة في نيسان/أبريل 1915 التي تعد من المعارك الحاسمة في عملية الاحتلال البريطاني للعراق ، إذ فتتت معنويات القيادة العثمانية ، وأوجدت الشكوك بين العراقيين في إمكان صمود العثمانيين أمام الغزو البريطاني ، وأدت إلى احتلال بريطانيا للعمارة في (3 حزيران/يونيو) والناصرية في (25 تموز/يوليو) بعد معارك دامية .

وهكذا تم للبريطانيين السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية وأصبحت ولاية البصرة كلها تقريباً تحت الاحتلال البريطاني . وشجع هذا بريطانيا على احتلال العراق كله .

أصبح العراق يرزح تحت إدارة عسكرية ، يتألف موظفوها في الغالب من البريطانيين والهنود، ودفعت حاجات الاحتلال السلطة البريطانية المحتلة إلى تأسيس نظام إداري تتركز فيه السلطات الأساسية في أيدي الحكام السياسيين ومعاونيهم الإنكليز ، مع العمل على مشاركة العراقيين في الوظائف الثانوية .

وسعت هذه الإدارة لسد الحاجات التي يتطلبها الاحتلال بالاستيلاء على بعض الأراضي والممتلكات ، وتشغيل العراقيين بالإكراه لخدمة المجهود الحربي ، كما سعت للتقرب من العشائر ، والعمل على زيادة نفوذ رؤسائها بمدهم بالمال والسلاح ومنحهم الإقطاعيات الكبيرة لضمان ولائهم.

أوضحت الإجراءات الإدارية البريطانية أن الهدف هو استمرار الاحتلال ، والعمل على إيجاد الصيغ لربط إدارة العراق بالإدارة الهندية ، أو على إعطائه نوعاً من الحكم الذاتي . وقد اشتطت الإدارة البريطانية في معاملة السكان ، لتوفير حاجات القوات المحتلة ، بمصادرة البيوت والأراضي ، وفرض القيود على الحريات الشخصية . لقد كان موقف قوات الاحتلال عدائياً صريحاً للشعب العراقي، الذي كان ينتظر تنفيذ الوعود الكثيرة التي قطعتها بريطانيا للعرب عامة ، وكررت بريطانيا وفرنسا الوعود في التصريح المشترك في (7 تشرين الثاني/نوفمبر 1918) « بتحرير الشعوب .. تحريراً تاماً ونهائياً وتأسيس حكومات وإدارة وطنية تستمد سلطاتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم .. » .

وخلافاً لكل تلك الوعود دأبت الإدارة البريطانية على إقامة نظام احتلال استعماري،

وترأسه برسي كوكس ، الموظف القديم في الخدمة البريطانية الاستعمارية والمقيم البريطاني في الخليج العربي ، وحل محله في نيسان/أبريل 1918 ويلسون A.T. Wilson ، وهو من غلاة الاستعماريين. واقترح ويلسون على الحكومة البريطانية إجراء استفتاء في العراق ، وكان يهدف من وراء الاقتراح تزييف إرادة الشعب العراقي ، وخولت الحكومة البريطانية ويلسون إجراءه في (30 تشرين الثاني/نوفمبر 1918) ، وبعد إجراء الاستفتاء الصوري أبلغ ويلسون حكومته أن هناك رغبة في استمرار الحكم البريطاني دون إجراء تبديلات جوهرية فيه .

وإزاء استمرار إدارة ويلسون في خططها في السيطرة على الحكم في العراق ، عمد الشعب إلى تنظيم نفسه لمقاومة الاحتلال وللمطالبة بالاستقلال ، فظهرت بعض الجمعيات الوطنية ، وكانت أولى تلك الجمعيات «جمعية النهضة الإسلامية»، وكانت قد تألفت في أواخر عام 1917، وهي جمعية عربية إسلامية استهدفت الدعوة لتخليص العراق من السيطرة البريطانية ، وتألفت من جناحين الأول سياسي يديره ويوجهه رجال الدين والفكر ، والثاني مسلح من حملة السلاح النجفيين ، وقد وحدت الرغبة بالخلاص من المحتلين ، الجناحين ، على اختلاف الأهداف والمبادئ . وقد خطط بعض أعضاء الجمعية لقتل مساعد الضابط السياسي في النجف ، وذلك في آذار/مارس 1918 تمهيدًا لإخراج البريطانيين من العتبات المقدسة ، واستولى الثوار على المدينة ، ففرضت القوات البريطانية الحصار على المدينة واضطر الثوار إلى الاستسلام في 4 آيار ،وقامت السلطة البريطانية بإعدام أحد عشر رجلاً اتهموا بالتآمر في حادثة القتل .

أما جمعية « العهد العراقي » التي أنشئت في عام 1919 فقد تضمن منهاجها العمل على تحقيق استقلال العراق استقلالاً تاماً ، وإنهاض الشعب العراقي ليباري الأمم الغربية ، والسعي لخير الأمة العربية عامة . وأعلنت طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا ، على ألا تمس استقلال العراق التام . وأعلنت الجمعية رغبتها في إقامة دولة ملكية دستورية ، يتقلد فيها العرش أحد أبناء الشريف حسين ، كما أعلنت سعيها لتحقيق اتحاد الأقطار العربية تحت عرش الشريف حسين، ملك الحجاز، واتباع الوسائل السلمية والمفاوضات لتحقيق هذه الأهداف. وأصبح للعهد فرعان أحدهما في الموصل والآخر في بغداد ، وكان أعضاء هذه الجمعية ينتمون إلى عوائل معروفة ، أو من ضباط الجيش والموظفين القدامى، وبينهم مجموعة من الشباب المتعلم .

وأسست جمعية أخرى هي « جمعية حرس الاستقلال » في شهر شباط/فبراير عام 1919، ولا يختلف منهاجها عن الجمعية السابقة ، وقد انتقدت «العهد» لطلبها المساعدة من بريطانيا ، وطالبت بإلغاء تلك الفقرة من برنامج العهد ، لأنها لا تتفق وأماني العراق في الاستقلال التام . وقد ألحت «جمعية حرس الاستقلال» على توحيد كلمة العراقيين ، وبذل أقصى الجهود للقضاء على كل بواعث الافتراق في الدين والمذهب ، وقامت بنشاط دعائي واسع بين مختلف شرائح المجتمع ، ونجحت في تأسيس خلايا عديدة لها في كثير من مدن العراق . وقد أسهم في نجاحها عاملان ، الأول تزايد عدد القوميين من الشباب من أعضاء الجمعية، وهم الذين تشربوا الأفكار القومية ونشطوا في نشر أهداف الجمعية ، والثاني محاولة الجمعية توحيد الطوائف الإسلامية في الكفاح الوطني المناهض

للإدارة البريطانية .

وحاول عدد من الشباب المثقف توحيد جهود جمعيتي العهد وحرس الاستقلال لكنهم أخفقوا في تحقيق هذا الهدف فألّفوا جمعية جديدة هي «جمعية الشبيبة العراقية» التي ضمت الشباب المتحمسين للعمل في الحقل الوطني ، واستهدفت الجمعية العمل من أجل استقلال العراق وتكوين حكومة وطنية ، وقامت ببث الدعاية المضادة للاحتلال البريطاني . وأدرك أعضاء هذه الجمعية الحاجة إلى وجود شخصيات بارزة ومعروفة ، فأعلنوا انضمام الجمعية إلى «جمعية حرس الاستقلال» . وأدت هذه الجمعيات دوراً في توجيه الحركة الوطنية التي لقيت المقاومة من سلطات الاحتلال .

وقد أدركت الحركة الوطنية عقم الوسائل السلمية في إقناع بريطانيا للاستجابة للمطالب المشروعة بإنهاء الاحتلال وإعطاء حق تقرير المصير للعراقيين ، بل سارعت هي وحلفاؤها إلى الاجتماع في سان ريمو في إيطاليا في (25 نيسان/أبريل 1920) ووزعت الانتدابات على الممتلكات التي انسلخت عن الإمبراطورية العثمانية، وفقاً للمعاهدات والاتفاقيات السرية أثناء الحرب . فأصبح العراق تحت الانتداب البريطاني وأذيع خبر الانتداب في بيان أصدره ويلسون في بغداد في (3 أيار/مايو 1920) فتوتر الجو السياسي في العراق ، وأعلن الشعب معارضته واستنكاره ورفضه لكل انتداب أو وصاية أو حماية ، وعقد زعماء الحركة الوطنية سلسلة من الاجتماعات السرية ، وقرروا السعي لحشد الجماهير الشعبية وراء الأهداف الوطنية الكبرى للحصول على الاستقلال التام ، وذلك باستثمار الاجتماعات الدينية في شهر رمضان المبتدئ في (16 أيار/مايو) واشترك فيها الخطباء من مختلف الطوائف ، فقوبلت تلك الاجتماعات بسياسة الشدة من قبل السلطات البريطانية التي استخدمت القوة وإطلاق النار لتفريق التجمعات . وقد حدثت مظاهرة جماهيرية واسعة في يوم (2 حزيران/يونيو) حددت مطالبها بما يلي :

1 - إنشاء مجلس تأسيسي (جمعية وطنية) تضع الدستور وتقرر شكل الحكم .

2 - إطلاق حرية الصحافة .

3 - رفع الحواجز عن الاتصالات البرقية والبريدية مع الأقطار المجاورة .

ردت الحكومة البريطانية على المطالب الثلاثة في بلاغ أصدرته في (20 حزيران/يونيو) زعمت فيه بأنها ستمهد مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة مستقلة تتمكن من الوقوف بنفسها ، ولتحقيق هذا الهدف منحت السير برسي كوكس ، الذي سيعود إلى بغداد في الخريف ، صلاحية تنظيم مؤقت لـ:

1 - مجلس شورى برئاسة عربي .

2 - مؤتمر عراقي يمثل أهالي العراق ينتخب أعضاؤه باختيارهم ، ويكون واجبه الأول إعداد القانون الأساسي .

كان أرنولد ويلسون يأمل من إصدار هذا البلاغ وقف نشاط الحركة الوطنية ، لكن البلاغ لم يحقق أغراضه ، لأن روح الثورة أصبحت متفشية في مناطق العراق المختلفة ، فانتفض الفلاحون ولم يدفعوا الضرائب إلى سلطات الاحتلال التي بدأت باعتقال شيوخ القبائل ، وأخذ الموظفون يستقيلون من خدمة الحكومة واحداً بعد آخر ، وكان الشعور المتصاعد المعادي لبريطانيا قد أججه القوميون في بغداد، وزعماء الشيعة الدينيون في المدن المقدسة، وزعماء العشائر الساخطون في الفرات الأوسط . ومع أن دوافع هذه المجموعات متداخلة ، فإنهم

جميعاً اتفقوا على التخلص من الحكم البريطاني .
وهكذا فإن من مسببات الثورة الداخلية ، العامل الاقتصادي ، إذ أصاب التدهور واقع الزراعة والصناعة والتجارة ، وتركت الحرب العالمية آثارها السلبية ، وقد تزايد استهلاك جيش الاحتلال للمواد الغذائية، كما تعرقلت التجارة الخارجية ، وازداد التضخم النقدي ، وشكلت طريقة استيفاء الضرائب عاملاً جديداً للتذمر. ويضاف إلى هذا العامل الاجتماعي لأن المجتمع العراقي في غالبيته مجتمع قبلي ، فعمل الاحتلال على إضعاف سلطة القبيلة على أفرادها ، وكان معظم الحكام السياسيين البريطانيين من الشبان اعتادوا أسلوباً في معاملة الناس لا يتلاءم وطبيعة المجتمع العراقي ، كما أن أغلبهم لا يملك الخبرة الكافية بأحوال العراق ، فأساؤوا التصرف مع الأهالي .

وكذلك أثرت العوامل الخارجية في حفز العراقيين إلى الثورة ، ومنها الوعود التي أصدرتها بريطانيا وحلفاؤها بحق تقرير المصير ، والاستقلال للشعوب الخاضعة للدولة العثمانية ، وقيام الحكومة العربية في سورية، والثورة المصرية، والحركة الدستورية في إيران وتركيا.

ظهرت أمارات الاضطراب والتذمر في كل مكان ، وأصبح الوضع لا يعوزه غير الشرارة لإشعال نار الثورة ، وكانت تلك الشرارة اعتقال شيخ عشيرة الظوالم في الرميثة يوم (30 حزيران/ يونيو) فهاجم رجاله سراي الحكومة وقتلوا بريطانيين وأنقذوا شيخهم ، فكانت تلك الرصاصات إيذاناً بإعلان الثورة في العراق.

امتدت الثورة بسرعة إلى مناطق العراق المختلفة ، فأعلنت الثورة في النجف يوم (2 تموز/ يوليو) ورفع علم الثورة على سراي الحكومة ، وأسرع الأهالي إلى الجهاد في سبيل الله والوطن ، وخاض الثوار معارك عنيفة مع قوات الاحتلال في أماكن عديدة ، وكانت معركة الرارنجية (الرستمية) قرب الكفل في (24 تموز/يوليو) من المعارك البطولية عندما تمكن الثوار من إحراز نصر كبير على قوة بريطانية كبيرة مجهزة بأسلحة حديثة وحمَّلوها خسائر فادحة ، واستطاع الثوار في الرمادي قتل حاكم لواء الدليم السياسي ، في (2آب/أغسطس) ، وألَّفوا حكومة ثورية في بعقوبة بعد السيطرة عليها ، وأصبحت بغداد شبه محاصرة بعد أن هاجم الثوار المحمودية، فاضطر قائد بغداد العسكري إلى القيام بإنشاء الحصون والمعاقل استعداداً للدفاع عنها. كما امتدت الثورة إلى الشمال .

أسهمت الجمعيات السياسية السرية ، وبخاصة "جمعية حرس الاستقلال"، في الإعداد للثورة عن طريق عقد الاجتماعات في المساجد ، والقيام بالتظاهرات الشعبية ، ونسقوا نشاطهم مع رجال الدين ، وعندما اندلعت الثورة المسلحة سارع أعضاء "حرس الاستقلال" إلى الالتحاق بها ، فقامت سلطات الاحتلال بالقبض على بعض هؤلاء ، وفر الباقون إلى مناطق الثورة المسلحة.

واجهت الحكومة البريطانية معارضة داخلية نتيجة لحرب الإبادة التي تشنها على الشعب العراقي، والخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالقوات البريطانية ، وعاد كوكس إلى بغداد في (11 تشرين الأول/أكتوبر) وأصدر بياناً أوضح فيه أن حكومته أوفدته لتنفيذ مقاصدها بتأليف حكومة وطنية في العراق ، فخفت حدة المعارك بعد المفاوضات التي أجرتها بريطانيا مع الثوار في الرميثة ، آخر معاقل الثورة في (20 تشرين الثاني/ نوفمبر) ، وتعهدت بأن يكون للعراق حكومة عربية مستقلة ، وعدم مطالبة الثوار بالخسائر التي لحقت

بالحكومة البريطانية .

كانت ثورة العشرين ثورة وطنية شاركت فيها جماهير واسعة من مختلف الشرائح الاجتماعية، وهدفها الحصول على الاستقلال التام وإنشاء دولة عراقية مستقلة . وقد برهنت الثورة على قوة العمل الوطني الموحد وقدرته على تحدي القوات البريطانية ، كما دلت الثورة على أن الوعي القومي العربي كان قوة يحسب حسابها ، وأن السياسة المؤسسة على القسر باهظة التكاليف.

وإذا كانت ثورة العشرين قد أخفقت في تخليص العراق من المحتلين ، فإنها نجحت في تقوية الشعور الوطني والوحدة الوطنية ، هذا الشعور الذي عمل ، مع نموه المطرد وسيطرته في آخر الأمر على جماهير واسعة ، على إلحاق الأذى بالمصالح البريطانية والفئات المرتبطة بها. أما البريطانيون فقد نظروا إلى الثورة على أنها قلاقل واضطرابات قامت بها العشائر مناهضة السلطة المحتلة، متجاهلين دوافعها الحقيقية ، ولكنهم اضطروا تحت ضغط الحقيقة لأن يعجبوا من اتحاد القبائل لدوافع وطنية ودينية لمقاومة المحتلين .

كلفت الثورة بريطانيا الكثير من الخسائر المادية والبشرية ، وقدرت الخسائر البشرية بـ (2269) إصابة . أما الخسائر المادية فقدرت بين (20 - 40) مليون من الجنيهات الإسترلينية ، وهذا ما أدى إلى إجراء تغيير طفيف في السياسة البريطانية في العراق بالدعوة إلى تأسيس حكومة مؤقتة ، وبأن يؤسس مجلس من الوزراء العرب يشرف عليه مستشارون بريطانيون ، على أن يكون المجلس بإدارة المندوب السامي مباشرة. وهكذا ألفت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب في (2 تشرين الثاني/نوفمبر) . وقد نظر العراقيون إلى الحكومة المؤقتة بعين الشك في قدرتها على الاستجابة لمطامح العراقيين ، وازدادت الانتقادات للإنكليز ولخططهم في السير بالعراق نحو إقامة حكومة وطنية. ومع أن الثورة لم تحقق استقلال العراق أو إعطاء سلطة حقيقية للعراقيين ، فإنها ضمنت حجماً أوسع في مشاركة العراقيين في حكومتهم .

الحركة الوطنية والنضال السلمي للتحرر من الانتداب 1921 - 1932 :

أولاً- الحركة الوطنية ومعاهدة عام 1922 :

كانت النتيجة المباشرة لثورة العشرين البحث عن عاهل لتولي العرش العراقي ، وقد قوبلت فكرة تأييد مرشح من الهاشميين بالتأييد والمؤازرة في العراق وبريطانيا ، وانتدب اللورد كيرزون Curzon ، وزير الخارجية في (17 كانون الأول/ديسمبر 1920) كينهان كورنواليس K. Cornwallis لزيارة الأمير فيصل ، الموجود آنذاك في لندن ، لعرض العرش العراقي عليه ، ونجحت المفاوضات ، التي تضمنت موافقة بريطانيا على معاهدة ولاء وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية ، واشترط الأمير أن تعترف بريطانيا باستقلال المملكة العراقية ، وتتعهد بإلغاء الانتداب ومساعدة العراقيين على تأسيس حكومة وطنية وطيدة. وقد صدق مؤتمر القاهرة الذي عقد في (12 آذار/مارس 1921) على ترشيح فيصل، ورسم الخطة التي تتبع في تنصيبه للعرش .

قوبل ترشيح فيصل للعرش العراقي بالتأييد من قبل القوميين العرب لاشتغاله من أجل القضية العربية ، وقيادته لقوات الثورة العربية ، وانتخابه

أول ملك عربي في الشام في التأريخ الحديث ، وقد وصل إلى البصرة في (23حزيران/يونيو) واستقبل في العراق من قبل الوجهاء وممثلي المناطق والعشائر ، وقرر مجلس الوزراء في (11 تموز/ يوليو) المناداة بالأمير فيصل ملكاً على العراق ، ثم أجري استفتاء عام لمعرفة رأي الشعب فحصل على 96% من الأصوات ، وجرى احتفال رسمي كبير لتتويجه في يوم (23آب/أغسطس 1921) .

واجه الملك فيصل بعد تتويجه مهام عديدة منها :

1 - تخليص العراق من الانتداب البريطاني ، وإقناع الإنكليز بالتخلي عن الحكم وتسليمه إلى الوطنيين تدريجياً .

2 - الحفاظ على الموصل التي تطالب بها تركيا .

3 - إنشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلاتها وإدارتها ووضع دستور حديث لها.

4 - إنقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب ، والعمل على توطيد الوحدة الوطنية ، ومحاربة الجمود والتعصب الذي يقاوم كل إصلاح وتجديد .

وبعد أيام قلائل من تتويج الملك فيصل ، واستناداً إلى المفاوضات التي جرت معه في لندن قبل ترشيحه للعرش العراقي ، قدمت الحكومة البريطانية عن طريق المعتمد السامي البريطاني أول مسودة للمعاهدة العراقية - البريطانية المزمع عقدها ، وقد ظهر من المسودة وجهة النظر البريطانية حيال المعاهدة ،التي تعتبرها واسطة لتبديل نظام الانتداب وتنظيم علاقاتها بالعراق بأقل تكلفة وأقل احتكاك ، أي كانت المعاهدة في نظر بريطانيا وسيلة للإشراف والسيطرة دون تبديل في موقفها تجاه عصبة الأمم .

هذا في حين كان الملك فيصل يفهم المعاهدة على أنها صيغة جديدة تحفظ له سلطاته وكرامته ، وتوفر له الظهور بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف من بريطانيا ، مقابل أن يكون المستشارون المختصون الذين تستخدمهم حكومة العراق من الإنكليز ، وأن تضمن المصالح البريطانية في العراق ، واستمرت المفاوضات للتقريب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية ، وتم التوصل إلى صيغة المعاهدة تضمنت أن يستمر المندوب السامي البريطاني في مهامه ، وأن تقدم بريطانيا أثناء مدة المعاهدة ما تتطلبه دولة العراق من المشورة والمساعدةالعسكرية (أسلحة وأعتدة) بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية . ويتعهد ملك العراق بإصدار قانون أساسي (دستور) يعرض على المجلس التأسيسي ، شرط ألا يحتوي ما يخالف نصوص المعاهدة ، ويأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح وحريات جميع السكان . وتتعهد بريطانيا بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن . وتكون مدة المعاهدة عشرين سنة (اختصرت في بروتكول منفرد عام 1923 إلى أربع سنوات) .

عرضت المعاهدة على مجلس الوزراء ، وجرت مناقشة حامية حولها، وحين كانت تجري المداولة في مجلس الوزراء ، كانت طبقات الرأي العام قد اتضح موقفها ، فقد أخذ الوطنيون «المتطرفون» ينادون عالياً رافضين عبودية الانتداب ويطالبون بالجلاء التام . وطالب «المعتدلون» الذين كان الملك يشاركهم الرأي ، بإلغاء الانتداب وعقد معاهدة صداقة بين الفريقين على أسس متساوية ، واستمرار العون البريطاني للعراق . وازداد الموقف المعارض وضوحاً في مؤتمر كربلاء خلال شهر نيسان/أبريل 1922 الذي

وحد كافة الأطراف حول معارضة المعاهدة والعمل على مناوأتها .

وقد صدق مجلس الوزراء على المعاهدة في (25 حزيران/يونيو 1922) بشرط تصديق المجلس التأسيسي عليها. وقد حدثت معارضة شعبية واسعة نددت بتصديق المعاهدة وارتكزت المعارضة على الأمور التالية :

1 - إن المعاهدة بنصوصها وملاحقها صورة لصك الانتداب الذي عدّه الشعب العراقي مرادفاً للاستعمار والسيطرة ، وقدم الكثير من التضحيات للتخلص منه ، وكان الانتداب سبباً من أسباب ثورة العشرين .

2 - أصبحت إمكانات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية ، فقد خولت المعاهدة بريطانيا إبقاء قواتها في العراق ، وأعطيت الحق في تفتيش الجيش العراقي والقوات المحلية الأخرى، وأخذ رغبة المعتمد السامي فيما يتعلق بتوزيع الجيش العراقي وتحركاته ، وخولت بريطانيا حق ملكية ما تحتاج إليه من الأراضي مجاناً للأغراض العسكرية .

3 - قيدت المعاهدة العراق ومنعته من السعي للوحدة العربية ، وأكدت الإقليمية ، بمنعها العراق من الارتباط مع الأقطار العربية المجاورة عدا الأمور الجمركية .

4 - قيدت المعاهدة سلطات الملك فيصل بحيث لا يستطيع تعيين أي عربي أو أجنبي بإرادة ملكية دون موافقة بريطانيا ، كما لا يستطيع إقامة علاقات دبلوماسية مع أية دولة دون موافقة بريطانيا .

طالبت المعارضة بتحقيق استقلال العراق الناجز وإلغاء الانتداب ، ورفع بعض قادة الحركة الوطنية مذكرة إلى الملك طلبوا فيها :

1 - رفض الانتداب رفضاً تاماً ، واعتراف حكومة بريطانيا بإلغائه رسمياً .

2 - إسقاط الوزارة التي تصدق على معاهدة غير مرضية بنظر الأمة ، وتعيين وزارة تطمئن الأمة لأعمالها .

3 - طرد المستشارين البريطانيين .

4 - إطلاق حرية الصحافة .

وأدى الحزبان السياسيان اللذان شكلا (الحزب الوطني وحزب النهضة) دوراً مهماً في عضد المعارضة ومقاومة المعاهدة والانتداب ، وقدما مذكرة مماثلة إلى الملك طالباً فيها :

1 - الكف عن التدخل البريطاني في الأمور الداخلية .

2 - تأليف وزارة من الأكفياء المخلصين تطمئن الأمة إليهم ، وتستطيع تهدئة الخواطر وإزالة الاضطراب من البلاد .

3 - لا تعقد معاهدة ولا تجري أية مفاوضة عليها قبل تأليف المجلس التأسيسي الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة .

استثمر الحزبان مناسبة مرور عام على تتويج الملك فيصل فقاما بمظاهرة في 23 آب/ أغسطس 1922 توجهت نحو البلاط الملكي تطالب بتأليف حكومة وطنية وبسقوط الانتداب ، ووجد المندوب السامي بيرسي كوكس في هذا الفرصة السانحة لضرب الحركة الوطنية المعارضة للمعاهدة، والقضاء على الحياة الحزبية الناشئة ، وأخذ مسؤولية الحكم على عاتقه ، بعد استقالة وزارة النقيب (19 آب/أغسطس) ، فقام بإغلاق حزبي الوطني والنهضة، وتعطيل جريدتيهما (الرافدان والمفيد) واعتقال زعماء الحركة الوطنية ونفيهم خارجِ العراق .

طلب المندوب السامي من الملك فيصل

الأول، أن يكلف عبدالرحمن النقيب بإعادة تأليف الوزارة، وتكون مهمتها نشر المعاهدة وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تحقق مجيء أكثرية يمكن بواسطتها إمرار المعاهدة في المجلس، فتألفت الوزارة يوم (20 أيلول/سبتمبر 1922) وحددت موعداً للبدء بانتخابات المجلس التأسيسي في (24 تشرين الأول/أكتوبر) ، وحددت مهامه بالأمور التالية :

1 - وضع القانون الأساسي (الدستور) للمملكة العراقية .

2 - وضع قانون لانتخاب مجلس النواب .

3 – التصديق على المعاهدة العراقية - البريطانية .

اتخذ عبد المحسن السعدون، وزير الداخلية، الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخاب ، ولكن المعارضة الوطنية عارضت الانتخابات ودعت إلى مقاطعتها واعتبرتها أسلوباً بريطانياً لتركيز سلطة بريطانيا في العراق ، وهذا ما دفع السعدون إلى الاستقالة من الوزارة بحجة أنها لم تعتمد أسلوبه القائم على سياسة الشدة ، وقدم عبد الرحمن النقيب استقالة حكومته في (16 تشرين الثاني/نوفمبر 1922) بحجة اعتلال صحته. فكلف الملك عبد المحسن السعدون، بدفع من المندوب السامي، بتأليف الوزارة الجديدة ، في (20 تشرين الثاني/ نوفمبر) .

كانت مهمة وزارة السعدون إجراء انتخابات المجلس التأسيسي وإمرار المعاهدة ، ولإنجاز هذه المهمة بدأ السعدون السير على سياسة الشدة تجاه المعارضة ، فقام بنفي عدد من الوطنيين ، وإغلاق الصحف المعارضة ، فخلق بذلك الجو المناسب للاستمرار في عملية الانتخابات ، وكان السعدون واثقاً من نجاح العناصر الموالية التي تستطيع إمرار المعاهدة والتعاون مع الإنكليز ، ولهذا نال رضا السلطات البريطانية التي وجدت فيه رجلاً شجاعاً استحق ثقة زملائه ، ولكن الوزارة لم تحظ بثقة الملك الذي استغل الأزمة الاقتصادية فأشعر السعدون بأن استقالته مرغوبة فقدمها في (15 تشرين الثاني/نوفمبر 1923) ، وعهد الملك إلى جعفر العسكري بتأليف الوزارة الجديدة في (22 تشرين الثاني/نوفمبر) التي تضمن منهاجها السعي لإكمال انتخابات المجلس التأسيسي وجمعه بأسرع ما يمكن ، وحددت وزارة الداخلية يوم (25 شباط/ فبراير 1924) ، مرحلة نهائية للانتخابات ، وبذلت الحكومة جهوداً كبيرة لفوز مرشحيها ، وقد أثار تدخل الحكومة في الانتخابات الاحتجاج والاستنكار في مناطق العراق المختلفة .

افتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي في (27 آذار/مارس 1924) ، ويعتبر افتتاحه من الأحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، لأنه أول مجلس منتخب يجتمع في بغداد ، وأول خطوة نحو الحياة الديمقراطية ، على ما فيه من عيوب وما عليه من مآخذ . وقد حدد الملك مهام المجلس الثلاث هي :

1 - البت في المعاهدة العراقية - البريطانية لتثبيت سياسة الحكومة الخارجية.

2 - سن القانون الأساسي (الدستور) لتأمين حقوق الأفراد والجماعات ، وتثبيت سياسة الدولة الداخلية .

3 - سن قانون انتخاب المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الشعب ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها .

ويلاحظ في تحديد الملك لمهام المجلس مع أن تقديم النظر في المعاهدة على سن الدستور، مع أن الأصول الدستورية تقتضي أن يكون البت في

الدستور مقدماً على ما سواه ، فمهمة المجالس التأسيسية هي سن الدستور أولاً ثم تشريع قانون انتخاب النواب بعد ذلك . أما التصديق على المعاهدات الدولية فهو من مهام المجالس النيابية ، ولكن الظروف السياسية اقتضت في وقتها أن يكون الدستور مؤسساً على مواد المعاهدة ، لا المعاهدة مؤسسة على مواد الدستور ، حتى يتخذ من هذا التقديم وسيلة للضغط على أعضاء المجلس التأسيسي ، الذين أدركوا أن لا دستور بدون معاهدة .

بدأ المجلس التأسيسي أعماله بتأليف لجنة للتدقيق في المعاهدة من (15) عضواً برئاسة ياسين الهاشمي ، فقامت اللجنة بإجراء المشاورات والاتصالات مع الوزراء والحقوقيين والماليين وتداولت مع المعتمد السامي ومستشاريه ، ثم وضعت اللجنة تقريرها ، وكان للهاشمي الدور الفعال في إعداده . وهو يوضح رأي الوطنيين ورأي بريطانيا في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ، فهو وثيقة تفسيرية للمعاهدة وملاحقها يتضح فيها الرأيان المتعارضان حولها.

تناول التقرير جوانب المعاهدة المختلفة بالنقد ، وطلب رفضها إذا لم تجر عليها التعديلات المطلوبة ، وختم التقرير بعرض النقاط التالية :

1 - إن الشعب العراقي متمسك بصيانة استقلاله من كل الشوائب ، وإن ما مر عليه في السنوات الأخيرة جعله ينفر من استمرار غموض الحالة السياسية ، وهو مستعد للتضحية لكي يرى سيادته الوطنية واستقلاله التام مصوناً صيانة تامة.

2 - إجماع الرأي على أن العراق في حالته الحاضرة يحتاج إلى المساعدة والمؤازرة من الحكومة البريطانية .

3 - إن التعديلات المطلوبة في المعاهدة وملاحقها لا تمس مركز بريطانيا في العالم ، وهي في الوقت نفسه على جانب عظيم من الأهمية ، إذ بدون هذه التعديلات لا يمكن للحكومة العراقية القيام بواجب التحالف .

4 - إن في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ما يثقل كاهل العراق ، ولا يمكنه من القيام بتعهداته ، وما دامت المعاهدة لم تزل غير متبادلة بين الحكومتين فلا يصعب إيجاد حل مرض لتلك التعديلات . أما إذا اعتبرت بريطانيا طلب التعديلات ، على عدالتها ، رفضاً للمعاهدة ، فيجب النظر في هذا الأمر والاستعداد لما يحدث من تغييرات في الموقف .

جرت مناقشات حامية للمعاهدة ، وظهرت آراء متعددة غلب عليها رأي المعارضة، ويمكن أن نستشف من المناقشات داخل المجلس وخارجه المواقف الآتية :

1 - موقف الحكومة الساعي لعقد المعاهدة ، فقد أوضح جعفر العسكري ، رئيس الوزراء ، أن عقد المعاهدة سيؤدي إلى تحقيق استقلال العراق وتمكين بريطانيا من إدخاله في عصبة الأمم كدولة ذات سيادة تامة معترف بها من جميع الدول ، وحسم مسائل الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق .

2 - موقف المعارضة داخل المجلس ، فقد ظهرت عدة آراء منها ما يدعو إلى تعديل المعاهدة قبل إبرامها ، أو إجراء التعديلات التي وردت في تقرير لجنة المعاهدة على شكل بروتوكول ملحق بها، أو إرجاع المعاهدة إلى الحكومة لإجراء مفاوضات لتعديلها على وفق ما ورد في تقرير لجنة المعاهدة ، ودعا آخرون إلى عدم الإسراع في البت بالمعاهدة حتى تحسم قضية الموصل ، وفضل آخرون الانتداب على المعاهدة وقيودها الثقيلة .

3 - موقف المعارضة خارج المجلس ، الذي تمثل في موقف الصحافة الوطنية والاجتماعات الجماهيرية ، وهذا ما أدى إلى تعطيل الجرائد ، واتخاذ تدابير احترازية مضادة للمعارضة .

وإزاء ازدياد المعارضة للمعاهدة ، داخل المجلس وخارجه ، بعث المندوب السامي إنذاراً إلى الملك أوضح فيه أن موعد الجلسة المقبلة لمجلس العصبة هو (12حزيران/يونيو) ، وأن رئيس الوزراء البريطاني ، قد تعهد بتقديم المعاهدة إلى المجلس المذكور قبل ذلك التأريخ، فإذا لم يصدق المجلس التأسيسي على المعاهدة قبل الموعد ، فإن بريطانيا مضطرة إلى إجراء ترتيبات أخرى . واجتمع المعتمد السامي مع أعضاء المجلس التأسيسي في (31 آيار/مايو) وبين لهم وجهة النظر البريطانية ، وهي : على المجلس إما أن يقبل المعاهدة أو أن يرفضها برمتها.

لم يجر التصديق على المعاهدة في الموعد الذي حددته الحكومة ، كما طلب المعتمد السامي ، ففي جلسة صباح يوم (10حزيران/يونيو) حدث صخب كثير بحيث قطع رئيس الوزراء الأمل في الحصول على تصديق المجلس، فاقترح ، بموافقة الملك ، تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي ، لكن المعتمد السامي سلّم مذكرة إلى الملك أوضح فيها أن بريطانيا لا تسمح باستمرار الوضع الراهن ، بحجة أن ذلك يمثل خطراً على سلامة العراق في الداخل والخارج ، وطلب من الملك إصدار تعديل لقانون المجلس التأسيسي يخوله الحق في حل المجلس في أي وقت يشاء خلال أربعة أشهر من ابتدائه بعقد جلساته ، على أن يحل اعتباراً من الساعة الثانية عشرة من ليلة (10-11حزيران/يونيو) وأن تعطى التعليمات لوزير الداخلية لإغلاق بناية المجلس في الحال ، ووضع عدد من أفراد الشرطة في الطرق المؤدية إليه .

ونتيجة لموقف المعتمد السامي استطاع رئيس الوزراء في الساعة العاشرة والنصف مساء من جمع ثمانية وستين عضواً ، وشرح لهم الظروف التي دعت إلى عقد الجلسة الخاصة ، وجرى بعد ذلك التصويت على المعاهدة قبل الساعة الثانية عشرة ليلا فصوت إلى جانبها (37) عضواً من عدد الحاضرين البالغ (69) عضواً ، وعارضها (24) عضواً من عدد الحاضرين وامتنع (8) أعضاء عن التصويت ، وقد قوبل التصديق على المعاهدة بالسخط والاستنكار من قبل الحركة الوطنية التي اتهمت أعضاء المجلس بممالأة السلطة للضغوط البريطانية ، وهكذا فرضت بريطانيا المعاهدة على العراق .

ثانياً- الحركة الوطنية ومساعي الحكومة للتحرر من الانتداب :

دخلت الحركة الوطنية مرحلة جديدة مع بدء الحياة البرلمانية في (16 تموز/يوليو 1925) فقد ظهرت أحزاب سياسية جديدة هدفها الحصول على المقاعد في مجلس النواب، وتأليف الكتل البرلمانية المؤيدة أو المعارضة للوزارات المختلفة على غرار الدول الديمقراطية الأخرى . ويعد حزب التقدم أول حزب نيابي حكومي، أسسه عبد المحسن السعدون، رئيس الوزراء آنذاك ، عشية افتتاح اجتماع مجلس الأمة العراقي ، واقتصرت عضويته على أغلبية نواب المجلس ، ولا يحق لغيرهم الانتماء إليه . وأشار منهاج الحزب إلى سعيه « لتطبيق أحكام المعاهدة العراقية - البريطانية ، والسعي لإجراء التعديلات المشار إليها في قرار المجلس التأسيسي، وإدخال العراق ضمن عصبة الأمم ، والاحتفاظ بالوحدة العراقية بحدودها الطبيعية الحاضرة ،

والحصول على الاستقلال التام ، وتأييد روابط المودة مع الحليفة ، وتأسيس صلات ودية مع الدول كافة » ، وقد حظي هذا الحزب بتأييد المندوب السامي البريطاني ، لكنه لم يلق التأييد الشعبي .

وعلى غرار هذا الحزب ألَّفت المعارضة في مجلس الأمة حزباً سياسياً باسم حزب الشعب في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1925 ، بزعامة ياسين الهاشمي، وأوضح الحزب في منهاجه السعي لتحقيق الاستقلال التام ، وإدخال العراق إلى عصبة الأمم ، وتعديل المعاهدة .

وخلافاً لهذين الحزبين عاد حزبان وطنيان سابقان (الوطني العراقي والنهضة) إلى ممارسة العمل السياسي مستفيدين من صدور القانون الأساسي العراقي لعام 1925 الذي ضمن الحقوق الأساسية للشعب العراقي ، ومنها حق تأسيس الأحزاب السياسية ، وكان هذان الحزبان أكثر تشدداً في العلاقة ببريطانيا ، وفي الدعوة إلى إنهاء الانتداب والحصول على الاستقلال التام ، وقد أدى موقفهما إلى الضغط على الحكومات العراقية لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا من أجل عقد معاهدة جديدة .

وفرضت لجنة التحقيق الخاصة بقضية الموصل إبقاء المنطقة تحت انتداب العصبة مدة (25) سنة ، واستناداً إلى ذلك عقدت معاهدة عراقية - بريطانية وقَّع عليها مجلس الوزراء في (13 كانون الثاني/يناير 1926) ، وقدمت إلى مجلس العصبة بعد التوقيع مباشرة ، وهي استمرار لمعاهدة عام 1922 التي لم يتغير في نصها شيء ما عدا المدة الزمنية . وعند تأليف وزارة جعفر العسكري في (21 تشرين الثاني/نوفمبر 1926) سارعت إلى تأليف لجنة وزارية لدراسة الأمور المتعلقة بتعديل معاهدة 1926، فدرست اللجنة جميع الأمور المتعلقة بالمعاهدة، وأعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تضمن تقدم العراق نحو الاستقلال، وارتأت اللجنة لتحقيق هذا الهدف أن تبدأ بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، تعديلاً صحيحاً يتناول الأسس والمبادئ .

عارضت الحكومة البريطانية المطالب العراقية متذرعة بما قرره مجلس العصبة من استمرار الانتداب مدة (25) سنة ، وزاعمة بأن التعديل سيقابل بعدم الرضا من قبل المنظمة الدولية والأتراك معاً . وقد حاول الملك فيصل التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية بقدر الإمكان ، فاتهم من قبل بريطانيا بأنه يشجع المعارضين والمتطرفين سراً. وإزاء الخلاف في وجهتي النظر ، وصل إلى بغداد في آذار/مارس 1927 مدير الأمور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية ، وأجرى مفاوضات مع المندوب السامي والوزارة العراقية ، واستمع إلى آراء الملك فيصل ، لكنه أخفق في مهمة التقريب بين وجهتي النظر البريطانية والعراقية.

ونقلت المفاوضات إلى لندن ، وبدأ وفد عراقي برئاسة رئيس الوزراء المفاوضات في لندن في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1927 وبعد مفاوضات صعبة وعسيرة توصل المتفاوضون إلى مسودة معاهدة 1927 التي حوت مقدمة وست عشرة مادة، وقد أوضحت المقدمة أن نصوص معاهدتي 1922 و 1926 لم تعد ملائمة بالنظر إلى تبدل الأحوال ، والتقدم الذي أدركته المملكة العراقية . وتضمنت المسودة اعتراف بريطانيا بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة « دون تأكيد الاستقلال التام الذي يطالب به الشعب العراقي ». و « سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الأمم سنة 1932 » . وتضمنت المادتان الثانية

عشرة والثالثة عشرة التعهد بعقد اتفاقيتين منفردتين لتنظيم العلائق المالية والعسكرية ، تحلان محل الاتفاقيتين السابقتين .

ويلاحظ من دراسة بنود المعاهدة أن بريطانيا لم تستجب لأي من المطالب العراقية، لكن مجلس الوزراء وافق عليها معتبراً إياها خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي لاحتواء المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق وخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين ، وتركها حق التمثيل السياسي حراً غير مقيد . وقد أدى تصديق مجلس الوزراء إلى انقسام الوزارة واستقالة ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ، وزيري المالية والداخلية، وأعقب ذلك تقديم العسكري استقالة حكومته .

ألف الوزارة الجديدة عبد المحسن السعدون في (14 كانون الثاني/يناير 1928) وأعلن في منهاج وزارته السعي لعرض المعاهدة التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي ، وبذل الجهود لإنجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية وفقاً لما تقتضيه مصلحة البلاد . ألّفت لجنة وزارية لعقد الاتفاقيتين ، ولكن الجانب البريطاني لم يتعهد في مسودة الاتفاقيتين بتحقيق ما يسعى إليه العراق ، فوضعت اللجنة الوزارية العراقية مسودة تضمنت مسؤولية العراق في الدفاع عن أمنه الداخلي وحدوده الخارجية ، وتحديد عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي ، وتعيين ضابط عراقي لإدارة الأحكام العرفية بدلاً من الضابط البريطاني ، وتملك سكة الحديد وعدم الإسهام في نفقات دار الاعتماد البريطاني في العراق . وقد رد الجانب البريطاني على هذه المقترحات رداً قاسياً ، فقدم السعدون استقالته في (20 كانون الثاني/يناير 1929) معلناً فيها إخفاق المفاوضات مع بريطانيا ، الذي يعني التسليم بقبول الحالة الحاضرة التي أظهرت الأمة عدم الارتياح لها.

بقي العراق بدون وزارة مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، ووصل بعدها المعتمد البريطاني الجديد جلبرت كلايتون Gilbert Clayton بغداد في (2 آذار/مارس 1929) ، وأعلن بأن هدف السياسة البريطانية تأسيس حكومة عراقية مستقلة ، مرتبطة مع بريطانيا برابطة التحالف الوثيق والعطف الصميمي، لأن مصالح العراق وبريطانيا ، كما يقول: « مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً وليس هناك من تضارب حقيقي بينهما » ، فكلف الملك توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة في (28 نيسان/أبريل) وقد أعلنت وزارته في منهاجها « إن معاهدة 1927 أصبحت مهملة ، وأن هدف الحكومة هو الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق للدخول في العصبة في وقت قريب جداً خالياً من كل قيد أو شرط » .

وقد فوضت الحكومة البريطانية إلى وكيل معتمدها في العراق أن يبلغ الملك فيصل في (14 أيلول/سبتمبر 1929) ما يلي : إن الحكومة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق لإدخاله إلى عصبة الأمم عام 1932 ، وأنها قررت عدم العمل بمعاهدة 1927 .

وكانت وزارة توفيق السويدي قد استقالت في (25 آب/أغسطس 1928) فعهد إلى عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة في (19 أيلول/سبتمبر) فأشاد بالسياسة البريطانية الجديدة تجاه العراق لأنها تحقق ، حسب قوله ، شطراً من رغائب الأمة التي لا ترضى عن الاستقلال بديلاً . وقد وضعت وزارته أساساً للمفاوضات هو :

1 - العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة

الجديدة من تاريخ توقيعها ، أي قبل الدخول في عصبة الأمم أو تسريع الدخول قبل سنة 1932 .

2 - العمل على رفع كل صيغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة ، وكل ما ينافي استقلال العراق .

3 - الأخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع .

ألّف السعدون لجنة وزارية للمفاوضة وقد اصطدمت اللجنة بتعنت بريطانيا ورفضها الاستجابة للمطالب العراقية ، كما تعرضت وزارة السعدون لانتقادات صحفية ونيابية ، وهذا ما دفعه إلى الانتحار في (13 تشرين الثاني/نوفمبر 1929) ، وخلفه ناجي السويدي ، وسرعان ما اصطدمت وزارته بدار الاعتماد نتيجة لجهودها لإنقاص عدد الموظفين البريطانيين، وتحديد سلطات من بقي منهم إلى أدنى حد ممكن ، وذلك بجعل وظائفهم استشارية صرفة لا إدارية ، فأبلغ المندوب السامي الحكومة العراقية بأن حكومته لا ترضى بإنقاص عدد الموظفين البريطانيين إنقاصاً كبيراً ، فأدى هذا إلى حرج موقف الحكومة فقدم السويدي استقالته في (9 آذار/مارس 1930) .

عهد الملك فيصل إلى نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في (21 آذار/مارس) وأعلن السعيد أن أهم المسائل التي ستعالجها وزارته هي المعاهدة الجديدة التي ستبدأ وزارته المفاوضة حولها مع بريطانيا على أسس الاستقلال التام وتوطيد الصداقة بين العراق وبريطانيا ، وقد بدأت المفاوضات في (31 آذار/مارس) ، وخلال المفاوضات صدر بيان رسمي في (8 نيسان/أبريل) تضمن اتفاق الطرفين على :

1 - أن المعاهدة التي تجري المفاوضة بشأنها ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق في عصبة الأمم .

2 - إن وضع العراق سيكون وضع دولة حرة مستقلة .

3 - عند تنفيذ المعاهدة ينتهي حالاً الانتداب البريطاني ، وجميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا .

ويبدو أن الطرفين لم يواجها صعوبات تذكر، بعد تخلي نوري السعيد عن الشروط التي وضعتها وزارة السعدون ، وفي (30 حزيران/يونيو) وقعت المعاهدة بالأحرف الأولى ، وكانت تنص على عقد حلف أمده خمس وعشرون سنة بين العراق وبريطانيا ، وتعهد بريطانيا بتأييد دخول العراق العصبة سنة 1932 ، مع إعلان استقلال العراق وانتهاء مسؤوليات الانتداب فيه ابتداءً من دخوله العصبة. وتضمنت المعاهدة وملاحقها الشروط القاسية الرئيسة التالية :

1 - السياسة الخارجية : وافق الطرفان على إجراء مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة، ويتعهد كل منهما بأن لا يتخذ سياسة تتنافى مع التحالف أو قد تخلق مصاعب للفريق الآخر .

2 - الدفاع : تعهدت بريطانيا بأن تدافع عن العراق في حالة وقوع الحرب ، على أن يقدم العراق لبريطانيا في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات .

3 - القواعد وحق المرور : تعهد العراق أن يؤجر لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية بالقرب من

البصرة وغرب الفرات ، وخول بريطانيا إبقاء قواتها في هذه المواقع ، إضافة إلى مواقع أخرى في (الهنيدي والموصل) خلال مدة الانتقال التي لا تزيد على خمس سنوات ، وحصلت بريطانيا على حق مرور جيوشها عبر الأراضي العراقية .

4 - الحصانات : تتمتع القوات البريطانية في العراق بالإعفاء من الضرائب ، وسلطة القوانين المحلية .

5 - تدريب الجيش العراقي : لبريطانيا الحق التام في إرسال المدربين العسكريين إلى العراق ، أو تدريب الضباط العراقيين في معاهدها ، وتزويد العراق بالأسلحة والمعدات على ألا تختلف في الطراز عن تلك التي تستعملها بريطانيا .

6 - التمثيل الدبلوماسي : تقرر إبدال المندوب السامي بسفير يتمتع بمركز الأقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب .

قوبلت المعاهدة بالمعارضة ، ووصفت بأنها « أبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم ، وزادت في أغلال العراق ، وعزلته عن الأقطار العربية » ، وأنها لا تتفق مع الاستقلال التام الذي يريده الشعب العراقي ، لأنها منحت بريطانيا حقوقاً وامتيازات دون مقابل ، وتركت العراق فريسة بيد الاستعمار البريطاني . ولكن نوري السعيد نجح في الحصول على أغلبية في المجلس النيابي للتصديق عليها بعد أن وافق عليها (69) نائباً من مجموع عدد النواب المجلس البالغ (88) نائباً . وبعد تصديق المعاهدة أبلغت بريطانية عصبة الأمم رغبتها إدخال العراق إلى العصبة دولة مستقلة ، فأعلن مجلس العصبة قبول العراق نهائياً في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1934 ، وبذلك أصبح العراق دولة مستقلة ، لكن هذا الاستقلال كان شكلياً أكثر منه عملياً وواقعياً .

ثالثاً- مرحلة جديدة من تطور الحركة الوطنية 1932-1941 :

أدرك الشباب المثقف ، الذي ازداد عدده نتيجة التوسع في افتتاح المدارس ، عاقبة الاعتماد على السياسيين التقليديين ، الذين عقدوا معاهدة 1930 التي كبلت العراق بالقيود الثقيلة . كما أثرت الأوضاع الدولية وظهور الحركات السياسية العقائدية ، وبخاصة بعد وصول الفاشيين إلى الحكم في إيطاليا ، والنازيين في ألمانيا ، واتساع نفوذ الاتحاد السوفيتي ، في ظهور تيارات سياسية عقائدية تدعو إلى تكوين رأي عام تقدمي عراقي يربط المطالبة بالتحرر السياسي بالتحرر الاجتماعي والاقتصادي .

كان من أوائل هذه التيارات، القومي العربي، الذي بدأ نشاطه في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات ، وتمثل بتأسيس جمعية الجوال العربي ونادي المثنى بن الحارثة الشيباني ، وأصدر التيار القومي كراس « المنهج القومي العربي » في 13 حزيران/يونيو 1935 الذي ألح على وحدة العرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والسعي لأن تكون الأمة العربية ذات سيادة مطلقة تتمثل في كيان دولي عربي سياسي واحد ، وأشار إلى ضرورة « إيجاد روابط الصداقة وتبادل المنافع بين الأمم على أساس القومية ، والى إقرار المساواة التامة بين الأمم ، وتثبيت السلم القائم على احترام الحقوق وتمكينه بالتحكيم العادل بدل النزاع والغلبة » . وأوضح المنهاج أيضاً أن « العربي يؤمن أن الجهاد في سبيل الأمة فريضة عامة ، وأن الجيش سياج الوطن » . إن هذا الطرح الجديد لقضية التحرر من السيطرة الاستعمارية الأجنبية قد أثار انتباه السلطات العراقية والبريطانية التي بدأت

بمراقبة تحركات القوميين ، ودعوتهم إلى تحرير الأقطار العربية وتوحيدها ، خاصة الإشارة إلى أن العراق دولة عريقة في الاستقلال ، وهو جزء من الأمة العربية التي ضربت أعلى الأمثلة في حب الحرية والعدالة الدولية.

أما التيار الثاني ، فكان التيار الماركسي الذي ظهر نشاطه في مطلع الثلاثينيات باسم « لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار » ثم باسم « الحزب الشيوعي العراقي » في آذار/مارس 1934 ، الذي أصدر جريدة سرية باسم « كفاح الشعب » صدر عددها الأول في تموز/يوليو 1935 ، فقد دعت إلى « طرد المستعمرين .. وضمان حرية الشعب .. ومصادرة أملاك المستعمرين، من المصارف إلى حقول النفط وأعمال السكك الحديدية وغيرها - ونزع ملكية العقارات الزراعية الكبيرة .. وإطلاق الثورة الاجتماعية - بلا تأخير في كل مجالات الحياة الأخرى ، وتحرير الناس من أشكال الخضوع المتنوعة » .

أما التيار الثالث فهو التيار الإصلاحي الديمقراطي الذي تمثل في جماعة ""الأهالي"" التي بدأت نشاطها في العام 1932 وضمت مجموعة من الشباب المثقف ، ينتمون إجمالاً إلى نفس التشكيلة الاجتماعية للفئة المثقفة العراقية ، التي تبدأ بأبناء الملاكين وتنتهي بأبناء الفئات والجماعات الاجتماعية المتوسطة ، وهم ذوو رغبة حقيقية في إصلاح أحوال بلادهم ، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة . وقد أنشئت جمعية سرية باسم « جمعية الشعبية » سعت إلى بث (الوعي الشعبي) المتمثل في أيدلوجية جماعة الأهالي على نطاق أوسع ،وأصدرت كراس «الشعبية ، المبدأ الذي تسعى الأهالي لتحقيقه» الذي أشار إلى أن تكون الدولة ذات سيادة داخلية وخارجية تامة ، وأن تكون علاقة الأفراد بها دستورية ديمقراطية . وانتقدت صحيفة الأهالي معاهدة 1930 العراقية البريطانية بالقول « استغنوا بمعاهدة 30 حزيران/يونيو 1930 عن صك الانتداب ، ... أما روح الانتداب فلا تزال باقية ، فالاستقلال الذي أخذوا يبشرون به معدوم من الوجهة المادية الملموسة ، وليس له أثر في حياتنا العامة .. » .

أوضحت الجماعة من البداية أنها تسعى لتحقيق أهدافها بالوسائل السلمية ولا تؤمن بسلوك طريق الثورة ، إلا أن انضمام بعض السياسيين التقليديين ، من أمثال حكمت سليمان إليها حَرَفَ الجماعة عن هذا الهدف ، فقد عرض حكمت سليمان على الجماعة المشاركة مع بكر صدقي في حركته الانقلابية كي تستطيع تنفيذ منهاجها الإصلاحي ، إلا أن رد فعل الجماعة الأوّلي كان سلبياً ، إذ إن مبدأ الانقلاب العسكري كان مخالفاً لما تؤمن به من أن الديمقراطية والتغيير الاجتماعي لا يمكن الإتيان بهما إلا بالأساليب السلمية ، وإن استحال ذلك فبالثورة وقد عارض بعض أعضاء الجماعة الاشتراك في الانقلاب العسكري ، إذ لم تكن لديهم الثقة أولاً بدوافع بكر صدقي وحكمت سليمان، وثانياً لأن الاشتراك في الانقلاب ليس أسلوباً شرعياً تحقق فيه الجماعة أهدافها .

وكان حكمت سليمان قد نسق مع بكر صدقي لانقلاب 29 تشرين الأول/أكتوبر 1936 ، وألف حكمت سليمان وزارة الانقلاب التي ضمت إضافة إليه ثلاثة من أعضاء الجماعة ، التي حصلت على إجازة العمل العلني لجمعية باسم « جمعية الإصلاح الشعبي » استوحت منهاجها من مبادئ «الشعبية»،

كما فاز عدد من أعضاء الجماعة في الانتخابات النيابية التي أجرتها وزارة حكمت سليمان ، لكنهم سرعان ما اكتشفوا أنهم لم يكونوا يساوون إلا قدر ما يتفق مع رغبات بكر صدقي ، الذي أخضع حكمت سليمان لأغراضه واحتفظ لنفسه بالسلطة النهائية ، في الوقت نفسه لم يبد صدقي تحسساً كافياً لأمزجة البلاد واحتياجاتها الحقيقية . فاستقال وزراء جماعة الأهالي في حزيران/يونيو 1937 ، ولم يمض وقت طويل حتى أوقفت صحيفة "الأهالي" وحلت جمعية "الإصلاح الشعبي"، وطورد أتباعها وتشتتوا .

أصبح بكر صدقي بحلول صيف 1937 حاكم العراق المطلق ، بيد أن البطش والفساد اللذان اشتهر بهما منذ الانقلاب ، خلفاً له العديد من الأعداء ، خاصة في الجيش فاغتيل في آب/أغسطس 1937 على يد عدد من الضباط ، ولم تتمكن وزارة حكمت سليمان من الاستمرار في الحكم بعد اغتياله سوى ستة أيام نتيجة لغياب القوة التي كانت تعتمد عليها. تبعت ذلك سنوات من التدخل العسكري في الأمور السياسية ، واصبح للجيش دوره في تأليف الوزارات وإسقاطها ، ولم ينته هذا الدور إلا بالاحتلال البريطاني الثاني للعراق في آذار/مارس 1941.

ويمكن القول بأن جماعة "الأهالي" قد إسهمت بنصيب في جر الجيش للتدخل بالأمور السياسية ، ووصف كامل الجادرجي الانقلاب بعد عدة سنوات بكونه « انقلاباً ديمقراطياً » نال تأييد الشعب في أيامه الأولى ، إلا أنه تحول إلى شيء آخر بعد ذلك ، وبوجه عام ، تمسك الجادرجي باعتقاده أنه « إذا أغلقت كافة السبل الديمقراطية أمام الشعب ، فإنه يجب اللجوء إلى القوة » .

رابعاً- الحركة الوطنية والاحتلال البريطاني الثاني للعراق 1941-1945 :

وضعت معاهدة عام 1930 القيود والالتزامات الثقيلة على العراق ، وعندما أعلنت الحرب العالمية الثانية طلبت بريطانيا من العراق تنفيذ التزاماته بموجب تلك المعاهدة ، وأضافت إليها التزامات جديدة حسب تفسيرها لبنود المعاهدة، فأعلن العراق قطع علاقاته الدبلوماسية بألمانيا في 5 أيلول/سبتمبر 1939 ، واعتقلت الحكومة الرعايا الألمان وصادرت ممتلكاتهم وسلمتهم إلى السلطات البريطانية التي أرسلتهم إلى الهند كأسرى حرب. وتبادل الوصي على العرش ، عبد الإله ، البرقيات مع ملك بريطانيا جورج السادس ، أكد فيها التزام العراق بمعاهدة التحالف لعام 1930 نصاً وروحاً ، واندفع نوري السعيد رئيس الوزراء ، أكثر من هذا ،وكان يريد فتح أبواب العراق جميعاً أمام الجيوش البريطانية لتنتقل وتحتشد بكل حرية ، مع إرسال فرقتين عسكريتين أو أكثر إلى الصحراء الليبية ، وقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا .

وجهت انتقادات عنيفة إلى سياسة نوري السعيد من قبل الحركة الوطنية وفي طليعتها التيار القومي ، الذي كان قد أصدر كراستين ، الأولى «موقفنا تجاه النازية» والثانية « موقفنا تجاه الشيوعية » . وجاء في الكراس الأول القول :

« إن موقفنا تجاه المبادئ والحركات الأجنبية يجب أن يكون منطبقاً على منطق مصالحنا القومية والوطنية ، ولذلك يجب أن نفهم تمام الفهم هذه المصالح وطرق صيانتها.. » . وأضاف « إن الأمة الحية هي التي تسير وراء مصالحها الحقيقية، وأن يكون موقفها تجاه الدول الأخرى منبزغاً من

مصالحها ولا تسير وراء منافع خاصة لبعض الأفراد المأجورين أو الضالين ». و « إننا نستنكر الاستعمار ونريد أن توضع الخطط الكاملة لاستقلال الشعوب المتمدنة الجديرة بالاستقلال وفي طليعتها الأمة العربية التي حملت مشعل المدنية قروناً طويلة » . وهاجم الكراس النازية بشدة لأنها تسعى إلى إيجاد الفوارق بين الأجناس ، وابتداعها نظرية الهرم في الزعامة ، ونظرية الدم الآرية والسامية، وعدم احترامها للعهود الدولية، وأشار الكراس إلى أن « ألمانيا النازية تطمح بأحلام أوسع من ألمانيا القيصرية » . ودعا الكراس العرب إلى « أن يقفوا تجاه الحرب الحاضرة وقفة الحذر والحيطة ، وأن يوجهوا جهودهم شطر مصالحهم الحقيقية ، وأن يتكاتفوا تجاه الأخطار الحاضرة والمقبلة » .

أما الحزب الشيوعي العراقي الذي أعاد بناء تنظيمه في أواخر عام 1938 ، فقد أصدر بياناً يدعو فيه إلى الوقوف على الحياد ، وجاء فيه القول : « لما كانت الحرب القائمة اليوم بين ألمانيا وإيطاليا من جهة وإنكلترا من جهة أخرى ، حرباً استعمارية، حرب نهب وسلب لاقتسام العالم مجددًا على حساب الأمم الضعيفة ، ولما كانت بلادنا معرضة لخطر هذا التقسيم ، وقد تكون واقعة في حدود خريطته فعلاً، وجب علينا – بوصفنا دولة - أن نقف من هذه الحرب موقفاً حيادياً تاماً » .

أدت التطورات الداخلية في العراق إلى تأليف رشيد عالي الكيلاني لوزارته الثالثة في 31 آذار/مارس 1940 ، وأعلنت منهاجها في السياسة الخارجية ، المتضمن توطيد أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أساس المصالح المشتركة والمتقابلة، وإدامة العلاقات الودية تجاه جميع الدول المتحاربة الأخرى ، وتقوية الصداقة والتعاون مع الأقطار العربية ، ودول ميثاق سعد آباد . ويفهم من هذا المنهاج سعي الوزارة للمحافظة على الصلات التقليدية ببريطانيا على أساس المعاهدة ، وعدم التساهل أمام المطالب البريطانية التي تخرج عن نصوصها ، إلا ما كان فيه مصلحة مشتركة للطرفين.

شهدت أوربا تطورات كبيرة عام 1940 ، منها انهيار فرنسا ودخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا في 10 حزيران/يونيو ، فابلغ السفير البريطاني الحكومة العراقية بذلك في اليوم نفسه، وطلب منها قطع العلاقات بإيطاليا . فاجتمع مجلس الوزراء للتداول في الموضوع ، وكان نوري السعيد وزير الخارجية ، مصراً على وجوب قطع العلاقات بإيطاليا ، كما قطعت بألمانيا من قبل ، إلا أن المجلس اتفق على أن يتريث العراق في قطع علاقاته بإيطاليا ، مع أن الوصي عبد الإله كان يريد الاستجابة لكل طلبات بريطانيا دون تردد ومناقشة . وقرر مجلس الوزراء في نفس الوقت إرسال وفد إلى تركيا للتعرف بموقفها من الحرب .

أثار قرار الحكومة العراقية رد فعل قوياً من قبل بريطانيا التي ادعت أن القنصلية الإيطالية في بغداد أصبحت مركزاً لنشاط المحور ، والتجأت إلى وسائل الضغط الاقتصادي فامتنعت عن شراء التمر العراقي ، وهو من المحاصيل الرئيسة ، كما امتنعت عن تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة، أو توفير الأموال له لشراء الأسلحة من دولة أخرى ، زاعمة أن العراق أصبح شريكاً غير مأمون الجانب . وأشارت بإقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني درءاً لما يخشى من اشتداد الأزمة بين العراق وبريطانيا ، فأرسل الوصي إشارة إلى رئيس الوزراء بأن استقالة الوزارة مرغوبة لعدم الانسجام الوزاري ، فرفض الكيلاني الاستقالة ، كما رفض الوصي أن يحضر إلى البلاط ويوقع الأوراق الرسمية .

حصل الكيلاني على تأييد الرأي العام لموقفه من بريطانيا ، كما حصل على تأييد قادة الجيش الأربعة (بزعامة صلاح الدين الصباغ) الذين أبلغوا الوصي أن الجيش مصمم على بقاء الوزارة الكيلانية. وإزاء هذا الموقف غادر الوصي عصر يوم 30 كانون الثاني/يناير 1941 العاصمة إلى جهة مجهولة ، عرفت بعدئذ بوصوله إلى الديوانية، وهو الأمر الذي وضع الكيلاني في موقف حرج فقدم استقالته في اليوم التالي متهماً الوصي بعرقلة أعمال الوزارة استجابة لبعض الأيدي والمصالح الأجنبية ، فكانت أقسى استقالة قدمتها وزارة عراقية . وأصدرت بعض المنظمات القومية السرية بيانات أعلنت فيها أن الوزارة الكيلانية قامت بواجبها الوطني وقدمت خدمات لمصلحة الأمة والشعب ، وخرجت مظاهرات شعبية تعلن تأييدها لوزارة الكيلاني المستقيلة .

كلف الوصي عبد الإله طه الهاشمي ، رئيس أركان الجيش السابق بتأليف الوزارة في الأول من شباط/فبراير 1941 ، وأصبح توفيق السويدي ، رئيس الوزراء الأسبق، وزيراً للخارجية ، وهو من المعروفين بالتعاون مع بريطانيا، وذهب على الفور إلى القاهرة للاجتماع بأنطوني إيدن A. Eden ، وزير خارجية بريطانيا، الذي زعم « أن الجيش العراقي قد أصبح متشرباً بروح النازية والفاشية ، وأن المبالغ التي دخلت من مصادر ألمانيا وإيطاليا بواسطة اليابان قد وزعت على كثير من الناس ، ومن ضمنهم بعض الضباط » .

انتشرت الإشاعات بعد عودة السويدي بأن بريطانيا طلبت من الهاشمي تشتيت القادة العسكريين ، فاجتمع قادة الجيش الأربعة ورئيس أركان الجيش بالوكالة ، ليلة (1 - 2 نيسان/أبريل) وأعلنوا حالة الطوارئ في معسكر الرشيد ووزعوا الجنود في نقاط مهمة من بغداد وحول القصر الملكي ، وأوفدوا فهمي سعيد ، يرافقه أمين زكي وطالبوا طه الهاشمي بالاستقالة ، فاستجاب ووجه استقالته إلى الوصي ، الذي بعد أن علم بتطورات الأحداث التجأ إلى السفارة الأمريكية ، فقام الوزير المفوض الأمريكي بنقله إلى الحبانية بسيارة السفارة . وفي الحبانية اجتمع مع السفير البريطاني الجديد السر كنهان كورنواليس ، الذي كان قد وصل إلى الحبانية في نفس الوقت ، وأوضح للوصي تأييد بريطانيا له وعملها على تهيئة الظروف المناسبة لعودته عن طريق الاتصال برجال السياسة العراقيين وبعض ضباط الجيش ، وتشجيعهم على العمل معه لإعادة ما سماه « الحكومة الشرعية » .

أعلن الجيش في 3 نيسان/أبريل تأليف حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وتأليف مجلس أعلى للدفاع، اجتمع على الفور وقدم مذكرة إلى بريطانيا طالبها فيها بضرورة احترام نصوص المعاهدة ، وعدم التدخل في شؤون العراق الدولية . وأخذت حكومة الدفاع الوطني على عاتقها معالجة الأزمة الدستورية التي أوجدها هرب الوصي، فعقد مجلس الأمة اجتماعاً يوم 10 نيسان/ أبريل ، واختار الشريف شرف ، من العائلة الهاشمية ، وصياً جديداً على العرش . وكان أول عمل قام به الوصي الجديد قبول استقالة طه الهاشمي وتكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في 12 نيسان/أبريل ، فأوعزت بريطانيا إلى سفيرها في بغداد بأن يماطل في تقديم أوراق اعتماده ، بحجة عدم وجود من يستطيع أن يقدم له أوراق اعتماده رسمياً وشرعياً، وفي الوقت نفسه أخذ السفير يضغط على الحكومة العراقية بالسماح للقوات البريطانية بالنزول في البصرة ، فوافقت الحكومة العراقية في 16 نيسان/

ابريل على نزول هذه القوات في 9 نيسان/أبريل بشرط تسريع نقلها من البصرة إلى الرطبة ، وألا تكون أكثر من لواء واحد مختلط ، ويخبر عنها في وقت ملائم قبل وصولها ، ولا يسمح لأي قوات جديدة بالنزول إلا بعد مغادرة القوات الموجودة في الأراضي العراقية . وخلافاً لذلك أخطر السفير الحكومة العراقية في 28 نيسان/أبريل بأن هناك ثلاثة بواخر ستصل البصرة قريباً ، فردت الحكومة العراقية على هذا الطلب بعدم الموافقة على إنزال قوة جديدة ، ما لم تغادر القوة الموجودة في البصرة الحدود العراقية ، وطلبت من السفير تقديم أوراق اعتماده ، لأن عدم تقديمها يعد أمراً غير طبيعي ، لاسيما وأنه يطلب أموراً تخالف المعاهدة .

قامت بريطانيا ، وبدون موافقة الحكومة العراقية ، بإنزال لواء مدرع مع بقية قطاعات الخدمات الإدارية ، واحتلت منطقة الميناء ومشروع الكهرباء في 29 نيسان/أبريل ، مما اضطر رئاسة أركان الجيش إلى سحب قواتها من البصرة . كما قامت بريطانيا في اليوم نفسه بتسفير النساء والأطفال من البريطانيين إلى الحبانية ، وجمع الباقون في السفارة البريطانية في بغداد . فاتخذت الحكومة العراقية بعض التدابير الاحتياطية لسلامة البلاد ، وذلك بإقامة قوة بجوار الحبانية شغلت التلول المشرفة على القاعدة البريطانية . وفي الصباح الباكر من يوم 2 آيار/مايو 1941 شنت بريطانيا عدوانها العسكري على العراق حيث قامت الطائرات البريطانية بقصف القوات العراقية في الحبانية . ذلك العدوان الذي انتهى باحتلال العراق عسكرياً في 29 آيار/مايو 1941 ، وإعادة الوصي المخلوع إلى الوصاية .

وحدّ العدوان البريطاني الشعب العراقي من مختلف الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية ، فأصدر العديد من رجال الدين ، مسلمين وغير مسلمين ، ومن مختلف المذاهب الفتاوى لإعلان الجهاد لمقاومة الغزاة ، كما أبرق العديد من رؤساء العشائر العراقية معلنين استعدادهم للقتال ، وأدى التيار القومي وأعضاء "الجوال العربي" ونادي المثنى دوراً في المقاومة وإدارة مؤسسات البلاد ، فقامت وزارة نوري السعيد ، التي ألّفت بعد الاحتلال بإغلاق الجمعية والنادي واعتقال أعضائها الذين بقوا في الاعتقال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وأيد أعضاء جماعة "الأهالي" السابقة الحكومة لأنها تقود حرباً وطنية على البريطانيين . أما الحزب الشيوعي العراقي فقد أصدر بياناً في 3 أيار/مايو ، يدعو الناس إلى الالتفاف حول الحكومة، وتقديم دعم لا محدود لها. ووجه الحزب في 7 آيار/مايو رسالة إلى الكيلاني عبر فيها عن تأييده للحكومة ، ودعا إلى ضرورة الاعتماد كلياً على سلطة أبناء الشعب الذين يجب السماح لهم بالتمتع بكل حقوقهم الدستورية بلا انتقاص، وحذر الحزب من الاعتماد على أية مساعدة من أية دولة استعمارية .

أدى الاحتلال إلى تفكيك وحدة الحركة الوطنية ، وتبادل الاتهامات فيما بينها، فقد تحول موقف الحزب الشيوعي إلى تأييد الحلفاء بعد مهاجمة ألمانيا للاتحاد السوفيتي في حزيران/يونيو 1941 ، فوصف الحرب بأنها « حرب الإنسانية » ودعا شعوب العالم إلى تحمل نصيبها في هذه الحرب . وشن حملة شعواء على القوميين متهماً إياهم بالفاشية والنازية ، وطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات الصارمة بحقهم . وأدى هذا الموقف إلى التخفيف من شدة الإجراءات التي تتخذ عادة إزاء الشيوعيين، لأن أعمالهم أصبحت ضرورية لمقاومة النازية والفاشية في البلاد . أما التيار الإصلاحي

الديمقراطي من جماعة الأهالي ، الذين اقتصر نشاطهم خلال المدة (1937 - 1942) على اللقاءات الشخصية فقد وجد أن المجال أصبح مفتوحاً أمام الديمقراطيين واليساريين الذين عادوا إلى ممارسة النشاط السياسي بإصدار جريدة صوت الأهالي في 23 أيلول/سبتمبر 1942 ، وأدوا دوراً بارزاً في مكافحة الفاشية والنازية ، وبيان خطرها على الشعوب بسلسلة من المقالات التي نشرتها جريدة صوت الأهالي، زيادة على عدد من الرسائل - رسائل الأهالي - التي أصدرها عدد من أعضاء الجماعة .

خامساً- الحركة الوطنية ومشاريع التكتلات والأحلاف الغربية 1945 - 1958 :

قاسى العراقيون كثيراً خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد انعدمت الحريات الديمقراطية ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وقيدت الصحافة ، وصدرت القوانين التي قيدت الحريات الشخصية ، ولكن ذلك كله لم يمنع من انتشار الوعي السياسي نتيجة لانتشار التصريحات والدعايات التي تمجد الطريق الديمقراطي في الحياة ، وتعد بتحسين الأوضاع العامة إذا انتصرت القوى الديمقراطية في الحرب . وكان العراقيون يتوقون إلى انتهاء الحرب والحصول على الحياة الجديدة التي وعدوا بها . وقد ألقى الوصي عبد الإله خطاباً في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1945 دعا فيه إلى بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لرفع مستوى معيشة العمال والفلاحين وتحقيق العدل الاجتماعي ، وإعداد جيل من الشباب لتولي أعباء الحكم والمسؤوليات ، وإنشاء الأحزاب السياسية التي أصبحت ضرورية لا يصح بقاء البلاد خالية منها .

ويلاحظ أن الوصي قد أدرك قوة الاتجاهات الجديدة بعد الحرب ، وتصاعد الحركة الوطنية التحررية في مختلف أقطار العالم ، فأراد تأليف حكومة تطمئن رغبات الوطنيين وتمتص نقمتهم على الأوضاع السائدة ، وتنهي حالة الحرب وتنقل البلاد إلى عهد جديد ، فوقع اختياره على توفيق السويدي لتأليف الوزارة الجديدة ، فألف وزارته في 23 شباط/فبراير 1946 وضمت بعض الوزراء ممن عرفوا بالوطنية والرغبة في إنهاء الأحوال الاستثنائية.

أعلنت الوزارة في منهاجها في السياسة الداخلية سَعيها لنقل البلاد من حالة الحرب إلى حياة السلم الجديدة ، بإلغاء الأحكام العرفية وإغلاق المعتقلات ورفع الرقابة عن الصحافة والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية ، والقيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية . وفي السياسة الخارجية السعي لتعديل المعاهدة العراقية - البريطانية لعام 1930 لجعلها تنسجم مع روح ميثاق الأمم المتحدة الجديد، والعمل على تعزيز جامعة الدول العربية ، ومساندة عرب فلسطين .

أجازت وزارة السويدي الأحزاب السياسية التي مثلت التيارات الفكرية والسياسية السابقة ، وهي التيار القومي الذي مثله حزب الاستقلال ، ثم ظهر بعد ذلك حزب سري في أواخر الأربعينيات هو "حزب البعث العربي الاشتراكي" ، والتيار القومي الكردي الذي مثله "الحزب الديمقراطي الكردي" السري ، أما التيار الإصلاحي الديمقراطي الذي نشأ في أحضان جماعة الأهالي فقد مثلته ثلاثة أحزاب أجيزت هي : الوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني والشعب ، والتيار الثالث هو الشيوعي الذي حاول الحصول على إجازة العمل العلني باسم حزب

التحرر الوطني ، فلما أخفق في ذلك استمر في عمله السري . ومن ملاحظة منهاج هذه الأحزاب يمكن القول إنها عبرت في أهدافها عن تطلعات المرحلة التي ظهرت فيها ، والتي تتطلب تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية ، والعمل على إصلاح الأوضاع الداخلية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واعتمدت هذه الأحزاب على العقائد والأفكار أكثر من اعتمادها على الأشخاص ، وكانت متقاربة في مناهجها العامة ، وإن اختلفت في التفصيلات اختلافاً ضئيلاً ، وقد تركت آثاراً إيجابية في الحركة الوطنية وهيأت رأياً عاماً منظماً ساهم في الأحداث الوطنية الكبرى .

سعت الحركة الوطنية لتحقيق الاستقلال الناجز ومقاومة المشاريع الاستعمارية، ومنها مشروع الكتلة الشرقية التي تضم تركيا وسورية والأردن والعراق ، وقد وقعت الحكومة المعاهدة مع تركيا وصدق عليها مجلس الوزراء في 18 آيار/مايو 1946 ، فقوبلت بمعارضة الأحزاب السياسية جميعها ، والصحافة الوطنية ، وبعض أعضاء البرلمان ، وأوضحت الأحزاب السياسية في بياناتها أن الغاية من المعاهدة توريط العراق في تكتلات دولية لا مصلحة له فيها ، ووصفت تركيا بأنها « جند رمة الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط » . وانتقدت الحركة الوطنية التوقيع على المعاهدة العراقية - الأردنية في 14 نيسان/أبريل 1947 ، واعتبرتها ركناً من أركان الكتلة الشرقية التي تعمل بريطانيا لتحقيقها .

ركزت الحركة الوطنية جهودها لإلغاء أو تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية لعام 1930 لأنها أصبحت غير ملائمة للأحوال الجديدة بعد إنشاء منظمة هيئة الأمم المتحدة وانضمام العراق إليها ، والتي تضمن ميثاقها المساواة التامة بين جميع الدول الأعضاء . وعندما ألف السويدي وزارته تضمن منهاجها نصاً يدعو إلى تعديل المعاهدة، ألفت لجنة من أربعة وزراء لدراسة المعاهدة ، فتوصلت اللجنة إلى اقتراح عدم الأخذ بمبدأ التعديل ، والقيام بعقد معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة السابقة . وعند تأليف وزارة صالح جبر في 29 آذار/مارس 1947 تضمن منهاجها أيضاً السعي لتعديل المعاهدة ، وأعلن صالح جبر أمام مجلس الأعيان أن وزارته عازمة على تعديل المعاهدة تعديلاً يتفق مع مصلحة البلاد ، وعدم التفريط بحقوقها .

وهكذا بدأت المفاوضات بين العراق وبريطانيا في بغداد أولاً ثم في بورتسموث وتوصل البلدان إلى توقيع مسودة معاهدة جديدة وقعت بالأحرف الأولى في بورتسموث في (15 كانون الثاني/يناير 1948) . ووصفت من قبل بيفن وزير الخارجية البريطانية بأنها « بمثابة الحجر الأساسي في البناء الذي سيؤثر في جميع الشرق الأوسط » .

أعلنت الأحزاب السياسية معارضتها الشديدة للمعاهدة لما تضمنته من بنود ثقيلة على الاستقلال الوطني وبخاصة في الدفاع المشترك ، وعدَّت إقرارها اعتداءً صريحاً على كيان العراق وسيادته ومستقبله السياسي ، وأنها جاءت خلافاً لرغبات الشعب العراقي ، وسالبة لاستقلال العراق ، ومنتقصة لسيادته . واستقبلت الجماهير العراقية المفاوضات والتوقيع على المعاهدة بطريقة أخرى هي النضال اليومي لإسقاطها ، فكان ما عرف ب «الوثبة» التي اشتركت فيها جماهير واسعة ، وجرت مصادمات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة، وامتدت من الخامس من كانون الثاني/يناير حتى

السابع والعشرين منه عام 1948 فاضطرت الوصي عبد الإله إلى إصدار بيان رسمي برفض المعاهدة ، وإقالة وزارة صالح جبر وتكليف محمد الصدر بتأليف الوزارة ، فألف الصدر الوزارة في 29 كانون الثاني/يناير 1948 .

بقيت معاهدة عام 1930 تنظم العلاقة ببريطانيا حتى عام 1955 ، وسعت الحركة الوطنية خلال هذه المدة للوقوف بوجه المحاولات الغربية لإقامة ما سميّ بـ"النطاق الشمالي" لتطويق الاتحاد السوفيتي ، ولهذا انتقدت المعاهدة التركية - الباكستانية المعقودة في نيسان/أبريل 1954 التي أريد بها أن تكون الخطوة الأولى لتحقيق فكرة النطاق الشمالي . ولما ألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في 2 آب 1954 أعلن أنه يتطلع إلى إبدال المعاهدة العراقية - البريطانية لعام 1930 بتسوية عريضة بين الدول المهتمة بالدفاع عن هذه المنطقة، وهذا معناه السير لتحقيق فكرة النطاق الشمالي ، فوقع نوري السعيد مع عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا في 24 شباط/فبراير 1955 «ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا» مع بقاء الميثاق مفتوحاً للانضمام إليه من قبل أية دولة معترف بها اعترافاً كاملاً من كلا الطرفين المتعاقدين ، على أن ينشأ مجلس دائم من الوزراء عندما يبلغ عدد أطراف الميثاق أربعة فأكثر . وانضمت بريطانيا إلى الميثاق في 5 نيسان/أبريل 1955 بعد عقدها الاتفاق الخاص مع العراق الذي أنهى معاهدة عام 1930 ، ثم انضمت إيران وباكستان إليه ليصبح مجموع الدول المشاركة فيه خمس دول ، وأنشئ المجلس الوزاري الدائم للميثاق الذي عرف باسم « ميثاق بغداد Baghdad Pact » ، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عضواً مراقباً فيه .

عارضت الحركة الوطنية الميثاق بشدة ، وأصدرت الأحزاب السياسية البيانات المنددة بالميثاق وبريطانيا والولايات المتحدة ، وخرجت عدة مظاهرات تهتف بسقوط نوري السعيد والميثاق. وظهرت هذه المعارضة واضحة في أحداث انتفاضة العراق عام 1956 لمساندة مصر في صد العدوان الثلاثي عليها . وقربت هذه المعارضة بين أطراف الحركة الوطنية التي وجدت أن السبيل الوحيد لتحرير العراق هو إقامة الجبهة الوطنية ، فاتفقت أحزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي (المنحلين) والبعث العربي الاشتراكي، والشيوعي العراقي السريين على إقامة «جبهة الاتحاد الوطني» السرية في آذار/مارس 1957 التي أوضحت في بيانها الأول المطالبة بالخروج من ميثاق بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة ، وقال البيان : « إن خروج العراق من هذا الميثاق هو الشرط الأول والأساسي لكسب العراق استقلاله السياسي ، وانفكاكه من النير الاستعماري، وخروجه من عزلته المصطنعة ، والالتحاق بقافلة الدول العربية المتحررة .. » ، وأضاف البيان القول : « إننا نشجب ميثاق بغداد لأنه مظهر جوهري من مظاهر الاستعمار ». ودعا إلى « اتباع سياسة عربية تحررية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي بتجنيب البلاد من الانغمار في تيار الحرب الباردة بين المعسكرات الدولية ، وانتهاج سياسة مستقلة في الحقل الدولي مستوحاة من مصالح الأمة العربية ... » .

ورافق تأليف "جبة الاتحاد الوطني" بروز نشاط "تنظيم الضباط الأحرار" الذي اتفقت لجنته العليا على بقاء العراق محايداً حياداً كاملاً وإيجابياً

بين المعسكرين الغربي والشرقي، وتكوين علاقات صداقة مع دول العالم كافة على أساس تجاوب هذه الدول مع مصلحة البلاد العليا ومواقفها من القضايا القومية ، وبخاصة قضية فلسطين . وجرى الاتصال بين الضباط الأحرار وبعض أطراف "جهة الاتحاد الوطني" للتنسيق للإطاحة بالنظام الملكي ، وقد سرَّع هذا الأمر في قيام ثورة 14 تموز/يوليو 1958 ، وإعلان الجمهورية العراقية وتحرر العراق سياسياً من السيطرة الاستعمارية .

أ.د. جعفر عباس حميدي

كلية تربية ابن رشد - بغداد

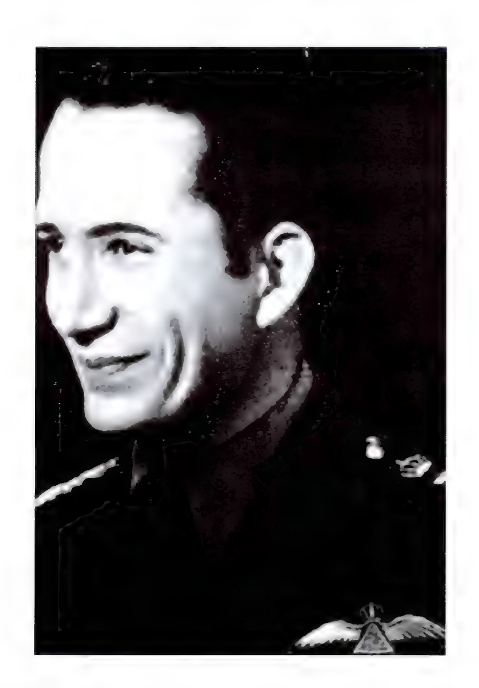
المصادر والمراجع

1 - المصادر العربية :

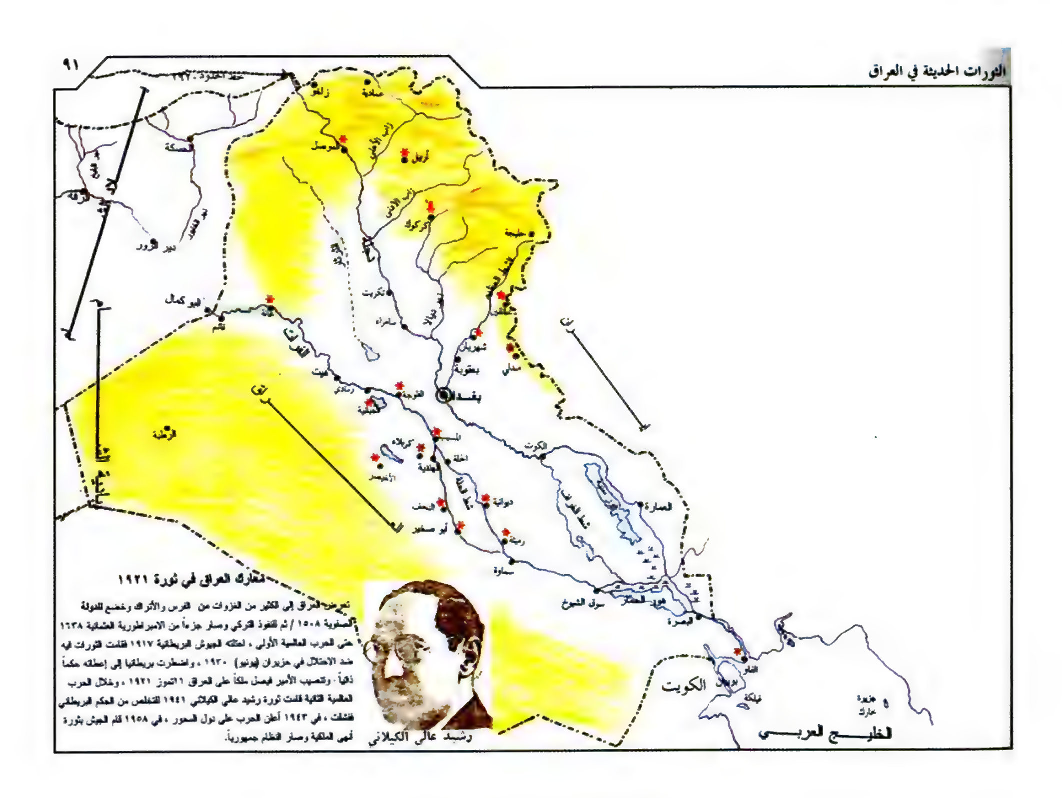
- أنطونيوس ، جورج ، يقظة العرب ، ط3 ، (بيروت - 1969) .
- البزاز ، عبد الرحمن ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، (بغداد - 1967).
- الجابري ، ستار جبار ، سعد صالح ودوره السياسي في العراق ، (بغداد - 1997) .
- الحسيني ، عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2 ، (بغداد - 1948) .
- - تاريخ الوزارات العراقية ج2 ، (بغداد - 1988) .
- حميدي ، جعفر عباس ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 - 1958 ، (بيروت - 1980) .
- - التطورات السياسية في العراق 1941 - 1953 ، (النجف - 1976).
- سنغلتون ، جيني ، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي ، مجموعة من المترجمين ، ط1 ، (بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - 1999).
- السويدي ، توفيق ، مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، (بيروت - 1969).
- الصباغ ، صلاح الدين ، فرسان العروبة في العراق ، (دمشق – 1956).
- عبد الدراجي ، عبد الرزاق ، جعفر أبو التمن ، ودوره في الحركة الوطنية في العراق، (بغداد - 1978).
- العطية ، غسان ، العراق ، نشأة الدولة ، 1908 - 1921 ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، (لندن - 1988).
- العقاد ، صلاح ، العرب والحرب العالمية الثانية، (القاهرة-مطبعة الرسالة-1966) .
- العمر ، فاروق صالح ، المعاهدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922 - 1948، (بغداد -1977) .
- عيسى ، نديم ، الفكر السياسي لثورة العشرين ، (بغداد - 1992) .
- الفياض ، عبد الله ، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920 ، (بغداد - 1963) .
- مار ، فيبي ، تاريخ العراق المعاصر - العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، ط1 ، (بغداد - 2006).
- الوكيل ، فؤاد حسين ، جماعة الأهالي في العراق 1932 - 1937 ، (بغداد - دار الرشيد للنشر - 1979) .

2 - المصادر الأجنبية :

- Haldane, A. L., The Insurreation in Mesopotamia 1920, (Edinburah, 1922) .
- Moberly, F.J., Offical History of the Great war, the Campaign in Mesopotamia, 1914-1918, (London - 1923).



الملك غازى بن فيصل بين الشريف حسين (1912–1939).
المصدر: الموسوعة العربية، الطبعة الأولى، دمشق، 2005، المجلد 13، ص 723.



الحركة التحريرية فى العراق

المصدر : محمود عصام الميدانى، الأطلس التاريخى للعالم الإسلامى، مراجعة عبد الرحمن حميده. طبعة رابعة، دمشق، 2002، ص 91.



لجنة الموصل – 1925

(Ann Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa)



خط أنابيب النفط من كركوك الى بانياس

(Ann Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa)



5 - حركات التحرر والاستقلال في فلسطين

المقدمة :

تعد سنوات الحكم البريطاني الملتزم بإقامة الوطن القومي اليهودي فوق أرض فلسطين ، مرحلة دقيقة من مراحل القضية الفلسطينية برزت فيها عدة ظواهر هي :

أ - تحددت المطالب الوطنية في اتجاهين : الأول مواجهة الحكم البريطاني والسعي لنيل الاستقلال ، أو على الأقل التدرج في نيل الاستقلال . والثاني مواجهة محاولات فرض الصهيونية على عرب فلسطين وتهديدهم بوقوعهم عاجلاً أم آجلاً تحت الحكم اليهودي . ولذا ظل وقف الهجرة اليهودية ووضع حد لانتقال الأراضي إلى اليهود مطلبين يسيران مع مطلب الحكومة الوطنية خلال هذه المرحلة ، دون أن يبدي عرب فلسطين أي تنازل عن تلك المطالبة ، على تعدد الاتجاهات والتيارات وظهور بوادر التراجع أحياناً في قوة دفع الحركة الوطنية .

ب - ظلت الزعامات السياسية بيد فئة من القيادات تنتمي إلى طبقة الوجهاء من الملاكين والأعيان وعدد من المثقفين ورجال الأعمال . وعلى إدراك هذه الزعامة للعلاقة بين الانتداب وسياسة الوطن القومي اليهودي ، لم ترفض الانتداب مواجهة إلى وقت متأخر ، بل ظلت طويلاً تراهن على إقناع بريطانيا بالتخلي عن سياستها الصهيونية بإظهار حسن النوايا تجاهها ، دون أن يعني ذلك أي تساهل إزاء الصهيونية . وبرغم الخلافات والانشقاقات الحزبية في أوساط تلك الزعامة ، والانتقادات التي وجهت إلى أساليبها المهادنة أحياناً ، والانتفاضات الشعبية التي كانت تتجاوز أحياناً إرادات تلك الزعامات أو بعض أطرافها ، لم يحدث في هذه المرحلة ما يهدد مكانة القيادة السياسية للشعب الفلسطيني .

ج - مثل الفلاحون أكثر الفئات تضرراً في فلسطين من الغزوة الصهيونية التي استهدفت الأرض ، وأصبح سوء حال الفلاحين نتيجة عبء الحكم البريطاني والضغط الاستيطاني ، أهم ما يواجه الحركة الوطنية ، وشَغَلَ الفلاحون اهتمام لجان التحقيق البريطانية لوضع حد لمشاعر العداء في صفوفهم ولكي يحولوا بينهم وبين استخدام العنف .

د - تناوب أسلوب مواجهة السياستَين البريطانية والصهيونية بين المقاومة السلبية غير العنيفة وانتهاج أساليب ثورية . وبوجه عام كان الخط الأول هو سمة المرحلة التي انتهت بتفجر أحداث حائط البُراق 1347هـ/ 1929م ، دون أن يعني ذلك انتفاء ظاهرة العنف التلقائي الفوري في المرحلة ذاتها . ولمّا تبين عدم فعالية الأسلوب السلبي في إيقاف تقدم إنشاء الوطن القومي اليهودي ، جاءت ثورة 1354-1357هـ/ 1936-1939م تتويجاً للمقاومة العربية . ومع أن الثورة المسلحة عجزت عن إحداث تغيرات جوهرية في السياسة البريطانية في فلسطين ، فإنها لم تكن إخفاقاً ، فالسلطات البريطانية وجدت صعوبة متصاعدة في تطبيق سياسة موالية تماماً للصهيونية . ولم يكن الكتاب الأبيض الذي أصدرته

الحكومة البريطانية عام 1357 هـ / 1939م إلا «نصراً محدوداً» اكتسب بالقوة .

هـ - أدرك القائمون على قيادة الحركة الوطنية أهمية العاملين الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة الخطر الصهيوني . وكان على الحركة الوطنية أن تلجأ إلى أساليب غير سياسية لمواجهة تحدي مجتمع من المستوطنين أكثر تطوراً حملوا خبرتهم من أوربا لبناء الدولة الصهيونية ، ولم يكن من السهل على المجتمع العربي الفلسطيني تجاوز الأوضاع الاجتماعية والثقافية التقليدية ، التي رسختها ثلاثة عقود من سياسة اللامساواة السياسية والاجتماعية التي انتهجتها بريطانية في التعامل مع المجتمَعين ، وهي سياسة اتسمت بالبطش العسكري بالعرب ومحاباة الصهيونية .

و - سعى عرب فلسطين لإيجاد التوازن في المواجهة مع الحكم البريطاني والصهيونية بالاستفادة من الدعم العربي ، ذلك أن الخطر الصهيوني لم يستهدف فلسطين وحدها بل كان خطراً قومياً يلحق بالأمة العربية . وقد عمّق الإسهام العربي في دعم نضال عرب فلسطين الشعور القومي ، كما أجبر بريطانيا في نهاية الثلاثينيات على اعتماد اتجاه جديد في معالجة القضية الفلسطينية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار آراء الدول العربية ومصالح بريطانيا فيها . ولا يمكن أن يعزى العجز العربي عن تحقيق النجاح في تلك المرحلة إلى ضعف الشعور القومي ، بل مردّه إلى أن الوضع الدولي لم يكن موالياً لانتصار حركة التحرر في فلسطين ، فالدول الغربية كانت تهيمن على مقدرات البلاد العربية في حين تحظى الصهيونية بتأييد تلك الدول .

أولاً : مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية :

اتسمت المطالب العربية الرئيسية خلال هذه الحقبة بالاستمرار والمثابرة لدى جميع الفلسطينيين من كافة الاتجاهات السياسية والفئات الاجتماعية . وتحددت التطلعات السياسية الفلسطينية منذ بداية الوجود البريطاني بالسعي لإزالة السيطرة الأجنبية ونيل الاستقلال كسائر البلاد العربية في المشرق التي وقعت تحت الحكم الأجنبي إثر الحرب العالمية الأولى . إلا أن مهمة الحركة الوطنية تعقدت في فلسطين بسبب الأطماع الصهيونية في إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين والدعم البريطاني لتحقيق هذه الأطماع . وغدت المطالبة بوقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود (أو على الأقل ضبطها) ومقاومة قيام دولة يهودية في فلسطين ثوابت أساسية في المطالب الفلسطينية خلال الحكم البريطاني ، إضافة إلى مطلب الاستقلال الوطني .

بدأ عرب فلسطين بالتعبير عن مخاوفهم من أهداف تصريح وعد بلفور الحقيقية منذ أن تسربت أخباره إلى فلسطين . وتزايدت معارضة أهل فلسطين مع قيام الحكومة العربية في دمشق (ذي الحجة 1336هـ/ أيلول 1918م) مع أن منطقة فلسطين كانت عملياً تحت الإدارة البريطانية العسكرية . وتمخّضت مداولات المؤتمر السوري العام الذي عقد في دمشق في رمضان 1337هـ/ حزيران - يونيو 1919م (بحضور 15 عضواً من فلسطين - سورية الجنوبية - من أصل 69) عن عدة قرارات كان منها الخاصة بفلسطين وهي : رفض تصريح بلفور ودعاوى اليهود وتوكيد كون فلسطين جزءاً من سورية المستقلة ، وقد جاءت معبرة عن رأي ، جميع مناطق سورية . وفي 18 جمادى الأولى 1338هـ/ 8 آذار - مارس 1920م

شمل قرار المؤتمر السوري العام باستقلال سورية بحدودها الطبيعية ، رفض جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود .

وكانت المستجدات السياسية التي أعقبت مؤتمر سان ريمو San Remo (رجب 1338هـ/ نيسان - أبريل 1920م) ، وسقوط حكومة دمشق (شوال 1338 هـ / تموز - يوليو1920م) ، تعني إعادة رسم الحدود السياسية التي جعلت فلسطين كياناً منفصلاً عن الكيانات المتعددة التي وضعت تحت نظام الانتداب وبذلك وضحت صياغة المطالب الفلسطينية. فقد عقد المؤتمر العربي الفلسطيني (الثالث) في حيفا (ربيع الآخر 1339هـ/ كانون الأول - ديسمبر 1920م) وبدأت به سلسلة المؤتمرات الدورية (سبعة حتى عام 1347هـ/ 1928م وينبثق عن كل مؤتمر لجنة تنفيذية) بهدف وضع الخطوط السياسية لحركة النضال الوطني . وقد أعلن المؤتمر الثالث ثلاثة مبادئ أساسية للحركة الوطنية: شجب السياسة الصهيونية التي تنطوي على إقامة وطن قومي يهودي ، ورفض مبدأ الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، والمطالبة بإقامة حكومة تمثيلية وطنية مستقلة مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب . واستأثرت المطالبة بتأليف حكومة وطنية تمثيلية باهتمام الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الانتداب ، ولم يزد عليها سوى التمسّك برفض الوطن القومي اليهودي ، وكان الفلسطينيون على استعداد لقبول أية حلول تشرك اليهود في الحكم على أسس عادلة ديمقراطية ، بشرط أساسي هو إلغاء مشروع الوطن القومي اليهودي ، ذلك أن تحقيقه يعني أن حقوق ومركز الغالبية العربية سوف ينتهكان بالهجرة المكثفة وشراء الأراضي ، وهذا ما يؤدي إلى تحويل العرب إلى أقلية في وطنهم ويعرضهم للسيطرة السياسية والاقتصادية عليهم . ولكن المشاعر الكامنة كانت تزداد مرارة ويأساً مع تزايد الهجرة (قدر عدد سكان فلسطين عام 1355 هـ/1936م بـ 1.336.518 نسمة منهم 370.483 نسمة من اليهود ، في حين كان عددهم 83.780 نسمه عام1342هـ/1922م) وتزايد تملك الأراضي (قبل عام 1340هـ/1920م كان اليهود يملكون 650.000 دونم « والدونم = 10/1 هكتار » ، وبلغ المعدل السنوي لانتقال الأراضي إلى اليهود 73.000 عام 1354هـ/ 1935م) مع تراجع إمكان الحصول على الاستقلال في ظل حكومة عربية .

وفي المحرم 1340هـ/ أيلول - سبتمبر 1921م تقدمت بريطانيا إلى مجلس عصبة الأمم بمشروعها النهائي لصك الانتداب ومعظم مواده لمصلحة الوطن القومي اليهودي ، على حين جاءت النصوص التي تشير إلى مصالح العرب غامضة وغير صريحة . وتمسكت الحكومة البريطانية خلال الانتداب بقوة تنفيذ النصوص المتضاربة لتصريح وعد بلفور ، أي خلق الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة لضمان إنشاء الوطن القومي، وفي الوقت نفسه ضمان حقوق (الطوائف) الأخرى . وقد اعتمد المؤتمر الفلسطيني الخامس (ربيع الأول 1341هـ/ آب - أغسطس 1922م) ميثاقاً وطنياً من أجل مواصلة المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال ورفض الوطن القومي اليهودي والهجرة اليهودية . وفي 1342هـ/ خريف 1923م رفض العرب مقترحات الحكومة البريطانية بإنشاء وكالة عربية ، على غرار الوكالة اليهودية لأنها تفتقر إلى السلطات الموازية للوكالة اليهودية من حيث اختيار الأعضاء والدعم الدولي والتمويل والفعالية ، وتفتقر كذلك إلى الأساس المنطقي إذ تساوي بين المستوطنين اليهود وبين العرب

أصحاب الأرض . وبرفض العرب الاستجابة للمقترحات البريطانية أمّلوا أن تدرك بريطانيا أن العلاج الوحيد للوضع الحالي هو إقامة حكومة وطنية تمثيلية ، إلا أن الحكومة البريطانية اتهمت العرب بالسلبية .

ومع أن الحركة الوطنية قد شهدت بعض التراجع عند منتصف العشرينيات فإن اعتماد المؤتمر العربي الفلسطيني السابع (المحرم 1347هـ/ تموز - يوليو 1928م) لمقررات المؤتمرات السابقة دلّ على التمسك بالمطالب الوطنية الأساسية. واتخذت الحكومة البريطانية من أحداث انتفاضة البراق 1347هـ/ 1929م (ترد لاحقاً) حجة لوقف أية مباحثات تمهّد للاستقلال . إلا أن أحداث 1347هـ/ 1929م من جهة أخرى ، تولد عنها مزيد من التعبئة السياسية التي كانت تؤكد المطالب الوطنية الأساسية . وقد أوضحت لجنة التحقيق البريطانية شو Shaw (ترد لاحقاً) في بحث أسباب تفجر أزمة 1347هـ/1929م صحة المطالب العربية فيما يخص مسألة الأراضي والهجرة والتطور الدستوري .

وأوجد الجو الناشئ عن تقرير لجنة شو خلفية مواتية لتجديد عرض المطالب الفلسطينية التي قدمها وفد اللجنة التنفيذية إلى لندن 1348هـ/1930م . وحمل رفض المطالب انطباعاً لدى الوفد بأن قضية العرب لن تحلّ حلاً عادلاً من قبل الحكومة البريطانية الواقعة تحت نفوذ الصهيونية . مع ذلك عادت الثقة لمدة قصيرة بالسياسة البريطانية في 1348هـ/صيف 1930م نتيجة الاهتمام الجدّي الذي أولته لجنة دولية لمسألة البراق (سترد لاحقاً) ، وكذلك تقرير لجنة جون هوب - سمبسون - John Hope Simpson (سترد لاحقاً) ، وأخيراً صدور الكتاب الأبيض عن الحكومة البريطانية جمادى الأولى 1349هـ/ تشرين الأول - أكتوبر 1930م(الذي اعتمد تقديرات لجنة هوب - سمبسون عن الأراضي، ووعد بتنفيذ توصياتها خاصة مبدأ الطاقة الاستيعابية الاقتصادية لتحديد عدد اليهود المسموح بهجرتهم) . ومع كل التحفظ العربي على الكتاب الأبيض اعتبره العرب موقفاً جديداً للحكومة بشأن الهجرة والاستيطان . إلا أن رد الفعل الصهيوني على الكتاب الأبيض وما أعقبه من صدور بيان حكومي تفسيري للكتاب يلتزم بنصوص صك الانتداب برهن على فقدان الأمل بأن تلتزم بريطانيا بأي حل عادل .

وأصرت القيادة الصهيونية على معارضة قيام أي شكل من مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين إلا على أساس المساواة لأن اليهود لن يرضوا بوضع الأقلية ، في حين ظل إنشاء مجلس تشريعي يتمتع بصلاحيات واسعة يمثل مختلف الفئات حسب نسبة عدد السكان هو شاغل القيادة السياسية العربية . وظلت وزارة المستعمرات البريطانية ترفض استئناف محاولة منح حكم ذاتي أو إجراء تغيرات دستورية حتى كان عام 1355هـ/1936م بعد تنبه السلطات البريطانية إلى حالة الرأي العام في فلسطين .

وكانت الأسباب الكامنة وراء إضراب وثورة 1355هـ/ 1936م تعود إلى رغبة العرب في الحصول على الاستقلال من جهة ، وخوفهم من إقامة وطن يهودي في بلادهم من جهة أخرى . وتحددت المطالب الوطنية التي دعت إليها اللجان القومية واللجنة العربية العليا (سترد لاحقاً) إلى الدعوة لوقف الهجرة ومنع بيع الأراضي وتأليف

حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس تمثيلي . وخلال المباحثات التي جرت بين الأطراف العربية والحكومة البريطانية بشأن إيفاد لجنة ملكية تبدأ التحقيق بأسباب الاضطرابات ، كان المطلب العربي الرئيسي وقف الهجرة إلى أن تعلن اللجنة الملكية قراراتها . ولكن وجهة النظر البريطانية كانت عدم الخضوع للمطالب العربية . وفي شوال 1354هـ/ كانون الثاني - يناير 1936م طرحت اللجنة العربية العليا (سترد لاحقاً) أمام اللجنة الملكية القضية الفلسطينية برمتها بوصفها جزءاً من القضية العربية ، إضافة إلى المسائل المحلية كالهجرة والأراضي والحكومة الوطنية . وطالبت بالعدول عن مشروع الوطن القومي وحلّ القضية الفلسطينية على الأسس التي حلت عليها قضية العراق وما اتفق على حله في سورية ولبنان ، بإنهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة تقوم بموجبها حكومة وطنية ذات حكم دستوري تمثَّل فيها جميع العناصر الوطنية .

وقابل عرب فلسطين قرار اللجنة الملكية (جمادى الأولى 1356هـ/ تموز 1937م) بإيجاد دولتين مستقلتين ذواتي سيادة عربية ويهودية ، مع إبقاء مناطق خاضعة للانتداب ، بالرفض والتنديد والتمسك بالميثاق الوطني .

وبعد تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم لأنه غير عملي ، قررت في شعبان 1356هـ/ تشرين الأول - أكتوبر 1938م الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي يهودي في لندن يحضره ممثلون عن الدول العربية (سيرد لاحقاً) ولم تكن الغاية من المؤتمر إقامة تفاهم عربي يهودي بقدر ما كان فرض حلّ بريطاني يرتضيه كلا الجانبين . وانطلقت مطالب الوفد الفلسطيني (بعد الاتفاق مع الوفود العربية) أمام مؤتمر لندن (المحرم 1358هـ/ شباط 1939 م) من الأسس التي تمسكت بها الحركة الوطنية وهي : الاعتراف بحق العرب ووقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي ، إضافة إلى إبطال الانتداب والاستعاضة عنه بمعاهدة تحالف مع دولة فلسطين العربية المستقلة . وأخفقت المحاولات التي بذلت لإنجاح المؤتمر لأن العرب يريدون الاستقلال وهم ثلثا السكان ، على حين كان اليهود يعارضون الاستقلال ما داموا أقلية . وانتهت جلسات المؤتمر في 26 المحرم 1358هـ/ 17 آذار - مارس 1939م مع إبقاء باب الحوار مفتوحاً بين الحكومة البريطانية والمندوبين العرب . وظلت اللجنة العربية العليا على مواقفها في الاعتراض على المرحلة الانتقالية والتمسك بضرورة تأليف حكومة فلسطينية في الحال . وكان الإخفاق في الوصول إلى حل قد مهد الطريق أمام الحكومة البريطانية لفرض حل من جانب واحد في ربيع الآخر 1358هـ/ أيار - مايو 1939م (الكتاب الأبيض) ويتلخص : في أن الحكومة البريطانية ستُقيم في غضون عشرة أعوام، إذا سمحت الظروف ، دولة فلسطينية مستقلة يقتسم فيها شعب فلسطين ، العرب واليهود ، السلطة الحكومية ، على نحو يرضي جميع المصالح التجارية والاستراتيجية لكلا الشعبين ، وأن تُخَصّص المرحلة الانتقالية لتنمية الحكم الذاتي ، وستبلغ الهجرة في غضون الأعوام الخمسة القادمة 75.000 تحظر بعدها إلا بموافقة العرب ، ويحظر بيع أراضي العرب في بعض المناطق من فلسطين في حين يكون نطاق البيع في مناطق أخرى مقيداً .

استقبل الصهيونيون الكتاب الأبيض بالعداء وأعلنت اللجنة العربية العليا ، برغم حدوث انقسام

في صفوفها ، رفضها للكتاب الأبيض بوصفه لا يحقق مطالب العرب ، مع أنها رحبت باعتراف بريطانيا بحقوق العرب من حيث المبدأ . وقد بدأ بعض التراجع في موقف اللجنة العربية العليا والدول العربية لقبول تطبيق سياسة الكتاب الأبيض على اعتبار أن الكتاب الأبيض عُدَ تنازلاً كسبه العرب بقوة السلاح ، وأن رفض الزعماء العرب الفلسطينيين بنود الكتاب الأبيض يفقدهم إمكان الحصول على دعم دولي لسيادة عربية في فلسطين.
وكان (النصر) العربي المحدود 1358هـ/1939م قصير الأمد فالكتاب الأبيض لم ينل الشرعية الدولية في مجلس عصبة الأمم دورة شعبان 1358هـ/ أيلول - سبتمبر 1939م بسبب اندلاع الحرب . وخلال الحرب جرى نشاط صهيوني مكثف لإلغاء الكتاب الأبيض عملياً(فيما يتعلق بالهجرة والأراضي) ووضع أسس الدعوة لدولة يهودية . وحدثت تطورات كثيرة خلال الحرب استفادت منها الحركة الصهيونية لفتح أبواب فلسطين للهجرة ولخلق دولة يهودية مستقلة معتمدة على مساعدة الولايات المتحدة، ولم يكن الوضع الدولي ملائماً لتحقيق المطالب العربية.

وأسفر الضغط الأمريكي بعد نهاية الحرب عن رضوخ بريطانيا للمشاركة الأمريكية في معالجة القضية الفلسطينية ، ومثلت توصيات اللجنة الأنجلو أمريكية (رجب 1366هـ/أيار - مايو 1946م انتصاراً للحركة الصهيونية بدعوتها إلى إدخال 100.000 مهاجر يهودي إلى فلسطين فوراً وتوصيتها بإلغاء إجراءات تنظيم انتقال الأراضي . ووصف تقرير اللجنة الأنجلو أمريكية موقف الزعماء العرب في فلسطين خلال تحريات اللجنة بأنهم قد وحدوا صفوفهم خلف برنامج يطالب بتنفيذ الكتاب الأبيض والإسراع بمنح فلسطين الاستقلال تحت السيادة العربية . ورداً على المشاريع البريطانية التي أخذت تبرز بعد 1366هـ/1946م لتقسيم فلسطين إلى مقاطعات (كانتونات) تحكم ذاتياً وتخضع لإدارة مركزية بريطانية ، تمسكت الوفود العربية (مع وفد فلسطين) خلال مؤتمر لندن (بدورتيه شوال 1366 و ربيع الأول 1367هـ/ أيلول - سبتمبر 1946 وشباط - فبراير 1947م) بوحدة فلسطين في ظل دولة مستقلة ديمقراطية ورفض أي اقتراح لإنشاء دولة يهودية أو اعتبار عرب فلسطين في مركز مساوٍ لمركز اليهود مع منح هؤلاء اليهود الذين حصلوا على الجنسية ضمانات كافية .

وإزاء خيبة مؤتمر لندن قررت الحكومة البريطانية إحالة المشكلة برمتها إلى الأمم المتحدة ، وانتقل صراع المطالب الفلسطينية إلى الأوساط الدولية . وكان الطلب البريطاني إلى الجمعية العامة (جمادى الأولى 1366هـ/نيسان - أبريل 1947م) ينص على تقديم توصيات بشأن مستقبل الحكم في فلسطين ، وهذا ما دفع الوفود العربية في الأمم المتحدة (في الدورة الخاصة بشأن فلسطين) إلى المطالبة بإضافة فقرة « إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها » . ونتيجة للتدخل الأمريكي ، حددت صلاحيات لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة انسكوب Unscop . وألّفت الجمعية العامة في المحرم 1367هـ/ أيلول - سبتمبر 1947م لجنة خاصة Adhoc للنظر في تقرير لجنة انسكوب (وكان يشمل مشروعين : الأول للتقسيم والثاني لإقامة دولة اتحادية) . ووضعت الوفود العربية في 16 -1- 1367هـ/ 29-11-1947م صيغة توفيقية لمشروع لجنة انسكوب

، وبرغم التنازلات المهمة ، استبعد المشروع العربي حتى من مجرد طرحه للتصويت . ووضع مشروع التقسيم في اليوم نفسه ففاز بـ 33 صوتاً مقابل 13 وامتناع 10 عن التصويت . وكان مشروع التقسيم هو البداية في إغفال الأمم المتحدة مطالب العرب الفلسطينيين وحقوقهم التي ظلوا يطالبون بها خلال مرحلة الوجود البريطاني ، وكان يتناقض مع حق تقرير المصير ، كما ينتزع نصف الوطن .

ثانياً : الزعامة السياسية :

خلال مدة الوجود البريطاني ، كما كان الأمر في الحقبة العثمانية ، ظلت الفئة التي تنتمي إلى الوجهاء والملاكين والتجار وأقلية من الطبقة الوسطى من المثقفين وأصحاب المهن الحرة هي التي تقود الحياة السياسية . وزاد من نفوذ هذه الفئة توفر فرص التعليم لأبنائها ودخولهم الإدارة المدنية وتوسع التجارة وزراعة المحاصيل ذات المردود المالي ، وكأي مجتمع عربي معاصر ، حافظت هذه الفئة وبخاصة أبناء العائلات الكبرى ذات النفوذ والوجاهة على مواقعها القيادية لما لها من صلات عميقة في أنحاء البلاد وخاصة في القرى المجاورة .

وبالرغم من وجود دافع قوي يدعو هذه الفئة إلى التلاحم في وجه التحالف البريطاني الصهيوني ، لم يكن بإمكانها أحياناً تجاوز المصالح الفئوية والانتماءات الإقليمية . وأدى هذا أحياناً إلى حدوث انقسامات في أوساط الجماهير ، وتحريك الحزازات على أساس فروق شخصية وعائلية أكثر منها سياسية ، وكان من شأن المنافسات داخل القيادة التقليدية أن وضعت عراقيل أمام وحدة الشعور الوطني استغلتها السلطات البريطانية من أجل إثارة الخصومات بين القادة بإغرائهم بالنفوذ أو باكتساب أكثر العناصر ميلاً للتعاون . ولم يكن ظهور هذه العناصر بسبب الاعتبارات السياسية وحسب ، بل كان أساسها عداوات عائلية تعود أحياناً إلى أجيال سابقة ، ووجدت تلك العناصر أن مصلحة العرب تقتضي كسب البريطانيين لا إثارة عداوتهم ، ولم يكن التساهل مع بريطانيا يعني التعاون مع الصهيونية أو قبول الوطن القومي اليهودي .

وقد عززت الإدارة البريطانية انقسام العائلات الوجيهة في البلاد وخاصة بعد فوز الحاج أمين الحسيني في جمادى الآخرة 1340هـ/ كانون الثاني - يناير 1922م في الانتخابات لرئاسة المجلس الإسلامي الأعلى (وكان قد عين مفتياً للقدس في رمضان 1339هـ/ أيار - مايو 1921م). ومع أنه لم يكن بيد المجلس أية سلطة لتمثيل المسلمين عدا الأمور التي تتناول الأحوال الشخصية، فإن منحه سلطة مطلقة في الإشراف على الشؤون الشرعية الإسلامية وإدارتها ، من محاكم شرعية وأوقاف ، كان سبباً في دخول المجلس الأعلى لعبة التوازن بين قوتين سياسيتين متنافستين أطلق عليهما فيما بعد « المجلسين » ، أي الذين يساندون المجلس الإسلامي الأعلى ، وبطريقة غير مباشرة الأسرة الحسينية ، و « المعارضين » أي أولئك الذين يعارضون المجلس الإسلامي وجماعة الحسينية ، وينتمي معظمهم إلى آل النشاشيبي ومن يواليهم ، وصار لكل منهما أنصاره وجرائده للدفاع عنه والطعن في الآخرين وأدت العصبيات المحلية دورها .

وقد حافظ الحاج أمين الحسيني على زعامته الواسعة (حتى عَزْله 1356هـ/1937م) وخوّله

منصبه أن يحوّل المجلس الإسلامي الأعلى من جهاز له استقلال ذاتي لتنظيم الأمور الدينية ، إلى مجلس يمثل المصالح السياسية للعرب الفلسطينيين في جملتهم ، ويبرز كقوة تعوّض ، إلى حد ما ، أحلام العرب في الحكم الذاتي . ورغم كل النقد الموجه إلى المفتي كان يملك تقريباً جميع المؤهلات التي أتاحت له أن يبرز زعيماً يتمتع بقوة ومكانة تضمنان له كسب التأييد الشعبي ، وأظهر الحاج أمين براعة في استخدام الأساليب السياسية التقليدية للضغط على السلطات البريطانية ، وإثارة المشاعر في العالمين العربي والإسلامي لمصلحة القضية العربية في فلسطين . ولاقى تقدم مكانة المفتي ونجاحه في الوصول إلى مستوى الصدارة ضمن صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية معارضة من خصومه التقليديين ، وكانت العائلات الوجيهة على استعداد للتحالف مع أحد القطبين الرئيسيين .

وقد بذلت الجهود الوطنية نحو مصالحة العائلات المتخاصمة والتوفيق بينها ، وأمكن إحراز تقدم في 1343هـ/1925م مع قدوم مسؤوليْن بريطانيين هما بلفور ووزير المستعمرات إمري ، إذ حرص الجميع على إعطاء مظهر من الوحدة الوطنية بعد أن ذكَّرَ هذا الحدث الجانبين بمصلحتهما المشتركة . وعاد التنافس مجدداً مع انتخابات المجلس التأسيسي 1344هـ / 1926م والمجالس البلدية 1345هـ / 1927م. وفي حين حافظ المفتي على السلطة المطلقة في المجلس الإسلامي ، كسب خصومه الانتخابات البلدية . وأصبحت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السابع بعد 1346هـ / 1928م مسرحاً للشقاق بين أنصار « المجلسيين » و « المعارضين » ، وجاءت هزيمة راغب النشاشيبي في الانتخابات البلدية في القدس 1352هـ/ خريف 1934م لتخلّ بالتوازن بين آل الحسيني وآل النشاشيبي . وزاد الأمر صعوبة وفاة موسى كاظم الحسيني 1352هـ/1934م رئيس اللجنة التنفيذية (للمؤتمرات الفلسطينية المتعاقبة) وهو الشخصية الوحيدة التي كان بإمكانها أن تحافظ على الفريقين المتنافسين في إطار واحد .

كانت وفاة موسى كاظم الحسيني تعني نهاية اللجنة التنفيذية التي كان قد تعطل عملها قبل مدة ، وحدثت في وقت كان الزعماء يسعون لتأسيس أحزاب سياسية تتفق في الأهداف من حيث طلب الاستقلال والوحدة العربية ودرء الخطر الصهيوني ووضع حد للهجرة ولانتقال الأراضي ومنع قيام الوطن القومي اليهودي ، ولا تختلف إلا جزئياً بالبرامج . وباستثناء مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني وحزب الاستقلال ، وقد ظهرا عام 1350هـ/ 1932م ويمثلان تياراً لتجديد شباب الحركة الوطنية بالخروج على الحزبية التقليدية (يرد ذكرها لاحقاً) ، قام بين الأحزاب السياسية خصومات وتنافس على مراكز القوة وهو ما أثار استياء الرأي العام الموحد.

ظهر حزب « الدفاع الوطني » برئاسة راغب النشاشيبي (رمضان 1353هـ/كانون الأول - ديسمبر 1934م) من أجل إعادة تنظيم صفوف المعارضة في حزب يضم عدداً من الوجهاء ورؤساء البلديات ذوي الميول المعتدلة تجاه سلطة الانتداب . وفي ذي الحجة 1353هـ/ آذار - مارس 1935م ظهر « الحزب العربي الفلسطيني » برئاسة جمال الحسيني ، اليد اليمنى للحاج أمين ، وكان حزباً شعبياً ذا فروع عديدة في أنحاء مختلف البلاد ، وأشد صراحة في تصميمه على مكافحة الصهيونية والانتداب معاً . وبعد إنشاء الحزب زادت الحملات المتبادلة في صحف الطرفين ، وقبل نهاية 1353هـ/1935م أسس حزبان هما « الإصلاح

العربي الفلسطيني » بزعامة حسين فخري الخالدي (رئيس بلدية القدس) وحزب « الكتلة الوطنية » بزعامة عبد اللطيف صلاح . وكانت أهداف الحزبين مقاربة لأهداف الحزب العربي الفلسطيني .

وكان الخلاف على أشده بين الأحزاب الفلسطينية حين تفجرت الأحداث في المحرم 1355هـ/ نيسان - أبريل 1936م ، وانبثقت لجان قومية محلية نظمت الإضراب والثورة وتخلت القيادات السياسية عن مواقفها المتنافسة ، وتكونت اللجنة العربية العليا من زعماء الأحزاب برئاسة الحاج أمين الحسيني لتكون اللجنة منظمة لجهود اللجان القومية وإنجاح الإضراب والاستمرار فيه . وكان تكوُّن اللجنة نقطة تحول في سيرة الحاج أمين السياسية فصار ينظم الثورة ويقودها من داخل مقرّه في المجلس الإسلامي الأعلى . ودلّ تكوُّن اللجنة العربية العليا على تضامن الصفوف خلال الأزمات برغم الصراعات الحزبية ، وأصبحت اللجنة العربية العليا القيادة العليا للثورة ، تتولى مهمة التنظيم وتزويد الثوار بالمال والسلاح بواسطة اللجان القومية ، ومع ذلك فقد ظل التنافس الحزبي والعائلي والشخصي كامناً في صفوفها .

وقد يكون خطر الانشقاق الذي واجهته اللجنة العربية العليا داخل صفوفها أحد العوامل في قبولها حلّ الإضراب ووقف أعمال الثورة . وقبل أن تعلن توصيات اللجنة الملكية رسمياً ، انسحب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا . وحين صدور تقرير اللجنة الملكية التزم الحزب بالموقف الفلسطيني العام في رفض مشروع التقسيم وكان هذا الرفض مظهراً لحقيقة عدم وجود زعامة ما في فلسطين متعاونة مع السلطات على تنفيذ التقسيم . وكانت السلطات البريطانية تدرك أنه ما بقي الحاج أمين في قيادة الحركة الوطنية فلا أمل في تنفيذ مشروع التقسيم ، فاتجهت إلى محاولة إقصائه ونفيه للحيلولة بينه وبين إصدار مزيد من النداءات وتقديم مساعدات للجماعات الثورية التي لم تلق السلاح خلال الهدنة . وتفادى المفتي القبض عليه فلم يغادر مقره داخل الحرم منذ جمادى الأولى 1356هـ/ تموز - يوليو 1937م ، واتخذت حكومة فلسطين إجراءات للهيمنة على إدارة المحاكم الشرعية وأموال الوقف لشل سلطة المفتي .

ومع تجدّد الثورة (رجب 1356/أيلول - سبتمبر 1937م) أعلنت السلطات البريطانية عدم شرعية اللجنة العربية العليا واللجان القومية وأقصي المفتي عن مناصبه وعطلت أعمال المجلس الإسلامي ونُفي إلى جزر سيشل عدد من أعضاء اللجنة العربية العليا وتفادى بعضهم من الاعتقال (وكان منهم المفتي الذي تمكن من الخروج سراً إلى لبنان شعبان 1356هـ/ أواسط تشرين الأول - أكتوبر 1937م) ، كما صدرت أوامر إبعاد مَن هم في الخارج من الزعماء . وبرغم زخم الثورة وقوتها في هذه المرحلة عادت الانقسامات الحزبية المتطرفة لأسباب سياسية وأخرى شخصية . وأثارت بعض أعمال الاغتيالات نزاعات ومشاعر ثأر ، وسعت قيادة الثورة (اللجنة المركزية للجهاد أصبح مقرها في دمشق) إلى تلافي الانقسام الداخلي ومحاولة تنظيم عمل المجموعات الثورية .

وعلى أبواب مؤتمر لندن (1357هـ/أوائل 1939م) ، (يرد لاحقاً) وخلال البحث في مسألة الوفد الفلسطيني ، أخفقت جهود الإدارة البريطانية في الحط من سمعة المفتي أو تأليف وفد منافس ، فقبلت بريطانيا بوفد فلسطيني تختاره اللجنة العليا يمثل كل الفئات ومنها جماعة المفتي والزعماء المنفيين في جزر سيشل ، ولكنها اعترضت على مشاركة المفتي شخصياً . وقد جرى تشاور الزعماء

الفلسطينيين مع المفتي في بيروت (حيث كان يقيم بعد خروجه من فلسطين) ، بألا يُقرَّ أي اتفاق في لندن لا يقترن بموافقته . ووافق المفتي بعد وساطة عربية على ضم اثنين من حزب الدفاع (أحدهما راغب النشاشيبي) إلى عضوية الوفد .

وخلال سنوات الحرب الثانية تجمد النشاط السياسي ، واختفت القيادة التقليدية عن المسرح السياسي بسبب النفي والاعتقال ولجوء المفتي مع بعض أنصاره إلى ألمانيا ، وسعيه مع بعض الفئات العربية الأخرى إلى نيل الدعم من قوى المحور بصفتها حليفة محتملة في الصراع المقبل من أجل التحرر القومي . أما من بقي من الزعماء في فلسطين أو من عاد إليها أثناء الحرب فكانوا تحت رقابة شديدة ، ولم يكن باستطاعتهم السيطرة على مجرى الأحداث . وخارج إطار القيادات التقليدية ، ظهرت تنظيمات أخرى مارست بعض النشاط السياسي . فقد نشطت جمعية العمال العربية الفلسطينية (أنشئت 1343هـ/ 1925م) في عقد المؤتمرات وتنظيم الإضرابات ، كما بدأ مؤتمر العمال العرب (التيار الشيوعي داخل الحركة العمالية) في أداء دور سياسي هو وعصبة التحرر الوطني (أنشئت 1363هـ/ 1943م) ورفعت شعار التحرر القومي والاجتماعي والاستقلال التام وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية .

وفي مطلع عام 1363هـ/1943م ، ومع تزايد الحملة الصهيونية في بريطانيا والولايات المتحدة ، بدأت علائم تجدد النشاط السياسي بين العرب في فلسطين وذلك بإثارة موضوع إزاحة القيود عن النشاط السياسي ، وخلق حركة وطنية موحدة من أجل مواجهة الدعاوى الصهيونية من جهة ، وكي يكون للعرب صوت مسموع في أية مناقشات يعقدها الحلفاء حول مصير فلسطين .

وكان بعض أعضاء حزب الاستقلال ، أقدر السياسيين على التحرك من بين الأحزاب القديمة ، وقد سمح لهم بالعودة إلى فلسطين في وقت أبكر من غيرهم وأعادوا توحيد الحزب توحيداً غير مباشر من خلال بنك الأمة العربية ، وأضاف إنشاء صندوق الأمة العربي (رمضان 1363هـ/آب 1943م) مزيداً من النفوذ والمكانة للحزب الذي عمل على إعادة نفوذه السياسي من خلال جريدة فلسطين .

وقد هدد هذا النجاح مركز الحزب العربي الذي كان يتهيأ لاستعادة زعامته الوطنية بعد إنهاء الحرب . وتعاطف مع الحزب العربي فئات من الوجهاء المقدسيين الذين لم يشعروا بارتياح لتحدي حزب الاستقلال تركيبة الزعامة التقليدية داخل المجتمع . ولم تنجح مشاورات قام بها بعض رؤساء الأحزاب لإعادة تأليف لجنة سياسية تتولى تكوين هيئة لتمثيل البلاد في محادثات الوحدة المقبلة (التي سبقت إنشاء جامعة الدول العربية) في الإسكندرية 1363 هـ / خريف 1944م . واضطرت الدول العربية إلى التدخل للحصول على موافقة الأحزاب الفلسطينية على تعيين موسى العلمي (المستقل) ممثلاً لفلسطين في مباحثات الوحدة . وقد أدى ذلك إلى ازدياد حدة الخلاف بين الزعماء ، وخاصة بعد أن عهد إلى العلمي فيما بعد بالإشراف على إنشاء «المكاتب العربية» و «المشروع الإنشائي العربي».

وفي ربيع الآخر 1363هـ/ نيسان - أبريل 1944م أعيد تأسيس الحزب العربي في القدس وتولى توفيق صالح الحسيني (ابن عم المفتي) رئاسته ، وافتتحت له مكاتب في عدة مدن . وكان البنك العربي يتولى دعمه مالياً ، كما أن شباب الفتوة (منظمة شباب شبه عسكرية) كانوا يعملون لمصلحته ، إلا أن غياب زعيميه الرئيسيين المفتي

وجمال الحسيني (المعتقل في روديسيا) كان يعوق نشاطه .

وبسبب الظروف الصعبة التي ألمّت بالقضية الفلسطينية بعد الحرب 1364هـ/1945م لاقت محاولات إنشاء قيادة موحدة للتحدث باسم عرب فلسطين عراقيل كثيرة رغم وساطة جامعة الدول العربية . ولكن بسبب الأوضاع الخطرة التي أخذت تمر بها القضية الفلسطينية بعد موجة الإرهاب الصهيونية وتأييد الرئيس الأمريكي ترومان H. Truman لتوصيات اللجنة الأنجلو أمريكية (وردت سابقاً) ، دعا مجلس الجامعة العربية في بلودان رجب 1366 هـ / حزيران - يونيو 1946م القيادات الفلسطينية إلى إنشاء هيئة عرفت باسم الهيئة العربية العليا واختيار الحاج أمين (الغائب في أوربا) رئيساً وجمال الحسيني نائباً له . وبعد عودة المفتي إلى القاهرة أواخر أيار 1946م اعترفت الجامعة العربية بالهيئة العربية العليا ممثلة للشعب فلسطين وأشركتها في جلسات مجلس الجامعة . ومثلت الهيئة عرب فلسطين في بعض البلدان العربية والعواصم الكبرى للقيام بالجانب الدبلوماسي الإعلامي . إلا أن الجامعة العربية تجاوزت الهيئة العربية العليا في تقرير مستقبل فلسطين ، واختلفت وجهات نظر الطرفين حول الإعدادات بالنسبة للدفاع عن فلسطين وتدريب المتطوعين وتمويلهم .

لقد وُجّه إلى الزعامة السياسية الفلسطينية في هذه المرحلة كثير من النقد : اتهمت بمحدودية الطموح ، وبانشغالها بقضايا هامشية عن الصراع الأساسي مع الحركة الصهيونية ، وبأنها لم تصل إلى حد الصدام مع سلطات الانتداب ، وبأنها عجزت عن قيادة الشعب الذي كان أحياناً يتخطاها ويرفض أن يلتزم بإتباع الانقسامات الحزبية التقليدية ، ومع ذلك فقد حافظت هذه الزعامات على مراكزها القيادية بحكم مكانتها العائلية والاقتصادية والدينية والعشائرية ، وكانت بحكم صلاتها الممتدة إلى المناطق الريفية قادرة على تعبئة الجماهير ، ولكونها النخبة التي هي أكثر ثقافة سياسياً كانت هي التي تتولى طرح هموم الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بالسياسة الصهيونية . وبرغم ميلها إلى العمل بواسطة قنوات شرعية ، كانت تخضع لتيار شعبي ضاغط وكان عليها أن تأخذه بعين الاعتبار . ولا يمكن تفسير عدم قيام جماعة أخرى في هذه المرحلة لتحدي هذه الزعامة إلا بسبب واحد هو طبيعة الظلم الصهيوني : فقد وحّد الصراع مع الصهيونية مصالح جميع فئات الشعب العربي الفلسطيني نظراً للطابع الوطني القومي لهذا الصراع .

ثالثاً : الفلاحــون :

في النصف الأول من القرن العشرين كان السكان الريفيون نحو ثلثي السكان ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة ، ولكن عدداً كبيراً من الفلاحين كانوا لا يملكون الأراضي التي يفلحونها ، كما أن عدداً آخر كانوا يملكون أراضٍ لا تكفيهم (بلغ عدد سكان فلسطين 1349هـ/1931م، 1.035.821 نسمه منهم 642.385 يسكنون الريفِ)، وتعود أسباب ازدياد سوء أحوال الفلاحين خلال مدة الحكم البريطاني إلى عوامل عديدة : منها ما خلفته الحرب العالمية الأولى من آثار مرهقة على الفلاحين ، ثم إن تحصيل الضرائب أصبح أكثر إرهاقاً في الأسلوب وطريقة التخمين . وأدى هذا الوضع إلى اضطرار معظم الفلاحين إلى الاقتراض من المرابين بفوائد عالية أجبرتهم إما على رهن الأراضي ، ومن ثم

فقدانها ، أو بيعها أو تسجيلها باسم مالك كبير أو تاجر مدني . إلا أن أهم عامل في سوء حال الفلاحين هو الضغط الذي ولدته الهجرة الصهيونية على المساحة المتوفرة من الأرض . ولتنفيذ المخططات الصهيونية سعت الشركات الصهيونية ، مستفيدة من سياسة الحكومة في إصدار التشريعات الخاصة بنزع ملكية الأراضي العربية ، سعت لاكتساب المزيد من الأراضي الملائمة للزراعة لكي يستوطنها المهاجرون اليهود. وقد جرى انتقال مساحات كبيرة من الأراضي في العشرينيات على يد أصحاب الإقطاعيات الكبرى خارج فلسطين . أما خلال الثلاثينيات فقد جرى بيع غالبية الأراضي على يد ملاكين محليين أغراهم ارتفاع أسعار الأراضي دون اعتبار لتأثير البيع على المجتمع المحلي ، وتعرض القائمون على عملية البيع والسمسرة لنقد مرير . وتشير الأرقام إلى أن الأراضي التي باعها المالكون الصغار أو الفلاحون صغيرة المساحة ومع ذلك لم تزد مساحة الأراضي التي حصلت عليها المنظمات الصهيونية خلال الانتداب عن 6% من مساحة أراضي فلسطين ، ولكنها كانت أفضل الأراضي الصالحة للزراعة في السهول الغنية .

وكان الفلاحون أكثر الطبقات تضرراً من عملية انتقال الأراضي بسبب الصيغة الاستيطانية الفريدة التي رافقت عملية الغزو الصهيوني التي نجم عنها زيادة عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً مع احتمال تعرّضهم للتشرد كلما وضع اليهود أيديهم على مزيد من الأراضي . وفي حين كان لدى المستوطن اليهودي الأرض الكافية والعون المالي ، لم يكن الفلاح العربي قادراً على خوض المنافسة . وكان البديل الوحيد أمام العديد من الفلاحين هو إيجاد عمل في المدن المتناثرة على السواحل والإقامة على أطرافها في ظروف بائسة. وقد شغلت أوضاع الفلاحين السيئة جهود الحركة الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية (سيرد لاحقاً) فكان أحد أهم مطالب الحركة الوطنية ممارسة ضغط على الحكومة لوضع تشريع يمنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود ، أو على الأقل وضع تشريع يحفظ للفلاح مساحة من الأرض تكفي لإعالته . واستخدم الزعماء السياسيون تقارير لجان التحقيق البريطانية للتدليل على أن بيع الأراضي يؤدي إلى طرد الفلاحين وخلق طبقة منهم بلا أرض .

وكان ازدياد فقر الفلاحين وكثرة الشكاوي العربية قد دفعا الحكومة البريطانية إلى إرسال لجان التحقيق المتعددة لدراسة أوضاع الفلاحين ، وخاصة الذين تباع أراضيهم ووضع الاقتراحات لتحسين أحوالهم، كان أهمها ما ورد في تقرير لجنة جون هوب - سمبسون **John Hop-Simpson** عن الهجرة واستيطان الأراضي وتطويرها . ولم تنفذ الحكومة أية توصية وردت في التقارير البريطانية ، ولم تؤدِ سلسلة الإجراءات الحكومية التي أدخلت لحماية الفلاحين أو تحسين.أوضاعهم ومنع ازدياد أعداد الذين لا أرض لهم إلى نتائج عملية كبيرة لأنها لم تنفذ ، وكانت تلاقي ردود فعل متحفظة من وزارة المستعمرات ومعارضة من الوكالة اليهودية . وبلغت نسبة عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً (1360هـ/ عام 1941م) 35% أي أكثر من ثلث سكان الريف . وقد أبدى الفلاحون تصميماً على عدم ترك الأرض التي يشتريها الصهيونيون حتى مقابل تعويضات ، وغالباً ما كان تنفيذ أوامر إخلاء الأرض على يد القوات البريطانية ينتهي بمصادمات دموية . وتطوع المجاهدون العرب للدفاع عن الفلاحين المعدمين والمحكومين .

لقد كان لتهديد الاستيطان اليهودي لمصالح الفلاحين والقلق الذي ساد صفوفهم نتيجة الهجرة

وانتقال الأراضي ، آثارها في إسهام الفلاحين في حركة النضال خلال الانتداب ، ووفقاً للتقارير البريطانية كان الفلاحون أشد استعداداً من سائر فئات المجتمع للثورة والتضحية بالنفس . وبدأت مشاركة الفلاحين الفعلية في الأعمال الثورية بعد انتهاء الحرب العلمية الأولى 1337-1338هـ/ 1919-1920م وساهموا في تكوين المجموعات الثورية التي رافقت أحداث 1348هـ/1929م . وقامت انتفاضة القسَّام على أكتاف المهاجرين القادمين من الريف إلى حيفا . وحمل الفلاحون العبء الأكبر من ثورة 1355-1358هـ/ 1936-1939م بحيث يمكن أن تعد الثورة انتفاضة فلاحية مع أن كثيراً من سكان المدن ساهموا في التنظيم والتعبئة والزعامة السياسية ، وكانت المراكز الرئيسية للثورة تلك المناطق الريفية القريبة من مناطق الاستيطان اليهودي . وبرز نفوذ الفلاحين بوجه خاص في المرحلة الثانية من الثورة (1356هـ/ خريف 1937م) فكانوا مادة الثورة ومنهم القيادات الثورية وعمل المثقفون مستشارين لتلك القيادات ، وتناولت الإجراءات البريطانية التأديبية القرى لحملها على الكف عن مساعدة الثوار وقطع مصادر التموين والتزويد بالمعلومات ، وزادت تلك الإجراءات في زيادة التلاحم بين القرويين والثوار . وأصدر قادة الثورة أوامرهم بمنع بيع الأرض ومن وجد متهماً بذلك وبأعمال السمسرة تعرض للمحاكمة ، وصودرت ممتلكات من غادر البلاد هرباً. وبدأ نفوذ الزعماء التقليدين في التراجع إلى حد ما ، إلا أن الثوار لم يسعوا إلى إحداث أي تغير اجتماعي حتى حين كانت المناطق الريفية تحت سيطرتهم وعبروا في منشوراتهم عن المواقف السياسية لقيادة الحركة الوطنية .

وبوجه عام فإن مشاكل الريف خلال الانتداب قد قربت الفلاحين من القيادات السياسية، وكان الفلاحون على استعداد للتجاوب مع المطالب الوطنية الرئيسية دون أن يدخلوا في الصراع السياسي الذي كان يدور في أوساط القيادات السياسية ، وكانت النخبة التي هي أكثر ثقافة سياسياً هي التي تعرض مشاكل الريف أمام الجهات البريطانية المسؤولة . ولم تنجح المساعي التي بذلتها الصهيونية والسلطات البريطانية للعب على ورقة الانقسام الاجتماعي الاقتصادي بين الفلاحين والزعماء السياسيين الذين يمثلون إلى حد ما الطبقة المالكة للأرض .

رابعاً : وسائل المقاومة :

أ ـ المسعى السياسي :

اتفق قادة الحركة الوطنية في فلسطين على ضرورة الاستقلال السياسي وعلى القضاء على مشروع الوطن القومي اليهودي ، وبرغم فهم القيادة السياسية الواضح للعلاقة بين الانتداب وسياسة الوطن القومي اليهودي ، فإنه حتى نهايات العشرينيات كانت وجهة نظر تلك القيادة في موقفها من الحكومة البريطانية معتدلة ، ذلك أن هدف القيادة هو التوصل إلى تفاهم مع بريطانية لإقناعها بالتخلي عن التحَيز الواضح للصهيونية برغم استياء الرأي العام للسياسات الموالية لبريطانية . وقد استخدمت القيادة من أجل ذلك أساليب مختلفة في العمل السياسي تقلبت بين الإقناع والتعويق ، وشملت صيغ الإقناع الحملات الإعلانية الصحفية والتصريحات ورفع برقيات الاحتجاج والعرائض (بدأت في 1337هـ/ 1919م) إلى مؤتمر السلم في باريس وبعد إقرار الانتداب (رمضان 1338هـ/

حزيران - يونيو 1920م) إلى وزارة المستعمرات ولجنة الانتداب الدائمة وعصبة الأمم) ، هذا فضلاً عن إرسال الوفود الخاصة إلى أوربا للعمل الدعائي أو إلى لندن لمقابلة المسؤولين البريطانيين ، وإلى بعض من كانوا يبدون تعاطفاً مع العرب من البريطانيين لإقناعهم بطريقة ودية بوجهة النظر العربية .

أما صيغ التعويق فشملت المظاهرات والإضراب العام وإغلاق المتاجر وإعلان الحداد والإضراب في مناسبات خاصة متعددة والتمسك بسياسة عدم التعاون مع الحكومة ورفض المقترحات والمشاريع البريطانية ، لأنها تتضمن قبول تصريح بلفور أساساً للحياة السياسية الفلسطينية .

وقد أثبتت محاولات التأثير في السياسة البريطانية عدم جدواها : فالفلسطينيون لم يقنعوا بريطانيا بمنحهم الاستقلال بالعرائض والمذكرات ، إذ إن هذه كان يجب أن تعرض على الإدارة في فلسطين ، وهي التي ترفعها إلى الجهات المختصة في لندن أو لجنة الانتدابات ، ولذا لم يكن للعرب طريق مباشر للوصول إلى عصبة الأمم ، ولم يكن للوفود إلى لندن تأثير كبير لأنه لم يكن للفلسطينيين أصدقاء لنصحهم ، ولم تكن لديهم خبرة بكيفية التعامل مع وزارات المستعمرات ، كما أنهم لم يكونوا قادرين على ممارسة ضغط باللجوء إلى أسلوب التعويق . مع ذلك استمرت القيادة السياسية حتى أواخر العشرينيات وهي تنصح بالاعتدال وتجنب تحدي السلطات البريطانية والاصطدام معها مباشرة، وربما يعود هذا الموقف إلى الرهبة من القوة العسكرية البريطانية أو إلى الاعتقاد أن العرب لا يستطيعون الانتصار في أي اصطدام مباشر مع بريطانيا ، أو إلى الخشية من تهديد علاقة القيادة الفلسطينية بالحكومة في وقت يعتمد نفوذها على هذه العلاقة . واستغلت بريطانيا هذا الموقف فشجّعت الخط الأكثر اعتدالاً وهو الداعي إلى مزيد من التعاون مع الحكومة ، فمنحت قادة هذا الخط الامتيازات الاقتصادية والوظيفية . وهنا تكمن ورطة الزعماء المعتدلين ، في أنهم برغم معارضتهم للصهيونية وخيبة كل الجهود للتوفيق أو اللقاء معها، كانوا عملياً يقدمون المساعدة للصهيونية بسبب الصداقة لبريطانيا الموالية للصهيونية .

ولم يمنع هذا الموقف القيادة السياسية من أن تحذّر عبر الإشارات إلى احتمال اندلاع العنف بوصفه الخيار الأخير وأن تهدّد الحكومة باللجوء إلى الانتفاضة إذا لم تعزّز مطالبها ، وتحذرها من الرقابة الشعبية التي تقع القيادات تحت ضغطها ، ولكنها عملياً ظلت تبذل الجهود للحيلولة دون اللجوء إلى العنف وسيلة للتعبير عن معارضة السياسة البريطانية والمشروع الصهيوني . ولم يحل ذلك دون حدوث سلسلة من الانتفاضات كانت تتفجر تلقائياً ، وسايرت القيادات السياسية هذه الانتفاضات العفوية التي لم تتحول (1347هـ/ 1929م) إلى ثورة شاملة لعدم توفر الوسائل اللازمة والقيادة الثورية لتنفيذ ذلك ، مع أنه كان لدى عرب فلسطين فرصة لتحقيق التغيير بواسطة العنف في تلك المرحلة عندما كانت جذور الصهيونية في البلاد لا تزال ضعيفة ، وهي فرصة أفضل بكثير مما كانت لهم عندما حاولوا ذلك في الثلاثينيات حين تمكنت الصهيونية من استقدام

أعداد كبيرة من اليهود وأصبح الوطن القومي حقيقة واقعة .

ب - العمل الثوري :

قبل نهاية 1346هـ/ 1928م أخذت الأدلة تشير إلى أن فترة الركود السياسي قاربت على الانتهاء بعد أن تراكمت أسباب التذمر السياسية والاقتصادية ، إلا أن المشكلة التي أثارت الاضطراب كانت مسألة دينية هي مسألة موقع البراق (والبراق هو جزء من الجدار الغربي للحرم الشريف وسماه اليهود حائط المبكى ويدّعون أنه الجزء الباقي من هيكل سليمان وتمتعوا بحق الوصول إليه للصلاة منذ العهد العثماني) . ولا شك أن محاولة توسيع حقوق اليهود (ربيع الآخر 1347 هـ / أيلول - سبتمبر 1928م يوم الغفران عند اليهود) بوضع مرافق ملحقة بالموقع (مقاعد ومصابيح ومسامير) قد أثارت المشاعر الإسلامية والعربية ، وبدت السلطات بدَوْر الحَكَم لفرض تسويةٍ مقبولة للطرفين حول ملكية الحائط . وحرصت الزعامة السياسية والدينية على تجنب الصدام برغم تحذير المفتي للمندوب السامي مما تثيره أعمال اليهود من مخاوف في صفوف الجماهير الإسلامية . وبرغم القضايا الاقتصادية والسياسية الأخرى ظل النزاع على حائط البراق نواة الاهتمام والقلق حتى كانت مظاهرة مجموعة من شباب تل أبيب عند الحائط في ربيع الأول 1348هـ/ 23 أب - أغسطس 1929م ينشدون النشيد اليهودي ويرفعون العلم الصهيوني، وردّ المسلمون على الحادث الاستفزازي بمظاهرة مضادة وامتدت حوادث العنف إلى هجمات منتشرة على اليهود في القدس والخليل وأماكن أخرى .

وكان تفجر الصدام تأييداً للاتجاه الداعي إلى شن صراع مسلح وسيلة لإحداث تغيير في السياسات البريطانية الموالية للصهيونية ، وكان ذلك نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ، إذ مع أن الصدامات المسلحة كانت بين العرب واليهود في الأساس ، وبرغم أنه لم يكن لدى الزعامة السياسية (يمثلها المجلس الإسلامي والمفتي في هذه المرحلة) رغبة في الصدام مع السلطة البريطانية ، فقد ساوت الجماهير في عدائها بين بريطانية والصهيونية ، ذلك أنه أثناء دفاع القوات البريطانية عن اليهود وممتلكاتهم، ومحاولتها قمع الهجمات العربية للمستوطنات اليهودية أطلقت القوات النار على العرب ، وتطور الصراع إلى مواجهة حكومة الانتداب والصهيونية في آن واحد . وزاد الأمر حدة حين حكمت السلطات على الكثيرين ممن شاركوا في أحداث 1348هـ/ 1929م بالسجن والإعدام .

وإثر ذلك سادت البلاد أجواء من التشدد وبدأ الاعتقاد يسود جميع طبقات الشعب أن القيام باضطرابات عامة هو الوسيلة الوحيدة لإنقاذ البلاد . وكان أهل القرى أكثر السكان تأثراً بالدعاية السياسية والانهيار الاقتصادي وشراء الأراضي ، وأثبتت التقارير البريطانية إنشاء نواة لمجموعات مسلحة منذ أواخر 1348هـ/1929م .

ولكن الأجواء التي خلقتها نتائج تحقيقات لجنة شو واللجنة الدولية بشأن البراق (التي وفدت على فلسطين 1349هـ/ 1930م لدراسة الخلافات حول موقع البراق ، وأكد تقرير اللجنة الأخيرة حق المسلمين بملكية الحائط وأعطى اليهود حق الزيارة في أضيق الحدود) جاءت لتدفع القيادات السياسية إلى العودة مجدداً إلى إرسال وفد إلى لندن شوال 1348هـ/ آذار - مارس 1930م للتفاوض مع الحكومة البريطانية (بعد وصول حزب العمال) من

أجل التوصل إلى تفاهم يمنع سيطرة الصهيونية على فلسطين . وعلى اقتناع أعضاء الوفد بخيبة مهمتهم ظلوا يأملون بأن توافق الحكومة على مطلبهم حرصاً على استتباب الأمن خاصة بعد صدور الكتاب الأبيض جمادى الأولى 1349هـ/ تشرين الأول 1930م .

إلا أن رسالة رئيس الوزراء رامزي مكدونالد (تفسير الكتاب الأبيض ، التي اصطلح العرب على تسميتها الكتاب الأسود 1350هـ/1931م) ورُفِضَتْ بالإجماع ، قد فتحت الطريق أمام قوتين سياسيتين كانتا قد بدأتا باكتساب قدر كبير من الأهمية ، الأولى : المجلس الإسلامي الأعلى بزعامة المفتي ، الذي تجاوز نشاطه حدود الدوائر الدينية ، وقوة أخرى تضم شباباً أصغر سناً من السياسيين المتقدمين في السن وأفضل تعليماً أخذوا يحظون بالفاعلية والتأثير بعد أن أصيبوا بإحباطات كثيرة من السياسة البريطانية والصراع الحزبي . وبعد أن ازداد الخطر الصهيوني السياسي والاقتصادي أخذوا ينظمون أنفسهم في حركات وأحزاب التقت مع أخرى مماثلة في الأقطار العربية الأخرى لعدم رضاها عن أساليب التنظيم والعمل التي يتبعها الزعماء التقليديون . ويمثل هذه القوة الجديدة حزب الاستقلال (ربيع الآخر 1351هـ/ آب - أغسطس 1932م) الذي كوّن مجموعة متماسكة سياسياً حددت أهدافها في تجديد شباب الحركة الوطنية وتصحيح سيرها . ومع أن مؤسسي الحزب من قدامى الزعماء فإنه استمد دعماً من الأبناء الأصغرين سناً من الطبقة العليا ومن أصحاب المهن الحرة من الطبقة الوسطى الجديدة الذين حصلوا على التعليم في فلسطين أو في الخارج وكوّنوا مراكز اجتماعية أو مهنية بقدراتهم الذاتية ، فضلاً عن عدد من المسيحيين جذبتهم أفكار الحزب العصرية . وظل للحزب تأثيره في صفوف الشباب حتى بعد فتور نشاطه السياسي (منتصف الثلاثينيات) .

وكان للحركات والتنظيمات الجديدة تأثيرها في الحركة الوطنية ، فركزت على المطالب الأساسية في الوحدة والاستقلال ورفض السياسة الاستعمارية بدل أكثر المطالب اعتدالاً ، وعَمّقت خط المعاداة لبريطانية والصهيونية ، ودعت إلى تطبيق سياسة عدم التعاون وكانت نموذجاً للشعور المتزايد بأن بريطانيا هي العدو الأساسي الواجب محاربته وليس فقط الصهيونية التي لا يمكن أن تهزم بدون وضع حد للحكم البريطاني . وكان أعضاء هذه الحركات والتنظيمات - وهم على الأغلب لا يتولون مسؤولية حكومية - أكثر إقداماً وقدرة على الحركة وأخذوا ينشطون منذ مطلع الثلاثينيات للاتصال بالعشائر والقرويين لتبصيرهم وتنظيمهم لأنهم الأكثرون تعرضاً للخطر الصهيوني ولخيبة الأساليب التقليدية في مواجهته . ولهذا كانوا أشد خطراً على بريطانيا من الزعماء السياسيين المتقدمين في السن الذين كانوا يميلون إلى التهدئة، والعمل بالطرق القانونية ، وإلى حدّ ما كان هؤلاء يمثلون الاتجاه الثوري الفتيّ المضاد للاعتدال الأبوي ومع أن العلاقة بين الجيلين كان يسودها خلاف فإنه لم يصل حد الصدام ، وظل هذا الجيل الأصغر يعمل داخل الإطار العام للحركة الوطنية الفلسطينية التي تجمع الاتجاهات المختلفة . ومع ذلك ظهرت أدلة كثيرة بعد 1352هـ/1933م على أن أعضاء هذا الجيل كونوا مجموعة ضغط أجبرت العناصر المعتدلة على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً .

وأدت موجة الهجرة اليهودية الجديدة بعد عام 1351هـ/ 1933م إلى تزايد النشاط السياسي لكافة الاتجاهات . وفي محاولة من اللجنة التنفيذية

لإحياء نشاطها دعت إلى اجتماع في شوال 1351هـ/ شباط - فبراير 1933م عرضت خلاله سياسة عدم التعاون ومقاطعة البضائع البريطانية . وتفاقمت الأمور بعد أن تولت اللجنة التنفيذية رعاية مظاهرتي القدس ويافا في شهر تشرين الأول ، وأعقب ذلك أسبوع من الاصطدامات مع قوات الحكومة كشف رد الفعل العربي تجاه الهجرة اليهودية المتزايدة واستعداد العرب لتحدي سلطة الانتداب . وفي أجواء الحماسة التي تولدت عن مظاهرات 1351هـ/ 1933م مع الاستياء الناشئ عن الهجرة وشراء الأراضي ، خرج الجميع بنتيجة واحدة هي أنه : من أجل الحفاظ على الصفة العربية لفلسطين ، على العرب أن يلجؤوا إلى الثورة . ومع أن الأسلوب الثوري لم يكن جديداً ، فإن السياسة البريطانية في تشجيع نمو الوطن القومي ، وإخفاقها في إمكان الوصول إلى تسوية ترضي الفلسطينيين ، عجّلا في تقدم الاتجاه إلى العمل الثوري وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية .

وبدأت الإعدادات الأولية للثورة في منتصف الثلاثينيات في مناطق متعدّدة ، ورافقت النشاطات السرية عمليات جمع السلاح والتدريب العسكري ، إلا أن تنظيم الشيخ عز الدين القسام في حيفا وجنوب غرب الجليل كان الوحيد بين سائر التنظيمات الذي خطا جدياً من أجل إحداث تغيير في السياسة الرسمية بالقوة . ودخلت عناصر جديدة من الفلاحين والعمال في حركة النضال ، هذا فضلاً عن صلة الشيخ القسام بالشباب المثقف من خلال رئاسته الجمعية الإسلامية في حيفا ، ومن خلال ارتباطه بزعامات الحركة الوطنية ، وكان ذلك دليلاً واضحاً أن مقاومة الانتداب والصهيونية تجاوز الحواجز بين الطبقات . وكان الشيخ قد بدأ أواخر العشرينيات التجول بين القرى لتنظيم حلقات سرية أخذت بضرب أهداف معينة (رمضان 1351هـ/ أواخر 1932م) . وحين انتقل إلى التلال المجاورة لحيفا شعبان 1354هـ/ أوائل تشرين الثاني - نوفمبر 1935م مع بعض أتباعه لدعوة الفلاحين للثورة لم يتح له الوقت لتحقيق هدفه وسقط شهيداً مع بعض رفاقه في معركة غير متكافئة مع القوات البريطانية (رمضان 1354هـ/ تشرين الثاني - نوفمبر 1935م) وأصبح الشهداء رمزاً للتضحية والفداء .

وكان لاستشهاد القسام ورفاقه ، واكتشاف شحنة جديدة من الأسلحة المهربة في ميناء يافا لليهود ، أثرها في تفاقم مشاعر الغضب والاستياء والتخوف ، وبضغط شعبي تقدمت الأحزاب ، عدا حزب الاستقلال (لاتباعه سياسة اللاتعاون) بمذكرة مشتركة لعرض المطالب الوطنية مع التحذير من تدهور الحالة . وقد أصبح الطريق ممهداً إلى نشوب ثورة ، خاصة لأن الأقطار العربية الأخرى في المنطقة كانت تقترب من تحقيق الاستقلال ، وفي أجواء من التوتر التي سادت البلاد وقع حادث صدام بين العرب واليهود على طريق طولكرم (24 المحرم 1355هـ / 15 نيسان - أبريل 1936م)، وجاء رد الفعل العربي عنيفاً وعفوياً بدأ بإعلان الإضراب في يافا استنكاراً ثم بتشكيل لجنة قومية في نابلس تبعتها لجان مماثلة في سائر المدن دعت إلى الإضراب العام ، وكان الشعور المناهض للبريطانيين هو الظاهرة البارزة ، وأصدر زعماء الأحزاب بياناً طلبوا فيه من الشعب مواصلة الإضراب (عدا الخدمات الضرورية) ، وتألفت اللجنة العربية العليا في 4 صفر 1355هـ/ 25 نيسان - أبريل 1936م من رؤساء الأحزاب برئاسة المفتي لتنسيق نشاطات مختلف اللجان القومية .

وكان شمول الإضراب دليلاً على تضامن الصفوف وعلى قدرة الشعب على مواجهة العقبات المادية . وبلغت الحياة العامة في نهاية الشهر ذروة الشلل (عدا الخدمات الضرورية وقطاع الموظفين والبلديات) . وفي 16 صفر / 7 أيار - مايو دعا مؤتمر اللجان القومية في القدس إلى الامتناع عن دفع الضرائب إلى أن تُغير الحكومة سياستها . وتحوّل الإضراب العام إلى ثورة مسلحة وبدأت المجموعات المسلحة تمارس نشاطها في أنحاء مختلفة من البلاد ، وهاجمت الأحياء والمستوطنات اليهودية والمؤسسات الحكومية والعسكرية . وقد نظمت المجموعات الثورية قيادات محلية اعترفت بالقيادة العليا لفوزي القاوقجي الذي دخل فلسطين في جمادى الأولى 1355هـ/ مطلع آب - أغسطس 1936م على رأس مجموعة من متطوعين عرب ساعدت على تدريب الشباب الفلسطينيين على أعمال الثورة (سترد لاحقاً) . وتصاعدت العمليات خلال الصيف برغم إجراءات القمع البريطانية التي شملت تهديم جزء كبير من يافا وفرض عقوبات جماعية على القــرى .

واستمر الإضراب نحو ستة أشهر ، وهو أطول إضراب في الوطن العربي ، ولكنه لم يثبت فعاليته في إرغام الحكومة على تغيير سياستها بوقف الهجرة أو تأليف حكومة وطنية ، كما لم يشل عمل الحكومة أو الحياة الاقتصادية تماماً ، واستمر اليهود في تطوير الموارد والمشاريع الاقتصادية التي يملكونها في البلاد . يضاف إلى ذلك أن الموظفين العرب لم يشاركوا في الإضراب ، بسبب تحذير الحكومة لهم ، مع أنهم عبروا عن تضامنهم مع المضربين وأسهموا في الدعم المادي للإضراب، وكانوا في أحيان كثيرة على علاقة سرية بالثورة وأمدوها بالمعلومات .

ولم يكن توقف أعمال الثورة (سترد لاحقاً) إلا هدنة مؤقتة ، استعاد خلالها الشعب العربي الفلسطيني عافيته بعد الصعوبات التي خلفها طول الإضراب ، كما بُذل جهد تنظيمي لجمع المال وشراء السلاح ، وعمل دعائي لمرحلة ثانية من القتال ، إذا ثبت ضرورتها ، خاصة لأن الجماعات المسلحة لم يُنتزع سلاحها ، وظلت اللجان القومية على اتصال بالثوار . وحين نشرت اللجنة الملكية توصياتها بالتقسيم (وردت سابقاً) كان ذلك يعني أن المرحلة الثانية من الثورة قد انطلقت، واستخدم البريطانيون حادثة اغتيال حاكم لواء الجليل ذريعة لمزيد من القمع . وكان تنظيم الثورة المتجددة أشد إحكاماً فتألفت لجان قومية جديدة ذات قواعد شعبية ، وتولت القيادة العليا (اللجنة المركزية للجهاد) في دمشق مسؤولية إجراء التنسيق والتعاون بين تشكيلات الثوار وتقديم المساعدات المالية والطبية والأسلحة . وتولى قيادة التشكيلات قادة محليون يرتبطون بأوثق الصلات بالفلاحين ، وعمل عدد من المثقفين مستشارين لدى قيادات الثوار . واجتذبت الثورة مزيداً من المتطوعين واستطاعت أن تحافظ على استمراريتها حتى بعد رحيل الزعامات السياسية أو اعتقالها ، وبعد حَل اللجنة العربية العليا . ووصلت الثورة ذروتها في 1357هـ/ صيف 1938م وخريفه ، فشملت الريف كله من الشمال حتى بئر السبع ودخل الثوار المدن ، وأصبحوا أسياد الموقف عسكرياً في عدة نواح من فلسطين .

وأفلت زمام البلاد من أيدي السلطات وانهارت الإدارة الحكومية في المدن الرئيسية وشملت أعمال الثوار تحطيم الجسور والسكك الحديدية وخطوط التلغراف وأنابيب النفط ووسائل النقل ، وأدى اتساع أعمال الثورة إلى إجراءات بريطانية شديدة لسحق الثورة حتى لا تعطي الحكومة انطباعاً بالخضوع للعنف . وجرت محاولة

أخيرة لبعث الحياة من جديد في الثورة بعد أن تضافرت عوامل انعدام الثقة بنيات الحكومة ، وتصاعد الإرهاب إثر صدور الكتاب الأبيض 1358هـ/ 1939م (ورد سابقاً) ، ولكن غدا من الواضح، وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، أن قوة العرب وقدرتهم على مقاومة بريطانيا والصهيونية بقوة السلاح أصبحت مضعضعة ومستنفدة . وأخذ زعماء الثورة يختفون من المسرح واحداً بعد الآخر ، وجُرد السكان تماماً من السلاح وضاعت فرصة مقاومة خلق دولة صهيونية في فلسطين ، فضلاً عن تحقيق استقلال وطني .

ولا يمكن أن يعزى الإخفاق إلى تقصير في المشاعر الوطنية . لقد قامت الثورة على إحدى أكبر القوى في ذلك العصر ، ومع ذلك استعانت بالجماعات الصهيونية للوقوف في جبهة مشتركة مضادة لقوات الثورة . إلا أن هذا العامل وحده لا يعلل الإخفاق ، فقد أفقد الثورة قوة دفعها إعلان بريطانيا نيتها إعادة تقييم الوضع السياسي في مؤتمر لندن (يرد لاحقاً) ووجد بعض السياسيين أنه يمكن أن يكون هناك بديل للثورة المسلحة . وكان الافتقار إلى الوحدة داخل الزعامة السياسية عاملاً هاماً . وحالت سيطرة الولاءات المحلية والمصالح الشخصية داخل قوى الثورة دون تنظيم ثوري يشمل فلسطين بأسرها ، قادر على مواجهة تفوق القوة العسكرية البريطانية . إلا أن العامل الهام والأساسي في الخيبة هو أطماع الحركة الصهيونية ومخططاتها التي لم تكن تسمح بتحقيق الأهداف العربية في فلسطين .

وبنشوب الحرب العالمية الثانية ساد فلسطين حركة من الركود والجمود وكان معظم الزعماء السياسيين في السجون أو في المنفى . وعمدت السلطات البريطانية ، من أجل تجنب أعمال الثورة ، إلى ممارسة عملية قمع قاسية تناولت من تبقى من الزعامات السياسية والثورية . وأخذت المحاكم العسكرية تعتقل المشتبه بهم وتحتجزهم دون محاكمة . وتجدد العنف في فلسطين في نهاية الحرب العالمية الثانية ولكن بين الصهيونيين والبريطانيين . ولم يُمَكّن هذا الوضع الزعامة الفلسطينية من حشد قوى عرب فلسطين ، في وقت كانت المنظمات الصهيونية قد أكملت استعداداتها بمساندة الولايات المتحدة . وكانت المحاولة الوحيدة التي سمح لعرب فلسطين بإبدائها ، إحياء النشاطات الرياضية والكشفية في صفوف الشباب التي كانت تشمل في برامجها نوعاً من التدريب العسكري ولكن لم يرقَ إلى ما وصل له الصهيونيون .

وكان تصويت الأمم المتحدة لمصلحة مشروع التقسيم (ورد سابقاً) بداية مرحلة جديدة من الصراع في فلسطين ، وكان الخطأ في عدم الإعداد للحيلولة دون التقسيم وحشد جميع القوى العربية لمقاومته ، وكذلك كان الخطأ الاستهانة باستعدادات الصهيونيين والثقة بالإنكليز والاعتماد عليهم في منع تنفيذ التقسيم ، وهم الذين جردوا عرب فلسطين من السلاح ، وكان لا يمكن تحقيق التقسيم بوسائل سلمية ، بل سيعتمد على نتاج القتال بين الصهيونيين والعرب . وكانت الدول العربية قد وضعت خططاً عامة فقط للدعم الدبلوماسي والعسكري . وقررت تقديم السلاح إلى عرب فلسطين وتدريبهم استعداداً للمعركة (سيرد لاحقاً) . وحين بدت الحرب محتمة كان الوقت متأخراً جداً بالنسبة لعرب فلسطين للاستعداد من أجل استئناف النضال . وجرى حشد مجموعات المقاومة بسرعة بإحياء اللجان القومية المحلية ، وأقيم معسكر لتدريب المتطوعين ومدرسة لتخريج الضباط العسكريين في قطنا قرب دمشق ، وبدأت

الهيئة العربية العليا الجهود لتجديد قوات الجهاد المقدس في المناطق الوسطى والجنوبية بقيادة عبد القادر الحسيني (الذي قاد المجاهدين في ثورة 1355-1358 هـ/ 1936-1939م) .

ورغم عدم التكافؤ بين هذه القوات جميعاً والمنظمات الصهيونية من حيث التجهيزات والتدريب والتسليح ، فقد قامت هذه القوات بمجاهدة الصهيونية منذ أن تفجر العنف بعد صدور قرار التقسيم ، في المناطق المختلفة وعلى طرق المواصلات الرئيسية وجميع أنحاء البلاد واستطاع عرب فلسطين أن يحافظوا على الكثير من مواقعهم وأن يمسكوا زمام الموقف خلال الشهور الأربعة الأولى من المقاومة قبل أن يتولى الجانب الصهيوني ، تدعمه دعماً مباشراً أو غير مباشر القوات البريطانية ، القيام بعمليات حربية واسعة النطاق وسيلتها الإرهاب المسلح ، دفعت بآلاف الفلسطينيين إلى النزوح قسراً وإقصائهم بالقوة عن ميادين القتال قبل أن تقع المواجهة بين القوى العربية النظامية والقوة الصهيونية .

وهكذا فإن ثلاثة عقود من الاحتلال البريطاني في فلسطين جعل ميزان القوى في غير مصلحة عرب فلسطين ، فقد كان عليهم أن يواجهوا عقبة كبرى هي وقوف شعب صغير أمام الثقل المشترك للإمبراطورية البريطانية والحركة الصهيونية .

خامساً : العامل الاقتصادي الاجتماعي أسلوباً للمواجهة :

تأكد للرأي العام الفلسطيني في هذه المرحلة أن مقاومة الخطر الصهيوني لن تكون بمواجهة سياسية بحتة ، ذلك أن الهجرة اليهودية لها تأثيرها في بنية المجتمع العربي الفلسطيني بكل فئاته ، الفلاحين ، العمال ، المثقفين ، الطبقة الوسطى الناشئة في المدن . وللصمود في وجه المجتمع اليهودي الأكثر تقدماً ، كان لابد من تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي الفلسطيني ، الذي كان يعاني كسائر المجتمعات العربية المعاصرة من مؤثرات عديدة حكمت عليه بالتخلف النسبي . ولم يكن بالإمكان الاعتماد على مبادرات السلطة الانتدابية للتطوير : فالوطن القومي اليهودي لم يكن ليتوطد لولا المعاملة التمييزية بين المجتمع العربي واليهودي . وكان على العرب في فلسطين لمواجهة القوى الصهيونية الضاغطة ، الاعتماد على أنفسهم باتباع أسلوبين : الأول مقاطعة البضائع والمشاريع اليهودية ، على أنه الوسيلة لإحداث انهيار في الأسس الاقتصادية للوطن القومي ، ومع أن نجاحه يبقى محدوداً فإن المحاولات لتجديد المقاطعة لم تتوقف . أما الأسلوب الثاني : فكان تطوير القدرات الذاتية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها جزءًا هاماً من البرنامج السياسي لحركة النضال .

وكان الإحساس بأهمية القيام بعمل منظم وبوسائل علمية ، لتنمية الفعاليات العربية من أجل مواجهة الجهود الصهيونية ، قد تجلى في فلسطين منذ أواخر الحرب العالمية الأولى بإحياء الجمعيات العلمية والاجتماعية التي كانت في العهد العثماني وإنشاء جمعيات جديدة . ونشطت حركة تكوين الجمعيات والنوادي مع قيام حكومة دمشق العربية بإحداث المدارس وتطوير حركة كشفية والقيام ببعض المشروعات الاقتصادية . وتزايد الاهتمام بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع إقرار الانتداب ، وأقرّ المؤتمر العربي الفلسطيني (ذي القعدة 1340هـ/ آب - أغسطس 1922م) مقاطعة

البضائع اليهودية وعدم الاشتراك بمشروع روتنبرغ Rotenberg (امتياز يهودي للاستفادة من مياه نهري الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية) والحيلولة دون بيع العقارات لليهود ، وتوفير الظروف الملائمة لتبصير الفلاحين بالشؤون المالية. وطرحت خلال المؤتمر قضية الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة بوصفه سلاحاً اقتصادياً ، ولم يلق الاقتراح نجاحاً ، وبذلك أخفقت القيادة السياسية في اللجوء إلى سلاح فعال . وفي جمادى الآخرة 1341هـ/ شباط - فبراير 1923م انعقد المؤتمر الزراعي الاقتصادي العربي بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتقرر فيه مطالبة الحكومة بإلغاء بعض الضرائب والفوائد بقصد تشجيع الزراعة والمطالبة بإنشاء مدرسة زراعية .

وقد نشطت الجهود في مطلع الثلاثينيات من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي مع ظهور التنظيمات والحركات الجديدة التي انبثقت عن الشباب والتي عملت على مواجهة الصهيونية : فأنشئ البنك العربي عام 1348 هـ / 1930م لخدمة اقتصاد البلاد بحيث أصبح مؤسسة عربية رئيسية في المجالات المالية والسياسية والوطنية . ودعا مؤتمر نابلس في جمادى الأولى 1350هـ/ أيلول - سبتمبر 1931م إلى تشجيع الصناعات الوطنية ومقاطعة المواد المستوردة . وكان من جملة قرارات المؤتمر الإسلامي العام في القدس شعبان 1350هـ/ كانون الأول - ديسمبر 1931م ، إنشاء جامعة إسلامية كبرى في القدس باسم جامعة المسجد الأقصى ، لتدريس العلوم الإسلامية والعلوم الحديثة لمواجهة الغزو الثقافي الأجنبي ، ومقاومة الأثر الذي تحدثه الجامعة العبرية (سيرد لاحقاً) . واتخذ مؤتمر الشباب العربي الأول شعبان 1351هـ/ كانون الأول - ديسمبر 1932م قرارات بتشجيع الصناعة الوطنية وتنظيم حركة كشفية وطنية . ودعت أبحاث مؤتمر الشباب العربي الثاني صفر 1354هـ/أيار - مايو 1935م إلى إدخال التحسينات الاجتماعية والاقتصادية ، وحشد الجيل الناشئ في النوادي الرياضية ومنظمات الشباب ناذرين أنفسهم لمكافحة الصهيونية . وشهدت فلسطين في ربيع الأول 1352هـ/ تموز 1933م إقامة المعرض العربي في القدس ، بهدف تنشيط الصناعات العربية ونبذ الأجنبي واليهودي منها ، وتشجيع التبادل مع المناطق العربية المجاورة التي مزقتها الحدود والحواجز الجمركية .

وأولت الحركة الوطنية في فلسطين مسألة التعليم عناية خاصة ، نظراً لإصرار الانتداب على توجيه التعليم العربي ، وسياسة المحاباة لليهود في مجال التعليم . وأبدى الشعب في المدن والقرى حماسة واندفاعاً للتعليم في جميع مراحله وأسهم الأهلون في تحمل تكاليف المدارس وتقديم الأرض ومواد البناء . وكان للمبادرات الأهلية دورها في افتتاح المدارس الوطنية وتوسيع الموجود فيها ، ونشطت دوائر الأوقاف والجمعيات الدينية في نشر التعليم ، كما تولى المجلس الإسلامي إنشاء المدارس وتقديم الإعانات للمدارس الأهلية . وكان للجمعيات الأرثوذكسية إسهامها أيضاً في إيجاد المدارس . ودار محور الاحتجاجات العربية حول ضآلة المدارس وانخفاض مستوى التعليم ، وإهمال الحكومة ومعارضتها نشر التعليم الثانوي والمهني . وطالبت الاحتجاجات بأن يُعطى العرب نصيبهم في ميزانية المعارف حسب نسبتهم العددية وأن يتولوا بأنفسهم إدارة مدارسهم أسوة باليهود .

إلا أن المطالبة بتسليم إدارة المعارف إلى العرب والاحتجاج على السياسة التعليمية لم يرافقها دعوة إلى مقاطعة إدارة المعارف حتى خلال الثورة

الكبـرى . ويعـود هـذا إلـى عـاملين : الأول أن الاحتجاج قد أجبر الحكومة على أن تنشط على الأقل في الجانب الكمي من التعليم ، والعامل الثاني هو أن التعليم ، مهما كان مشوهاً ، اعتبر وسيلة لخلق جيل جديد يحمل أعباء مراحل النضال المقبلة . وصحيح أن الوعي الوطني في فلسطين لم ينشط بفضل المناهج التعليمية الهادفة إلى قتل الروح الوطنية ، بل نما في أجواء وفرتها الأجهزة الوطنية مثل المدارس الوطنية والنوادي والأحزاب والمساجد والصحف . إلا أنه مع ازدياد عدد الطلبة ، وخاصة في المرحلة الثانوية ، أخذت قوتهم تتصاعد وتجاوبوا مع الحركة النضالية . وعمدت تنظيمات الشباب في الثلاثينيات إلى تبصير الطلبة ثورياً . وأدركت حكومة الانتداب آثار تبصير الطلبة ، فعمدت إلى اتخاذ إجراءات قمعية للحدّ من نشاطهم واشتدت في مراقبة المعلمين .

وعكفت الحركة الوطنية بوجه خاص على تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية ، نظراً لأن هذه الفئة هي المستهدفة أصلاً في عملية الاستيطان . ولما كانت الحركة الوطنية قد أدركت عجز سلطات الانتداب عن حماية الفلاح أو تحسين أوضاعه ، كان لابد لها من الاعتماد على محاولات تطوير ذاتية تكفل حماية الفلاح واستصلاح الأراضي وإنقاذها . وقد بادرت اللجنة التنفيذية عام 1351هـ/ 1932م إلى إنشاء (صندوق الأمة) الذي تحوّل إلى شركة عربية لاستصلاح الأراضي المعرضة للسقوط بأيدي المنظمات الصهيونية وإنقاذها . وتمكن الصندوق من منح قروض صغيرة لبعض المزارعين لتمكنهم من استغلال أراضيهم . وفي عام 1354هـ/ 1935م أسس مصرف زراعي عربي لمؤازرة الفلاح وإعمار أراضيه وصيانتها ، وكان أحد أهداف مصرف الأمة العربية (أسس 1356هـ/1937م) تقديم القروض إلى المزارعين العرب .

ومع ازدياد الضغط لبيع الأراضي الذي رافق تزايد الهجرة عند منتصف الثلاثينيات تداعى عدد من النشطين سياسياً إلى العمل لوقف بيع الأراضي وذلك بمراقبة سجلات الأراضي ، وجمع المعلومات عن صفقات البيع المحتملة ومحاولة وقفها ، والاتصالات الشخصية مع الفلاحين في القرى لتحذيرهم من بيع أراضيهم لليهود . وكان للمجلس الإسلامي الأعلى إسهامه في معركة إنقاذ الأراضي، وسعى المؤتمر الإسلامي العام في القدس 1350هـ/1931م لتجنيد القوى الإسلامية في هذا المجال وكان من قراراته تأسيس شركة إسلامية كبرى لإنقاذ الأراضي في فلسطين من خطر انتقالها إلى اليهود ، ولاقى المشروع دعماً معنوياً بالغاً (سيرد لاحقاً) ، ومع أن حملة التبرعات لم تنجح ، إلا أن القرار كان دافعاً لاستمرار المجلس الإسلامي الأعلى في القيام بحملة دعاية فعالة في الصحف والمساجد ضد بيع الأراضي لليهود ، وقد شُجّع صغار الملاكين من أصحاب الأراضي على تسجيل أراضيهم وقفاً على ورثتهم للحيلولة دون بيعها في المستقبل لليهود . وبدأ المفتي شخصياً منذ شعبان 1353هـ/ تشرين الثاني - نوفمبر 1934م بزيارة المناطق التي كان اليهود يحاولون شراء الأراضي فيها شارحاً مخاطر بيعها مؤكداً أن البيع خروج على الدين وخيانة للوطن . وقد أوصل خطباء الجوامع وشيوخ القرى هذه الرسالة إلى أقصى المناطق الريفية ، وانضم إلى الحملة رجال السياسة والصحافة الذين أخذوا العهد من أهل القرى بالامتناع عن بيع الأراضي .

وقد تعزز هذا الطابع الديني للحملة في اجتماع دعا له المفتي بوصفه رئيس المجلس

الإسلامي الأعلى في القدس في شوال 1353هـ/ كانون الأول - ديسمبر 1935م حضره عدد من رجال الدين لبحث مشكلات بيع الأراضي لليهود ، واتخذ الحاضرون فتوى بفرض عقوبات دينية على بائع الأرض والوسيط ، كما تقرر تشكيل جمعية «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ومركزها القدس للتشهير بأسماء السماسرة وتحذير الأمة منهم . وقد شارك العالم الإسلامي في قضية تحريم بيع الأرض دينياً فصدرت فتاوى لعدد من كبار رجال الدين من خارج فلسطين ، وشارك رجال الدين المسيحي في هذه الحملة وصدر تحذير عن رئيس مؤتمر الكهنة الأرثوذكس العرب باعتبار كل من يعمل على البيع أو السمسرة خائناً للمسيحية ومعرّضاً لحرمان الكنيسة . ونجحت الحملة إلى حد ما في وضع حد لبيع الأراضي وفي إقناع الفلاحين بوقف أراضيهم وقفاً ذُريّاً على أهلهم لحفظ أراضيهم، كما تألفت شركات محلية متعددة للمحافظة على الأراضي العربية إلا أن الضغط اليهودي على الأرض ظل مستمراً إلى حَد يثير قلق القطاع السياسي في المجتمع الفلسطيني .

وشغلت أوضاع العمال العرب السيئة اهتمام رجال السياسة والصحافة ، ويعود سوء أحوال تلك الطبقة إلى تدهور الحرف التقليدية مع تدفق البضائع الأجنبية ، وتهديد الصناعة الصهيونية ، القائمة على رأسمال كبير ، للصناعات العربية الناشئة . هذا بالإضافة إلى قيام حكومة الانتداب بمنح الصناعات الصهيونية حماية جمركية قوية وتقديم الامتيازات والمشاريع للمؤسسات اليهودية . وكان كثير من العمال في المدن ، وخاصة الساحلية، من الفلاحين الذين حرموا من الأرض في الريف وعاشوا في ظروف سيئة تتناقض مع الأحياء الحديثة التي أقيمت للمهاجرين اليهود الجدد . وقد مُنع هؤلاء العمال بالقوة من العمل في المشاريع التي تمنح إلى شركات ومقاولين يهود حتى في المحيط العربي أو خضعوا لمضايقات ، الأمر الذي أدى إلى وقوع اصطدامات وإلى تفشي البطالة بينهم. وكانت الحكومة المنتدبة تميز بين العمال العرب واليهود في الأجور وساعات العمل والضمانات الاجتماعية ، ومع أن عدداً من العمال الحرفيين استطاعوا إيجاد عمل لهم في قطاع الخدمات الحكومية ، أو أنشؤوا حوانيت أو ورش صغيرة إلا أن معظم العمال الحرفيين المهرة لم يكن لديهم خيار سوى البطالة أو العمل في قطاعات متدنية من الخدمات .

وأصبح أحد اهتمامات الحركة الوطنية والحركة العمالية بالذات الاحتجاج لدى الإدارة البريطانية على إهمالها أمر العمال العرب العاطلين، في الوقت الذي تنفق فيه مبالغ طائلة على تقديم العون المالي لليهود . وفي عام 1353هـ/1934م اتخذ العرب خطوات للدفاع والتنظيم الذاتيين عن العمال العرب لمواجهة محاولات الهستدروت Histadrut (اتحاد العمال اليهود) لإرهاب الأيدي العاملة العربية . وتألفت حاميات عربية في المدن الكبرى للرد على العدوان الذي يشنه العمال اليهود وتصعيد الدعاية لمقاطعة الإنتاج اليهودي . وتحمل العمال العرب قسطاً كبيراً في حركة النضال الفلسطيني بعد أن لمسوا مباشرة نتائج السياسة الصهيونية في محاربة الإنتاج الوطني وفي انخفاض مستوى المعيشة ، فشاركوا في جميع الانتفاضات الوطنية.

وكانت ثورة 1348هـ/ 1929م فعلاً ثورة الكادحين ، ووقع على الطبقة العاملة العبء الأكبر من إضراب 1355هـ/1936م وانضم كثيرون إلى الثوار، ومع أن العمال لم يكوّنوا قوة سياسية حتى

الحرب الثانية ، فإن التنظيمات العمالية بدأت تبرز على المسرح السياسي .

والملاحظ أن جميع الظروف السابقة لم تمنع الغنى النسبي لبعض سكان المدن العرب ، من أصحاب الأملاك والعاملين في مجال الاستيراد والتصدير ، وبعض أصحاب الصناعات الصغيرة أو المشتغلين في قطاع السفن والسياحة والبناء والخدمات والفعاليات التي رافقت زراعة الحمضيات. واستفاد هؤلاء من الفرص الاقتصادية في فلسطين الناجمة عن حتمية التطور التحديثي وعن نمو التجارة الخارجية ، وتحوّل المنتجات الزراعية إلى سلع تجارية وارتفاع سعر الأراضي وأجور المساكن في المدن ، وكان ذلك فرصة لظهور قطاعات جديدة من البورجوازية (غير المنتجة) ضمّت في عضويتها مسلمين ومسيحيين من الملاكين وأصحاب المهن الحرة وعددًا من العائلات الوجيهة التي هي أقل غنى .

وجاءت سنوات الحرب العالمية الثانية لتشهد محاولة للنهوض الاقتصادي عند العرب تولتها مجموعة من الذين سبق لهم العمل في الحقلين الاقتصادي والسياسي من أصحاب الاتجاهات « الاستقلالية » . فقد نشط (بنك الأمة العربية) في عمله وتضخمت فيه الودائع واستثمرت في قطاعي الصناعة والزراعة ، كما أعيد عمل (صندوق الأمة) 1363هـ / 1943م وأصبح المؤسسة الوحيدة في البلاد (بعد تعطيل المجلس الإسلامي) القادر على وقف عمليات بيع الأراضي للصهيونيين ، وذلك بشراء الأراضي وتحويلها إلى وقف ، وكسب (الصندوق) دعم الفلاحين والبورجوازية الناشئة ، وتدفقت التبرعات على الصندوق من كل أنحاء فلسطين وافتتحت له مكاتب في المدن والقرى الكبيرة .

وتجددت الدعوة إلى مقاطعة البضائع والمؤسسات الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية، على أن تشمل المقاطعة أيضاً البلدان العربية المجاورة وفقاً لقرار مجلس الجامعة العربية في 1366هـ/1946م وبجهد مشترك مع الجامعة العربية بدأت حملة مجددة لإنقاذ الأراضي وتطويرها، (وكانت مشكلة إنقاذ الأراضي قد طرحت منذ المؤتمر التحضيري في الإسكندرية 1364هـ/1944م) . وخلال مداولات مجلس الجامعة العربية في بلودان (رجب 1366هـ/ حزيران - يونيو 1946م) تقرر إنشاء لجنة خاصة لإنقاذ أراضي فلسطين (تجمد القرار بسبب التطورات السياسية) .

لقد اعترض محاولة تنمية قدرات ذاتية ، اقتصادية - اجتماعية ، خلال الوجود البريطاني في فلسطين كثيرٌ من الصعاب ، أهمها السياسة البريطانية في التمييز بين المجتمعين العربي واليهودي . ففي حين التزمت بريطانيا بتسهيل إيجاد وطن قومي يهودي في فلسطين ومدّه بأسباب الحياة كي يصبح دولة كان المجتمع العربي في فلسطين ، كما يقضي منطق الاستعمار ، يعتمد على بريطانيا في كل شيء ، المعارف والصحة والإدارة، كما كان الاقتصاد الأصلي يقدم عملياً الإعانات للاقتصاد الغازي ، إضافة إلى تقديمه الأساس الضريبي اللازم لتمويل الاحتلال .

سادساً : العمق العربي للحركة الوطنية الفلسطينية :

منذ الوقت الذي أصبحت فيه فلسطين هدف المشروع الصهيوني ، كان الشعور بالخطر على إقليم فلسطين عاملاً هاماً في تأكيد أهمية التضامن

العربي وفي تعميق الشعور القومي . وقد أثارت نتائج الحرب العالمية الأولى مشاعر القلق والاستياء في الأوساط العربية ، بعد أن أصبح التقاء السياسات البريطانية والأهداف الصهيونية أكثر وضوحاً ، ولم تخفف من تلك المشاعر التصريحات البريطانية . وسعت الحركة الوطنية في فلسطين إلى توثيق تحالفها مع حكومة دمشق العربية ، وتركز هدف النشاط السياسي في فلسطين (سورية الجنوبية) في تلك المرحلة على الوحدة مع سورية ومكافحة الصهيونية ، وهو ما عبرت عنه مقررات المؤتمر السوري العام 1338هـ/1919م . وجاءت قرارات مؤتمر سان ريمو (رجب 1338هـ/ نيسان - أبريل 1920م) مخيبة لآمال العرب لأنها حكمت على المستطيل العربي الذي يشمل سورية والعراق بالتجزئة وبوضعه تحت نظام الانتداب . وكان انهيار الحكم العربي في دمشق ضربة أفقدت الحركة الوطنية مصدراً قوياً للتأييد . ولم يكن هذا يعني قبولاً بالواقع السياسي المفروض ، واستمر الاحتجاج على فصل فلسطين عن بقية المنطقة التي تنتمي إليها جغرافياً وقومياً وتاريخياً .

وبالرغم من المحاولات البريطانية الرامية إلى عزل فلسطين عن جيرانها ، وبالرغم من أن المطالبة بالحكومة الوطنية اتخذت صفة الأولوية في برنامج الحركة الوطنية الفلسطينية ، ظلت تلك الحركة ، وهي تواجه الخطر المزدوج البريطاني والصهيوني ، تعقد الآمال على عمل عربي عام ، وأعلنت أن مقاومتها إنشاء الوطن القومي اليهودي هو موقف عام مضاد للصهيونية التي تهدد الوطن العربي بمجمله . وبالمقابل دعم العرب موقف عرب فلسطين معنوياً ومادياً لمواجهة الخطر اليهودي ، واتخذ الشعور المعادي للصهيونية شكلاً وحدوياً اخترق الحدود المصطنعة . وقد سعى عرب فلسطين في مقاومتهم للصهيونية ، أن يثيروا تأييد فئات عربية غير رسمية ، وتجاوز الاهتمام الشعبي بمسألة فلسطين دور الحكومات التي تمتلك زمام أمورها في تلك الحقبة . وأبدى عرب فلسطين اهتماماً عميقاً بأمور البلاد العربية المجاورة وأحداث ثوراتها (ثورة مصر 1338هـ/1919م والثورة السورية 1344هـ/ 1925م) كذلك كان لقضية فلسطين وأحداثها صدى واسع خارج فلسطين ، بعيداً عن الأوساط الرسمية (زيارة بلفور إلى دمشق) .

وترسم أحداث 1348هـ/1929م المحاولة الأولى الهامة لتعبئة الدعم العربي والإسلامي خارج فلسطين من أجل قضية العرب الفلسطينيين . فقد أثارت الأحداث شعوراً بالتضامن مع العرب الفلسطينيين في البلاد العربية المجاورة ، وزاد قلق السلطات البريطانية امتداد أعمال التحريض على الصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين إلى الأقطار المجاورة ، إضافة إلى تهريب الأسلحة إلى فلسطين واحتمال انضمام متطوعين عرب إلى الفلسطينيين . وتوّجت جهود قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، لإثارة اهتمام العالمين العربي والإسلامي بقضية فلسطين بعقد مؤتمر إسلامي عالمي في القدس 1350هـ/خريف 1931م حضره زعماء من العالمين الإسلامي والعربي للبحث في وسائل حماية الأماكن المقدسة من التعديات والخطط الصهيونية وتعبئة الدعم الإسلامي للعرب في فلسطين في صراعاتهم ضد السياسة البريطانية تجاه فلسطين ، وكان من قرارات المؤتمر إنشاء شركة إسلامية كبرى لإنقاذ أراضي فلسطين وإنشاء جامعة المسجد الأقصى وإرسال وفود إلى البلاد

الإسلامية لجمع التبرعات . ومع أن معظم قرارات المؤتمر العملية لم تنفذ ، فلا شك أن المؤتمر كان الميدان الواسع الذي عبر أبناء العالم الإسلامي فيه عن اهتمامهم بالقضية الفلسطينية ، وشعر قادة الحركة الوطنية في فلسطين بما يمكن أن يحققه التحالف الوثيق مع قوة العالم الإسلامي من نتائج مثمرة . ويمكن أن يعزى تقصير المؤتمر في تحقيق نتائج سياسية حاسمة إلى افتقار البلدان المشاركة في المؤتمر إلى الثقل الدبلوماسي الكافي دولياً ، وقت كانت الظاهرة الاستعمارية لا تزال في أوجها.

والواقع أن فكرة الوحدة الإسلامية لم تثر قلق بريطانية والصهيونية بقدر ما أثارتهما فكرة الوحدة العربية . وكانت الاتجاهات الوحدوية قد ازدادت بروزاً في فلسطين منذ مطلع الثلاثينيات ، بعد حصول العراق على الاستقلال 1351 هـ / 1932م ، فقد تعزز الأمل بأن يصبح العراق الناطق باسم عرب فلسطين في عصبة الأمم ، ويوازن التأثيرات البريطانية والصهيونية ، ووضعت النواة في مؤتمر قومي عقد في القدس على هامش المؤتمر الإسلامي العام ، وضم عدداً من زعماء الحركة القومية العربية في المشرق العربي هدفوا إلى تجميع الصفوف في سبيل الحركة القومية ، بعد أن أقلقهم انشغال البلاد بمشاكلها الداخلية وما رافقه من تركيز على الاتجاهات المحدودة الضيّقة . وتم توقيع ميثاق قومي عام يؤمن بالوحدة التامة ولا يعترف بالتجزئة ويرفض الاستعمار ويقاومه . وعملت اللجنة التنفيذية المنبعثة عن المؤتمر من أجل الإعداد لمؤتمر عربي عام ، يبحث في الوسائل والخطط لتنفيذ الميثاق على مستوى شعبي في البلاد العربية كلها . وشهد المشرق العربي تحركات مدة تزيد عن عامين من أجل عقد المؤتمر المقترح الذي سيعمل على خلق كتلة عربية في سبيل مقاومة الاستعمار والصهيونية . واعترضت عقد المؤتمر عدة عقبات كان منها خلاف حول مكان عقد المؤتمر ومهمته ومسؤولية إعداده وتوجيهه . وكان الضغط البريطاني هو العامل الحاسم في الحيلولة دون عقده نظراً لما قد يسببه من ضرر للسياسات البريطانية في المنطقة إذا ما اعتمد فكرة الوحدة العربية .

وكان للنشاط العربي من أجل المؤتمر المرتقب ، أثره في نشوء حزب الاستقلال في فلسطين (ورد سابقاً) ، وكانت المساعي لإنشاء الحزب قد بدأت إثر انعقاد المؤتمر القومي العربي في القدس 1350هـ/ 1931م وذلك حرصاً من مؤسسيه على وحدة الحركة الوطنية ومنعاً من انتشار الإقليمية واقتداء بالقضية الاستقلالية في العراق وسورية . وأكدت نصوص منهج الحزب الوحدة العربية وإنكار التجزئة والعمل على إلغاء الانتداب وتصريح بلفور، وتجاوزت دائرة نشاط الحزب حدود فلسطين في شجب كل المحاولات التي تؤدي إلى تحطيم الأمة العربية وإعلان رفض كل المشاريع المشبوهة في البلاد العربية .

ومع أن نشاط الحزب قد تراجع 1351هـ/ أواخر 1932م فإن فكرته الداعية إلى الوحدة ظلت ممثلة عبر عدد من التيارات والحركات القومية المؤمنة بالفكرة ، خاصة بعد أن ازداد الوجود الصهيوني في فلسطين إلى درجة تثير القلق على مستقبل العرب فيها . وكانت قد نشطت على المسرح السياسي في المشرق العربي في تلك المرحلة تنظيمات سياسية هدفت إلى تنظيم القوى القومية وحشدها في سبيل الاستقلال والوحدة العربية ، وشغلت قضية فلسطين محور اهتمام هذه التنظيمات التي كانت عصبة العمل القومي من أهمها . وقد أقر بيان العصبة « محاربة الصهيونيين وإغلاق البلاد العربية في وجههم ووجه صناعاتهم ومتاجرهم

ورؤوس أموالهم وتحريم بيع الأرض لهم » .

وقد ظهرت مشاعر المرارة التي كانت تسود فلسطين بعد 1352هـ/1933م في أجزاء أخرى من الوطن العربي ، وغدت فلسطين محور الاهتمام العربي ، وشارك أعضاء من أحزاب وجمعيات ونواد من العراق وسورية ولبنان ومصر في المؤتمر الكبير الذي عقد في نابلس شعبان 1354هـ/ تشرين الثاني - نوفمبر 1935م بمناسبة ذكرى تصريح بلفور . وشجع الجهاد الوطني في مصر وسورية ضد الحكم الأجنبي العناصر الوطنية الثورية في فلسطين على انتهاج أساليب مماثلة للوصول إلى الأهداف نفسها . وكان من الطبيعي أن يكون لحصول سورية ومصر على بعض المكاسب السياسية من الحكم الأجنبي 1355هـ/1936م انعكاساته في فلسطين ، في وقت كانت الأمور فيها تجري في اتجاه معاكس .

وأسهمت الثورة الكبرى في فلسطين 1355هـ/1936م في دفع قضية الوحدة ، وناشدت اللجنة العربية العليا باسم العرب الفلسطينيين كل الحكام العرب بطلب المساعدة ذلك « أن تهويد هذه البلاد لا ينحصر ضرره بأهلها وحسب ، ولكنه يصيب البلاد العربية بأسرها ». ومع أن ظروف مصر وسورية في ذلك الوقت لم تتح لهما التدخل على المستوى الرسمي نظراً لانشغال البلدين بقضاياهما الخاصة ، فإن هذا لم يمنع أن تتخذ الكتل السياسية والهيئات الشعبية والأفراد فيهما وفي البلاد العربية الأخرى مواقف إيجابية تجاه القضية الفلسطينية وضد الصهيونية والمدافعين عنها . واتخذ العطف شكل مظاهرات احتجاجية واضطرابات ونداءات تدعو للمناصرة والمساعدة ، وأعلن الحكام العرب عن استنكارهم للسياسة البريطانية في فلسطين وتعدى الأمر إلى إرسال المساعدة المالية والمؤن والأسلحة، وتدفق مئات من المتطوعين العرب إلى فلسطين ، والتحقوا بالثورة للمشاركة في القتال إلى جانب إخوتهم الفلسطينيين وكان أهمهم الذين التحقوا بحملة فوزي القاوقجي القادمة من العراق عبر بادية الشام. وصدر المنشور الأول للحملة في جمادى الأولى 1355هـ/ آب - أغسطس 1936م باسم «قيادة الثورة العربية في سورية الجنوبية» . وكان لقدوم الحملة أثر عظيم في نشاط الحركة الثورية فاندمج معظم حملة السلاح في فلسطين تحت قيادة القاوقجي .

وسعت اللجنة العربية العليا إلى إدخال الحكام العرب في جهود دبلوماسية مع الحكومة البريطانية لنقل المطالب الفلسطينية ومحاولة الوصول إلى تسوية مناسبة للعرب على اعتبار أن قضية فلسطين قضية عربية عامة . وكان قبول بريطانيا بتدخل الحكام العرب يعكس بداية التوجه الجديد الذي أخذ يسود الدوائر البريطانية بأن المشكلة الفلسطينية أعقد من أن تحلّ وحدها منفردة عن سائر أجزاء المسألة العربية . وكان للأمير عبدالله والملك عبد العزيز دور بارز في الوساطة من أجل التهدئة واتفقا على توجيه نداء عام مع الملك غازي والإمام يحيى في 23 رجب 1355هـ/ 8 تشرين الأول - أكتوبر 1936م لدعوة أهل فلسطين إلى وقف الإضراب حتى يفسح للجنة التحقيق الملكية البريطانية (بيل) مجال العمل في جو هادئ ويتيح للحكام العرب فرصة التوسط لدى الحكومة البريطانية لقبول مطالب أهل فلسطين . واستجابت اللجنة العربية العليا للنداء العربي بإنهاء الإضراب وإيقاف أعمال الثورة (رجب 1355هـ/ تشرين الأول - أكتوبر 1936م) وعبّرت عن ثقتها بمساعدة الحكام العرب لتحقيق مطالب شعب

فلسطين الوطنية .

وكان تعيين لجنة بيل خطوة هامة نحو تعريب القضية الفلسطينية ليس فقط لأن اللجنة العربية العليا منذ بداية الإضراب والثورة كانت تحث الدول العربية على التدخل ، بل لأن الحكومة البريطانية بدأت تتراجع عن سياستها السابقة في عزل القضية الفلسطينية عن محيطها.

وبدأت ترى أنه لا يمكن معالجتها بدون أخذ آراء الدول العربية ومصالح بريطانيا فيها ومواقفها بالاعتبار . وبعد صدور تقرير اللجنة الملكية (جمادى الأولى 1356هـ/ تموز - يوليو 1937 م) ، الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام : عربي (يُضم إلى شرق الأردن ليكون مملكة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا) ويهودي وانتدابي إنكليزي ، استنكرت اللجنة العربية العليا المشروع ووجهت بياناً إلى الشعب العربي أعلنت فيه المبادرة للاتصال والتشاور مع الملوك والحكام العرب وزعماء العالم الإسلامي وهيئاته لأن فلسطين لا تخص عرب فلسطين فحسب بل العالمين العربي والإسلامي . وتوجهت وفود اللجنة العربية العليا إلى الأقطار العربية لشرح أخطار مشروع التقسيم وللاحتجاج من خلال مصر والعراق (وقد أصبحتا عضوين في عصبة الأمم) على مقترحات لجنة بيل حين يطرح مشروع التقسيم أمام لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم .

وكان لقرار التقسيم أثر بالغ على الحكومات والشعوب العربية فعمّت ردود الفعل المستنكرة لقرار التقسيم الأقطار العربية ، ونشطت لجان الدفاع عن فلسطين في تلك الأقطار . وكان للعراق موقف قوي أمام لجنة الانتدابات ، وكان خطاب ممثل مصر أمام مجلس العصبة ضد مشروع التقسيم قوياً في دفاعه عن حقوق العرب . وتوّجت جهود اللجنة العربية العليا لحشد الرأي العام العربي ضد التقسيم في عقد مؤتمر عربي عام (غير رسمي) في بلودان 13 رجب 1356هـ/ 18 أيلول - سبتمبر 1937م ونظمت المؤتمر (لجنة الدفاع عن فلسطين) في دمشق لتأكيد ارتباط العرب بقضية فلسطين ، وأكد المؤتمرون أن فلسطين جزء من الوطن العربي وأن للعرب الحق في الدفاع عنها لأن الفلسطينيين لا يمكنهم أن ينفردوا بحمل عبء المقاومة . وأن الدولة اليهودية تعدّ تهديداً خطراً للعالم العربي وطالبوا بإلغاء الانتداب وتصريح بلفور وعقد معاهدة أنكلو - فلسطينية ووقف الهجرة وبيع الأراضي لليهود .

وتعزز البعد العربي للقضية الفلسطينية في المرحلة الثانية من الثورة الفلسطينية فأصبحت سورية المركز الطبيعي للحركة وانتقلت إلى دمشق قيادة الثورة « اللجنة المركزية للجهاد » وكانت على اتصال بالمفتي في مقره الجديد في لبنان ، وعملت لجنة الدفاع عن فلسطين في دمشق على تنسيق العمل بين لجان الدفاع عن فلسطين في الأقطار العربية ووصلت الحملة المؤيدة لفلسطين في الأقطار العربية أوجها في شعبان 1357هـ/ تشرين الأول - أكتوبر 1938م بعقد المؤتمر البرلماني العربي والمؤتمر النسائي في القاهرة وأعلن المؤتمران تأييدهما لعرب فلسطين في مطالبهم الأساسية واستنكارهما للتقسيم .

وأدركت بريطانيا أهمية ردود الفعل في الدول العربية المجاورة في ذلك الوقت الذي ازدادت فيه احتمالات نشوب حرب عالمية وضرورة السعي إلى استرضاء العرب لضمان مصالحها الحيوية في المنطقة ، واقتنعت 1357هـ/ أواخر 1938م ، بعد أن تبين استحالة تنفيذ التقسيم ، بضرورة دعوة الدول العربية إلى مؤتمر في لندن مع وفد فلسطيني

وآخر يهودي من أجل تبني سياسة جديدة . وأملت بريطانيا أن تمارس الدول العربية تأثيراً معدلاً على الوفد الفلسطيني بحيث يمكن قبول المقترحات البريطانية . ووجهت الدعوة في شوال 1357هـ/ كانون الأول - نوفمبر 1938م إلى حكومات مصر والعراق والأردن والسعودية واليمن (واستثنيت سورية ولبنان بسبب تحفظ فرنسا) (ورد سابقاً) . ودارت مناقشات مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (المحرم 1358هـ/ شباط – فبراير 1939م) في طريق ملتو وحاولت الوفود العربية إيجاد أرضية مشتركة بين المواقف العربية والفلسطينية حول الهجرة وحقوق الأقليات والفترة الانتقالية للاستقلال. وانفض المؤتمر بدون اتفاق بعد أن دللت محاضر المؤتمر على الهوة التي تفصل وجهتي النظر العربية والبريطانية : فبريطانيا كانت غير راغبة بمنح سلطة للأغلبية العربية في أية دولة مستقلة في المستقبل . وصدر الكتاب الأبيض في ربيع الأول 1358هـ/ أيار - مايو 1939م كحلّ بريطاني من جانب واحد ولم تعمل الوفود العربية على حث اللجنة العربية العليا لاتخاذ موقف أكثر اعتدالاً (ورد سابقا) . وتكمن أهمية مؤتمر في لندن أنه أتاح للزعماء العرب أن يمثلوا جبهة موحدة حيال القضية الفلسطينية . وفيما يخص الفلسطينيين ، فإنه بفضل تدخل الدول العربية في القضية الفلسطينية . وبرغم خيبة المؤتمر ، استطاعوا أن يحصلوا على إقرار بريطانيا بحقهم في الاستقلال . وتركزت مساعي الحكومات العربية بعد نشوب الحرب لدى ممثلي بريطانيا في البلاد العربية على طلب إعادة النظر في الكتاب الأبيض وإزالة ما في مواده من غموض وتطبيق المبادئ التي جاءت فيه لمصلحة العرب .

وقد تعزز التدخل العربي في القضية الفلسطينية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك بسبب التوجه الوحدوي العربي الذي تجسد بمشاورات الوحدة العربية التحضيرية في الإسكندرية ، وشاركت فلسطين في تلك المشاورات بمندوب يمثل كافة الأحزاب . وجاء في القرار الجماعي لبروتوكول الإسكندرية (شوال 1363هـ/ تشرين الأول - أكتوبر 1944م) أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، كما تقرر دمج المسألة الفلسطينية في ميثاق الجامعة العربية (ربيع الآخر 1365هـ/ آذار - مارس 1945م) بموجب ملحق خاص . ومنذ إعلان الميثاق أصبحت الجامعة العربية هي الناطقة باسم فلسطين عربياً ودولياً .

وبإنشاء الجامعة قوي الاتجاه الذي ساد في أوساط الفلسطينيين من قبل بضرورة الاعتماد على الدول العربية ، خاصة نتيجة الوهن الذي أصاب الحركة الوطنية أواخر الثورة ، ولأن الزعامات الفلسطينية كانت في حالة انقسام . واعتقد عرب فلسطين أن باستطاعتهم أن يقاوموا الضغط الصهيوني المتصاعد خلال الحرب بالاعتماد المكثف على الحكام العرب لتقديم قضيتهم إلى الحلفاء المنتصرين . ولذا احتلت مسألة فلسطين مكاناً بارزاً في مساعي هؤلاء الحكام السياسية خلال الحرب وحصلوا على وعود وتأكيدات غامضة . ولاشك أن عدم استفادة العرب من ظروف الحرب ومن ثقل الوزن الطبيعي لموقع بلادهم وإمكانياته ، ومنها النفط ، من أجل تسوية قضية فلسطين وتبديل ما كان مرسوماً بشأنها ، كان من العوامل التي جعلتهم بعد الحرب تحت رحمة الحلفاء .

وقدّر لمصير فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية أن يكون مصدر قلق واهتمام لجميع العرب بعد أن اشتد النشاط الصهيوني في المجال السياسي

ووصلت أعمال الإرهاب والتسلح الصهيونيين إلى مرحلة خطرة . وأولت الجامعة العربية قضية فلسطين عناية كبرى : فاستغرقت القضية جلسات ونشاطها في دوراتها العادية وغير العادية وفي اجتماعات لجانها السياسية والاقتصادية ، وكانت مسألة فلسطين هي محور أول مؤتمر قمة عربي (أنشاص رجب 1366 هـ / أيار – مايو 1946م) ، وأبدى المجتمعون أملهم بأن لا تتخذ الدولتان «الديمقراطيتان الصديقتان» أية تدابير تمسّ حقوق العرب حرصاً على دوام الصداقة وتفادياً لرد فعل يفضي إلى اضطرابات يكون لها أسوأ الأثر على السلم العام . وعقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً فوق العادة في بلودان (رجب 1366هـ/حزيران – يونيو 1946م) لدرس الخطة الواجب إتباعها بعد صدور توصيات لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية (وردت سابقاً) . وانتهت الاجتماعات بمقررات علنية تنتقد توصيات اللجنة ومقررات سرية تنفذ لو حصل صدام : كالنظر في إلغاء امتيازات الدولتين (بريطانيا والولايات المتحدة) في الأقطار العربية وعدم السماح لهما بأي امتياز جديد .

ولم يكن للعمل العربي الجماعي أي مردود عملي سوى الوعود والتأكيدات من الحكومتين الأمريكية والبريطانية اللتين ظلتا على خططهما في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ولم يحقق مؤتمر لندن في دورتيه (المحرم 1366 و صفر 1367هـ/ تشرين الأول - أكتوبر 1946 و كانون الثاني - يناير 1947م) أي تقدم نحو حل القضية فقد كانت وجهات النظر متضاربة بين العرب وبريطانيا (ورد سابقاً) . ولم تر الأقطار العربية أي مبرر لرفع بريطانيا القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة إلا لإعلان استقلالها كبلد عربي . وأخفق المندوبون العرب في الهيئة الدولية بمحاولة تفادي تعيين لجنة التحقيق الدولية (انسكوب) وأخفقوا في جعل إعلان الاستقلال من مهمات اللجنة . وقام ممثلو الحكومات العربية أثناء اجتماع مجلس الجامعة في بنان بمقابلة لجنة التحقيق الدولية وجاء تقرير ة محققاً لمخاوف العرب (ورد سابقاً) وفي مم المتحدة أخفقت الوفود العربية في الدفاع عن مشروع الدولة الموحدة ثم أخفقت في منع التصويت على قرار التقسيم 16 المحرم 1367 هـ /29 تشرين الثاني - نوفمبر 1947م أو كسب أنصار لإحباط أكثرية الثلثين .

ومع أن العمل المسلح كان المصير المتوقع منذ اجتماع بلودان 1366هـ/ 1946م فإن تنفيذ قرارات الجامعة العربية لمساعدة الفلسطينيين بالمال والسلاح كان بطيئاً (اللجنة الفنية العسكرية)، كما أن احتمال اشتراك الجيوش العربية كان بعيداً ، لأنها لم تكن على استعداد من حيث العدد والتدريب ولعدم وجود خطة ، ولم تكن القيادات العربية على إحاطة كاملة بالموقف وخطورته . والتحق بعرب فلسطين بعد تفجر العنف عدد من المتطوعين من الأقطار العربية تمّ تدريب بعضهم وتمويلهم بإشراف لجنة الجامعة العربية العسكرية (جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي) فضلاً عن مجموعات أخرى من المتطوعين شكلها عدد من التنظيمات والأحزاب العربية ، وافتقرت جماعات المتطوعين إلى التسليح والتنظيم إلا أن مساندتهم لمقاومة عرب فلسطين مكنهم من الصمود وأخذ زمام الموقف في الأشهر الأولى التي أعقبت التقسيم ، حتى كانت الخطة الصهيونية الشاملة للاستيلاء التدريجي على المدن والقرى الفلسطينية وفرض واقع عسكري قبل انتهاء الانتداب في 7 جمادى الآخرة 1367هـ/ 15 أيار - مايو 1948م .

كان ارتباط قضية فلسطين بالقضايا العربية

الأخرى من أهم الأسباب التي دخلت حكومات الدول العربية من أجلها حرب 1367هـ/1948م ، في أول مواجهة علنية لإنقاذ فلسطين . إلا أن الاعتماد الكلي على الدول العربية لم يحقق النتائج التي كان عرب فلسطين يأملون فيها : فالمشاركة العربية (كانت رمزية) لم تصل إلى المستوى المناسب للمواجهة من حيث التدريب والتسليح والتنسيق . واستغل الصهيونيون هذا التدخل كي يصوروا للعالم وكأن نصف مليون يهودي كان عليهم أن يواجهوا جهداً عربياً موحداً لسبع دول ذات جيوش نظامية ، وهذا الادعاء ساعد الصهيونيين على الحصول على دعم دولي أكبر . ولا يمكن أن يعزى إخفاق العمل العربي الجماعي خلال مرحلة الانتداب في تحقيق نتائج مثمرة لمواجهة المشروع الصهيوني إلى ضعف الشعور القومي بل يكمن في وقوع الأقطار العربية تحت صور شتى من أشكال النفوذ الأجنبي يعيق عملها . وقصرت هذه الأقطار في اتخاذ مواقف حاسمة من الحكومتين الأمريكية والبريطانية . ولم يكن بوسع الجامعة العربية أن تعمل شيئاً لأنها كانت تعكس مواقف الحكومات العربية ، وجاء الاستعداد للمعركة غير متكافئ لذا جاءت نتائج المواجهة العربية الصهيونية محتمة .

وبوجه عام يمكن القول أن إخفاق الحركة الوطنية الفلسطينية في إحداث تغيير في الوضع السياسي خلال الثلاثين سنة من الوجود البريطاني والوقوف في وجه تمكين الصهيونية من تحويل مشروع الوطن القومي اليهودي إلى دولة لا يعود إلى عوامل داخلية بل إلى فقدان التوازن في القوة بين العرب وأعدائهم . ومع ذلك وبرغم عدم مواتاة الظروف لم يسجل شعب فلسطين على نفسه سابقة استسلام أو رضوخ للأمر الواقع .

أ.د. خيرية قاسمية

جامعة دمشق

المصادر والمراجع

1 - وثائق منشورة :

- بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل ، لبنان ، 1933 .
- البعث وقضية فلسطين 1944-1948 ، بيروت ، دار الطليعة ، 1973 .
- تقرير لجنة التحقيق الإنكليزية الأمريكية بشأن مشاكل يهود أوربا وفلسطين ، لندن 1946/4/20 ، عرضه وزير الخارجية على البرلمان بأمر جلالته ، القدس 1946، دار الفكر العربي ، بغداد ، 1947 ، (نقد وتعريف بقلم زكي صالح) .
- تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام 1930 (مترجم) ، الحق العربي في حائط المبكى في القدس .
- جانا ، محمد توفيق : (جمع) ، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية ، دمشق ، مطبعة الشعب ، 1937 .
- زعيتر ، أكرم: (أوراق) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939 ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1979 .
- قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين ، القاهرة 1970 .
- الكيالي ، عبد الوهاب : (إعداد) ، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918-1939، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968 .
- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الأولى 1915-1946 ، القاهرة ، الشعبة السياسية ، إدارة فلسطين ، جامعة الدول العربية ، مطابع جريدة الصباح ، 1957 .

2 - مذكرات وأوراق منشورة :

- البديري ، خليل :ستة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية وفيها ، القدس ، 1981 .
- الجمالي ، فاضل :ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي ، بيروت دار الفكر الجديد ، 1964 .
- الحسيني ، محمد أمين : (تصريحات وأحاديث)، حقائق عن قضية فلسطين ، القاهرة ، الهيئة العربية العليا ، 1957 .
- زعيتر ، أكرم :(يوميات) ، الحركة الوطنية الفلسطينية 1935- 1939 ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1980 .
- الشقيري ، أحمد : أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، بيروت، دار النهار، 1969 .
- الغوري ، إميل : فلسطين عبر ستين عاماً ، ج1 ، بيروت ، دار النهار ، 1972 . ج2 ، بيروت ، دار النهار ، 1973 .
- قاسمية ، خيرية : (إعداد) ، عوني عبد الهادي ، أوراق خاصة ، بيروت ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، 1974 .
- قاسمية ، خيرية : (إعداد) ، فلسطين في مذكرات القاوقجي 1936- 1948 ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دار القدس ، 1975 .

3 - مؤلفـــات :

- بدران ، نبيل : التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني ، بيروت ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، 1969-1979 .
- الحكيم ، يوسف : سورية والانتداب الفرنسي ، بيروت ، دار النهار ، 1983 .
- الحوت ، بيان نويهض :القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948 ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1981 .
- خدوري ، مجيد :عرب معاصرون : أدوار القادة في السياسة (مترجم) ، بيروت ، الدار المتحدة، 1973 .
- دروزة ، محمد عزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها : تاريخ ومذكرات وتعليقات ، ج1 ، صيدا المكتبة العصرية ، بيروت ، 1959- 1960 .
- دروزة ، محمد عزة : حول الحركة العربية الحديثة : تاريخ ومذكرات ، 3 مجلدات ، صيدا ، المكتبة العصرية ، 1951 .
- الرشيدات ، شفيق : فلسطين ، تاريخاً وعبرة ومصيراً ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ، 1968 .
- سخنيني ، عصام : فلسطين الدولة - جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني ، نيقوسيا ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، 1985 .
- السفري ، عيسى :فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، يافا ، مطبعة فلسطين الجديدة 1937 .
- طربين ، أحمد :الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر 1800-1958 ، دمشق ، (د.ن.) ، 1970 .
- طهبوب ، فائق :الحركة العمالية والنقابية في فلسطين ، الكويت ، شركة كاظمة ، 1982 .
- العارف ، عارف :النكبة : نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947- 1952 ، ج1 و ج4، بيروت ، صيدا ، المكتبة العصرية ، 1956 ، 1964 .
- قاسمية ، خيرية : الحكومة العربية في دمشق بين 1918-1920، القاهرة ، دار المعارف ، 1970 .
- الكيالي ، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1970 .

4 - مقـــالات :

- أبو رجيلي ، خليل : « الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل » ، شؤون فلسطينية ، عدد11 ، تموز / يوليو 1972 .
- غنيم ، عادل : «ثورة الشيخ عز الدين القسام»، شؤون فلسطينية ، عدد 6 ، كانون الثاني / يناير 1972 .
- قاسمية ، خيرية : « المؤتمر الإسلامي العام في القدس 1931 : محاولة للبحث عن نصير » ، دراسات تاريخية ، عدد 19 و 20 نيسان / أبريل - تموز / يوليو 1985 .
- كنفاني ، غسان : « ثورة 1936 - 1939 في فلسطين : خلفيات ، تفاصيل وتحليل » ، شؤون فلسطينية ، عدد 6 ، كانون الثاني / يناير 1972.

ثانياً : المصادر الأجنبية :

1- وثائق منشورة :

- Great Britain, Colonial Office, Palestine Royal Commission Report (peel Commission Report), Cmd. 5479, London, July 1937.
- Great Britain, Report of the Anglo-American Committee of Inquiry regarding the Problem of European Jewry and Palestine, Cmd. 6808, London, 20 April 1970.
- Tomeh, George J. (ed.), United Nations on Palestine and the Arab Israeli Conflict, 1947-1974, Beirut, Institute for Palestine Studies, 1975.

2 - مذكرات منشورة :

- Furlonge, Geoffrey, Palestine is My Country, The story of Musa Alami, London, John Murray, 1969.
- Newton, Frances Emily, Fifty Years in Palestine, Wortham, England, Coldharbour Press, 1948.

3 - مؤلفـات :

- Jeffries, J. , Palestine, The Reality, London, Longmans-Green, 1939.
- John, Ropert and Hadawi, Sami, The Palestine Diary, Vol. II, 1945-1948. Beirut, The Palestine Research Center, 1970.
- Kirk, Gerorge, A Short History of the Middle East, London, Methuen, 1964 (7th edition).
- Lesch, Anne Mosely, Arab Palestine 1919-1939 : The Frustration of a Nationalist Movement, Ithaca, New York, Cornell University Press, 1979.
- Lesch, Anne Mosely, «The Palestine Arab Nationalist Movement Under the Mandate», in: Quandt,
- William, Jabber, Fuad, and Lesch, Ann Mosely, (eds), The Politics of Palestinian
- Nationalism, Berkeley, University of California Press, 1973.
- Porath, Y., The Emergence of the Palestinian Arab National Movement 1918-1929, London, Frank Cass, 1974.
- Porath, Y., The Palestinian-Arab National Movement: from Riots to Rebellion, 1929-1939. Vol. II. London, F Cass 1976.
- Sayigh. Rosemary, Palestinians: From Peasants to Revolutionaries, London, Zed Press, 1979.
- Smith, Pamela Ann, Palestine and the Palestinians 1876-1983,

London, Croom Helm, 1984.

- Tibawi, Abd-al-Latif, Arab Education in Mandatory Palestine. London, Luzac,1956 .
- Antonius, George, The Arab Awakening, The Story of the Arab National Movement, Beirut, Khayaat's, (1956) .
- Barbour, Nevill, Nisi Dominus, A Survey of the Palestine Controversy, London, Harrap, 1946.
- Ben Gurion, David, Britain's Contribution to arming the Hagana in : W, Khalidi, (ed.) From Haven to Conquest : Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948, Beirut, Institute for Palestine Studies, 1971.
- Cattan, Henry, Palestine, the Arabs and Israel, The Search Justice, London, Longmans, 1969.
- Erskine, Mrs. Stuart, Palestine of the Arabs, London, Harrap, 1935.
- Himadeh, Said, Industry , Natural Resources, in: S. Himadeh (ed.), Economic Organization of Palestine, Beirut, American University of Beirut, 1939.
- Hopkins, Lister, Population, in: S. Himadeh (ed.), Economic Organization of Palestine, Beirut, American University of Beirut, 1939.
- Hourani, Albert, Arabic Thought in the Liberal Age, 1796-1939, London, Oxford University Press, 1962.



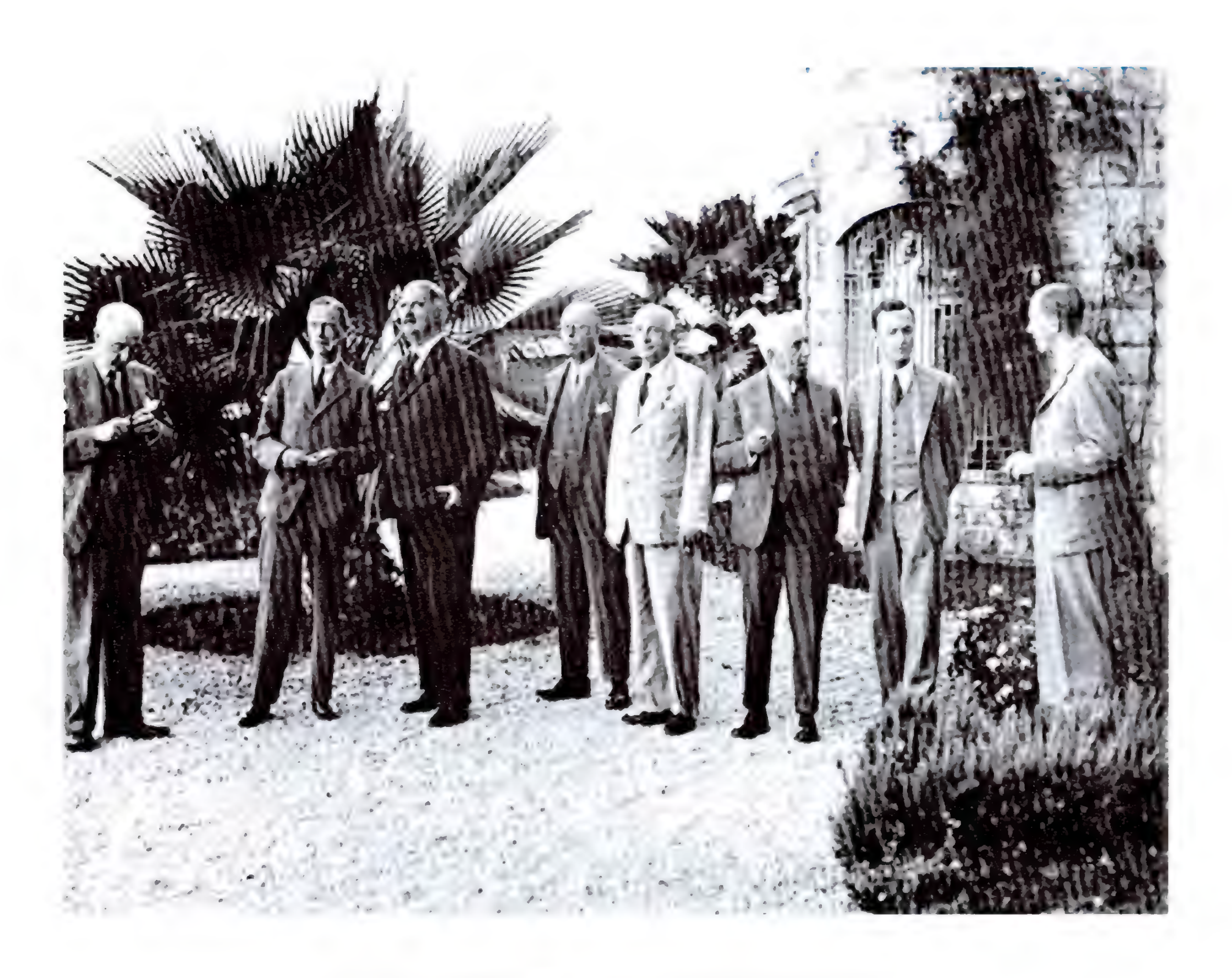
موسى كاظم باشا الحسينى السياسى الفلسطينى فى العشرينات وأوائل الثلاثينات

(Walid Khalidi, Before Their Diaspora, Institute for Palestine studies, Washingtin.D.C.1984)



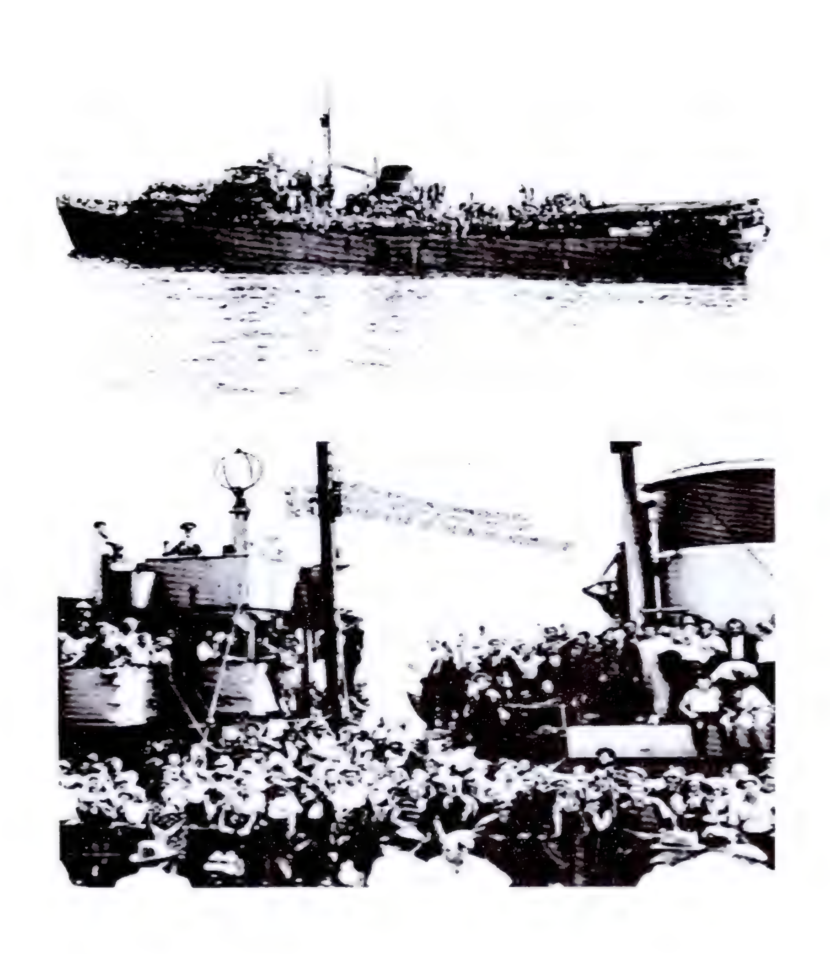
الشيخ عز الدين القسام قائد أول العمليات الفدائية 1935

(Walid Khalidi, Before Their Diaspora, Institute for Palestine studies, Washingtin.D.C.1984)

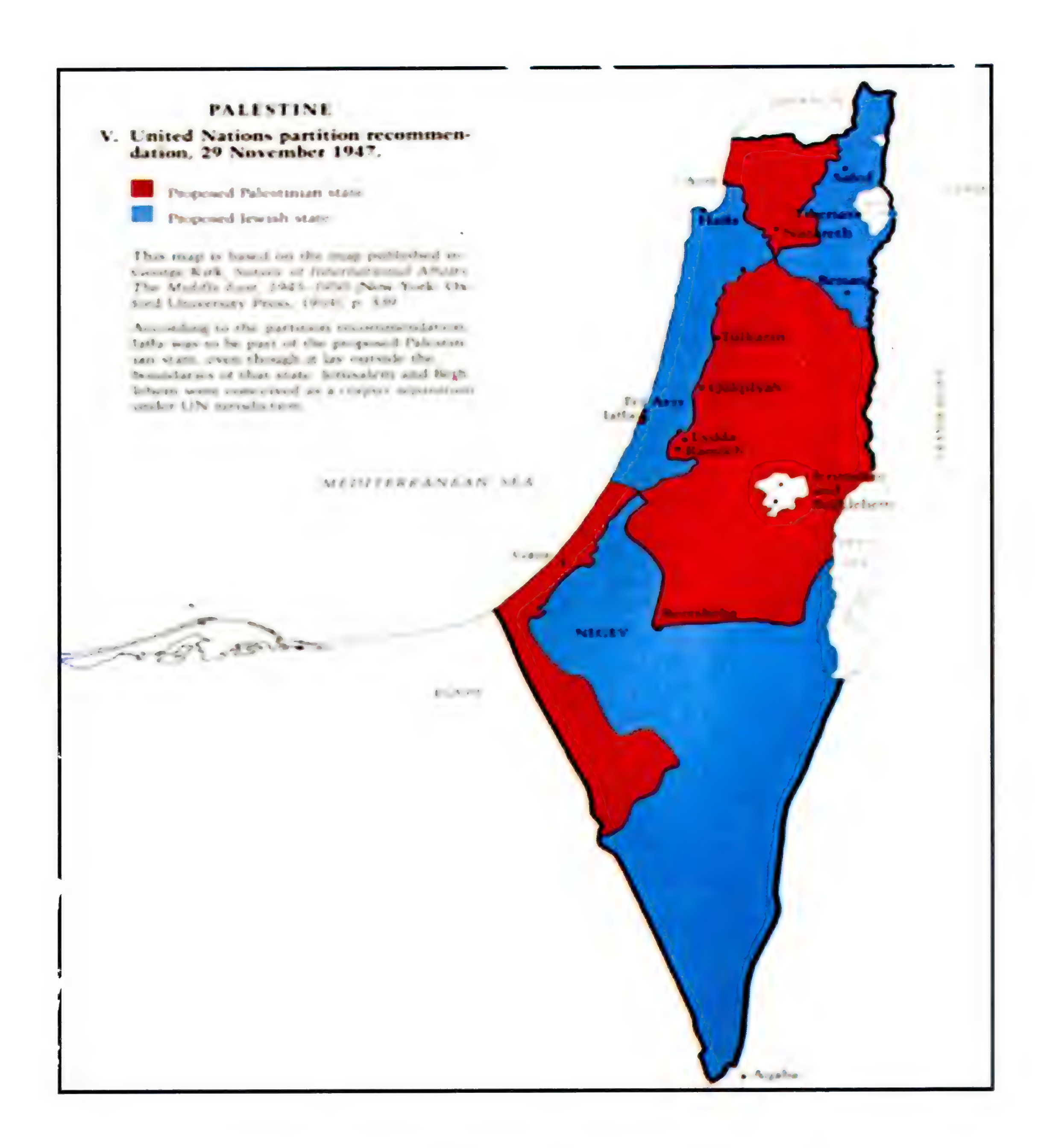


لجنة بيل الملكية 1936 - بيل رئيس اللجنة الثالث من اليسار

(Walid Khalidi, Before Their Diaspora, Institute for Palestine studies, Washingtin.D.C.1984)



موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين أواخر الحرب العالمية الثانية



مشروع تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة 1947/11/29



عبد القادر الحسينى يقود المقاومة فى فلسطين 1948

(Walid Khalidi, Before Their Diaspora, Institute for Palestine studies, Washingtin.D.C.1984)



الكونت برنادوت (سويدى) الوسيط الدولى الذى اغتالته العصابات 1948/9/17

(Walid Khalidi, Before Their Diaspora, Institute for Palestine studies, Washingtin.D.C.1984)

رابعاً : الحركات التحررية والاستقلالية في الجزيرة العربية :

1 - حركات التحرر والاستقلال في اليمن.

2 - حركات التحرر والاستقلال في دول الخليج العربي .

رابعاً : الحركات التحررية والاستقلالية في الجزيرة العربية

1 - حركات التحرر والاستقلال في اليمن

تمهيد :

لم يكن الاتفاق الودّي البريطاني / الفرنسي في مطلع القرن العشرين (1904م) على إطلاق يَدَي الدولتين الاستعماريتين في المشرق والمغرب العربي ، إلاّ تحصيل حاصل لاحتلالهما بعض ولايات رجُل أوربة المريض قبل ذلك ، في القرن التاسع عشر (الجزائر 1830م ، عدن 1839م ، مصر 1882م ، المغرب 1901م) ، بل إن بريطانيا بعد أن احتلت عدن ، مدَّت سيطرتها على مَشيخَات الجنوب اليمني ، ومنها حضرموت ، بعد ذلك بالتدريج. وكان اتفاق سايكس/بيكو (1916م) استمراراً للتعاون الاستعماري التآمري على الوطن العربي والإجهاز على الدولة العثمانية . وإذا كان شمال اليمن (المملكة المتوكلية اليمنية) قد نالت استقلالها عن الباب العالي بالانسحاب العثماني بنهاية الحرب العالمية الأولى (30 تشرين الأول/أكتوبر 1918م)، وكانت بذلك أوّل ولاية عربية مستقلة في المشرق العربي ، فقد استمرَّ جنوب اليمن تحت الاحتلال البريطاني حتى عام 1387هـ / 1967م .

الحركة الوطنية المضادة للوجود العثماني أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين :

كانت القوات العثمانية قد تمكنت من التقدم صوب العاصمة صنعاء ومدّ نفوذها في المناطق الشمالية في عام 1289هـ / 1872م في ظل مقاومة شديدة من اليمنيين ، لذلك سُمِّيَت اليمن حينها «مقبرة الأناضول» .

وبلغت الثورة ذروتها في ربيع عام 1323هـ / 1905م حين تمكنت قوات الإمام يحيى بن محمد حَميد الدِّين من اقتحام العاصمة ، بَيْدَ أنه قرَّر الانسحاب منها « ربما محافظة على سكانها » أو تهيباً بعد أن وصل إلى علمه خبر تجييش الآستانة لقوة كبيرة بقيادة صاحب التجربتين السابقتين في اليمن المشير أحمد فيضي باشا ، قائداً ووالياً (1323 - 1326هـ/1905 - 1908م)، في محاولة لإعادة السيطرة العثمانية على العاصمة صنعاء ومدن الشمال ، وتمكن فيضي باشا من دخول صنعاء بعد أن تحمَّلت قواته خسائر كبيرة .

وترك لنا معاصرون وصفاً دقيقاً لمدى معاناة أهل صنعاء والمناطق المحيطة بها «الأحواز» من الجوع والشدائد حتى عُرِفت تلك السنة « بسنة النَّفر » حيث بلغ قيمة « النَّفر » (أقل من حفنتين باليد) من الحَبّ ريالاً فضياً (ماريا تريزا) ، وهو سعر لم تعرفه البلاد من قبل ولا من بعد .

كانت السنوات الثلاث لولاية فيضي باشا سنوات اقتتال شديد ، فيه خسائر كبيرة في الرجال والمعدّات ، غير أنه في آخر الأمر تمكن من استعادة المدن الهامة التي كان الإمام يحيى قد استولى عليها ومنها «شبام» و «كوكبان» و «عمران» و «حجة» وغيرها .

وكان لهذه الأحداث ردود أفعال متباينة في عاصمة الدولة ، واتضح لها أن استمرار استخدام القوة غير مجدٍ لمعالجة المعضلة اليمنية ، فقررت الحكومة بعد فكّ حصار صنعاء إلى الميل إلى التفاوض مع الإمام يحيى وأرسلت وفداً لعقد صُلح معه ، وقد أوضح الإمام موقفه في خطاب مؤرخ في 13 صفر 1324هـ / أبريل 1906م حَوَى (16) من المقترحات أو الشروط التي يطالب بها ، وهي في مجملها متعلقة بالعفو العام وإنهاء الفساد المالي والإداري ، ومنحه سلطات محلية كجباية الزكاة والواجبات ، وأن تعود الأحكام الشرعية إليه ، ومن ذلك تعيين حكام الشّرع والقضاة وعزلهم ، في مختلف أنحاء البلاد . مع الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية ودفاعها عن اليمن من التعدّيات الأجنبية ، وحقها في إدارة الشؤون الخارجية للولاية . ولأنه لم يُتَوَصَّل إلى نتيجة لمقترحات الإمام ، فقد تجددت الثورة والاضطرابات ، مما اضطر الباب العالي إلى إرسال وفدٍ من كبار علماء مكة في منتصف عام 1325هـ / 1907م بهدف « النصيحة وترك القتال والحث على الصلح » ، ولم يحقق الوفد أي نتيجة ، ذلك أن الإمام يحيى كان يُلِحُّ على وَضْع خاص بهِ في اليمن مقابل استقرار يخفف على الحكومة المزيد من الخسائر والأمل في الاستقرار .

ولم يكن السلطان أو الباب العالي على استعداد لتقبل مقترحات تقلّصُ من السلطات المركزية ، لكن قرارها المدروس بعزل واليها المشير أحمد فيضي عام 1326هـ / 1908م وتعيين الفريق حسن تحسين باشا الفقير(1323-1326هـ/ 1908 - 1911م) ، العربي السوري ، الإصلاحي المتَّزن ، جعل اليمنيين يتنفسون بارتياح وعمت المناطق الشمالية حالة من الهدوء النّسبي نتيجة الاعتراف بالأمر الواقع بين الطرفين ، الذي حقق بعض مطالب الإمام يحيى . وقد شجَع هذا الوضع السلطان عبد الحميد على طلب وفدٍ من علماء وكبار رجال اليمن للوصول إلى الآستانة للتفاهم بما يصلح أوضاع الولاية . وقد أخفق الوفد في مهمته للتناقض بين مواقف أعضائه ، فطلب الصدر الأعظم كامل باشا ، ثانية من الوالي حسن تحسين باشا إرسال وفدٍ آخر يكون أعضاؤه من خاصة الإمام يحيى وذوي الرأي، وقد توجّه الوفدُ الكبير إلى الآستانة برئاسة القاضي سعد بن محمد الشرفي ومعه آخرون من بينهم أحد كبار العلماء المنفيين في جزيرة رودس ووصل الوفد إلى العاصمة في 17 المحرم 1327هـ / 10 فبراير 1907م فوجد اهتماماً وحُسن استقبال من السلطان عبد الحميد وكبار رجال الدولة . وكان لإعادة العمل بالدستور (1908م) ووصول بعض رجال « جمعية الاتحاد والترقّي » إلى السلطة أهمية ، لما كانت تدعو إليه الجمعية ظاهرياً من المساواة لجميع مواطني الدولة بموجب الدستور ، ولقد أمضى الوفد نحو ستة أشهر في الآستانة حدث خلالها تعيين وزير الداخلية حسين حلمي باشا، الوالي الإصلاحي السابق لليمن (1316-1318هـ / 1898-1900م) والمتعاطف مع قضاياه ، صدراً أعظم خلفاً لكامل باشا ، وقد أمر الأخير بتأليف لجنة لدراسة المقترحات المقدمة من الوفد والمتضمنة أيضاً طلبات الإمام يحيى ، وقد أحيلت إلى مجلس المبعوثان وشارك في نقاشها أعضاء اللجنة المؤلفة ، وممثلو اليمن في المجلس، وتم التوصل إلى قواسم مشتركة وافق عليها مجلس الوزراء . غير أن وزير الداخلية (الاتحادي البارز) طلعت باشا (ت:1921م)، طلب سحب المشروع المقترح، فتراجعت بذلك الجهود السلمية لحل مشكلة اليمن . وأيَّدَت الحكومة الجديدة إرسال قوات إضافية لحسم تمرُّد الإمام يحيى بالقوة ، خاصة لأن

الـوعي القـومي بـدأ ينتـشر فـي الولايـات العربيـة وغيرهـا ، وهـذا مـا كـوَّن تهديـداً حقيقيـاً لمركزيـة الدولة ومستقبلها .

وباتـت قـضية الـيمن مجـال أحاديـث وأخبـار كثيـرة فـي الـصحافة العثمانيـة والعربيـة (المنـار ، المؤيـد ، الأهـرام ...) وغيرهـا ، ومـع كـل ذلـك اسـتمرت الجهـود مـن الطـرفين . هـذا رغـم عـودة الاقتتـــال بينهما في ظـــل ولاية محمد علي باشــا (1328 - 1329هــ/1910-1911م) (الاتحــادي) وسياساته البوليسية الخاطئة مع اليمنيين فـي شـمال صنعاء وجنوبها حتى تعز وأدّت هذه السياسة إلـى حـصار أهـم المـدن الرئيـسية ، ومنهـا صـنعاء التـي سبق تكرار حصارها غير مرّة وامتدّ فـي هذه المرّة نحو ثلاثة أشـهر من (ذي الحجـة 1328هـ/ديسمبر 1910م حتى ربيع الأول 1329هـ/1911م) .

ظهور الإدريسي على مسرح الأحداث :

تزامنـت تلـك الأحـداث بظهـور نـشاط الـسيّد محمد علي الإدريسي على مسرح الأحداث في القسم الـشمالي الغربـي مـن الولايـة (عَسير والمخـلاف الـسليماني) منـذ عـام 1325هــ/1907م ، لتحقيـق طموحـه فـي إيجـاد وضـع خـاص بـه فـي عَـسير والمخـلاف الـسليماني . وانخـرط فـي حـروب علـى الحامية التركية بلغت ذروتها في هزيمته للأتراك في معركــة (الحفــائر) فـــي منطقـــة جيـــزان عـــام 1329هـ/1911م ، وهو العام الذي افترق فيـه عن التضامن مـع الإمـام يحيـى علـى العثمـانيين الأتـراك ووجد ضالّته في التحـالف مـع إيطاليا التـي أسرعت بدعمه الماديّ الحربـي (واللوجستي) خـلال حربهـا فـي ولايـة طـرابلس الغـرب فـي عـامي (1911 و 1912م). وقـام الأسطول الإيطـالي بـضرب المـوانئ اليمنية في البحر الأحمر التابعة للدولة العثمانية بما فيها مدينة (الحديدة) التي فرّ أهلها إلى داخل تهامة ، ومدينة (الشيخ سعيد) في الطرف الجنوبي الغربي لليمن . وتمكن الأسطول الإيطالي من إغراق بعض القطـع البحريـة العثمانيـة أمـام الـسواحل اليمنيـة الجنوبية ، على حين تمكّن حليفهم الإدريسي - بحراً - من السيطرة على مينائي «ميدي» و «جيزان» .

وكـان من الواضـح أن هدف إيطاليا بـدعمها للإدريـسي فـي البحـر الأحمـر هـو اشـغال العثمـانيين وإجهاض محاولتهم في استرداد طرابلس ، ومن ثمّ بَـسْط نفوذهــا علـــى الـــساحل اليمنـــي المواجـــه لمستعمراتها في إريتريا ، ولمّا تحققت لها السيطرة علـى طـرابلس (1912م) تخلـت عن الإدريـسي فـي قتاله مع العثمـانيين . وكـان حليـف الإدريسي البديل بريطانيـا وقواتهـا المحتلـة لعدن فتطابقت أهدافهما المضادة للعثمانيين ، أما الإمام يحيى فقد افترق عن الإدريسي بعَـقْـدِهِ الصُّلحَ مع العثمـانيين فـي دعّـان (1329هـ/1911م) .

إرهاصات الحرب والسلام :

برغم الاضطرابات التي عمّت بعض الولايات العثمانيـة فـي البلقـان وخطـر الاحـتلال الإيطـالي لطرابلس الغرب ، فقد أثارت التجهيزات العسكرية الكبيرة في الآستانة والمكونـة من (ثلاثين طـابوراً تضم خمسين ألف جندي) الكثير من التساؤلات فـي الأوسـاط الـسياسية عن هـذه الأهميـة التـي أولتهـا الحكومـة العثمانيـة لمثـل هـذه الحملـة إلـى الـيمن ، وخاصـة أنهـا بقيـادة الشخـصية الهامـة والبـارزة المشير أحمد عزّت باشا رئيس أركان حرب الجيش، وبمعيتـه عددٌ من كبـار الـضباط من بينهـم عصمت أينونـو (أصبح الرجل الثـاني بعد أتـاتورك ورئيساً

للجمهورية التركية فيما بعد) ، وكان من الواضح أن عزت باشا الذي سبق لـه المجيء مع المشير أحمد فيضي لفك حصار صنعاء عام 1323هـ/1905م ، قد عقد العزم على حلّ مشكلة ولاية اليمن حرباً أو سلماً بالرغم من تباين وجهات النظر في الآستانة.

وهكذا غادر عزّت باشا وقوته الكبيرة استانبول في بداية ربيع عام 1329هـ/1911م فعرّج أولاً على جِدّة واجتمع مع الشريف حسين شريف مكة ، واتفق معه على إرسال قوة من لديه برّاً إلى عسير ، يعززها بقوة يرسلها بحراً من الحديدة حال وصوله إليها للقضاء على حركة الإدريسي هناك ، كما أوحى إلى الشريف بمراسلة الإمام يحيى بأسلوب فيه الترغيب والترهيب بالقوة التي يقودها المشير القائد الذي يميل إلى الصُّلح ، ويتفهّم ويتعاطف مع وضع الإمام بين أنصاره وأتباعه ، كما طلب المشير من الحسين إرسال رسائل بنفس المعنى إلى أحمد بن فضل سلطان لحج.

وبعد وصول المشير أحمد عزّت باشا إلى ميناء مدينة الحديدة أرسل بعض القوات إلى لواء عسير بحسب اتفاقه مع شريف مكة ، وأخرى إلى مناطق تهامة لتأديب قبائل الزرانيق ، ومثلها إلى تعز لفكّ الحصار عن المدينة . ولعله أراد بذلك رسائل (تُظْهِرُ قوّته) موجّهة إلى صنعاء . وكان قد واجه في طريقه إليها مقاومة متفرقة ، إلا أنها عنيفة وتمكّن من دخولها خلال ثمانية أيام في 6 ربيع الأول 1329هـ/7 مارس 1911م .

وكان هذا دخولاً استعراضياً للقوّة الجبارّة ومع ذلك فقد كان أوّلَ عملٍ قام به المشير عزّت ، أن توجّه إلى ميدان شرارة (ميدان التحرير الآن) ، وفي حشد من أهل المدينة وأركان حربهِ وبعض قوّاته ألقى خطاباً لوّحَ فيه بالحرب وآمال السلام.

اتفاق دعّان (1329هـ/1911م) :

لقد كانت معرفة عزّت باشا السابقة بأوضاع اليمن وبُعد نظره في أهمية حلّ المعضلة اليمنية ، إضافة إلى دعم الباب العالي وبعض الساسة لما يُمكِن أن يتخذه من تدابير سياسية تخدم السلام والاستقرار ومصالح الطرفين ، وأهمية حقن الدماء وإنهاء دورات الثورات وحصار المدن ، كل هذه الأمور دفعت عزت باشا لحَسم أمره - ومن مركز القوة - في التفاوض مع الإمام يحيى ، وكانت البداية استدعاء أعيان ومشايخ القبائل الخاضعة لسيطرة الإمام ، واستقبالهم في أبهة عسكرية ومنحهم هِباتٍ ماليةٍ مجزيةٍ مِمَّا أقلق الإمام يحيى، وكان الهدف من ذلك هو الضغط على الإمام ليوافق على مبدأ التفاوض ، الذي رحّب به شريطة أن يتلقى « خطاباً واضحاً من عزّت باشا يؤكد فيه رغبته الجدّية في بحث هذا الأمر » . وقد تمّ ذلك وتلقى عزّت باشا رداً إيجابياً من الإمام ، فسارع باستدعاء شيخ علماء صنعاء العلاّمة القاضي حسين بن علي العمري ناظر الأوقاف (وهو الذي كان قد صاغ كتاب عزّت باشا إلى الإمام) وزميله العلاّمة قاسم بن حسين العزّي أبو طالب ، وضمَّ إليهما عزيز علي المصري أحد أهم مرافقي عزّت باشا (المعروف بدوره البارز في قضايا الولايات العربية العثمانية) وكلّفهُم بالتوجّهِ إلى الإمام يحيى وفتح باب التفاوض معه ، وقد أفلحَ الوفدُ في التوصُّل إلى مشروع عَقْدِ صُلح بين الطرفين أساسه حلّ كافة مشاكل الولاية المثارة من قبْلُ وإعلان العفو العام ، وكبادرةٍ لحُسن النيَّةِ أطلق الإمام جميع الأسرى من العثمانيين وكان عددهم أربعمائة أسير، (وقام أحد أطباء الحملة العثماني أحمد بن هاشم بزيارة الإمام يحيى ومعالجته من آلام شديدة في

أمعائه كادت تُودِي به) . وكان من شروط الإمام أن طلب تفويضاً كتابياً من السلطان محمد رشاد للمشير عزّت باشا فيما سيتم التوصل إليه ، وقد أرسل الصدر الأعظم سعيد باشا بالتفويض المطلوب ، وتمت المفاوضات بين الطرفين على مختلف بنود الصلح التي مَنَحَتِ الإمام يحيى بعض الصلاحيات في القضاء والأوقاف والسلطة الروحية (مع التبعية للآستانة) .

وكان عزّت باشا يدير المفاوضات والتوجيهات مع الوفد المكلف من قِبَلِه باللغة العربية ، ولعل هذا هو السبب في أنه لم يكن يُحط مساعديه علماً إلاّ بالخطوط العريضة لهذه المفاوضات . وتمكّن الطرفان أخيراً من الوصول إلى الصيغة النهائية بعد جهود كبيرةٍ ، وتم الاتفاق على لقاء الإمام يحيى بعزّت باشا في قرية دعّان بالقرب من عمران على بُعد نحو 40 كلم شمال العاصمة صنعاء ، وتم التوقيع على وثيقة الصُّلح التي حملت اسم القرية وذلك في يوم الخميس 26 شوال 1329هـ/26 نوفمبر 1911م بحضور أركان الولاية وقادة الجيش العثماني وكبار العلماء والمشايخ الموالين للإمام يحيى . وقد تأخّر التصديق على الاتفاق من قِبَل مجلس المبعوثان للإعداد للانتخابات النيابية فتمّ التصديق من مجلس الوزراء ونَشَرَهُ عزّت باشا في صحيفة الولاية الرسمية (صنعاء) . وأرسل نسخة إلى الإمام يحيى إلى شهارة لطمأنته وللإسراع بالعمل بما تم الاتفاق عليه ، وما خصّ به من صلاحيات وأهمها تعيين القضاة في مختلف نواحي الولاية وتأليف المحكمة الاستئنافية العليا ، التي عُيِّن القاضي حسين بن علي العمري رئيساً لها، وفي الملحق السرّي للاتفاق بأن يمنح الإمام مبلغاً مقطوعاً من المال سنوياً (ولم يحدد قدره). وقد وقع السلطان محمد رشاد على فرمان التصديق في وقت لاحق ، بعد أن كان المشير عزّت باشا قد توجّه إلى ساحة القتال لمواجهة إيطاليا في طرابلس الغرب ومعه عزيز المصري . وأرسل الفرمان مع الوالي بالنيابة محمود نديم (استمر في خدمة اليمن مع الإمام يحيى حتى بعد الانسحاب العثماني عَقِبَ الحرب العالمية الأولى ، ورجع إلى وطنه سورية عام 1926 و بها تُوفي) .

الأوضاع العامة بنهاية الحرب العالمية الأولى :

كانت السنوات التي تلت اتفاق دعّان وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى 1337هـ/1918م سنوات صعبة على القوات العثمانية الموجودة باليمن والحجاز ، وإن كان الاتفاق قد مَنَحَ العثمانيين نوعاً من الأمان والسلام الذي حرص عليه الطرفان، إلاّ أن تحكُّمَ بريطانيا في خطوط الملاحة في السويس والبحر الأحمر ووجودها عدواً في الحرب، في جنوب اليمن ، ودعمها في عسير للإدريسي الذي واصل هجماته ، كل ذلك لم يَثْن العثمانيين عن التقدّم بنجاح في صيف 1916م بقيادة علي سعيد باشا جنوباً والاستيلاء على لحج والضالع وغيرهما . وفي نفس الوقت كان الشريف حسين متحالفاً مع البريطانيين يقود لثورة على العثمانيين في الحجاز ، بعد أن أوهمته بريطانيا بإقامة مملكته العربية على كل ممتلكات الباب العالي العربية في الجزيرة وبلاد الشام والعراق باستثناء يمن الإمام يحيى ومستعمرة عدن الخاصة بها .

ولقد زاد من ضيق الحصار على العثمانيين في اليمن والحجاز التحالف الذي حدث بين عبد العزيز آل سعود وبريطانيا في عام 1915م ، وكان

لذلك شأنٌ كبيرٌ بعد ذلك .

مع نهاية الحرب كان الوضع في اليمن شماله وجنوبه على النحو التالي :

كان الإمام يحيى قد توجه من معقله في الشمال متقدماً إلى قرب العاصمة صنعاء حيث نزل بمتنزه « الروضة » على بعد عشرة كيلومترات منها، وتلقى دعوة من الوالي (بالنيابة) محمود نديم بك لدخول العاصمة وتسليمه مقاليد الحكم «باعتباره وريثاً شرعياً للحكم العثماني في اليمن» .

وهكذا دخل الإمام يحيى صنعاء في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1918م ، في أبهة واستقبال شعبي ورسمي كبير ، وتسلم ما في قصر غمدان (قصر السلاح الآن) من أسلحة وغيرها من الآلات والأجهزة الحربية من القائد العثماني أحمد توفيق مقابل ما كان له من ديون ومتأخرات على الدولة العثمانية (في سنوات الحرب) .

أما في الجنوب : فقد تذبذبت السياسة البريطانية في تعاملها مع الإمام يحيى عقب الانسحاب العثماني النهائي ، وكان تعاملها مع الإدريسي خلال سني الحرب قد دفعها بعد أن قصفت ميناء الحديدة واحتلتها عام 1337هـ / 1919م إلى تسليمها للإدريسي . فكان رد الإمام احتلال «الضالع والعواذل .. وسائر المحميات المحيطة بعدن» ويوطيد سلطاته وعلاقته بمشايخها . وكان في نفس الوقت يبحث عن حلفاء لدعمه فوقع مع إيطالية أول معاهدة صداقة وتجارة في 2 أيلول/سبتمبر 1926م اعترفت بها إيطالية باستقلال اليمن التام والمطلق ، وضمنت بذلك حماية وضعها في إريتريا والحبشة ، وتقليص النفوذ الإنجليزي في منطقة البحر الأحمر . وقد تدفقت المساعدات الاقتصادية والأسلحة والمعدات الحربية من إيطاليا ، وشمل ذلك شراء الإمام لعدد من الطائرات الحربية وإرسال أول بعثة طيران إلى روما . وفي نفس الوقت توجه إلى روما الأمير الحسين بن الإمام يحيى على رأس وفد ، من أعضائه وزير الخارجية - التركي الأصل - القاضي محمد راغب في عام 1928م . وكرد فعل على المعاهدة الإيطالية اليمنية حوّلت بريطانيا دفاع عدن من الجيش البريطاني إلى قوة «سلاح الطيران الملكي» وأعدّت العُدَّة لهجوم جوي عنيف بالقنابل على مراكز الإمام في محميات الجنوب كالضالع ويافع ، بل ومدن في وسط اليمن كَذمار ويريم وتَعز. وقد فجع اليمنيون بذلك وأطلقوا على عام 1928م «سَنَة الطَّائرات» ، وقد انسحبت قوات الإمام [المهزومة] نحو الشمال . وحقق الإنجليز بذلك أهدافهم العسكرية ، إلا أن توقيع الإمام يحيى على معاهدة صنعاء مع الاتحاد السوفيتي (17 جمادى الأولى 1347هـ / أول تشرين الثاني/نوفمبر 1928م) التي بموجبها أُعلن الاعتراف باستقلاله ، أحدث اضطراباً في مستعمرة عدن . وكان حاكم عدن السير برنارد رايلي Reiy بين (1925 - 1940م) قد عين (مقيماً سياسياً) ثم (حاكماً عاماً لعدن ومحمياتها) ويعتبر المهندس الرئيس لسياساتها ، وقد بادر بإرسال مساعده الكولونيل هارولد جاكوب Jacob عام 1930م وكان هذا قد سبق له زيارة الإمام ، وكان «يرى شخصياً أن معظم السلطنات والمشيخات في الأراضي المحمية يجب أن تعود إلى سلطة الأئمة مباشرة بعد انسحاب الأتراك ..» ، وقد أبدى الإمام استعداده للاعتراف بالوضع الراهن دون اللجوء إلى المنازعات ، وبالفعل هذا ما حدث - وبعد نحو خمسة عشر عاماً من الحروب- ، توقيع معاهدة صنعاء بتاريخ (2 شوال 1352هـ / 11 شباط/فبراير 1934م) . وكان من أهم بنودها «اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال جلالة ملك اليمن الإمام يحيى ومملكته استقلالاً كاملاً

مطلقاً ..» على أن يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية (40عاماً) مع بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هي عليه عند تاريخ توقيع المعاهدة . وقيل وقتها أن بريطانيا أحرزت فائدتين «تأجيل البت في مسألة الحدود أربعين عاماً» و «علاقة الود وحُسن الجوار» ، بيد أن وجهة نظر الإمام هي أن البريطانيين لا بد راحلون قبل الأربعين عاماً . وكان همّ وهاجس الإمام يحيى الأكبر هو الخطر الدَّاهم من الشمال ، بعد أن تطور خلافه مع الملك عبدالعزيز آل سعود الحامي للإدريسي في عسير منذ معاهدة مكة بينهما (14 ربيع الآخر 1345هـ/12 تشرين الأول/أكتوبر 1926م) والتي تعتبر بداية اندماج ومن ثم ضم عسير في مشروع ابن سعود في توحيد شمال الجزيرة (في عام 1351هـ / 1932م أعلنت المملكة العربية السعودية) . وقد تطور نزاع المملكة العربية السعودية مع مملكة الإمام يحيى إلى نشوب حرب دامت ست أسابيع في ربيع عام 1353هـ/1934م . وأول تدخل عربي للمساعي الحميدة بإيقاف الحرب، بعد أن كانت القوات السعودية بقيادة الأمير الشاب فيصل بن عبدالعزيز (الملك فيما بعد) قد وصلت إلى الحديدة . وقد انتهى الأمر بالانسحاب بعد توقيع «معاهدة الطائف» الشهيرة(6 صفر 1353هـ/19 أيار/مايو 1934م) (وكان صاحب «المنار» الشيخ محمد رشيد رضا أول من نشرها في آخر عدد لمجلته حيث وافاه الأجل في حينه) .

ظاهرة العزلة وظهور المعارضة الوطنية (1353-1367هـ / 1934-1948م) :

كان الإمام يحيى قد بلغ الخامسة والستين من عمره، ولم يغادر صنعاء منذ دخلها حتى مقتله بعد أربعة عشر عاماً بل إنه لم يعرف البحر ، وكانت علاقاته بالخارج متميزة بالحذر الشديد ، وبالرغم من كفاءة بعض رجال إدارته وبمن استعان بهم ممن فضل البقاء من العثمانيين (وجلهم من عرب بلاد الشام) فإن طبيعة الرجل الاستبدادية والفردية جعلته محور كل صغيرة وكبيرة ، بل هي في الحقيقة من تقاليد نظم الإمامة والخلافة التي كان وارثها . وليس من شك بأن نظرته ، بل ومعاناته مع الاستعمار في الجنوب واحتلال كل المشرق والمغرب من قبل الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين ، عمّق لديه المخاوف في علاقاته الخارجية ، ومن ثمَ اتسعت ظاهرة عزلة اليمن عن العالم الخارجي إلاّ في أضيق الحدود مع تلك الدول التي وقع معها اتفاقات ذات طابع تجاري واعتراف رسمي بمملكته. ولعل وجود نظام حكم هاشمي في العراق جعل علاقة البلدين مميزة ، خاصة بعد زيارة رئيس وزراء العراق طه باشا الهاشمي لليمن وتوقيعه في صنعاء، مع ندّه اليمني القاضي عبدالله بن حسين العمري ، المعاهدة اليمنية - العراقية (22 ذي الحجة 1349هـ/1930م) . وعلى محدودية تلك المعاهدة ؛ فإن علاقة البلدين توسّعت بعد ذلك وانضم الإمام يحيى إلى معاهدة « الأخوّة العربية والتحالف » التي سبق عقدها بين العراق والسعودية (17 صفر 1356هـ/أيار/مايو 1937م).

لقد أدّى ذلك التقارب إلى إرسال اليمن بعثتين عسكريتين وأخرى تعليمية (تربوية) في عامي 1936 - 1937م إلى بغداد ، كما أرسلت بعثة عسكرية عراقية لتدريب الجيش اليمني ، (شاءت الأقدار أن بعض ضباط تلك البعثة اليمنية العسكرية كانوا من قادة ثورة الدستور على الإمام يحيى بقيادة الضابط العراقي الرئيس [النقيب] جمال جميل) ، كما كان البعض الآخر من المدنيين من المساهمين

في الحقل التربوي ، وكانوا مع خريجين من الأزهر الشريف وبعض العلماء المتنوّرين نواة الحركة الوطنية التي ظهرت إرهاصاتها بنهاية العقد الثالث من القرن العشرين . وكانت اليمن من الدول العربية السبع (المستقلة) التي أسست جامعة الدول العربية عام 1945م والتحقت عام 1947م بمنظمة الأمم المتحدة ، وفي آخر ذلك العام جرت في واشنطن المحادثات لإقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة .

خلف الأتراك للإمام يحيى تركة ثقيلة من الفقر والتخلف في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والتعليمية والعسكرية ، وكانت هزيمته أمام القوات السعودية وهي أحسن تدريباً وأقوى تسليحاً ، ومدعومة من بريطانيا ، مثار نقد وجدل شديدين في أوساط المجتمع اليمني خاصة فئة العلماء والمتنورّين . وساعدت الأوضاع العامة السيئة واستمرار سياسة الإمام في العزلة ورفض كل جديد، في تبلور تيار كان نواة المعارضة لنظام الإمام يحيى وحكمه . فأنشئت جمعيات سرية في بعض المدن كصنعاء وذمار وإبّ وغيرها . وأصدر بعض أوائل الروّاد ومنهم القاضي محمد الخالدي ومحمد قاسم أبو طالب (الخطيب) منشورات مضادة للإمام يحيى وحكمه فتمّ سجنهما . وكان قد عاد من القاهرة الشاعر الكبير القاضي محمد محمود الزبيري في نفس الوقت (1941م) وحمل أفكاراً إصلاحية متواضعة فسجن أيضاً ، ولم يلبث عدد من الضباط والأساتذة العائدين من العراق ومن أشهرهم عبدالله السّلال (أول رئيس للجمهورية فيما بعد) ومحيى الدين العنسي وأحمد الحورش وأحمد محبوب وأحمد المروني وأحمد المطاع ، أن ألقي بهم في السجن نحو سنة . وقد أصبح هؤلاء وغيرهم أمثال القاضي (الرئيس فيما بعد) عبدالرحمن الإرياني والقاضي عبدالسلام صبرة وحسن العمري وأحمد محمد الشامي والأستاذ أحمد محمد نعمان وآخرين من أعضاء وقادة ثورة الدستور بعد ستة أعوام .

وكان وليّ العهد أحمد بن الإمام يحيى في تعز (الذي أصبح حاكمها خلفاً لعلي الوزير) يُظْهر تعاطفه مع هذا التيار ولهذا لجأ إليه بعد خروجهم من السجن القاضي الشاعر الزبيري والأستاذ نعمان وأحمد الشامي وآخرين من الأدباء والشعراء ممن يحملون نفس الأفكار . ولم يَطل بهم المقام ، فقد تبين لهم منه عكس ما كان يبدي ، فقرر الشاعر الزبيري والأستاذ نعمان الهروب إلى مستعمرة عدن في 4 حزيران/يونيو عام 1944م ولحق بهما الشاعران أحمد بن محمد الشامي وزيد الموشكي وآخرون . وقد طلبوا حق اللجوء السياسي من السلطات البريطانية فمنحتهم ذلك حكومة عدن بعد تردّد . ولم يلبث هؤلاء الأحرار ومن كان بعدن قبلهم أن أعلنوا أول حزب معارض في اليمن هو «حزب الأحرار» برئاسة النعمان وزعامة القاضي الزبيري، وكان لهما شأن ونضال طويل .

وقد اعتمدت صحيفة « فتاة الجزيرة » لصاحبها محمد علي لقمان المحامي أفكار الحزب ونشر رسائله ونشاطه الإعلامي ، فأقبل كثير من اليمنيين في عدن على الحزب ، وقد أزعج هذا النشاط الإمام يحيى واعتبره إساءة للعلاقات بين البلدين . فوضعت السلطات البريطانية قيوداً على الحزب ، على حين جعل قادته يستغلون القانون المدني في عدن الذي يسمح بإنشاء جمعيات ذات نشاط اجتماعي ، واختاروا تعديل اسم الحزب إلى : «الجمعية اليمانية الكبرى» التي عَنوا بها كل أهل اليمن ، وانتخب القاضي الزبيري رئيساً لها في (4 كانون الثاني/يناير 1946م) . وقبل نهاية العام

صَدرت صحيفة الجمعية « صوت اليمن » برئاسة الزبيري وتمكّن الأحرار من تسريبها وتوزيعها في معظم مناطق اليمن ، وكان وقعُ ذلك شديداً على الإمام يحيى فقرر إرسال وليّ عهده الأمير سيف الإسلام أحمد ليحاور (أصدقاءه) القدماء من الأحرار في عدن ويُعلن جُملة من الإصلاحات الداخلية والعلاقات الخارجية العربية في شهر نيسان/إبريل لكنه أخفق في كل ذلك . وزاد الأمر سوءًا بعد ذلك لجوء أخيه الأمير سيف الإسلام إبراهيم ابن الإمام يحيى وانضمامه إلى الأحرار في عدن في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1946م وإطلاقهم عليه لقب : « سيف الحق ! » .

كان الأستاذان الزبيري ونعمان وغيرهما ممن درس في الأزهر أو دار العلوم بالقاهرة على معرفة بالشيخ حسن البنا ونشاط «جمعية الإخوان المسلمين» ، لكنهما في الغالب لم تكن لهما صلة تنظيمية ، وما أن جاء عام 1947م إلاّ وأخبار نشاط الأحرار متواترة في الأوساط المصرية ومنها جماعة الإخوان ، لهذا فقد اهتبلت فكرة رغبة الإمام يحيى في التشاور لإدخال مشروعات اقتصادية ، مع السيد محمد سالم أحد أصحاب الشركات المصرية ، فأرسل إلى الإمام عالم الآثار الدكتور أحمد فخري ، وأحد أركان « جمعية الإخوان المسلمين » المناضل الجزائري الخطير الفضيل الورتلاني ، الخطيب والمتكلم المفوّه ، الذي قيل أنه الواعظ الديني للشركة ! ومن الواضح أن لا علاقة للرجلين بعلم الاقتصاد وتأسيس الشركات ، على أن الثاني كان واسع الاطلاع ، وقدم تقريراً عن مهمته الصُورية إلى الإمام يحيى الذي قابله كما قابله وليّ العهد في تعز كغيرهما ممّن التقوا بالرجل الذي كانت رسالته وغايته الدفع بعملية التغيير الانقلابي السريع ، حتى ولو بقتل الإمام الطاعن في السّن .

كانت تلك الزيارة الاولى ، وقد تركت عند الأحرار في عدن وصنعاء انطباعاً عن الورتلاني لا مثيل له . وعاد إلى اليمن ثانية أواخر شهر تموز/يوليو 1947م - بدون علم السيد محمد سالم - ومعه اثنان من رموز المعارضة هما أحمد الحورش ومحيى الدين العنسي ، إضافة إلى اثنين أحدهما سكرتير الشيخ البنا وصهره عبد الحكيم عابدين والآخر أمين إسماعيل. وكانا موفدين من الشيخ حسن البنا لاستكمال مهمة الورتلاني ، وقد حمل معه مسودّة «الميثاق الوطني المقدّس» - دستور الحركة الانقلابية - التي يُعدّ لها بعد موافقة واطلاع البنا عليه شخصياً .

لقد تمكن الورتلاني ومعه مدرّب الجيش العراقي (الرئيس : النقيب) جمال جميل ومن اعتنق فكرة الاغتيال السياسي بتأثيرهما ، من بلورة اتخاذ القرار بفتوى وافق عليها بعض العلماء من الأحرار والمتسابقين لاستلام السلطة ، وعارضها آخرون خوفاً من نتائج الإقدام على اغتيال الإمام الذي كان في نظر القبائل في حكم المقدّس ولأنهُ تجاوز الخامسة والثمانين من عمره، وأكثر من هذا بأن الرجل الخطير هو ولي عهده سيف الإسلام أحمد «وليس والده» .

وقد حدثت مفاجأة غير متوقعة إذ قام الأحرار في عدن عن طريق الخطأ أو نتيجة خدعة وقبل أسبوع من مؤامرة الاغتيال بنشر «الميثاق المقدّس» وتفاصيل قوائم أسماء وزراء حكومة الانقلاب ومجلس الشورى ، واختيار مستشار الإمام يحيى وأحد مقرّبيه السيد عبدالله بن أحمد الوزير إماماً خلفاً للإمام يحيى ! وتعيين الفضيل الورتلاني مستشاراً عاماً للدولة ، ورئيس وزرائه القاضي عبدالله العمري وزيراً للدولة ومشرفاً على أمراء الألوية . ولعل كثرة أسماء المقربين والمسئولين

الكبار في إدارة الإمام يحيى ، جعله يُصدِّق ، أو يتظاهر بقبول استنكار السيد عبدالله الوزير للأمر جملة وتفصيلاً وبأن ما نُشر لم يكن إلاّ مجرد خدعة من الأحرار في عدن أو دسيسة إنجليزية ! وكيفما كان الأمر ، فلم يكن أمام المتآمرين مدنيين وعسكريين سوى حزم أمرهم وتنفيذ عملية الاغتيال قبل وصول ولي العهد أحمد من تعز وفي أول فرصة، وقد تم لهم الأمر في يوم 7 ربيع الآخر 1367هـ / 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1948م حين خرج الإمام المسن إلى قرية حزيز جنوب صنعاء لتفقد مزرعة له هناك ، وكان بصحبته رئيس وزرائه القاضي عبدالله العمري- وفي كمين نصبه المنفذون برئاسة الشيخ القردعي أحد عمّال الإمام السابقين في شبوة جرى رش السيارة بوابل من رصاص رشاش وعدة بنادق قضي على كل من بها في الحال. وبعيد الحادث تسلم السيد عبدالله الوزير قصر غمدان (قصر السلاح) واجتمع حوله جماعة الأحرار وبايعوه إماماً . كما قام الرئيس جمال جميل مع وحدة من الجيش بالسيطرة على القصور الإمامية والقبض على أولاد الإمام يحيى ، وقد قتل منهم الحسين والمحسن في مواجهة مع جمال جميل وسجن الباقين . أمّا ولي العهد الخطير سيف الإسلام أحمد فلم يصل من تعز إلى صنعاء ، بل توجه إلى حجَّة شمال غرب العاصمة صنعاء ، ومن هناك جيَّش القبائل وتمكن من إسقاط الانقلاب والقبض على قادته فأعدم عدداً كبيراً منهم وسجن الباقين . في حين توجّه الزبيري والفضيل الورتلاني على طائرة الجامعة العربية إلى الرياض ممثلين للانقلاب لمقابلة الدكتور عبدالوهاب عزّام أمين عام الجامعة العربية والملك عبدالعزيز الذي كان موقفه حازماً على الانقلاب وقتل الإمام يحيى .

وهكذا استتب الأمر بعد أقل من شهر للإمام الجديد أحمد ين يحيى حميد الدين 1367-1382هـ / 1948 - 1962م الذي اتخذ من تعز مقراً لحكمه واعترفت به الجامعة العربية والدول العربية والأجنبية ، كما نفى الشيخ حسن البنا في صحيفة الإخوان أي علاقة له أو لجماعته بما جرى في اليمن .

حكم الإمام أحمد وقضية الجنوب اليمني المحتل :

كانت ثورة 23 تموز/يوليو 1952م في مصر تحولاً هاماً في تاريخ العرب المعاصر، لما أولته من أهمية لحركة التحرير الوطني ومحاربة الاستعمار ، والبريطاني على وجه الخصوص. وكانت العلاقات اليمنية الإنجليزية قد سادها الهدوء في المرحلة الأولى لتثبيت الإمام أحمد حكمه في تعز، وخاصة بعد أن وقع في لندن القاضي محمد العمري وزير الدولة ووكيل وزير الخارجية مع السِّير إرنست بيفن Beven وزير خارجية بريطانيا اتفاقية «مشروع لنظام مؤقت مع اليمن» في 20 كانون الثاني/يناير 1951م وجرى الاتفاق بموجبه على أن يجري تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وأن تقدم بريطانيا لليمن المساعدات «لتنمية الشؤون الاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية ، ومع المحافظة على بنود اتفاقية 1928م يسعى الطرفان لتطويق الحوادث المتكررة بتأليف لجنة مشتركة وبمنع نشر أي دعاية مضادة لأيٍّ منهما ..» .

وفي حقيقة الأمر زادت الأوضاع في العام التالي سوءًا . وباستثناء التمثيل الدبلوماسي ، طوى النسيان ذلك الاتفاق .

ولقد كانت رياح التغيير التي جلبتها ثورة

تموز/يوليو في مصر قد وصلت مسرعة إلى اليمن بشطريه وبحماس شعبي لا نظير لـه ، ومن ناحية أخرى استمر الإمام أحمد في دعم تحركات القبائل الجنوبية المضادة للبريطانيين بالمال والسلاح ، وأحياناً بإرسال قوات جيشه النظامي . وكان لخطوات بريطانيا الأولى نحو إيجاد اتحاد فيدرالي لحكام المحميات غرب عدن (وكانوا قد وقعوا في الأربعينات ما عُرف بالاتفاقيات الاستشارية Advisory Treaties) ، هذه الخطوات دفعت بالإمام إلى اتخاذ خطوات إيجابية سياسية وهجومية، ومن ذلك تأكيد اليمن دعمها لمصر - قبيل الثورة - في مواجهة الاحتلال البريطاني ، وكان ممثل اليمن في القاهرة السيد علي المؤيد في نوفمبر 1951م قد أعلن «إن اليمن تبارك كفاح مصر وتدين الأعمال التي تقوم بها إنجلترا في الأراضي المصرية» . كما أيدت اليمن موقف مصر من إلغاء المعاهدة الإنجليزية المصرية لسنة 1936م وكان هذا الموقف متسقاً مع موقف اليمن من الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن ، ولم يكن - في الواقع - «موقفاً عابراً أو تكتيكياً» .

وفي كانون الثاني/يناير 1953م -وبعد خمسة أشهر من ثورة تموز/يوليو 1952م- أرسل الإمام أحمد أخاه سيف الإسلام الحسن -رئيس الوزراء- ومعه القاضي العَمري إلى القاهرة مهنئاً ولتقوية العلاقات بالثورة المصرية ونظامها الجديد، وقد استقبله بحفاوة الرئيس محمد نجيب . ولعل من الدوافع الخفية لتلك الزيارة إبطال أي نشاط متوقع للمعارضة الوطنية بعد أن كان قد وصل في نفس الوقت من الباكستان إلى القاهرة زعيم المعارضة القاضي محمد محمود الزبيري ، واستقبل بترحاب ممن قد عرفوه من المهتمين بشؤون اليمن .

ولدعم هذا التوجه الثوري القومي أرسلت مصر الثورة الصَّاغ [الرائد] صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ، وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان إلى اليمن في حزيران/يونيو 1954م وقد استقبل استقبالاً رسمياً وشعبياً كبيرين ، وأزعجت زيارته السلطات البريطانية وحكومة عدن فقد «كانت عامل دفع كبير للتحركات اليمنية» في المحميات ، وقد تحدث عن مساعدات مصرية فنية وعسكرية لليمن .

وعند عودته حمّله الإمام أحمد رسالة جوابية للرئيس نجيب مؤرخة في 2 ذي القعدة 1378 هـ / 8 تموز/يوليو 1954م مملوءة بالعواطف الأخوية والقومية ، وصرح فيها بأن رغبته قوية في إجابة الدعوة لزيارة مصر ، بيد أنهُ قرَّر : « إرسال ولدنا سيف الإسلام محمد البدر ليشترك في حفلات العيد الوطني في الذكرى الثانية لدولتكم الفتية ..» .

وبالفعل توجه ولي العهد محمد البدر إلى القاهرة على رأس وفد يمني كبير للمشاركة في الذكرى الثانية لثورة 23 تموز/يوليو واستقبله الزعيم جمال عبدالناصر الذي خلف محمد نجيب ، وقوبل بحفاوة رسمية وإعلامية . واستمراراً لهذا التواصل وفي مواجهة مصر الثورة للاستعمار والأحلاف العسكرية ، قام السيد أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة ، سكرتير المؤتمر الإسلامي بزيارة الإمام أحمد في تعز في 25 شباط/فبراير 1955م ليطمئن على موقف اليمن « فوجد الإمام ثابتاً على موقفه الرافض للحلف [حلف بغداد]...».

وفي طريق عودة السادات إلى مصر هبطت طائرته في مطار الحديدة ليلتقي بولي العهد محمد البدر وبحث معه في لقاء طويل مختلف جوانب المواقف والعلاقات المشتركة . وكان لافتاً للنظر أن شقيق الإمام سيف الإسلام عبدالله وزير الخارجية لم

يكن في استقبال السادات في تعز كما كان مقرراً ، غير أن حرارة استقبال الإمام له وكذلك البدر في الحديدة لم يترك أي انطباع ، إلا أن عبدالله كان ميالاً إلى السياسة الأمريكية (وأكد هذا قيامه بالانقلاب العسكري الخائب بعد بضعة أسابيع من هذه الزيارة نيسان/أبريل 1955م) وقد وصل لتهنئة الإمام السيد حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة كما وصل الأمير فهد بن عبدالعزيز (الملك السعودي فيما بعد) وزير المعارف ، وبهذا توطد مركز ولي العهد البدر وقام في الشهر التالي (آيار / مايو 1955م) بزيارته الرسمية الثانية للقاهرة . ولعل الاهتمام الخاص به من الرئيس عبدالناصر وقادة الثورة ، جعله يتلقى ترحابا وحفاوة من الزبيري ونعمان وبقية الأحرار الموجودين وهو أمر لم يكن يتوقعه .

وخلال ذلك لم تتوقف المناوشات على الحدود الجنوبية ومدّ القبائل بالمال والسلاح لزعزعة الأوضاع في المحميات ، برغم زيارة حاكم عدن للإمام في تعز لتهدئة الأوضاع ، وهكذا بلغت العلاقة بمصر وسياساتها المضادة للاستعمار ذروتها في اللقاء الثلاثي بين الإمام أحمد والرئيس عبدالناصر والملك سعود في جدة وتوقيعهم على « الاتفاق الأمني العسكري » في 21 نيسان/أبريل 1956م الذي اعتبرت فيه الدول الثلاث المتعاقدة : « كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة منها أو على قواتها اعتداءً عليها ...» وكان ذلك واضحاً أنه موجه على بريطانيا على وجه الخصوص .

لقد كانت شكاوى اليمن متكررة إلى الجامعة العربية وإلى الأمم المتحدة من العدوان الإنجليزي المستمر على الحدود وما وراءها جنوباً وكذلك محاولة بريطانيا التنقيب على النفط في جزيرة كمران المحتلة منذ الانسحاب العثماني .

وبالمقابل كانت ردود الفعل من القبائل في المحميات تتمثل في انتفاضات وتفجيرات زادت نهاية 1955م « بألف حادثة مسلحة » ومنها في مراكز الحرس الحكومي والقبلي خاصة في العوالق العليا والسفلى ودثينة ، واحتفل « آل ربيز » بنسف الحصن الذي أقامه الإنجليز بالقوة .

وبرغم انشغال الإمام أحمد داخلياً بذيول انقلاب نيسان/أبريل 1955م إلاّ أنه وبتشجيع من مصر قام ولي العهد البدر فيما بين آيار/مايو وأيلول/سبتمبر 1956م بزيارة موسكو وبراغ وبكين ومعظم العواصم في الكتلة الشرقية وعقد صفقات شراء أسلحة ، وكان همّ قضية السويس والعدوان الثلاثي على مصر قد أثار ردود فعل كبيرة شعبية ورسمية في اليمن (والعالم العربي أجمع) ، إلاّ أن ردود الفعل اتسعت في اليمن وزادت في التقارب والتعاون مع مصر ، وكذلك مع السعودية بحكم مشكلتها مع الإنجليز في واحة البريمي ، وقد زودت السعودية الثوار في المحميات بأسلحة ومتفجرات (تمكن الإنجليز في شباط/فبراير 1956م من القبض على سيارتين منها مشحونتين ببنادق مرسلة إلى العوالق) .

ومع نهاية عام 1956م «كانت الأجواء على الحدود مشحونة بتوتر شديد وبدا أن البريطانيين قد فكروا بالقيام بعمل واسع النطاق لضرب القوات اليمنية والقبائل المناهضة [للاحتلال] المرابطة على الحدود وخاصة في منطقة البيضاء ، كما واصلوا إرسال قواتهم إلى جزيرة كمران ، وظل طيرانهم يقوم بطلعات جوية فوق الأراضي اليمنية وقد حذرت اليمن من ذلك ، إلاّ أن البريطانيين قاموا فعلاً بهجوم كبير على مناطق قعطبة والبيضاء والصومعة ، فطلبت اليمن تدخل الجامعة العربية والدول الشقيقة ..» ، وكانت صحف القاهرة

(الأهـــرام) و(أخبـار اليـوم) وبعـض صـحف العواصـم العربيـة مـلأى بهـذه الأخبـار. وقـد أقـر مجلس الجامعة في دورته السادسة والعشرين (أول نيسان/أبريـل 1957م) إرسـال وفـد لزيـارة الـيمن والاطـلاع علـى مـا يجـري علـى الحـدود برئاسـة المرحـوم أحمـد الـشقيري الأمـين العـام المـساعد للجامعـة . وقـد قامـت اللجنـة بزيـارة الـيمن ونـددد رئيسها بأعمـال البريطـانيين العـــدوانية. وفـي 25 من نيسان/أبريل نـشرت البعثـة تقريرهـا وقالت فيه «.. أنها تبينت وجود حركة قومية عامة بين مشايخ القبائل والعشائر وسائر المواطنين ، بهدف التحرير مـن الـسلطان الأجنبـي ، وهـذه الحركـة تعبـر عـن نفسها بوسائل شتى ينجم عنها النزاع بين الـسكان العرب [اليمنيين] والسلطات البريطانيـة فـي عدن ، والغارات والاعتداء على اليمن [الشمال] » .

ولأسـباب اسـتراتيجية كـان يهـم أمريكـا توسطها بين اليمن وبريطانيا حتى لا تلحق اليمن بمـصر فـي الارتبـاط بالمعسكر الـشرقي ، فـضغطت على لندن لاستقبال الأمير البدر لإجراء مفاوضـات وتقـديم تنـازلات ترضـي الـيمن وتهـدئ الأوضـاع المضطربة . وقد قبلت الـيمن بـالفكرة ، وكانـت أول محطة للبدر فـي جولتـه الأوربيـة الأولـى لنـدن التـي وصـلها فـي 9 تـشرين الثـاني/نـوفمبر 1957م علـى رأس وفـد كـان ضـمنه وكيلـه للـشؤون الخارجيـة القاضي محمد العمري [وهو الذي وقع عام 1951م في لندن على اتفاقية لندن (موديس فيفندي)] وبعد أسبوع من المفاوضات «أخفق الطرفان في الوصول إلـى حـل يرضـي الـيمن التـي تمـسكت بحقهـا فـي المحميـات ..» ، فغـادر الوفـد متوجهـاً إلـى بـراغ وموسـكو ووارسـو وبكـين ، وهنـاك كـان يـستقبل استقبالاً كبيراً ، ممـا دعـا بعض الـصحف البريطانيـة تسمية البدر «بالأمير الأحمر» .

وفـي ربيـع عـام 1958م بلـغ المـد الوحـدوي غاياته بوصول الرئيس جمال عبدالناصر إلى دمشق وفاجأ الغرب وإسرائيل بتوقيعه مع الرئيس السوري شـكري القـوتلي اتفـاق قيـام الوحـدة الاندماجيـة بـين البلـدين ، وإعـلان قيـام الجمهوريـة العربيـة المتحـدة وهـو المـشروع الـذي طالمـا سـعى مـن أجلـه المناضـلون والقوميـون العـرب منـذ نهايـة الحـرب العالميـة الأولـى . وقـد فرحـت الأمـة العربيـة فـي كـل أقطارهـا بهـذا الإنجـاز التـاريخي الـذي كـان بابـه مفتوحاً لمن يرغب الانـضمام إليـه من بقيـة الأقطـار الـشقيقة . وكـان الإمـام أحمـد أول المـستجيبين لـذلك فـأمر ولـي عهده البدر بالتوجـه بعد رحلتـه تلك إلـى دمشق ، وهناك تم في 8 آذار مـارس 1958م إعلان قيـام (الاتحـاد الثلاثــي) بـين الجمهوريــة العربيـة المتحــدة بإقليميهــا الــشمالي (مــصر) والجنــوبي (سـورية) والمملكـة المتوكليـة اليمنيـة وشـكل لـذلك مجلـس تنفيـذي ثلاثـي مـن وزراء الأقطـار الثلاثـة وكان مقره القاهرة .

لقـد سـدد الإمـام أحمـد بـذلك ضـربة قويـة لبريطانيـا وخيبـة أمـل للعلاقـة بأمريكـا. ولهـذا فقـد استمرت بريطانيـا بقيـة العـام فـي مناوشـات الحـدود وأسـرعت فـي تنفيـذ مـشروعها -المرفـوض- لإقامـة اتحـاد فيـدرالي مـستخدمة مختلـف وسـائل الترغيـب والترهيـب. وهكـذا أعلـن رسـمياً فـي (شـباط/فبرايـر 1959م) عـن تأسـيس «الاتحـاد الفيـدرالي للجنـوب العربـي» شـاركت فيـه سـت محميـات (ولايـات) ، ثـم انضمت خلال الأعوام الأربعة التالية بقيـة الـسلطنات (لحج والعقارب والعوالق السفلى ودثينة والواحدي) ثم ضمت إليه مستعمرة عدن في كانون الثـاني/ينـاير 1963م (وسـوف يـسقط هـذا الاتحـاد مـع تـصاعد حركة الاستقلال السياسي والمسلح بعد ذلك) .

انزعجت الـيمن ومعهـا الجمهوريـة العربيـة

المتحدة بإعلان هذا الكيان الانفصالي المسمّى «بالجنوب العربي» وتصاعدت الحملات الإذاعية عليه وعلى بريطانيا الاستعمارية من إذاعتي صنعاء و «صوت العرب» وكذلك في الصحافة ، واستقبلت تعز قادة المناضلين والمعارضين لقيام هذا الكيان والمطالبين بالاستقلال . وأرادت الحكومة البريطانية استخدام دهائها فطلبت عودة المفاوضات مع حكومة عدن فوافق الإمام وأرسل وفدًا في آيار/مايو 1959م برئاسة السياسي المحنك القاضي محمد بن عبدالله الشامي (ت 1985م) . وقد نقلت صحيفة «فتاة الجزيرة » العدنية في 12 آيار/مايو تصريحاً لولي العهد محمد البدر بعدم معرفته بإمكان نجاح هذه المفاوضات ، مضيفاً « .. بأن الشيء الوحيد الذي يعرفه هو أنه إذا خابت فلن يكون أمام اليمن غير الحرب » . وكان الوفد قد رفض أي لقاء مع ممثلي الاتحاد الفيدرالي ، معتبراً «اليمن كلاً لا يتجزأ ، وبلداً واحداً ..» .

وقد أخفقت المحادثات لأن اليمن أصرت على موقفها الأول من مسألة المحميات . وطالبت بالتعويضات التي لم تستجب بريطانيا لها ، فصعدت اليمن شكواها منها إلى الأمم المتحدة وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل لوقف العدوان على أراضيها ومنح الاستقلال لجنوب اليمن المحتل .

التحرر والاستقلال :

تصاعدت الأحداث سريعاً في الشمال والجنوب : ففي الوقت الذي كانت فيه الاضطرابات والمظاهرات في عدن تدفع بإرسال مزيد من القوات البريطانية لمواجهة الحركة المتصاعدة والمعارضة في المستعمرة ، كانت مصر في الواقع هي الداعمة بالدرجة الأولى ، ومع مطلع الستينيات أصبح لعدن أهمية خاصة في الاستراتيجية الدولية ، فقد أشار الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الدفاع البريطانية إلى نيَّة بريطانيا في أن تبقى قواتها العسكرية في عدن بصورة دائمة . (وهذا ما لم يحدث باشتعال الثورة النهائية في تشرين الأول/أكتوبر 1963م ، بل وبإعلان بريطانيا العظمى - بعد ذلك - انسحابها إلى شرق السويس قبل عام 1967م ، وليس من شك بأن مجيء حكومة العمال إلى الحكم ، وتعاونها الخفي مع الاتجاه اليساري الجديد في عدن ممثلاً بالجبهة القومية ساعد كثيراً على إتمام صفقة الاستقلال على حساب جبهة تحرير الجنوب اليمني والأطراف المحافظة الوطنية الأخرى) .

وكان الإمام أحمد قد قبل نصائح أطبائه بضرورة السفر إلى روما للعلاج ، فتوجه إليها جوّاً في 16 نيسان/أبريل 1959م ، تاركاً خلفه ولي عهده البدر يواجه جملة من المشاكل التي لم تُتِح له - في غياب والده - إجراء أيّ إصلاحات حقيقية ، باستثناء استمرار تعاونه مع الرئيس عبدالناصر في دعم الكليات العسكرية الحديثة النشأة بالمدربين ، وإعلان توجهات سياسية محدودة . وقد انقسم الأحرار في عدن بين مؤيد لتيار البدر، وبين آخر كان قد تبلور لديه أن البديل هو الثورة والنظام الجمهوري . وكان بعض مشايخ القبائل من حاشد وبكيل يحاولون أن يركبوا موجَة أي تغيير قادم . وقد تقاطرت أعداد كبيرة من القبائل إلى العاصمة التي وقع فيها خلال شهر حزيران/يونيو وفي مدينة تعز شغب ، تورط فيه بعض الجنود وقتل قاض وأخوه في تعز ، وفي الوقت الذي لم يتمكن البدر فيه حسم الأمر بسرعة كان يُدلي بمزيد من الوعود الإصلاحية مخالفاً بذلك سياسة والده المتشددة . وقد بلغت هذه الأخبار الإمام أحمد في مشفاه الإيطالي فقرر العودة بحراً مروراً ببور سعيد حيث كان في

استقباله في الميناء الرئيس جمال عبدالناصر ومعه أركان حكومته في 7 / 8 / 1959م ، وكان ذلك ثاني لقاء بعد اجتماع جدّة كما أنه كان آخر لقاء بينهما ، وقبل مرور عام عليه ، حدث الافتراق النهائي بسبب تأميمات تموز/يوليو الشهيرة في الجمهورية العربية المتحدة وأرجوزة الإمام أحمد الناقدة لذلك واعتباره تلك القوانين مخالفة للشريعة الإسلامية . وقد عاد الإمام أحمد غاضباً إلى الحديدة في العاشر من آب/أغسطس 1959م، وكان ابنه البدر قد رتب له استقبالاً شعبياً كبيراً خفف من حدة غضبه ، غير أنهُ ألقى في اليوم الثاني خطاباً نارياً هدد فيه كل من تورط في الحوادث والاضطرابات وأقسم فيه «قسماً لا هوادة فيه لأقطعن رأس كل أبيض وأسود متى رفعت إليّ مَظلمة عنه ..» مضيفاً عبارته المتحدية الشهيرة : «ومن كذّب جرّب وهذا الفرس وهذا الميدان!» وكان هذا عنوان الصفحة الأولى في اليوم التالي لصحيفة «فتاة الجزيرة » في عدن ، (كما كان بعد أقل من خمس سنوات مطلع آخر قصيدة مشهورة للزعيم والشاعر الكبير محمد محمود الزبيري غداة يوم اغتياله عقب الثورة (أبريل 1964م) في شمال صنعاء) ، وهكذا وبهيبة الإمام أحمد وشخصيته المحاربة والقوية أعاد الاستقرار والأمن في البلاد ولو إلى حين، كما ألغى كل قرارات ابنه السابقة .

كان هذا هدوء ما قبل العاصفة ، فالغليان الشعبي وشدة الإمام في معاقبة مثيري الاضطرابات بما فيها إعدام بعض رؤساء المشايخ كالشيخ حسين الأحمر وابنه حميد وسجن آخرين ، دفع عملاً فردياً بطولياً بالإقدام في محاولة خائبة لاغتيال الإمام أحمد في مستشفى الحديدة يوم 17 آذار/ مارس 1961م قام بها الملازم محمد العلفي ضابط أمن المستشفى ومعه زميلان له (الهندوانة واللّقِيَّة) وقد أصيب الإمام بجراحات غير قاتلة وانتحر العلفي وجرى محاكمة الآخرين وأعدما كما سجن كثيرون . ولقد كان للحادث أثره الكبير ، وقد دفع بطلائع خريجي الكليات العسكرية إلى التفكير الجدي في العمل السري للإعداد لثورة تقضي على النظام الإمامي ، وقد تم في شهر ديسمبر من نفس العام تشكيل يضم الضباط الأحرار «على غرار ما حدث في مصر» عمل سرًا لبلوغ أهداف الثورة ، وكان تكوينه من صغار الضباط . وحدث في نفس الشهر إطلاق الإمام لأرجوزته التعيسة فأعلن عبدالناصر في خطاب جماهيري إلغاء الاتحاد الثلاثي وهاجم الإمام أحمد ونظامه الرجعي . وقبيل ذلك بثلاثة أشهر وفي 28 أيلول/سبتمبر وقع انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة ووجدت مصر نفسها في وضع صعب ، ولهذا لم تتردد في دعم أيّ حركة وطنية متوقعة في اليمن ، كما أنها كانت مستمرة في دعم الثوار في الجنوب .

واقتربت النهاية يوم 19 أيلول/سبتمبر 1962م بوفاة الإمام أحمد حميد الدين ، ولم تكن الوفاة مفاجئة لمعرفة المهتمين بالشأن اليمني ، المنتظرين والمتربصين في الداخل وفي القاهرة بقرب نهاية الرجل بل ونهاية نظام الحكم نفسه . وكان ولي العهدَ محمد البدر غير موفق منذ اليوم الأول لإعلانه خلفاً لأبيه ، فقد نشرت «الأهرام» وغيرها من الصحف المصرية والعربية في اليوم الثاني رداً على تعزية الرئيس عبدالناصر في وفاة أبيه ، بأنه « سيمضي على خُطا والده الرشيدة ! »، ومع أن مصر قد حسمت أمرها قبل ذلك منسقة مع كل الأطراف من أحرار سابقين وقيادة شابة (لا تعرف الكثير عن رجالها) فقد كانت سياسة البدر على خطا والده القشة التي قصمت ظهر البعير ، فقد أبلغت مصر قادة الحركة بأن عليهم إعلان الثورة

وسوف تلقي بثقلها العسكري والسياسي لدعم الثورة ومواجهة أي خطر خارجي خاصة من الشمال (المملكة العربية السعودية) . وكان الأمر كذلك ، فقد نفذ الضباط الأحرار ثورتهم يوم 26 أيلول/سبتمبر 1962م وبعد مواجهة مع قصر الإمام البدر نجحت الثورة وأعلنت الجمهورية مدعومة بكبار الضباط بما فيهم رئيس حرس البدر الزعيم عبدالله السلال الذي أصبح رئيساً للجمهورية. وفرّ الإمام البدر شمالاً ووصلت القوات المصرية تباعاً لتدخل في قتال وحرب، كانت السعودية داعمة فيها للجانب الملكي الآخر من القبائل اليمنية (ولسنوات سبع عجاف انتصرت في آخرها حكمة العقلاء في النظام الجمهوري وتمت المصالحة الوطنية عام 1970م) .

14 تشرين الأول/أكتوبر 1963م واستقلال الجنوب :

كان نجاح ثورة 26 أيلول/سبتمبر 1962م وقيام الجمهورية العربية اليمنية التي انخرط في الدفاع عنها يمنيون من الجنوب ، عاملاً هاماً في دعم الثورة في الجنوب على الوجود الإنجليزي ، والتي انطلقت انطلاقاً مدوياً وقوياً في الرابع عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر 1963م من جبال ردفان ، وكان للموقف المصري الداعم عسكرياً ودعائياً أهمية كبيرة في نجاح الثورة وقبول بريطانيا في آخر الأمر لإجراء محادثات الجلاء التي جرت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 1967م ورأس فيها الجانب اليمني (الجنوبي) قحطان الشعبي الذي أصبح أول رئيس «لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» بعد يوم الاستقلال في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1967م . وإذا كانت الجمهورية العربية اليمنية دخلت في الشمال في اقتتال وصراع مع الملكيين انتهت بالمصالحة الوطنية عام 1970م ، فقد وقعت الجمهورية الجنوبية في صراع عقائدي من نوع آخر بين أحزاب تقدمية ويسارية متطرفة أخرى شابها عمق قبلي أدى إلى اقتتال وأحداث دموية مؤسفة ، كان آخرها في 16 كانون الثاني/يناير 1986م .

أ.د. حسين بن عبد الله العَمري

جامعة صنعاء

المصادر والمراجع

1- العربية والمعرّبة :

- أباظة (فاروق عثمان) : الحكم العثماني في اليمن (1872 - 1918م) الهيئة المصرية للكتاب 1395هـ / 1975م .
- أباظة (فاروق عثمان) : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة 1988م .
- أباظة (فاروق عثمان) : سياسة بريطانيا في عسير (أثناء الحرب العالمية الأولى) دار المعارف - (د.ت) .
- البردوني (عبدالله) : اليمن الجمهوري 1985م
- الجبارات (د. محمود محمد هلال) : العلاقات اليمنية الأمريكية في عهد الإمام يحيى ، عمّان 1429هـ / 2008م .
- الجرافي (أحمد بن أحمد) : حوليات العلامة الجرافي ، تحقيق أ.د. حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر / دمشق ، دار الفكر المعاصر/ بيروت 1992م .
- الجرافي (عبدالله عبدالكريم) : المقتطف من تاريخ اليمن ، القاهرة 1956م .
- داغر (بن) أحمد : اليمن تحت حكم الإمام أحمد 1948 - 1962م ، مكتبة مدبولي / القاهرة 2004م .
- رضا (محمد رشيد رضا) : المنار واليمن (1898 - 1934م) تحقيق ودراسة أ.د. حسين بن عبدالله العمري .
- حماد (د. مجدي) : جامعة الدول العربية ، عالم المعرفة - الكويت (ط2) 2007م .
- الريحاني (أمين) : ملوك العرب (ط1) بيروت .
- سالم (د. سيد مصطفى) : تكوين اليمن الحديث ، معهد الدراسات العربية / القاهرة ، 1963م وط 2 1971م .
- الشامي (أحمد محمد) : رياح التغيير في اليمن والمطبعة العربية / جدّة 1984م .
- الصايدي (د. أحمد قايد) : حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى ، مركز الدراسات والبحوث اليمني / صنعاء 1982م .
- مكرو (إريك) : اليمن والغرب ، تعريب أ.د. حسين بن عبدالله العمري ، (ط2) دار الفكر / دمشق1987م .
- المقدمي (حسين عبدالله) : ذكريات وحقائق للتاريخ ، مؤسسة العفيف الثقافية / صنعاء 2004م .
- الموسوعة اليمنية (4 أجزاء) (ط2) : مؤسسة العفيف الثقافية / صنعاء 2002م .
- ناجي (سلطان) : التاريخ العسكري لليمن ، (1839-1967م) (ط3) صنعاء 2004م.

2- صحف عربية :

- الأهرام (1947 ، 1948 ، 1958 ، 1960-1962م) .
- صوت اليمن (1947-1948م) .
- فتاة الجزيرة (1947-1948م ، 1955-1962م) .

3 - المصادر الأجنبية :

أ- باللغة التركية :

- مذكرات المشير أحمد عزّت باشا [صيحة رَجُل]:
- AHMET IZZET PASA FERYADIM Nehir Yayinlari, ISTANBUL, 1993.
- مذكرات عصمت إينونو :
- Ismet Inunu. Ikinci Adam. Hazirlyin, Serket Swreyya Akademir. Remzi Kitab Evi., 3 Baski, Istanbul.

ب- باللغة الإنجليزية :

- Bidwell, Robin : The Two Yemenis, London, 1978.
- J.F. HEALEY and V. PORTER, Studies on Arabia in Honour of G.Rex Smith DXFORD, 2002.
- R.B. Serjeant + R. Bidwell: Arabian Studeis Cambridge (1-8 Vol.).
- R.J. GAVIN: ADENUNDER BRITISH RULE (1832-1967), London, 1975.



ميناء عدن - التواهى

2 - حركات التحرر والاستقلال في دول الخليج

مقدمة عامة

إن الهدف من الوجود البريطاني في منطقة الخليج ، منذ القرن التاسع عشر حتى العشرين ، يرمي إلى التحكم في الخليج على انه أفضل طريق لبريطانيا يوصلها بمستعمراتها في الهند .

ومن أجل ذلك سلكت الإمبراطورية البريطانية مختلف السبل السياسية والعسكرية للسيطرة عليه ، كسياسية الزحف Forward Policy والتي اتبعها حكام الهند من البريطانيين ، وسياسية الوضع الراهن .

ولم تقل أهمية الخليج بالنسبة لبريطانيا بعد عام 1949 (أي باستقلال الهند) وذلك يرجع أساسا إلى عامل هام طرأ على الوجود البريطاني في المنطقة وهو تدفق وازدياد النفط في الخليج .

وقد ساعد وجود النفط الولايات المتحدة الأمريكية أن تلزم بريطانيا بقبول مبدأ الباب المفتوح فيما يتعلق بامتيازات النفط وذلك قبيل الحرب العالمية الثانية ، حيث اقتصرت اهتمامات أمريكا على الجانب الاقتصادي فقط.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، تكشفت أهمية الخليج العسكرية والاستراتيجية ، وذلك لأن إيران أصبحت حلقة اتصال بين الاتحاد السوفيتي من جهة وبقية حلفائه من جهة أخرى .

وكانت الولايات المتحدة قد أسست أول قاعدة جوية لها في المنطقة ، وهي قاعدة الظهران في السعودية عام 1945 لتسهيل الاتصال بين غرب أوروبا وبين ميادين الحرب في الشرق الأقصى .

ولكن ما أن انتهت الحرب حتى انصرفت الولايات المتحدة عن اهتماماتها العسكرية لحليفتها بريطانيا ، بعبارة أخرى ظلت الولايات المتحدة تعترف لبريطانيا بالتفوق السياسي في منطقة الخليج .

ثم أخذت هذه النظرة تتغير ، بعد تبلور الحرب الباردة ، وجددت الولايات المتحدة اتفاقية الظهران عام 1951 ووسعت من نطاق القاعدة الجوية ، ومن هنا بدأ نوع من التنافس السياسي المستتر بين الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة، انعكست آثاره في مسألة الخلاف على الحدود فكانت الولايات تؤيد السعودية معنويا بينما أيدت بريطانيا الإمارات عسكريا ، حين أحتلت واحة البريمي بالقوة .

أما بعد سنة 1956 فقد انتقلت العلاقات الإنكليزية الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج إلى مرحلة جديدة ، إلى عهد مبادئ أيزنهاور ، ونظرية ملء الفراغ . فصارت الولايات المتحدة تعتبر نفسها المسؤول الأول عن التصدي ضد الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط تاركة لبريطانيا بعض المسؤوليات في مناطق جانبية ومن بينها منطقة الخليج ، وقد شمل هذا التنسيق السياسة الدفاعية في المنطقة ، تحت اسم ساسة جديدة سميت استراتيجية شرق السويس .

أولاً : الدوافع وراء استراتيجية شرق السويس :

1. لقد اتجهت بريطانيا بكل ثقلها شرق السويس إلى المحيط الهندي والهادي ، يدفعها إلى ذلك وجود الأسطول الأمريكي السابع في بحر المحيط الهادي مما يمكن تنسيق السياسات الدفاعية للدولتين مع تحمل الولايات المتحدة جزءًا من نفقات الدفاع .
2. أن التطور السريع أو الحديث في الأسلحة يشكل دافعاً آخر لتغيير الاستراتيجية البريطانية التقليدية ، فأصبح الاحتفاظ بعدد كبير من القواعد المزودة وفرق المشاة ذات الأسلحة التقليدية عبئاً لا مبرر له ، مع وجود السلاح الذري وإمكانية إقامة قواعد تنطلق منها الصواريخ بعيدة المدى وحاملات الطائرات ، وهذا يمكن الوصول إليه بمساعدة الولايات المتحدة .
3. أن مصالح بريطانيا العسكرية والاقتصادية في منطقة الخليج قد تعرضت إلى مصاعب كثيرة لم تستطع القواعد العسكرية أن تقف رادعا ضد هذه التحركات وهذا ما حدث بالفعل بعد عدوان السويس عام 1956 ، ثم أثناء حرب التحرير في جنوب اليمن .

ونظرًا لهذه الظروف فكرت بريطانيا في إيجاد قوات قريبة من المنطقة للإشراف على الدفاع (أي في المحيط الهندي) وذلك أيضاً لتنسيق خططها مع الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تجول الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي .

ولكن البحر المتوسط (بعد حرب حزيران/ يونيو 1967) لم يعد بحيرة أمريكية فأصبح الأسطول السوفيتي يقف بجانب الأسطول السادس الأمريكي ، كما أن الدول الصديقة للاتحاد السوفيتي في منطقة الجنوب العربي أصبحت تدعو الأسطول السوفيتي للتزود بالمؤن والوقود بعد أن زالت القاعدة الهامة لبريطانيا .

من هنا وجدت بريطانيا موقفها ثانويا في الصراع الأمريكي - السوفيتي العسكري . كما أن الظروف الدولية الجديدة التي طرأت على المجتمع الدولي عامة تحتم إعادة النظر بشأن القواعد العسكرية المنتشرة في أنحاء العالم .

ثانياً : أسباب الانسحاب البريطاني :

أعلنت بريطانيا في كانون الثاني/يناير 1968 عن عزمها الانسحاب من شرق السويس بما في ذلك الخليج العربي في مدة أقصاها نهاية 1971 .

إن الأسباب الرسمية للانسحاب البريطاني من المنطقة أوضحها (الكتاب الأبيض) الصادر في تموز/يوليو 1967 بشأن تخفيض نفقات الدفاع البريطاني ، والذي يبين أن الأسباب الاقتصادية هي التي دعت بريطانيا إلى تخفيض نفقات الدفاع ، وذلك لمواجهة خططها الاقتصادية الداخلية وفي أوروبا .

إن رغبة الحكومة البريطانية في برنامجها الداعي إلى الانسحاب هي إدماج الخطة الاقتصادية والعسكرية معا ، مما يتيح للقوات البريطانية تحمل البرنامج الرامي إلى تحقيق المصلحة الوطنية للملكة المتحدة ، كالدخول إلى السوق الأوروبية

المشتركة ، وهذا يدعو إلى تغييرات أساسية في سياسة الإنماء البريطاني ، والتي تتطلب تخفيض القوات البريطانية شرق السويس . مما يساعد بريطانيا على دعم جهودها في نطاق حلف الأطلنطي والاتجاه نحو أوروبا .

ويبدو غريباً انسحاب بريطانيا من الخليج لأسباب اقتصادية ، بينما مصالحها النفطية ونشاطها التجاري ، نتيجة تغيير متطلبات مجتمع الخليج قد أخذت تزداد باضطراد . ويمكن القول بأن فكرة وجود قواعد عسكرية ضد رغبات السكان المحليين أصبحت في عالمنا المعاصر موضع شك من الدول الكبرى ، كما أن تأمين المصالح النفطية يعتمد كما يبدو على عجز الأقطار المنتجة عن إدارة أعمال النفط أكثر مما يعتمد على الحماية العسكرية .

وبالإضافة إلى ذلك في حالة ما إذا قررت بريطانيا الاعتماد على قوتها العسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية ، رغم معارضة السكان كما تجلت في البحرين بصفة خاصة ، فان ذلك سيتطلب منها تغيير القواعد وتوسيع نطاقها مما يكلف مزيدا من الأعباء المالية ، بعبارة أخري صار أمام بريطانيا خطتان ، أما التوسع في الوجود العسكري أو الانسحاب .

وإضافة إلى الأسباب الاقتصادية فإن الأسباب السياسية لها الاعتبار أيضاً :

فالوجود العسكري البريطاني في المنطقة لن يكسب بريطانيا شيئا ، حيث أن العلاقات السلمية مع الإمارات أكثر ضمانا من الوجود العسكري والذي من شأنه أن يضر بالمصالح البريطانية .

وإن سياسة بريطانيا الجديدة في منطقة الخليج العربي ، هي تغيير الأسلوب القديم ، بانسحاب القوات البريطانية ، وإنهاء المعاهدات التي لم تعد مناسبة للعصر ، ثم المحافظة على مصالح بريطانيا الاقتصادية ، بعقد معاهدات صداقة مع الإمارات على أسس تلائم روح العصر .

كذلك إن الكتاب الأبيض ذاته ، والصادر في 28 شباط/فبراير سنة 1971 ، يتحدث بتفصيلات ، عن القوة العسكرية السوفيتية في المحيط الهندي ، النافذ إلى الخليج العربي .

فالانسحاب البريطاني ، ليس عملية سلبية ، وإنما هو بالأساس ، عملية أكثر إيجابية من الوجود العسكري التقليدي والذي لم يعد له دور ، بعد الاختراعات الحديثة في الأسلحة الذرية ، إلى جانب الصواريخ عابرات القارات ، مما يفقد الوجود العسكري التقليدي ، أهميته الاستراتيجية .

والمؤيدون لقرار الانسحاب البريطاني يعتبرون عملية الانسحاب ضرورية لحفظ الأمن أكثر من وجود القوات البريطانية والذي من شأنه أن يسبب القلق والاضطراب أكثر من الأمن .

وكان لابد أن يكون للانسحاب آثار مختلفة سواء كانت مباشرة أم على المدى الطويل إلا أن هذه الآثار تختلف من وجهة نظر لأخرى .

ثالثاً : الآثار الناتجة عن الانسحاب البريطاني :

تعتبر مشكلة " الفراغ " هي من أهم الآثار المترتبة على تطبيق الانسحاب البريطاني . وقد اختلفت وجهة النظر العربية مع الغربية في مفهوم هذا " الفراغ " فبينما اعتبرت وجهات النظر الغربية أن " الفراغ " سوف يتيح المجال للتدخل الأجنبي من الاتحاد السوفيتي والدول اليسارية في المنطقة ، رأت وجهات النظر العربية أن الوجود البريطاني ترك فراغا كبيرا في التطور الذي كان من متطلبات فترة الحماية ، إلا أن هذا الفراغ اتضحت معالمه بإعلان الانسحاب .

إن الفراغ من وجهة النظر الغربية سوف يؤدي إلى : التدخل الخارجي من قبل الاتحاد السوفيتي أو الصين ، وإلى منازعات إقليمية ناتجة عن أسباب مذهبية أو خلافات طائفة إلى جانب المطالبات الإقليمية .

ولمناقشة وجهة النظر الغربية بشأن تأثير هذين العاملين على مشروع أو خطة الانسحاب يبدو أن الأمر مبالغ فيه ، فبالنسبة للعنصر الأول وهو التدخل السوفيتي ، فمن المرجع عدم اكتراث الحركة الشيوعية ، بعد بإحداث الثورة في منطقة الخليج نظرا لمجتمع الرخاء الذي نشأ عن الكميات الهائلة من البترول ، مما لا يشجع قيام مثل هذه العناصر الماركسية . ويمكن القول أن المعارضة ، إن وجدت في الخليج ، فهي تعبر عن الطبقة البرجوازية الجديدة التي تريد أن تجد مكانا لها في السلطة .

أما بالنسبة للعنصر الثاني ، فإن المنازعات المذهبية ربما تكون قد انتهت ، وإن لم يكن الأمر جازماً .

أما المطالبات الإقليمية أو الخلافات على الحدود فيبدو إن حدتها قد خفت بدليل تراجع السعودية عمليا مثلاً عن إثارة قضية واحة البريمي. كما أن مسألة الجزر التي تطالب بها إيران في الخليج قد اتخذ بشأنها حلا وإن لم يكن دائماً .

أما بالنسبة لوجهة النظر العربية فإن الانسحاب البريطاني سيترك فراغاً إلا أن مفهوم الفراغ بالنسبة للعرب هو تحمل الوجود البريطاني تاريخيا وعسكريا وسياسيا مسؤولية خلق هذا الفراغ نتيجة للسياسة البريطانية التي اتبعتها وأرست قواعدها منذ القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين وهي سياسة الوضع الراهن . وقد رافقت هذه السياسة الوجود البريطاني طيلة المائة والخمسين عاما في المنطقة ، ذلك أن بريطانيا كانت تكتفي بالامتيازات البترولية والاستثنائية التي توفرها لها المعاهدات الثنائية والهيمنة غير المباشرة على جميع وسائل الاستيراد وفي مقابل ذلك لا تتدخل في أساليب الإدارة القبلية التي تمثل الحكم في معظم الإمارات .

وقد تطورت هذه الأساليب في البحرين وقطر وعُمان بالأخذ بالأساليب الإدارية الحديثة .

إن سياسة بريطانيا التقليدية في المنطقة جعلتها تقف ضد أية محاولة هادفة لتوحيد المنطقة منذ محاولة محمد علي في القرن التاسع عشر والذي نظرت بريطانيا بارتياب إلى تصاعد قوته في إقليم الإحساء المتاخم للخليج فعملت على تحطيم امتداد هذه القوة إلى الخليج أو غيره من بعض الدول .

كما وقفت بريطانيا ضد نمو الدولة السعودية الأولى التي أوشكت في أوائل القرن التاسع عشر أن توحد الساحل العربي بنفوذها من مسقط جنوبا حتى شط العرب شمالا عام 1810 .

ثم جاءت المعاهدات الثنائية بين بريطانيا والإمارات والتي سميت : Exclusive Agreements - أي المعاهدات المطلقة ، أو المانعة ، وقد سببت صفة المنع هذه العزلة السياسية لمجتمع الخليج في القرن العشرين وأخرت تطوره والاتصال بالأنظمة الحديثة والتي أطلت على كثير من الدول في القرن العشرين سواء الأنظمة الإدارية كانت أم السياسية .

ولا شك أن الفراغ العسكري هو النتيجة الطبيعية للفراغ السياسي والذي يرجع إلى القرن التاسع عشر 1818 ، حينما قامت بريطانيا بحملتها الشهيرة على رأس الخيمة معقل العرب القوا سم واستمرت الحرب عدة أيام على أثرها استطاعت بريطانيا حرق السفن العربية والأساطيل الشراعية

ثم قامت بإبرام اتفاقيات ثنائية مع الإمارات خاصة تتناول موضوع الأسلحة والتي يحظر بيعها وتناولها وتصديرها واستيرادها وغير ذلك .

وقد بررت عملها هذا بأنه لحفظ السلام في المنطقة ولتأمين المواصلات التجارية البريطانية إلا أن بريطانيا في الواقع رسمت سياستها على منع قيام قوي محلية لها نفوذ بحري ينافس النفوذ البريطاني بدليل أنها لم تحطم القواسم فقط بل أسطول عُمان .

واستمر الفراغ العسكري في المنطقة خاليا إلا من تحركات البوارج البريطانية للقيام بحملات تأديبية لمن يحاول الإخلال بالوضع الراهن .

وبإنشاء القواعد العسكرية في سنة 1935 أصبحت البحرين تمثل المركز الأساسي للقوة العسكرية البريطانية والتي تغطي الفراغ العسكري الموجود .

وفيما يختص بقوة الأمن ، فكانت تستقدم هنودا أو عمانيين مدربين لهذا الهدف ، يطلق عليها اسم Levy Corpus - ما عدا الشرطة الخاصة بالمرور فكانت من المواطنين وهذا النظام اقتصر على البحرين وقطر .

وتكونت في إمارات الساحل شرطة محلية تعرف بكشافة عمان وتتكون من عناصر مختلفة يقودهم ضباط بريطانيون وهي لا تتبع إمارة معينة من إمارات الساحل مما يدل على أن بريطانيا لم تعترف بالحدود الموجودة . ويرأس هذه الشرطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج .

وسواء أكان هذا الفراغ موجودا بسبب التنافس الدولي أم بسبب الأوضاع المحلية والمتمثلة في سياسة التجزئة فقد كان لابد من البحث عن حلول عملية لملء هذا الفراغ بعد الانسحاب البريطاني ، وهذا ما جعل بريطانيا تؤيد قيام نظام اتحادي بعد أن كانت في الماضي سببا للتجزئة .

رابعاً : الترتيبات الناتجة عن الانسحاب :

اقتضى قرار الانسحاب البريطاني إعداد ترتيبات مشتركة بالاتفاق بين بريطانيا من جهة ودول الخليج من جهة أخري ، وقد شملت هذه الترتيبات الأمور الأساسية التالية :

- تقريب وجهات النظر بتقديم " اتفاقية صداقة " بين بريطانيا ودول المنطقة لتستطيع فيما بعد حفظ الأمن والنظام .
- تشجيع الفكرة الداعية إلى قيام اتحاد يضم الإمارات في الخليج .
- الاهتمام بتطوير أوضاع الإمارات الداخلية في النواحي الإدارية والعسكرية والاقتصادية .

عالجت حكومة المحافظين في عام 1971 قرار حكومة العمال الداعي إلى الانسحاب بطريقة جديدة تحفظ لبريطانيا مصالح معينة ، وفي الوقت نفسه لا تتناقض وقرار حكومة العمال القاضي بالانسحاب في نهاية ذلك العام .

ونتيجة لذلك أرسل وزير خارجية بريطانيا مندوبه للتشاور بشأن الترتيبات الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج مع الإمارات العربية والدول المعنية بمنطقة الخليج لئلا يترك هذا الانسحاب فراغا قد يؤدى في النهاية إلى خلق موقف متأزم في المنطقة .

وقد تمخضت مساعي مندوب وزير الخارجية البريطاني ومشاوراته في المنطقة عن مشروع " اتفاقية صداقة " مكونة من خمس مواد تتلخص في بقاء بعض القوات البريطانية في منطقة

الخليج للتدريب الخاص بجيش الإمارات على أن تدفع الحكومات العربية في الخليج تكاليف هذا التدريب .

ووافقت الدول الأربع التي ظهرت في الخليج في خلال نهاية 1971 جميعاً على الخطوط العريضة للمشروع .

وكانت الخطوة التالية : تشجيع الفكرة الداعية إلى قيام اتحاد بين الإمارات العربية التسع في الخليج . ذلك أن التجزئة الموجودة في الإمارات العربية ، تشكل تشتتا في الموارد وفي الجهود ، كما يخلق وضعا شاذا عند تقسيم الحدود بين الإمارات.

خامساً : الاهتمام بتطوير أوضاع الإمارات الداخلية :

الأمر المهم إنه منذ أن صدر قرار الانسحاب أخذت دول الخليج تتأهب لمواجهة مسؤولياتها عندما تصير دولا مستقلة ذات سيادة ، ونظراً لأن بريطانيا لم تبذل الكثير لتطوير الإمارات إداريا واجتماعيا - مما خلق مشكلة الفراغ في كل النواحي، حتى صار العبء ثقيلا على الإمارات التي عاشت شبه معزولة عن العالم الخارجي ، أما بالنسبة للبحرين ، فيمكن القول أنها أصبحت أكثر الدول في الخليج إمكانية لتحمل المسؤولية ، ولذلك لم تتوان الإمارات الأخرى عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة .

فأنشئ في البحرين التنظيم الإداري الجديد لعام 1970 (مجلس الدولة) وقد أشتمل بالطبع على عناصر شابة مثقفة وأبعدت بعض العناصر التقليدية والمسؤولين البريطانيين كما حاولت الحكومة الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية في حقل الإنماء والإحصاء والاقتصاد لتطوير هذه الدوائر .

كما قامت إمارة قطر بإنشاء مجلس وزراء في قطر في نيسان/أبريل عام 1970 ، وكذلك أنشئ مجلس وزراء في إمارة أبي ظبي بتاريخ تموز/يوليو 1971 .

وكانت الدول المطلة على الخليج (إيران والسعودية والكويت) قد باشرت تقوية جيوشها ومعداتها بأحدث الأسلحة و وسائل الدفاع لملء الفراغ البريطاني في المنطقة .

وكذلك بدأت الإمارات في مواجهة مسؤولياتها الدفاعية في إقامة نواة لجيش موحد فيما بعد . وكان الهدف من ذلك هو خلق جيوش محلية يتم توحيدها في حالة قيام الاتحاد مع كشافة ساحل عمان المدربة تدريبا حديثا .

أما بالنسبة للنواحي الاقتصادية فالملاحظ أنها لم تجد لها الاهتمام ، الذي يساعد إمارات الخليج على الحد من نظام المجتمع الاستهلاكي ، والذي تجد فيه البضائع الأجنبية وخصوصا البريطانية منها سوقا رائحة .

ويمثل الخليج العربي حقلاً غزيراً للنفط الذي يشكل المصدر الوحيد للدخل القومي في معظم الإمارات . إلا أن البحرين بدأت بتنويع مصادر الدخل نتيجة لتزايد السكان وقلة عائدات البترول إذا ما قيست بالإمارات الناشئة الأخرى . وبدأت دبي الاهتمام بدخل الجمارك والتجارة لافتقارها إلى النفط وبتشجيع المشاريع الأجنبية هناك .

أما بالنسبة لأبي ظبي وقطر فالنفط الخام هو التصدير الوحيد في الإمارتين .

وتنفرد الشارقة بتصدير الخامات الحديدية . وتستغل هذه الخامات شركة بريطانية .

ويمكن رصد التأثيرات الإيجابية والسلبية على تطور الوضع الاقتصادي في منطقة الخليج

العربي بصورة عامة والبحرين بصورة خاصة ، على النحو الآتي :

التأثيرات الإيجابية : تطور في الخدمات الاجتماعية والعامة . التقدم في الحقل التربوي الأكاديمي . تطوير نسبي في ارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام .

أما التأثيرات السلبية فهي : الاعتماد الكبير على مدخول النفط إلى وقت متأخر . التأخر في الإعداد الفني والتكنولوجي مما يمنع الاستفادة من مستخرجات النفط كالبتروكيماويات .

سادساً : فكرة الاتحاد وتطورها :

يسود الاعتقاد بأن فكرة الاتحاد انبثقت من قرار الحكومة البريطانية الخاص بالانسحاب من منطقة الخليج العربي في نهاية 1971 . والحقيقة أن فكرة الاتحاد في إمارات الخليج تعود إلى أبعد من ذلك . فيمكن ردها إلى عام 1935 ، في هذا العام جري حوار بإنشاء قيام اتحاد بين الإمارات .

إلا أن مشروع الاتحاد في أواخر الثلاثينات لم يتخذ شكلا جديا لأن الإمارات الصغيرة كانت تعتمد على بريطانيا ، وقد تجددت فكرة الاتحاد في الأربعينات بعد ظهور النفط في كل من الكويت وقطر بالإضافة إلى البحرين . وصارت بريطانيا تشجع هذا الاتجاه ، وقد اتخذت إجراءًا بالفعل عام 1952 ، هو عبارة عن إقامة مجلس استشاري للإمارات السبع تحت أشراف بريطانيا .

وفي أعقاب تأسيس حلف بغداد ، جرت محاولات لاجتذاب الإمارات ، وعلى وجه الخصوص البحرين والكويت إلى الحلف ، وقد ووجهت هذه المحاولة بمعارضة شعبية شديدة ، أثنت دول الحلف المحلية عن مواصلة ضغطها .

أما البريطانيون فقد ظلوا يرددون الدعوة إلى إنشاء حلف الخليج (الفارسي) ، تحت زعامة بريطانيا ، وتشترك فيه باكستان ، وإيران والعرق من دول حلف بغداد آنذاك ، ثم يفتح الباب لغيرها ، إلا أن هذه الكرة أيضاً لم تلق صدي كبيرا .

ثم قفزت الفكرة مرة أخرى إلى حيز الوجود، أثناء عقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة في كانون الثاني/يناير عام 1964 ، وانبثقت هذه الفكرة عن الجامعة العربية قصد جذب هذه الإمارات إلى حركة التجمع العربي ، وحيث انه لم يكن النفط قد استغل بعد بدرجة كبيرة كما هو عليه الآن ، فان الوسيلة التي اتبعتها الجامعة هي إنشاء صندوق لدراسة المشروعات العمرانية للإمارات التي تحتاجها .

إلا أن بريطانيا قاومت خطط الجامعة واعتبرتها متنافية مع المعاهدات الانفرادية . ثم حثت الإمارات العربية على عقد اجتماع في مدينة دبي بتاريخ آيا ر/مايو 1965 للقيام برسم شيء من التناسق بينها ، وكانت الغاية بحث توحيد النقد في منطقة الخليج العربي .

إلا أن قرار بريطانيا شباط/فبراير 1968 الداعي إلى الانسحاب في نهاية 1971 ، حولّ فكرة الاتحاد من المجالين الاقتصادي والداعي إلى مزيد من التعاون في مجال السياسة .

وقد أثيرت آنذاك تكهنات حول قيام حلف إقليمي تشترك فيه كل من السعودية والكويت . إلا أن الخطوة الأكثر إيجابية اتخذت في 18 شباط/ فبراير 1968 وفي ذلك التاريخ صدر إعلان من حاكمي دبي وأبو ظبي بإقامة اتحاد فيدرالي بينهما ويفتح الانضمام إليه أمام الإمارات الأخرى .

وكان الشيخ عيسي حاكم البحرين هو أول الحكام العرب في منطقة الخليج الذين أبدوا رغبة في الاستجابة لهذا النداء ، وصرح أن إمارات

الخليج العربي ستعقد قريبا اجتماعا في دبي للبحث عن مستقبل الخليج بعد انسحاب بريطانيا عام 1971 . وأنه من جانبه سوف لا يطلب استمرار وجود ما للقوات البريطانية في البحرين .

وعلى أثر الدعوة التي وجهها كل من حاكمي أبو ظبي ودبي إلى بقية حكام الإمارات انعقد في دبي اجتماع في الفترة ما بين 25 - 27 شباط/فبراير 1968 . وأسفر هذا الاجتماع عن إعلان " اتفاقية دبي " الشهيرة وقعها جميع الحكام المجتمعين .

إن اتفاقية دبي هي المنطلق الأساسي ، والتي سارت على هديه الاجتماعات واللجان التي تلت إعلان المشروع . وتتضمن الاتفاقية ستة أبواب تحتوي على خمس وعشرين مادة .

وقد جاء في مقدمة الاتفاقية : "استجابة لرغبة شعوب المنطقة في تعزيز أسباب الاستقرار في بلادها ، وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها ، وفقا لأهداف ومبادئ وميثاق جامعة الدول العربية فقد اجتمع الأمراء مع الوفود المرافقة لهم في دبي في الفترة ما بين 25 - 27 شباط/فبراير سنة 1968 وتم التعاقد والاتفاق بينهم على إنشاء اتحاد يكون الغرض منه توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينهما في كل المجالات" .

ويبدو من النص الحرفي للاتفاقية : أنها تنص على السيادة والاستقلال وفي تعبيراتها المتحفظة عن طبيعة التعاون خاصة في مجال الدفاع والمال وفي اشتراطها الإجماع لسريان القرارات تعطي شكل النظام التعاهدي الكونفدرالي .

أما من حيث تأويل النصوص : فالنظام المقصود إنما هو الاتحاد الفيدرالي . لما ورد فيها من توصية خاصة بالسياسة الخارجية : تمثيل رئيس المجلس الأعلى للاتحاد تجاه الدول الأجنبية وعن استثناء الاختصاصات المسيرة للاتحاد عن دائرة الشؤون المحلية (وتلك سمة فيدرالية) .

والواقع أنه حدث التباس بشأن الدستور فإن الموافقة على إصدار دستور ملزم للاتحاد يعني أن الدولة المقترحة ستكون فيدرالية .

إلا أن الفكرة السائدة في أذهان المجتمعين هي عدم زوال صفتهم كرؤساء دول ، لذلك تصوروا قيام اتحاد تعاهدي في دبي إلا أن استمرار الخلاف بين الأمراء قد عطل تنفيذ الاتحاد وتوقف المجلس الأعلى للاتحاد في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1969 .

أ.د. أمل إبراهيم الزياني

باحثة ودبلوماسية (البحرين)

المصادر والمراجع

1 - المصادر العربية :

- أحمد ، يوسف أحمد : السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال ، السياسة الدولية ، العدد 22 ، 1970 .
- أنتوين ، نانتنج : حلف الخليج الفارسي ، هارولد تريبيون ، آذار/مارس 1957 .
- بيريي ، جان جاك: الخليج العربي ، بيروت 1959 .
- جريدة الأهرام ، القاهرة 1970/9/19 .
- الجلبي ، حسين : الوجيز في القانون الدولي العام ، طريقة التصويت في الاتحادات التعاهدية، ج1 ، المطبعة الأهلية ، بغداد 1961.
- راتب ، عائشة : العلاقات الدولية العربية ، دار النهضة ، القاهرة 1970 .
- عبد الحميد ، محمد كمال : الاستعمار البريطاني في الخليج العربي وجنوب الجزيرة (د.ت) .
- غالي ، بطرس : الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 5 ، تموز/يوليو 1966 .
- غالي ، بطرس : القواعد العسكرية والأمم والمتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 48 ، نيسان/أبريل 1967 .
- الكتاب الأبيض الصادر في 18 تموز،يوليو 1968 (بريطانيا شرق السويس) .
- مجلة البحرين لعام 1939 عن صدى الأسبوع البحرينية 1971/2/16 .
- مجلة الرأي العام الكويتية « تصديق مجلس الوزراء على تصريح صباح الأحمد » العدد 1922 ، 1971/1/5 .
- مجلة « هنا البحرين » دائرة الإعلام ، عدد حزيران/يونيو 1965 .
- نوفل ، سيد : جامعة الدول العربية وقضايا الخليج ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد 67 تموز/يوليو 1970

2 - المصادر الأجنبية :

- C. Belgrave, Pirate Coast, London, 1966.
- D. Farnie, East and West Of Suez, London, 1969.
- Daily Express London 4/1/197.
- Economist «Gulf» August 1970.
- Guardian, London, 12/2/70.
- Helmel, Frouk, Crude Oil Prices in the Middle East, New York, 1967.
- J. Belgrave, Welcome to Bahrain, London 1965.
- J. F. Standish, «Persian Gulf Affairs» Case study " University Press " Dublin 12/3/63.
- J. Philiby, Saudi Arabia, Librarie Du Liban, 1969.

- Lanczowiski, Oil and State in the Middle East.
- Little Tome, South Arabia : an Area of Conflict, London 1968.
- Marlowe, Arab Nationalism and British Empiralism, London 1961.
- Marlowe, J. Persian Gulf in the twentieth century, London, 1962.
- Mr. Heath's Statement. Times, London 29/2/1971. Manan Clarance, Abu Dhabi, Birh of Oil Shaik-dom Beirut 1964.
- Parlemantay paper, Tines, London 3/3/1965.
- The Economist «The Gulf» 12/8/71.
- The Economist, London 7/8/1970.
- «The Gulf», the Economist, London 8/8/1967.
- The Observer, London. 19th March, 1969.
- Upton A. History of Modern Iran, London, 1960.
- Washington post, July, 1957.
- William Bruce, Report to the Guardian, 12/12/1970.

نماذج من حركات التحرر والاستقلال في دول الخليج العربي

(أ) حركات التحرر والاستقلال في الإمارات العربية

المقـدمـــة :

شـــهدت منطقـــة دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة، أو ما كان يعرف حتى استقلالها فـي كـانون الأول/ديسمبر عام 1971 بمنطقة الساحل المتصالح أو سـاحل عُمـان، خـلال النـصف الأول مـن القـرن العشرين، بروز اتجاهات فكريـة وحركات إصلاحية كان لها أكبر الأثر في التغير الفكري والاقتصادي ، والانفتاح الذي شـهدته المنطقة فيما بعد. كما ظهر بـين مثقفيهـا أفكـار تنويريـة وأخـرى مناهـضة أو رافـضة للفكـر الـسياسي التقليـدي الـسائد؛ أفكـار استقاها أصـحابها مـن الأفكـار الرائجـة آنـذاك فـي العـالمين العربـي والإسـلامي ، ومـن مفكـري القـرن التاسـع عشر . كمـا شـهدت المنطقـة بـروز اتجاهـات سياسـية ثوريـة رافـضة للوجـود والهيمنـة الأجنبيـة بكافة أشكالها، السياسية منـها والاقتصادية ، تكللت فـي النهايـة بموجـة مـن الـرفض للوجـود البريطـاني كله ، وما رافقه من وجـود أجنبـي آسيوي كبيـر فـي المنطقـة. وعلـى الـرغم مـن عـدم ظهـور حركـات مقاومة شعبية دموية ، وعلى الرغم مما كـان يحيط بالمنطقـة مـن ظروف استعمارية تمثلت فـي العزلـة والتخلف والفقر والأميـة. إلا أن المنطقـة قهرت تلك الظروف وتواصلت مـع محيطها العربـي والقـومي، ولـم تكـن فكريـا بمعـزل عـن التيـارات الفكريـة والإصـلاحية التـي كـان يمـوج بهـا العـالمان العربـي والإسلامي.

ستحاول هذه الدراسة أولا تحليل وتفنيد عدة طروح شـائعة عن منطقة الإمـارات ، أولهـا هو أن هذه المنطقة كانت في عزلـة عما يـدور فـي محيطها الإقليمـي والعربـي بفعـل الاسـتعمار البريطـاني، وثانيهـا أن الفكـر الإصـلاحي والتجديـدي لـم يكـن معروفـا بـين مثقفـي المنطقـة حتـى وقـت متـأخر، وثالثهـا أن هذه المنطقة كانت بحكم الظروف التـي كانـت سـائدة معنيـة بالـشأن الاقتـصادي أكثـر مـن السياسي.

اعتمـــدت هـــذه الدراســـة علـــى الوثـــائق البريطانية الموجودة في مكتب الوثـائق العام بلندن، كمـا اعتمـدت علـى المخطوطـات والكتـب المحليـة. وشكلت الذاكرة الـشعبية التي سجلت مـع أشـخاص عاصروا الأحداث أو جزءًا منها، جزءًا مهما يـضيف إلى هذه الدراسة الجانب الإنساني والمحلي.

أولاً: منطقـة الإمـارات حتـى نهايـة الحـرب العالمية الأولى:

مرت منطقة الساحل المتصالح منذ نهايات القـرن التاسع عشر حتى الحـرب العالميـة الأولى (1892 -1914) بمرحلـــة مـــن أحـــرج مراحلهـــا التاريخيـة. فمنـذ أن قامت بريطانيـا فـي العام 1892 بعقد المعاهدة "المانعـة" التـي تمنـع بموجبهـا حـاكم كل مشيخة على حدة من التصرف بأرضـه: بيعاً أو

رهناً أو تأجيرًا ، أو حتى استقبال مندوب أجنبي إلا بالموافقة البريطانية، سادت حالة من الجمود والعزلة التي فرضتها إفرازات تلك المرحلة. وكما فرضت السلطات البريطانية في المنطقة حالة من العزلة السياسية فإنها أرادت فرض حالة من الجمود الفكري والاجتماعي ، حيث منعت سكان المنطقة من التواصل أو الاتصال فكريًا مع العالم المحيط. فلم تكن تصاريح السفر تمنح بسهولة للأهالي الذين يودون السفر إما للتجارة وإما لتسويق لؤلئهم. فما عدا الهند وفارس، كان اتصال أهل الإمارات مع العالم قليل. كما لم تكن خطوط المواصلات أو الاتصال سهلة أو منتظمة ، بل اعتمدت المنطقة على السفن التجارية التابعة للخطوط البخارية الملاحية البريطانية لتنقل لها المؤن والأخبار. ولم تكن الجرائد والمجلات التي تصدر في مصر والعراق وبلاد الشام ترد إلى المنطقة بيسر وسهولة، بل كانت في الكثير من الأحيان ، تصادر خاصة عندما تحمل أخبارًا وتقارير عن الثورات العربية في بلاد فلسطين ومصر والعراق. ولكن منذ العام 1902 كان لانتظام الرحلات الملاحية نصف الشهرية بين دبي وبومباي، أثر كبير في التغير الذي شهدته منطقة الإمارات. فقد أصبحت هذه السفن البخارية شريان الحياة الذي يربط منطقة الإمارات بالعالم المحيط بها. وعلى الرغم من هذا التطور الملحوظ فإن الحظر على الإمارات لم يرفع كليًا.

ولكن يبدو أن هذا الحظر لم يثن مثقفي المنطقة عن التواصل مع غيرهم من مثقفي عصرهم وتبادل الرأي والأفكار معهم. ففي بومباي بالهند استطاع معظم أولئك المثقفين وغيرهم من تجار اللؤلؤ المشهورين، كسر هذا الطوق ، والالتقاء مع المثقفين العرب الذين كانوا يزورون بومباي . وهكذا أصبحت بومباي ليس فقط محطة لتسويق اللؤلؤ بل مكاناً للالتقاء مع مثقفي العالم العربي وخاصة أولئك الذين اختاروا الإقامة في بومباي أو زيارتها دوريًا. لقد كانت بومباي في تلك الحقبة مركز إشعاع ثقافي وعلمي لأهل الخليج .

تميزت السنوات الأولى من القرن العشرين بأنها سنوات رخاء ، فقد كانت تجارة اللؤلؤ في أوجهها. وقد مكن هذا الرخاء تجار اللؤلؤ المثقفين من رعاية الأنشطة الثقافية كالمدارس والكتاتيب والبعثات الدراسية وغيرها. وكان للمدارس أبلغ الأثر ليس فقط في نشر التعليم والقضاء على الأمية بين الأهالي ولكن في نقل الأفكار الجديدة التي حملها المدرسون العرب القادمون إلى منطقة الإمارات من العراق ، والإحساء.

وعكر صفو الرخاء الاقتصادي والاستقرار في بلدان الخليج اندلاع الحرب الكونية ، في صيف عام 1914 ، بين عدة إمبراطوريات (الإمبراطورية العثمانية والنمسا وروسيا القيصرية وبريطانيا) وجميعها لها علاقة قوية بمشيخات الخليج العربي: فبريطانيا العظمي كانت تحتل جزء كبير من منطقة الخليج عامة والساحل المتصالح بوجه خاص تحت مسمى "الحماية" التي اشتقت مكوناتها من المعاهدات "المانعة" والتي بموجبها أصبحت مشيخات الخليج "مشيخات مستقلة تحت الحماية البريطانية". أما الأطراف الأخرى التي دخلت الحرب كالدولة العثمانية ، مثلاً ، فكانت تربطها بمشيخات الخليج علاقة روحية: فالسلطان العثماني هو خليفة المسلمين . وعلى الرغم من الدعاية البريطانية التي كانت تروِّج عن عدم وجود ولاء

بين أهالي الخليج للدولة العثمانية ، فإن الحرب العالمية الأولى قد أثبتت العكس. بل إن أهم المشكلات التي واجهت عرب الساحل والخليج مع بريطانيا هو موقفهم من الدولة العثمانية. (مع أن الدولة العثمانية لم تمد نفوذها فعليًا إلى منطقة الإمارات، فقد توقفت عند قطر والإحساء) وكان تفكير أهل الإمارات في هذه الصلة الروحية ، هو في واقع الأمر أكبر دليل على أنهم كان يهمهم ما كان يشغل بال إخوانهم العرب في سورية ومصر والعراق . وكان ما يغلب على عرب الخليج عموما في هذه المرحلة هو الشعور بالوحدة الدينية أكثر من الاتجاهات القومية. وفي إطار هذا الفكر الديني كان لصحف القاهرة، المؤيد واللواء، اللتين كانتا تصفان السلطان العثماني بأنه خليفة المسلمين وقائدهم وأن العثمانيين هم حماة الإسلام، أثر كبير في الناس.

كان للشعور الديني دور كبير في تلك العاطفة التي شدت عرب الساحل للدولة العثمانية وقضاياها السياسية. وخلال الحرب العالمية الأولى جمع الأهالي، على الرغم من حالة الكفاف التي يعيشونها، نحو 14 ألف روبية هندية أرسلوها إلى استنبول.

تلك الصلة الروحية بين أهالي الخليج وبين الدولة العثمانية لم تستطع الرقابة البريطانية ولا الدعاية الشرسة التأثير فيها. فقد ظلت تلك الصلة قوية حتى انتهاء الحرب وانهيار الدولة العثمانية. ويمكن تفسير تلك العلاقة التي ظهرت بين سكان المشيخات وبين الدولة العثمانية عاطفيا وروحيا ، على الرغم من بدء انتشار المد القومي العربي: برفضهم للهيمنة البريطانية التي استشرت بحكم تعمق المصالح الإمبراطورية البريطانية في منطقة الإمارات. وعلى الرغم من انتصار بريطانيا وهزيمة الدولة العثمانية في الحرب عام 1918 ، ثم إلغاء الخلافة الإسلامية وإعلان تركيا العلمانية عام 1924 ، فإن هذا لم يغير من مشاعر أهالي الساحل المتصالح تجاه قضايا المنطقة ولا تجاه بريطانيا.

ثانياً: الإمارات ومرحلة ما بين الحربين (1918-1939):

خلقت الحرب العالمية الأولى ظروفا مغايرة لتلك السائدة قبل الحرب. فقد أثرت الحرب العالمية الأولى فكريا واقتصاديا في منطقة الساحل المتصالح، محدثة الكثير من التغير الثقافي والسياسي: فقد أصبحت المنطقة على اطلاع بما يجري في بقية أنحاء بلاد العرب بسبب تطور سبل الاتصال مع العالم ، فكانت بداية العشرينيات من القرن العشرين بداية تجدد الرخاء الاقتصادي وبدء الحراك السياسي الذي سوف يغير مسار المنطقة في العقود القادمة. وأصبح الخط الصحراوي (الذي فتح عام 1924 بين بغداد ودمشق) بمثابة شريان جديد لمنطقة الخليج يمدها بالأفكار السياسية والثقافية الجديدة. وكانت أعداد من مجلة "الفتح" التي كان يصدرها في القاهرة محب الدين الخطيب، تصل إلى منطقة الساحل عن طريق البصرة. وكانت هذه المجلة واسعة الانتشار بين المثقفين في الخليج، كما بدأ مع فتح هذا الخط توافد المجلات السورية والكتب اللبنانية والفلسطينية والعراقية، وأصبحت منطقة الإمارات على اتصال ومعرفة بأخبار الانتفاضات العربية وأحداث الحركات السياسية والفكرية الحديثة في الأقطار العربية. كل ذلك أثر في الوضع العام في المنطقة وهيأها لتقبل التغير الذي حصل بعد ذلك.

من ناحية أخرى كان لتطور وسائل الاتصال بين منطقة الإمارات والهند دور كبير في ذلك التغير الذي شهدته المنطقة. فقد أدت بومباي دورًا كبيرًا في إثراء الثقافة في منطقة الخليج عامة والإمارات بوجه خاص. وقد زار بومباي الكثير من المصلحين والمفكرين العرب من أمثال رشيد رضا وأمين الريحاني وحافظ وهبة ومحب الدين الخطيب وعبد العزيز الثعالبي ، وكان هؤلاء المفكرون ضيوفا على التجار العرب الأثرياء ، وكانت زياراتهم مناسبات أدبية وقومية تلقي فيها الكلمات وتناقش فيها القضايا الإسلامية والعربية والشؤون الفكرية والأدبية. وكان لاتصال تجار الإمارات مع تلك النخبة دور مهم في إثراء فكرهم ورؤاهم.

ساهمت تلك العوامل في إحداث تغير في الفكر السائد في منطقة الإمارات ، كما كان لتلك الثقافة الجديدة التي تكونت لدى طبقة تجار اللؤلؤ أثر في استجابتهم لدواعي النهضة التي تحركت في جسد الأمة العربية. وكان التعبير عن هذه المشاعر والأفكار الإصلاحية متمثلا في رعاية هؤلاء التجار للتعليم وإنشائهم للمدارس ورعايتهم لبعثات دراسية بعضها إلى الأزهر الشريف. كما ساهم التغير الثقافي في تدفق وانسياب أفكار جديدة كوَّنت نواة للتغير الذي سوف تشهده منطقة الإمارات في حقبة الثلاثينيات.

وفي أثناء الثورات الوطنية العربية على الانتداب البريطاني والفرنسي في بلاد الشام ومصر، التي ظهرت في فترة ما بين الحربين ، زار الإمارات بعض الشخصيات العربية ، فوجدوا شعورا وطنيا عربيا غامرا يملأ جوانح الشباب في المنطقة. فقد زارها كلٌّ من أمين الريحاني ، الكاتب المغترب ، والزعيم الوطني التونسي عبد العزيز الثعالبي، وكان لهذا الاتصال دور كبير في إثراء الفكر التحرري الإصلاحي في نفوس أبناء الساحل. ففي عام 1923 قابل مانع بن راشد، زعيم حركة الإصلاح في دبي ، عبد العزيز الثعالبي في مدينة بومباي ودعاه مانع لزيارة دبي . وقد أجاب الثعالبي الدعوة ، وكانت زيارته مناسبة وطنية وأدبية وأقيمت الاحتفالات لدى التجار احتفاء بمقدمه. ونظم أحمد بن سلطان بن سليم ، أحد الطلاب في ذلك الوقت، وأحد أبرز القياديين الإصلاحيين فيما بعد، قصيدة شعرية ترحيبا بالثعالبي ، وعلق الثعالبي بقوله : " يا بني لا تنس أنك شاعر عربي شاب ، وينبغي أن يشمل شعرك من المعاني في المستقبل كفاح أمتك العربية من أجل الاستقلال والتقدم".

ومنذ مطلع الثلاثينيات ازدادت القبضة البريطانية على منطقة الإمارات إحكاما بفعل ازدياد المصالح الاقتصادية البريطانية تعمقا. وأصبحت منطقة الساحل المتصالح تمثل ثقلاً لمصالح الإمبراطورية البريطانية في العالم. فهي تعد حلقة وصل مهمة في المواصلات الجوية ، التي تكللت منذ نهاية العشرينيات بإنشاء الخط الجوي الذي أصبح يربط لندن العاصمة البريطانية ، بالهند والشرق الأقصى ، ومن ثم إلى سنغافورة وأستراليا مرورا بمشيخات الخليج. وزاد تأثر اقتصاد المنطقة بالاقتصاد العالمي بحكم ظروف الكساد العالمي ، وما رافقه من تأثيرات سلبية في اقتصاديات الخليج بوجه عام، والذي نتج عنه الكساد في تجارة اللؤلؤ الطبيعي وهي العمود الفقري لاقتصاد المنطقة بأسرها. وتبع ذلك كله منح الامتيازات البترولية التي استدعت من الحكومة البريطانية انتهاج سياسة جديدة تجاه منطقة الساحل قائمة على التدخل في الشؤون الداخلية وفرض الحماية برًا وبحرًا بسبب زيادة المصالح الاقتصادية في المنطقة. رافق كل تلك التطورات الجوهرية زيادة

في الوعي الشعبي ورد فعل قوي تجاه الوجود البريطاني من ناحية ، وحكام المشيخات من ناحية أخرى. وعلى الرغم من كل محاولات بريطانيا قطع صلة المنطقة بمحيطها العربي فإن تلك الصلة ظلت متيقظة ، وكانت قضية فلسطين ، التي وحدت مشاعر العرب وألفت بينهم في قضية واحدة هي الكفاح المناهض للصهيونية والاستعمار، محل اهتمام كبير بين شباب وأهالي الإمارات الذين تتبعوا أخبار فلسطين منذ اندلاع انتفاضة البراق. وفي عام 1930 ، استجابة للمؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس، عقد اجتماع في الجامع الكبير في الشارقة وخطب في الأهالي بعض الشباب المتعلم ثم جمعت الأموال والتبرعات من أجل فلسطين.

وقد قامت المجلات العربية بدور كبير في تزكية الوعي القومي بين أهالي الإمارات. فكانت أعداد من هذه المجلات تصل إلى المنطقة حاملة أخبار الثورات العربية وتشيد بالبطولات وأعمال الشهداء، وتمتلئ بتمجيد التاريخ العربي الإسلامي وتثير الهمم والنفوس لنهضة عربية إسلامية. وقد شارك بعض شباب الإمارات . وفي نفس الوقت ساهم المدرسون العرب في نشر الأفكار الثورية بين الشباب، ومنهم المدرسون العراقيون الذين يدرسون في مدارس الإمارات الساحل ، فقد كانوا عاملا مهما في بث الأفكار الوطنية. وقد ساهموا في إنشاء فرقة للكشافة في دبي ، وأصبحت هذه تسير حاملة الأعلام ومرددة الأناشيد الوطنية. وكانت الصحف المصرية والهندية ذات الميول السياسية توزع في المنطقة، وأصبحت سببا لعدم الرضا (عن النفوذ البريطاني). وتدريجيا ظهر أثر كل تلك الأفكار واضحا في بروز متغيرات فكرية واجتماعية بين الشباب يمكن رؤيته في شعرهم الذي يظهر يحمل صورة حية لتلك التطورات، وكانت الوحدة العربية حلمهم. وكان للأوضاع الداخلية رد فعل قوي تجاه النظام السياسي ظهر واضحا في كل من دبي والشارقة.

ففي دبي قادت الأحوال الاقتصادية المترجرجة الطبقة المثقفة من الأهالي والشباب المتعلم إلى العصيان والثورة على جملة من الأوضاع التي كانت تحكم مجتمعهم التقليدي. فسلطة الحاكم المطلقة، وإذعانه اللامتناهي للسيطرة البريطانية أصبح مثار تذمر الطبقة المثقفة والتجار المحليين ، الذين أقصتهم الظروف الاقتصادية الجديدة عن مراكزهم المجتمعية المتميزة. وفي دبي، باعتبارها مركزا ماليا وتجاريا مرموقا، ازدهرت إيرادات الحاكم في الوقت الذي أصيب التجار فيه بالإفلاس المادي وحينها لم يعد في وسعهم دفع المال لخزينة الحاكم ، ولم يعد هو في حاجة إليهم نتيجة استقلاله المادي بفضل عوائد الطيران والنفط. فصب التجار جام غضبهم ليس على الحاكم فحسب الذي استغل تلك الظروف وراح يتخلص من بعض المعارضين له ، بل على بريطانيا التي يقع عليها، في نظرهم، مسؤولية ما حدث، باعتبارها أثرت الحاكم وأفقرتهم. وهكذا وجد التجار والطبقة المثقفة أنفسهم أمام واقع سياسي - اقتصادي جديد، هذا الواقع هو الذي أملى على جماعة الإصلاحيين من أمثال مانع بن راشد ، وجماعة كبيرة من أعيان دبي ومثقفيها أن يقودوا لواء المطالبة بالتغيير بدءًا من العام 1931 إلى العام 1938 وهو العام الذي شهد ظهور حركة دبي الإصلاحية Dubai Reform Movement أو "حركة دبي الديمقراطية".

لقد تغير بمنح الامتيازات البترولية التركيبة الاقتصادية للإمارات، فلم يعد الحاكم معتمدا على الضرائب التي تجنى من تجار اللؤلؤ والتي هي

مصدر اقتصادي مترجرج ، إذ هيأت عوائد الامتيازات مصدرا ماليا منتظما، وهذا ما هيأ للحاكم فرصة ليس فقط للتخلص من سيطرة التجار وهيمنتهم على أسلوب الحكم، ولكن فرصة للتخطيط وتنفيذ مشاريع للبنية الأساسية الحديثة .

ذلك الوضع لم يلق ترحيبا لدى التجار الذين فقدوا ليس فقط مصادر رزقهم بل مراكزهم الاجتماعية والسياسية أيضا.

لقد تغيرت المعادلة السياسية - الاقتصادية التي حكمت الإمارات عقودًا طويلة وظهرت بعد أفول نجم اللؤلؤ وبروز عالم النفط والطيران معادلة جديدة تقوم على قوة الحاكم واحتياج التجار. وكان لا بد أن يثير هؤلاء التجار تساؤلا حول الطريقة التي سوف يجري بها توزيع تلك الثروة الوطنية، وما لبث هذا التساؤل أن تطور إلى معارضة سياسية. ففي دبي قام الشيخ مانع بن راشد وهو أبن عم الحاكم ، بجمع عدد من الأعوان والأنصار ، ومعظمهم ممن كانوا تجارًا مرموقين وأعضاءً بارزين في مجلس الشيخ الاستشاري، وتألفت منهم جماعة سياسية في تشرين الأول/أكتوبر 1938 تحت اسم "الحركة الإصلاحية" ثم طالبت الحاكم بقائمة من المطالب على رأسها تأسيس مجلس تنفيذي وصندوق تذهب إليه العوائد المالية للإمارة، إضافة إلى عدد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ومع أن الحاكم قد رفض في البداية هذه المطالب لأنه كان يرى فيها تدخلا في سلطة الحاكم ، فإن الضغط الشعبي وتردد الموقف البريطاني، الذي لم يكن من حيث المبدأ رافضا لفكرة الإصلاح الاقتصادي ، هيأ للحركة النجاح. ورضخ الشيخ سعيد بن مكتوم للإصلاحيين وقبل بمبدأ المشاركة في الحكم والقبول بفكرة المجلس التنفيذي والقبول بلائحة الإصلاحيين.

إن دراسة تحليلية لمطالب الحركة الإصلاحية تدلنا على أمور عدة ، أولها أن الحكومة البريطانية في شخص الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ، والمقيم السياسي البريطاني ، أبدوا تعاطفهم التام ووقوفهم إلى جانب الحاكم في وجه ما وصفوه بالانقلاب على السلطة الشرعية، هذا الوقوف الذي فسره الإصلاحيون على أنه وقوف إلى جانب الحكومة يناهض المعارضة والرغبة الشعبية. ما يهم من أمر تلك الحركة ليست مطالبها الاقتصادية والإصلاحية فيما يخص النظام الاقتصادي والمؤسساتي والإداري الداخلي ، ولكن تلك المطالب السياسية التي هدفت إلى تقويض قبضة الحاكم المطلقة على زمام الحكم ، ومن ثم تقويض تلك الصلة بين الحاكم وبين الحكومة البريطانية. ففي فكر هؤلاء الإصلاحيين أن الحاكم إنما يستمد قوته من الاعتراف والحماية البريطانية له. لذا كان رفض الوجود البريطاني برمته ورفض الوجود الأجنبي الذي رافقه في صورة الرعايا الهنود وتلك الامتيازات التي يحصلون عليها "بوصفهم رعايا بريطانيين" أحد أهم وأوضح الأمثلة للرفض الشعبي للهيمنة الأجنبية . والقلق البريطاني كما هو ظاهر قلق من أن تمتد موجة النفور والكره إلى أعمق من ذلك فتؤثر سلبا في المصالح البريطانية العليا في الساحل.

دام المجلس التنفيذي نحو ستة شهور (من تشرين الأول / أكتوبر 1938 إلى آذار / مارس 1939)، وخلال هذه المدة القصيرة من عمر المجلس حدثت عدة احتكاكات بين أعضاء الحركة الإصلاحية وبين الحاكم ، انتهت أخيرا بمصادمة عسكرية في يوم 29 آذار/مارس 1939 تمكن فيها الحاكم من إزاحة المعارضة عن طريقه وحل المجلس. ونفي الشيخ مانع بن راشد، زعيم الحركة

الإصلاحية، هو ومجموعة من مؤيديه إلى الخان (الشارقة)، كما تم وضع عدد آخر من مؤيديه تحت الإقامة الجبرية في دبي. أما أولئك الذين بقوا في دبي فقد خضعوا للمراقبة وإشراف الشيخ حتى لا يمثلوا خطرا على الأمن والاستقرار الداخلي ، وعلى الأمن البريطاني في المنطقة بأسرها.

هكذا انتهت أول حركة معارضة سياسية أو مطالبة "ديمقراطية" في تاريخ الإمارات. ومع أن الحاكم لم يكن رافضا لفكرة الإصلاح فإنه كان رافضا لفكرة ممارسة الضغط عليه من قبل أعضاء الحركة الإصلاحية . فما إن انتهى من الإطاحة بهم حتى بدأ في تنفيذ معظم الإصلاحات التي طالب بها أعضاء الحركة. فأعاد تشكيل المجلس وأطلق عليه "مجلس التجار" ووضع فيه خمسة من أعضاء المجلس السابق. وكانت مهمة المجلس الجديد هي إعادة تنظيم عمليات التجارة في الإمارة وبث روح النشاط في الاقتصاد. كما قام بتأسيس بلدية للمدينة وإدخال بعض الإصلاحات الضرورية في الإمارة حتى تعود الأمور إلى نصابها.

ولم تكن "حركة دبي الإصلاحية" الوحيدة التي شهدتها منطقة الخليج العربي. فقد شهدت كل من الكويت والبحرين حركات مشابهة لها. وهذه الحركات، إن دلت على شيء فإنها تدل على وعي وحس اجتماعي عند الطبقات الشعبية والبرجوازية التي مثلها التجار ، وكذلك بعض أفراد الأسرة الحاكمة نفسها ، والتي تحولت إلى برجوازية وطنية عمدت إلى تأسيس أحزاب أو جماعات سياسية هدفها الإصلاح السياسي والاقتصادي والمساهمة في تحسين أحوال الشعب. لقد نبهت هذه الحركات الحكام وكذلك الإنجليز إلى وجوب إيجاد نظام جديد يقوم على أسس مغايرة تقلب صفحات الزمن الماضي الذي اعتمد على الكفاف وتساهم في خلق نظام يساير عملية التحول من مجتمع اللؤلؤ إلى مجتمع النفط.

والمثير للاهتمام خلال تلك الحقبة هو ذلك الاهتمام البريطاني المبالغ فيه، بما كان يدور في دبي، وحثهم الحاكم على اعتماد هذه الإصلاحات حتى يعود الأمن ومن ثم الاستقرار إلى هذه الإمارة المهمة اقتصاديا للمصالح البريطانية. وحتى عندما نفي أعضاء المجلس السابق إلى الشارقة، مقر القاعدة الجوية البريطانية الأرضية، استمر قلق البريطانيين ودارت مناقشات حامية حول كيفية حماية مطار الشارقة إذا حدث ما يعكر الأمن. فالقلق البريطاني من أن يحدث في الشارقة ما حدث في دبي، ظل محور المناقشات في الحكومة البريطانية طوال عامي 1939- 1940. ولم تهدأ الأمور ظاهريا حتى تم إحكام سيطرة الحاكم على أمور المشيخة سياسيا واقتصاديا ، واعتمد عددًا من الإصلاحات.

ثالثاً: الإمارات من الحرب العالمية الثانية حتى الخمسينيات:

ما إن هدأت الأمور الداخلية في دبي بعد الإطاحة بالحركة الإصلاحية حتى نشبت الحرب العالمية الثانية محدثة الكثير من عدم الاستقرار السياسي والترجرج الاقتصادي في المنطقة بأسرها. فقد شددت بريطانيا هيمنتها على المنطقة، واتخذت عددا من الإجراءات التي من شأنها إحكام قبضتها على المنطقة لمواجهة ظروف الحرب : فقد أجبرت الشيوخ على التنازل عن سلطتهم القضائية على الرعايا الأجانب الذين يقطنون في مشيخاتهم. كما أجبرتهم على التوقيع على اتفاقيات أخرى بشأن منح الحكومة البريطانية بعض الامتيازات العسكرية في مشيخاتهم. هذا الوضع خلق نوعاً من التذمر

بين طبقات المثقفين الذين هالهم هذا الرضوخ من جانب النظام السياسي للمطالب البريطانية وهذه الهيمنة البريطانية اللامتناهية على مقدرات بلدانهم.

اقتصاديا : ساد ركود عام بعد توقف التنقيب عن النفط ، ومن ثم توقف العائدات النفطية ، ولم يعد هناك مورد آخر يذكر ، حتى أصبح الغذاء يوزع بالبطاقة. فما عدا دبي، التي استمرت ميناءً هاماً للتصدير وإعادة التصدير إلى دول المنطقة وإلى الموانئ الفارسية، فإن مشيخات الساحل الأخرى عانت كثيرا من تأثيرات الحرب ومن إفرازاتها السلبية ، وأثرت حالة الركود الاقتصادي سلبا في الأوضاع الثقافية أيضا : فكثير من المدارس التي أنشأتها النخبة المثقفة من أبناء الإمارات أغلقت أبوابها نتيجة لإفلاس أصحابها وانصراف طلابها إلى مهن أكثر ربحية وجدوى من التعليم .

فكريا : كانت مدة الحرب العالمية الثانية فيما يخص منطقة الإمارات مدة بزوغ عدد من الأفكار السياسية التي استمدت قوتها من مؤثرات داخلية وأخرى خارجية : فالرفض الشعبي للهيمنة البريطانية القوية على الحكام وعلى السلطة السياسية في المشيخات كان واضحا وقويا. وعلى الرغم من نفي قوى المعارضة في دبي إلى أماكن أخرى كالشارقة وسلطنة عمان، فإن المعارضة الشعبية لم تهدأ. أما في الشارقة فقد دفع الرفض الشعبي للهيمنة البريطانية الأهالي إلى إظهار مؤازرتهم لألمانيا في الحرب العالمية الثانية على بريطانيا. وهكذا كانت سنوات الحرب العالمية الثانية مرحلة تبلور لعدد من الأفكار الثورية الرافضة للوضع الراهن والمتطلعة إلى وضع آخر جديد يحقق الطموحات الشعبية.

وشهد عام 1945 انتهاء الحرب العالمية الثانية لمصلحة الحلفاء وخسارة دول المحور، فكان ذلك بداية عهد عالمي جديد ليس فقط للدول التي انتصرت في الحرب وبريطانيا تحديدا ولكن لمنطقة الإمارات بوجه خاص. واقتصاديا بدأت الإمارات تسترد عافيتها قليلاً ، فقد عادت تجارة التصدير وإعادة التصدير، لتمثل موردا هاما لاقتصاديات الإمارات ، وخاصة دبي والشارقة. كذلك بدأت شركات البترول البريطانية العاملة في الإمارات في مزاولة عملها ابتداء من العام 1946 بعد توقف دام طيلة سنوات الحرب، وبدأ الحكام مجددا في تلقي عوائد مالية منتظمة. كما بدأت محطات الطيران التي أنشئت على طول ساحل الإمارات في العمل لنقل الجيولوجيين من مكان إلى آخر ، وهذا ما خلق حركة اقتصادية نشطة استفادت منها منطقة الإمارات وسكانها.

إلا أن عودة الأحوال الاقتصادية إلى الاستقرار ترافقت مع حدوث قلاقل في الأحوال السياسية ، وخاصة العلاقة بين الحاكم والطبقة المثقفة المستنيرة، وعادت علاقة الشيخ بطبقة التجار، أو من كان سابقا يشكل مجلسه الاستشاري، إلى البروز، وفرضت نفسها بقوة على المشهد السياسي. على أنها حالة تتأثر سلبا وإيجابا بحالة وظروف الاقتصاد المحلي. فلا غرو أن تكون هذه المرحلة حاسمة من حيث نشوء فكر جديد في منطقة الإمارات، يتطلع إلى مرحلة جديدة من المشاركة في صنع القرار السياسي.

ومثلت مرحلة الخمسينيات هي الأخرى مرحلة تاريخية حاسمة من مراحل تطور الفكر الإصلاحي في منطقة الإمارات. والخليج بوجه عام كان يمر بمرحلة تحول مهم من مراحل تطوره الفكري والسياسي، لعوامل عديدة أثرت في ذلك التطور: فاقتصاديا ازدادت المصالح البريطانية عمقا بحكم اكتشاف النفط وبدء إنتاجه في أبوظبي

والبوادر المشجعة في دبي والمشيخات الأخرى، كما وفر إنتاج البترول للمشيخات الأخرى دخلا منتظما ابتداء من منتصف الأربعينيات، وهذا الدخل قوى قبضة الحاكم في مواجهة التجار والطبقة البرجوازية المثقفة . وهكذا عاد العامل الاقتصادي ليقلب المعادلة السياسية القائمة ويقلص من سلطة التجار. وبدأ الحاكم، المستمد نفوذه من الدعم البريطاني له ومن استقلاله المادي، في قلب الموازيين القبلية السائدة . فعوضا من أن يستشير التجار أو يعينهم في مجلسه الاستشاري أصبح يتخذ قرارات فردية قائمة على نظرته الخاصة لكيفية تطوير إمارته ، مستمدا بعض النصح من السلطات البريطانية في المنطقة. من ناحية أخرى كان عقد الخمسينيات مرحلة بدء التأسيس للهيكل الإداري والبنية الأساسية ووضع هيكل مؤسساتي جديد في المشيخات الكبيرة مثل دبي وأبو ظبي والشارقة. فلم يعد الأسلوب البدائي القائم على الأساليب البسيطة والتقليدية المعتمدة منذ النشأة الأولى للمشيخات مقبولاً في تلك المرحلة ، حيث ازداد عدد سكان الإمارات إلى الضعف بحكم توافد عدد كبير من الأجانب ، خاصة الهنود والإيرانيين الذين استفادوا من الفرص التجارية ومن توفر السيولة المالية في أيديهم وبحكم حاجة المنطقة للتنمية الاقتصادية، كل ذلك أدي إلى هجرة آسيوية كبيرة والي تطلع بعضهم للإقامة الدائمة في المشيخات. هذا الوجود الأجنبي، خاصة في إمارة دبي، دفع بالتجار المحليين إلى التصدي لتلك الظاهرة وتلك الامتيازات التي أصبح التجار الأجانب يحصلون عليها وهذا ما دفع بعضهم ليس إلى التذمر فحسب بل إلى صب جام غضبهم على النظام الحاكم الذي يدعم هذا الوضع، وهذا ما أثار القلق لدى السلطات البريطانية في الإمارات. وتضمن تقرير من المقيم السياسي في البحرين بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1956 إلى وزير الخارجية البريطانية آراءه عن الوضع في منطقة الإمارات بوجه عام ، وتوصياته بما يجب أن تقوم به الحكومة البريطانية للحفاظ على مصالحها خلال هذه المرحلة الحساسة ، التي شهدت حركات تحررية في كافة أنحاء العالم العربي. ويصف المقيم السياسي الأوضاع السياسية في دبي على وجه التحديد وظهور ما يسمي الجبهة الوطنية التي هي "تجمع غير موحد لمجموعة من الأشخاص المعارضين لولي العهد الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ووالده الحاكم الشيخ سعيد بن مكتوم، وللوكالة السياسية البريطانية لصاحبة الجلالة". ومع أن الجبهة الوطنية أنشئت في دبي فقط في 1953 فإن المعارضة للحكومة، كما يقول التقرير، قد ظهرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والدافع، كما يدعي التقرير، في جزء منه هو محاباة الحكومة وولي العهد للتجار الفرس في دبي على حساب التجار المحليين، والجزء الآخر من المعارضة هو الرغبة في الحصول على حصة من الحكم. أما عن الأوضاع الأمنية في دبي فيقول التقريرأنها تأثرت في هذه الحقبة سلبا بتلك العلاقة المضطربة بين النخبة التجارية الرافضة للتدخل الأجنبي ومحاباة الأجانب وخاصة الفرس، وبين الطبقة السياسية الحاكمة المكونة من الحاكم وولي عهده ومجموعة من العائلات . ويصف التقرير ظهور ما أطلق عليه " الجبهة الوطنية " أو National Front في عام 1953 وهي مجموعة ثورية ضمت نخبة من أبناء دبي المثقفين، ذوي الأفكار التنويرية، الساعين إلى إحداث تغير جذري ليس فقط في سياسة الحاكم تجاه الأجانب ولكن في المجتمع كله. وكانت أفكارهم متركزة على إصلاح الوضع الاقتصادي من خلال تشريعات جديدة وتوفير

فرص عمل لشباب المنطقة.

ويبدو أن تلك "الجبهة" لم تكن ذات تنظيم جيد، بمعنى لم يكن لها زعيم محدد يقودها ويخطط لها ، بل اعتمدت على الجهود الجماعية لزعمائها ومؤسسيها ، وهذا يدل على أن أفكار التنظيمات السياسية لم تتبلور بعد في المنطقة. ولكن على بدائية فكرها السياسي ، نجحت الجبهة في خلق قاعدة شعبية تؤيد فكرها ، حيث بلغ عدد المنتسبين إليها نحو 500 شخص أو أكثر حسب التقارير البريطانية. ومعظم مؤسسي وزعماء هذا التنظيم هم من أولئك الذين ساندوا الشيخ مانع بن راشد في الحركة الإصلاحية في دبي عام 1938 وكانوا نواة تلك الطبقة المثقفة ، ورجال المال والأعمال الذين ساهموا في التغير الفكري والاقتصادي الذي شهدته إمارة دبي على وجه التحديد في العقود اللاحقة.

وقد ساهمت الأفكار التي سوقها مثقفو الخمسينيات في خلق نمط جديد من التفكير والتغير السياسي والثقافي في ذهنية هذه المنطقة المتعطشة للتواصل مع محيطها الإقليمي والعربي، وهذا سهل تغلغل الأفكار الرافضة للوجود الاستعماري في المنطقة. ويظهر ذلك في فكر "الجبهة الوطنية". كما يظهر القلق البريطاني من نشاط الجبهة واضحا في التقارير التي كتبها المقيم السياسي في البحرين إلى وزير الخارجية البريطاني في لندن، مع أنه شكك في أن تكون الجبهة تمثل حزبا سياسيا أو جمعية ، لأنها حسب قوله "تفتقر إلى التنظيم". ولكنه أصر على أنه من غير الحكمة عدم أخذ نشاط هذه الجمعية على محمل الجد. فقد أشار التقرير إلى عدة عوامل في الإمكان أن تؤثر في مسار الجبهة وتدفعها لكي تكون خطرا على المصالح البريطانية: أولها هي تزايد الشعور القومي بين أعضاء هذه الجبهة ، وثانيها ازدياد نسبة التعليم في منطقة الإمارات، وثالثها شخصية الشيخ راشد نفسه، الذي لم يبذل، حسب التقرير البريطاني، حزماً كافي في التعامل مع أعضاء هذا التنظيم أو الحزب.

وتظهر التقارير البريطانية قلقا كبيرا من احتمالات تأثير نشاط هذه الجبهة في الفكر السياسي السائد ، كما تظهر القلق من التأثير الكبير الذي سوف يجلبه نشاط تلك الجبهة في المصالح البريطانية في منطقة الساحل. ذلك أن نشاط زعماء ذلك التنظيم لم يقتصر على الإمارات بل امتد إلى الخارج.

ومحليا أثرت الجبهة في المشهد السياسي والثقافي. فقد تغلغلت الأفكار القومية إلى منطقة الساحل برغم كل الظروف السياسية، وتأثرت بموجة المد القومي التي اكتسحت الخليج وشبه الجزيرة . فظهرت شعارات قومية مثل "الجزيرة العربية للعرب"، و"الخليج جزء من الأمة العربية" وهذا ما يؤكد تغلغل المشاعر القومية بين الأهالي وتواصل الطبقة المثقفة مع مثقفي العالم العربي آنذاك ، وكونه دافعا لحث الطبقة المثقفة لمعارضة النظام الحاكم. كان الشعور المشحون بالنزعة الوطنية والقومية دافعا لبريطانيا للتفكير في كيفية التعامل الجدي مع زعماء هذا التنظيم. إذ لم يرق ذلك التطور لبريطانيا التي رأت فيه تهديدا خطيرا لمصالحها المتنامية في هذه المنطقة وكانت ترى أن أفضل الحلول هي محاولة رأب الفجوة والتقريب بين وجهات نظر الحاكم والمعارضة حتى لا تدع أي مجال لتلك الجبهة لكي تترسخ شعبيا. فشجعت ولي العهد، على اعتماد بعض الإصلاحات الضرورية. وفي اعتقادها أن تنامي التعليم مع عدم وجود تنمية كافية توفر للشباب فرص عمل هو في حد ذاته مادة خصبة لظهور موجة العداء لبريطانيا. كما قامت بريطانيا منذ أوائل الخمسينيات بعدد من المشاريع

السياسية والاقتصادية لامتصاص موجة الرفض الشعبي لبريطانيا وللأنظمة السياسية الحاكمة. فأنشأت في عام 1951 قوة كشافة عمان لمساعدة الحكام على ضبط الأمن والنظام في المنطقة ، وفي عام 1952 مجلس حكام الساحل الذي يضم حكام الإمارات جميعها ويعقد اجتماعاته برئاسة المعتمد البريطاني في الساحل. ومع ذلك فإن الشعور الوطني والقومي ظل حاضراً في أدبيات المثقفين .

ظلت منطقة الإمارات في تعطش دائم لمحيطها الإقليمي والعربي في حقبة الستينيات لمد جسور التواصل مع محيطها الذي وصل ذروته في تلك الزيارة التاريخية التي قامت بها بعثة الجامعة العربية برئاسة، سيد نوفل، عام 1964 إلى منطقة الإمارات وذلك الاستقبال التاريخي الذي قوبل به . فقد مثلت تلك الزيارة قمة الرغبة في التواصل بين الإمارات ومحيطها القومي ، كما مثلت أيضا قمة التخوف والقلق البريطاني من تلك الصلة التي تكونت بين الإمارات والتيارات القومية والثورية في العالم العربي. لقد كان للفكر الذي ساد في الإمارات في الخمسينيات دورًا مهم في تغذية الشعور الوحدوي والقومي، ذلك الشعور الذي كان أكبر حافز ومهيئ للظروف التي أدت إلى قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة في عام 1971.

أ.د. فاطمة الصايغ

جامعة الإمارات

المصادر والمراجع

1 - المصادر العربية:

- ج .جي. لوريمر ، دليل الخليج ،القسم الأول ، الجزء الثاني، الطبعة الإنجليزية، كلكتا ، الهند، 1915 .
- راشد ، علي محمد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا، 1806 -1971، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات العربية المتحدة، 1989.
- الصايغ ، فاطمة ، الإمارات العربية من القبيلة إلى الدولة ، منشورات دار الكتاب الجامعي ، 2000 .
- الصايغ ، فاطمة، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق، 1929-1952، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، 1995 .
- عبد الله ، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت، 1981 .
- مخطوطة محمد على شرفاء الحمادي، نيل الرتب في جوامع الأدب، تحقيق د. فالح حنظل، 1994، 236

2 - المصادر الأجنبية:

- F.O. 371/ 68343, a draft report, No 116404
- F.O.371/ 120553, a report by the British Residency, Appendix A
- F.O.371/120553, British Residency, Bahrain, to Selwyn Lloyd.
- F.O.371/120553, a report from British Residency, Bahrain, to Selwyn Lloyd, Oct. 9, 1956 , No. 113
- F.O.371/120553, a report by the British Residency, Appendix A
- F.O. 371/ 120553, a report by the British Residency, Appendix C
- IOR. L/P and S/ 12/ 3736, News and Intelligence Report of 1-15 Nov. 1937

(ب) حركات التحرر والاستقلال في قــطــــر

مـقـدمـــة :

يـرتبط تـاريخ قطـر الحديث بأسـرة آل ثـاني التي وفدت إلى قطر من إقليم نجد منذ أوائل القرن الثـامن عـشر المـيلادي، وتنـتسب هـذه الأسـرة إلـى جدها الـشيخ ثـاني بـن محمد بن علـي بـن تميم بـن مـضر بـن نـزار. وقـد اسـتطاعت هـذه الأسـرة كـسب محبــة وولاء القبائـل القطريـة وأن تؤسـس النظـام السياسي في البلاد منذ عام 1866، علـى يـد الـشيخ محمد بن ثاني ومن بعده ابنه الشيخ قاسم بـن محمد آل ثـــاني الـــذي تــولى الحكـــم فـــي 18 كـــانون الأول/ديـسمبر 1878، والـذي يعتبـره المؤرخـون المؤسس الحقيقـي لدولـة قطر. وكانت سياسته فـي الحكم تقوم علـى العدل والـشورى، حيث كـان لـه مستشارون يعينونه في إدارة شؤون البلاد .

وعقب حدوث بعض المناوشات المسلحة مع البحـرين وأبـو ظبـي فـي تـشرين الأول/أكتـوبر عـام 1867، فرض المقيم السياسي البريطاني في الخليج غرامات مالية على شيخ البحرين وشيخ أبو ظبي ، ووقع المقيم الـسياسي البريطـاني مع شيخ البحرين وشيخ أبو ظبي اتفاقية في شـهر آيـار/مـايو من عـام 1868، تعهـدًا بموجبهـا بعـدم الاعتـداء علـى قطـر مستقبلاً.

وفــي 12 أيلـول/سـبتمبر مـن عــام 1868، وصل المقيم السياسي البريطاني إلى قطر ووقع في اليوم نفسه معاهدة السلام البحري مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر، التزم بموجبها الأخير بمـا التزم بها شيوخ الخليج منذ سنة 1820، والتي تنص على عدم السماح لرعاياه بالقيام بأي عمل قد يعد قرصنة بحرية، أو تجارة رقيق، أو تجارة سلاح، يضاف إلى ذلـك تحكيم المقـيم البريطـاني فـي الخلـيج فـي أي خـلاف أو نـزاع يقـع بينـه وبـين جيرانـه. وبموجب المعاهدة اعترفت بريطانيا باستقلال قطر وسيادتها وبحكم أسرة آل ثاني للبلاد، وبرغم توقيع قطر على معاهدة السلام الدائم في الخليج مع بريطانيا، فإنها فضلت توثيق علاقاتها بالدولة العثمانية، لأن الشيخ قاسم بن محمـد آل ثـاني كـان يتطلع لإيجـاد نـوع مـن التوازن فـي القوى فـي المنطقـة بين العثمـانيين من جهـة وبـين الإنجليـز مـن جهـة ثانيـة، ولـذلك سـمح للقوات العثمانية بدخول بلاده فـي شـهر تمـوز/يوليو من عام 1871، وقام برفع العلم العثماني فوق قصر الحكم دلـيلاً علـى قبولــه للحمايـة العثمانيـة، وذلـك مناوأة للإنجليز الـذين يرتبطـون بمعاهدة حمايـة مـع شيوخ آخرين في المنطقة (منـهم حكـام البحرين) . واستمرت العلاقات بين قطر والدولـة العثمانيـة شبـه وديـة حتـى وفـاة الشيخ قاسم فـي عـام 1913، وفـي هذا العام أيضاً تم توقيـع اتفاقيـة تقسيم النفـوذ فـي شـرق الجزيـرة العربيــة بـين العثمـانيين والإنجليـز، تنازلت الدولـة العثمانيـة بموجب هـذه الاتفاقيـة عن نفوذها على قطر، على أن تلتزم بريطانيا بالمحافظة علـى اسـتقلال قطـر وسيادتها، وبحكم آل ثـاني علـى البـــلاد .

ولم يخرج العثمانيون من قطر خروجاً نهائيـاً إلا فـــي 19 آب/أغــسطس 1915، أثنـــاء الحـــرب العالميــة الأولــى، نتيجــة مــا تعرضـت لــه القــوات العثمانيــة مـن حـصار بحـري مــن جانــب القــوات

البريطانية، وإرغام قائد الحامية العثمانية على الاستسلام للقوات البريطانية والرحيل من البلاد. وبعد رحيل العثمانيين تم توقيع معاهدة الحماية بين قطر وبريطانيا .

أولاً: العلاقات القطرية - البريطانية منذ توقيع معاهدة الحماية 1916 :

بعد وفاة الشيخ قاسم في عام 1913، وتسلم ابنه الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني مقاليد السلطة في البلاد، وجد الشيخ عبدالله بلاده بدون حماية بعد أن تخلت الدولة العثمانية عن ذلك بموجب الاتفاقية العثمانية- الإنجليزية في عام 1913. وبسبب انضمام زعماء شبه الجزيرة العربية والخليج إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى التي نتج عنها خروج العثمانيين من قطر في عام 1915، وأيضاً لتخوف الشيخ عبدالله من احتمال قيام عبد العزيز آل سعود بضم بلاده، هذه الأسباب مجتمعة دفعت الشيخ عبدالله إلى توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1916. وفي 23 آذار/مارس 1918 جرى التصديق على المعاهدة من قبل الحكومة البريطانية ممثلة بوزارة الهند، وعن الجانب القطري وقع عليها حاكمها الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني .

وقد تعهدت بريطانيا في المادة العاشرة من معاهدة الحماية، بحماية قطر من أي اعتداء تتعرض له من جهة البحر. والتزمت بريطانيا في المادة الحادية عشرة بالدفاع عن قطر إذا تعرضت لأي اعتداء من جهة البر ، ما لم يأت هذا الاعتداء من حادث استفزازي أو اعتداء من قبل حاكم قطر، أو من قبل رعاياه تجاه الآخرين . والملاحظ أن الدفاع عن قطر كان مشروطاً بألا يكون العدوان الخارجي نتيجة رد فعل على استفزاز من جانب قطر للآخرين.

وقد تقدم الشيخ عبدالله حاكم قطر في عام 1935، طالباً من بريطانيا تجديد معاهدة الحماية بحيث تكون الحماية شاملة براً وبحراً وجواً. وقد وافقت بريطانيا على الطلب، ولكنها اشترطت أن يوقع الشيخ عبدالله على تجديد حق الامتياز للشركة الإنجليزية الفارسية لاستخراج البترول في أراضيه. فقام الشيخ بتوقيع اتفاقية مع مدير شركة النفط البريطانية في 17 آيار/مايو 1935، لاستخراج النفط من أراضيه. وفي 24 آيار/مايو 1935، وقع المقيم السياسي البريطاني مع الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني على معاهدة تجديد الحماية .

والملاحظ أن تجديد معاهدة الحماية، جاءت لمصلحة الطرفيين: فقد كان شيخ قطر حريصاً على ضمان سلامة أراضيه بعد وصول تحذيرات من تهديد وشيك على بلاده من جانب الملك عبد العزيز آل سعود، في حين بريطانيا كانت لديها معلومات تفيد أن الشركات النفطية الأمريكية تسعى للحصول على حق الامتياز في قطر، ولذلك فقد ربطت تجديد معاهدة الحماية مع شيخ قطر، بتجديد الأخير حق الامتياز مع شركة النفط البريطانية .

ولم يكن في قطر حتى عام 1949 ممثل مقيم لبريطانيا، ولكن بعد أن صدَّرت في هذا العام قطر أول شحنة من بترولها إلى الخارج، عين أول مقيم بريطاني في قطر لرعاية المصالح البريطانية، وقام شيخ قطر أيضاً بتعيين مستشارين إنجليز لمعاونته في إدارة شؤون الأمن العام ، وتنظيم الإدارات الحكومية المختلفة .

ويمكن القول إن مرحلة تكوين الدولة بدأ مع تصدير أول شحنة من النفط القطري في نهاية عام 1949، وكان من أبرز معالم التغيير الاجتماعي المترتبة على الثروة النفطية ، الاهتمام بالتعليم

والتنظيم الإداري وتوفير الخدمات العامة مثل المياه والكهرباء والطرقات ، وإقامة المستشفيات وتوطين البدو في المدن وبالذات في العاصمة مدينة الدوحة، التي تتوفر فيها الوظائف والخدمات الضرورية .

ثانياً: الحركات الوطنية :

لقد شهدت قطر حركات وطنية تطالب بالاستقلال منذ بداية الخمسينيات، وبالذات منذ قيام ثورة 23 تموز/يوليو 1952 المصرية، وقد بدأت الحركة بداية عفوية على يد عمال شركة النفط، الذين كانوا يطالبون بتحسين الأجور وظروف العمل. وقد برز الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في عام 1955، عندما عرض عليه عمال شركة النفط مطالبهم بتحسين أجورهم وظروفهم الاجتماعية، بعدما لم تستجب تلك المطالب من قبل الشركة. ثم أصبحت الحركة الوطنية منذ عام 1956 أكثر شمولاً، فقد شارك فيها عدد من الشيوخ ومن الأعيان والتجار والعمال والطلاب، وأسس نادٍ صغير عرف باسم المكتبة الإسلامية. وكانت القضية القومية والإصلاح الداخلي والعداء لبريطانيا أكثر القضايا المحركة للحركة الوطنية. وكان من أبرز أعضاء النادي الشيخ ناصر بن خالد آل ثاني، والأخوان حمد العطية وخليفة العطية، وهما من الأعيان ودعاة الإصلاح. وكان يدير النادي عبدالله حسين نعمة . وفي 27 نيسان/أبريل 1956، ألقى حمد العطية خطبة في أحد مساجد الدوحة انتقد فيها سياسة بريطانيا في قطر، ووزعت المنشورات المعادية لبريطانيا في شوارع الدوحة، وخرجت في 16 آب/أغسطس 1956، مظاهرات حاشدة في شوارع الدوحة، وكان المتظاهرون يحملون الأعلام ويرفعون الشعارات المؤيدة لمصر ، والمنددة بالاستعمار البريطاني، وهاجم المتظاهرون دار المعتمد البريطاني، الأمر الذي استدعى تدخل رجال الأمن والضباط الإنجليز لتفريق المتظاهرين. وعندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثي من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 1956، خرجت المظاهرات في مدينة الدوحة، وندد المتظاهرون بالعدوان الثلاثي على مصر، واستمرت المظاهرات حتى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1956، وأغلق التجار محالهم، وأضرب الطلاب والعمال، وهاجم المتظاهرون دار المعتمد البريطاني، وأدى ذلك إلى تدخل الشرطة لتفريق المتظاهرين، واحتجز عدد من الأفراد، كان في مقدمتهم الأخوان حمد وخليفة العطية. وشهدت البلاد مظاهرات أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 . ولكن برغم الوعي الوطني الذي برز منذ مطلع الخمسينيات، وكانت مطالب الحركة الوطنية الاستقلال والحرية والعدل، فإن الحركة لم تصل إلى مستوى مثيلاتها من الحركات الوطنية في المنطقة، مثل الحركة الوطنية البحرينية، التي كانت أكثر حدة ونشاطاً في مناهضة الاستعمار البريطاني.

ثالثاً : التطورات الداخلية في قطر قبل الاستقلال :

يمكننا أن نعتبر المدة ما بين 1960 إلى 1970، مرحلة ترسيخ أسس الدولة الحديثة في قطر، فخلال هذه المدة ظهرت التشريعات والقوانين المكتوبة والملزمة،وكذلك نشأت في هذه المدة شركة نفط قطر المحدودة وإدارة الشؤون المالية وإدارة الجمارك وإنشاء المصارف والإدارة الأمنية والجوازات والهجرة ووزارة المعارف وغيرها من المؤسسات الحكومية. وفي عام 1961، صدرت

الجريدة الرسمية لنشر التشريعات والقوانين الخاصة بالدولة. وكلف القانون رقم 2 لسنة 1962، ولي العهد بالإشراف على الجهاز الإداري للحكومة، وقد جرى بناءً على هذا القانون إنشاء هيئة عليا للحكومة حددت فيها سلطات الحاكم وإنشاء ثلاث إدارات هي: إدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون الإدارية وإدارة الشؤون البترولية.

وبعد التطور الاقتصادي في البلاد، وفد عدد كبير من العمالة الأجنبية، فأصدرت الحكومة القانون رقم 20 لسنة 1963، الذي ينظم دخول وإقامة الأجانب في قطر، ولا يسمح لهؤلاء الأجانب بالاشتغال بالتجارة والصناعة والمقاولات إلا إذا كان لهم شريك أو شركاء قطريين، واستثنى القانون هؤلاء الأجانب من العمل في الحرف الصغيرة كالخياطة والحدادة وإصلاح السيارات والمعدات وغيرها من الحرف اليدوية، بشرط حصولهم على كفيل قطري، وذلك لضمان حقوق المواطن والمقيم. وانطلاقا من سياسة تنويع مصادر الدخل القومي وتشغيل اليد العاملة نفذت الحكومة العديد من المشروعات الصناعية، من هذه المشاريع إنشاء شركة قطر الوطنية لصناعة الإسمنت في 1965، وإنشاء مصنع لتكرير البترول في عام 1968، وإنشاء مصنع للأسمدة الكيماوية سنة 1969، ومصنع الحديد والصلب ومصنع البتروكيماويات ومصنع الألمنيوم وغيرها من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة .

في الثاني من شهر نيسان/إبريل من عام 1970، صدر النظام الأساسي المؤقت (الدستور القطري المؤقت) للحكم في قطر، (وذلك استعدادا لمواجهة التطورات السياسية بعد إعلان الحكومة البريطانية عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربي مع نهاية عام 1971). ولقد احتوى هذا الدستور المؤقت على 77 مادة تناولت شكل نظام الحكم، وتنظيم السلطات وتحديد اختصاصاتها.

وفي ضوء القانون رقم 2 لسنة 1970، تم تشكيل مجلس للشورى مكون من 15 عضواً جميعهم من أفراد الأسرة الحاكمة، وذلك لمساعدة حاكم البلاد على إدارة شؤون الدولة. غير أن هذا المجلس لم يكتب له النجاح والاستمرار لأنه لم يكن يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً، ثم إنه لم يكن يملك الصلاحية لاتخاذ القرار.

لقد كان في مقدمة اهتمام الحكومة القطرية قبل الاستقلال نشر التعليم الحديث في أنحاء البلاد. وقد أدى التعليم الذي بدأ في الخمسينيات من القرن الماضي دوراً هاماً في بناء الدولة الحديثة، حيث انتهجت الحكومة القطرية سياسة تقوم على نشر التعليم في ربوع البلاد ، منذ المرحلة الابتدائية حتى التعليم الجامعي لجميع المواطنين والمقيمين، ويشمل ذلك التعليم المسائي والليلي للذين لم يتلقوا التعليم في طفولتهم، وتقديم الكتب الدراسية والأدوات القرطاسية بالمجان، وكذلك الاعتناء بالطلاب من الجنسين من الناحية الصحية وتوفير العلاج والأدوية المجانية لهم ، وتوفير المواصلات من المنزل إلى المدرسة وبالعكس. وتقوم الدولة بإرسال الطلاب خريجي الثانوية الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية إلى الدول العربية والأجنبية، وذلك قبل وبعد تأسيس جامعة قطر في عام 1973 .

رابعاً: السياسة الخارجية لقطر قبل الاستقلال:

يلعب الموقع الجغرافي لقطر دوراً هاماً في سياستها الخارجية، فكما سبق أن ذكرنا، فهي تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، ولها

ساحل طويل يبلغ 700 كيلومتر، يتيح لها المجال لإنشاء عدد من الموانئ البحرية ، ونظراً لما تتمتع به من ثروة نفطية. ثم إن قطر تعتبر الأولى في تصدير الغاز الطبيعي إلى الدول المستهلكة.

وبدأت قطر تحركاتها السياسية من خلال توثيق علاقاتها بإمارات الخليج العربية، وبخاصة بعد إعلان الحكومة البريطانية في 16 كانون الثاني/يناير 1968 عن عزمها على الانسحاب النهائي من منطقة الخليج العربية في موعد أقصاه نهاية عام 1971. وكان هذا الإعلان البريطاني يعني إنهاء معاهدات الحماية والتخلي عن حمايتها لإمارات الخليج العربية، ومن ثم تخليها عن الشؤون الخارجية التي كانت تتولاها نيابة عن دول المنطقة. ويرجع هذا القرار البريطاني إلى عدة أسباب أهمها:

أولا: التنافس الدولي حول امتياز النفط وإصرار الولايات المتحدة على أن تلتزم بريطانيا بسياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بمناطق النفط.

ثانيا: توافر الوعي القومي في منطقة الخليج العربي بعد ثورة 23 تموز/يوليو 1952 المصرية.

ثالثا: الوضع الاقتصادي الذي كانت تعاني منه بريطانيا بسبب انخفاض الجنيه الإسترليني وتكاليف الإنفاق العسكري.

وقد أحدث الإعلان البريطاني بالانسحاب من منطقة الخليج العربي قلقاً لما قد يترتب على الانسحاب من فراغ أمني لن يكون تأثيره في المنطقة فحسب ، بل سيؤثر في المصالح الدولية، نظراً لما يشكله نفط الخليج من أهمية للدول المستوردة له ، ولهذا أخذت بريطانيا والولايات المتحدة تشجعان على قيام اتحاد خليجي يستطيع الحفاظ على أمن المنطقة ويضمن استمرار تدفق النفط إلى الخارج. ولقد كانت بداية فكرة قيام اتحاد الإمارات العربية في 18 كانون الثاني/يناير 1968، عندما أعلنت إمارتا أبوظبي ودبي قيام اتحاد فيدرالي بينهما، ودعتا في بيانهما الصادر بهذا الخصوص إمارات الساحل العماني (الشارقة- أم القيوين- عجمان- الفجيرة- رأس الخيمة) وكذلك إمارة قطر وإمارة البحرين للدخول في الاتحاد، والاتفاق على عمل موحد يكفل سلامة المنطقة واستقرارها. ولقد استجابت هذه الإمارات جميعها ومنها قطر للدعوة، وعقد زعماء هذه الإمارات اجتماعا في مدينة دبي في المدة من 25 إلى 27 شباط/فبراير 1968، وصدر في نهاية الاجتماع ما عرف باسم اتفاقية دبي، وهي اتفاقية كان الهدف منها إقامة اتحاد خليجي، وكما ورد في الديباجة: (إن شعوب المنطقة رغبة منها في استتباب الاستقرار في بلادها، وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيانها، وصيانة أمنها وسلامها، وفقاً لأهداف ومبادئ جامعة الدول العربية، قررت إقامة اتحاد خليجي فيما بينها). وتم الاتفاق بين زعماء هذه الإمارات على عقد أول اجتماع للمجلس الأعلى لاتحاد الإمارات التسع في إمارة أبوظبي يوم 25 آيار/مايو 1968م . وبالفعل عقد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاتحاد في موعده المقرر ، إلا أنه بسبب الخلافات بين الزعماء حول جدول الأعمال والموضوعات المطروحة لم يتم الاتفاق بينهم للخروج ببيان مشترك عن هذا الاجتماع الأول، ولكنهم اتفقوا على عقد اجتماع آخر يعقد في أبوظبي في الأول من تموز/يوليو 1968، بعد إجراء المزيد من المشاورات. وفي 6 تموز/يوليو من العام نفسه ، عقد الاجتماع الثاني وتم الاتفاق بينهم على تأسيس المجلس الأعلى الاتحادي المؤقت، وأسند المجلس خلال الاجتماع رئاسته إلى الشيخ خليفة بن

حمد آل ثاني الذي كان آن ذاك يشغل منصب ولي عهد إمارة قطر ونائب الحاكم .

وكانت قطر متحمسة لقيام هذا الاتحاد، حيث كانت الدولة الأولى ممن تقدم بمشروع متكامل في الاجتماع الأول في دبي 25 شباك/فبراير 1968، وكان المشروع يتكون من 34 مادة تنص على ميثاق الاتحاد بين إمارات الخليج العربية، وتوحيد سياستها الخارجية، والدفاعية والتعاون الاقتصادي والتعليمي والثقافي، وغيرها من الأمور التي تعزز مكانة دول الاتحاد وتساعد على تقدم وتطور دولها. ولكن برغم عقد الاجتماعات الدورية العديدة بين زعماء الاتحاد في المدة ما بين 1968-1971، فإن تلك الاجتماعات واللقاءات لم تحقق الهدف المنشود.

وتبلورت سياسة قطر على المستوى الدولي، تبلورًا واضحاً منذ بداية الستينيات من القرن الماضي، حين أصدرت القوانين المنظمة لأوجه الحياة المختلفة بها، ثم أخذت صلاتها بالعالم الخارجي تزداد بمشاركتها في المؤتمرات والندوات المختلفة وانضمامها إلى العديد من المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية، والمنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة. فمثلاً : انضمت قطر قبل حصولها على الاستقلال إلى المجلس الاقتصادي والثقافي والسياسي التابعة لجامعة الدول العربية، وكذلك انضمت إلى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنها منظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية. وفي عام 1961، أصبحت عضواً في منظمة الدول المنتجة للبترول الأوبك.

وفي عام 1969، أنشئت في قطر إدارة للشؤون الخارجية بالمرسوم رقم 1 ، الذي حدد اختصاصات تلك الإدارة والتي تتركز في ضرورة القيام باستطلاع الأحداث والتطورات العالمية وإعداد التقارير عن هذه الأمور، وكذلك القيام بالدراسات اللازمة التي تهدف إلى دعم وتنمية الروابط الاتحادية بين قطر وإمارات الخليج العربية، وتعزيز أواصر الأخوة وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين قطر والدول العربية والدول الصديقة. وفي الثاني من شهر نيسان/أبريل من عام 1970، صدر الدستور المؤقت الذي تضمن المبادئ السياسية لعلاقات قطر الخارجية بالدول الشقيقة والصديقة.

خامساً : إعلان استقلال دولة قطر :

كان حصول قطر على استقلالها وكذلك بقية إمارات الخليج العربية الأخرى، قد تم وفقاً للإعلان البريطاني في عام 1968، الذي حدد الانسحاب البريطاني من المنطقة مع نهاية عام 1971م . ويعود هذا القرار لقناعة الحكومة البريطانية أنه لم يعد بقاؤها ضرورياً أو مقبولاً في المنطقة، ومع أن الحكومة العمالية البريطانية التي حددت الانسحاب سقطت وحلت محلها حكومة المحافظين، فإن القرار البريطاني ظل على حاله ، لذا حصلت قطر على استقلالها بصورة سلمية .

وكان استقلال قطر في الثالث من شهر أيلول/سبتمبر من عام 1971، ففي هذا التاريخ تسلم سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وثيقة الاستقلال من الدولة الحامية- بريطانيا، وفور تسلمه الوثيقة قام سموه بإعلان النبأ إلى شعبه الكريم وإلى العالم بصورة خطاب موجه من الإذاعة والتلفزة القطريتين، معلناً فيه استقلال قطر وإنهاء

التبعية البريطانية وإلغاء كافة الارتباطات المنصوص عليها في معاهدة الحماية المبرمة بين قطر وبريطانيا في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 1916، وإبدالها بمعاهدة صداقة بين البلدين في تاريخ إعلان الاستقلال، على غرار ما أبرم من معاهدات مماثلة في هذا الشأن بين بريطانيا ودول الخليج العربية الأخرى، التي أنهت علاقاتها التعاهدية مع الحكومة البريطانية .

وقد تضمن البيان أو الخطاب الذي ألقاه الشيخ خليفة، إعلان قيام دولة قطر واستقلالها وحريتها المطلقة، وإعلان قطر دولة عربية مسلمة، وشعبها جزء من الأمة العربية، وأنها ستعمل على تقوية الروابط بينها وبين الدول الشقيقة والصديقة، والمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. وأكد الخطاب إيمان دولة قطر بوحدة الأمة العربية ونصرة قضايا العرب، وفي مقدمتها قضية فلسطين المغتصبة، والعمل مع الدول العربية والدول المحبة للحرية والسلام على تأييد قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك التزام دولة قطر بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وأهدافها، كما تلتزم دولة قطر بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها التي تهدف إلى تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإشاعة السلام والأمن والتعاون الدولي، وبفض النزاعات والخلافات بين الدول بالطريق السلمية .

وفي اليوم التالي لإعلان بيان الاستقلال وقيام دولة قطر ، أصدر حاكم قطر عدة قرارات تنظيمية، كان أهمها قرار بتغيير لقبه من حاكم إلى أمير. وقد انضمت قطر إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 1971/9/11، وكذلك انضمت إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 1971/9/16م، وألقى رئيس الوفد القطري بالجامعة العربية كلمة أعرب فيها عن سرور دولة قطر بالانضمام إلى الجامعة العربية، والمساهمة في دعم ميثاقها وأهدافها، والالتزام به والتمسك بكافة القرارات التي تصدر عن الجامعة. كما ألقى مندوب دولة قطر لدى الأمم المتحدة كلمة بهذه المناسبة أعرب فيها عن تقديره لأعضاء الأمم المتحدة على مساندتهم لانضمام قطر إلى المنظمة الدولية، وأعرب عن تمسك دولة قطر بميثاق المنظمة الدولية والتعاون معها بما يخدم الأمن والسلم الدوليين، والتعاون مع جميع الدول لما فيه خير البشرية .

وقد أشاد العديد من أعضاء الأمم المتحدة بالسياسة القطرية، ومنهم مندوب الأرجنتين: (إنه ليس من الأمور العادية أن يعتنق بلد قبل استقلاله التام وقبل انضمامه إلى الأمم المتحدة مبادئ هذه الهيئة على النحو الذي قرره النظام الأساسي القطري الصادر في الثاني من نيسان/أبريل 1970، في حكم من أحكامه بعبارات دقيقة وواضحة). وتبعه ممثل بلجيكا حيث قال: (أعتقد أنني أعبر عن رأي جميع أعضاء مجلس الأمن، إذ أعرب عن رجائي أن تحتذي الدول التي تظفر باستقلالها حذو قطر، في نظامها الأساسي) .

سادساً: السياسة الداخلية لدولة قطر بعد الاستقلال:

في الثاني والعشرين من شهر شباك/فبراير من عام 1972، أي بعد خمسة أشهر من إعلان الاستقلال ، تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مقاليد السلطة، وأذاع راديو قطر صبيحة ذلك اليوم بياناً جاء فيه: (انطلاقا من الحرص على مصلحة

البلاد العليا، وبمباركة وتأييد الأسرة الحاكمة وضباط وأفراد القوات المسلحة والشعب القطري، فقد تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد، وأصبح منذ هذه اللحظة أميراً لدولة قطر). وفي اليوم نفسه ألقى الأمير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني خطاباً عبر الإذاعة والتلفزة القطريتين، ساق فيه التبريرات التي أملت عليه القيام بخطوته في تولي مقاليد السلطة في الدولة، جاء فيه: (إن نهضة البلاد كانت دوماً ثمرة من ثمرات التعاون بين السلطة والشعب، خاضها الآباء والأجداد لتحقيق الوثبة التي يتطلع إليها الشعب، وأن تلك النهضة كانت تصطدم بعقبات أدت إلى تأخر الوطن، نتيجة عدم الالتزام بروح المسؤولية، على الرغم من تكرار النصيحة والإرشاد، ولكن دون جدوى، وبتأييد من الأسرة الحاكمة والقوات المسلحة والشعب لهذه الخطوة بعدما غلب عليهم روح التذمر من جراء ما وصلت إليه أحوال البلاد، ويلتزم الحكم الجديد أمام الشعب بالمضي في الطريق المرسوم الهادف إلى تحقيق العدالة والاستقرار لخير الشعب...إلخ) .

وكان حاكم قطر الشيخ حمد بن علي آل ثاني أثناء الإطاحة بحكمه خارج البلاد، حيث كان يقضي أشهر الصيف في سويسرا كعادته كل عام، حتى إنه لم يكلف نفسه عناء العودة من جنيف ليعلن استقلال بلاده، مما اضطر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، إلى الذهاب إلى جنيف لمقابلته، ليوقع معه مراسيم إنهاء معاهدة الحماية بين بريطانيا وقطر، وكان ذلك في مصلحة الشيخ خليفة الذي قام بإعلان استقلال بلاده، ويظهر بمظهر الحاكم الحقيقي لدولة قطر .

وبتولي الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، إمارة قطر، تكون البلاد بالفعل قد دخلت مرحلة جديدة وهامة من مراحل التطور والتقدم والازدهار، وبناء الدولة العصرية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان في مقدمة الإصلاحات صدور النظام السياسي المؤقت المعدل (الدستور) في 19/ 4/ 1972 م. ونصت المادة 40 من النظام الأساسي أن ينشأ مجلس للشورى. وفي 22/ 4/ 1972، صدر الأمر الأميري رقم 2 بتعيين 20 عضواً لمجلس الشورى. وفي عام 1975، زاد عدد أعضاء المجلس بأمر أميري إلى 30 عضواً.

وفي الأول من شهر آيار/مايو من عام 1972، افتتح الأمير (السابق) الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أول مجلس للشورى في دولة قطر، وفق النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبيَّن في خطابه مهام المجلس : " ليعاون برأيه على معالجة شؤون الدولة في مختلف النواحي، ويساهم بمشورته في تهيئة وسائل تحقيق النهضة الشاملة التي نصبو إليها جميعاً في كافة المجالات " .

وقد تم إصدار الدستور الدائم لدولة قطر في عام 2004، في عهد الأمير الحالي، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وشرح سموه في خطابه أن الدستور جاء : " تحقيقاً لأهدافنا في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز، بإقرار دستور دائم للبلاد يرسم الدعائم الأساسية للمجتمع، ويجسد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن المعطاء، وإدراكاً منا لأهمية انتمائنا العربي والإسلامي الذي نعتز به، وبعد الاطلاع على نتائج

الاستفتاء على الدستور الدائم الذي أجري في اليوم 29 من شهر نيسان/أبريل سنه 2003، وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين على هذا الدستور، وعلى المادة 141 من الدستور الدائم، أصدرنا هذا الدستور " .

وبقرار من سمو أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، رفع عدد أعضاء مجلس الشورى من ثلاثين عضواً حالياً إلى 45 عضواً في مجلس الشورى القادم، يجري انتخاب 30 منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الخمسة عشر الآخرين.

وتقوم السياسة الداخلية منذ الاستقلال على المساواة بين أبناء الشعب القطري من الجنسيين في الحقوق والواجبات كما نص على ذلك الدستور القطري، حيث نجد الدستور ينص في الباب الثاني، على صون الحرية، والمساواة والعدل وتكافؤ الفرص لجميع أفراد الشعب القطري، وتعمل الدولة على حماية الأسرة وتدعيم كيانها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة، ويعتبر التعليم والعلاج الصحي متاحاً للمواطنين والمقيمين على حد سواء. وتصون الدولة الملكية الخاصة، وتكفل حرية النشاط الاقتصادي، وفقاً لأحكام القانون وتنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل. والسلطة القضائية في دولة قطر، مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها، وتصدر أحكامها وفق القانون، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وجلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية، غير أن النطق بالحكم لا بد أن يكون علنياً .

سابعاً : السياسة الخارجية لدولة قطر بعد الاستقلال :

تقوم السياسة الخارجية لدولة قطر على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين كما نصت على ذلك المادة السابعة من الدستور القطري، وتشجع دولة قطر على فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتؤيد جهود الأمم المتحدة على إرساء دعائم المحبة والسلام بين الدول والشعوب. ولذلك فقد قامت دولة قطر بتسوية خلافات الحدود بينها وبين مملكة البحرين في عام 2001، وكذلك حلت قطر خلافاتها الحدودية مع المملكة العربية السعودية . وترتبط قطر بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع معظم دول العالم. كما تحرص على توثيق علاقاتها بدول الخليج العربية الشقيقة، والتعاون معها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وغيرها من المجالات التي يعود نفعها على الجميع بالفائدة المرجوة. وكانت قطر أول من دعا إلى إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وساهمت في تأسيسه، وانضمت إلى عضويته عند قيامه في 25 آيار/مايو عام 1981م. وبفضل السياسة الحكيمة للقيادة السياسية لدولة قطر ، أصبحت قطر تتمتع بسمعة طيبة واحترام وتقدير الدول والشعوب .

الخاتمة :

إن تاريخ قطر الحديث والمعاصر لم يختلف كثيراً عن بقية شقيقاتها الخليجيات، فجميع إمارات الخليج العربية خضعت للحماية البريطانية . وكانت

قطر، آخر إمارة وقعت معاهدة الحماية مع بريطانيا لسنة 1916، وكانت آخر إمارة تنال استقلالها، وإن نالته في العام نفسه بقية إمارات الخليج العربية باستثناء الكويت التي سبق أن نالت استقلالها في عام 1961.

ومع أن قطر كان فيها عناصر وطنية متأثرة بالنزعة التحررية من السيطرة الغربية، فإن قطر مثل ، بقية إمارات الخليج العربية ، نالت استقلالها بالطرق السلمية، وذلك نظراً للظروف التي أصبحت منذ الخمسينيات من القرن الماضي غير مناسبة لبقاء الاستعمار البريطاني في المنطقة لمدة أطول.

أ. د. عبدالقادر حمود عبدالعزيز القحطاني

جامعة قطر

المصادر والمراجع

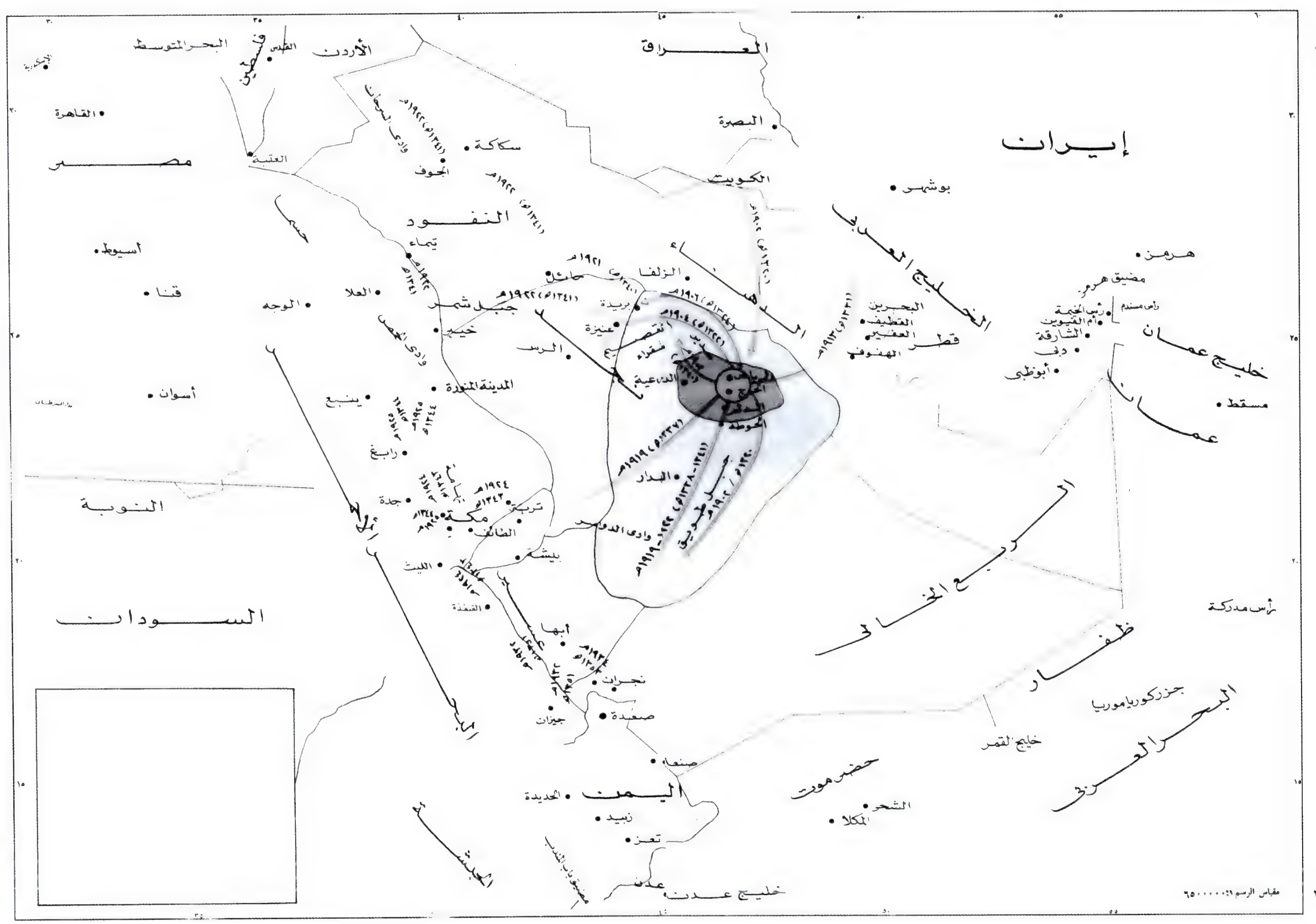
1 - المصادر العربية :

- الجابر ، موزة سلطان: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر (1930 - 1973) ط ، مطابع دار الشرق الدوحة، 2002 .
- جريدة الشرق والراية والوطن، القطرية عدد شهر آذار/مارس 2001، وتموز/يوليو 2008.
- دولة قطر - الدستور الدائم لدولة قطر.
- دولة قطر- وزارة الخارجية، قسم الوثائق، خطاب وفدي قطر لدى الجامعة العربية، والأمم المتحدة، بمناسبة قبول دولة قطر عضواً في المنظمتين بتاريخ 1971/9/11 و 1971/9/16م.
- الريس ، رياض نجيب: صراع الواحات والنفط - هموم الخليج العربي 1968 - 1971، ط 1 ، بيروت 1973 .
- السبيعي ، عبد الناصر: الأمن الداخلي في الإحساء والقطيف وقطر، أثناء الحكم العثماني الثاني (1871-1913) ، ط1 ، الرياض، 1999.
- سنان ، محمود بهجت: تاريخ قطر العام، ط1، مطبعة المعارف- بغداد، 1966 .
- الشلق ، أحمد زكريا و د. مصطفى عقيل : قطر واتحاد الإمارات العربية التسع، الدوحة، 1991.
- شهداد ، إبراهيم محمد إبراهيم: تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام 1972، ط1، مطابع قطر الوطنية، 1985.
- العبدالله ، يوسف إبراهيم: تاريخ التعليم في الخليج العربي 1913 - 1971، ط1، مطابع رينود الحديثة- الدوحة، 2003 .
- عبيدان ، يوسف محمد: المؤسسات السياسية في دولة قطر، ط1، بيروت، 1979 .
- عبيدان ، يوسف محمد: معالم التنظيم السياسي المعاصر في قطر (1972 - 1984) ط 1، القاهرة، 1984.
- العقاد ، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990- 1991، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، 1992 .
- الغانم ، كلثم علي: اتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع القطري، ط1، وزارة الثقافة - الدوحة، 1995.
- قاسم ، جمال زكريا: الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر (1945 - 1971)، مطابع الجيلاوي - القاهرة، ط 1 ، 1974.
- القحطاني ، عبدالقادر حمود: العلاقات القطرية- البريطانية (1914-1949)، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة- الرباط، العدد 44، أبريل 2008.
- الكبيسي ، فاطمة علي حسين: وظائف الدولة في المجتمع القطري - دراسة للدور التحديثي من 1971 - 1990، ط 1، مطابع الدوحة الحديثة - الدوحة، 2003 .
- الكتاب السنوي 2000 - 2001، دولة قطر وزارة الخارجية.

- الكتاب السنوي عن قطر لعام 2004، دولة قطر - وزارة الخارجية.
- مجموعة قوانين- وزارة العدل القطرية، إدارة الشؤون القانونية (1961-1975) .
- محمد بن عيد آل ثاني: السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981 - 1991)، ط 1، مطابع الدوحة الحديثة، 1993.
- المنصور ، عبد العزيز محمد: التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916، ط2، مطبعة ذات السلاسل- الكويت، 1980 .
- المنصور ، عبد العزيز محمد: التطور السياسي لقطر (1916-1949)، ط1، مطبعة ذات السلاسل- الكويت، 1979 .
- مهنا ، محمد نصر: قطر.. التاريخ، السياسة، التحديث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، (د. ت) .
- المهندي ، أحمد علي: سائل إلى أمير الحرية، ط 3، مطابع جريدة الوطن - الدوحة 2005.
- نص خطاب الاستقلال: مجموعة خطب وبيانات أمير دولة قطر (السابق) 1971 - 1981، دولة قطر، وزارة الإعلام، 1982 .
- الهيدوس ، إبراهيم عبد الرحيم (رئيس المجلس البلدي السابق): أول بيت للديمقراطية في قطر- الكتاب السنوي 2004، دولة قطر - وزارة الخارجية.
- الهيل ، جاسم أحمد: مجلس الشورى القطري دراسة وثائقية 1972 - 2002، مطابع دار الشرق الدوحة، 2002 .
- وثائق اتحاد الإمارات العربية: مشروع مقدم إلى عظمة حاكم قطر وسمو نائبه من الدكتور حسن كامل مستشار حكومة قطر - الدوحة في 24 يناير 1968.
- وثائق اتحاد الإمارات العربية: مشروع مقدم من حكومة قطر إلى مؤتمر الحكام بدبي.

2 - المصادر الأجنبية :

- Abdulla, J. Al-Kobaisi: The Development of Education in Qatar, 1950-1977, U.K., 1979.
- F. O. 371/ 120554, Confidential, No.11, Political Agency, Doha, Dec/ 5/ 1956.



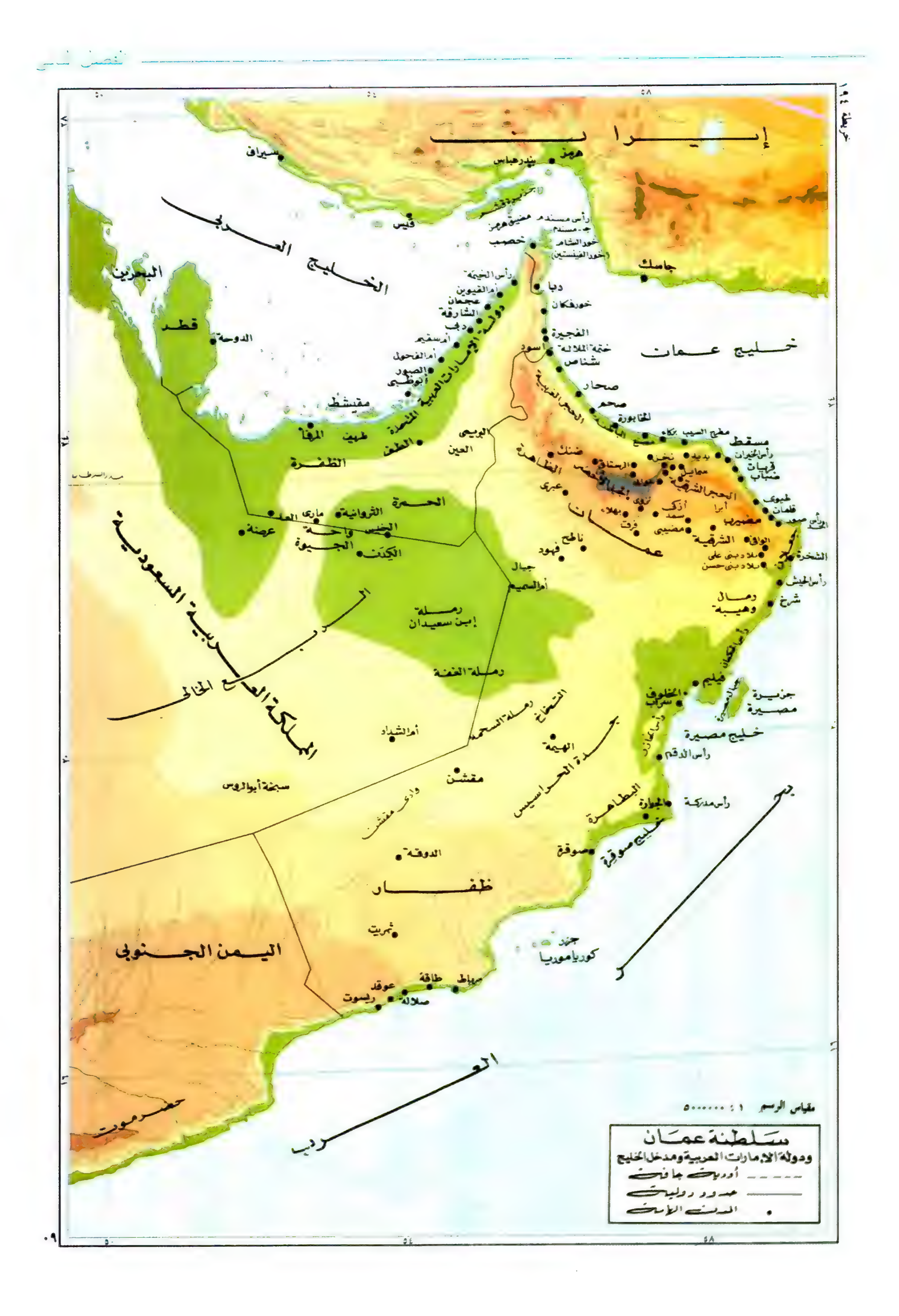
المصدر : حسين مؤنس، "أطلس تاريخ الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987

خريطة ١٩٦

المصدر : حسين مؤنس، "أطلس تاريخ الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987



المصدر : حسين مونس، "أطلس تاريخ الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987

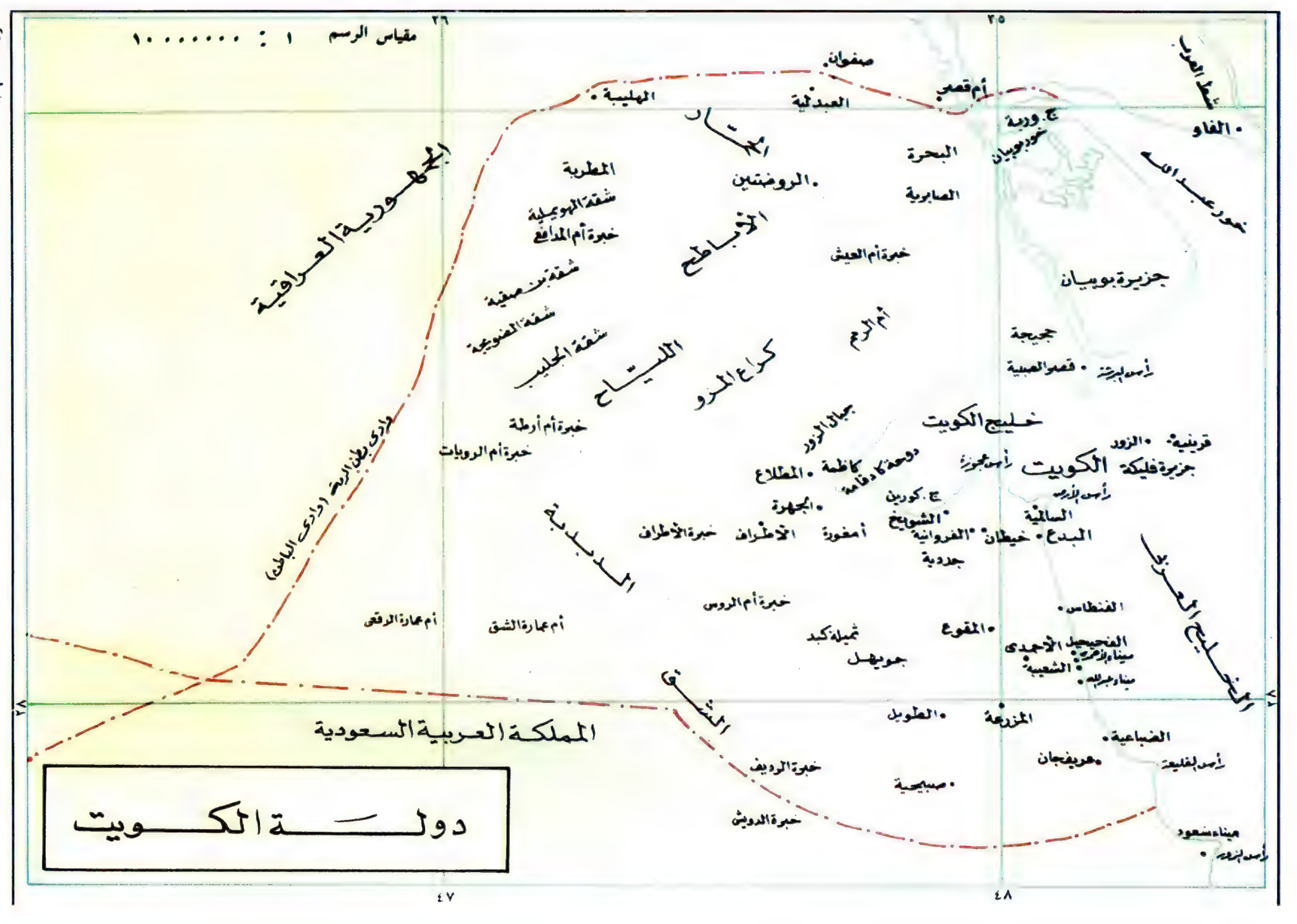


خريطة ٤٦١
إيــــــــران
الخـليج العـربي
خليج عمان
بندرعباس
هرمز
سيراف
قيس
مضيق هرمز
رأس مسندم
خصب
جاسك
البحرين
قطر
الدوحة
دبا
خورفكان
الفجيرة
شناص
صحار
صحم
الخابورة
مسقط
قريات
صور
رأس الحد
مصيرة
جزيرة مصيرة
خليج مصيرة
رأس الدقم
رأس مدركة
الجازر
دولة الإمارات العربية المتحدة
رأس الخيمة
أم القيوين
عجمان
الشارقة
دبي
أبوظبي
مقيشط
الظفرة
العين
البريمي
عبري
الظاهرة
الجبل الأخضر
نزوى
بهلاء
أدم
سمد
أزكي
ابرا
المضيبي
الشرقية
جعلان بني بو علي
جعلان بني بو حسن
رأس الجنز
شرخ
رمال وهيبة
فهود
الحمراء
ليوا
الخين
رملة إبن سعيدان
رملة الغنة
عمــان
الربع الخالي
المملكة العربية السعودية
أم السميم
سبخة أبو الروس
مقشن
الهيمة
جدة الحراسيس
البطاحرة
صوقرة
الدوقة
ظفار
ثمريت
اليمن الجنوبي
حضرموت
صلالة
طاقة
مرباط
ريسوت
عوقد
جزر كوريا موريا
بحر العرب
مقياس الرسم ١ : ٥٠٠٠٠٠٠
سلطنة عمان
ودولة الإمارات العربية ومدخل الخليج
أودية جافة
حدود دولية
المدن الرئيسة



المصدر : حسين مؤنس، "أطلس تاريخ الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987

حريطة ١٩٥



المصدر : حسين مؤنس، "أطلس تاريخ الإسلام، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987

خامساً : الحركات التحررية والاستقلالية في الشرق الإفريقي العربي:

1 - حركات التحرر والاستقلال في الصومال .

2 - حركات التحرر والاستقلال في جيبوتي .

3 - حركات التحرر والاستقلال في جزر القمر .

خامساً: الحركات التحررية في الشرق الإفريقي العربي

1 - حركات التحرر والاستقلال في الصومال

المقدمة :

لم يستكن أبناء الصومال للوضع الذي آلت إليه بلادهم بعد أن مزقتها أربع دول استعمارية . ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ، اندلعت الثورة في كل مكان ، وكان الصوماليون ، ككل الشعوب المناضلة عن حريتها ، يتطلعون إلى زعيم وطني يتقدم الصفوف ، ويقود المناضلين في كفاحهم المناهض للمستعمرين . وقد وجد الصوماليون في الثائر الوطني محمد بن عبد الله الذي لقب بحق بمهدي الصومال ، ذلك القائد المنتصر . وقد بدأ محمد بن عبد الله ثورته في آب/أغسطس 1899 بإعلان الحرب المقدسة من (برعو) وسط المحمية البريطانية على المستعمرين البريطانيين والإيطاليين والإثيوبيين . وقد اضطرت بريطانيا ، بعد أن أعيتها الحيل وتعددت المعارك طوال ما يقرب من عشرين عاماً بين قواتها وقوات الثوار الصوماليين ، إلى أن تلجأ إلى سلاح الطيران ليقوم بمهاجمة أوكار الثوار وتشتيتهم ، لإتاحة الفرصة للقوات البريطانية لتتبعهم وسحقهم . وفي مطلع 1920 تتبعت القوات البريطانية السيد محمد بن عبد الله وأتباعه في فرارهم ، لكن علم أخيراً أن الثائر الصومالي وابنه الأكبر مهدي وقلة من أتباعه نجحوا في الهروب إلى المنطقة التي تسكنها قبيلة الأوجادين ، على حين قتل عدد كبير من أخصائه وأبنائه وأقاربه . وقد رفض الثائر الصومالي الشروط التي عرضها الحاكم العام البريطاني في الصومال ، فقامت السلطات البريطانية بتجريد عدة حملات عليه . واضطر هو للتنقل مع من بقي من أتباعه من مكان لمكان حتى اضطر أخيراً لأن يلجأ مع قلة من رجاله إلى منطقة جوانو ايمي Guano Imi قرب منابع نهر شيلي . وفي شباط/فبراير 1921 توفي السيد محمد بن عبد الله بعد مرض قصير ، ودفنه أتباعه في مكان مجهول خشية أن تعبث السلطات البريطانية بقبره ، كما فعلت بقبر السيد محمد أحمد المهدي في السودان . وبوفاة قائد الثورة الصومالية تشتت أنصاره وأسدل الستار على مرحلة حاسمة من مراحل نضال الشعب الصومالي في مقاومة المستعمرين ضرب فيها الثوار أروع الأمثلة للتضحية ومجاهدة الاستعمار البريطاني والإيطالي والفرنسي والحبشي برغم عدم تكافؤ القوتين .

إن حركة السيد محمد بن عبدالله حسن لم يقدر لها النجاح العسكري بسبب تكالب الاستعمار عليها وتأليب بعض الصوماليين عليها، فإنها كانت البذرة الأولى في بعث القومية الصومالية التي برزت إبان الحرب العالمية الثانية ، في صورة حركة وطنية ذات صبغة سياسية قومية، ظهرت على شكل أحزاب سياسية ، مستلهمة في وجودها الحركة الوطنية الأولى، وسعت مثلها إلى تحرير الصومال من الحكم الأجنبي . إلا أن النضال والكفاح هذه المرة كان سياسيًا بالدرجة الأولى ، تقوده

الأحزاب السياسية في وسط مناخ دولي مواتٍ، بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وظروف الانفراج التي أعقبتها، وانتهاء الاحتلال الإيطالي للصومال في 31 كانون الثاني/يناير 1942، وتولي بريطانيا مقاليد السلطة في الصومال لتكون لها السيطرة على شرقي إفريقيا، ورفع شعار تحقيق مبادئ الحريات وقيم العدل والمساواة من قبل قادة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية؛ كل ذلك أدى إلى ظهور الأحزاب السياسية، وبلورة أفكارهم في كل من شمال الصومال وجنوبه.

ومع هزيمة دول المحور في الحرب وانتصار الحلفاء، والتغيرات التي طرأت على السياسة الدولية وظهور مبادئ تقرير المصير مع نشأة الأمم المتحدة، وعودة الجنود الصوماليين الذين اشتركوا في الحرب العالمية بجانب بريطانيا إلى بلادهم ، ولديهم خبرة وتجربة واسعة في الأفكار والنظريات التي كان ينشرها الحلفاء، كل ذلك أكسبهم وعيًا سياسيًا، وشجع على مطالبتهم بالحرية والوحدة.

وجاء تشجيع بريطانيا الدعوة إلى الصومال الكبير، ليوفر فرصة للشعب الصومالي الذي قام بدوره إلى فتح نواد ثقافية واجتماعية لمناقشة أمورهم وقضايا بلادهم، وكان هذا محرمًا عليهم طيلة سنوات حكم إيطاليا.

بهذه المؤثرات استطاع أبناء الصومال تكوين رأي عام، ولكن ظهور الأحزاب في تلك المرحلة المبكرة كان معجزة، بحكم أن الشعب الصومالي صاحب التكوين القبلي لم يكن يملك تجربة حزبية سابقة تعرف المرونة وتداول السلطة في مناخ ديمقراطي، إضافة إلى أنه لم تكن في الساحة السياسية طبقة سياسية واعية ناضجة، إذ كان مستوى الثقافة منخفضًا جدًا.

أولاً- الأحزاب السياسية في الصومال:

يمكن تقسيم الأحزاب السياسية في الصومال، من المنظور الأيديولوجي والجغرافي ، إلى قسمين:

أ - أحزاب قومية شعبية جماهيرية.

ب- أحزاب تقليدية قبلية وإقليمية.

أ - الأحزاب القومية :

قامت هذه الأحزاب وأسست على المصلحة العامة، واعتبرت موضوع وحدة الصومال هدفًا رئيسيًا ومطلبًا جماهيريًا ، ومن هذه الأحزاب:

1) حزب وحدة الشباب الصومالي Somali youth League

تكون نادى الشباب الصومالي Somali youth club سنة 1943 في ظل الإدارة البريطانية، في مقديشو على صورة جمعية ذات طابع اجتماعي وثقافي، ثم أصبح هذا النادي أول هيئة ثقافية واجتماعية أنشئت في الصومال، ولم تعترض عليه الإدارة البريطانية، بل شجعت قيام هذا النادي الذي جاء كرد فعل طبيعي ، لطول مدة الكبت التي عاناها الصوماليون تحت الحكم الإيطالي ، بجانب محاولة السلطات البريطانية التقرب من المجتمع الصومالي والتودد له.

وقد هدف النادي عند تأسيسه إلى: توحيد الشباب الصومالي، ومحاربة التفرقة فيما بينهم والوقوف في وجه النزعات القبلية، إضافة إلى القضاء على القبلية. وقد أصبح النظام القبلي هشًا في حقبة قيام النادي؛ لظهور اليقظة القومية ، مما

سهل على إدارة النادي إحلال الفكر القومي محل الفكر القبلي. وبدأ النادي يفتح مكاتب وفروعاً في الأقاليم الصومالية المختلفة. ويعزى انتشار نفوذ النادي وتقبل المجتمع الصومالي لمبادئه وبرامجه ، إلى خلو الميدان من أي منافسة حزبية في ذلك الوقت.

وفي نيسان/أبريل عام 1947 تحول النادي من الطابع الثقافي والاجتماعي إلى حزب سياسي جماهيري يحمل اسم حزب وحدة الشباب الصومالي، وأعلن الحزب أهدافه وبرامجه التي لاقت تجاوبًا شعبيًا واسعًا، ومن أبرز تلك المبادئ المعلنة ما يلي :

1- تصفية الاستعمار في كل أجزاء الصومال وتوحيدها في ظل علم دولة واحدة.

2- إحياء مفهوم القومية الصومالية وإلغاء التعصب القبلي والإقليمي والطائفي.

3- الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وهو مصدر التشريع والقضاء للناس.

4- ضرورة إيجاد لغة رسمية للصومال.

وقد نجح الحزب في استقطاب الشباب ، خاصة أبناء زعماء القبائل والأعيان والشيوخ ، لكونه أقوى وأكثر تنظيمًا وانتشارًا في أرجاء البلاد، وتزعمه الحركة القومية من أجل الاستقلال والوحدة، في وقت غابت فيه هذه الأصوات عن الساحة السياسية. ولم يغفل الحزب الدعوة إلى التعليم وحث أبناء البلاد على الالتحاق بالمدارس، كما قام بإنشاء المؤسسات التعليمية حتى أصبح له مدارس تابعة له يتعلم فيها أعضاؤه وأنصاره من الصوماليين.

وتوسع الحزب في تنظيم نفسه على أساس شعب وفروع في جميع مديريات وأقاليم الصومال، وكانت عضوية الحزب مفتوحة لجميع الصوماليين والأفريقيين المندمجين في شعب الصومال ، شريطة أن يقسم العضو على اعتبار نفسه صوماليًا، وأن لا يدين بشيء من الولاءات والارتباطات القبلية.

وكان حزب وحدة الشباب الصومالي يمول أنشطته من تبرعات الأعضاء، حيث يدفع العضو الملتزم 10% من دخله الشهري لصندوق الرابطة، ويقوم الصندوق بتمويل النشاطات السياسية والثقافية والتعليمية للحزب. وعلى الرغم من مشاعر العداء التي سيطرت على الحزب تجاه الإيطاليين، واعتماده برامج وأهدافاً قومية، تأثرت هياكل الحزب بالأفكار السياسية الغربية؛ إذ كان بناء الحزب مشابهًا لبناء الأحزاب السياسية في العالم الغربي مع تعديلات طفيفة.

وكان مؤسسو حزب وحدة الشباب الصومالي جميعًا من أبناء الطبقة الوسطى، من صغار موظفي الشركات الإدارية والتجارية، وهي طبقة حصلت على قدر من التعليم، ولكنها وجدت طريق التقدم مسدودًا أمامها، بسبب فقد الوظائف الرئيسية في الإدارة والشركات الأجنبية نتيجة سيطرة العناصر الأجنبية على الحياة الاقتصادية . ومن هنا أدركوا أن الاستعمار هو العقبة الوحيدة دون تنمية البلاد وتقدمها، ودون انتقال الحكم إلى أيدي أبناء البلاد. وقد رفع الحزب شعار "فلتحيا الصومال"، حيث كان الحزب يسعى من خلاله إلى بلورة أفكاره القومية، التي تطورت لاحقًا في المطالبة بالاستقلال والوحدة ، وإنهاء أوضاع وظروف التجزئة المقيتة المفروضة من قبل القوى الاستعمارية المختلفة والمتنافسة على الصومال، في وقت قبلت فيه الأمم المتحدة تكوين مجلس وصاية مدتها عشر سنوات يُمنح الصومال بعدها الاستقلال.

2) حزب وحدة صوماليا الكبرى:
Greater Somali League

تكون هذا الحزب في 24 حزيران/يونيو 1958 على يد أحد مؤسسي حزب وحدة الشباب الصومالي، وهو الحاج محمد حسين حامد الذي كان يقود تيار العروبة في داخل حزب وحدة الشباب الصومالي أمام التيار الغربي. ولعل ظهور حزب وحدة صوماليا الكبرى كان نتيجة وتعبيراً عن الاختلاف في الرأي مع حزب وحدة الشباب الصومالي حول المسائل السياسية الحيوية المؤثرة في مصير البلاد السياسي والاقتصادي . وكان الخلاف يدور حول العلاقة مع إدارة الوصاية الإيطالية، وهو ما اعتبره الحاج محمد حسين وغالبية أعضاء الحزب سياسة استسلام للاستعمار وخيانة للقضية الصومالية.

وكانت المسألة الخلافية الثانية التي اشتد الخلاف حولها، واعتُبرت خيانة عظمى للمجتمع الصومالي، وانحرافا شائنًا عن مبادئ حزب وحدة الشباب الصومالي، هي اعتبار سكان المناطق الصومالية الأخرى أجانب عن الإقليم الصومالي المشمول بالوصاية.

أما المسألة الثالثة فهي عروبة الصومال، إضافة إلى اختيار كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، وهذه كانت محل جدل واسع، وانقسامات بين تيار العروبة بقيادة السيد محمد حسين، والتيار اللاتيني بقيادة السيد عبد الله عيسى محمود. وأخيراً اشتد الخلاف حول السياسة الخارجية للحزب حيث اعتمد الحاج محمد حسين سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي، على حين مال التيار الآخر إلى سياسة الغرب المعادية لحركة عدم الانحياز.

واستفحل الأمر إلى درجة الانشقاق وتأسيس حزب صوماليا الكبرى برئاسة الحاج محمد حسين حامد، بعد أن تم إقصاءه عن رئاسة حزب وحدة الشباب الصومالي وإسقاط عضويته ، لذا أصبحت ولادة حزب وحدة صوماليا الكبرى بزعامته أمرًا طبيعيًا. ومن أهم المبادئ الرئيسية التي تضمنها برنامج حزب وحدة صوماليا الكبرى:

1- الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للصوماليين جميعًا.

2- حزب صوماليا الكبرى هو الحزب المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة طبقات وشرائح المجتمع الصومالي.

3- تحقيق استقلال الصومال ووحدة أجزائه من غير ضعف أو تخاذل.

4- توحيد جميع الأراضي الصومالية في دولة واحدة هي الصومال الكبير.

5- اللغة الرسمية هي اللغة الصومالية والعربية.

6- يعتمد حزب صوماليا الكبرى سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي.

وفور إعلان ميلاد الحزب انضم إليه ألفا عضو في مدينة مقديشو وحدها، وأخذ نشاطه يزداد بسرعة في أنحاء الصومال، ولكنه لاقى ضغوطًا واضطهادًا من قبل الاستعمار لمحو اسمه من الخريطة السياسية . غير أنه استطاع مواصلة كفاحه وإحراز انتصارات في الساحة الداخلية، وإقامة العلاقات بالحركات التحررية والمنظمات المناوئة للاستعمار، وأوفد وفودًا إلى الأمم المتحدة لعرض أفكار الحزب بشأن القضايا المتعلقة بالوصاية والإجراءات القمعية التي كانت تمارسها إيطاليا على الحريات والديمقراطية.

يعتبر حزب صوماليا الكبرى من الأحزاب القومية التي دافعت عن القضايا المصيرية، واتهام

قيادة الحزب بالقبلية بعيد عن الحقائق التاريخية لمسار الحزب وشخصية زعيمه ، ولكن الأمر الوحيد الذي كان محور الخلاف بينه وبين بقية قادة الحزب هو كرهه الشديد للاستعمار، وميوله القوية إلى العروبة وحركة عدم الانحياز .

3) حزب الرابطة الوطنية الصومالية:
Somali National League

تبلور هذا الحزب في عام 1951، وهو أهم حزب سياسي شمالي، وقد سبق ذلك عدة روابط وأندية ثقافية واجتماعية وسياسية في برعو وهرجيسة وبربرا، وهذا ما أدى دورًا مهمًا في ازدهار الحياة السياسية وتنمية الوعي القومي لدى الصوماليين في الشمال.

ويرتبط أول نادٍ في الشمال باسم الحاج فارح أومار الذي بدأ نشاطاته السياسية في عدن اليمنية حيث أسس الاتحاد الإسلامي في عدن، ثم الجمعية الوطنية الصومالية، التي أسسها في عام 1935 صحفي صومالي يدعى محمد جامع أوردوح، وعن هذه الجمعية تمخض أهم حزب في المحمية الصومالية، وهو حزب الرابطة الوطنية الصومالية سنة 1951، عندما تكاتفت وتعاضدت الجهود وتوحدت تحت لواء حزب قومي واحد.

وعلى الرغم من النمو المبكر والازدهار للحياة السياسية في الصومال الشمالي مقارنة بالصومال الإيطالي، فإن قيام الأحزاب السياسية في المنطقة تأخر عن جنوب الصومال. وقد تطابقت أهداف حزب الرابطة الوطنية الصومالية مع أهداف حزب وحدة الشباب الصومالي في العمل على وحدة الأراضي والشعب الصومالي، ومحاربة القبلية والطائفية، والعمل على نشر التعليم ، كما يتضح ذلك من أهداف الرابطة المعلنة لدى تأسيسها.

ومارس الحزب الأنشطة السياسية في ظل قيادة شبابية مؤمنة مفعمة بالحيوية والنشاط. وقد ظل محمد حاج إبراهيم عقال رئيسًا للحزب منذ تأسيسه، ووثق علاقاته بالأحزاب في الجنوب بشأن الحرية والاندماج في الصومال الإيطالي.

ونتيجة للتغيرات الطارئة في السياسة الدولية ، وخصوصا السياسة البريطانية تجاه الصومال ، والتي كان من أهم مرتكزاتها إعداد الصوماليين للحكم ، إضافة إلى اهتمام الثورة المصرية بالصومال، جعل أعوام 1958- 1959 من أهم الأعوام في تاريخ الصومال الحديث والمعاصر. فقد تطور المجلس الاستشاري إلى جمعية تشريعية في آيار/مايو 1957 من أربعة عشر عضوًا يعينهم حاكم الصومال البريطاني. وكان نتيجة هذا الحراك السياسي أن ألف حزبا الرابطة الوطنية الصومالية والاتحاد الديمقراطي مجلسًا وطنيًا، تحول فيما بعد إلى أول حكومة صومالية مستقلة ذات سيادة في التاريخ الصومالي الحديث والمعاصر، كما أن الحزبين نجحا في نضالهما الشعبي في سبيل الوحدة والاندماج في الجنوب في أول يوليو عام 1960.

ب- الأحزاب القبلية والإقليمية:

1) حزب ديجل ومرفلى : (حزب الدستور الصومالي المستقل) فيما بعد :

قام هذا الحزب بالأساس على كيان قبلي لتمثيله قبيلة الرحنوين بفرعيها ، وهي أشهر قبيلة في جنوب الصومال، وبالذات في وادي نهر جوبا. وكان ثاني حزب من حيث العدد بعد حزب وحدة

الشباب الصومالي ، وأسسه في سنة 1948 السيد جيلاني الشيخ بن شيخ، إلا أنه اعتبر حزبًا محليًا ليس له فروع في المناطق التي لا تسكنها الديجل ومرفلى.

وقد دعا هذا الحزب في بدايته إلى سياسة الحياد الإيجابي، والبعد عن التكتلات الغربية، ودعا لأن تكون حكومة الصومال المستقبلية حكومة فيدرالية، ولكن قادة الأحزاب الوطنية انتقدت الحزب لموالاته الشديدة للإدارة الإيطالية ، وقيامه على أكتاف قبائل بعينها ، مما يشق صف حركة الوحدة القومية . ولمواجهة هذه الانتقادات وتفاديها أعلن الحزب تغيير اسمه من "حزب ديجل ومرفلى إلى حزب الدستور المستقل"، وذلك في عام 1957.

إلا أن هذا الحزب لم يحترم الدستور إذ لم يعترف بشرعية انتخابات الهيئة الجديدة التي جرت في 4 آذار/مارس 1959، كما دعا إلى مؤتمر عام جرى فيه إقالة الرئيس جيلاني الشيخ ونائبه والسكرتير العام من عضوية الحزب، وانتخب بدلاً منهم ثلاثة آخرين، بسبب خروجهم عن إجماع أحزاب المعارضة في مقاطعة الانتخابات السياسية التي جرت في 4 آذار/مارس 1959.

كان لهذا الحزب اجتماعات ونشاطات اجتماعية، واهتم بالتعليم ونشر الأفكار والقيم الديمقراطية، ولكنه كان أداة في أيدي الإيطاليين، حتى إنه عندما جاءت "لجنة القوى الأربع الكبرى" اقترح الحزب وصاية الأمم المتحدة مدة 30 عامًا على الصومال، مما ينم على تناقض صارخ وانسياق وراء السياسة الغربية حيال القضايا المصيرية للبلاد.

2) حزب المؤتمر الصومالي سنة 1947:
Somali Conference Party

ألف هذا الحزب من تحالف بين عناصر واتجاهات وشخصيات وأحزاب ذات نزعات قبلية لا تمانع في عودة إيطاليا إلى الصومال، أمثال حزب شباب أبجال ، وحزب هداية الإسلام ، وحزب شباب حمر ... وغيرها من الأحزاب والعناصر الموالية لإيطاليا. وربما يرجع قيام هذه الأحزاب الصغيرة إلى عدة أمور، منها:

1- معرفة الصوماليين بمجيء لجنة من الدول الأربع الكبرى إلى البلاد للتعرف برغباتهم، مما أدى إلى قيام هذه الأحزاب المحسوبة على إيطاليا.

2- قيام حزب وحدة الشباب الصومالي الذي كان يضم معظم القبائل الرعوية الشمالية، أثار حفيظة القبائل الجنوبية، وهذا الأمر شجع على قيام هذه الأحزاب التي تساندها المصالح القبلية أو الإيطالية.

وبعد اجتماعات ومناقشات بين لجان الأحزاب أعلن في 18 أيلول/سبتمبر 1947 قيام حزب جديد يضم جميع الأحزاب المذكورة آنفًا تحت اسم "حزب المؤتمر الصومالي" بزعامة السيد أسلا ومهدلى وهو من قبيلة الهاوية، الذين حكموا مقديشو وضواحيها قديمًا.

وكان للسيد أسلا ومهدلى علاقات وطيدة بالإيطاليين باعتبار أنه كان قاضيا أيام الاحتلال الإيطالي، مما سهل له أن يحظى حزبه بتأييد الصحف الإيطالية والدوائر الحكومية. وكان هذا الحزب أداه للإيطاليين لمواجهة نفوذ الأحزاب الوطنية في الشمال أو في الجنوب، ولكن حماسة الشعب الصومالي وارتفاع درجة القومية في ذلك

الوقت قلصت من تأثير هذا الحزب وغيره من التحالفات المساندة لقوى الاستعمار وسط الجماهير.

3) حزب شباب الأحرار الصومالي 1956:
Partito Liberale Somalo

وحين كانت إيطاليا وبريطانيا تتسابقان لإنشاء أحزاب موالية لهما، بدأت إثيوبيا في ممارسة ضغوطها على الشعب الصومالي في محاولة للوصول إلى ضم الصومال إلى إثيوبيا ، عن طريق استمالة بعض الأحزاب المعارضة للحد من نشاط الأحزاب القومية مثل حزب وحدة الشباب الصومالي، والرابطة الوطنية الصومالية، وحزب صوماليا الكبرى، لمطالبتهم وتمسكهم بمنطقة أوجادين. لذا سعت إلى تكوين حزب سياسي يؤدي دورًا في تفتيت وحدة الشعب الصومالي وإعاقة وإفشال الدعوات القومية الرامية إلى توحيد الأقاليم الصومالية الخمسة والتي تطالب بها الأحزاب الوطنية الصومالية.

وقد أوفدت أثيوبيا مبعوثًا إلى مقديشو لإنشاء قنصلية لها في الصومال، ومعه مبالغ ضخمة من الأموال لشراء ذمم بعض ذوي النفوس الضعيفة، كي يتسنى لها تكوين حزب مناهض للأحزاب الوطنية، ووقع الاختيار على الحاج محمود محمد أفرح (حاج براكو) الذي أنشأ هذا الحزب سنة 1956 باسم حزب شباب الأحرار الصومالي. وكان الحزب يصدر جريدة "صوماليا" بتمويل من أثيوبيا.

وقد اعتمد الحزب أهدافا وأغراضا مماثلة لمبادئ الأحزاب القومية، لكن خطه السياسي كان بعيدًا عن الخط الوطني للأحزاب، بحكم ارتباطه بالعدو التقليدي للمجتمع الصومالي، ويتضح من أهداف هذا الحزب أنه كان يركز على توطيد الروابط وتقويتها مع الحبشة، وهي فكرة غريبة ودخيلة على المجتمع الصومالي، خاصة في تلك الحقبة التي كانت غالبية المجتمع الصومالي تأنف من إقامة علاقات مع أثيوبيا، مع احتلالها لإقليم أوجادين.

4) حزب شباب بنادر (الاتحاد القومي):

كان بعض الشباب الصومالي يرتبط بأفراد الجالية الإيطالية التي كانت تسيطر على أهم منافذ الحياة ومواقع القوة والمال، واستثمر الإيطاليون صلتهم وأموالهم لاستقطاب الشباب الصومالي، وأسفرت جهودهم عن قيام أحزاب كثيرة تعتبر امتدادًا للنشاط الحزبي في إيطاليا، ومنها حزب شباب بنادر الذي أنشئ في مقديشو سنة 1947.

ويبدو من اسم الحزب أنه من الأحزاب الإقليمية، حيث ركز نشاطه على المدن الساحلية وخاصة إقليم ساحل بنادر، واعتمد برامج ومشروعات اقتصادية واجتماعية وتعليمية. وقد ترأس هذا الحزب السيد محمود سكرو، من عشائر ريرحمر Reer Xamar ذات الأصول العربية، الذي ارتبط بالجالية الإيطالية تقرباً من السلطة والدفاع عن الأنشطة التجارية في بنادر.

ومع تصنيف هذا الحزب ضمن قائمة الأحزاب القبلية والإقليمية التي نشأت في كنف الاستعمار الإيطالي، فإن أهدافه التي نادى بها لم تكن بعيدة عن أهداف وبرامج حزب وحدة الشباب الصومالي؛ ذلك لأن سكرتير الحزب السيد طيره حاج طيره، هو أحد مؤسسي حزب وحدة الشباب الصومالي. ولكن يؤخذ عليه الإقليمية وتركيز وجوده وحضوره في منطقة بنادر، مما يفت في عضد الحياة الحزبية النشطة في تلك المرحلة التي

كان الشعب الصومالي يسعى فيها لتوحيد قواه المادية والمعنوية لنيل الاستقلال والوحدة.

وقام الحزب بتغيير اسمه إلى حزب الاتحاد القومي في شباط/فبراير سنة 1959، إلا أن هذا التغيير لم يضف شيئًا، بل بقي في المسائل الحيوية على صورة حزب محلي ، مما أضعف شعبيته وفاعليته داخل الجمعية التشريعية، بحكم موالاته للإيطاليين.

5) الحزب الديمقراطي الصومالي:
Somali Democratic Party

نشأ هذا الحزب نتيجة تحالف ثمانية أحزاب صغيرة موالية للإدارة الإيطالية، لذا أدمجتها السلطات الإيطالية في حزب واحد أطلقت عليه "الحزب الديمقراطي الصومالي" بزعامة السيد محمد شيخ عثمان "أدموندى" ، لمواجهة الأحزاب الوطنية. وقد التحق السيد محمد شيخ عثمان في طفولته بالمدارس التبشيرية وأصبح مسيحيًا، مما أدى إلى تغيير اسمه إلى "أدموندى".

وأرسلته الإدارة الإيطالية إلى روما ليتدرب في وزارة الخارجية الإيطالية، ليكون أداة طيعة في خدمة إيطاليا . ويعد هذا الحزب ثاني حزب بعد حزب المؤتمر الصومالي الذي استخدمته إيطاليا وسهلت أمر إنشائه، وأصبح ذلك الحزب مرفوضًا اجتماعيًا وأخلاقيًا من قبل المجتمع الصومالي المعروف بتمسكه بالعقيدة الإسلامية.

6) حزب الجبهة الوطنية سنة 1958:
National United Front Party

أسس سنة 1954 برئاسة الشيخ عبد الرحمن كاريه، الذي كان من أهدافه توحيد جميع الأجزاء الصومالية في دولة صومالية كبرى، مما أكسبه أنصارًا كثيرين في مدة قصيرة. ولكن في عام 1958 انحرف الحزب عن مساره القومي ووقع في حبائل الاستعمار، وذلك بعد أن تولى زعامته السيد أحمد حسن إبراهيم وسكرتيره العام مايكل مريم، واشتهر الأخير بكرهه للعروبة والإسلام، كما كان ضد التوجهات القومية الرامية إلى توحيد الأقاليم الصومالية في دولة واحدة. ويعتبر هذا الحزب وسطًا بين الرابطة الوطنية وحزب وحدة الشباب، إلا أنه منذ وقوع الحزب تحت تأثير الإنجليز بدأت شعبيته تضعف، وفقد التأييد الشعبي والمكانة الاجتماعية.

7) حزب الاتحاد الصومالي:
United Somali Party

ظهر هذا الحزب في المحمية البريطانية في 17 تشرين الأول/أكتوبر سنة 1959 برئاسة السيد حاج علمي شمر من عشائر الدر (Dir)، وذلك بعد أن شعرت تلك العشائر أن قبائل الاسحق القاطنة في المحمية أنشأت لنفسها أحزابًا تعبر عنها. وترتبط نشأة هذا الحزب أيضا، بوضع وتأليف أول لجنة تشريعية للمحمية الصومالية البريطانية سنة 1957، وتم تأليف أعضائها على حسب العرف الذي كان سائدا بين القبائل والذي كان يجري عادة عن طريق تقسيم المناصب بين القبائل، كي يصبح للقبائل المنضوية تحت هذا المسمى ثقل في المجلس التشريعي بالمحمية البريطانية في شمال الصومال، لإضعاف القوة السياسية في المحمية وتمزيق وحدتها.

ثانياً- الأحزاب الصومالية والوصاية الدولية:

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في دورتها الثالثة عام 1947، بتحويل القضية الصومالية إلى اللجنة السياسية، وقررت الجمعية إرسال لجنة دولية مكونة من مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا للنظر في أمر الصومال، ولإجراء استفتاء لمعرفة رغبة الصوماليين في دولة الوصاية، وكانت هذه بداية تدويل القضية الصومالية. وفعلاً وصلت اللجنة المكونة من مندوبي الدول الأربع إلى الصومال عام 1948 حيث قابلت معظم قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية، والذين تباينت آراؤهم، وتباعدت أفكارهم واتجاهاتهم، نتيجة ارتباطاتهم بالمصالح الاستعمارية المتصارعة أصلاً في المنطقة.

وفي عام 1949 قررت الجمعية العامة أن تمنح صوماليا استقلالها وحريتها بعد مضى عشر سنوات من موافقة الجمعية على شروط اتفاقية الوصاية، على أن تقوم إيطاليا بإدارة شئونها وتأهيلها خلال العشر سنوات ويعاونها مجلس استشاري مؤلف من ممثلي مصر والفلبين وكولومبيا. وفي 27 يناير سنة 1950 أقر مجلس الوصاية بعد مفاوضات مع إيطاليا، مشروع اتفاقية الوصاية الذي تضمن خمسة وعشرين مادة من أهمها :

1- منح الاستقلال والسيادة القومية للإقليم بالصومال الإيطالي، بعد مضى 10 سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية.

2- خلال مدة السنوات العشر يوضع الإقليم تحت الوصاية الدولية، وتتولى إيطاليا إدارة شئونها بمعاونة مجلس استشاري مكون من مصر والفلبين وكولومبيا.

3- أن تشجع الإدارة الوصية النمو السياسي الحر ، وتساعد على تقدم سكان الإقليم نحو الاستقلال خلال المدة المحددة، وذلك لإعدادهم للاشتراك في مختلف الدوائر الحكومية.

وعبر الشعب الصومالي عن رفضه لهذه القرارات منذ البداية، ولكن ضغوطا مورست من الدول الغربية، واستجابة لسياسة الأمر الواقع، ولاعتبار أن الوصاية مؤقتة لن تتجاوز عشر سنوات تعاملوا معها كواقع له نهاية. فطالب حزب وحدة الشباب الصومالي، أكبر الأحزاب وأقواها تنظيمًا، بوحدة مناطق الصومال الخمس، وأن تقوم وصاية دولية مدة عشر سنوات يحصل بعدها الصومال الكبير على استقلاله.

وقد أكد ممثلا الحزب (وحدة الشباب الصومالي) أمام اللجنة الرباعية معارضتهما المطلقة لعودة إيطاليا بأي شكل من الأشكال، كما طالب بطرد الموظفين الطليان. وفي عام 1948 خاض الحزب مواجهات ضارية مع إيطاليا وأنصارها في مقديشو وكسمايو وماركا وبراوه، مما أسفر عن مقتل اثنين وأربعين إيطاليًا، وعشرات الصوماليين.

وكان حزب المؤتمر والأحزاب المنطوية تحت لوائه متحمسين لعودة إيطاليا، وانضمت إليهم جماعات وشخصيات ذات توجهات قبلية وكانت أداة في يد إيطاليا.

وكان حزب ديجل ومرفله ثاني حزب من حيث عدد الأنصار، مع أنه يمثل قبائل بعينها ، حيث كانت قبيلتا دجل ومرفلى ذاتي الأغلبية في وادي نهر جوبا، وهو من أخصب المناطق في الصومال. ولقد التقى مع حزب وحدة الشباب الصومالي في

مسألة معارضة عودة الطليان ولكنه اختلف معه في مطالبته بتكوين اتحاد فيدرالي بين مناطق انتشاره وبقية البلاد، وهذا يعود لاعتقاد قادة الحزب بحقهم في الانفراد بالمنطقة الزراعية في ظل هذا الاتحاد الفيدرالي.

وهكذا صدر قرار الوصاية لمصلحة الدول المتصارعة على المنطقة ، دون احترام رغبات ومشاعر أبناء الصومال، الذين بدورهم قبلوا الوصاية الإيطالية مضطرين، وبدؤوا مرحلة جديدة تتمثل في تنفيذ بنود الوصاية وصولاً بالصومال إلى الاستقلال.

وفي 1 كانون الثاني/يناير 1951 افتتح المجلس الإقليمي الأول ، الذي يعتبر أول اختبار للسياسيين الصوماليين لإدارة البلاد باشتراكهم الرسمي، وكان يتكون من خمسة وثلاثين عضوًا مثلت فيه الأحزاب والقبائل والجاليات.

وقد بدأ المجلس أعماله في كانون الثاني/يناير 1951، وانتهى في تشرين الأول/ أكتوبر من نفس السنة، وهو أول جمعية استشارية سياسية تتحول تدريجيًا إلى جمعية تشريعية قبل نيل الاستقلال بأعوام قلائل، وبالتحديد 1956، ومارست فيه القيادات القبلية والحزبية الديمقراطية، وناقشوا المسائل الداخلية، وعبروا عن آراءهم السياسية على أساس التعددية الحزبية. ومن الإنجازات التي حققتها الأحزاب في المجلس الإقليمي الأول إجازة اللوائح المنظمة لقيام المجالس المحلية بالانتخابات في عام 1955 .

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 1951 انتهت أعمال المجلس الإقليمي الأول، وقد جرى البحث في مسائل عديدة منها : تأسيس المجالس البلدية وتأسيس المجلس الاستشاري الاقتصادي، وإصلاح المجلس الإقليمي نفسه.

وفي عام 1952 أعيد تأليف المجلس الإقليمي، وزاد عدد أعضائه، ومثل الأقاليم والمجموعات القبلية والأحزاب السياسية والهيئات الاقتصادية والأقليات. وعلى هذا بدأ نشاط المجلس الإقليمي الثاني بتعديل جوهري في دستوره، الذي كان مبنيًا على أساس القبلية، فأصبح هذه المرة قائمًا على أساس توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية وعلى المناطق، فتقلصت قاعدة النظام القبلي، مع الإقرار بوجودها ولكن بدرجة أخف وطأة من المجلس الإقليمي الأول. ويعزى هذا النشاط للأحزاب الوطنية التي كانت تقدم العرائض والشكوى إلى مجلس الوصاية والمجلس الاستشاري احتجاجًا على تصرفات الإدارة الوصية.

وانتخب المجلس الإقليمي الثاني نائبين للرئيس، يتناوبان الرئاسة في المجلس لأول مرة، وعدّل نظام الشرطة والقضاء ، وخفض التمثيل القبلي.

أما المجلس الإقليمي الثالث فقد بدأ نشاطه في أوائل عام 1953، وحدث تغير كبير في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك بتأسيس لجنة سياسية ، ولجنة اقتصادية .

وشهد العام نفسه إعداد سجلات إحصائية للسكان في مناطق البلديات، والإعداد لانتخابات أعضاء البلديات بالاقتراع المباشر، وهذا ما حدث فعلاً في المجلس الإقليمي الرابع، الذي بدأ نشاطه في عام 1954م.

وفي 28 آذار/مارس 1954 جرت أول انتخابات شعبية لمجالس البلديات في جميع أجزاء صوماليا في وصاية إيطاليا، وبدأت الأحزاب تقدم مرشحيها ، وهي أول معركة سياسية قائمة على التعددية الحزبية، وتألفت لجنة من ممثلي الأحزاب السياسية المختلفة لتنظيم الانتخابات وتفسير حق الانتخابات للمواطنين، وكان التصويت يجري

بطريقة سرية ومباشرة وأسفرت الانتخابات عن فوز الأحزاب السياسية بالمقاعد بتفاوت كبير : مقعد واحد لحزب المرسا مقابل 142 مقعدًا لحزب وحدة الشباب الصومالي !

أما الأقليات الأجنبية فقد حظيت بسبعة وثلاثين مقعدًا بمجالس البلديات يجرى تعيينهم بمقتضى مرسوم من لدن الحاكم الإداري العام، كما أن الجالية العربية حصلت على ثلاثة وعشرين مقعدًا والباكستانية على ثلاثة مقاعد، والهندية على مقعد واحد والإيطالية على عشرة مقاعد. وفي افتتاح المجلس في تموز/يوليو 1954، رفع العلم الصومالي لأول مرة.

وفي مرحلة عمل المجلس الإقليمي الرابع أفلحت الأحزاب السياسية في برامجها، حيث نزلت الإدارة الإيطالية على رغبتها المتمثلة في إجراء الانتخابات والتي أسفرت عن فوز حزب وحدة الشباب الصومالي وسيطرته على مجالس البلديات في جميع أنحاء القطر، وبالمقابل فإن الأحزاب ذات النزعات الإقليمية أو القبلية ضعف مركزها أمام حزب وحدة الشباب الصومالي لكونه حزبًا قوميًا جماهيريًا في تلك المرحلة (1950 - 1960)، حتى بدأت الإدارة الإيطالية تغير سياستها العدائية لحزب وحدة الشباب الصومالي، وذلك بعد ما بدأ الحزب هو الآخر انتهاج سياسة مرنة مع الإيطاليين، لأجل اجتياز تجربة الوصاية، إضافة لمحاولة الحاكم الإيطالي الجديد لدى الصومال كسب صداقة أبناء الأهالي بتنفيذ مطالبهم واستشارتهم فيما يخص أمورهم.

أما الأمر الثالث الذي أدى إلى هذا الانفراج السياسي والسماح للأحزاب بتنفيذ مآربها السياسية فيتمثل في جهود المجلس الاستشاري، وخاصة العضو المصري كمال الدين صلاح الذي كان يشجع القادة الصوماليين ويفضح الأساليب الملتوية للإدارة الوصية، وهذا الأمر صب في النهاية لحساب القضية الصومالية. كل هذه العوامل مهدت الطريق لتكوين الجمعية التشريعية الصومالية بدلاً من المجلس الإقليمي.

أ- الجمعية التشريعية:

في عام 1956 أصدر الحاكم الإيطالي الجديد السفير أنزلوتي تصريحًا بخصوص إجراء انتخابات سياسية وإنشاء جمعية تشريعية، وذلك من جراء الطلبات المتكررة المقدمة للجنة الوصاية الدولية من قبل الأحزاب السياسية المختلفة لتكوين هيئة تشريعية منتخبة، وتكوين أول وزارة صومالية تقوم بإدارة البلاد بدلاً من إيطاليا.

وإثر موافقة إيطاليا على مطالب الصومال أجريت أول انتخابات نيابية لاختيار ممثلي الشعب في أول مجلس تشريعي من 70 عضوًا، منهم 10 يمثلون الأقليات غير الصومالية، وفاز حزب وحدة الشباب الصومالي بأغلبية كبيرة (43 مقعدًا) ، وتلاه حزب ديجل ومرفلي (14 مقعدًا) ، وحصل الحزب الديمقراطي الموالي لإيطاليا على ثلاثة مقاعد، أما الحزب الرابع "اتحاد مريحان" فحصل على مقعد واحد.

وفي ضوء هذه الانتخابات افتتح أول مجلس نيابي صومالي في آذار/مارس 1956، واختارت الجمعية التشريعية السيد آدن عبد الله عثمان رئيسًا للجمعية التشريعية. وهو من قيادات حزب الأغلبية.

وفور إنهاء إجراءات انتخابات رئيس البرلمان جرى تأليف أول وزارة صومالية برئاسة السيد عبد الله عيسى الذي كان يشغل منصب الأمين العام لحزب الأغلبية، والذي ألف حكومته بعد استشارة اللجنة المركزية للحزب .

وقد خلا هذا التشكيل الوزاري من وزيري

الخارجية والحربية، وهذا هو مقتضى اتفاق الوصاية الذي ينص على أن تكون الخارجية والحربية بيد الإدارة الإيطالية لحين انتهاء مدة الوصاية.

وقد انتهت الجمعية التشريعية في آخر كانون الأول/ديسمبر 1958 من إصدار القوانين المنظمة لعمل الحكومة الصومالية، والقانون التأسيسي، وقوانين الضرائب، ومارست سلطاتها التشريعية ثلاث سنوات، بعد أن أثبتت الأحزاب مقدرتها وكفاءتها على تحمل المسئولية، كما أفلحوا في تخييب مساعي الإدارة الإيطالية لإخفاق التجربة ودفع الأحزاب الموالية لها نحو الإمام.

ب- الجمعية التشريعية الثانية :

جرى انتخابها على أساس القانون الجديد الذي كان يقضي بمنحها سلطات وصلاحيات أوسع من سابقتها. وازداد عدد الأعضاء (90 عضوا) بدلاً من (70) ، على أن يكون جميعهم من الصوماليين، بغية أن تكون الجمعية التشريعية صومالية خالصة لتولى مهام إصدار التشريعات الدستورية ذات التأثير العميق في حياة البلاد ومستقبلها.

وفي شباط/فبراير 1959 جرت انتخابات الجمعية التشريعية الجديدة ، وفاز وحدة الشباب الصومالي بـ 83 مقعدًا من 90 مقعدًا ، وحزب الدستور (حزب ديجل ومرفلى) سابقًا بخمسة مقاعد، وحزب الشباب الحر بمقعدين. وانتخب السيد آدن عبد الله عثمان رئيسًا للجمعية التشريعية للمرة الثانية على التوالي، كما عين السيد محمد أبو بكر رئيسًا لحزب وحدة الشباب الصومالي، والسيد عبدالله عيسى محمود رئيسًا للحكومة الجديدة .

ولم تلبث الحكومة الصومالية، وقيادات حزب وحدة الشباب الصومالي، بعد أن استقرت الأحوال في البلاد، أن تقدمت باقتراح لمجلس الوصاية ينص على الاستقلال قبل الموعد المحدد له، ووافق مجلس الوصاية والجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 1959 على الاقتراح ، كي يصبح موعد الاستقلال في آخر حزيران/يونيو 1960 .

وفي عام 1959 بدأت مفاوضات الوحدة بين إقليم الصومال الخاضع للوصاية الإيطالية وإقليم الصومال الخاضع للحماية البريطانية، وذلك عقب إعلان وزير المستعمرات البريطانية أن حكومته مستعدة لتسهيل مفاوضات الاتحاد.

وهكذا أصدر ممثلو الشعب في هرجيسا عاصمة الصومال البريطاني، وفي مقديشو عاصمة الصومال الإيطالي يوم 16 نيسان/أبريل 1960 في اجتماع مشترك قرار الوحدة بين الصوماليين على أساس علم واحد ومجلس تشريعي واحد ورئيس دولة واحد، وتم إعلان الدولة الصومالية الموحدة التي عرفت باسم "جمهورية الصومال". وأصبح السيد آدن عبد الله عثمان رئيس الجمهورية ، وهو من قيادات حزب وحدة الشباب الصومالي، وانتخب جامع عبد الله غالب رئيسًا للجمعية الوطنية وهو من حزب الرابطة الوطنية، وهو من الصومال الشمالي، وألفت الوزارة الجديدة برئاسة السيد عبد الرشيد على شارماكي، واعتمدت الدولة الجديدة علمها الأزرق ذا النجمة الخماسية في إشارة واضحة إلى وحدة الأقاليم الصومالية الخمسة.

أ.د. السيد علي أحمد فليفل

جامعة القاهرة

2 - حركات التحرر والاستقلال في جيبوتي

انتهج الاستعمار الفرنسي سياسة قمعية تهدف إلى عزل جيبوتي عن بقية أقاليم الصومال التي كانت تستعمرها بريطانيا وإيطاليا والحبشة. وإلى جانب فقر الأقاليم، وقلة عدد السكان، أدى نهج الاستعمار الفرنسي إلى تأخر ظهور الحركة الوطنية في جيبوتي، كما أدى إهمال التعليم إلى تخلف البلاد الثقافي وتأخر نمو الوعي الوطني، ولكن في الثلاثينيات من القرن العشرين قامت بعض القيادات من أصول عربية، مثل عبد الكريم دوراني وسيد علي كبيش بدور مهم في إطار النادي العربي بجيبوتي، الذي أسس في 28 آب/أغسطس عام 1936، وأيقظ الحماس لدى العرب والصوماليين، وربطهم بإخوانهم خارج الحدود السياسية لجيبوتي.

وقد أثار نشاط النادي العربي في الصومال الفرنسي اهتمام السلطات الفرنسية، حيث كان يؤدي دوراً سياسياً تحت عباءة الاهتمام بالرياضة والثقافة الدينية، وكان يعمل على تجميع المسلمين حول راية الإسلام، بقطع النظر عن القبلية والانقسامات الاجتماعية. وكان هذا يتصادم مع سياسة الفرنسيين في دعم المؤسسة القبلية، والإفادة من الانقسامات الموجودة في بعض القبائل، مما أدى إلى تأخر التطور الاجتماعي والاقتصادي في الصومال الفرنسي حتى وقت متأخر. وساعد على هذا أيضا ربط الفرنسيين بين مستعمرة جيبوتي وإثيوبيا، بمد خط سكة حديد أديس أبابا- جيبوتي، وحرصهم على المحافظة على الصداقة والمصالح الاقتصادية مع هذه الدولة، وتأكيدها للسكان أنه لا بد لهم من هذه الصداقة وتلك المصالح.

وقد بدأ التقدم الدستوري للصومال الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أسس المجلس النيابي في الإقليم عام 1945، وكان يتكون من قسمين الأول يمثل الجالية الفرنسية، والثاني يمثل الصوماليين والدناكل والعرب. وقد تضمن الدستور الفرنسي لعام 1946 إقامة جمعيات نيابية في أقاليم ما وراء البحار التابعة للجمهورية الفرنسية، تقوم بإرسال مندوبين إلى البرلمان الفرنسي وإلى جمعية الاتحاد الفرنسي. وقد أدخل الصومال الفرنسي ضمن مناطق ما وراء البحار المذكورة، وكان له مندوب يمثله في الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس، وكذلك كان له ممثلان في مجلس الجمهورية وجمعية الاتحاد الفرنسي. وكان أحد المحددات شبه الثابتة في سياسة فرنسا في جيبوتي، انتهاج أسلوب الفصل بين عناصر السكان، وعاصمة العفر والعيسى، وذلك ليكون لها حق البقاء في الأقاليم، بحجة حماية العفر من العيسى.

وقد أدت هذه التطورات إلى تغيير مهم في مسار العمل الوطني في جيبوتي، خاصة من خلال ممارسة العمل النقابي، حيث ترأس محمود حربي أول نقابة لعمال الميناء، وقدر له أن يؤدي دوراً قيادياً في تاريخ الحركة الوطنية الصومالية، وكان له فضل تنشيط الحياة السياسية أكثر من عشر سنوات، وقاد الحركة النقابية بكفاءة، وبرز زعيماً سياسياً، وعمل على رأب الصدع الذي يسعى الفرنسيون إلى توسيعه. ومع قيام ثورة تموز/يوليو 1952 في مصر واعتمادها نهجاً تحررياً في

المنطقة العربية والإفريقية، ومع دور مندوبها في مجلس الوصاية على الصومال، استجابت الحركة الوطنية في جيبوتي لهذه الروح، وظهر هذا واضحا في سرعة التحرك صوب التحرر الوطني.

وفي 23 حزيران/يونيو 1956 تقدمت حكومة جي موليه Ge Mollet بقانون عرف باسم القانون الإطاري Loi Cadre، يمنح الحكومة الفرنسية الحق في إصدار لوائح بدون الرجوع إلى البرلمان الفرنسي؛ وبمقتضاه، أصدرت الحكومة الفرنسية، في 17 نيسان/أبريل 1957، دستوراً جديداً للصومال الفرنسي نص على إعادة تنظيم الجمعية الإقليمية على أساس الاقتراع العام. وأدى العمل بالقانون الإطاري إلى ظهور التنافس بين محمود حربي وحسن جوليد، سواء في باريس أو في الإقليم نفسه، ليقود هنا إلى إنشاء أول الأحزاب السياسة الحقيقية في الصومال الفرنسي، وهو حزب الاتحاد الجمهوري، بزعامة محمود حربي، الذي تؤيده الجاليات في جيبوتي، ثم تأسيس حزب الدفاع عن مصالح الإقليم الاقتصادية والاجتماعية، ويرأسه حسن جوليد وينتمي إليه أفراد عشيرته من العيسى وكذلك مؤيدو محمد كامل من العفريين.

وقد فاز حزب الاتحاد الجمهوري الذي يقوده محمود حربي في انتخابات الجمعية الإقليمية التي جرت في 23 حزيران/يونيو 1957، وأصبح محمود حربي نائباً لرئيس مجلس الوزراء، إضافة إلى مهام منصب المندوب لدي الجمعية الوطنية الفرنسية. وقد تجنب محمود حربي استخدام اللغة الفرنسية، وكان يخاطب أبناء وطنه باللغة الوطنية ويحثهم على النضال من أجل مستقبل أفضل بعيداً عن الوجود الأجنبي. واختير حسن جوليد ليمثل الصومال الفرنسي في مجلس الجمهورية الفرنسية.

أما عبد الله محمد كامل، فكان الممثل النيابي في جمعية الاتحاد الفرنسي.

على صعيد آخر ظهر حزب الحركة الشعبية بزعامة موسى أحمد، الذي نادى باستقلال البلاد ووحدتها مع الصومال، ورفض ربط بلاده بفرنسا أو أثيوبيا، وهو الأمر الذي عبرت عنه اتفاقية مشتركة بين أثيوبيا وفرنسا في عام 1959 بخصوص خط سكة حديد أديس أبابا- جيبوتي. وعلى الرغم من مشاركة الوطنيين في الحكومة لأول مرة، فقد تصاعد التوجه القومي الصومالي في جيبوتي، وزاد اتصال الحركة الوطنية بنظيرتها في الصوماليين البريطاني والإيطالي.

أما المتغير الآخر فقد تبلور بوصول ديجول إلى الحكم في فرنسا في أول حزيران/يونيو 1958، في وقت كان الصراع فيه محتدماً بين الأحزاب السياسية وبين المشرعين الفرنسيين على نوع العلاقات التي تربط فرنسا بمستعمراتها. وتقرر في الدستور الذي أعلنه ديجول في آب/أغسطس 1958 أن تقوم فرنسا مع الجمهوريات الإفريقية التي تقبل هذا الدستور بتكوين رابطة الجماعة الفرنسية، كاتحاد فيدرالي بين دول مستقلة. وعندما طُرح الدستور للاستفتاء وافقت عليه جميع المستعمرات الفرنسية ما عدا غينيا.

وقد كانت الدعوة إلى هذا الاستفتاء فرصة لبعث القومية الصومالية (فقد جرى استفتاء 28 أيلول/سبتمبر 1958 قرب استقلال جمهورية الصومال) ، وإثارة مطامح الوحدة الصومالية التي كانت كامنة بين العيسى مصدر التحدي الوحيد لاستمرار الوجود الفرنسي. وكان رد الفعل الفرنسي هو الزعم بأنه يقع على عاتق فرنسا حماية العفريين من العيسى، مستغلة مخاوف العفريين من أن يصبحوا أقلية لا أهمية لها داخل دولة صومالية

أكبر. واستجاب العيسى لدعوة صومالية بمقاطعة الانتخابات للاحتجاج على التدخل الفرنسي وامتنعوا عن التصويت، على حين ذهب العفريون والأوروميون والعرب والهنود، واقترعوا بالموافقة شبه الإجماعية. وشن محمود حربي حملة سياسية على الدستور الفرنسي، على حين وافق حسن جوليد على الاستمرار في الاتحاد مع فرنسا.

كان طموح حربي يتجاوب مع الحركة الوطنية في كل من الصومال البريطاني والإيطالي، غير أن الاستعمار الفرنسي بحكم مصالحه الاستراتيجية في الإقليم قاد حملة قوية لتزوير الاستفتاء في ظروف اتسمت بالعنف والتضليل والبطش، ونتج عن الاستفتاء بقاء الوجود الفرنسي.

وبعد الاستفتاء سادت حالة من الفوضى، فأصدر الحاكم الفرنسي مرسوماً بحل الجمعية الإقليمية والدعوة لانتخابات عامة يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1958، شهدت تغييراً ملحوظاً في التكوين العنصري للجمعية الإقليمية، حيث تقدم حزب حسن جوليد إلى الصفوف الأمامية، وشكل المجلس الحكومي، على حين تراجع حزب محمود حربي إلى الخلف. وكان أول الأعمال الهامة للجمعية الإقليمية الجديدة التصويت يوم 11 أيلول/سبتمبر 1958 على استمرار الصومال الفرنسي منطقة من مناطق فرنسا ما وراء البحار.

وبعد الانتخابات بوقت قصير اتخذ محمود حربي من القاهرة مقراً له أول الأمر، ومنها سافر إلى الصين الشعبية وأوربا الشرقية، في أيلول/سبتمبر 1960. وخلال رحلة العودة إلى الصومال سقطت الطائرة التي كان على متنها في 19 أيلول/سبتمبر 1960، وتوفي في هذه الحادثة، ومن بعد ذلك ألقى حسن جوليد بظله على السياسة المحلية مدة طويلة.

كان المنادون بالقومية الصومالية في الصومال الفرنسي في الستينيات من القرن العشرين يلقون معارضة شديدة من الحكومة الفرنسية ، التي جمعتها مع الحكومة الإثيوبية مصالح متبادلة في ميناء جيبوتي وفي خط سكة حديد جيبوتي أديس أبابا. وقد طالب حسن جوليد بمنح الصومال الفرنسي الحكم الذاتي، وذلك بعدما أصبحت كل مستعمرات فرنسا في إفريقيا الغربية والاستوائية دولاً ذات سيادة، وكذلك بعد استقلال واتحاد الصومال البريطاني والإيطالي ليصبحا جمهورية الصومال المستقلة في أول تموز/يوليو 1960. وقد طرح حسن جوليد على الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس اقتراحاً بتعديل المادة 73 من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة بحيث يمكن تغيير الوضع الذي كانت قد اختارته من قبل .

وقد أجريت انتخابات الجمعية الإقليمية في الصومال الفرنسي في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1963، وفي كانون الأول/ديسمبر من نفس العام أصدر بعض السياسيين من الإقليم بياناً في باريس أشاروا فيه إلى ضعف الإمكانات الاقتصادية للصومال الفرنسي، وأنه يجب أن يبقى جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، وعبروا عن ثقتهم بديجول. وقد استقال على أثر ذلك بعض الأعضاء من الجمعية الإقليمية، اعتراضاً على ذلك البيان الذي كان في مصلحة استمرار الوضع القائم في الصومال الفرنسي.

وقد رفضت السلطات الفرنسية في الأقاليم في مطلع عام 1965 السماح لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية دخول الإقليم، واتخذت مزيدا من الإجراءات العسكرية للبقاء فيه، ولجأت إلى إثارة النزاع بين العفر والعيسى، متبعة

أساليب الطرد والسجن والوحشية لقمع عناصر المعارضة.

وقد نظرت جمهورية الصومال إلى نيات إثيوبيا بخصوص جيبوتي بأقصى درجات الشك، خاصة لأن إثيوبيا كانت عضواً باللجان الخاصة بتصفية الاستعمار في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، ذلك لأنها كانت لا ترغب في تحرير إقليم الصومال الفرنسي وتسعى للإبقاء على الوضع الراهن للحفاظ على تجارتها الخارجية عبر جيبوتي، وأهم من ذلك أن أثيوبيا كانت مصممة ألا يتحد الصومال الفرنسي بعد استقلاله مع الأقطار الصومالية الأخرى.

وقد كونت مجموعة من اللاجئين من جيبوتي يقيمون في مقديشو جبهة تحرير ساحل الصومال في حزيران/يونيو 1963، بهدف قيادة الشعب في جيبوتي إلى الاستقلال الكامل والسيادة القومية. وقد روجت إذاعة مقديشو بشدة لمطبوعات الجبهة ومنشوراتها التي أرسلتها إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وأزعجت أنشطتها قيادات الجمعية الإقليمية بجيبوتي إلى حد أنها اتخذت قراراً بالإجماع في شباط/فبراير 1964، بمنع أي شخص أو هيئة خارج الصومال الفرنسي من أن يكون لـه حق التدخل في شئون الإقليم.

كانت جمهورية الصومال تأمل من المنظمات الدولية أن تمارس ضغطاً فعالاً على الحكومة الفرنسية كي تخرج من جيبوتي، وأطلقت حملتها على فرنسا خلال اجتماع رؤساء الدول غير المنحازة بالقاهرة في 1964. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 1964 عقد في مقديشو عاصمة جمهورية الصومال مؤتمر رابطة العالم الإسلامي، ونودي فيه بتوحيد أجزاء الصومال الخمسة تحت اسم الصومال الكبير ، ومنها إقليم الصومال الفرنسي.

وفي مطلع 1965، زارت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية جمهورية الصومال وأثيوبيا، وتأكد لها نيات إثيوبيا تجاه إقليم جيبوتي، مما دعا جمهورية الصومال إلى الاتجاه إلى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، بعد اقتناعها بأن منظمة الوحدة الإفريقية لن تكون أداة مجدية في الضغط على فرنسا لمنح الصومال الفرنسي استقلاله، وذلك بسبب معارضة أثيوبيا.

وفي ربيع 1966، نجحت الصومال في أن تقنع لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة بوضع الصومال الفرنسي على جدول أعمالها، وقدمت في آيار/مايو 1966 اقتراحا إلى الأمم المتحدة يطلب من فرنسا أن تمنح الاستقلال للإقليم، وتطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين، كذلك اقترحت سحب فرنسا لإدارتها وقواتها، وأن تقوم الأمم المتحدة بتعيين وصاية مدة عامين على الإقليم ، يمكن بعدها إجراء استفتاء يختار فيه السكان بين الاستقلال أو الاتحاد مع جمهورية الصومال.

وفي شهر حزيران/يونيو 1966 أرسلت لجنة تصفية الاستعمار بعثة إلى مقديشو وأديس أبابا، وقد توصلت البعثة إلى أن سياسة الإدارة الفرنسية في جيبوتي تهدف إلى تدمير الإقليم والسيطرة عليه إلى الأبد.

وفي آب/أغسطس 1966 قام الرئيس الفرنسي ديجول de Gaulle بزيارة إلى جيبوتي حيث تجمع المتظاهرون يهتفون للاستقلال، وعقب ذلك اندلعت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وألغى الرئيس ديجول الخطاب الذي كان مقرراً أن يلقيه في مكان عام، وخاطب الجمعية الإقليمية بأن الاضطرابات التي أحدثها هؤلاء الذين يحملون اللافتات ليست كافية للتعبير عن الإرادة

والديمقراطيـة لهـذا الإقلـيم الفرنـسي. وصـرح بييربيللـوت Pierre Billotte - وزيـر الـدولـة الفرنسي لإدارات وأقاليم ما وراء البحار- بأن وضع الإقليم يمكن أن يتطور بالوسائل السلمية، ولا يمكن أن تبقى فرنسا بالقوة في الصومال الفرنسي، ولكنها ستعترف بإرادة الشعب فقط إذا جرى التعبير عنها بوسائل قانونية.

وفي أيلول/سبتمبر 1966 قام عمال ميناء جيبوتي بإضراب ، وترتب على ذلك إجراءات قاسية من طرف الحكومة الفرنسية. ثم وقعت حوادث أخرى خطيرة في جيبوتي، حيث نُهبت أربعة أقسام شرطة، وأشعلت فيها النيران من قبل الوطنيين، وتدخل البوليس مستخدماً القنابل اليدوية وفرض حظر التجول. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 1966 وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ على القرار الذي أصدره ديجول باستطلاع رأي سكان ساحل الصومال الفرنسي في البقاء في ظل الحكومة الفرنسية مع تعديل النواحي الحكومية والإدارية، أو عدم رغبتهم في ذلك قبل أول تموز/يوليو 1967.

وقد أوضحت نتائج الاستفتاء في 19 آذار/ مارس 1967 أن المناطق التي يسكنها الصوماليون قد صوتت بالرفض بنسبة 80% من الناخبين المسجلين، على حين صوتت المناطق التي يسكنها العفر بالموافقة بنسبة 90% من الناخبين المسجلين، وكانت النتيجة العامة موافقة 60.60% لمصلحة استمرار السيطرة الفرنسية.

ومع أن الصوماليين في جيبوتي قاموا في اليوم التالي للاستفتاء بمظاهرات عنيفة ، كان أول قرارات السلطة الفرنسية عقب الاستفتاء رفع اسم الصومال من مسمى الإقليم، ووضع أسماء الجماعتين العنصريتين: العفر والعيسى محله.

ويعني هذا بقاء الإقليم داخل الجمهورية الفرنسية. وكان تغيير اسم الصومال الفرنسي من وجهة نظر السلطات الفرنسية يشير إلى استبعاد الأعداد الصومالية الكبيرة في جيبوتي، والتي "تسللت" إليه من الصومال البريطاني السابق بحثاً عن الأعمال والربح في المدينة. وخلقت الغلبة العددية للصوماليين مشاكل سياسية للسلطات الفرنسية، وشجع العفريون بقيادة السلطات الفرنسية على انتزاع مزيد من السلطة السياسية من أيدي الصوماليين.

وقد أجريت الانتخابات العامة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1968، وأسفرت عن انتصار ساحق لحزب التقدم والدفاع عن مصالح الإقليم الفرنسي للعفر والعيسى بزعامة علي عارف برهان رئيس المجلس الحكومي للإقليم. وقد وقعت عدة تفجيرات متتالية في جيبوتي أحدثت خسائر جسيمة، أعلنت جبهة تحرير ساحل الصومال مسؤوليتها عن بعضها بعدما قررت الانتقال إلى مرحلة العمل المباشر.

ويبدو أن اهتمام فرنسا بجيبوتي قد قوى كثيراً بسبب الضربة التي تلقتها في مدغشقر، فقد طلبت حكومتها فور الاستقلال، من الحكومة الفرنسية إزالة قاعدتها العسكرية في ديجو سواريز Digo Suares ، فرأت فرنسا تدعيم قاعدتها في الصومال الفرنسي.

وقد حاول الفرنسيون منع تكدس العاصمة جيبوتي بالمهاجرين الصوماليين، بإقامة سور من الأسلاك طوله سبعة أميال، يعرف محلياً باسم القناطر، يغلق الطريق إلى جيبوتي من الداخل، فضلا عن وجود قوات الجيش لحراسة السور. واعتبر زعيم المعارضة حسن جوليد هذه الأسلاك وسيلة للقهر.

وقد أدت زيارة الرئيس الفرنسي بومبيدوBompidu إلى جيبوتي في كانون الثاني/يناير 1973 إلى تهدئة القلق والغموض الذي كان يحيط بموقف وزارة مناطق ما وراء البحار الفرنسية تجاه الصومال الفرنسي منذ استفتاء 1967. وقد كانت الاحتجاجات الوطنية في عام 1973 أكثر قوة في جمهورية الصومال عنها في داخل إقليم جيبوتي، وأعلن حسن جوليد أن مطالبه تنصب على إصلاح النظام الانتخابي الفاسد وإصلاح التعليم والحالة المدنية وإلغاء السور الشائك الذي يعزل جيبوتي.

وقد تابع بومبيدو الخط العام للسياسة الفرنسية تجاه الصومال الفرنسي زاعماً أن الوجود الفرنسي في القرن الإفريقي يسهم في استقرار المنطقة، وأن المسؤولين الفرنسيين مقتنعون بأن دورهم في المنطقة يؤدي إلى نزع الفتيل من موقف متفجر بين جمهورية الصومال وأثيوبيا، إضافة إلى توازن القوى في المنطقة.

وكان رد الفعل على زيارة الرئيس بومبيدو لجيبوتي، أن سمحت الجزائر في حزيران/يونيو 1973 لجبهة تحرير ساحل الصومال بفتح فرع لها. بالمقابل أكد رئيس الوزراء علي عارف برهان الأهمية الاستراتيجية لقاعدة جيبوتي البحرية، وأن الوجود الفرنسي في مضيق باب المندب أمر جوهري، بل وذهب إلى باريس في تموز/يوليو 1973 ليطلب من فرنسا إرسال القوات الفرنسية المنسحبة من مدغشقر إلى جيبوتي. وقد أعلنت الحكومة المحلية في جيبوتي استعدادها لتقديم الأراضي اللازمة لإقامة هؤلاء الجنود.

وعلى صعيد المنظمات الدولية، أكد مجلس وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الإفريقية مراراً الحق الثابت لشعب الصومال الفرنسي في تقرير المصير والاستقلال، طبقا للمبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة. كما عبر عن خيبة الأمل لأن السلطات الفرنسية في الإقليم لم تتعاون تعاوناً كاملا مع المنظمات الدولية والإقليمية، للوصول بالإقليم إلى الاستقلال. وفي اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية في آيار/مايو 1973 بأديس أبابا، تبين أن أثيوبيا دولة استعمارية لا تتمسك بالتقاليد الإفريقية، حيث أنها تعارض آمال الصوماليين في إقامة الوطن الصومالي الكبير، ودعا الوفد الليبي إلى نقل مقر منظمة الوحدة الإفريقية من أديس أبابا، وشجب الأمين العام للمنظمة الوجود الفرنسي في جيبوتي.

وقد أدان المجلس الوزاري للمنظمة الإفريقية التدابير القمعية التي اتخذتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في مواجهة شعب الصومال الفرنسي، وناشد جميع الدول مضاعفة مساعداتها لحركات تحرير الإقليم، مؤكدا الحق الثابت لشعب الإقليم في تقرير المصير والاستقلال، ودعا الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء وجودها الاستعماري في الإقليم، كما دعا المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنفيذ هذا القرار. وقد رد مجلس النواب في الصومال الفرنسي في أول حزيران/يونيو 1973 بإدانة التدخل الخارجي"الإفريقي" والتعبير عن الرضا بالروابط القائمة مع فرنسا.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً على الحق الثابت لشعب الصومال الفرنسي في تقرير المصير والاستقلال، طبقاً لقرار الجمعية العامة الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 1960، وأبدت أسفها لأن الدولة القائمة على إدارة الإقليم لم تتعاون مع الأمم المتحدة في تطبيق القرارات التي تدعو إلى منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة، ثم دعت فرنسا إلى تهيئة الظروف السياسية المناسبة للإسراع بتنفيذ حق الشعب في تقرير المصير والاستقلال بما فيها الممارسة الكاملة للحريات السياسية، والسماح بعودة اللاجئين إلى الإقليم.

ولقيت الدعوة إلى تحرير الصومال الفرنسي تأييداً في عدد من التجمعات الدولية الهامة في عام 1973، 1974 من أهمها المؤتمر الرابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في بنغازي آذار/ مارس 1973. فقد دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى التعاون فيما بينها لمساندة حركات التحرير في إقليم الصومال الفرنسي. كما أبدى المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في الجزائر في أيلول/سبتمبر 1973 قلقه العميق من الوضع الخطير في ساحل الصومال الفرنسي. وأكد حق شعب الإقليم في تقرير المصير والاستقلال طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم 1514، وشجب نقل القوات الفرنسية من مدغشقر إلى ساحل الصومال الفرنسي، ودعا الحكومة الفرنسية إلى إنهاء القمع في الإقليم ووضع حد للنفي والحواجز المكهربة والألغام، كما دعا إلى منح الإقليم استقلاله دون تأخير.

وقد اتحدت جهود الصوماليين تحت زعامة جبهة تحرير ساحل الصومال، مدعومة بتأييد إفريقي عبرت عنه منظمة الوحدة الإفريقية، وتأييد عربي وإسلامي، من أجل أن يظفر الإقليم بحقه في تقرير مصيره، وهذا ما اضطر فرنسا إلى توسيع الحكم الذاتي في مطلع عام 1974، واجتهد حسن جوليد في طمأنة العفر، وتأكيد إمكان تأسيس تفاهم راسخ بينهم وبين العيسى وطالب باستقلال الإقليم، وبعدم ضمه إلى الصومال، برغم الوثوق بوجود أساس وحدوي بين البلدين، وبعدم الاستجابة للأطماع الإثيوبية في الإقليم.

وبسقوط الإمبراطور هيلاسلاسي في عام 1974 بدأت تضعف حجج رئيس حكومة مستعمرة جيبوتي على عارف برهان، وتوالت الطعون القضائية في انتخابات فرنسا الزائفة في جيبوتي، وأعلن الرئيس الصومالي محمد سياد برى استعداد بلاده لضمان المصالح الفرنسية والإثيوبية في جيبوتي، إذا ما وافقت فرنسا على منح الإقليم حق تقرير المصير والاستقلال، كما تصاعدت الاضطرابات في أنحاء الإقليم، وبرزت وحدة العفر والعيسى على الأصعدة الطلابية والعمالية والسياسية.

وفي 29 تموز/يوليو 1975 أعلن القائد الإثيوبي الجنرال (تافاري بانتى) ترحيبه بمنح حق تقرير المصير لجيبوتي، وقبول إثيوبيا استقلالها، وثقته بأن جيبوتي حال استقلالها ستحترم مصالح بلاده الحيوية. وعلى أثر ذلك قام على عارف برهان بزيارة إثيوبيا في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1975، حيث حاول الظهور بمظهر المطالب بتأييد موقف إثيوبيا من استقلال جيبوتي، وإن كانت كثير من المؤشرات تؤكد أنه وعد بمعارضة سلطان أوسة المعارض للثورة اليسارية في أثيوبيا، وكذلك معارضة الثورة الإريترية. وإزاء كل ذلك أعلنت فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر 1975 قبولها منح جيبوتي الاستقلال، بشرط الحصول على ضمانات حول مصالح فرنسا في الإقليم، وحول موقف كل من الصومال وإثيوبيا. وتضاءلت مكانة علي عارف برهان أمام شعبية حزب رابطة الشعب الإفريقي بقيادة حسن جوليد. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 1975 أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق جيبوتي في الاستقلال، وأيدت إثيوبيا القرار، وتنازلت الصومال عن مطالبتها بالإقليم، وسط أعمال فدائية مناهضة للوجود الفرنسي.

وفي كانون الثاني/يناير 1976 اتفق الرئيس الفرنسي جيسكاردستان وعلي عارف رئيس الوزراء على ضمانات للوجود الفرنسي في جيبوتي، تحت زعم محاربة الدعاوى الإثيوبية والصومالية في البلاد. وعلى ذلك وافقت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الفرنسيان في 28 كانون الأول/ديسمبر 1976 على قانون يقضي بإجراء استفتاء حول الاستقلال، وعلى انتخابات الجمعية الوطنية في جيبوتي. وقد استضافت باريس بعد شهرين محادثات مائدة مستديرة ضمت أقطاب الحركة السياسية ماعدا على برهان، ثم وافقت الأطراف على قائمة موحدة للمرشحين في الانتخابات البرلمانية، وجرى التفاهم بين العفر والعيسى بخصوص بطاقات الانتخاب، وصدر بذلك قانون فرنسي في 28 آذار/مارس 1977، وفي ضوئه أجريت الانتخابات يوم 8 آيار/مايو 1977، ليؤكد الناخبون تأييدهم للاستقلال بنسبة 97.7%.

وصار حسن جوليد أول رئيس لجمهورية جيبوتي يوم 24 حزيران/يونيو 1977، وسط مظاهر التأييد العربي والاعتراف الفوري من جميع الدول العربية والإفريقية، التي كانت قد قدمت دعماً مالية كبيراً للدولة الوليدة، سواء للبنية الأساسية للدولة، أو لإجراءات ممارسة حق تقرير المصير، أو لنهضة النظام الجمهوري الوليد.

أ.د. السيد علي أحمد فليفل

جامعة القاهرة

3 - حركات التحرر والاستقلال في جزر القمر

على الرغم من قلة عدد سكان الجزر، ومحاولة فرنسا المتواصلة لتهميش وضع الجزر بإخضاعها لحاكم مدغشقر الفرنسي، وكذلك إضعاف وعي السكان القومي ، وتهميش هويتهم الإسلامية، وهي تمثل عصب القومية القمرية، فإن الشعب القمري قاوم السياسة الفرنسية؛ خاصة بعد ضم الجزر باعتبارها أجزاء ملحقة من ما وراء البحار بالجمهورية الفرنسية، وهي الخطوة التي شكلت استعماراً جديداً تبلور بتحالف الإقطاع المحلي في الجزر مع الشركات الفرنسية التي هيمنت على اقتصاد الأرخبيل.

ولما كان سجل فرنسا الاستعماري بجزر القمر ضئيل الأثر والأهمية والفاعلية أيضاً، بسبب تركيز فرنسا على تفريغ الهوية القمرية، وممارسة سياسة الاستيعاب الثقافي، فقد شعر القمريون بالخوف على الثقافة الإسلامية، وهو الأمر الذي برز بوضوح في السياسة التعليمية لفرنسا بالجزر. وعلى جانب آخر تجاهلت فرنسا التنمية الاقتصادية للجزر، وهو الأمر الذي أدى - إضافة لاستنزاف موارد الجزر المحدودة أصلاً - إلى تزايد حدة فقر المزارعين من ذوى الأصول الزنجية، مع تدهور أثمان السلع الزراعية، كذلك كانت جزر القمر أقل الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار على الإطلاق حظاً في المساعدات المالية التي كانت فرنسا تقدمها لتلك الأقاليم.

وعقب الحرب العالمية الثانية أعلنت فرنسا مستعمرة جزر القمر الفرنسية أقاليم فرنسية فيما وراء البحار، وذلك في عام 1946، وخضعت الجزر لسلطة حاكم إداري يقيم في "مايوت" مع هيئة استشارية عامة كان مقرها في موروني تتألف من مجلسين، ثم تحولت هذه الهيئة في عام 1952 إلى جمعية إقليمية تتمتع بسلطة تشريعية مختصة بتناول القضايا ذات الطابع غير السياسي. وصدر القانون الأساسي في تشرين الثاني/نوفمبر 1956، الذي نص على توسيع صلاحيات الجمعية الإقليمية، فأصبح لها حق انتخاب مجلس وزاري، واتخذت الجمعية الإقليمية من "موروني" مقراً لها، في حين كانت جلسات المجلس الوزاري تعقد في "مايوت".

وبعد ثلاث سنوات لا غير تحولت الجمعية الإقليمية إلى مجلس للنواب له سلطة مراقبة المجلس الوزاري. وفي كانون الأول/ديسمبر 1961 اكتسبت جزر القمر استقلالاً ذاتياً. ومع كل ذلك فإن طموح الأهالي كان أكبر من أنماط الاستتباع والهضم التي انتهجتها فرنسا. وترجع نشأة الحركة الوطنية في البلاد إلى مضاعفات الحرب العالمية الثانية وإلى الارتباط النفسي بالبلاد العربية، وكذلك شيوع أنباء الحركات الوطنية في كل من إفريقيا والعالم العربي.

على الجانب السياسي لم تحقق تجربة الحكم الذاتي للأقاليم فيما وراء البحار إلا صوراً سطحية؛ فالمندوب السامي الفرنسي في موروني ظلت له صلاحيات واسعة تتمثل في مجالات الأمن الداخلي والخارجي والشؤون التعليمية ووسائل التبادل الاقتصادي والتجاري خارجياً، والميادين الدبلوماسية، وأضيفت لاختصاصاته طبقاً للقانون

العام الفرنسي في عام 1956 اختصاصات إضافية مثل سلطة قبول قرارات أجهزة الحكم المحلي الوطنية أو إلغائها، وحل تلك الأجهزة، وإعلان انتخابات عامة جديدة لإعادة تشكيل مؤسسات الحكم.

وقد رسخت الحكومة الفرنسية تلك الضوابط القاسية بأن عملت على وضع قوات عسكرية تابعة لها في أراضي جزيرتين من الجزر الأربع، وهما جزيرتا القمر الكبرى ومايوت.

نشأة الحركة الوطنية وتطورها :

شهدت مرحلة الستينيات من القرن العشرين تغيرات جديدة على صعيد الوطن القمري، تبلورت خلاله اتجاهات جديدة ثقافية وسياسية داعية للتحرر الوطني.

وكانت البداية الواضحة للحركة الوطنية في جزر القمر ، المضادة للسيطرة الفرنسية في عام 1963 عندما تشكلت حركة التحرير الوطني للقمر "Mouvement de Liberation Nationale des Comores". على يد عبده صقري بوينه Abdou Sakari Boina في مدينة دار السلام بتنزانيا، وهي الحركة التي دعمتها لجنة حركة التحرر الإفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وعرفت تلك الحركة لاحقاً باسم MOLINACO (موليناكو).

وقد طالبت موليناكو فرنسا بكل قوة أن تنفذ وعودها بعزمها على إنهاء الاستعمار الفرنسي في إفريقيا، واتبعت في ذلك أول الأمر، وسائل مثل نشر الدعاية المضادة للاستعمار الفرنسي ، واستغلال إذاعة تنزانيا. لكن الحركة انتقلت سريعا إلى الدعوة للممارسة السياسية ولحرية العمل الوطني وتشكيل خلايا سرية، وأصبح حضورها قوياً، خاصة بين الشباب في المدارس الثانوية؛ حتى صارت أقرب إلى الحزب السياسي في البلاد.

وكان أول احتكاك واضح للحركة مع السلطات الفرنسية هو المظاهرات الطلابية التي اندلعت في شباط/فبراير عام 1968؛ إذ تظاهر طلاب المدارس الثانوية رافضين الحكم الفرنسي للجزر، وواصلوا إضراباً كاملاً عن الدراسة ، وألقت السلطات الفرنسية القبض على نحو مائتي طالب، وكان من تبعات الموقف إصدار دستور جديد لجزر القمر، وإن ركز على مسألة الإقليمية، والطبيعة الخاصة لكل جزيرة.

وقد تضمن برنامج موليناكو ثلاثة أهداف رئيسية فقط، وهي:

- الاعتراف بالأحزاب السياسية، والسماح بوجودها الشرعي بالجزر، وبدورها في تنظيم الشعب للحصول على استقلاله الشامل.
- إصلاح النظام الانتخابي الحالي من خلال قانون يعترف بهذا الحق للمواطن القمري.
- تحديد تاريخ لاستقلال الدولة عقب الانتخاب أو الاستفتاء العام بإشراف دولي لكل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

وعلى الرغم من الاختصار الشديد للبرنامج، فإنه تضمن المبادئ الأساسية لمعظم الحركات الوطنية، وهي الحصول على الاستقلال دون مراوغة أو تجزئة، كذلك يلاحظ على صياغة البرنامج الدقة في ترتيب الأولويات والمطالب، وكونها تتسق اتساقاً تاريخياً زمنياً، حسب مراحل متوقعة للنشاط الوطني للحركة.

وقد ركز البرنامج كذلك على إصلاح النظام

الانتخابي، بما يضمن أن أية عملية انتخابية يحتمل التوصل إليها ستجرى في ظروف طبيعية تعبر بصراحة عن الاتجاهات السائدة في الجزر، وأخيراً ركز البرنامج على إلزام فرنسا، إلزاماً صريحاً بتحديد موعد للاستقلال عقب الاستفتاء العام، وهو مطلب حاسم لتجنب مراوغة الحكومة الفرنسية.

وقد سبقت هذه الحركة الوطنية الأحزاب السياسية النخبوية التي بدأت في الظهور، وكان الحزب الاشتراكي القمري Comorien Parti Socialiste (PASOCO) في الدعوة للاستقلال، حتى اعتماد هذا الحزب برنامج الحركة، على الرغم من عدم احتوائه على أية اتجاهات أيديولوجية قبلية، وكذلك على الرغم من التباين الفكري بين الحزب الاشتراكي القمري وحركة موليناكو. وقد قامت السلطات الفرنسية بحظر أنشطة حركة موليناكو وفق القانون الفرنسي، كما نسقت فرنسا وجود أحزاب تابعة، مستغلة إياها في القدح في دعاة الاستقلال، ومن ذلك حزب "الحكومة القمرية" المعروف باسم الاتحاد الديمقراطي القمري Union Democratique des Comores (UDC) والذي رأسه سعيد إبراهيم.

ومع اشتداد حركة التحرر الوطني في جزر القمر تحولت السياسة الفرنسية من مجرد أساليب القمع العسكري العادية إلى السياسة التقليدية للاستعمار وهي "فرق تسد"، بهدف امتصاص حماس الحركة الوطنية بوجه عام، ليمكن استمرار الوجود الفرنسي بشكل أو بآخر.

وبالفعل قدم الوزير الفرنسي لأقاليم ما وراء البحار اقتراحاً للجمعية الوطنية الفرنسية، فحواه إجراء استفتاءات شعبية متعاقبة في كل جزيرة على حدة حول موضوع الاختيار بين الاستقلال عن الحكم الفرنسي أو استمراره، مرتكزاً في اقتراحه ذلك على دستور جزر القمر لعام 1968 الذي يتضمن أن كلاً من الجزر الأربع التي تكون أرخبيل القمر لها كيان ذاتي بمقوماته الشخصية المعنوية والمادية الكفيلة بإدارة موارده الطبيعية والحفاظ على تراثه الخاص؛ وهو ما قابلته معظم الأحزاب القمرية الرئيسية برفض الفكرة من أساسها، نظراً لما تنطوي عليه من دعوة انفصالية سافرة.

ومن جهة أخرى، ونتيجة لذلك القرار، برزت الحركة الانفصالية في ماهورى (مايوت)، وهي الحركة التي لم تكتف بأن تطالب بإقامة دولة مستقلة على أرض جزيرة مايوت، بل كانت تسعى إلى توثيق روابط التبعية لفرنسا. وفي المقابل رأى ساسة القمر المنتمون إلى الجزر الثلاث الأخرى أن مبادئ الحركة الماهورية في جزيرة مايوت ما هي إلا دعاوى مصلحية تصدر من الأقلية ذات الأصول غير العربية، والتي تسيطر على الجزء الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة التي تتركز أصلاً في جزيرة مايوت وتستأثر بمعظم إسهامات التجارة المحلية والخارجية؛ وهي الأقلية التي كانت تدرك أن مايوت تعتبر المجال الحيوي الطبيعي لإعادة توزيع السكان توزيعاً تناسبياً بين الجزر الأربع.

وقد استغلت السلطات الفرنسية ظاهرة الطبقية التي أدت إلى تباين الرأي العام القمري تجاه مسألة الاستقلال؛ حيث خشي كبار ملاك الأراضي الزراعية على مزاياهم الاجتماعية والاقتصادية التي حصلوا عليها في ظل الاستعمار، كما خشي بعض المتعلمين والموظفين على مراكزهم.

وعلى الرغم من محاولات فرنسا الدائبة لتفتيت الرأي العام القمري، إلا أن الوعي السياسي للشعب القمري كان آخذاً في التصاعد، بسبب المظاهرات الطلابية، حتى تكوين التجمع

الديمقراطي للشعب القمري Rassemplement Democratique du Peuple Comorien، الذي قدم ما أسماه "بديلاً سياسياً داخل إطار البناء الداخلي" وحرصت قيادتاه على إبقاء الوجود الفرنسي كنوع من التكتيك السياسي، إلا أنهما حاربا بشدة للحصول على حريات سياسية أكثر، إذ كانت قيادات التجمع ترى مرحلية الوصول إلى الاستقلال. وقد أعقب ذلك توالي ظهور العديد من الأحزاب الجديدة.

وإزاء ذلك التصاعد قامت فرنسا باعتقال النشطاء السياسيين في حركة موليناكو والحزب الاشتراكي القمري، وهو ما أظهر حقيقة السياسة الفرنسية عنفها تجاه الحركة الوطنية.

وفي حزيران/يونيو 1971 تصاعدت حدة الحركة الوطنية القمرية بمناسبة إجراء الانتخابات العامة لتشكيل الجمعية الوطنية في موروني، حيث تدخلت السلطات الفرنسية لمصلحة الأمير سعيد إبراهيم المعروف بولائه لهذه السلطات، ليصبح رئيساً للوزراء، ومن ثم عارض - إرضاء لسادته - فكرة الاستقلال، ولكن مع اشتداد الحركة الوطنية أجبرته الجمعية الوطنية على الاستقالة من منصبه في حزيران/يونيو 1972، وخلفه سعيد محمد جعفر (زعيم حزب التجمع الديمقراطي).

وفي مؤتمر القمة الإفريقي بالرباط (1972) جرت مناقشة قضية استقلال جزر القمر، ورفض جميع الرؤساء الأفارقة استمرار الوجود الفرنسي، وطالبوا بعرض القضية في الأمم المتحدة. وقد أدى هذا الموقف إلى اتخاذ الجمعية العامة بالفعل قراراً يقضي بإدراج قضية جزر القمر بين قضايا الدول المرشحة للاستقلال، وأوصت بمنح الاستقلال على وجه السرعة للدول التي ما زالت تخضع للاستعمار.

استقلال جزر القمر:

في تشرين الأول/أكتوبر 1972 استقالت حكومة جعفر، وحاولت الجمعية الوطنية انتخاب رئيس وزراء جديد دون جدوى. وعلى ذلك أجريت انتخابات عامة جديدة في البلاد في 3 كانون الأول/ديسمبر 1972، وخاضتها عدة أحزاب (متحالفة) تحت شعار " الاتحاد من أجل الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي" وهي أحزاب الاتحاد الديمقراطي، والتجمع الديمقراطي، والوفاق القمري، وحزب الأمة ، والحزب الاشتراكي القمري. وأسفرت الانتخابات عن فوز ساحق للجبهة الاستقلالية، وألفت الوزارة برئاسة أحمد عبد الله زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي. وسرعان ما طلبت الجمعية الوطنية من الحكومة البدء في إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية بغية نيل الاستقلال. وفي كانون الأول/ديسمبر 1973 أصدرت الجمعية الوطنية في موروني قراراً بضرورة الإسراع في إنجاز الاستقلال القمري، وتحدد يوم 22 كانون الأول/ديسمبر 1974 لإجراء استفتاء تمهيدي في الجزر الأربع، وأجابت الأغلبية القمرية بالإيجاب عن سؤال يقول : هل ترغب في أن تصبح جزر القمر دولة مستقلة؟ وكانت نتيجة الاستفتاء واضحة، وهي تأييد 95% من سكان جزر القمر لاستقلالها عن فرنسا، وهو الأمر الذي أكد تبلور الشعور القومي لسكان الجزر برغم التباينات.

أما المعارضة للاستقلال فكانت تتركز في جزيرة ماهوري (مايوت)، التي فضلت استمرار التبعية لفرنسا كإقليم وراء البحار؛ وسط ضغط فرنسي على الحكومة القمرية، بهدف إصدار دستور يتضمن السماح باللامركزية في الحكم لمصلحة

جزيرة مايوت تحديداً، واقترحت فرنسا خضوع أي إجراء دستوري لاستفتاء شعبي في كل جزيرة على حدة، ولكن مجلس النواب القمري عارض ذلك بشدة. وفي 6 تموز/يوليو 1975 توصل المجلس إلى إعلان الاستقلال من جانب واحد، واختير أحمد عبد الله رئيس مجلس الحكومة رئيساً للجمهورية.

وعلى الرغم من محاولة فرنسا تجنب التدخل، فإنها حافظت على سيطرتها بالقوة على جزيرة مايوت. وفي آب/أغسطس 1975 أقيل أحمد عبد الله من منصبه، وحل محله الأمير سعيد محمد جعفر الذي فضل انتهاج سياسة أكثر تصالحية مع مايوت، إلا أنه أقيل أيضاً وحل محله علي صويلح في كانون الثاني/يناير 1976. وفي شباط/فبراير من نفس العام ووسط تعقيدات سياسية أجرت فرنسا استفتاء زائفاً في مايوت، جاءت نتيجته لمصلحة إبقاء صلتها مع فرنسا.

ويمكن إرجاع السبب في الموقف الذي انتهجته جزيرة مايوت إلى عدة عوامل : حيث تركزت في الجزيرة حركة التبشير الكاثوليكي الفرنسي منذ بداياته، وهذا العامل تحديداً تستغله فرنسا في إدارة أزمة جزيرة مايوت في مواجهة الدولة الأم. كذلك تتركز في الجزيرة أعداد من العناصر الإفريقية الأصل التي غذت فرنسا لديها مشاعر الاضطهاد الذي لاقوه (ولو كان ذلك محض خيال استعماري تبريري) على أيدي المسلمين والعرب منذ بداية قدومهم للجزر، وأن الانفصال عن الكيان الأم هو جسر الانعتاق من العبودية. ولا يخفى الهدف الاستراتيجي لاحتلال فرنسا لجزيرة مايوت، والذي يجري وراء أقنعة متعددة أبرزها الحفاظ على الاستقرار، وصيانة السلم بالجزيرة لحين وضوح الأمور، على حين تكمن الحقيقة في المصالح الاستراتيجية الفرنسية المتمثلة في استخدام فرنسا للجزيرة قاعدة عسكرية موازية لقاعدة دييجو جارسيا الأمريكية بالمحيط الهندي.

كل هذا ساهم في تعقيد الموقف المتعلق بالاستعدادات الجارية لاستفتاء 1976 في جزيرة (مايوت)، والتي صاحبها تردي العلاقات بين جمهورية جزر القمر وفرنسا، إذ أممت الحكومة القمرية كل أملاك الإدارة الفرنسية وطردت الموظفين الفرنسيين. وقد اعترفت فرنسا باستقلال القمر الكبرى (أنجازيدجا)، وأنجوان، وموهيلي، ولكن العلاقات وصلت إلى أدنى مستوياتها على كافة النواحي الدبلوماسية والاقتصادية. وتزامن ذلك كله مع انتهاج نظام صويلح برنامجاً ثورياً، بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي اقتصادي، وبناء دولة تقدمية، مما أثار حفيظة العناصر التقليدية بالمجتمع القمري على سياساته. وبقطع النظر عن عدم ملاءمة الظروف في جزر القمر لمثل ذلك البرنامج الثوري، فإن ذلك البرنامج أدى إلى دخول الاقتصاد القمري - الهش - أصلاً - في مرحلة تدهور حاد، وهو ما جاء بنتائج عكسية لنظام صويلح، أبرزها الصورة الباهتة التي بدا فيها النظام بعد أن ساد الشعور بسوء استشرافه للأمور.

وقد وصلت الأمور بجزر القمر إلى مرحلة خطيرة عام 1978، ففي آيار/مايو من ذات العام تم اغتيال الرئيس علي صويلح على يد قوة مرتزقة صغيرة ، لحساب الرئيس المنفي أحمد عبد الله، لتشهد بعدها جزر القمر مرحلة استقرار نسبي، كان يستند للقوة العسكرية الفرنسية وتدخلاتها وفق متطلبات الأمور، وهو ما ستتضح عواقبه في التسعينيات، حين برزت "حركة وطنية جديدة مضادة للنفوذ الفرنسي في جزر القمر"، ومضادة

لإبقاء جزر القمر دولة هامشية الهوية ومبتورة الصلات، أو خاضعة للهيمنة الفرنسية بصورة أو بأخرى، أو مضادة لانفراد فرنسا بإحدى جزر البلاد واستمرار وجودها العسكري فيها، وهو ما اعتبره القمريون مهمة وطنية- لتأكيد وحدة الجزر - يجب إنهاؤها يوما ما. وهو ما تم أخيراً في عام 2008م.

أ.د. السيد علي أحمد فليفل

جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

1 - المصادر العربية:

- أحمد ، نازلي معوض : استقلال جزر القمر ، السياسة الدولية ، العدد (41) تموز/يوليو 1975 .
- جبهة تحرير الصومال الغربي : الصومال الغربي ، تاريخه السياسي والنضالي ، آذار/مارس 1980 .
- الجمل ، شوقي : تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها 1980 .
- جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية : اجتماع التشاور حول قطاع التعليم (تقرير) ، موروني 1997 .
- حجاج ، محمد فريد السيد : صفحات من تاريخ الصومال ، دار المعارف ، القاهرة 1983 .
- حراز ، السيد رجب : إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوربي ، النهضة العربية ، القاهرة 1962 .
- حراز ، رجب : إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوربي 1968 .
- حسني ، علي: جزر القمر والعرب عبر التاريخ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس ، الرباط 1993 .
- حكومة الصومال الديمقراطية : الساحل الصومالي والاستعمار الفرنسي ، مقديشيو 1975 .
- حمد ، إبراهيم عبد المجيد محمد : الاستعمار الفرنسي في الصومال 1884 - 1977 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة 1982 .
- الحويري ، محمود محمد : ساحل شرق إفريقيا منذ فجر الإسلام حتى الغزو البرتغالي ، دار المعارف ، القاهرة 1986 .
- ريتشارد ، هول : إمبراطوريات الرياح الموسمية . ترجمة : كامل يوسف حسين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي 1999.
- زكي ، عبد الرحمن : الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا 1965 .
- سالم ، حمدي السيد : الصومال قديماً وحديثاً ، مقديشيو 1956 .
- سعودي ، محمد عبد الغني : الصومال عضو جديد بالجامعة العربية ، مجلة البحوث والدراسات العربية - العدد الخامس ، يونيو 1974 .
- الطاهري ، محمد : قصة الصومال ، القاهرة 1977 .
- عابدين ، عبد المجيد : بين الحبشة والغرب ، القاهرة (د.ت.) .
- عبد الحليم ، رجب محمد : العروبة والإسلام في إفريقيا الشرقية من ظهور الإسلام إلى قدوم البرتغاليين ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1999 .
- عبده ، علي إبراهيم : المنافسة الدولية في أعالي النيل 1958 .
- عودة ، عبد الملك : السياسة والحكم في إفريقيا 1959 .

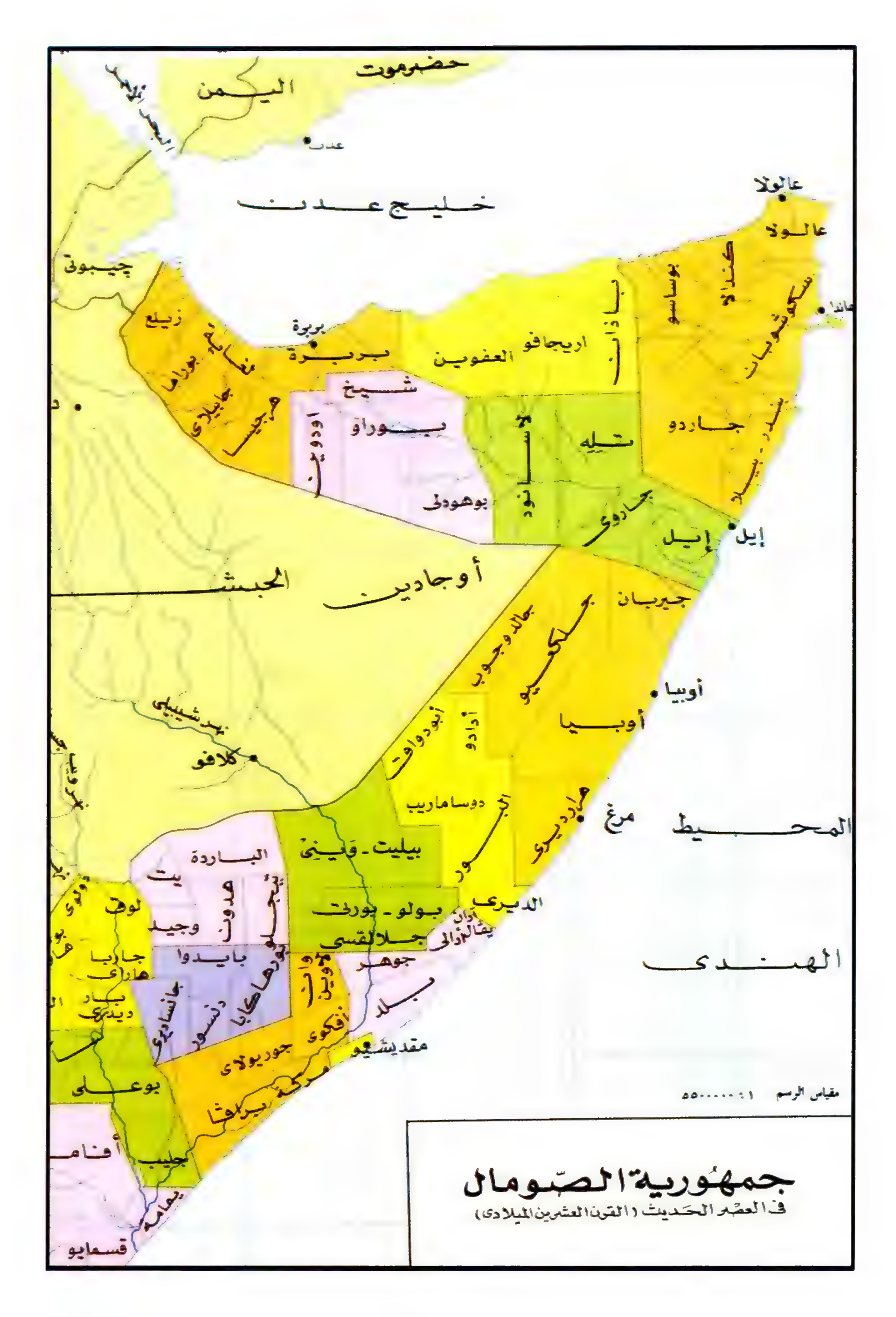
- عودة ، عبد الملك : السياسة والحكم في إفريقيا 1959 .

- عيسى ، جامع عمر : تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة 1965 .
- غالي ، بطرس (وآخرون) : الخلاف الصومالي الإثيوبي الكيني ، مجلة السياسة الدولية - العدد 19 - السنة السادسة - يناير 1930 .
- الغنيمي ، عبد الفتاح مقلد : الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا ، عالم الكتب ، القاهرة 1998.
- فليفل ، السيد : مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشي والانتماء العربي الإسلامي (1887 - 1913) ، النهضة المصرية ، القاهرة 1987 .
- كينت ، ر.ك : مدغشقر وجزر المحيط الهندي ، في : أوغوث ، ب.أ (محرر) : تاريخ إفريقيا العام ، المجلد الخامس ، إفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر - اليونسكو ، بيروت 1991 .
- ماج ، إبراهيم عبد الله محمد : الهزيمة الثالثة - الكفاح التاريخي للصومال الغربي ، القاهرة 1982 .
- المشد ، عبد الله ، ومحمود خليفة : تقرير عن أحوال المسلمين في بلاد الصومال وإريتريا والحبشة 1967 .
- مصطفى ، ليلى محمد : جزر القمر دولة إسلامية عربية إفريقية ، دار الشعب ، القاهرة 2001 .
- نشرة وزارة الإعلام والإرشاد القومي بجمهورية الصومال الديمقراطية : صوماليا اليوم (د.ت) .
- هندي ، محمد عبد الفتاح : جغرافية الصومال ، القاهرة 1962 .
- يحيى ، جلال : التنافس الدولي في شرق إفريقيا 1959 .

2 - المصادر الأجنبية:

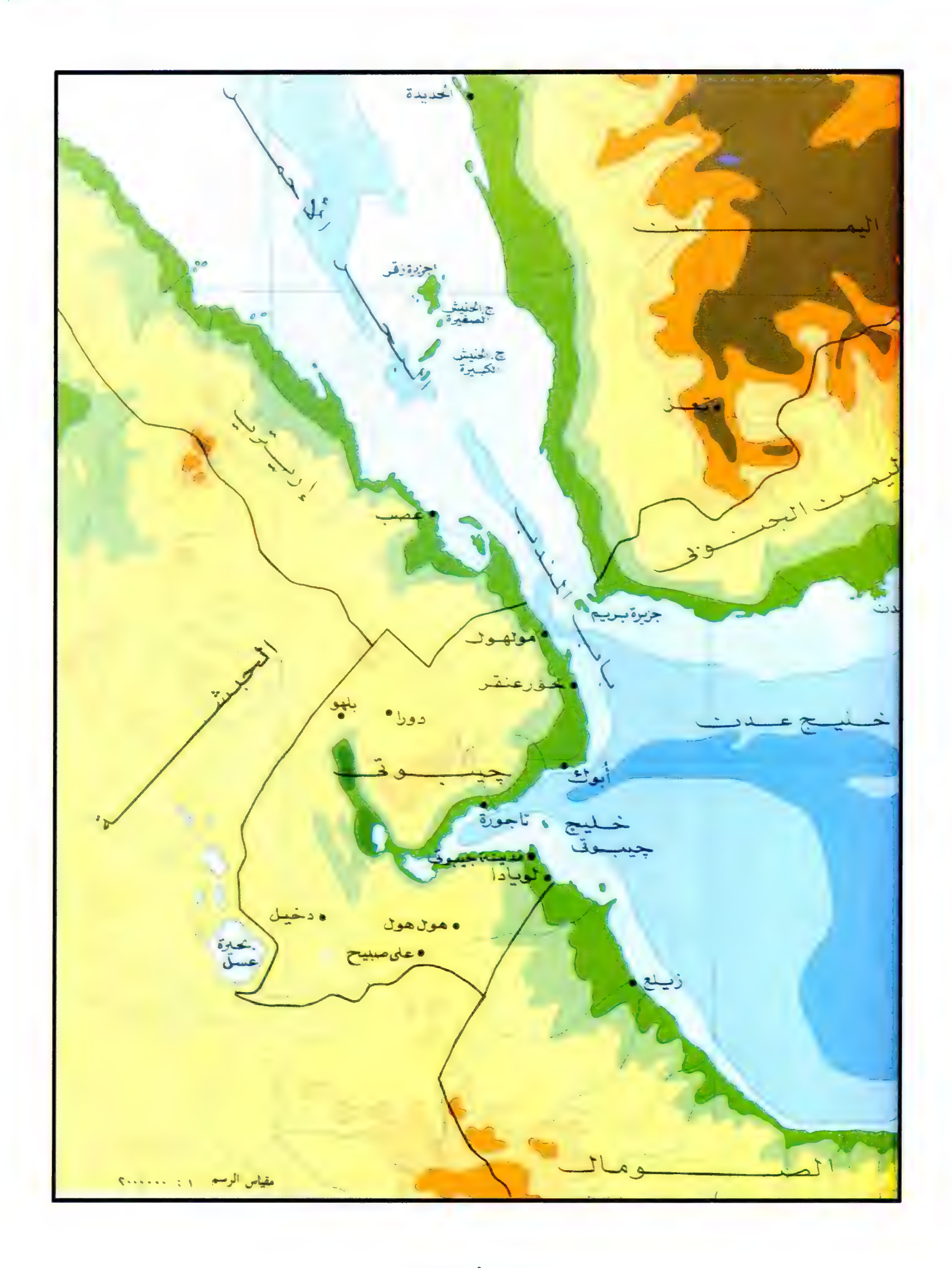
- Africa South of the Sahara 2000, Europe Publications, London 1999.
- Burton: First Footsteps in East Africa, London 1836.
- Burton, Sir Richard: First Foot Steps in East African, London 1966.
- Duffy, James: Portugal in Africa, London 1963.
- Emerite, Marcel: Le Premier Projet d'Etablissement Francaise Sur la Cote des Somalis, Revue Francaise d'Histoire d'Outre Mer, Tom 1.
- Fitsgibbon, Lewis: The Evaded Dinasty, London 1985.
- Gibbons, H.A.: The New Map of Africa, New York 1917.
- Gibson, Richard: African Liberation Movements Contemporary Struggles against White Minority Rule, Oxford University Press,, London 1972.
- Hamilton: Somaliland, London 1991.
- Hanotaux, Gabriel: Histoire des Colonies Francaise, Paris 1930.
- Heime, Bernd, Linguistic: Evidence on the History of the Somali People in Adam, Hussein. M., Somalia and the World, Mogadishu 1979.

- **Ottenheimer, Martin and Harriet: Comoros, International Center for Island Studies 104, Oct. 2001), www.comoros.com.**
- **Tourton, E.R.: Bantu, Galla & Somali Migrations in the Horn of Africa, A Reassessment of The Hubal Tana Area, Journal of African History XVL, 4, 1975.**
- **Touval, S.: Somali Nationalism, Cambridge 1963.**
- **Touval, Saadia: Somali Nationalism, International Politics and the Drive for Unity in the Horn of Africa, U.S.A., 1963.**
- **Trimingham, H.S.: The Influence of Islam Upon Africa, London 1968.**
- **Trimingham, J.S.: Islam in Ethiopia, London 1952.**
- **Hertslet, Sir Edward: The Map of Africa by Treaty, Vol. II, London,1894.**
- **Hollis, Christopher: Italy in Africa, London, 1941.**
- **Iforal, E.: The British Tropical Africa, Cambridge 1929.**
- **Johnston, H.: A History of Colonization of Africa By Alien Races, Cambridge 1913.**
- **Jones, A,H, M & Monroe, Elisabeth: A History of Ethiopia, Oxford 1960.**
- **Lewis, I, M.: Nationalism and Self Determination in The Horn of Africa. London 1983.**
- **Lewis, I. M.: The Modern History of Somaliland from Nation to State, London 1965.**
- **Lewis, S, Herbert: The Origins of The Galla & Somali of African History, Vol. VII. 1966.**

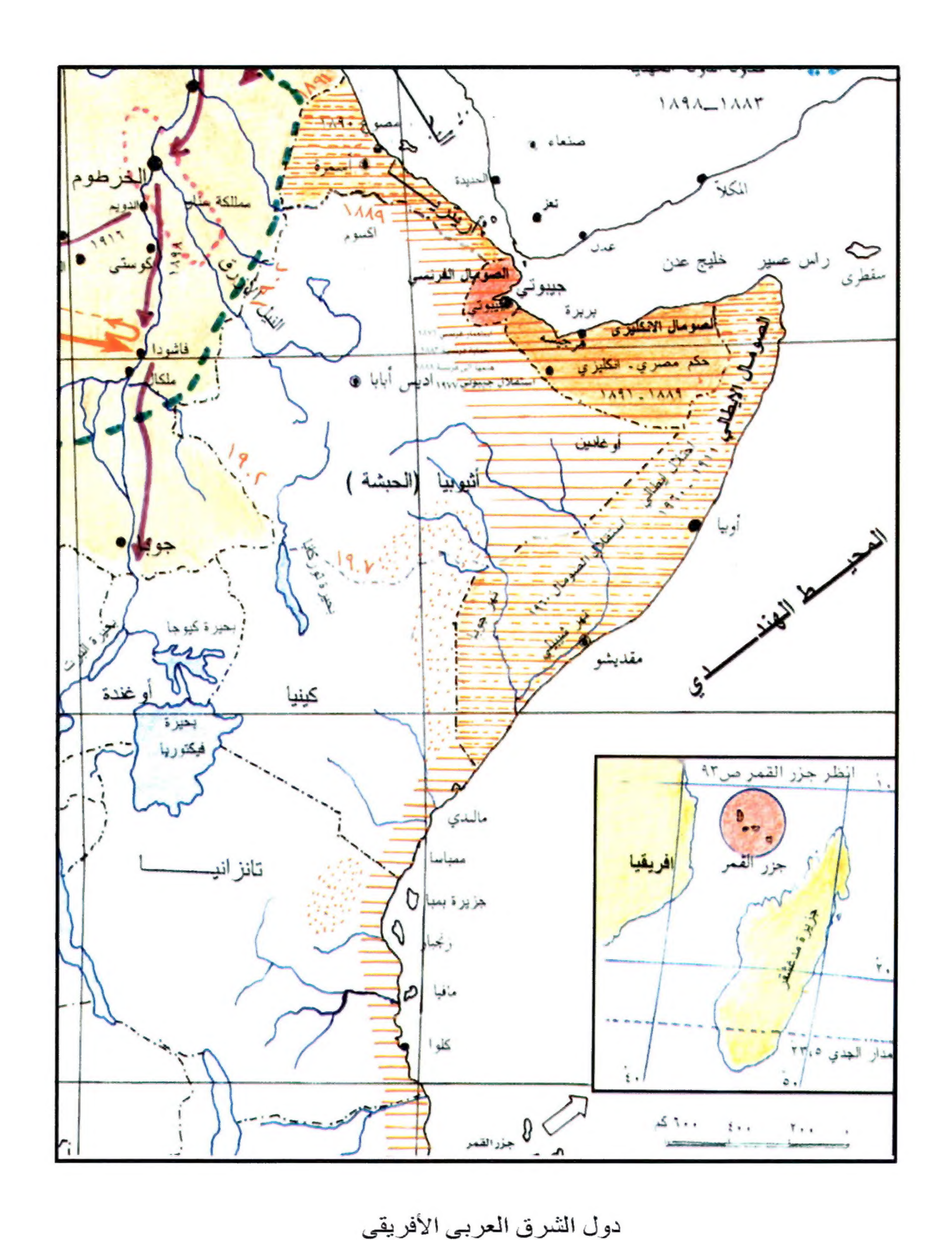


جمهورية الصومال
في العصر الحديث (القرن العشرين الميلادي)
خليج عدن
المحيط الهندي
الحبشة
اليمن
حضرموت
جيبوتي
أوجادين
مقديشيو
قسمايو

الصومال



جمهورية جيبوتى



دول الشرق العربى الأفريقى

المصدر: محمود عصام الميدانى، الأطلس التاريخى للعالم الإسلامى، مراجعة عبد الرحمن حميدة، طبعة رابعة، دمشق، 2002، ص 84

الفهرس

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة